مكتبة فلسطين للكتب المصورة

خمسون عاماً من العطاء
١٣٧٧ - ١٤٢٧ هـ

النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية

تأليف
الكسندر ونت
ترجمة
د. عبدالله جبر صالح العتيبي

جامعة الملك سعود
النشر العلمي و المطابع

النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية

تأليف

ألكسندر ونت

ترجمة

الدكتور/ عبدالله جبر صالح العتيبي

أستاذ مساعد ـــ قسم العلوم السياسية

كلية العلوم الإدارية ـــ جامعة الملك سعود

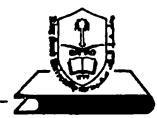

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

ⓒ جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
هذه ترجمة عربية مصرح بها لكتاب:

Social Tbeory of Politics
By: Alexander Wendt
C Cambridge University Press 1999.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية / ألكسندر ونت، عبد الله جبر صالح العتيبي الرياض ١٤٢٦هـ

٥٧٦ ص ١٧ × ٢٤سم

ردمك : X- ٩٥٤- ٣٧- ٩٩٦٠

١- السياسة الدولية أ. العتيبي، عبدالله جبر صالح (مترجم) ب - العنوان

ديوي ١٠١١ , ٣٢٧ ١٤٢٦/٧٥٩٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٧٥٩٧

ردمك : X-٩٥٤- ٣٧-٩٩٦٠

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة، شكلها المجلس العلمي بالجامعة، وقد وافق المجلس على نشره بعد إطلاعه على تقارير المحكّمين في اجتماعه العشرين للعام الدراسي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ الذي عُقد بتاريخ ١٤٢٦/٥/٥هـ الموافق ٢٠٠٥/٦/١٢م.

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٧هـ

مقدمة المترجم

بدءا من ثلاثينيات القرن الماضي أخذ الاتجاه التنظيري المثالي في التراجع والانحسار كنتيجة مباشرة لفاجعة الحرب العالمية الأولى التي أظهرت عجز ذلك الاتجاه عن تقديم نسق تنظيري قادر على تفسير حقائق ومجريات السياسة الدولية. في مقابل ذلك بدأ يقوى الاتجاه الآخر الذي نادى بضرورة تجاوز قضايا الأخلاق واعتبارات القانون الدولي للبحث عن أسباب جديدة أكثر واقعية لتفسير القوى الحقيقية التي تؤثر في مجرى السياسة الدولية كما هي لا كما يجب أن تكون. وفي بداية الأمر عبر هذا التحول في الاهتمامات عن نفسه في شكل معاودة تحليل القوى والدوافع المحركة للصراع الدولي والتي قادت إلى كارثة الحرب العالمية الأولى. ظهرت في تلك الفترة تفسيرات عديدة ومختلفة انتهت بسيطرة المدرسة الواقعية على عمليات تحليل السياسة الدولية، وهو الاتجاه الذي أخذ يؤكد نفسه ويتفوق على ما عداه من مداخل التحليل الأخرى. لقد نادى هذا الاتجاه بتبني المنطق القائل بأن عوامل القوة (Power) والمصلحة (Interest) هي المحرك الأساسي لمعظم ما يجري في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلف أحياناً بالعديد من الشكليات القانونية أو التبريرات الأخلاقية، فإن ذلك يجب أن لا يصرفنا عن الاهتمام بالحقيقة الأساسية المتحكمة في توازن تلك العلاقات الدولية.

وقد تحقق لهذا الاتجاه السيطرة شبه الكاملة على التنظير في حقل العلاقات الدولية بعد نقد ادوارد كار المدمر للمدرسة المثالية والذي مهد الطريق لكتاب هانس مورجانثو، السياسة بين الأمم، والذي قدم فيه المسلمات الرئيسية للفكر الواقعي وبشكل أكثر حدة ووضوحاً. تحددت بعد ذلك النظرية الواقعية بالمسلمات الرئيسية التالية: إن المجال الدولي بطبيعته يعتبر مجالاً فوضوياً يتكون من وحدات مستقلة تسمى دولاً، وأن الدول هي الفواعل

الرئيسية التي تمتلك قدرات عسكرية هجومية تجعل منها خطراً على أمن بعضها البعض، وأن هذه الدول تعاني من معضلة الشك الدائم في نوايا بعضها البعض، وأن الحافز الرئيسي المحرك لسلوك هذه الدول هو الرغبة في البقاء والمحافظة على سيادتها، وأن هذه الدول عقلانية في تصرفاتها وسلوكها وتفكر بطريقة استراتيجية حول بقائها وأمنها.

استمر الاتجاه الواقعي التقليدي بتفرعاته المختلفة في هيمنته على التنظير في حقل السياسة الدولية حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي عندما قدم كينيث والتز كتاب نظرية السياسة الدولية مدشناً بذلك تحولاً نسقياً جديداً عرف بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية. انطلق والتز في كتابه من ذات المسلمات الواقعية حول القوة والأمن والمصلحة، ولكنه كان غير مقتنع بالقدرة التفسيرية والشارحة للنظريات الواقعية التقليدية. سبب ذلك كما يقول هو أن تلك النظريات تعتبر نظريات اختزالية أو فردية صالحة لتفسير السياسة الخارجية لدول منفردة وليس لتفسير السياسة الدولية كمجال منفصل، لهذا السبب لا بد من البحث عن عوامل أخرى أكثر كلية يمكنها تفسير الاطرادات والتكرارات الكلية في السياسة الدولية وبغض النظر عن الصفات والخصائص الداخلية للدول. هنا يقدم والتز مفهوم بنية المنظومة الدولية كبناء فوضوي وتوزيع القدرات في تلك المنظومة كعوامل لها قدرات تفسيرية شارحة أكثر من تلك التي تعزوها الواقعية الكلاسيكية للخصائص والصفات الداخلية للدولة. تسلم الواقعية الجديدة بأن الطبيعة الفوضوية للمنظومة الدولية وتوزيع القدرات المادية العسكرية في تلك المنظومة هي المتغيرات المستقلة الرئيسية الشارحة لسلوك الدول. فالدول لا تبحث عن القوة وإنما تدفعها الفوضوية للدخول في توازنات للقوة. ولأن المنظومة الدولية ذات طبيعة فوضوية في أساسها فإن الدول الأقوى تلعب دوراً رئيسياً في رسم سياسات الدول الأخرى.

إلا أن زيادة معدلات التعاون الدولي في نهاية السبعينيات أدت أيضاً إلى إيجاد ظواهر جديدة لا تفسرها مفاهيم توازن القوى والفوضوية وتوزيع القدرات في المنظومة الدولية، ومن ذلك ارتفاع مستوى التعاون، وزيادة عدد المؤسسات الدولية والمجموعات الأمنية التي أظهرت فيها الدول شيئاً من الثقة في بعضها ومكنتها من التغلب على مشاكل

العمل الجماعي الذي تقول الواقعية الجديدة بصعوبته. هنا ظهرت المدرسة الليبرالية الجديدة من رحم الواقعية البنيوية مسلمة بنفس مسلماتها، ولكنها محاولة أن تشرح ما لم تشرحه. تجادل الليبرالية الجديدة بأن المؤسسات الدولية والنظم (أي مجموعة المعايير والقواعد والأعراف الدولية) تلعب دوراً مهماً في تنسيق وتحقيق التعاون الدولي. ينطلق الليبراليون الجدد من نفس مسلمات الواقعيين الجدد فيما عدا بعض التعديلات. فبينما يركز الواقعيون على أن الدول تهتم بالمكاسب المطلقة واحتمالية الصراع نجد أن الليبراليين الجدد يسلمون بأن الدول تهتم بالمكاسب النسبية واحتمالية التعاون.ولذلك يرفض الليبراليون الجدد التركيز المفرط على الصراع ومعضلة الشك ويقترحون بأن هناك عوامل وقوى أخرى موازية مثل التفاعل المتكرر الذي من شأنه أن يزيد من تدفق المعلومات ويلطف من معضلة الشك ومن ثم يدفع الدول باتجاه التعاون. يعتبر الليبراليون الجدد بأن الخداع يمثل أكبر تهديد لإمكانية التعاون، ولكنهم يؤمنون بأن النظم التي تطبق قوانين معينة وتؤسس لمعايير ملزمة يمكنها أن تحول دون ذلك. فالمؤسسات بالنسبة لليبراليين الجدد تعني مجموع القواعد والقوانين والمعايير (رسمية وغير رسمية) التي تحدد قواعد السلوك المقبول وتقيد النشاط وتزيد من تدفق المعلومات، وتنمي الثقة، وتشكل التوقعات، وفي النهاية تلطف من تأثير الفوضوية.

استمر هذا الاتجاه الذي يقبل بدور القوى والعوامل المادية كما تقدمه كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في السيطرة الواسعة على حقل العلاقات الدولية حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي عندما ظهر اتجاه جديد يعتمد على توظيف النظرية الاجتماعية في دراسة وتحليل السياسة الدولية. وعلى الرغم من القبول الواسع للواقعية الجديدة، وهي نظرية تأخذ القوى المادية كمتغيرات أساسية لشرح السياسة الدولية، إلا أن هناك تراثا قديما في النظرية الاجتماعية يمكنه أن يقدم تفسيراً وشرحاً أكثر كلية وأكثر بنائية للسياسة الدولية. وفي ثمانينيات القرن الماضي بدأ هذا الاتجاه الاجتماعي يتبلور في ثلاثة اتجاهات للنظرية الاجتماعية للعلاقات الدولية. اتجاه يقدمه John Ruggie و Friderich Kratochwill وآخر ما بعد ـ حداثي يقدمه كل من Richard Ashley و Robert Walker، واتجاه ثالث نسوي يمثله

كل من Spike Peterson و Ann Tickner. وعلى الرغم من الاختلاف في التفصيلات بين هذه الاتجاهات الثلاثة إلا أنها جميعاً تلتقي في تقرير أن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة لا يمكن اعتبارهما نظريات اجتماعية للسياسة الدولية، أي أنهما فشلتا في مناقشة الكيفية التي يتم بموجبها تشكيل الفاعلين في السياسة الدولية ومن ثم الطريقة التي يتم فيها تكوين "بنية المنظومة الدولية" وكيفية تشكيل معنى ودلالة كل من الفوضوية والقوة والمصلحة بطريقة اجتماعية، وليس مادية صرفة.

مع اقتراب نهاية القرن العشرين شهدت السياسة الدولية تغيرات سريعة ومتلاحقة، انهيار الكتلة الشيوعية، وتوحيد الألمانيتين، ونهاية الحرب الباردة، ونهاية الحكم العنصري في جنوب إفريقيا، والتمزق العنيف للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وحرب الخليج، و"الطلاق المخملي" بين التشيك والسلوفاك، و"الطلاق الدامي" بين إثيوبيا وإرتيريا، والتطهير العرقي في راوندا والبوسنة وكوسوفو، وتزايد دور الأمم المتحدة.

بفعل من هذه التغيرات المتلاحقة حقق الاتجاه البنائي الاجتماعي تسارعاً كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة التي فاجأت الكثيرين من علماء العلاقات الدولية وشككت في طروحاتهم المادية. فبعد الحرب الباردة واجهت الواقعية الجديدة مشكلة شرح كيفية نهاية تلك الحرب وبشكل أكثر تعقيداً شرح التغير الشامل في المنظومة الدولية. وقد جادل الكثير من البنائيين بأن الصعوبة تكمن في سيطرة المنهج المادي الفردي على الواقعية الجديدة وأن الحل الأمثل يكمن في تبني منهج يأخذ في الاعتبار القضايا المثالية والأفكار المشتركة ـ إلى جانب القوى المادية ـ من أجل شرح التغيير الشامل في بنية المنظومة الدولية من منظومة قائمة على مساعدة الذات إلى منظومة أكثر تعاوناً وسلاماً.

تتمحور البنائية الاجتماعية حول الوعي الإنساني ودوره في الحياة الدولية. وبهذا الشكل تعتمد البنائية الاجتماعية على الجانب الذاتي في الفعل الإنساني: قدرة وإرادة البشر على اتخاذ مواقف قصدية في العالم والتي تعطي لذلك العالم معنى ودلالة. هذه القدرة هي ما يوجد الحقائق الاجتماعية، وتعتمد تلك الحقائق على الاتفاق الإنساني الضمني بوجودها

والتي نمطياً تتطلب مؤسسات إنسانية من أجل وجودها (المال، حقوق الملكية، السيادة، الزواج، عيد الحب، على سبيل المثال). يجادل البنائيون بأنه ليس فقط هويات ومصالح الفاعلين يتم تشكيلها اجتماعياً، ولكن أيضاً هذه الهويات وهذه المصالح تستلزم وتتطلب أفكاراً معينة تنتج البشر أنفسهم كذوات ثقافية.

من داخل هذا الاتجاه يأتي هذا الكتاب الذي يجادل فيه ألكسندر ونت بأنه من الأفضل فهم صفة "الدولي" أو "العالمي" على أنها مجال معياري قيمي أو "مجتمع" والذي تكون فيه الدول ملتزمة بشيء من "الواجب" وليس المنافسة الصرفة. وكما في عبارته اللبقة - "الفوضوية هي ما تصنعه الدول منها" - فإن الدول "تفسر" وتفهم المنظومة الدولية بطرق متعددة، وهي تفعل ذلك؛ لأنها يتم تأهيلها اجتماعياً بواسطة ثلاث ثقافات "للفوضوية" الدولية - وليس ثقافة واحدة فقط كما تقول الواقعية الجديدة: الفوضوية الهوبيزية، حيث تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنها "أعداء" وحيث الحرب والصراع هما السلوك السائد، كما في منظومة ما قبل ١٦٤٨، والفوضوية اللوكية، حيث تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنها "متنافسة"، ولكنها مع ذلك تلتزم بمبدأ "عش ودع الآخرين يعيشون" وتعترف بحق كل منها في البقاء، كما في منظومة دول وستفاليا بعد ١٦٤٨، والفوضوية الكانتية حيث تتعاون الدول مع بعضها البعض وحيث تحل مفاهيم أخرى مبنية على "الهوية الجمعية" محل مفهوم هوبز القائم على "مساعدة - الذات"، وحيث يحل التعاون الحقيقي محل الحرب الدائمة، كما في منظومة ما بعد ١٩٤٥م.

ولقد احتل كتاب وندت موقعاً مثيراً للجدل في حقل العلاقات الدولية، ليس فقط بسبب هجومه الفلسفي والمنهجي على الاتجاه التنظيري السائد في الحقل، وإنما أيضاً بسبب الموقف "المتوسط" الذي يحتله ويرسمه لمنظري العلاقات الدولية: موقفاً وسطاً ما بين اتجاه ما بعد - الحداثة والمدرسة العقلانية، موقفاً بين الاتجاه الاختزالي الذي يركز على خصائص الفاعلين، والاتجاه البنيوي الذي ينطلق من البنية لفهم سلوك الفاعلين داخلها، موقفاً وسطاً بين مركزية - الدولة ومركزية الثقافة الدولية.

ينطلق المنهج البنائي من انتقاده للمفاهيم "العقلانية" أو المادية "للمصالح". فالنظرية المادية تفترض مسبقاً بأن المصالح مشكلة بشكل سابق على عملية التفاعل الإجتماعي، وبالتالي فإنها غير متغيرة ولا يمكن أن تتغير. ولكن الزعم الحقيقي الذي يدافع عنه ألكسندر ونت هو أن مصالح الدول يتم تشكيلها بواسطة هوياتها والتي هي بدورها مشكلة بواسطة الثقافة الدولية التي تجد نفسها تتفاعل داخلها. وبما أن الثقافات الدولية تتغير عبر الزمن فكذلك هويات الدول ومصالحها، والذي له نتائج مهمة على سلوك الدول ومن ثم على "التغير البنيوي" في السياسة الدولية.

ينتقد ألكسندر ونت الواقعيين والليبراليين الجدد الذين ينظرون إلى بنية المنظومة الدولية على أنها تتحدد بتوزيع القوى المادية، والليبراليين الجدد الذي يضيفيون المؤسسات الدولية إلى تلك القاعدة المادية. ويجادل بدلاً من ذلك بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية. وبرجوعه إلى كينث والتز يقول ونت بأن نظرية والتز المادية للبنية تعتمد على مسلمات ضمنية عن توزيع المصالح، والتي بدورها يتم تشكيلها بواسطة الأفكار. لذلك يجادل بأنه من الأجدى أن نبدأ تنظيرنا عن السياسة الدولية انطلاقاً من توزيع الأفكار في المنظومة، وبعدها نتحدث عن العوامل المادية وليس العكس. ومع ذلك يرفض ونت بأن تكون الأفكار هي كل شيء في الحياة الاجتماعية، ولذلك يدافع عما يسميه "قاعدية مادية" مجادلاً بأن القوى المادية الصرفة تمارس شيئاً من التأثير في تشكيل القوة والمصلحة، ويؤكد بأن الأفكار تؤثر في تشكيل هويات ومصالح الفاعلين، وليس فقط في سلوكهم. وبشكل أساسي يقدم ونت أساساً فلسفياً للدراسة العلمية للأفكار، مؤكداً على أن ذلك لا يعني بالضرورة الالتزام بمنهج ما بعد الوضعية في دراسة دور الأفكار والثقافة في السياسة الدولية.

وفي جدلية الوكيل ـ البنية ينتقد ونت المنهجية الفردية ويقدم بدلاً منها نظرية معقدة للبنية والوكالة والعملية معتمداً على ثلاثة فروق رئيسية: أولاً مستويات تحليل جزئية وكلية، وثانياً نتائج سببية ونتائج تشكيلية، وأخيراً نتائج مترتبة على السلوك وعلى الهوية

وعلى المصالح. وبما أنه يؤمن بأن الأبنية الاجتماعية قد تشكل الفاعلين داخلها، نجده يقول بأن طبيعة الدول قد ترتبط أو تعتمد مفاهيمياً على بنية منظومة الدول، وأن الأفكار التي تتبناها أو تعتنقها دول بعينها إنما يتم إعطاؤها معنى ودلالة بواسطة الأفكار التي تشترك فيها مع دول أخرى. لذلك فإن أونتولوجيا الحياة الدولية، والتي يوضحها هذا الكتاب، هي أنتولوجيا مثالية وكلية.

مثله مثل الواقعيين الجدد يؤمن ونت بأن الدول تعتبر فواعل رئيسية في المنظومة الدولية وذات طبيعة تكاملية. ولكنه على العكس من الواقعيين الجدد يؤكد بأن الكثير من الخصائص الأساسية للدول إنما هي خصائص اعتمادية ويتم تشكيلها اجتماعياً. أيضاً يرفض ونت وجود منطق واحد لكيفية تأثير الفوضوية ويقدم بدلاً من ذلك منطقاً هوبيزياً ومنطقاً لوكياً ومنطقاً كانتياً لكل منها تأثير مختلف، ويترتب على كل منها تبني الدولة لثلاثة أدوار مختلفة تبعاً للمنطق السائد: دور العدو، ودور المنافس، ودور الصديق. ويجادل بأن ذلك هو ما يشرح ويفسر لماذا تلتزم الدول بالمعايير المنظومية. وبينما يفسر الواقعيون الجدد التغير البنيوي انطلاقاً من كيفية توزيع القدرات في المنظومة، نجد ونت يفسره اعتماداً على التغير في الهويات من خلال عمليتي الاختيار الطبيعي والثقافي.

جاءت فكرة ترجمة هذا الكتاب بعد تدريسي لمادة العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود. فمنذ البداية بدا واضحاً أن ما يتم تقديمه في هذه المادة يقف عند النظريات المنبثقة من النظرية الواقعية كما قدمها هانس مورجانثو وتلاميذه. ولهذا واجهتني مشكلة العثور على مؤلف يمثل آخر ما وصلت إليه المحاولات التنظيرية في هذا الحقل. ومما لا شك فيه أن حقل العلاقات الدولية كمجال تنظيري شهد تطورات تنظيرية متلاحقة ومتراكمة اعتمدت الواقعية أساساً لها، ولكنها لم تقف عندها، مما جعل الأنساق التنظيرية متلاحقة وتتطور بشكل متسارع أملاه تسارع التغير والتطور في السياسة الدولية ذاتها، المادة الأساسية لذلك الحقل. فمحاولات الوصول إلى نظرية كبرى لم تقف عند مورجانثو، ولم تقبل جميعها بمسلمات الواقعية المادية كمسلمات صالحة لتفسير كل مظاهر السلوك والتغير في السياسة الدولية.

وبشكل مجمل يمثل هذا الكتاب المرحلة الثالثة في تطور الأنساق النظرية في حقل العلاقات الدولية، والذي يعمد إلى توظيف النظرية الاجتماعية لتفسير وفهم السلوك الدولي في محاولة لشرح ما لم تشرحه الواقعية أو الواقعية الجديدة ومن وجهة نظر بنائية. والنظريات الاجتماعية ليست نظريات للسياسة الدولية، ولكن ما تقوم به النظرية الاجتماعية هنا هو اختيار منظومة اجتماعية (المنظومة الدولية)، ومن ثم تحديد الفاعلين فيها وكيف تم تشكيلهم. وأخيراً، تقديم اقتراحات حول ما الذي يحدث فعلاً في هذه المنظومة. تنطلق النظرية الاجتماعية البنائية للسياسة الدولية من الاقتراحات التي انطلق منها والتز، ولكن النتائج التي يصل إليها هذا النوع من التنظير هي في تعارض مع الواقعية الجديدة بسبب من الالتزام الأونتولوجي لكل منهما، فالالتزام الأنتولوجي للمنهج المادي والفردي لكينث والتز يدفعه إلى القول: إن "الفوضوية" هي ما يجعل من السياسة الدولية ذات طبيعة تصارعية بالضرورة وبشيء من الحتمية، وهي ما يجعل من الدول مدفوعة في سلوكها بضرورات الاعتماد على الذات. في مقابل ذلك تصل البنائية إلى نتيجة أن الفوضوية من "صنع" الدول، وهي وعاء فارغ يعتمد على ما تضعه الدول فيه. فالمنظومة الدولية، وفقاً للبنائية، ليست منظومة محكومة بقوى مادية صرفة وبهيمية، بل هي في جزء مهم منها منظومة اجتماعية تشتمل على هويات ومصالح اجتماعية تؤثر في تشكيل نوعية الثقافة التي تحياها الدول. لهذا فمنظومة اليوم ليست منظومة هوبيزية قائمة على مساعدة الذات، بل هي منظومة كانتية استطاعت الدول فيها أن تحقق شيئاً من السلام الذي إن استمر سيقودها إلى ثقافة لوكية تكون الإيثارية وليس الأنانية ومساعدة الآخر وليس مساعدة الذات هي معايير التعامل السائد بين الدول.

المترجم

د. عبد الله جبر صالح العتيبي

المحتويات

مقدمة المترجم ..... هـ
المحتويات المفصلة ..... س
١- أربع سوسيولوجيات للسياسة الدولية ١

الباب الأول: النظرية الاجتماعية

٢- الواقعية العلمية والأشكال الإجتماعية ٧٣
٣- "فوقية الأفكار": في تشكيل القوة والمصلحة ١٣٩
٤- البنية والوكالة والثقافة ٢٠٣

الباب الثاني: السياسة الدولية

٥- الدولة ومشكلة الوكالة التعاضدية ٢٧٣
٦- ثلاث ثقافات للفوضى ٣٤٣
٧- العملية والتغير البنيوي ٤٢٩
الخاتمة ٤٩٩
قائمة المراجع ٥١١
ثبت المصطلحات ٥٤٩
كشاف الموضوعات ٥٥٧

المحتويات المفصلة

الموضوع ..... الصفحة

مقدمة المترجم ..... هـ

١- أربع سوسيولوجيات للسياسة الدولية ١

المشروع المنظومي للدول ١٠

مركزية – الدولة ١١

نظرية النظم ١٥

الواقعية الجديدة ونقادها ٢٢

خارطة للتنظير البنيوي ٣٦

السوسيولوجيات الأربع ٣٦

تحديد موقع النظريات الدولية ٤٨

الإبستمولوجيا والمنطقة الوسطى ٦٠

خطة الكتاب ٦٣

الباب الأول: النظرية الاجتماعية

٢ – الواقعية العلمية والأشكال الاجتماعية ٧٣

الواقعية العلمية ونظريات الإحالة ٧٨

استقلالية العالم ٨٠

النظريات الناضجة تحيل إلى العالم ٨٢
النظريات توفر معرفة لما لا يكمن ملاحظته ٩٢
الجدل المطلق للواقعية ٩٨
مشكلة الأشكال الاجتماعية ١٠٣
في السببية والتشكيلية ١١٨
التنظير السببي ١٢٠
التنظير التشكيلي ١٢٦
من أجل سوسيولوجيا للأسئلة في النظرية الدولية ١٣٣
خاتمة ١٣٥

٣- فوقية الأفكار في تشكيل القوة والمصلحة ١٣٩
تشكيل القوة بواسطة المصلحة ١٤٥
نموذج والتز الصريح: الفوضى وتوزيع القوة ١٤٧
نموذج والتز الضمني: توزيع المصالح ١٥٥
من أجل قاعدية مادية **I** ١٦٣
النموذج العقلاني للإنسان ١٧١
أبعد من النموذج العقلاني ١٧٦
من أجل قاعدية مادية **II** ١٩٠
خاتمة ١٩٧

٤- البنية، والوكالة، والثقافة ٢٠٣
مستويان للبنية ٢١٠

البنية – الجزئية ٢١٣
البنية – الكلية ٢١٧
الثقافة كمعرفة عامة وجماعية ٢٢٦
نتيجتان للبنية ٢٣٦
النتائج السببية ٢٣٩
النتائج التشكيلية ٢٤٤
من أجل وجهة نظر توفيقية Synthehr ٢٥٣
الثقافة كنبوءة ذاتية التحقق ٢٦١
خاتمة ٢٦٨

الباب الثاني: السياسة الدولية

٥– الدولة ومشكلة الوكالة التعاضدية ٢٧٣
الدولة الأساسية ٢٨١
الدولة كموضوع إحالة ٢٨١
تعريف الدولة ٢٨٤
نسق مؤسساتي – قانوني ٢٨٥
الوضع الأونتولوجي للدولة ٣٠٣
الهويات والمصالح ٣١٣
المصلحة الوطنية ٣٢٦
هل الدول "واقعية"؟ ملاحظة حول المصلحة الذاتية ٣٣٢
خاتمة ٣٣٨

٦- ثلاث ثقافات للفوضى ٣٤٣
البنية والأدوار تحت الفوضى ٣٤٩
الثقافة الهوبزية ٣٦٠
العداوة ٣٦١
منطق الفوضى الهوبزية ٣٦٥
ثلاث درجات للاستيعاب ٣٦٩
ثقافة لوك ٣٨٥
المنافسة ٣٨٦
فوضى لوك ٣٩٠
الاستيعاب وتأثير فوكو ٣٩٤
الثقافة الكانتية ٤٠٨
الصداقة ٤٠٩
منطق الفوضى الكانتية ٤١١
الاستيعاب أو التذييت ٤١٥
تجاوز إشكالية الفوضى ٤٢١
خاتمة ٤٢٣

٧ - العملية والتغير البنيوي ٤٢٩
منطقان لتشكيل الهوية ٤٣٥
الاختيار الطبيعي ٤٣٩
الاختيار الثقافي ٤٤٣

الهوية الجماعية والتغير البنيوي ٤٥٧
المتغيرات الأساسية ٤٦٦
الاعتماد المتبادل ٤٦٧
المصير المشترك ٤٧٣
التجانس ٤٧٨
تقييد الذات ٤٨٣
مناقشة ٤٩١
خاتمة ٤٩٤

الخاتمة ٤٩٩
قائمة المراجع ٥١١
ثبت المصطلحات ٥٤٩
كشاف الموضوعات ٥٧٧

أربع سوسيولوجيات للسياسة الدولية

أصبح مألوفاً مؤخراً في المجال الأكاديمي النظر إلى السياسة الدولية على أنها "مبنية اجتماعياً". وانطلاقاً من العديد من النظريات الاجتماعية ـ النظرية النقدية، ونظرية ما بعد الحداثة، والنظرية النسوية، والنظرية الرمزية، والنظرية البنيوية، بدأ دارسو السياسة الدولية ـ بشكل متزايد ـ قبول مبدأين رئيسين للنظرية البنائية[1]: (١): يتم تشكيل أبنية الوجود البشري ـ وبشكل رئيسي ـ عن طريق الأفكار المشتركة، وليس فقط عن طريق القوى المادية البحتة، (٢): إن هويات ومصالح الأفراد القصديين يتم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة، ولا يمكن اعتبارها أموراً معطاة بشكل طبيعي. يمثل المبدأ الأول منهجاً "مثالياً" في النظر إلى الحياة الاجتماعية، وهو أيضاً ـ بتركيزه على الاشتراك في الأفكار ـ يمثل منهجاً "اجتماعياً" مغايراً للمنهج "المادي" الذي يركز على دور البيولوجيا، والتكنولوجيا، أو البيئة في الوجود الاجتماعي. يمثل المبدأ الثاني منهجاً "كلياً" أو "بنائياً"، وذلك بسبب تأكيده على أهمية ودور القوى والأبنية الاجتماعية ودورها بشكل مخالف للمنهج "الفردي" الذي يؤكد إمكانية اختزال تلك الأبنية بالنظر فقط إلى الأفراد المكونين لها. لهذا السبب فإنه يمكن النظر إلى البنائية على أنها نوع من "البنائية المثالية".

---

١ "يعد نيكولاس أونيف Nicholas Onuf أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية عام ١٩٨٩.

وكما توضح قائمة النظريات السابقة، فإن هناك نماذج مختلفة وعديدة للبنائية. وفي هذا الكتاب أقدم نموذجاً واحداً، أستخدمه للتنظير حول النسق الدولية. يعتبر نموذج البنائية المستخدم هنا نموذجاً معتدلاً نوعاً ما، ويعتمد بشكل كبير على النظرية البنيوية والتفاعلية الرمزية السيكولوجية. وهو بهذا الشكل يقبل ببعض الفرضيات المهمة للنظرية المادية والفردية، ويتبع منهجاً علمياً في ممارسة البحث الاجتماعي. لهذا السبب فإنه من الممكن لهذا النموذج أن يقابل بالرفض من قبل بعض البنائيين المتشددين، ولكنه مع ذلك يبقى منهجاً معتدلاً، يذهب إلى أبعد مما يذهب إليه علماء العلاقات الدولية المعاصرون[٢] الذين يرفضون أي حديث عن "عملية البناء الاجتماعي"، باعتبار ذلك منهجاً ما بعد حداثي. على العكس من هؤلاء، فإنني آمل أن أجد موقفاً وسطاً يمكن التأسيس له فلسفياً، وبواسطته يمكننا إثبات أننا نستطيع أن نقدم شيئاً مختلفاً حول السياسة الدولية.

تعتبر النسق الدولية القضية الأساسية بالنسبة للبنائية من الناحية الاجتماعية والبنيوية. فمن الناحية الاجتماعية بينما نجد أن القوانين والمعايير المتفق عليها داخلياً تتحكم في طريقة تشكيل السياسة الداخلية نجد أن المصالح الذاتية والإكراه تبدو هي المسيطرة في تشكيل السياسة الدولية. فالمؤسسات الدولية والقانون الدولي قائمة وتعمل، ولكن يبدو واضحاً أن قدرة هذه الأبنية في مواجهة الأساس المادي للقوة والمصالح الذاتية قدرة محدودة للغاية. تفيد تلك الحالة أن النسق الدولية ليست مجالاً أو مكاناً "اجتماعياً"، وهي بهذا الشكل تقدم دعماً بديهياً للمنهج المادي في النظر إلى السياسة الدولية. أما من الناحية البنائية فإن دخول الأفراد في مجتمع معين واعتمادهم عليه، يجعل قبول القول: إن هوياتهم يتم تشكيلها عن طريق ذلك المجتمع، أمراً ممكناً. مثل هذا القول لا يمكن قبوله في حالة المجتمع الدولي، حيث الفاعلون الرئيسيون ـ الدول ـ يتمتعون باستقلال كبير عن المجتمع الذي

---

٢ Following Onuf (1989).

يكونهم أو يحتويهم. فسلوكيات تلك الدول وسياساتها الخارجية، غالباً ما يتم تحديدها عن طريق السياسة الداخلية لتلك الدول، وليس عن طريق المجتمع الدولي. فبعض الدول مثل ألبانيا، وبورما، تتفاعل مع الدول الأخرى بشكل محدود جداً، مما دفع البعض لوصفها بالدول الانعزالية[٣]. يفيد ذلك أن النسق الدولية لا تقوم بأية عملية "بناء" للدول الأعضاء فيها؛ الأمر الذي يؤيد بشكل بديهي المنهج الفردي في النظر إلى السياسة الدولية (على اعتبار أن الدول هي أفراد النسق الدولية). تكمن الإشكالية هنا في أن البنية الاجتماعية للمنظومة الدولية ليست كثيفة بشكل واضح، وهو الأمر الذي يحد من قدرة البنائية على تقديم وجهة نظرها في هذا الخصوص.

يقبل الاتجاه السائد في العلاقات الدولية اليوم استنتاجات المنهجين المادي والفردي حول طبيعة نسق الدول. تسيطر الواقعية الجديدة التي يقدمها Kenneth Waltz بشكل قوي في كتابه نظرية السياسة الدولية على هذا الاتجاه، والتي تجمع ما بين منهج الاقتصاد الجزئي في النظر إلى النسق الدولية (الفردية)، وبين تركيز الواقعية الكلاسيكية على القوة والمصلحة (المادية)[٤]. وقد ساهمت طروحات كينيث والتز في إيجاد نظرية أخرى منافسة هي الليبرالية الجديدة كما قدمها Robert Keohane في كتابه ما بعد الهيمنة. تقبل الليبرالية الجديدة بكثير من الافتراضات الفردية للواقعية الجديدة (مثل المصلحة والقوة)، ولكنها تفترض: "أن المؤسسات الدولية يمكنها أن توهن من التأثير السلبي للمصلحة والقوة"[٥]. لقد ساهمت حقيقة أن كثيراً من الواقعيين الجدد، والليبراليين الجدد يتفقون على كثير من المسلمات في تطوير مناقشاتهم، بنفس القدر الذي حدت فيه من فاعليتها. ففي

---

٣ Buzan (1993:341).

٤ Waltz (1979). I will use capital letters to designate theories of international relations in order to distinguish them from social theories.

٥ Keohane (1984).

أحيان كثيرة يبدو الجدل بين المدرستين وكأنه يتجاوز مناقشة المدى الذي تسعى فيه الدول لتحقيق مصالح نسبية أو مصالح مطلقة[٦].

حتى مع القبول الواسع للنظريات الفردية والمادية، وسيطرتها على دراسة السياسة الدولية، فإن هناك تراثاً قديماً - من وجهة نظر النظرية الاجتماعية - يمكن اعتماده أساساً للتفكير البنائي حول هذا الموضوع. فالنظر إلى العالم نظرة بنائية كان هو الأساس لنظريات العلاقات الدولية، كما طرحها كل من جروتيوس، وكانت، وهيجل والذي تحققت له السيطرة في فترة ما بين الحربين، وهو الاتجاه الذي يسميه علماء العلاقات الدولية اليوم استخفافاً بالمدرسة "المثالية"[٧]. ففي فترة ما بعد الحرب قدم كل من Ernst Hans ، و Karl Deutsch ، و Hedley Bull وطوروا مناهج مهمة لفهم السياسة الدولية ودراستها[٨]. أيضاً شكلت الافتراضات البنائية أساساً لتراث الظاهرية في دراسة السياسة الخارجية، ابتداء من Snyder و Sapin وانتهاءً بـ Robert Jervis و Ned Lebow [٩]. ففي ثمانينيات القرن الماضي بدأت هذه الأفكار تشكل ملامح ثلاثة اتجاهات للنظرية البنائية للعلاقات الدولية[١٠]: اتجاه يتقدمه Ruggie و Friderich Kratochwill [١١]، واتجاه ما بعد - حداثي يمثله كل من Richard Ashley و Rob Walker [١٢]، واتجاه نسوي يمثله كل من Spike Peterson و Ann Tickner[١٣].

---

٦ See, for example, Grieco (1988), Baldwin, ed. (1993), Kegley, ed. (1995), and Schweller and Priess (1997).

٧ On inter-war idealism see Long and Wilson, eds. (1995).

٨ Deutsch (1954, 1963), Haas (1964, 1983, 1990), Bull (1977). Less widely cited, Andrews (1975) comes as close as any to anticipating contemporary constructive IR scholarship. Keohane and Nye's (1977/1989) work on interdependence can also be seen as a precursor.

٩ Snyder, Bruck, and Sapin (1954), Jervis (1970, 1976, 1978), Lebow (1981).

١٠ The work of neo-Gramscians like Robert Cox (1987) and Stephen Gill (1993, ed.) also could be put into this category, although this is complicated by their relationship to Marxism, a "materials" social theory. Additionally, Hayward Alker deserves special mention. Impossible to classify, his ideas, often circulating in unpublished manuscripts, were an important part of the revival of constructivist thinking about international politics in the 1980s. He has recently published a number of these papers (Alker, 1996).

١١ Ruggie (1983a, b), Kratochwil (1989).

١٢ Ashley (1984, 1987), R. Walker (1987, 1993).

ومع أن هناك اختلافات وفروقا مهمة بين هذه الاتجاهات الثلاثة، فإنها جميعاً تلتقي في تقرير أن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تعتبران "أقل اجتماعية" في نظرتهما للسياسة الدولية؛ بمعنى أن المدرستين فشلتا في مناقشة الكيفية التي يتم بموجبها تشكيل الفاعلين في السياسة الدولية وتفسيرها بطريقة "اجتماعية"[١٤]. ساهم هذا الخيط المشترك بين تلك الاتجاهات الثلاثة في إيجاد حوار ثلاثي الأبعاد تتكون أركانه من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والبنائية[١٥].

حقق التفكير البنائي حول السياسة الدولية تسارعاً كبيراً، ودفعة قوية بعد نهاية الحرب الباردة التي فاجأت كثيرين من علماء العلاقات الدولية، وشككت في كثير من طروحاتهم النظرية التقليدية. فبعد الحرب الباردة بدأ الاتجاه السائد في العلاقات الدولية في مواجهة صعوبات كبيرة في شرح كيفية نهاية تلك الحرب وفهمها[١٦]، وبشكل عام شرح التغير الشامل في النسق الدولية وفهمه؛ فقد بدأ واضحاً لكثيرين أن تلك الصعوبات إنما تنبع أصلاً من سيطرة الاتجاه الفردي والمادي على نظرية العلاقات الدولية، مما دفع إلى الاعتقاد بأن منهجاً مغايراً يأخذ في الاعتبار القضايا المثالية، والأفكار المشتركة قد يقدم شرحاً أفضل، وفهماً أعمق للسياسة الدولية. كانت البدايات الأولى للتنظير البنائي الناتج عن ذلك بطيئة في إيجاد برنامج بحث إمبيريقي[١٧] متقدم وتطويره؛ ولكن التنوع المعرفي في تلك الدراسات استمر في تقديم نموذج واسع للتراكم الإمبيريقي. وفي السنوات الأخيرة تطورت - وبشكل ملحوظ - نوعية العمل الإمبيريقي وعمقه بهذا الاتجاه البنائي، الأمر

---

١٣ Peterson, ed. (1992), Tickner (1993).

١٤ Cf. Wrong (1961).

١٥ See Mearsheimer (1994/5), Keohane and Martin (1995), Wendt (1995), and Walt (1998).

١٦ For a good overview of recent efforts see Lebow and Risse-Kappe, eds. (1995).

١٧ Keohane (1988a).

الذي يوحي باستمراره، ويؤكده[١٨]. يعد ذلك أمراً مهماً لنجاح التفكير البنائي حول العلاقات الدولية، كون القدرة على فهم مشكلات السياسة الدولية يجب أن تكون هي الاختبار الحقيقي، والمعيار الأوحد لقيمة المنهج الجديد وفاعليته. فبالإضافة إلى ذلك - وحتى نساهم في تعميق هذه الجهود الإمبيريقية وتطويرها - فإنه يجب أن نوضح ماهية البنائية، وكيف تختلف عن المناهج المادية والفردية السائدة في العلاقات الدولية، وماذا يمكن أن تعنيه تلك الاختلافات بالنسبة لنظريات السياسة الدولية.

اعتماداً على التنظير البنائي المتوفر حالياً في حقل العلاقات الدولية، يناقش الكتاب تلك القضايا على مستويين مختلفين. أولاً على مستوى الأسئلة التأسيسية عما هو كائن، وكيف يمكننا تفسيره وفهمه. أي المستوى الأونتولوجي و الإبستمولوجي. وثانياً على مستوى الأسئلة التي تدور حول مضمون ما هو كائن أو محتواه وجوهره.

تمثل أسئلة المستوى الأول تلك الأسئلة التي تطرحها النظرية الاجتماعية بشكل عام، حيث تهتم النظرية الاجتماعية بالافتراضات الأساسية للبحث الاجتماعي، مثل طبيعة الوكالة البشرية وعلاقتها بالبنى الاجتماعية، ودور الأفكار والقوى المادية في الحياة الاجتماعية، والطريقة أو الصيغة الملائمة للفهم والتفسير الاجتماعي. يمكن إثارة تلك الأسئلة الأونتولوجية والإبستمولوجية حول أية علاقة ترابط ووجود إنساني، وليس فقط حول السياسة الدولية. لهذا السبب فإن إجاباتنا لا تفسر السياسة الدولية فحسب. لذلك فإن على دارسي العلاقات الدولية أن يقدموا إجابات لمثل هذه الأسئلة، حتى ولو ضمنياً؛ لأنه يتعذر عليهم القيام بعملهم على الوجه الصحيح، دون أن يفترضوا افتراضات قوية حول ماهية الأشياء الموجودة في الحياة الدولية، وعلاقة بعضها ببعض، وكيفية التعرف

---

١٨ See, for example, Campbell (1992), Klotz (1995), Price (1995), Biersteker and Weber, eds. (1996), Finnemore (1996a), Katzenstein, ed. (1996), Bukovansky (1997, 1999a,b), Adler and Barnett, eds. (1998), Barnett (1998), Hall (1999), Weldes (1999), and Weldes, et al., eds. (1999), Reus-Smit (1999), and Tannenwald (1999).

عليها. تصبح تلك الافتراضات ذات أهمية خاصة إذا ما عرفنا أنه لا أحد يستطيع أن "يرى" الدولة أو النسق الدولية بالعين المجردة. فالسياسة الدولية لا تقدم نفسها بشكل ملموس للحواس، وكل ما نستطيعه هو تقديم افتراضات حول ماهيتها. ولهذا فإن نظريات السياسة الدولية جميعها تتصارع وتتنافس في طروحاتها على قاعدة أونتولوجية و إبستمولوجية ؛ بمعنى قاعدة ما "يراه" المنظر. فالواقعيون الجدد "يرون" بنية النسق الدولية على أنها توزيع القدرات المادية بين الدول، وذلك بسبب تناولهم لمواضيعهم من منطلقات مادية (منهج مادي). وفي مقابل هؤلاء "يرى " الليبراليون الجدد بنية النسق الدولية على أنها أيضاً تمثل التوزيع المادي للقدرات بين الدول، ولكنهم يضيفون إلى ذلك دور "المؤسسات" في تلك البنية. السبب في تلك الرؤية هو أنهم يضيفون إلى القاعدة المادية تصوراً آخر عن بناء مؤسساتي يشكل جزءاً رئيساً من بنية النسق الدولية. وفي مقابل أولئك وهؤلاء " يرى " البنائيون بنية النسق الدولية على أنها تتشكل من "توزيع الأفكار" بين الفاعلين، وذلك بسبب اتباعهم منهجاً أونتولوجياً يبحث في كيفية تأثير تلك الأفكار على تركيبة النسق الدولية وتشكيلها (الأونتولوجيا المثالية).

يمكن أن يساعدنا البحث الإمبيريقي على المدى البعيد في تحديد أفضل المفاهيم (تصوراً مفاهيمياً) للتفسير والتحليل. ولكن المبالغة في التركيز على ملاحظة ما لا يمكن ملاحظته تجعل الهوة ما بين الواقع والنظرية تزداد اتساعاً. في مثل هذه الحالة فإن الأسئلة الإمبيريقية سوف تكون دائماً وأبداً مرتبطة بأسئلة أونتولوجية ومعرفية. فإجابتنا على سؤال "ماذا يسبب ماذا" سوف تعتمد بشكل كبير على إجابتنا على سؤال "ما الذي هناك"، أو ما الذي ندرس فعلاً وكيف ندرسه؟. فدارسو العلاقات الدولية كان بإمكانهم تجاهل مثل تلك الأسئلة لو أنهم كانوا متفقين على إجابة موحدة لها، كما يفعل الاقتصاديون[١٩] ؛

---

١٩ Though see Glass and Johnson (1988).

ولكنهم ليسوا كذلك. وفيما يلي أقترح أنه يوجد على الأقل أربع سوسيولوجيات مختلفة للسياسة الدولية ولكل منها مؤيدوها العديدون. وأعتقد بأن كثيراً من الطروحات والمناقشات حول طبيعة السياسة الدولية هي طروحات ومناقشات فلسفية حول هذه السوسيولوجيات الأربع.

ليست النظريات الاجتماعية نظريات للسياسة الدولية. ولذلك فإن توضيح الاختلافات والمزايا النسبية بين أونتولوجيا كل من البنائية والمادية والفردية سوف يساعدنا في تفسير السياسة الدولية بشكل أفضل، ولو بطريقة غير مباشرة. أما الدور المباشر في تفسير السياسة الدولية وفهمها، فسوف يكون باستخدام النظرية المضمونية Substantive theory التي تمثل الاهتمام الثاني لهذا الكتاب. تقتضي هذه النظرية اختيار نسق اجتماعية معينة (العائلة، الكونجرس، النسق الدولية) وتحديدها، ومن ثم تحديد الفاعلين الرئيسين في هذه النسق (الوكلاء)، وكيف تم تشكيلهم، وأخيراً تطوير وتقديم افتراضات حول ماذا يحدث فعلاً في هذه النسق. أقدم في الجزء الثاني من الكتاب نظرية مضمونية للسياسة الدولية. تنطلق هذه النظرية من كثير من الافتراضات التي انطلق منها كينيث والتز، مما يعني أن الانتقادات التي عادة ما توجه لكينيث والتز سوف يكون لها أيضاً تأثيرها على هذه النظرية. ولكن النتائج الرئيسة التي يصل إليها هذا النوع من التنظير هي في حقيقة الأمر في تعارض مع الواقعية الجديدة، بسبب من الالتزام الأونتولوجي لكل منهما. فالالتزام الأونتولوجي لكل من المنهج المادي والمنهج الفردي يدفع كينيث والتز لتأكيد أن "الفوضى" هي ما يجعل من السياسة الدولية ذات طبيعة صراعية بالضرورة، وهي ما يجعل من العالم نسقاً مدفوعاً بضرورات الاعتماد على الذات. في مقابل ذلك يدفعني الالتزام بالمنهج الكلي Holistic (خصائص المجموعة ومميزاتها تختلف عن خصائص الأفراد المكونين لها) إلى النظر إلى

الفوضى على أنها من "صنع الدول"[٢٠]. فالالتزام الأونتولوجي هنا مهم في إيضاح الفرق بين النظريتين.

يعتبر مستوى التجريد والعمومية حتى في النظرية المضمونية Substantive theorizing عالياً جداً. فالقراء الذين يبحثون عن فرضيات مفصلة ودقيقة حول السياسة الدولية، وعن اختبارات إمبيريقية لن يجدوها هنا. فالكتاب يدور حول أونتولوجيا نسق الدول، وهو بذلك يطمح إلى إيجاد نظرية دولية، أكثر من كونه عملاً حول السياسة الدولية. فالسؤال الرئيس للكتاب ـ بالاعتماد على أونتولوجيا مختلفة عن أونتولوجيا والتز ـ هو ما هي النظرية الأفضل لفهم نسق الدول وتفسيرها؟. لهذا السبب، فإن الكتاب يعد محاولة لإيجاد نظرية اجتماعية للسياسة الدولية وتطويرها. فبعد تقديمه لأونتولوجيا بنائية اجتماعية، يحاول الكتاب بناء نظرية للسياسة "الدولية". مثل تلك النظرية ليست بالضرورة النظرية الوحيدة التي يمكن بناؤها، انطلاقاً من ذلك الالتزام الأونتولوجي، ولكن الهدف الرئيس يكمن في توضيح كيف أن الانطلاق من فرضيات أونتولوجية معينة يمكن أن يساعدنا بشكل كبير في فهم العالم الحقيقي والواقعي وليس المفترض. هنا سيجد دارسو العلاقات الدولية كثيراً من القضايا والطروحات المألوفة لديهم، ولكنهم أيضاً، وفي أجزاء أخرى من الكتاب، سيجدون أنه من المجدي إعادة التفكير في قضايا أخرى، الأمر الذي آمل أن يثمر عن طرق جديدة للبحث العلمي حول هذه القضايا.

يحتوي عنوان الكتاب على مرجعيتين مختلفتين. بشكل عام يدور الكتاب حول "نظرية اجتماعية"، وبشكل خاص يحاول إيجاد نظرية "اجتماعية" للسياسة الدولية أكثر مما تفعله الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. ويناقش هذا الفصل قضيتين رئيستين. يناقش في الجزء الأول مشروع نظرية العلاقات الدولية المهيمن والقائم على مركزية "الدولة"، ويقدم

---

٢٠ Wendt (1992).

تشخيصاً ونقداً لما يعتبره خطأ في هذا المشروع، بعدها أقدم تلخيصاً لمدخلي الخاص. وفي الجزء الثاني من الفصل أبدأ بتطوير بعض الأدوات المفاهيمية التي من شأنها أن تسمح لنا بأن نعيد التفكير في أونتولوجيا النسق الدولية. هنا أرسم خارطة للسوسيولوجيات الأربع حول عملية البناء أو التشكل الاجتماعي (الفردية، الكلية، المادية، المثالية) حيث أحاول أن أحدد الخطوط الرئيسة للنظرية الدولية على تلك الخارطة، وأناقش بعدها ثلاثة تفسيرات لموضوع النقاش (المنهجية، الأونتولوجيا، الإمبيريقية).

المشروع المنظومي للدول The States Systemic Project

يجب القول بداية إن البنائية ليست نظرية للسياسة الدولية[٢١]. ولكن منطق البنائيين واهتمامهم يشجعنا على النظر في كيفية تشكيل الفاعلين الرئيسين اجتماعياً، بينما نجدهم في ذات الوقت لا يحددون لنا أي الفاعلين يجب دراسته، أو أين يتم تشكيلهم اجتماعياً. لذلك وقبل أن نكون بنائيين حول أي شيء - فإننا يجب أولاً أن نختار "وحدات" و"مستويات" التحليل أو "الوكلاء" و"الأبنية" التي تشتمل على تلك الوحدات والمستويات[٢٢].

يفرض تخصص وحقل العلاقات الدولية أن يكون لتلك الخيارات جانب "دولي"، ولكنه فيما عدا ذلك لا يعين مستويات التحليل المستخدمة أو وحداتها. ومن هنا فإن "المشروع المنظومي للدول" يعد خياراً واحداً من ضمن العديد من الخيارات المتاحة والممكنة. فوحدات هذا المشروع هي الدول، الأمر الذي يعني تجاهل الوحدات الأخرى التي ليست

---

٢١ لم أكن على هذه الدرجة من الوضوح والتمييز حول هذه المسألة في أعمالي السابقة. ولكنني آمل الآن بأن أميز وبشكل أكثر وضوحاً بين البنائية ونظرية السياسة الدولية التي أحاول تقديمها في هذا الكتاب. وبإمكان القارئ أن يقبل البنائية دون أن يقبل تلك النظرية (المؤلف).

٢٢ On levels of analysis see Singer (1961), Moul (1973), and Onuf (1995). In much of IR scholarship units and levels of analysis are conflated. I follow Moul (1973: 512) in distinguishing them, and map them onto agents and structures respectively.

لها صفة الدولة، مثل الأفراد، والحركات الاجتماعية العالمية، والشركات المتعددة الجنسية. أيضاً فإن مستوى التحليل الذي يتم من خلاله تفسير تلك الوحدات وفهمه هو مستوى النسق الدولية. وفي مقابل هذا المستوى المنظومي يتم تجاهل مستويات أخرى ليست لها صفة "الدولية"، مثل شخصيات صناع قرارات السياسة الخارجية، أو طبيعة وشكل النسق السياسي الداخلي للدولة. كان كينيث والتز أول من قدم مشروع نسق الدول وطوره بشكل منتظم[٢٣]. ولهذا تعتبر النظرية الواقعية الجديدة التي طورها والتز على هذا الأساس المنظومي أكثر النظريات هيمنة وتأثيراً في حقل العلاقات الدولية المعاصر. ومما لا شك فيه، فإن المسلمات التي يقوم عليها المشروع المنظومي للدول تؤثر في الطريقة التي نفكر بها حول السياسة الدولية وتحد منها بشكل كبير. هذه المسلمات مثيرة للخلاف وغير متفق عليها مما يعني وجود نظريات أخرى للسياسة الدولية إلى جانب الواقعية الجديدة. وهنا أقدم نظرية أخرى حول نسق الدول، انطلاقاً من نقد نظرية والتز. ففي هذا الجزء أناقش ما أعتقد أنه يمثل مشكلة رئيسة في التنظير حول نسق الدول، وكيف يمكن تجاوزها من أجل إيجاد نظرية أفضل.

مركزية - الدولة State – Centrism

تعد مشكلة ضبط العنف وتقنينه من أكثر المشكلات تعقيداً في الحياة الاجتماعية. ويعود ذلك إلى طبيعة تكنولوجيا العنف ومن يتحكم بها وكيفية استخدامها بشكل يؤثر في العلاقات الاجتماعية الأخرى كافة. لا يعني ذلك ـ بأي حال من الأحوال ـ أن العلاقات الاجتماعية الأخرى، كالاقتصاد أو العائلة، مختزلة إلى مجرد الأبنية التي يتم عن طريقها ضبط العنف، أو أننا نستطيع شرح مختلف العلاقات الاجتماعية بالرجوع فقط إلى أبنية

---

٢٣ Waltz (1959).

ضبط العنف وهياكله. كما أن ذلك لا يعني أن نقول: إن القضايا الأكثر أهمية في وضع معين هي تلك القضايا المتعلقة بضبط العنف وتقنينه. فكل ما في الأمر هنا هو القول: إن العلاقات الاجتماعية الأخرى لا يمكن لها أن توجد بالشكل الذي توجد فيه بمعزل عن علاقات "القوة"، خاصة علاقات "التدمير"[٢٤]. فلو كان بعض البشر مصممين على قتل بعضهم أو إخضاعهم، فإنهم لن يتعاونوا في قضايا التجارة أو حقوق الإنسان. فالقوة قد تكون موجودة وفاعلة في كل مكان، ولكن صيغها تختلف من حيث الأهمية والفاعلية. والقدرة على الدخول في عملية عنف منظمة تعد إحدى الصيغ الأساسية للقوة؛ لهذا فإن كيفية توزيعها وضبطها تعد عملية حرجة ومهمة. هذا الجانب من العلاقات الدولية هو تحديداً ما يهمني في هذا الكتاب. فما دامت الدولة تعتبر بنية ذات سلطة سياسية، تحتكر لنفسها استخدام العنف المنظم، فإنه ولكي يتم ضبط هذا العنف والتحكم فيه على المستوى الدولي، فإن ما يجب التحكم فيه والسيطرة عليه هو الدول ذاتها.

فالدول لم تكن دائماً مسيطرة على تقنين العنف، ولا يمكن اعتبارها كذلك في الوقت الحاضر. ففي العصور ما قبل الحديثة كانت الدول في أوروبا في تنافس مع منظمتين أخريين: دولة المدينة[٢٥] وعصبة دول المدينة. ولكن هذه البدائل المنافسة للدولة يتم إقصاؤها في نهاية الأمر وبشكل نهائي. وقد استمرت الدول في محاولتها من أجل احتكار حقها وتأكيده في ممارسة العنف في مواجهة تحديات المرتزقة والقراصنة في القرن التاسع عشر[٢٦]، وتحديات الإرهابيين، ومجموعات المليشيات العسكرية في القرن العشرين. وبفعل من هذه الضغوط وغيرها انهارت و"فشلت" بعض الدول[٢٧]. يعني ذلك أن الدولة يمكن النظر إليها

---

٢٤ Cf. Deudney (1999).

٢٥ Spruyt (1994)

٢٦ Thomson (1994).

٢٧ Helman and Ratner (1992/1993).

على أنها "مشروع" - وفقاً للمفهوم الجرامشي - أو أنها برنامج سياسي مستمر، تم تصميمه من أجل ضمان إنتاج، وإعادة إنتاج احتكار العنف المنظم. وإلى حدٍ كبير نجح هذا المشروع في تحقيق ذلك. فإمكانية العنف المنظم استمرت مركزة في يد الدول ولفترة طويلة، وهي الحقيقة التي عملت الدول على إيجادها وتأكيدها، باعتراف كلٍ منها بحق الآخر في احتكار العنف، خالقة بذلك ما يمكن تسميته احتكار القلة. ما أود قوله هنا هو أنه مادامت الدول تمثل الصيغة المقبولة والمسيطرة للإخضاع في السياسة الدولية، فإنه إذا يجب النظر إليها على أنها تمثل الوحدات الرئيسة لتحليل كيفية ضبط العنف الدولي وتقنينه وفهمه.

يجب ملاحظة أن التأكيد هنا على مركزية الدولة بهذه الطريقة لا يعني إقصاء العوامل الأخرى أو التقليل من أهميتها، سواء كانت عوامل محلية أو دولية. فالتركيز على الدول بوصفها وحدات أساسية للتحليل لا يمنع من القول إن العوامل الأخرى (غير الدولة) لها تأثير مهم وحاسم على الطريقة التي تدخل بها الدول في عملية العنف المنظم. فمركزية الدولة لا تعني أن العلاقة السببية في تفسير الحرب والسلم تقف عند حد الدولة، أو أن الدول هي العوامل الأكثر أهمية في تلك العلاقة. تزداد أهمية تلك القضية مع زيادة انتشار الأفكار الليبرالية وقبولها في القرن العشرين. فالدول الليبرالية مقيدة في سلوكها إلى حدٍ كبير بعوامل أخرى تعمل داخل مؤسسات المجتمع المدني والاقتصاد. تتمثل النقطة الرئيسة هنا في القول إن الدول مازالت هي الواسطة الرئيسة التي يتم من خلالها التأثير في نتائج وآثار الفاعلين الآخرين على عملية ضبط العنف وتوجيهها إلى النسق الدولية. قد يكون للفاعلين الآخرين، أو لعوامل أخرى ومن غير الدول تأثير أكبر من الدول في عملية خلق التغيير أو إحداثه، ولكن التغيير على مستوى النسق الدولية يتم خلقه وإحداثه في نهاية المطاف عن طريق الدول ذاتها.وبهذا المعنى مازالت الدول تعد حجر الأساس في

تكوين النسق الدولية. وعليه يصبح من غير المفيد انتقاد نظرية العلاقات الدولية، على أساس أنها تعطي اهتماماً أكثر للدولة.

وهذا التركيز على مركزية الدولة لا يمكن القول إنه تركيز بدون هدف معين.يجادل نقاد اتجاه مركزية الدولة بأن مساهماته محافظة جداً بطبيعتها، وأنه محدود الفائدة في فهم التغير الجذري [٢٨]. ولكن هذا الانتقاد لا يمثل وجهة نظري في هذا الكتاب. وبالفعل قد لا تستطيع الواقعية الجديدة تفسير التغيير وشرحه على مستوى البنية (التغير البنيوي)، ولكنني أؤمن بوجود إمكانية كبيرة لتطوير نظريات للعلاقات الدولية تأخذ الدولة محوراً لها، ويمكنها مع ذلك القيام بمثل هذا التفسير. تتمثل الخطوة الأساسية نحو إيجاد مثل تلك النظريات في قبول المسلمة القائلة إن الدول تعد فاعلين ذوي خصائص وصفات مشابهة لخصائص البشر وصفاتهم إلى حد ما، بحيث تشتمل هذه الخصائص والصفات على القصدية والعقلانية، والمصالح ... إلخ. تعتبر هذه المسلمة جدلية إلى حد كبير حيث يرى كثيرون من علماء العلاقات الدولية في الحديث عن الدول "كفاعلين" أنه عمل غير مشروع وغير مبرر، لكونه ينطوي على خلع صفات بشرية على ما هو في الحقيقة مجرد بنى أو مؤسسات [٢٩]. فوفقاً لوجهة النظر هذه، فإن النظر إلى الدولة على أنها "فاعل" يعد نوعاً من الخيال، أو الاستعارة المجازية غير المفيدة. هنا سوف أقول بأن الدول ـ هي في الحقيقة ـ وكلاء فاعلون. فصناع القرار دائماً ما يتحدثون باسم "المصلحة" الوطنية، و "الحاجات" الوطنية، و"المسؤوليات" الوطنية، و"العقلانية" وغيرها. ومن خلال تلك الأحاديث وبواسطتها، فإن الدول تعيّن أنفسها وتنصب بعضها بعضاً على أنها وكلاء فاعلون. فالسياسة الدولية ـ كما نعرفها اليوم ـ سوف تكون مستحيلة بدون خصائص الدولة "كوكيل فاعل" في النسق

---

٢٨ Cox (1986); also see Fay (1975).

٢٩ For example, Ferguson and Mansbach (1991; 370),

الدولية، تلك الحقيقة التي يعترف بها القانون الدولي، والتي على أساسها يعطي للدولة " شخصية" قانونية. فالتسليم بوكالة حقيقية للدولة يمكنها من الدخول في التحول البنيوي والاشتراك فيه بشكل فاعل.

إن تخلي منظري العلاقات الدولية النقديين عن مفهوم مركزية الدولة في جهودهم التنظيرية يعني التنازل عن كثير من السياسة الدولية لصالح الواقعية الجديدة. لقد سبق أن أوضحت أن نظرية العلاقات الدولية المبنية على مسلمة مركزية الدولة بإمكانها بالفعل أن توجد، وأن تساهم في إنتاج معارف من شأنها نقل النسق الدولية من حالة قانون الغاب إلى حالة سيادة القانون. نعم إن المعرفة التي يمكن الحصول عليها من تحليل الدول والعنف المنظم (المقنن) قد لا تكون ذات جدوى عندما يتعلق الأمر بتفعيل الفاعلين الآخرين (غير الدول) وتقويتهم، كأولئك المهتمين بالتجارة وحقوق الإنسان[٣٠]، ولكن هذا لا يعني ببساطة أن نظرية العلاقات الدولية المبنية على مركزية الدولة يمكنها أن تكون جزءاً من برنامج أوسع وأكثر تقدمية في السياسة الدولية.

نظرية النظم: Systems theory

يندر جداً أن توجد الدول بمعزل عن بعضها البعض. فمعظم دول العالم موجودة في منظومات مستقرة لدول مستقلة أخرى ؛ الأمر الذي يؤثر في سلوكها بطريقة أو بأخرى. ففي النسق الدولية المعاصرة تعترف جميع الدول بحق كل منها في السيادة. ولهذا السبب فإن "مشروع" مركزية الدولة يتضمن جهداً أو محاولة لإعادة إنتاج ليس فقط هويات الدول ذاتها، وإنما أيضاً هوية النسق التي هي جزء منها وتأكيدها. ينصب اهتمامي هنا على بنية منظومات الدول (النسق الدولية) وآثارها، مما يعني التزامي بنظرية منظومية كمدخل لدراسة العلاقات الدولية. فمن أجل تفادي أي خلط، أو سوء استخدام للمفاهيم، فإنه

---

٣٠ Cox (1986).

من الضروري التمييز بين معنيين للنظرية النسقية. تعد النظرية نظرية منظومية عندما تجعل من النسق الدولية متغيراً تابعاً، أو عندما تجعل منها متغيراً مستقلاً [٣١]. نظريتي هنا تعد نظرية منظومية بكلا المعنيين.

تعد النظرية ذات صفة منظومية ـ بالمعنى الأول ـ عندما يكون موضوع اهتمامها هو تفسير الأنماط المختلفة لسلوكيات الدولة وشرحها، باعتبارها جزءاً من نسق دولية أشمل. هذا المعنى للنظرية النسقية هو ما يقصده كينيث والتز، وما يسميه "نظرية السياسة الدولية". هنا تختلف نظريات السياسة الدولية عن تلك النظريات التي تحاول شرح وتفسير السلوكيات الفردية لدول بعينها. ومثال ذلك تلك النظريات المهتمة بشرح السياسة الخارجية[٣٢]. من المهم لنظريات العلاقات الدولية أن تتبنى هذين النوعين من التنظير، ولكن المتغيرات التابعة لأي منهما، (ما يراد تفسيره) ـ أي السلوك الكلي مقابل السلوك الفردي (سلوك الوحدات) ـ توجد على مستويات تحليل مختلفة، وبالتالي فإن تفسيراتها ستكون مختلفة. فكل من هذين النوعين من التنظير يعمل على مستوى تحليل مختلف ـ مستوى النسق في مقابل مستوى الوحدة ـ ويتناول متغيرات تابعة مختلفة، وبالتالي فإن تفسيراتهما بالضرورة مختلفة. ومع ذلك، فإن العلاقة بين هذين النوعين من التنظير هي علاقة تكاملية وليست تنافسية. وكما هو الحال مع كينيث والتز، فإنني مهتم هنا بالسياسة الدولية وليس السياسة الخارجية. ومعظم النظريات الجوهرية التي نناقشها في هذا الكتاب هي نظريات منظومية. ولهذا السبب فإن ما يسمى "التفسير الملائم" لا يرد ذكره أو مناقشته هنا. أحد التطبيقات المهمة لهذا المنهج المنظومي هو أنه مع أنني أنتقد عجز كل من الليبرالية الجديدة، والواقعية الجديدة عن تقديم تفسير شاف لكيفية تأثير النسق الدولية على تشكل هويات

---

٣١ This framing is due to Steve Brooks.

٣٢ Waltz (1976: 121-122).

الدول المكونة لها ومصالحها، إلا أن هذا الأمر ليس هو موضوع اهتمامي هنا؛ فذلك يدخل ضمن مجال نظريات السياسة الخارجية. فالكتاب يناقش النسق الدولية، وليس كيفية تشكل هوية الدولة. فهو يوضح كيف يكون للنسق الدولية تأثير على هوية الدولة بطرق يجب أخذها في الاعتبار عند التفكير في السياسة الدولية، ولكن أيضاً هذه الهويات يتم التأثير فيها بشكل كبير عن طريق عوامل داخلية لا أناقشها هنا.

ينصب التركيز الأكبر هنا على المعنى الثاني للنظرية النسقية ـ أي أخذ النسق الدولية متغيراً مستقلاً عند تحليل السياسة الدولية، وهو المعنى الأكثر شيوعاً واستخداماً في نظرية العلاقات الدولية. فبفضل من التأثير الكبير لكينيث والتز[٣٣] في حقل العلاقات الدولية، تعد النظرية نظرية منظومية ـ (وأحياناً بنيوية) ـ عندما تركز على القوة السببية لمفهوم بنية النسق الدولية في شرح سلوك الدولة وتفسيره. تختلف هذه النظرية عن النظريات "الاختزالية" الشارحة لسلوك الدولة بالتركيز على العوامل الداخلية، مثل سيكولوجية صانع القرار والسياسة المحلية ودورها في تفسير سلوك الدولة الخارجي وفهمه. فمستوى التحليل لهذه النظريات هو مستوى الوحدة (الدولة)، وليس النسق الدولية ككل. فالسلوك المراد تفسيره وفهمه قد يكون سلوك الوحدة، أو السلوك الكلي. والتمييز بين النظريات النسقية، والنظريات الاختزالية عادة ما يتم بين نظريات السياسة الدولية، ولكنه أيضاً تمييز يحدث بين نظريات السياسة الخارجية كذلك[٣٤]. فالنظريات النسقية تفسر السياسة الدولية بالاعتماد على "بنية" النسق الدولية، بصفتها متغيراً مستقلاً يحدث تأثيره في سلوك الدولة، بينما تحاول النظريات الاختزالية تفسير السياسة الدولية بالإحالة إلى خصائص الدول ذاتها وتفاعلها، باعتبارها متغيرات مستقلة يمكنها تفسير سلوك الدول. من هذا

---

٣٣ Ibid: 38-59

٣٤ لمعرفة كيف يمكن تطبيق الواقعية الجديدة لشرح السياسة الخارجية انظر: Elman 1996

التمييز يتضح أن العلاقة بين هذين النوعين من النظريات هي علاقة تنافسية فيما يتعلق بأي مستويات التحليل له قوة سببية أكبر في تفسير سلوك الدولة وفهمه. فالواقعية الجديدة تعد نظرية منظومية وفقاً لهذا المعنى (الثاني)، لكونها ترى أن العوامل المسببة لسلوك الدول يمكن معرفتها بالتركيز على بنية المجتمع الدولي. وتحديداً تقرر الواقعية الجديدة بأن الأسباب الرئيسة المحددة للسياسة الدولية يمكن معرفتها بفهم خصائص المنظومة الدولية كالفوضى وتوزيع القدرات. في مقابل هذا التأكيد تعتبر الليبرالية الجديدة نظرية اختزالية، لكونها ترى أن الأسباب الرئيسة للسياسة الدولية تكمن في خصائص الدول ذاتها وتفاعلاتها بصفتها وحدات، وليس النسق الدولية ككل[٣٥].

أطمح هنا - كما كان يطمح والتز تماماً - إلى تطوير نظرية منظومية للسياسة الدولية تكون مخالفة في طروحاتها عما تقدمه النظريات الاختزالية. وحتى مع القول إن نظريتي منظومية، فإنني أيضاً أرفض إقصاء كينيث والتز للعوامل الداخلية (مستوى التحليل الثاني) من نظريته النسقية؛ ذلك الإقصاء الذي يمكن إرجاعه إلى سوء فهم والتز لما يفصل بين نظرية الأنساق والنظرية الاختزالية. ففيما يلي أحاول أن أبرهن على أنه من المستحيل أن يكون لبنية النسق الدولية أي تأثير مستقل على السياسة الدولية دون معرفة خصائص الوحدات (الوكلاء) وصفاتها وتفاعلاتها التي تشكلها (أي الدول). وإذا كان ذلك صحيحاً فإن التحدي الذي تواجهه نظرية الأنساق ليس إثبات أن "بنية " النسق لها قوة تفسير سببية أكبر من تلك التي "للوحدات"، ولكن إثبات أن الوحدات ذاتها يتم صياغتها وتشكلها بواسطة النسق ذاتها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مختلفة. وكلا النوعين من النظريات التي يتناولها والتز (النسقية والاختزالية) يمكنها تقديم تنبؤات معينة عن السياسة الدولية، بالاعتماد على مسلمات محددة حول العلاقة بين البنية

---

٣٥ Hanrieder 1978

والوحدات المكونة لها. لذلك فإن الحوار ليس بين نظريات النظم التي تركز على دور البنية وبين النظريات الاختزالية التي تركز على وحدات تلك البنية، ولكن بين نظريات لبنية المنظومة، ولكيفية العلاقة بين البنية والوكلاء (الوحدات) المكونين لها. فلكي ندرك هذا التحول الجديد في فهم "الأنساق" فإنه من المجدي ـ إذاً ـ التخلي عن مصطلح كينيث والتز الذي لا يتفق مع التقليد الفلسفي المعاصر.أناقش في الفصل الرابع أن تمييز كينيث والتز بين النظريات "الأنساقية"، والنظريات "الاختزالية"، إنما هو في الحقيقة تمييز بين جزئيات بنية النسق الدولية وكلياتها. فكلا النوعين من التنظير يستخدم مفهوم بنية النسق الدولية لتفسير سلوك الدولة وفهمه. ولهذا السبب فإن كلا النوعين يعتبر تنظيراً "أنساقياً" وفقاً لمفهوم والتز. وفي ذات الوقت فإن كلا النوعين من التنظير يستخدم صفات الوحدات (مستوى الوحدة) وخصائصها وتفاعلاتها مع بعضها مع البعض، ولكن بطرق مختلفة. يكمن السبب في ذلك في أن مفهوم "البنية" التي يحيل إليها كل منهما يقع على مستوى تحليلي مختلف.

تتطلب إمكانية إيجاد نظرية أنساق الفصل الكامل بين مستوى "النسق" ومستوى "الوحدات"، مع أن كثيرين يختلفون مع هذه النظرة التي تفصل بين المستويين التحليليين. فقد يقول هؤلاء إن الاعتماد الدولي المتبادل يزيل ـ وبشكل متزايد ـ تلك الحدود الفاصلة بين مستوى الدولة ومستوى النسق، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من السياسة الداخلية موضوعاً لاهتمام السياسة الخارجية، والعكس صحيح ؛ أو إن الحدود الفاصلة بين الدولة والنسق ما هي إلا بناء اجتماعي في المقام الأول، الأمر الذي يجعل من تلك الحدود موضوعاً للبحث والدراسة بدلاً من أخذها كمسلمات معطاة[٣٦] بشكل خارجي. فبالنسبة لهؤلاء النقاد تعتبر مستويات التحليل "إشكالية" للعلاقات الدولية وليست حلاً.

---

٣٦ Compbell (1992).

يتبادر إلى الذهن ردان على الأقل على مثل هذه الانتقادات. يكمن الرد الأول في القول: إن الاعتماد الدولي المتبادل ـ ومن الناحية الإمبيريقية ـ ليس في حالة تزايد، أو في القول: إن كثافة التفاعلات داخل الدول هي في الحقيقة أعلى منها فيما بين هذه الدول[٣٧]. فإذا كان الأمر كذلك فإنه ـ إذا ـ يمكننا الاستمرار في الحديث عن السياسة الداخلية، والسياسة الدولية على أنهما مجالان منفصلان بعضهما عن بعض. مثل هذا الرد لا يمكن اعتباره دفاعاً قوياً عن "المشروع" المنظومي، كون احتمال نمو الاعتماد الدولي المتبادل وتزايده في المستقبل سيجعل ذلك المشروع عديم الفائدة. أيضا كون ذلك الرد يفترض كثافة أنساق منخفضة للاعتماد المتبادل، فإنه ـ وبشيء من المفارقة ـ يفترض أيضاً أن العوامل النسقية قد لا تكون ذات أهمية، مقارنة بعوامل مستوى الوحدة (العوامل الداخلية).

يقدم الرد الثاني على هذا الانتقاد تبريراً أكثر عقلانية لمحاولة إيجاد نظرية أنساق شاملة. فبغض النظر عن المدى الذي قد يزيل فيه الاعتماد المتبادل الحدود الفاصلة بين السياسة المحلية والسياسة الخارجية، فإن السلطة السياسية في النسق الدولية مقسمة ـ وبشكل قوي جداً ـ إلى قسمين. عمودي يقع داخل الدول، حيث يتوفر شيء من الهرمية، وأفقي بين الدول، حيث تغيب الهرمية وتسيطر الفوضى[٣٨]. يعود هذا التقسيم ـ في جزء منه ـ إلى طبيعة الدول ذاتها، وفي جزئه الآخر إلى مفهوم السيادة، الذي تعترف الدول بموجبه بحق بعضها تجاه بعضها الآخر في الاحتفاظ بسلطتها على أقاليمها. فمادام النسق الدولي يحتفظ بهذا الترتيب والتقسيم، فإن الدول سوف تتصرف تجاه بعضها البعض بطريقة تختلف عن تصرفها تجاه مجتمعاتها المحلية. فداخلياً يتوفر للدول بناء نسقي يحدد سلطاتها تجاه المجتمع، وخارجياً نجدها تعمل داخل بناء منظومي مختلف تماماً يحكمه منطق الفوضى.

---

٣٧ Waltz 1979:129-160),Thomson and Krasner (1989).

٣٨ Waltz (1979: 114-116).

وحتى لو اتفقنا على إمكانية الفصل بين مستوى الوحدة ومستوى النسق، فإن السؤال يبقى: هل من الممكن اعتبار النسق السياسية الدولية مجالاً منفصلاً بذاته. وهل من الإنصاف افتراض وجود اختلاف مؤسساتي داخل النسق الدولي بين أنظمة سياسية واقتصادية ووظيفية أصغر؟. فالدول هي المكون الأساسي لأية نسق دولي، باعتبارها تشكل الكيانات التي بدونها لا يمكن لأية نسق أن تحقق صفة الدولية. ففي المنظومات الدولية المتشابهة مؤسساتياً يكون منطق "العلاقات بين الدول" هو المنطق الوحيد السائد؛ ومن الناحية التاريخية يعد ذلك هو الشكل السائد للسياسة الدولية[٣٩]. وفي عوالم كتلك قد لا يزال يوجد بعض "قطاعات من التفاعل السياسي والاقتصادي والعسكري[٤٠]"، ولكن مادامت هذه القطاعات متشابهة مؤسساتياً، فإنها لن يكون لها منطق مختلف عن هذا المنطق. فعلى سبيل المثال استمرت الدول في التفاعل اقتصادياً لقرون عديدة، ولكن أيضاً من خلال السياسات التجارية التي تعكس تنافسها العسكري في ذات الوقت. وفي القرنين الماضيين ـ منذ الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ـ شهدت النسق الدولية اختلافاً مؤسساتياً كبيراً كان مرجعه أولاً إلى مجالات سياسية واقتصادية، ثم مؤخراً إلى ما يمكن وصفه بمجتمع مدني عالمي. يعد انتشار الرأسمالية السبب الرئيس وراء هذه التغيرات، والتي ـ على عكس أنماط الإنتاج الأخرى ـ تحتوي على فصل مؤسساتي واضح بين دوائر الحياة الاجتماعية[٤١]. ومع أن تحول هذا البناء الرأسمالي إلى المستوى الدولي لم ينته بعد ومازال مستمراً، فإنه قد أحدث كثيراً من الآثار في طبيعة الحياة الدولية. ومع ذلك، فإن هذه الحقيقة لا تبطل محاولات التنظير المنظومي أو جدواه التي مازالت تحتفظ بأهميتها

---

٣٩ Cf. Chase-Dunn (1981).

٤٠ Buzan, Jones, and Little (1993: 30-33).

٤١ ood (1981); cf. Walzer (1984). See Rosenberg (1994) for a provocative exploration of some of the effects on international relations of the capitalist separation of economy and polity.

مادامت الدول متمسكة باستقلالها. ولكنه من الناحية الأخرى يعني أن محتوى أو مضمون "الدولي" ليس ذا طبيعة ثابتة، وإنما في حالة تغير مستمر.

يفترض المشروع المنظومي للدول أن موضوعه يمكن دراسته وتفسيره بشكل مستقل عن الوحدات والمستويات الأخرى للسياسة العالمية. فنحن لا نستطيع أن ندرس كل شيء دفعة واحدة، ولكن هناك أسباباً حقيقية ومشروعة لاعتبار "نسق الدول" ظاهرة مختلفة وبارزة؛ والتركيز عليها لا يعني بالضرورة أن من يفعل ذلك يعتبر واقعياً، كون محاولات التنظير المنظومي عادة ما يتم وصفها بالواقعية، وهذا وصف خاطئ. كما أن ذلك لا يعني أن نسق الدول هي الشيء الوحيد الذي يجب أن يركز عليه دارسو العلاقات الدولية. فبتركيزهم على نسق الدول عادة ما يتجاهل علماء العلاقات الدولية الوحدات الأخرى التي ليست لها صفة الدولة (وحدات غير الدولة) والمستويات غير المنظومية، ولكن ذلك لا يمكن اعتباره مأخذاً ضد دراسة منظومة الدول. فهناك كثير من القضايا في السياسة الدولية التي لا يمكن لمشروع التنظير المنظومي أن يفسرها، الأمر الذي أيضاً لا يعني فقدان القضايا التي يمكن أن يقدم لها تفسيراً وشرحاً أفضل أو تجاهلها.

الواقعية الجديدة ونقادها[٤٢]: Neorealism and its critics

لا يلزمنا المشروع المنظومي للدول بتبني نظرية محددة من أجل فهم كيفية عمل النسق الدولية وتأثيرها. فمن ناحية المبدأ هناك العديد من النظريات ذات الصفة النسقية التي تدور جميعها حول النسق الدولية. وإحدى القضايا الرئيسة التي تميز بين هذه النظريات هي تصورها لمفهوم "بنية " تلك النسق. فالواقعية الجديدة تقدم تصوراً مفاهيمياً محدداً لبنية النسق وتحققت له الهيمنة في حقل العلاقات الدولية إلى درجة أنه أصبح شائعاً وصف

---

٤٢ تعود عبارة "الواقعية الجديدة ونقادها" إلى Keohan, Robert (1986)

النظرية بالنسقية استناداً إلى ذلك التصور. وقد احتوت جميع نظريات النظم السابقة على تصور معين لمفهوم "البنية"[٤٣]، ولكن نظرية والتز كانت الأولى التي قدمت فهماً للسياسة الدولية بلغة "بنيوية". فمنذ نشر الكتاب سنة ١٩٧٩م تم الرجوع إليه واستخدامه أكثر من أي كتاب آخر، وهو اليوم يعتبر ـ بحق ـ أحد أهم الكتب الرئيسة في حقل العلاقات الدولية. نادراً ما توجد هذه السمة في حقل العلوم الاجتماعية عموماً، وخاصة في المجال الأكاديمي، الذي يتميز بتسارعه وتعاقب النظريات فيه. فإذا كانت خاصية الشح ـ قلة المفاهيم ووضوحها ـ تعد ميزة تنظيرية[٤٤] يتم التركيز عليها، ويبالغ في تقديرها، فإن التراكم المعرفي عادة ما يتم تجاهله وبخسه. وبأخذ ذلك في الاعتبار، فإنني سوف أناقش بنيوية كينيث والتز ـ ونقاش ريتشار أشلي وجون روجي لها ـ كنقطة بداية للقيام بعملية "إعادة ترتيب مفاهيمي" رئيسية[٤٥] من شأنها إنتاج نظرية بنيوية تختلف في النوع والمضمون عن تلك التي تقدمها الواقعية الجديدة. سوف تختلف هذه النظرية مع نظرية والتز في بعض الجوانب، وسوف تتفق معها في جوانب أخرى. ولكنها سوف تحاول بشكل رئيس شرح "الأوضاع أو الشروط الثقافية" التي من شأنها إنتاج إمكانيات أخرى وفهمها، وبذلك تقدم أساساً ـ (غير واقعي) ـ لثقافات فوضى بديلة لتلك الفوضى التي تقدمها الواقعية الجديدة[٤٦]. وبما أن الواقعية حاضرة في كل أجزاء هذا الكتاب، فإنني لن أقدمها هنا، ولكن بدلاً من ذلك سوف أوجز ثلاثاً من خصائصها، وسوف أناقش بعض الإشكالات الرئيسة المرتبطة بها، يتبع ذلك استعراض لمدخلي الخاص.

---

٤٣ See Kaplan (1957), Scott (1967), and Bu (1977).

٤٤ Lebow (1998).

٤٥ Denis (1989:347).

٤٦ On some possible relationships among theories see Jepperson, Wendt, and Katzenstein (1996:68-72).

يعترف كينيث والتز مسبقاً بأن منهجه "بنيوي" ومع ذلك، فإنه في نهاية الأمر يتضح أنه يتبع منهجاً فردياً. تبدو تلك السمة الفردية واضحة بشكل كبير في اعتماده على منهج المشابهة والقياس مع النظرية الاقتصادية الجزئية. فهو يشابه الدول بالشركات، ويشابه النسق الدولية التي توجد فيها الدول بنسق السوق التنافسي. فـ"منظومات السياسة الدولية تشبه الأسواق الاقتصادية، فردية في الأساس، تم خلقها وإيجادها بشكل مفاجىء وغير مقصود"[٤٧]. ومن وجهة نظر التنظير البنيوي في العلوم الاجتماعية بشكل عام، فإن هذا النوع من المشابهة يعد أمراً خارجاً عن المألوف، كون المنظرين البنيويين يعتبرون كليين في مناهجهم وأبعد ما يكونون عن المناهج الفردية عند تناولهم للظواهر الاجتماعية. علاوة على ذلك فإن كينيث والتز يذهب أبعد بكثير مما تذهب إليه النظرية الاقتصادية التقليدية، وذلك بتركيزه الكبير على النتائج والآثار التي تحدثها بنية النسق الدولية على الدول (الفاعلين) المشكلة لها. فالتنافس في تلك النسق ينتهي بإزالة الدول التي تفتقر للجدية، بالإضافة إلى ذلك فإن النسق تؤهل الدول اجتماعياً، بإجبارها على أن تتصرف بطرق معينة[٤٨]. هنا يبدو أن كينيث والتز يتبنى وجهة نظر المنظرين البنيويين القائلين بتأثير "البنية" على سلوك "الفاعلين" المكونين لها، بنفس القدر الذي يتبنى فيه أيضاً وجهة نظر المنظرين الفرديين القائلين بتأثير "الفاعلين" على "البنية" التي تحتويهم. ومع ذلك فإنني أقول هنا إن تبنيه للمنهج البنيوي القائل بتأثير البنية على الوحدات المكونة لها أضعف بكثير مما ينبغي، وذلك بسبب من تأثير مشابهته مع النظرية الاقتصادية الجزئية. فالاقتصاديون غير مكترثين بكيفية تشكل "الفاعلين"، وهو الأمر الذي يعد أحد الأشياء المهمة التي يمكن لمفهوم البنية أن يقدم شرحاً وافياً لها. فتجاهل الدور الذي تقوم به "البنية" في تشكيل الفاعلين

---

٤٧ Waltz (1979 91).

٤٨ Ibid: 74-77,

وصياغتهم يبدو واضحاً بشكل كبير في الواقعية الجديدة، الأمر الذي يحتم العودة إليه وإيضاحه بشكل أكبر.

لا يقدم لنا اتباع مدخل اقتصادي ـ جزئي لدراسة البنية تفسيراً كافياً حول كيفية إيجاد تلك البنية وتكوينها. فعلى سبيل المثال ينظر بعض الاقتصاديين إلى بنية السوق على أنها مؤسسة مكونة من الأفكار المشتركة، بينما ينظر إليها بعضهم الآخر على أنها مشكلة من القوى المادية البحتة فقط. ولهذا السبب تعد "المادية" الخاصية الثانية للواقعية البنيوية الجديدة، أي القول إن بنية النسق الدولية تتحدد بتوزيع الإمكانيات والقدرات المادية تحت تأثير الفوضى. بمعنى أن بنية النسق الدولية يمكن تعريفها وفهمها، بالتعرف على كيفية توزيع الإمكانيات المادية تحت الفوضى. أما ما عدا ذلك من أشكال الصفات المثالية والعلاقات التي قد تشكل بنية "اجتماعية" كأنماط الصداقة أو العداوة أو المؤسسات، فإنها لا تدخل في تعريف بنية النسق الدولية أو فهمها[٤٩]. فالتنوع في بنية النسق يتم تشكيله عن طريق الاختلافات المادية في نسق القطبية (عدد القوى الرئيسة)؛ ولهذا فإن التغيير في بنية النسق يمكن قياسه ومعرفته بالتحولات من توزيع قطبي إلى آخر فقط.

أخيراً، ومع أن كتابته في وقت تبدو فيه استقلالية المشروع المنظومي غير معترف بها بشكل كبير، فإن كينيث والتز حريص ـ بشكل واضح ـ على التمييز الدقيق بين التنظير المنظومي، والتنظير المنطلق من مستوى الوحدة، أي التمييز بين مستويين مختلفين للتحليل: مستوى النسق ومستوى الوحدة. فبسبب من هذا الحرص نجده يقرر أن دراسة التفاعل بين الدول، أو ما يسميه أحياناً " عملية" التفاعل، يجب أن تبقى ضمن نطاق دراسة الوحدة ـ مستوى تحليل الوحدة ـ وليس من الممكن أن تقع على مستوى دراسة النسق. فمن وجهة نظره، فإن ذلك ناتج عن اهتمامه بدراسة السياسة الدولية، وليس السياسة الخارجية. فهو

---

٤٩ Ibid: 98-99.

يطمح إلى تفسير القيود والميول الكلية التي تحدث على مستوى النسق، وليس تفسير أفعال أو سياسات دول (وحدات) بعينها. فمادامت نظريات التفاعل تهدف إلى تفسير أفعال وسلوكيات محددة وفهمها، فإن ذلك يضعها بالضرورة خارج نطاق اهتمام نظرية الأنساق. فتجاهل والتز للتفاعل الدولي تسبب في إيجاد شيء من الحيرة التنظيرية. فبسبب انحياز الواقعية الجديدة ضد عملية التفاعل تلك يبدو أيضاً أن دارسي صناعة قرارات السياسة الخارجية غير مهتمين بهذا الجانب[٥٠].

أصبحت الفردية والمادية - بالإضافة إلى تجاهل التفاعل - لذلك تشكل المكون الرئيس للواقعية الجديدة، وأصبح ذلك هو الصفة البارزة لما تعنيه نظرية السياسة الدولية البنيوية. وقد تعرض هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة لانتقادات واسعة من قبل دارسي العلاقات الدولية، وتركز النقد حول مفهوم الواقعية الجديدة للنظرية النسقية، أي ماديتها وفرديتها، أو تجاهلها لـ"عمليات" التفاعل بين الدول. لذلك - وبدلاً من استعراض جميع الانتقادات الموجهة للواقعية الجديدة - فإنه من الأفضل التركيز فقط على انتقادات رئيسة ثلاثة، كان لها الفضل في حثي على محاولة إيجاد بديل لذلك الاتجاه التنظيري.

يتمثل الانتقاد الأول في القول التالي: إن الواقعية الجديدة لا يمكنها تفسير التغير البنيوي أو شرحه[٥١]. وحتى نكون أكثر دقة وإنصافاً فإن الواقعية الجديدة تعترف بإمكانية واحدة من إمكانيات التغير البنيوي، وهي تحديداً التحول من توزيع معين للقوة إلى توزيع آخر مختلف[٥٢]. ولكن التغيير الذي يقصده نقاد الواقعية الجديدة له صفة "اجتماعية" أكثر من كونه يعني التحول في القوى المادية البحتة. مثال تلك التغيرات التحول من النسق الإقطاعي إلى نسق الدول ذات السيادة، ونهاية الحرب الباردة، وسيادة السلام بين الدول

---

٥٠ Though see Herrmann and Fischerkeller (1995).

٥١ See, for example, Ruggie (1983a), Ashley (1984), R. Walker (1987), Wendt (1992), and Kratochwil (1993).

٥٢ For a Realist approach to structural change see Gilpin (1981).

الديمقراطية.... فكل تلك التحولات لا تعبر عن تغيرات في توزيع القوة المادية فقط، وإنما لها جانب آخر تغفله النظرية الواقعية الجديدة. فالواقعية الجديدة لا تنظر إلى تلك التغيرات على أنها تشكل تغيرات "بنيوية" حقيقية؛ لأنها لم تغير من توزيع القوة، أو أنها لم تصل إلى درجة تجاوز طبيعة الفوضى، والتي تعتبر الصفة البنيوية الرئيسة في النسق الدولية فحتى مع الأهمية الكبيرة لنهاية الحرب الباردة وتأثيرها على السياسة الخارجية، فإن تركيز الواقعيين الجدد على التفكير في التغير دائماً ما ينصب على تأكيد استمرار طبيعة الفوضى للنسق الدولية، والعجز عن تجاوزها، حتى مع مثل هذه التحولات الكبيرة [٥٣].

يتمثل الانتقاد الثاني في القول التالي: تعتبر نظرية الواقعية الجديدة للبنية غير محددة بشكل يمكننا من صياغة فرضيات قابلة للاختبار. فعلى سبيل المثال، يمكننا في نهاية الأمر تأويل أي سلوك للسياسة الخارجية بأنه سلوك من أجل إحداث التوازن في القوة. فالواقعيون الجدد يستطيعون القول إن سياسات المواجهة خلال الحرب الباردة لم تكن إلا جهوداً سوفيتية لإحداث التوازن مع الغرب، وبنفس القدر الذي يمكنهم فيه القول إن سياسات الاسترضاء والتوفيق بعد الحرب الباردة كانت هي أيضاً سياسات لإحداث التوازن. يمكنهم أيضاً القول إنه من الناحية التاريخية كانت الدول تسعى لإيجاد التوازن بالوسائل العسكرية، وحالياً تفعل ذلك باتباع وسائل اقتصادية. فبالنظر إلى هذه الطبيعة المرنة والمطاطة للنظرية، فإنه يصبح من الصعب أن نجد ما يمكن أن نستخدمه شاهداً أو دليلاً ضد فرضية توازن القوى. وحتى سياسات المحاكاة والتقليد التي أعقبت نهاية الحرب الباردة لا يمكن الاستشهاد بها؛ لأن الواقعيين الجدد يعطون لأنفسهم مدى زمنياً طويلاً جداً. فمثلاً يقول كريستوفر لين: إن الأمر قد يستغرق ما يقارب الخمسين سنة قبل أن تبدأ كل من ألمانيا واليابان في التأقلم مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي الدخول في سياسة

---

٥٣ For example, Mearesheimer (1990a), Fischer (1992), and Layne (1993).

توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية [٥٤]. فالواقعية الجديدة ـ كما يعترف روادها ـ ليست مصممة أصلاً لتفسير السياسة الخارجية، وإنما لأنماط السياسة الخارجية التي قد تستغرق وقتاً طويلاً. فإذا كانت كل سياسة تعد سياسة توازن، فإنه يصبح من غير الواضح كيف يمكن القول إن فرضية "الدول سوف توازن" تعد زعماً علمياً يمكن اختباره.

أخيراً فإن هناك شكاً حول قدرة الواقعية الجديدة على تفسير وشرح حتى الأحداث الكبيرة والمهمة والمحدودة العدد التي تزعم النظرية بأنها تفسرها [٥٥]. أقصد هنا بالتحديد أحداثاً مثل سياسات القوة، وسياسات التوازن على وجه الخصوص، والتي يزعم كينيث والتز أنه يمكن فهمها وتفسيرها بالاعتماد فقط على مفهوم الفوضى كحقيقة بنيوية. ففي عام ١٩٩٢م سبق أن قلت إن ما يقوم بعملية التفسير هو مسلمة الواقعية الجديدة بأن الفوضى عبارة عن نسق قائم على مساعدة الذات Self-help System . يكمن السبب في ذلك في أن الدول تتصرف بطريقة أنانية عندما يتعلق الأمر بأمنها، وليس مرد ذلك إلى طبيعة الفوضى ذاتها [٥٦]. فالدول تكون أنانية أحياناً، وغير أنانية في أحيان أخرى، وهذا التنوع يمكنه أن يغير من "منطق" الفوضى. وسوف أناقش هذه القضية بمزيد من التفصيل في الفصل السادس. فـ"الأنانية" الناتجة عن فوضى هوبز تختلف في منطقها عن تلك الأنانية الناتجة من مفهوم لوك للفوضى، التي هي أيضاً بدورها تختلف عن منطق فوضى وليام كانت المقيدة ذاتياً، والمبنية على مصالح الأمن الجماعي، والتي أيضاً لا يمكن اعتبارها نسقاً قائماً على مساعدة الذات. يؤكد هذا الأمر أنه حتى عندما تبدو السياسة الدولية وكأنها تتفق مع توقعات الواقعية الجديدة، فإن ذلك يعود لأسباب تعجز الواقعية الجديدة عن تحديدها.

---

٥٤ Layne (1993).

٥٥ Waltz (1979).

٥٦ Wendt (1992)..

ساهمت هذه الانتقادات ـ وبشكل كبير ـ في إحداث ما يمكن وصفه بنوع من الأزمة في مشروع التنظير المنظومي. فقليل من علماء العلاقات الدولية اليوم يصفون أنفسهم بالواقعيين الجدد. ومع ذلك ـ وبتبسيط شديد ـ يمكن تصنيف ردود علماء العلاقات الدولية على هذه الانتقادات وتلك الأزمة إلى مجموعتين رئيستين: تتجاهل المجموعة الأولى الدول ونسق الدول ـ وتركز في تحليلاتها ـ بدلاً من ذلك ـ على عوامل أخرى، انطلاقاً من عملها على مستويات تحليل مختلفة (مثل الأفراد والسياسة الداخلية). ومع أن تلك المجموعة أنتجت أعمالاً جيدة وجديرة بالاهتمام، فإن تلك الأعمال لا يمكن أن تكون بديلاً كافياً للتنظير المنظومي. فعوامل غير الدول (التي ليست لها صفة الدولة) قد تكون مهمة، وتزداد أهميتها بشكل مطرد، ولكن ذلك لا يعني أننا لم نعد بحاجة إلى نظرية منظومية. أيضاً قد يكون فاعلون آخرون ـ كالأفراد والسياسة الداخلية ـ مسببات مهمة للسياسة الخارجية، ولكن تجاهل الأبنية النسقية يقوم على التسليم بأن الدول ذات طبيعة "توحدية"، الأمر الذي لا يعد صحيحاً في غالب الأحوال.

الرد الثاني هو ما يمكن تسميته بالرد الإصلاحي. يعتمد هذا الرد على محاولة توسيع مدى الواقعية الجديدة لتشتمل على متغيرات أكثر دون القيام بأي تغيير حقيقي في مسلماتها الرئيسة حول بنية النسق. مرة أخرى نجد هنا اتجاهين رئيسين في هذا الرد الإصلاحي: اتجاه ما بعد والتز، والاتجاه الليبرالي الجديد. لا يزال رواد اتجاه ما بعد والتز متمسكين بضرورة التركيز على القوة المادية بصفتها عاملاً رئيساً في السياسة العالمية، ولكنهم يضيفون إلى القوة المادية متغيرات مثالية أخرى، مستمدة من مستوى تحليل الوحدة. هنا يقولStephen Walt إنه من الضروري إضافة التصورات عن وجود تهديد لنظرية كينيث والتز، تلك التصورات التي يمكن معرفتها من دراسة النوايا والأيديولوجية

وتقييمها على مستوى الوحدة [٥٧]. أيضاً نجد أن Randall Schweller ينظر إلى التنوع في مصالح الدولة على أنه عامل مهم، وهو هنا يفرق بين مصالح دول الوضع الراهن ومصالح الدول الرافضة للوضع الراهن أو العدائية [٥٨]. أيضاً نجد أن Buzan و Jones و Little يوسعون مدى نظرية الأنساق لتشتمل على دراسة عمليات التفاعل [٥٩]. ومن أجل تطوير هذا الاتجاه نجد أصحابه يعودون إلى الواقعية الكلاسيكية، ويستقون منها؛ لكونها تحتوي على قائمة متغيرات أغنى بكثير مما تحتويه قائمة وريثتها الواقعية الجديدة. الاتجاه الثاني في الرد الإصلاحي هو الاتجاه الليبرالي الجديد. لقد استفاد الليبراليون الجدد - وبشكل كبير - من اعتماد كينيث والتز على المشابهة مع النظرية الاقتصادية الجزئية، والتي تحتوي على مصادر مفاهيمية أكثر بكثير مما تحتويه الواقعية الجديدة. ومن خلال تركيزهم على نمو التوقعات وتطورها، وما يطرأ عليها من تغيير خلال عملية التفاعل، نجد أن الليبراليين الجدد يقولون إن الدول يمكنها تطوير نظم دولية (مؤسسات دولية)، من شأنها تعزيز التعاون فيما بينها، حتى بعد زوال نسق توزيع القوى الذي كان سائداً فيما بينها لحظة بداية التفاعل [٦٠]. ومؤخراً أضاف الليبراليون الجدد مفهوم "الأفكار" على أنه متغير جديد يدخل بين متغيري القوة / المصلحة والنتائج [٦١].

تختلف تصورات ما بعد الوالتزيين والليبراليين الجدد حول السياسة الدولية وبطرق مهمة؛ ومع ذلك فإنهم يشتركون جميعاً في قبول مسلمة رئيسة، هي تعريف

---

٥٧ Walt (1987).

٥٨ Schweller (1994)

٥٩ Buzan, Jones, and Little (1993); also see Snyder (1996).

٦٠ Buzan, Jones, and Little (1993); also see Snyder (1996)

٦١ Krasner, ed. (1983), Keohane (1984), Oye, ed. (1986). Goldstein (1993), Goldstein and Keohane, eds. (1993).

كينيث والتز لمفهوم "البنية". ومع أن ما بعد ـ الوالتزيين أقل ميولاً لمشابهة والتز مع النظرية الاقتصادية الجزئية، فإنهم لم يتخلوا بشكل جذري عن مسلماته المادية. أما الليبراليون الجدد فقد استفادوا من تلك المشابهة بطريقة توهن أو تلطف من تأثير هذه المسلمات المادية، مع أنهم أيضاً لم يتخلوا عن تلك المسلمات بشكل كامل. فهم (الليبراليون الجدد) يعترفون بأهمية "الأفكار"، ولكنهم لا يرون أن القوة والمصلحة ذاتيهما ناتجتان عن "الأفكار". جعل هذا الوضع الليبراليين الجدد أكثر عرضة للانتقاد القائل إن نظرتهم لا تختلف في فحواها عن الواقعية الجديدة وما هي في الحقيقة إلا متفرعة منها [٦٢]. فكما سبق وذكرناه، فإن الواقعية الجديدة تفتقر إلى التحديد الدقيق، بل إنها واسعة بشكل يمكن من تصنيف معظم الطروحات النظرية على أنها واقعية جديدة. وعلى أية حال فإن ما يهمني هنا هو إبراز ما تم إهماله وتجاهله من قبل الواقعية الجديدة. أي أنه مهما كانت نتائج الحوار بين تلك الاتجاهات، فإنها من غير المحتمل أن تنتج عن إعادة تفكير مضمونية في "البنية". ومما لا شك فيه، فإن الحديث عن "بنية اجتماعية" أمر مرفوض منهم جميعاً.

سوف يكون من المفيد التحقق مما إذا كانت محاولات إصلاح الواقعية الجديدة جميعها متفقة أو منسجمة مع المسلمات الرئيسة لمشروعها البحثي ـ وخاصة فيما يتعلق بقضية الأونتولوجيا ـ أو ما إذا كانت هذه المحاولات تمثل بالفعل تحولات جذرية في الإشكالية الرئيسة للواقعية الجديدة [٦٣]. فبدلاً من تحدي أو مناقشة الترابط الأونتولوجي للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، فإنه من المفيد تقديم أونتولوجيا النظرية البديلة ومناقشتها. من البديهي بداية الاعتراف بأن المشكلة الرئيسة في مشروع نظرية الأنساق تكمن في طريقة تصور الواقعية لمفهوم "البنية"، وما الذي تعنيه النظرية البنيوية. لذلك فإنه

---

٦٢ See Mearsheimer (1994/1995)

٦٣ Lakatos (1970). For a good discussion of this issue see Vasquez (1997) and subsequent rejoinders.

يجب القيام بإعادة ترتيب المفاهيم للمشروع التنظيري للواقعية الجديدة كاملاً. وتحديداً لا بد من القيام بثلاثة أمور رئيسة.

الأمر الأول ـ الأكثر أهمية ـ هو القيام بإعادة تصورنا حول مكونات البنية الدولية. ومن وجهة نظري فإن البنية الدولية مكونة تحديداً مما يستبعده كينيث والتز، أي إنها ظاهرة اجتماعية أكثر من كونها ظاهرة مادية. وبما أن أساس النشاط الاجتماعي (صفة الاجتماعية) هو المعارف المشتركة، فإن ذلك يقودنا إلى تبني وجهة نظر مثالية تجاه البنية، بالنظر إليها على أنها "توزيع للمعارف" أو "الأفكار من الأعلى إلى الأسفل". قد يبدو هذا التصور "للبنية" غريباً بالنسبة لجيل كامل من علماء العلاقات الدولية، خصوصاً أولئك المتمسكين بالواقعية الجديدة، ولكنه تصور شائع ومقبول في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا. ومع أن الفصلين الثالث والرابع سوف يقدمان هذا التصور بتفصيل أكثر، فإن الحقيقة البديهية هنا تتمثل ببساطة في التالي: تتحدد نوعية الحياة الدولية بمعتقدات الدول حول بعضها البعض وقناعاتها وتوقعاتها. وهذه المعتقدات والقناعات والتوقعات بدورها مكونة (أو مشكلة) داخل أبنية ذات صبغة اجتماعية، أكثر منها أبنية مادية بحتة. لا يعني ذلك أن القوة المادية والمصالح عوامل غير مهمة، ولكنه يعني تحديداً أن معنى القوة والمصالح ذاتها ونتائجها يعتمد على البنية الاجتماعية للنسق، خصوصاً على أي "الثقافات" الثلاث للفوضى سائد في تلك النسق ـ الهوبيزية أم اللوكية أم الكانتية. فنتائج القطبية الثنائية تختلف تبعاً لنوع الثقافة التي تسود فيها. وعليه فإن تعريف "البنية" تعريفاً اجتماعياً يقتضي أن مفهوم التغير في تلك البنية يعني التغير من إحدى هذه الثقافات إلى الأخرى ـ مثل نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩م ـ وليس التغير في القطبية المادية ـ مثل نهاية القطبية الثنائية عام ١٩٩١م ـ.

يبدو هذا الاتجاه الاجتماعي في تصور مفهوم "البنية" واضحاً أيضاً في الأمر الثاني، الذي يجب القيام به هنا، وهو تأكيد أن هويات الدولة ومصالحها يتم تشكيلها عن طريق النسق الدولية بشكل أكبر مما يقول به المدخل الاقتصادي لمفهوم "البنية". فإذا ما تبنينا تصوراً كلياً للبنية، فإننا عندئذٍ نستطيع أن نرى مظهرين مهمين في عملية تشكل الدولة لا نستطيع رؤيتهما بتبني تصور فردي: الطرق التي تؤثر بها النسق الدولية في هويات الدول، وليس فقط في سلوكها، والطرق التي تشكل بها النسق الدولية هذه الهويات وتحتويها. وبسبب انخفاض كثافة مفهوم "المجتمع الدولي" - أي عدم تبلوره بشكل واضح - فإنني لا أدعي أن الدول يتم تشكيلها بشكل رئيس بواسطة الأبنية الدولية. فكثير من عمليات التشكيل تحدث على المستوى الداخلي - كما يقول الليبراليون الجدد - لذلك فإن أية نظرية متكاملة عن هوية الدولة يجب أن تتضمن عنصراً داخلياً، ولكن تلك الهويات تحققت إمكانية وجودها بواسطة سياق منظومي يحتويها أيضاً، ولا يجب إغفال دوره.

يتفق الأمر الثالث والأخير مع وجهة نظر بوزان وجونز وليتل القائلة إن عملية التفاعل تقع ضمن مجال نظرية الأنساق واهتمامها [٦٤]. ما يقدمه هؤلاء مهم لإيضاح أنه في منظومات فوضى يمكننا أن نرى نتائج أكثر بكثير من تلك التي يقدمها لنا نموذج كينيث والتز. ولكنهم مثلهم مثل والتز يسلمون بأن "للفوضى" منطقاً معيناً يحدث تأثيره بشكل مستقل عن عمليات التفاعل التي بدورها لا تؤثر فيه، وأن التفاعل ذاته ليس "مشكلاً". وعلى العكس من هذا التسليم فإنني أقول هنا إن الفوضى ليس لها منطق مستقل عن عملية التفاعل، وإن التفاعل ذاته "مشكل"، ليس على المستوى الكلي، وإنما على المستوى الجزئي. قد لا يتفق الواقعيون الجدد مع وجهة النظر هذه، خوفاً من أنها قد تقوض من استقلالية نظرية الأنساق، وهو ما أختلف معهم فيه. فميزة مشروع نظرية

---

٦٤ Buzan, Jones, and Little (1993).

الأنساق لا تكمن في استقلاله وبعده عما يجري على مستوى الوحدة وإنما في اهتمامه بكيفية تشكل العلاقات الدولية والداخلية وتكونها في آن واحد، الأمر الذي لا يمكن فهمه بواسطة النظريات التي تنظر إلى الدول على أنها توحدية. إن التسليم بذلك يمكننا من توسيع مدى التنظير المنظومي، بحيث يشتمل على أبنية التفاعل، الأمر الذي من شأنه أن يمكننا من تفسير التغيرات التي تطرأ على منطق الفوضى بفعل عمليات التفاعل الحاصلة داخل النسق الدولية وفهمها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن اهتمامي بـ"التفاعل" له أيضاً دافع أخلاقي ـ عملي. فالحياة اليومية للسياسة الدولية ما هي إلا عملية مستمرة من التفاعل، تتبنى فيها الدول لأنفسها هويات معينة تجاه الدول الأخرى، وفي نفس الوقت تضع الدول الأخرى في هويات مضادة لتلك التي تبنتها لنفسها، الأمر الذي سيؤثر حتماً على سير عملية التفاعل. هذه الهويات والهويات المضادة قد يكون من الصعب تغييرها، ولكنها في نهاية الأمر ليست مستحيلة التغيير، وربما قد تكون هي المتغير الوحيد الذي يستطيع الفاعلون (الدول) التحكم فيه في حالة معينة. فإدارة عملية التفاعل هذه تعد بحق هي المشكلة العملية للسياسة الخارجية، والتي ينحصر جانبها الأخلاقي في سؤال كيف يجب أن نعامل "الآخر". في هذا الكتاب لن أتعرض لهذه القضايا الأخلاقية والعملية بالتفصيل، ولكنها تقف وراء مشروعي هذا، وخاصة معرفة المدى الذي تؤثر به في كيفية إدارة هذه العلاقات، كما أن تحديد نوعية تصرفنا وكيفيته يعتمدان على إجاباتنا عن كيفية خلق تمثيلات أو تصورات معينة حول "الذات" و "الآخر". فمعرفة الكيفية التي تتشكل بها هوية الدولة حول "ذاتها"، والطريقة التي تنظر بها إلى "الآخر" تعد أمراً مهماً لا يمكن الحصول عليه بالاعتماد فقط على مستوى تحليل الوحدة.

تشكل هذه الأمور الثلاثة محاولة لإعادة التفكير في أونتولوجيا البنية الدولية المسيطرة في حقل دراسة العلاقات الدولية. ففي حياتنا اليومية لدينا جميعاً أونتولوجيات معينة، وذلك بسبب أننا نعتنق مسلمات محددة حول ما يدور في عالمنا: كلاب، قطط، أشجار.. وهكذا. وفي العادة لا ننظر إلى هذه المسلمات على أنها تحتوي على أونتولوجيات معينة، أو أنها ذات طبيعة إشكالية؛ لأن كثيراً مما تحيل إليه يكون محسوساً أو ملموساً بالنسبة لنا وبشكل مباشر. فالكلب كلب، والقطة قطة، والشجرة شجرة؛ لأننا نرى هذه الأشياء كلها ونلحظها بشكل مباشر. فما نراه ونلمسه يعد حقيقياً وواقعياً. تعتبر الأونتولوجيات بهذا المعنى مقبولة، ولكنها تصبح ذات طبيعة جدلية وإشكالية عندما تتعلق بالأشياء غير المحسوسة التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر عن طريق الحواس فعلى العكس من الأطباء الذين يستطيعون اختبار تجاربهم حول الأشياء غير المحسوسة مثل quarks في تجارب مختبرية متقدمة ومتطورة، ليس لدى علماء العلاقات الدولية أية طريقة إمبيريقية لمعرفة البنية العميقة لما يقومون بدراسته. فنظرية والتز مؤسسة على أونتولوجيا محددة للسياسة الدولية، وهذه الأونتولوجيا قد تكون خاطئة، ولكنها أيضاً لا يمكن إلغاؤها بالاستناد إلى انحرافات قليلة أو أحداث تجاهلتها النظرية، أو تفسيرات محدودة. يعود ذلك إلى أنه من الصعب جداً أن نفصل ما "نراه" في الحياة الدولية عن تصورنا له. لذلك فإنه من المفيد لحقل العلاقات الدولية أن يفكر دارسوه في أكثر من أونتولوجيا واحدة، والبنائية هنا ما هي إلا بديل واحد من هذا النوع. وهدفي هو أن أبين بشكل واضح تطبيقاتها المهمة في حقل العلاقات الدولية.

خارطة للتنظير البنيوي [٦٥] A map of Structural theorizing

أوضح الجزء السابق أن زعم أحدهم بأن نظريته "بنيوية" ـ كما يزعم الواقعيون الجدد ـ لا يعني شيئاً، إلا إذا أوضحنا، وبشكل دقيق، ما هو نوع "البنيوية" التي نتحدث عنها. والنظريات النسقية العديدة للسياسة الدولية تقدم تصورات مختلفة ومتباينة لما تعنيه بمفهوم "البنية". وفي هذا الجزء أقدم تفسيراً لنماذج مختلفة لنظرية العلاقات الدولية، بالاستعانة باتجاهين رئيسين سائدين في النظرية الاجتماعية. يدور أحدهما حول معرفة إلى أي مدى يمكن اعتبار "الأبنية" ذات طبيعة مادية أو اجتماعية، ويدور الآخر حول العلاقة بين "البنية" والفاعلين (الوكلاء) الذين تحتويهم. يتضمن كل من هذين الاتجاهين موقفين رئيسين، مما يعني وجود أربع سوسيولوجيات مختلفة لمفهوم البنية (سوسيولوجيا مادية، سوسيولوجيا مثالية، سوسيولوجيا فردية، وسوسيولوجيا كلية)، وبالتالي خارطة على شكل ثنائيتين (ثنائية مادية ـ فردية، وثنائية مادية ـ كلية، وهكذا). هذه الخارطة يمكن تطبيقها على أي مجال للبحث الاجتماعي بدءاً من العائلة، وانتهاءً بالنسق العالمية. تنبع أهمية هذه الخارطة من أنها تحدد الخيارات المتاح لنا استخدامها للتفكير في أونتولوجيا البنية الدولية. وفيما يلي أصنف أنواع التنظير البنيوي وأعرفه، ومن ثم أبين تطبيقات هذه الخيارات على نوعية الأسئلة التي تثيرها، والإجابات التي نصل إليها.

السوسيولوجيات الأربع Four Sociologies

سوف أبدأ هنا بشرح كل ثنائية من سوسيولوجيات "البنية" على حدة. الثنائية الأولى هي الثنائية المادية ـ المثالية. يعتبر النقاش والجدل الدائر حول الأهمية النسبية لكل من العوامل المادية والمثالية ودورها في الحياة الاجتماعية نقاشاً قديماً في حقل العلاقات الدولية.

---

٦٥ I want to thank Ron Jepperson for his contribution to my thinking in this section. Earlier versions of this map appeared in Wendt and Friedheim (1995) and Jepperson, Wendt, and Katzenstein (1996).

ومن أجل إيجاد نوع من الترابط بين هذه الثنائيات فإنه من المفيد أن نبدأ بصياغة السؤال الرئيس على الشكل التالي: "ما هو الفرق (الأثر) الذي يمكن أن تحدثه الأفكار في الحياة الاجتماعية؟" أو "إلى أي مدى تساهم الأفكار في تشكيل الأبنية الاجتماعية؟" تنقسم النظريات الاجتماعية في محاولة إجابتها على هذه الأسئلة إلى وجهتي نظر مختلفتين أو منهجين مختلفين. وجهة نظر أو منهج مادي وأخرى مثالية. يعترف كل من هذين المنهجين بدور الأفكار وتأثيرها في تشكيل "الأبنية" الاجتماعية، ولكنهما يختلفان حول مدى وعمق هذا التأثير وذلك الدور.

يؤمن أصحاب المنهج المادي بأن الحقيقة الأساسية والجوهرية في المجتمع (أي مجتمع) هي طبيعة وكيفية توزيع القوى المادية فيه. هنا نجد على الأقل خمسة عوامل مادية تتنكر في خطاب المنهج المادي: (١) الطبيعة البشرية، (٢) الموارد الطبيعية، (٣) الجغرافيا، (٤) قوى الإنتاج، (٥) قوى التدمير. تفعل هذه العوامل تأثيرها، وتؤدي دورها بطرق مختلفة. فهي تسمح بالتحكم في العالم بزيادة قوة بعض الفاعلين في مقابل بعضهم الآخر، تدفع البشر باتجاه العدوان، تشجع بإيجاد تهديدات أو مخاوف معينة، وهكذا. لا تعني هذه الإمكانيات أن الأفكار ليس لها دور أو تأثير، ولكن الماديين يؤكدون أن تأثير القوى غير المادية هو تأثير ثانوي في مقابل التأثير الحقيقي والقوي لهذه العوامل المادية. وفي الحقيقة فإن تقرير الماديين هذا يعتبر زعماً قوياً يجعل من الضروري تقييمه، وبالتالي عند إجراءات عملية التقييم هذه يجب أن نعزل الآثار والنتائج المفترضة للقوى المادية عن تلك المتعلقة بالأفكار بشكل واضح. ولكن ولسوء الحظ نادراً ما يتم عمل ذلك. فعلى سبيل المثال نجد أنه أصبح من الشائع في حقل العلوم السياسية المعاصر مقاربة "القوة" و "المصلحة" مع "الأفكار" بصفتها أسباباً للسلوك السياسي، ومن ثم أخذ القوة والمصلحة على أنهما قوى مادية بحتة. إنني أتفق هنا مع البعض على أن القوة والمصلحة تعتبران مجموعة مهمة من

الأسباب الاجتماعية، ولكن ذلك كان من الممكن أن يكون دعماً لزعم المنهج المادي لو كان تأثيرهما مشكلا بمعزل عن الأفكار. فالفرضية المادية يجب أن تؤكد أن القوى المادية ـ أي القوى المادية الصرفة الخالية من الخصائص الإنسانية ـ تحدد الأشكال أو النماذج الاجتماعية. وفي الفصل الثالث أبين أن فهم القوى المادية بهذه الطريقة لا يقدم تفسيراً وافياً للسياسة الدولية. فالقوى المادية ليست صرفة أو متوحشة بهذه الطريقة، وإنما هي ذاتها يدخل في تشكيلها عوامل إنسانية ـ اجتماعية ـ الأفكار المشتركة.

يؤمن أصحاب المنهج المثالي في مقابل هذا المنهج المادي بأن الحقيقة الجوهرية والأساسية في المجتمع (أي مجتمع) تكمن في طبيعة الوعي الاجتماعي وبنيته (الأمر الذي أسميه فيما بعد توزيع الأفكار أو المعرفة). تكون هذه البنية أحياناً مشتركة بين الفاعلين في شكل المعايير والقواعد أو المؤسسات، وأحياناً أخرى تفتقد إلى هذه الصفة المشتركة. ومهما كانت الحالة فإن البنية الاجتماعية تحافظ على أهميتها وتأثيرها بطرق متعددة: في تشكيل الهويات والمصالح، وفي مساعدة الفاعلين على الوصول إلى حلول مشتركة لمشاكلهم، وفي تحديد التوقعات المحتملة للسلوك، وفي تحديد التهديدات أو المخاوف.. وهكذا. لا تنكر هذه الإمكانيات تأثير دور القوى المادية، ولكن أصحاب المنهج المثالي يقررون بأنه دور ثانوي في مقابل دور الأفكار. فدور القوى المادية مهم بقدر الدرجة التي تحتوي فيها تلك القوى على دلائل ومعان معينة للفاعلين. فمثلاً تعتبر القطبية المادية للنسق الدولية مهمة، ولكن تعتمد هذه الأهمية ـ إلى حد كبير ـ على ما إذا كان هؤلاء الأقطاب أصدقاء أم أعداء، الأمر الذي يعتبر نتيجة للأفكار المشتركة فيما بين هؤلاء الأقطاب، وليس فقط نتيجة لتوزيع القوى المادية. فعلى العكس من المنهج المادي الذي يعامل القوى المادية بصفتها مسببات رئيسة، يميل أصحاب المنهج المثالي إلى تأكيد ما أسميه بالنتائج أو الآثار التشكيلية للأفكار.

يحيل مصطلح "المثالية" إلى نظرية معينة للسياسة الدولية. لهذا فإنه يجب الإشارة هنا إلى أن استخدام المصطلح في النظرية الاجتماعية لا يعني بالضرورة المثالية في العلاقات الدولية. ولأن هناك كثيراً من احتمالات سوء الفهم لما قد تعنيه المثالية في النظرية الاجتماعية، فإنه يجب أن نوضح ما لا تعنيه. أولاً، المثالية ليست نظرية معيارية حول ما يجب أن يكون عليه العالم، ولكنها نظرة علمية حول ما هو كائن. فهدف المثالية هو فقط ألا تقل واقعية عن المادية ذاتها. ثانياً، المثالية لا تسلم أو تفترض بأن الطبيعة البشرية خيرة في الأصل، أو أن الحياة الاجتماعية ذات طبيعة تعاونية. فهناك نظريات مثالية متشائمة وأخرى متفائلة. ثالثا، المثالية لا تفترض أن الأفكار المشتركة ليست لها حقيقة موضوعية. فالمعتقدات والقناعات المشتركة، والممارسات التي تسببها تلك المعتقدات والقناعات يأخذها الفاعلون (الأفراد) على أنها حقائق اجتماعية خارجية، مع أنها ليست خارجية بالنسبة لهم جماعياً. رابعاً، المثالية لا تسلم بأن التغير الاجتماعي يعد أمراً سهلاً، أو حتى ممكناً في سياق مشكل بطريقة اجتماعية. فالفاعلون مازال يجب عليهم التغلب على وتجاوز مؤسساتهم، واختلافات القوة، وإشكاليات العمل الجماعي حتى يتمكنوا من إحداث التغير الاجتماعي المنشود. وفي أحيان كثيرة يشكل ذلك صعوبة أكبر في الأبنية الاجتماعية منه في الأبنية المادية البحتة.خامساً، المثالية لا تسلم بأن القوة والمصلحة غير مهمتين، ولكنها تؤكد ـ بدلاً من ذلك ـ أن دلالة المصلحة ومعناها، والقوة ونتائجهما تعتمد على أفكار الفاعلين. فمثلاً تعني القوة العسكرية الأمريكية بالنسبة لكندا شيئاً مختلفاً بشكل كبير عما تعنيه بالنسبة لكوبا الاشتراكية. فالنظرية الاجتماعية المثالية تشتمل على زعم بسيط مفاده أن الأبنية العميقة للمجتمع مشكلة عن طريق الأفكار وليس القوى المادية. فمع أن الاتجاه السائد في العلاقات الدولية اتجاه مادي، فإن معظم النظرية الاجتماعية الحديثة يعد مثالياً بهذا المعنى.

يفهم كل من الماديين والمثاليين تأثير الأفكار بشكل مختلف. فالماديون يعطون وزناً أكبر للعلاقات والنتائج والأسئلة السببية، بينما يرجح المثاليون العلاقات والنتائج والأسئلة التشكيلية. ومع أن الفصل الثاني يناقش هذا الاختلاف بشيء من التفصيل، فإنه لا بأس من تقديمه هنا بشكل مختصر. فوفقاً للعلاقة السببية فإن الحالة "أ" السابقة في وجودها تحدث النتيجة "ب". تفترض هذه الصياغة أن "أ" سابق زمنياً في وجوده ومستقل عن "ب". أما في العلاقة التشكيلية فإن "أ" يعود الفضل في وجوده وحقيقته (ماهيته) إلى علاقته بـ"ب". فـ"أ" يستلزم ويقتضي ضمناً "ب"، وبالتالي ليس هناك انفصال زمني بينهما. فالعلاقة بين أ و ب هي علاقة ضرورية وليست طارئة. فالنتائج أو الآثار السببية والتشكيلية تختلف بعضها عن بعض، ولكنها ليست بالضرورة متضادة. فالماء يتكون من اندماج ذرات موجودة بشكل مستقل هي الأوكسجين والهيدروجين، أي أنه يتم تشكيله بالتركيب الجزيئي المعرف بـ H2O . و H2O لا "يسبب" الماء؛ لأنه بدونه لا يمكن لشيء أن يكون ماءً، ولكن ذلك أيضاً لا يعني أن هذه البنية من الهيدروجين والأوكسجين ليست لها نتائج أو آثار معينة. ذات المنطق يمكن تطبيقه على مفهومي الأسياد والأرقاء. فالأسياد والأرقاء "مسببون" بالتفاعلات المشروطة للبشر، أي كنتيجة للعلاقات الاعتمادية للبشر. فالأسياد والأرقاء يتم تشكيلهم بواسطة البناء الاجتماعي المعروف بالرق أو العبودية. فالأسياد لا "يسببون"الأرقاء؛ لأنهم بدون الأرقاء لا يمكنهم أن "يكونوا" أسياداً في المقام الأول، ولكن ذلك لا يعني أن مؤسسة الرق أو العبودية ليست لها نتائج. فالتمييز قديم جداً، ولكنه نادراً ما يلقى الاهتمام في الوقت الحاضر. لهذا السبب فإنني أعتقد أن عدم وضوح الفرق بين العلاقة السببية والعلاقة التشكيلية قد ساهم بشكل كبير في إيجاد كثير من التشويش في حقل العلاقات الدولية حول العلاقة بين قوى الأفكار والقوى المادية ودور كل منهما. مناقشة هذا الفرق قد لا تنهي الجدل القائم، ولكنها ـ حتماً ـ سوف تساهم في إيضاح ما أقصده هنا.

تشكل هذه التعريفات الواسعة والاختلافات الكبيرة بين المادية والمثالية المكونات الرئيسة في البرامج البحثية أو الأونتولوجيات أو "السوسيولوجيات" البديلة، وهي بهذا الشكل لا تعد حكراً على حقل العلاقات الدولية. وإلى حدٍ ما يمكن لكل من المادية والمثالية أن يجاري كل منهما الآخر، ولكن وفقاً لشروط كلٍ منهما. فمثلاً يسلم بعض أصحاب المنهج المادي بأن القناعات المشتركة تؤثر في السلوك. وفي المقابل يسلم بعض المثاليين بأن القوى المادية تؤثر في الإمكانيات الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يقرب فيما بين المنهجين. وفي الحقيقة فإنه من الصعب المحافظة على موقف توليفي حقيقي بسبب أن الماديين سوف يعترضون دائماً على أي زعم لا تشكل فيه البنية الفوقية المثالية أي تأثير على القاعدة المادية، والعكس صحيح بالنسبة للمثاليين. يعكس ذلك التنافس حقيقة ما يوجه ويحرك كلاً من الاتجاهين السوسيولوجيين: "إما أن ننطلق من القوى المادية ونحاول ـ قدر الإمكان ـ فهم دور الأفكار وفقاً لتلك القوى، أو أن ننطلق من قوى الأفكار ونحاول ـ قدر الإمكان ـ فهم دور القوى المادية وفقاً للمثالية. النتيجة المهمة لهذين الموقفين هي إيجاد تقسيم ثنائي حاد للنظريات الجوهرية على طرفي نقيض، مما يصعب جهود إيجاد أرضية مشتركة بينهما"[٦٦].

يتعلق الموضوع الثاني بالعلاقة بين "الفاعلين" (الوكلاء) وبين "الأبنية" التي تحتويهم. لقد أصبحت إشكالية "العلاقة بين الفاعل والبنية" شائعة في علم الاجتماع وبشكل متزايد في حقل العلاقات الدولية[٦٧]. ومن أجل إيضاح مدى هذه الإشكالية وطرفيها فإنه من المفيد أن نصوغ سؤالها الرئيس بالشكل التالي: ما الدور أو الفرق الذي يمكن أن تحدثه البنية في الحياة الاجتماعية؟. تعتبر الفردية والكلية (أو البنائية كما تسمى في

---

٦٦ Cf. Adler (1997b).

٦٧ On the latter see Wendt (1987), Dessler (1989), Hollis and Smith (1990), Carsnaes (1992), Buzan, Jones, and Little (1993), Doty (1996), and Clark (1998).

الولايات المتحدة) المنهجين الرئيسين للإجابة على هذا السؤال [٦٨]. يعترف كلا المنهجين بالدور المفسر والشارح الذي تقوم به "البنية"، ولكنهما يختلفان حول الأصل أو الوضع الأونتولوجي لتلك البنية، وحول المدى الذي يمكن أن تصل إليه آثارها. تقرر الفردية أنه عند محاولة تقديم تفاسير وشروحات علمية اجتماعية فإن التركيز يجب أن ينصب على خصائص وتفاعلات الأفراد المستقلين في وجودهم عن بعضهم البعض. وفي مقابل ذلك يؤكد المنهج الكلي أن الآثار والنتائج التي تحدثها الأبنية الاجتماعية لا يمكن اختزالها بهذه الطريقة، بحصرها في دور الفاعلين (الوكلاء داخلها) المستقلين في وجودهم عن بعضهم البعض، أو بحصرها في التفاعلات التي تحدث فيما بينهم، وذلك بسبب أن هذه الآثار والنتائج تشتمل أيضاً على عملية بناء وتكوين لهؤلاء الفاعلين أنفسهم وبطريقتين، سببية وتشكيلية في آن واحد.

فمثلاً لا يمكن للأساتذة أن يكونوا كذلك بدون وجود الطلبة، ولا يستطيعون أن يكونوا كذلك أيضاً بدون الأبنية التي تؤهلهم اجتماعياً لأن يكونوا أساتذة. فالمنهج الكلي يتضمن تصوراً للحياة الاجتماعية ينطلق من الأعلى (من الأبنية) إلى الأسفل (الفاعلين) في مقابل المنهج الفردي الذي يبدأ من الأسفل (الفاعلين) إلى الأعلى (الأبنية). فبينما ينظر المنهج الفردي إلى الأعلى، منطلقاً في تصوره من فاعلين أصليين من الناحية الأونتولوجية، نجد أن المنهج الكلي ينظر إلى الأسفل، انطلاقاً من الأبنية الاجتماعية التي لا يمكن اختزالها في أولئك الفاعلين (الأفراد).

يتحول الاختلاف بين رواد المنهج الفردي والمنهج الكلي أيضاً في جزء مهم منه إلى المدى الذي "تشكل" فيه الأبنية الفاعلين فيها (الوكلاء). وحتى نفهم هذه المسألة، فإننا نحتاج إلى التمييز بين أمرين: يشتمل الأمر الأول على إيضاح الفرق بين النتائج السببية

---

٦٨ Given that all sides claim the concept of structure as their own it seems better to use 'holism' here and then let the protagonists argue about the nature of structure.

(علاقة سببية)، وبين النتائج التشكيلية (علاقة تشكيلية)، ويتمثل الأمر الثاني في التمييز بين الآثار التي تحدثها الأبنية على خصائص الفاعلين، وبالذات هوياتهم ومصالحهم، وتلك الآثار التي تحدثها في سلوكهم [٦٩]. فالقول: إن البنية "تقيد" الفاعلين فيها يعني القول إن البنية لها آثار ونتائج سلوكية، (أي تؤثر على سلوك الفاعلين). وفي المقابل فإن القول: إن البنية "تشكل" الفاعلين فيها يعني القول: إن البنية لها آثار ونتائج على خصائص هؤلاء الفاعلين ذاتهم وسماتهم. تعرف النظريات النسقية في العلاقات الدولية التي تركز على هذه الآثار بنظريات Second Image Reversed [٧٠] . هنا تعتبر الآثار والنتائج المتعلقة بالخصائص التكوينية للفاعلين أعمق وأبعد من غيرها؛ لأنها غالباً ما يكون لها نتائج سلوكية، ولكن ليس العكس.فكل من الآثار المتعلقة بالسلوك، وتلك المتعلقة بالخصائص التكوينية للفاعلين من الممكن أن تكون إما مسببة أو مشكلة بواسطة الأبنية الاجتماعية. وبما أن النتائج والآثار التشكيلية تعني اعتماد الفاعلين بشكل أكبر على "الأبنية" التي تحتويهم فسوف أناقشها على أنها آثار عميقة كذلك.

ينظر إلى الاتجاه الفردي عادة على أنه يركز بشكل أكبر على الآثار السببية على السلوك؛ ولكن مع ذلك فإنني أقول هنا: إن المنهج الفردي ـ على عكس ما يقول نقاده أو حتى مؤيدوه ـ يعترف من ناحية المبدأ بأن "الأبنية" لها أيضاً آثار سببية على خصائص الفاعلين (الوكلاء) وليس على سلوكهم فقط. مثال ذلك الآثار التي تنتج من خلال عملية إعادة التأهيل الاجتماعي داخل تلك الأبنية. أقول هنا "من ناحية المبدأ"؛ لأن من يقوم بعملية التنظير حول تشكل الفاعلين هم الكليون وليس الفرديين. فمعظم الفرديين يتعاملون مع هويات الفاعلين ومصالحهم على أنها أمور معطاة خارجياً، ويركزون فقط على الآثار

---

٦٩ Robert Powell's (1994) distinction between 'preference over outcomes' and over 'strategies' makes the same point.

٧٠ بما أن جميع الأطراف يدعون ملكية مفهوم "البنية" فإنه يبدو من المفيد هنا أن نستخدم "الكلية" ونترك لهم الجدل حول طبيعة البنية (المؤلف).

السلوكية للأبنية [٧١]. ينطبق ذلك على النظريات المسيطرة في حقل العلاقات الدولية على وجه الخصوص وبالتحديد العقلانية (نظرية المباريات ونظرية الخيار العقلاني) والتي تدرس منطق الاختيار وطريقته تحت حالات الضغط المختلفة. وكمثال واضح على هذا الاتجاه يقول George Stigler و Gary Becker: إننا يجب أن نفسر النتائج بالإحالة إلى تغير "الأسعار" (التكلفة) في البيئة المحيطة وليس بالإحالة إلى تغير "الأذواق" (الهويات والمصالح)[٧٢].

كان ـ ولا يزال ـ تركيز النظرية العقلانية المقيد والمحدود هو موضوع نقد المنهج الكلي للمنهج الفردي. ومع ذلك لا تزال الفردية من ناحية المبدأ متفقة مع نظرية كيف تسبب "الأبنية" خصائص الفاعلين فيها. ما تستبعده النظرية الفردية هو احتمال أن يكون للأبنية الاجتماعية نتائج أو آثار تشكيلية على الفاعلين، كون ذلك قد يعني أن الأبنية لا يمكن اختزالها إلى خصائص أو تفاعلات أفراد أصليين من الناحية الأونتولوجية (أي موجودون مسبقاً، وبشكل مستقل عن الأبنية). فإمكانية التشكيل هي الفرضية التي تميز الاتجاه الكلي (البنائي) عن الاتجاه الفردي.

تعد النسق الدولية ـ كما أشرت في بداية هذا الفصل ـ قضية أساسية بالنسبة للمنهج الكلي؛ لأن وضوحها غير الكافي يعني أن هويات الدول ومصالحها ربما تكون معتمدة على الأبنية المحلية بشكل أكبر من اعتمادها على الأبنية النسقية. وبالنسبة للكليين، فإن التحدي يصبح أكبر إذا قبلنا ـ مبدئياً على الأقل ـ اتفاق الفردية مع القول: إن الدول يتم تشكيلها سبباً بواسطة أبنية النسق الدولية. وربما بسبب التأثير الكبير للعقلانية يتجاهل الفرديون هذه الإمكانية، ولا يعترفون ـ ولا حتى مبدئياً ـ بأي تأثير تشكيلي للأبنية النسقية على الدول. إنني أؤمن بأن بنية النسق الدولية تقوم بكلا النوعين من التأثير (السببي

---

٧١ يشير تمييز Robert Powell (1994) بين "تفضيل النتائج" و"تفضيل الاستراتيجيات" إلى نفس القضية (المؤلف).

٧٢ Stigler and Becker (1977); Becker's (1996) later work relaxes this assumption.

والتشكيلي) على هويات الدول ومصالحها. قد تكون هذه الآثار والنتائج أقل من آثار الأبنية الداخلية ونتائجها؛ وحتماً فإن أية نظرية كاملة لهوية الدولة سوف تحتوي على جزء جوهري من العناصر الداخلية التي تساهم في تشكل تلك الهويات والمصالح. ولكن الهدف الرئيس لهذا الكتاب ليس مناقشة هوية الدولة، وإنما توضيح طبيعة البنية الدولية وآثارها، الأمر الذي يقودنا إلى سؤال آخر مختلف تماماً.

قد يساهم هذا النقاش وذلك التمييز بين السلوك والخصائص في إزالة بعض التشويش والارتباك حول صفة نظرية كينيث والتز، والتي ينظر إليها البعض على أنها نظرية بنيوية [٧٣]، وبعضهم الآخر على أنها نظرية فردية. ما هو حاصل هنا هو أن علماء مختلفين ينظرون إلى نظريته بالاعتماد على معانٍ مختلفة لما تعنيه صفة البنيوية. فمن ناحية يقرر كينيث والتز أن النسق الدولية تختار الدول، وتؤثر فيها بطريقة تجعل منها "وحدات متشابهة" [٧٤]. هذا التقرير هو تقرير بنيوي: فليس فقط سلوك الدولة، وإنما أيضاً خصائصها ينظر إليها على أنها نتائج للبنية الدولية. ومن الناحية الثانية فإن جميع النتائج التي تحدثها "البنية"، والتي يشير إليها والتز، تعد نتائج سببية وليست تشكيلية، الأمر الذي يدعم تفسيراً فردياً لنظريته. فبينما يقول كينيث والتز إن بنية النسق الدولية تنتج وحدات (دولاً) متشابهة، فإنه في معظم كتابه يتعامل مع هويات الدول ومصالحها بطريقة عقلانية على أنها حقائق أو مسلمات معطاة، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يدعم التفسير الفردي لنظريته. لذلك فإن بنيوية كينيث والتز يمكن النظر إليها على أنها خليط من الاتجاهين، مع أنها تميل بشكل أكبر إلى الاتجاه الفردي القائل بأن هناك عملية بناء وتشكيل للدول قليلة نسبياً تحصل على مستوى النسق الدولية.

---

٧٣ R. Walker (1987), Hollis and Smith (1990), Buzan, Jones, and Little (1993).

٧٤ Buzan, Jones, and Little (1993).

تحتوي كل من الفردية والكلية ـ كما هو الحال مع المادية والمثالية ـ على العناصر الأونتولوجية الرئيسة للمشاريع البحثية التي تعامل مقترحات معينة كما لو كانت بديهيات أو مسلمات ؛ ومن ثم توجه جهودها البحثية نحو مطابقة الواقع مع تلك المقترحات. يهتم بعض أصحاب الاتجاه الفردي بتشكل الهوية والمصلحة ("التفضيل")، بينما يسلم بعض الكليين بأن الوكلاء (الفاعلين في الأبنية) لديهم خصائص وصفات جوهرية وأصلية. ومع أن كلا الفريقين حاول الوصول إلى أرضية مشتركة، فإن كلاً منهم يتمسك بمواقفه ومزاعمه الأصلية، الأمر الذي يعيق هذه المحاولات. فالنظريات الفردية حول تشكل التفضيلات (المصالح) تركز على الوكلاء وليس على الأبنية التي تحتويهم، والنظريات الكلية حول الخصائص والصفات الجوهرية للفاعلين تقلل من أهمية ودور أولئك الفاعلين قدر الإمكان. وهنا ـ مرة أخرى ـ نجد أنفسنا أمام تجمعين للنظريات الفردية حول قطبين رئيسين.

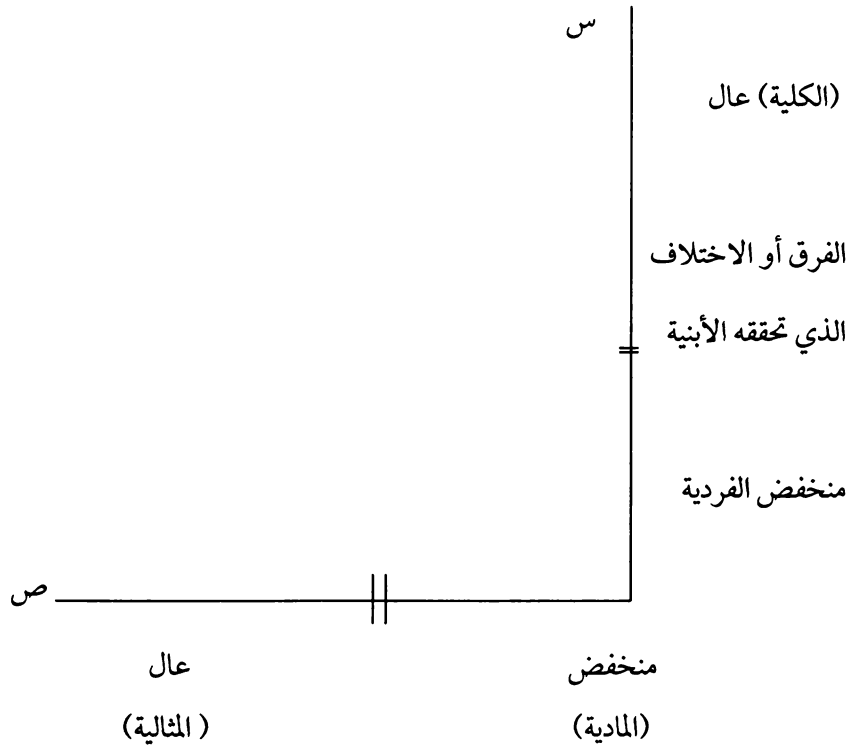

الشكل البياني رقم (١)

إذا ما وضعنا الجدل المادي - المثالي على المحور الأفقي (ص)، والجدل الفردي - الكلي على المحور العمودي (س)، فسنحصل على الصورة المبينة في الشكل البياني رقم ١ الموضح سابقا. وبما أن أحد أهداف هذا الكتاب توضيح مفهوم "البناء الاجتماعي"، فإنه يمكن القول: إن المحور العمودي يوضح الجانب المتعلق بـ"البناء"، بينما يوضح المحور الأفقي الجانب "الاجتماعي" من المفهوم.

تحديد موقع النظريات الدولية Locating international theories

يقدم الشكل البياني رقم (١) إطاراً للتفكير في الاختلافات والفروق بين نظريات العلاقات الدولية "البنيوية". تحتوي كل سوسيولوجيا على قضية أونتولوجية رئيسة تؤثر في مشروعها البحثي، وبالتالي في عمليات التنظير فيها بشكل يحد من الطبيعة التراكمية، ويعزز من الانقسام. ما أقصده هنا هو أن للمشاريع البحثية المختلفة مراكز جذب أونتولوجية تحد من استفادة كل منهما من الآخر. فمع أن المنهج المادي يعترف بدور محدود للأفكار، والمنهج الكلي كذلك يعترف بدور الفاعلين، فإن النظريات الناتجة من هذا الحوار تبقى قاصرة ومحدودة.

أقدم في هذا الجزء مواقع النظريات الدولية المختلفة على هذه الخارطة، بما في ذلك نظريتي الخاصة. هدفي هنا هو هدف توضيحي فقط، ولن أبالغ أكثر من ذلك في استخدام هذا التصنيف. أيضاً يجب التنويه هنا إلى أن هذه الخارطة ـ التي يمكن تطبيقها على أي مستوى تحليلي ـ لا يمكن تطبيقها على أكثر من مستوى واحد في ذات الوقت. وسيؤثر ذلك على الكيفية التي نصنف بها النظريات. فإذا كان المستوى التحليلي المستخدم هو مستوى النسق الدولية، فإن النظرية التي تقرر أن الدول يتم تشكيلها بشكل كامل بواسطة الأبنية الداخلية، سوف تصنف على أنها نظرية فردية. وإذا ما انتقلنا إلى مستوى التحليل الداخلي (مستوى تحليل الدولة)، فإن ذات النظرية ستكون نظرية كلية، مقارنة بالنظرية التي تركز على الأفراد (صناع القرار). أيضاً هذه النظرية الأخيرة يمكن اعتبارها كلية، مقارنة بتلك التي تركز على كيمياء ذهن صانع القرار، وهكذا .. لذلك فإن ما ينتج هنا هو خارطة لنظرية "النسقية" للعلاقات الدولية.

تحتوي النظريات الواقعة في المربع الأسفل الأيمن على نظرة فردية ومادية تجاه الحياة الاجتماعية. (١) تؤكد الواقعية الكلاسيكية أن الطبيعة البشرية تعتبر مقرراً حاسماً

للمصلحة الوطنية، وهو ما يعد تأكيداً فردياً، لكونه أيضاً يتضمن القول إن مصالح الدولة ليست مشكلة بواسطة النسق الدولية [٧٥] يختلف الواقعيون في المدى الذي يمكن اعتبارهم فيه ماديين في طروحاتهم، مثل Carr ـ يعطي دوراً أكبر للقوة في مقابل العوامل الأخرى [٧٦]. ومع ذلك، فإن تركيزهم على الطبيعة البشرية والإمكانيات المادية يسمح بتصنيفهم ضمن هذه المجموعة. (٢) تعد الواقعية الجديدة أكثر مادية من الواقعية الكلاسيكية، كونها تعطي وزناً تفسيرياً أكثر لبنية النسق الدولية. ولكن نظراً لقياسها على الاقتصاد الجزئي فهي تسلم بأن هذه البنية فقط تحدد السلوك ولا تساهم في تشكيل الهويات.(٣) تشترك الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة في استخدام المدخل الفردي لمفهوم "البنية" ؛ ومعظم الليبراليين الجدد لم يعارضوا أو يناقشوا موقف والتز القائل إن القوة والمصلحة هما الأساس المادي للنسق. ولكن على خلاف الواقعيين الجدد، يرى الليبراليون الجدد أن هناك دوراً مهماً نسبياً يمكن أن تقوم به المؤسسات الدولية.

تفترض النظريات الواقعة في المربع الأعلى الأيمن أن خصائص الدولة يتم تشكيلها ـ في جزء كبير منها ـ بواسطة الأبنية المادية على المستوى الدولي. من الممكن هنا أن نرصد وجود ثلاث مدارس فكرية على الأقل. (١) تميل الواقعية الجديدة إلى هذا المربع، بقدر المدى الذي تركز فيه على إنتاج وحدات متشابهة، مع أنه من الناحية العملية يأخذ معظم الواقعيين الجدد هويات الدولة على أنها معطاة، وهكذا فإن غياب الآثار التشكيلية من تصورها يجعلها ـ نظرياً ـ قريبة من المدرسة الفردية. (٢) تعد نظرية الأنساق الدولية world-Systems أكثر كلية [٧٧] حتى مع ماديتها التي يجب تبريرها في مواجهة تركيزها على علاقات الإنتاج وليس قوى الإنتاج (انظر الفصل الثالث). (٣) تركز المدرسة الجرامشية ـ

---

٧٥ Waltz (1979: 95, 128).

٧٦ See especially Morgenthau (1946, 1948/1973

٧٧ Carr (1939).

الماركسية الجديدة أكثر من غيرها من المدارس الماركسية على دور الأيديولوجيا، ولكنها مع ذلك تبقى متجذرة في المدرسة المادية [٧٨].

تقرر النظريات الواقعة في الربع الأسفل الأيسر أن هويات الدول ومصالحها يتم تشكيلها - في جزء كبير منها - بواسطة السياسة الداخلية، ولكنها مع ذلك تحتوي على نظرة اجتماعية حول ما يكون بنية النسق الدولية أو يشكلها. (١) تركز الليبرالية على دور العوامل المحلية في صياغة مصالح الدولة، أي إدراك ما هو مقيد بواسطة المؤسسات على المستوى المنظومي [٧٩] (٢) تتحرك الليبرالية الجديدة في اتجاه هذا المربع، تبعاً للمدى الذي تركز فيه على دور التوقعات، بدلاً من القوة والمصلحة. ولكن، بحسب معرفتي، فإنه لا يوجد ليبرالي واحد يتبنى - بشكل واضح - منهجاً مثالياً في نظرته "للبنية". لذلك فإنني سوف أبين في الفصل الثالث أن الليبرالية الجديدة مؤسسة - في الأصل - على أونتولوجيا الواقعية الجديدة.

إن النقاش الحاصل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، والذي يسيطر على حقل العلاقات الدولية، هو في الأساس نقاش بين المربع الأسفل الأيمن، والمربع الأسفل الأيسر. فباتفاق النظريتين على مدخل فردي لدراسة بنية النسق، فقد ركزت كلتاهما على الأهمية النسبية للقوة والمصلحة، في مقابل الأفكار والمؤسسات.

جاء التحدي الرئيس لنقاش الليبراليين والواقعيين الجدد من العلماء العاملين داخل الربع الأعلى - الأيسر الذين يؤمنون بأن البنية الدولية تتكون في الأساس من المعارف (المعرفة) المشتركة، وبأن ذلك يؤثر ليس في سلوك الدول فقط، وإنما أيضاً في هوياتها ومصالحها. لذلك فإنني سوف أعرف كل نظرية تعمل من داخل هذا الربع على أنها نظرية "بنائية". فبالإضافة إلى أعمال كل من John Ruggie ، و Fredrich Kratochwil يمكننا تصنيف أربع مدارس تقع في هذا

---

٧٨ See especially Morgenthau (1946, 1948/1973).

٧٩ Cox (1987), Gil, ed. (1993).

المربع. (١) المدرسة الإنجليزية والتي مع أنها لا تناقش ـ بشكل صريح ـ مسألة تشكل هوية الدولة فإنها تنظر إلى النسق الدولية على أنها "مجتمع" تحكمه معايير مشتركة، ويعتبر Timothy Dunne من أبرز منظري هذا الاتجاه [٨٠]. (٢) مدرسة "المجتمع الدولي"، والتي تركز على دور الثقافة العالمية في تشكيل الدول وبنائها [٨١]. (٣) مدرسة "ما بعد الحداثة" والتي يعتبر منظروها أول من قدم البنائية الاجتماعية المعاصرة إلى حقل العلاقات الدولية، ويعتبرون ـ حتى الوقت الحاضر ـ من أكثر نقاد المادية والعقلانية حدة وشمولاً. (٤) المدرسة "النسوية" التي ترى أن هويات الدول يتم تشكيلها وبناؤها بواسطة أبنية جنسانية على المستويين الدولي والوطني. وباختصار فإننا نصل في نهاية الأمر إلى الشكل البياني رقم٢.

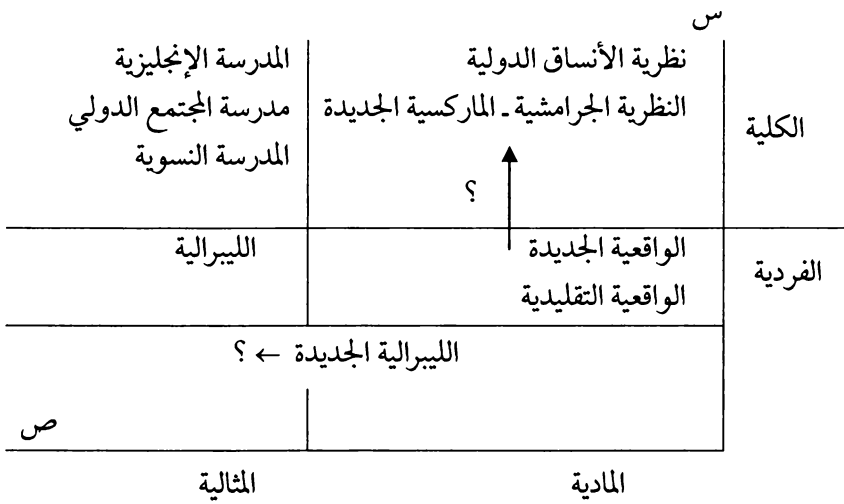

الشكل البياني رقم (٢)

يمكن وضع هذا الكتاب في الربع الأعلى ـ الأيسر من الشكل رقم (٢)، وهو بذلك يكون مديناً لكل من Ashley و Bull ، و Ruggie. وبما أن العلاقات الدولية اليوم أصبحت حقلاً

---

٨٠ Doyle (1983), Russett (1993), Moravcsik (1997).

٨١ Bull (1977), Durnne (1995); also see Wendt and Duvall (1989).

تعد الولاءات النظرية فيه أمراً مهماً، فإن السؤال يثور حول ماذا يمكن أن نسمي هذا الكتاب. حقيقة لا أعرف تسمية أكثر ملاءمة من "المدخل البنائي للنسق الدولية". ولقد سبق أن كتبت كتاباً قلت فيه: إن إيجاد منهج جديد من شأنه أن يطور من تفكيرنا حول السياسة الدولية [٨٢]. ويمكن تبرير ذلك بالقدر الذي تساهم به مناهج النظرية الاجتماعية في صياغة النظريات التي من خلالها نلاحظ العالم المحيط بنا، ولكنه يعني أيضاً أن محتوى هذا الكتاب متجذر في النظرية الاجتماعية أكثر منه في حقل العلاقات الدولية. بعبارة أخرى، فمع أن المؤلف متخصص في العلوم السياسية، فإن الكتاب تمت كتابته من وجهة نظر فلسفية. ونتيجة منطقية لذلك، فإن الكتاب يعبر عبر الحدود التقليدية الفاصلة في حقل العلاقات الدولية بين كل من الواقعيين والليبراليين والماركسيين، معارضاً كلاً منهم وداعماً له بحسب ما تقتضيه الحالة. سيجد القارئ كثيراً مما يتفق عادة مع الواقعية [٨٣]: مركزية الدولة، والاهتمام بالمصلحة الوطنية، والنتائج المترتبة على الفوضى، ثم الالتزام بالعلمية. أيضاً يوجد هنا كثير مما يتفق مع الليبرالية: إمكانية التقدم، وأهمية الأفكار والمؤسسات والسياسة المحلية. أيضاً يوجد هنا نوع من منطق الماركسية، خصوصاً عند مناقشة الدولة. ولو كنت أعرف كثيراً عن Hegel، ومثالية ما بين الحربين لكان من الممكن أن يجد القارئ شيئاً من ذلك هنا، ولكن منذ انتقاد Carr المدمر للمثالية ووصفه لها بأنها مدرسة "ساذجة" و "يوتوبية"، وجدت أنه من الملائم أن أتحاشى ذلك [٨٤]. وعلى أية حال فإن تلك الصلات مع هذه النظريات المختلفة يجب ألا تؤخذ على أنها رغبة في إيجاد نظرية عظمى بقدر ما هي

---

٨٢ Meyer (1980), Thomas et al. (1987), Meyer, et al. (1997); for a good overview see Finnemore (1996b).

٨٣ See Shapiro and Wendt (1992), Wendt and Shapiro (1997).

٨٤ Apart from Waltz, among Realists I see particular affinities to the work of Arnold Wolfers (1962).

نقطة بداية جديدة تختلف عن التصنيفات التقليدية لنظرية العلاقات الدولية. لهذا السبب فإن وصف النظرية المقدمة هنا على أنها "مدخل" فقط يعتبر وصفاً أكثر ملاءمة.

ثلاثة تفسيرات Three interpretations

أما الآن ـ وبعد أن حددت موقع نظريات العلاقات الدولية داخل خارطة مسلمات النظرية الاجتماعية ـ فإنه يبقى السؤال الرئيس التالي: ما الذي يجب فعله تجاه تلك النظريات؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال بالاعتماد على ثلاث وجهات نظر: منهجية، وأونتولوجية وإمبيريقية. ومادام كل من وجهات النظر هذه تؤثر في الطريقة التي نفكر بها حول الاختلافات والفروق بين النظريات النسقية للعلاقات الدولية، فإن كلاً منهما يستحق مناقشة مختصرة. ومن أجل الإيضاح، فإنني أركز هنا على الجدل الدائر على المحور الأفقي بين أولئك الذين ينظرون إلى الهويات والمصالح على أنها معطاة (العقلانيون)، وبين أولئك الذين يرفضون هذه النظرة، ويقررون ـ بدلاً من ذلك ـ أنها مشكلة (البنائيون). وذات التوضيح يمكن القيام به على المحور العمودي.

اختلاف منهجي A methodological difference

يكمن أحد الفروق الأساسية بين العقلانية والبنائية في أن كلاً منهما يسأل أسئلة مختلفة؛ واختلاف الأسئلة يقتضي عدم الدخول في خلاف حول الجوهر. كل النظريات يجب أن تسلم بشيء ما على أنه معطى، وبفعلها ذلك فهي "تعزل" أو لا تمشكل ما يمكن أن تعتبره النظريات الأخرى إشكالية لها [٨٥]. فالعقلانيون مهتمون بالكيفية التي تؤثر بها الحوافز والدوافع الموجودة في بيئة ما على تكلفة السلوك. ومن أجل الإجابة على هذا السؤال نجدهم يعاملون الهويات والمصالح على أنها معطاة. ولكن هذا الموقف متفق أيضاً مع سؤال البنائيين

---

٨٥ Carr (1939). For an overview of Hegel's views on international relations see Vincent (1983); cf. Fukuyama (1989). On inter-war Idealism, see Long and Wilson, eds. (1995). With the end of the Cold War Kegley (1993) has suggested that we are now in a "neoidealist moment".

حول من أين جاءت هذه الهويات وتلك المصالح بداية. بعبارة أخرى، فإن كانت القضية مسألة منهجية بحتة، فإنه يمكن النظر إلى الهويات والمصالح على أنها من حيث المنشأ إما خارجية أو داخلية في علاقتها بالبنية"، وذلك من الناحية النظرية فقط، وليس في الواقع. فالقضية ليست أي المنهجين أفضل، فهما ببساطة مختلفان. ومن المهم إدراك ذلك عند الحديث عن إشكاليات نظرية الخيار العقلاني. فمن ناحية تعد النظرية منهجاً للإجابة على أسئلة معينة، وبهذا الشكل يصبح من غير المجدي رفضها، وإلا أصبح رفضاً مشابهاً لرفض الماركسيين للرياضيات بحجة أنها يستخدمها الاقتصاديون "البرجوازيون".

فبينما لا تقرر الأسئلة والمناهج النظرية المضمونية، إلا أن تلك الأسئلة وهذه المناهج ليست دائماً محايدة من الناحية الجوهرية أو المضمون: هناك على الأقل طريقتان يمكن من خلالهما لأسئلتنا ومناهجنا أن تؤثر في محتوى وجوهر تنظيرنا، وخصوصاً إذا ما سيطرت نوعية أو مجموعة واحدة من الأسئلة على الحقل التنظيري بكامله.

أولاً، إذا كنا سننظر إلى الهويات والمصالح على أنها معطاة مسبقاً فسوف يؤثر ذلك حتماً على جوهر نقاشنا الواقع على المحور العمودي حول الأهمية التي نعزوها لكل من الأفكار والقوى المادية. فعلى سبيل المثال يقرر الواقعيون الجدد أن مصالح الدولة تنبع أصلاً من البنية المادية للفوضى. فإذا ما بدأنا بهذه المسلمة، فإننا نكون قد اختزلنا - من البداية - دور الأفكار إلى مجرد متغير وسيط، يدخل بين القوى المادية (كمتغير مستقل)، وبين النتائج المترتبة عليها. فالأفكار - مثلاً - قد لا تزال تؤدي دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية، وذلك بتأثيرها على الخيارات، ولكن قبول تحليل الواقعية الجديدة القائل إن الهوية والمصلحة هما قضايا معطاة، يعني التسليم ضمنياً بأن البنية الأساسية للسياسة الدولية هي ذات طبيعة مادية وليست اجتماعية. هذا هو تحديداً ما فعلته الليبرالية في الثمانينيات، عندما حددت إشكالية

التنظير بأنها تكمن في إثبات أن المؤسسات الدولية (والتي هي عبارة عن أفكار مشتركة) يمكنها أن تفسر تنوعاً في السلوك أبعد مما تفسره الواقعية الجديدة، باعتمادها على مفهومي المصلحة والقوة ـ وكأن المؤسسات الدولية خالية تماماً من مفاهيم القوة والمصلحة؛ هذا النمط من التفكير يعيد نفسه مرة أخرى في تنظير الليبرالية الجديدة المعاصرة حول دور الأفكار، والذي تصاغ فيه الفرضية الصفرية على الشكل التالي: "يمكن فهم الأفعال على أساس من المصالح الأنانية، وفي سياق من حقائق القوة" [٨٦]. وكأن الأفكار أيضاً لم تساهم في تشكل القوة والمصلحة ذاتهما. بهذه الطريقة تتنازل الليبرالية الجديدة، وتسلم بكثير للواقعية الجديدة، مختزلة بذلك قدرتها التفسيرية إلى مرتبة ثانوية، تكون مهمتها فيها هي تفسير ما لم تفسره الواقعية الجديدة. لذلك فإنه على النظرية التي تتحدى الواقعية الجديدة أن تبين كيف تؤثر الظروف الذاتية المتبادلة في تشكيل القوى والمصالح المادية في المقام الأول، وليس أخذ القوة والمصلحة على أنهما مفهومان خاليان تماماً من تأثير الأفكار.

يكمن الخطر الثاني لتأثير المنهج والأسئلة، كما يقول Ruggie ، في أن المنهجية يمكن أن تتحول إلى أونتولوجيا ضمنية [٨٧]. فالمنهجية العقلانية ليست مصممة لتفسير المصالح والهويات أو شرحهما. ومع أنها لا تستبعد إمكانية التفسير صراحة، فإنها في النهاية لا تقدم شيئاً من هذا القبيل. وعلى أية حال يعترف الليبراليون الجدد بأننا بحاجة إلى نظرية تفسر مصالح الدولة وتشرحها. فأين يجب أن نبدأ بالبحث عن مثل هذه النظرية. أحد المستويات التي يمكن أن نجد عليها نظرية لتفسير مصالح الدولة وشرحها هو مستوى النسق

---

٨٦ Giddens (1979: 80-81).

٨٧ Goldstein and Keohane (1993: 37).

الدولية، والآخر هو مستوى السياسة المحلية، والذي يفضله غالبية الليبراليين الجدد. ربما يكون ذلك التفضيل راجعاً إلى أن مصالح الدولة يتم تحديدها "واقعياً" داخل الدولة بواسطة السياسة المحلية، أو ربما يكون ذلك راجعاً إلى أن الليبراليين الجدد يتبنون منهجاً عقلانياً تجاه النسق الدولية، الأمر الذي جعلهم يسلمون - بطريقة آلية - بأن أسباب مصالح الدولة لا بد أنها خارجة عن مستوى النسق الدولية. فبسبب تأثيره على الكيفية التي يفكر بها العقلانيون في العالم، نجد أن هذا الالتزام النظري بخارجية أسباب المصلحة والقوة يتحول - بشكل ضمني - إلى مسلمة واقعية. قد تمثل هذه المسلمة النتيجة الصحيحة التي يمكن استخلاصها، ولكن تلك المسلمة لا يجب الوصول إليها أو القبول بها قبل القيام بعملية مقارنة بين القوة التفسيرية لكل النظريات النسقية والمحلية المتعلقة بكيفية تشكيل الهويات والمصالح[٨٨].

قد تؤدي الاختلافات المنهجية المشروعة للوصول إلى نتائج جوهرية مختلفة أيضاً. فاعتماد النظرية على المنهج يعد مخاطرة عملية في كل مجالات البحث العلمي. ولكن هذا الأمر يصبح أكثر خطورة عندما يسيطر منهج واحد على مجال بحثي بأكمله. وإلى حدٍ ما يعد ذلك ما حصل بالفعل مع سيطرة منهج العقلانية على حقل العلاقات الدولية. عندها تصبح هناك أسئلة غير مثارة على الإطلاق، وكنتيجة منطقية لذلك، يتم تجاهل إمكانيات أخرى للفهم والتفسير.

اختلاف أونتولوجي An ontological difference

التفسير الأكثر شيوعاً للنزاع بين العقلانيين والبنائيين ربما يكون القول: إنه خلاف حول مسألة الأونتولوجيا. أي إنه خلاف حول ماهية "الأشياء" التي تتكون منها النسق الدولية. يعد أشلي وكراتوشويل أول من كتبا في هذا الموضوع في حقل العلاقات

---

٨٨ Ruggie (1983a: 285).

الدولية [٨٩]. ويعتبر أشلي أول من تناول مشابهة والتز مع النظرية الاقتصادية الجزئية كإشكالية منهجية، والتي يقول إنها مؤسسة على أونتولوجيا فردية، بينما يقول كل من كراتوشويل وRuggie إن هناك تناقضاً في نظرية الأنساق بين الإبستمولوجيا الذاتية التي يفترضها مفهوم "نسق"، وبين المنهج العقلاني للنظرية ذاتها، والذي يؤدي إلى تبني أونتولوجيا فردية. من هذه الطروحات والمناقشات جاء جدل الفاعل ـ البنية، والذي ركز على قضية الأونتولوجيا، وتحديداً ما إذا كانت الأبنية النسقية يمكن اختزالها إلى الفاعلين الموجودين مسبقاً، أو أن تلك الأبنية لها حياة مستقلة نسبياً عن أولئك الفاعلين الذين يكونونها. سوف تتم مناقشة هذا السؤال وتفصيله في الفصلين الرابع والسادس.

تتعلق المسألة الأونتولوجية الأخرى ـ والتي تشكل إطار الفصل السابع ـ بكيف يجب أن نفكر "فيما يحدث" عندما يتفاعل الفاعلون، وبالتحديد ماذا يعني أخذنا للهويات والمصالح على أنها "معطاة". إن التسليم بأشياء معينة، أو أخذ بعض المتغيرات على أنها مسلمات معطاة أمر ضروري؛ لأنه من الصعب شرح كل شيء وتفسيره دفعة واحدة. فحتى ما بعد الحداثيين الذين يمشكلون كل شيء، سينتهي بهم الأمر إلى التسليم ببعض الأمور على أنها معطاة. وعلى أية حال، فإن أخذ الهويات والمصالح (منهجياً) على أنها "معطاة" يبقي السؤال الأونتولوجي الضمني، المتمثل فيما إذا كان ينظر إلى الهويات والمصالح على أنها عمليات يجب المحافظة عليها اجتماعياً، أو أنها أشياء ثابتة تقع خارج نطاق الزمان والمكان الاجتماعي. فإذا ما نظرنا إلى المصالح والهويات على أنها ثابتة وغير متغيرة، فإن ذلك يعني أن عملية إنتاجها وإعادة إنتاجها غير حاصلة، وليست موضوعاً للتفاعل الاجتماعي. وإن كان الأمر كذلك فإن الطريقة والكيفية التي تعامل بها الدول بعضها بعضاً أثناء عملية التفاعل لا تؤثر في الطريقة أو الكيفية التي تعرف بها الدول

---

٨٩ ON the latter see Shapiro and Wendt (1992)..

أنفسها. فالتصرف بطريقة أنانية لا يعني أكثر من محاولة تحقيق غايات أنانية. على العكس من وجهة النظر هذه، ترى البنائية أن عملية التفاعل تؤثر ـ باستمرار ـ في كيفية إنتاج، وإعادة إنتاج تصورات الدول لذاتها وللدول الأخرى، وبهذا الشكل فإن الهويات والمصالح تكون دائماً في عملية مستمرة، وفي حالة تغير مستمر.

يعد هذا الاختلاف مهماً جداً بالنسبة للتصورات حول طبيعة السياسة الدولية، وكذلك بالنسبة لإمكانيات التغير البنيوي. وفي الفصل السابع أسأل كيف يمكن لدول أنانية أن تحدث تغييراً أو تحولاً في ثقافة النسق الدولية، من ثقافة توازن القوى إلى نسق للأمن الجماعي. أحد الاحتمالات يكمن في أن هذه الدول تعلمت كيفية التعاون مع بقاء هوياتها الأنانية دون تغيير. من الصعب أن نكون متفائلين كثيراً حول هذه الإمكانية، إذا ما أخذنا في الاعتبار مشاكل العمل الجماعي التي تواجه الدول الأنانية، ولكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن أن يحدث. من ناحية أخرى، إذا ما قوضت ممارسات سياسة خارجية معينة الطبيعة الأنانية للهويات، وتمكنت من إيجاد هويات جماعية، فإن التغير البنيوي يصبح عندئذ أمراً أكثر سهولة. كل ذلك يعتمد على ما يحصل أو يحدث بالفعل عندما تتفاعل الدول. هذه قضية أونتولوجية؛ لأن الاختلافات في الرأي لا يمكن حلها بسهولة بالرجوع إلى "الحقائق"، كون أية حقائق نحصل عليها ستؤثر فيها مسلماتها الأونتولوجية حول ما نعتبره حقيقة غير قابلة للخطأ.

حتى مع صعوبة القضايا الأونتولوجية، فإن هذا الكتاب مبني على القناعة بأن تلك القضايا مهمة جداً فيما يتعلق بطريقة تفكيرنا حول الحياة الدولية، الأمر الذي يبدو معه أن حقل العلاقات الدولية لا يدركه حتى الآن بشكل كاف. هذا الاهتمام الأونتولوجي يجب أيضاً أن تضاف إليه منطقة إمبيريقية. ومن التفسير الأونتولوجي للجدل الدائر بين العقلانيين والبنائيين قد يقول بعضهم إنهما يواجهان حالة من اللاقياسية وعدم

التوافق الشديدين. هذا الزعم غير صحيح. فالأونتولوجيات المختلفة تؤدي إلى تطبيقات مختلفة حول ما يجب أن نلاحظه في العالم [٩٠]. فالشواهد الإمبيريقية المستخدمة ضد هذه الأونتولوجيات قد تكون غير حاسمة، مادام المدافعون عن هذه الأونتولوجيات يمكنهم القول: إن المشكلة تكمن في النظرية المقصود اختبارها وليس الأونتولوجيا التي تبنى عليها. فاحتمال أن تكون تلك الأونتولوجيات متناقضة، وغير قابلة للقياس يجب ألا يحول دون مقارنتها [٩١]. فالمناقشة الأونتولوجية مطلوبة، ولكننا أيضاً يجب أن نبحث عن طرق معينة لترجمتها إلى مسلمات يمكن الفصل فيها إمبيريقياً.

اختلاف إمبيريقي An empirical difference

توجد على الأقل قضيتان إمبيريقيتان في الجدل الدائر بين العقلانيين والإمبيريقيين. أولاهما هي، إلى أي مدى يتم تشكيل هويات الدول وبناء مصالحها بواسطة الأبنية المحلية أو النسقية؟. فإذا كانت الإجابة تركز على دور البنية المحلية، فإن المصالح سوف تكون خارجية بالنسبة للنسق الدولية. وبهذا الشكل يكون علماء العلاقات الدولية المنظوميون محقين في النظر إلى النسق الدولية بطريقة عقلانية. ذلك هو المدخل الليبرالي الجديد. أما إذا كانت الإجابة تركز على دور النسق، فإن المصالح عندها سوف تكون جزءاً من النسق الدولية أو داخلة فيها. والنظريات العقلانية ليست مجهزة لتحليل تشكل التفضيلات الداخلية، وهنا تأتي مهمة المدخل البنائي. والقضية الأخرى هي، إلى أي مدى يمكن اعتبار هويات الدول ومصالحها ثابتة؟. تفترض العقلانية الثبات في هويات الدول ومصالحها، وإذا ما كان ذلك مدعماً إمبيريقياً، فإنه عندئذ يكون لدينا سبب مستقل لتبني منهج

---

٩٠ Ashley (1983, 1984), Kratochwil and Ruggie (1986).

٩١ Kincaid (1993).

عقلاني لدراسة النسق الدولية، وبغض النظر عن كيفية إجابة السؤال الأول. فحتى لو كانت هويات الدول ومصالحها يتم تشكيلها داخل النسق الدولية، ومادامت نتائج هذا التشكل ثابتة ومستقرة بشكل كبير، فإننا لن نخسر كثيراً بالنظر إليها على أنها معطاة. قد تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة برنامجاً تنظيرياً مكثفاً، وبحثاً إمبيريقياً واسعاً، الأمر الذي يقع خارج هدف هذا الكتاب. ولكن ما أود قوله هنا هو أن هذه الأسئلة مهمة للبحث المضموني بشكل أكبر من أهمية المناقشات الأونتولوجية. بالطبع فإنني مازلت أؤكد أن علماء العلاقات الدولية لا يمكنهم تحاشي القضايا الأونتولوجية مادام ما نلاحظه في السياسة الدولية مرتبطاً بشكل مباشر بالمفاهيم التي نستخدمها لملاحظته [٩٢].

الإبستمولوجيا والمنطقة الوسطى Epistemology and the via media

كان المقصود من الشكل البياني رقم (٢) هو بيان الاختلافات بين نظريات العلاقات الدولية النسقية، فيما يتعلق بطبيعة البنية الدولية ونتائجها. وبقية هذا الكتاب هي محاولة لتوضيح تلك الاختلافات، ومن ثم تقديم أونتولوجيا محددة، خاصة للحياة الدولية.

ومع ذلك، فلو سئل معظم علماء العلاقات الدولية اليوم عن أكثر قضايا العلاقات الدولية أهمية لكانت إجابتهم بأنها قضايا الإبستمولوجيا وليس الأونتولوجيا (كيف نعرف في مقابل ما هو الذي نحاول معرفته). تنعكس أهمية الموضوع الإبستمولوجي في العلاقات الدولية بوصفه حقلاً من حقيقة اعتباره من أهم القضايا التي تثار بين النظريات المختلفة. وفي هذا الحوار (الحوار الثالث) [٩٣]

---

٩٢ Wight (1996).

٩٣ Hacking (1983:3).

حدث استقطاب شديد لحقل العلاقات الدولية إلى قطبين رئيسين: (١) الغالبية العظمى التي تؤمن بأن العلم يعد خطاباً معرفياً متميزاً نستطيع من خلاله أن نحصل على فهم تقدمي وأكثر صحة عن العالم. (٢) أقلية يعتد بها لا تعترف بالقيمة المعرفية للعلم في تفسير العالم الخارجي وفهمه. تعرف المجموعة الأولى بالوضعية Positivistm، والثانية بـ ما بعد الوضعية Post-Positivism ، مع أن هذه المصطلحات لا تساهم في التوضيح بشكل كافٍ، كون الوضعية - على الأقل تاريخياً - هي فلسفة للعلم ظهرت في بدايات القرن العشرين، وقد لا يعتنقها كثير من الوضعيين المعاصرين. وبما أن جزءاً كبيراً مما يفصل المجموعتين يتعلق بمواقفهم تجاه تطبيق المناهج العلمية على العلوم الاجتماعية فإنه ربما يكون ملائماً تسميتهم naturalists و anti-naturalists ، أو مناصري "الشرح" ومناصري "الفهم" [٩٤]. على أية حال فإن الفريقين مختلفان تماماً، ولا يبدو أن هذا الوضع سوف يتغير.

بالعودة إلى تحليل روجي وكراتوشويل للتناقض بين إبستمولوجيا وأونتولوجيا نظرية الأنساق، فإن هناك كثيرين ممن يمكنهم القول: إن اهتمامي بقضايا الأونتولوجيا يمكن تصنيفه أو إدراجه ضمن هذا الفاصل الإبستمولوجي [٩٥]. تبدأ منطقية ذلك من مسلمة الوضعية حول وجود تميز أو اختلاف بين الموضوع والذات. هذا الاختلاف والتميز يمكن المحافظة عليه واستمراره لو كانت أشياء البحث أشياءً مادية ملموسة، مثل الحجارة والأشجار والطائرات؛ لأن هذه الأشياء لا تعتمد في وجودها على أفكار. فالدبابات لها قوة مسببة، بغض النظر عما إذا كان أحد يعرف ذلك أم لا؛ تماماً مثل الأشجار المتساقطة في الغابة، تحدث صوتاً، سواء سمعه أحد أم

---

٩٤ Lapid (1989).

٩٥ Hollis and Smith (1990).

لا. يبدو أن ذلك يوفق بين أونتولوجيا مادية وإبستمولوجيا وضعية. وفي الحقيقة، فإن معظم الماديين في حقل العلاقات الدولية هم وضعيون. وعلى العكس من هذا المثال فإنه من الصعب المحافظة على التمييز بين الموضوع والذات؛ لأن المجتمع هو الأفكار بشكل كامل، وذلك يعني أن الذوات البشرية (البشر) هم الذين يوجدون الأشياء التي تطمح نظرياتهم لشرحها. يبدو أن ذلك يوفق ما بين الأونتولوجيات المثالية وإبستمولوجيا ما بعد الوضعية. واعتماداً على وجهة النظر هذه يبدو أن الخيارات الأونتولوجية في الشكل البياني رقم (٢) يمكن حصرها في خيار إبستمولوجي بين منهجين للبحث الاجتماعي.

كوني قد التزمت أونتولوجيا مثالية فإن بعضهم قد يقول: إنني يجب أن أصنف ضمن فريق ما بعد الوضعيين، وبالتالي فإن اهتمامي يجب أن يكون منصباً على الخطاب والتفسير، وليس على اختبار الفرضيات والحقيقة الموضوعية. مع ذلك فإنه عندما يتعلق الأمر بإبستمولوجيا البحث الاجتماعي، فإنني من المؤمنين بالعلم ـ العلم المتعدد الذي يؤدي فيه "الفهم" دوراً مهماً. فأنا "وضعي"، وذلك يضعني ضمن الجدل ـ الثالث، ليس لأنني أحاول إيجاد إبستمولوجيا انتقائية ـ وهو مالا أفعله هنا ـ ولكن لأنني لا أعتقد أن أونتولوجيا مثالية تتضمن إبستمولوجيا وضعية. فعلى العكس مما يقوله روجي وكراتوشويل، فإنني لا أجد أي تناقض في النظرية الليبرالية الجديدة للنظم. فبدلاً من اختزال الاختلافات الأونتولوجية إلى اختلافات إبستمولوجية، فإنه من المفيد النظر إلى تلك الأخيرة على أنها تمثل المحور الثالث للجدل الدائر.

وعليه فإنني آمل أن أجد نقطة "وسطى"[٩٦] تكون محوراً للتواصل بين أطراف الجدل ـ الثالث، وذلك بإيجاد توافق أو اتفاق بين ما يعتقده بعضهم مواقف أونتولوجية و إبستمولوجية متناقضة. ذلك هو ما أحاول فعله في الفصل الثاني من الكتاب. قد يقول بعضهم إنه من المستحيل إيجاد مثل تلك النقطة الوسطى، وقد يكون هؤلاء محقين نوعاً ما، ولكنني أركز مع ذلك على نقطتين رئيستين: (١) إن ما يعد مهماً أكثر ـ في الحقيقة ـ هو "ما هو موجود"، وليس كيف نعرفه، و (٢) إن "العلم" يجب أن يكون مبنياً على أسئلة أكثر من كونه مبنياً على مناهج (أي مدفوعاً بأسئلة وليس بمناهج). وتكمن أهمية الأسئلة التشكيلية في أنها تخلق دوراً أساسياً للمناهج التفسيرية في العلوم الاجتماعية. وبصراحة أكثر، أعتقد أن ما بعد الوضعيين يركزون بشكل كبير جداً على مسألة الإبستمولوجيا، وأن الوضعيين في المقابل يجب أن يكونوا أكثر انفتاحاً تجاه الأسئلة والمنهجية. لا أحد يستطيع أن يجبر الوضعيين وما بعد الوضعيين على التواصل مع بعضهما البعض، ولكنني مع ذلك آمل بإيجاد تلك النقطة الوسطى إثبات أن هناك كثيراً مما يمكن الحديث عنه، والتواصل حوله.

خطة الكتاب Plan of the book

كتب هذا الكتاب بطريقة توحي لمن يقرؤه باحتوائه على قائمة من الموضوعات المنفصلة بعضها عن بعض. فكل فصل يناقش ـ بشيء من الاستقلال ـ قضية تنظيرية محددة، ومع أن كل فصل من فصول الكتاب يقود إلى الآخر، فإنني باعتماد التكرار أحياناً ـ آمل أن أكون قد وفقت في تسهيل رؤية الصورة الكاملة،

---

٩٦ Kratochwil and Ruggie (1986).

دون الحاجة إلى قراءة كل الكتاب دفعة واحدة. فالكتاب منظم بشكل أساسي حول جزأين رئيسين "النظرية الاجتماعية"، و"السياسة الدولية".

يقدم الجزء الأول النظرية البنائية في الصيغة التي أعتقد أنها أكثر الصيغ قبولاً وتطبيقاً على السياسة الدولية. هنا أركز على مسائل الإبستمولوجيا و الأونتولوجيا، بالاعتماد على أمثلة من السياسة الدولية ونظرية العلاقات الدولية.

يستعرض الفصل الثاني ـ "الواقعية العلمية والأشكال الاجتماعية" ـ الجانب الإبستمولوجي من الموضوع. يثير هذا الفصل السؤال التالي: كيف يمكن لنا أن نجمع ما بين الوضعية والبنائية في ذات الوقت؟. وباستخدام فلسفة واقعية للعلم أقدم ثلاث نقاط. أحاول أولاً أن أقلل من انتقادات ما بعد الوضعية أو أخفضها قليلاً بالدفاع عن الاتجاه القائل: إن النظرية الاجتماعية البنائية لا تتعارض مع تبني منهج علمي للبحث الاجتماعي. فالبنائية يجب أن تؤخذ في صيغتها الضيقة على أنها أونتولوجيا، وليست إبستمولوجيا. ثانياً، أصنف الواقعية العلمية لأدحض قول الإمبيريقيين بأننا يجب أن نتبنى مزاعم أونتولوجية حول ما لا يمكن ملاحظته. لا يغير ذلك ـ ظاهرياً ـ من كيفية ممارستنا للعلم؛ ولكن له تطبيقات مهمة على الكيفية التي نفكر بها في مواضيع العلوم الاجتماعية؛ وهي ما أسميه "الأشكال الاجتماعية". فالواقعية العلمية تؤيد علماً اجتماعياً نقدياً موجهاً لاكتشاف البنية العميقة للحياة الدولية. أخيراً يميز الفصل بين النتائج والأسئلة السببية، وبين النتائج والأسئلة التشكيلية، الأمر الذي يعد أساسياً في فهم دور الأفكار والأبنية الاجتماعية في السياسة الدولية.

يركز الفصلان الثالث والرابع على الأونتولوجيا. فالفصل الثالث ـ"فوقية الأفكار"ـ يركز على تشكيل القوة والمصلحة، ويناقش اختلافات المنهج المادي مع

المنهج المثالي، المبينة على المحور الأفقي في الشكل البياني رقم (١). في هذا الفصل أبين أن تفسيرين ماديين - كما في تفسيرات الواقعية التي تحيل إلى القوة والمصلحة - يحققان معظم قدرتهما التفسيرية، باعتمادهما على مسلمات ضمنية عن توزيع الأفكار في النسق. يقدم نقاشي هنا تمييزاً بين شكلين مختلفين من "الأشياء" في العالم، قوى مادية بحتة وقوى فكرية، الأمر الذي يعني بأن الأفكار تدخل - ولكن ليس كما يوحي عنوان الفصل - في تشكيل القوة والمصلحة. فالقوى المادية الصرفة مثل الحاجات البيولوجية والبيئية والتكنولوجيا كلها تحتوي على قوى سببية حقيقية أو جوهرية. وأياً ما كان الأمر، فإنه متى ما استطعنا أن نفصل - وبشكل ملائم - تلك القوى والعوامل المادية عن قوى الأفكار، عندها فقط نستطيع أن نرى أن القوى المادية لا تفسر أو تشرح إلا قليلاً في الحياة الاجتماعية. فانطلاقاً من نظرية والتز حول "البنية" أبداء أولاً بإثبات أن معنى "توزيع القدرات" الذي يحيل إليه والتز، ومن ثم قدرته على التفسير والشرح إنما يتم تشكيلهما والتأثير فيهما عن طريق توزيع المصالح في النسق. بعد ذلك يتحول التركيز إلى نظرية الخيار العقلاني، وهنا أقول: إن المصالح هي بدورها عبارة عن أفكار. يثير الزعم بأن المصالح هي في حقيقتها أفكار من نوع خاص التساؤل حول ما إذا كانت نظرية الخيار العقلاني نظرية مادية أم نظرية مثالية. غالباً ما ينظر إلى هذه النظرية على أنها مادية، ولكنني أفضل النظر إليها على اعتبار أنها نوع من النظرية المثالية. فعند فهمها بهذا المعنى تصبح متفقة أو منسجمة مع النظرية البنائية. فالقوة والمصلحة تعتبر عوامل مهمة في الحياة الدولية، ولكن مادامت آثارهما ما هي إلا نتائج للأفكار المشكلة ثقافياً، فإن هذه الأفكار يجب إذاً أن تكون نقطة البداية عند مناقشتنا للقوة والمصلحة، ويجب الاهتمام بها عند محاولة إيجاد تفسير لدور المصلحة والقوة في السياسة الدولية.

يناقش الفصل الرابع "البنية، والفاعل، والثقافة" الجدل الأونتولوجي بين الاتجاهين الفردي والكلي ـ كما هو مبين على المحور العمودي في الشكل البياني رقم (١)؛ مع التركيز على كيفية اختلاف المدخل البنائي لتحليل بنية الثقافة عن المدخل الفردي لنظرية المباريات. مرة أخرى ـ بالاعتماد على نظرية والتز وتعريفه لمفهوم "البنية" ـ أميز هنا بين نوعين مختلفين من نتائج أو آثار البنية، نتائج سببية وأخرى تشكيلية، وبين مستويين من مستويات البنية، مستوى جزئي وآخر كلي. فالنظريات الفردية تكون مفيدة في فهم النتائج السببية على المستوى الجزئي للبنية، ويمكنها أيضاً أن تكون مفيدة لفهم النتائج السببية على المستوى الكلي. لذلك ـ وكما في الفصل الثالث ـ أقول هنا إن المداخل السائدة تتوقف صلاحيتها على المدى الذي تصل إليه، ولكنها حقيقة لا تذهب إلى ما فيه الكفاية. ما أود قوله هنا هو إن الأونتولوجيا الفردية ليست مؤهلة للتعامل مع النتائج والآثار "التشكيلية" التي تحدثها "البنية الثقافية". (أي دور البنية في تشكيل الفاعلين). وبهذا الشكل تعتبر نظرية الخيار العقلاني غير مؤهلة لتقديم شرح وافٍ وتفسير للحياة الاجتماعية. في المقابل، تستطيع النظريات الكلية أن تفهم هذه النتائج التشكيلية وتشرحها. ولهذا السبب فإن النظريات العقلانية يجب أن تعتمد في شرحها وتفسيرها على النظريات الكلية. هذا الاتجاه التوفيقي أصبح ممكناً بسبب المسلمة الماهيوية التي تؤسس أن الأفراد ما هم إلا كائنات ذاتية التنظيم. قد يعتبر ذلك تنازلاً للمدرسة الفردية، ولكنني أقول هنا: إن معظم الصفات والخصائص التي نعزوها عادة للأفراد تعتمد ـ بشكل كبير ـ على "الحدود" الاجتماعية لفرديتهم، وليس على فرديتهم بذاتها، أي على وجودهم اجتماعياً. وهذه "الحدود" مشكلة ثقافياً. حتى اللحظة، يركز النقاش على كل من الفاعلين (الوكلاء)، والأبنية بشكل منفصل بعضهما عن بعض. لذلك نتحول في

خاتمة النقاش إلى التركيز على "عملية" النسق. هنا أقرر أن الثقافة يمكن وصفها بأنها نبوءة ذاتية التحقق. بمعنى أن الفاعلين (الأفراد) في هذه الثقافة يتصرفون على أرضية من التوقعات المشتركة، الأمر الذي من شأنه أن يعيد إنتاج تلك التوقعات ويضمن استمرارها. بقي هنا أن نقول إنه في عمليات إعادة الإنتاج هذه يكمن احتمال التحول والتغير. فبتوفر ظروف معينة تستطيع عمليات إعادة الإنتاج الثقافي أن تحدث تغيرات بنيوية. هذه الإمكانية هي أساس ادعائنا أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها".

أعود - في الجزء الثاني من الكتاب - إلى مناقشة طبيعة النسق الدولية، بالاعتماد على المدخل البنائي الاجتماعي الموضح في الجزء الأول. ذلك هو الجزء الذي يمكن النظر إليه على أنه يمثل دراسة حالة في النظرية الاجتماعية. وهذا الجزء تم ترتيبه حول ثلاثة عناصر رئيسة لإشكالية العلاقة بين البنية والفاعل (agent-Structure)، والبنية الدولية (International Structure) ، والعملية النسقية (Systemic Process) تباعاً.

يهدف الفصل الخامس - "الدولة وإشكالية الوكالة التعاضدية" - إلى تحقيق هدفين رئيسين: الأول هو الدفاع عن المسلمة القائلة إن الدول تعتبر فاعلين تكامليين يمكننا أن نعزوا لها صفات بشرية، مثل الهويات والمصالح والقصدية. تعتبر هذه المسلمة - المرفوضة بشكل واسع في حقل العلاقات الدولية المعاصر - شرطاً مسبقاً وضروريا لاستخدام أدوات النظرية الاجتماعية في تحليل سلوك الوكلاء التعاضديين (الدول) في النسق الدولية، على اعتبار أن النظرية الاجتماعية مصممة في الأساس لشرح سلوك الأفراد وليس الدول. فبالاعتماد على نظرية الدولة - كما يقدمها كل من الماركسيين، و Max Weber - أقول هنا: إن الدول عبارة عن كيانات ذاتية التنظيم، تمنحها أبنيتها الداخلية قدرات لتحقيق الفعل الجماعي المؤسسي - وكالة تعاضدية. بعد تأسيس أن الدول فاعلون تكامليون ننتقل إلى

الهدف الثاني المتمثل في القول: إن هذه الخصائص ـ والتي يعتقد الواقعيون أنها أساسية أو فطرية بالنسبة لهؤلاء الفاعلين ـ مثل البحث عن المصلحة والقوة، ما هي في حقيقة الأمر إلا خصائص اعتمادية شرطية تم تشكيلها وتكوينها اجتماعياً فالخصائص الأساسية للدولة تعتبر مهمة، لأنها تفرض قيوداً عبر تاريخية على السياسة الدولية، بحيث لا يمكن التخلص من تلك القيود إلا بتجاوز الدولة ذاتها ولكن بتقديم تصور خالص عن الدولة الأساسية أو الأصلية ومصالحها الوطنية، فإننا نستطيع الكشف عن إمكانيات أخرى بصيغ جديدة للسياسة الدولية تقع ضمن عالم مركزية الدولة. يتم تطوير هذه القضية من خلال تحليل أربعة مفاهيم أساسية "للهوية": الهوية الشخصية / الهوية التعاضدية / هوية النوع / هوية الدور.

يستخدم الفصل السادس ـ "ثقافات الفوضى الثلاث" ـ الإطار الذي تم تطويره في الفصل الرابع ليوضح، أن البنية العميقة للفوضى ما هي في حقيقة الأمر إلا ظاهرة ثقافية أو مثالية (متعلقة بالأفكار) أكثر من كونها مادية، وليثبت أننا إذا ما نظرنا إلى الفوضى بهذه الطريقة فإنه يمكننا أن نرى كيف أن منطقها يمكن أن يتنوع ويتغير. بعد أن أؤسس بأنه حتى أكثر الفوضويات تصارعاً يمكن أن تكون مؤسسة على أفكار مشتركة، أبدأ باقتراح أن ثقافات الفوضى المختلفة مبنية على تبني الدول لأنواع مختلفة من الأدوار فيما يتعلق بأي منها تمثل "الانا" و "الآخر". هنا أميز بين ثلاثة من الأدوار، دور العدو، دور الصديق، ودور المنافس. بعد ذلك أقول: إن هذه الأدوار تشكلها ثلاث ثقافات كلية (على المستوى الكلي) للسياسة الدولية؛ وفي الوقت نفسه تشكل هي هذه الثقافات: ثقافة هوبز Hobbes، ثقافة لوك Locke، وثقافة كانت Kant تباعاً. لكلٍ من هذه الثقافات المختلفة قواعد خاصة للتعامل

والتفاعل وميول منظومية مختلفة. والنسق الدولية المعاصرة يمكن اعتبارها ـ بشكل عام ـ ممثلة للثقافة اللوكية، مع ازدياد مستمر في عناصر الثقافة الكانتية. يركز معظم هذا الفصل على تحليل هذه الثقافات الثلاث، وهنا أقول إن هذه الثقافات يمكن تذييتها واستيعابها في هويات الدول إلى ثلاث "درجات"، بحيث تتفق هذه الدرجات مع ثلاثة أسباب لانصياع الدولة لمعايير النسق الدولية وقواعدها، وهي تباعاً الإكراه، المصلحة الذاتية، والشرعية. تخلق أسباب الانصياع لقواعد النسق الدولية هذه ثلاث طرق محددة، يمكن بواسطتها تحقق ثقافة بعينها. أيضاً هذه الأسباب الثلاثة تتطابق مع الاتجاهات التنظيرية الثلاثة السائدة: الواقعية الجديدة (الإكراه)، الليبرالية الجديدة (المصلحة الذاتية) والبنائية (الشرعية)، ومع كيف يفسر كلٍ منها سبب الانصياع لمعايير النسق الدولية.

ينظر الفصل السابع ـ "العملية والتغيير البنيوي" ـ إلى كيف تعيد عمليات التفاعل إنتاج بنية النسق الدولية وتحولها. أبدأ هنا بالتمييز بين نموذجين حول ما الذي يحدث بالفعل عندما تتفاعل الدول ـ نموذج عقلاني يأخذ الهويات والمصالح على أنها معطاة وخارجة عن النسق، وبالتالي مستقرة. ونموذج بنائي يعامل هذه الهويات والمصالح على أنها داخلية بالنسبة للنسق، وبالتالي إمكانية تغيرها. بعد تأسيس هذا النموذج الأخير، أجادل في أن الهويات والمصالح تنشأ وتتطور من خلال نوعين من العمليات التفاعلية: ما أسميه عملية الاختيار الطبيعي، وعملية الاختيار الثقافي المشتمل على آليات المحاكاة والتعلم الاجتماعي. في بقية الفصل أطبق هذا الإطار التحليلي لشرح التغير البنيوي في السياسة الدولية وتفسيره، والذي أعرفه على أنه تغير من ثقافة فوضى معينة إلى ثقافة فوضى أخرى، وليس كما تعرفه الواقعية الجديدة على أنه تغير في توزيع القدرات المادية في النسق. يستلزم التغير الثقافي ظهور صيغ جديدة

للهوية الجمعية، والتي أركز على محدداتها أو مسبباتها. في هذا السياق أناقش أربعة متغيرات أساسية أو أسباباً لتشكل الهوية الجمعية: الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس، وكبح الذات. فكل من هذه الأسباب يمكن أن يتحقق بطرق مختلفة ومتعددة. والنتيجة تكون الحصول على نموذج للتغير البنيوي يوفر أساسات اجتماعية للطروحات الليبرالية حول نتائج ازدياد الدول الديمقراطية (فرضية السلام الديمقراطي) ألخص في فصل الخاتمة الأفكار الرئيسة للكتاب، وأثير بعض الأسئلة حول العلاقات الدولية، وإمكانية المرونة والتغير في المجتمع الدولي.

المراجع

زهران (٢٠٠٢م). الأغذية المتخمرة وعلاقتها بصحة الإنسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

Priest, F.G. (1984). Extracellular Enzymes. In: Aspects of Microbiology, Van Nostrand Reinhald (UK) Co. Ltd.

Pugsley, A.P. and Schwartz, M. (1985). Protein: Export, Secretion, Membranes, Processing). FEMS Microbiology Reviews, 32: 3-38.

Randall, L.L. and Hardy, S.J. (1984). Export of Protein in Bacteria. Microbiological Review, 48: 290-298.

Riepe, H.R. and Mckay, L.L. (1994). Over Secretion of the Neutral Protease from Bacillus subtilis in Lactococcus lactis ssp. Lactis. JF254-17. Dairy Sci, 77 (8): 2150-2159.

Sherrat, D. (1981). Gene Manipulation in vivo. Symposium of the Society for General Microbiology, 31: 35-47.

Zahran, A.S. (1992). Factors Affecting Growth and Protease Production by Micrococcus sp. Isolated from Domati Cheese. Minia J. Agric. Res. & Dev., 14 (3): 897-912.

Zahran, A.S. (1998). Lipase Production Using Free and Agar Immobilized Cells of Micrococcus varians CAS4 Isolated from Cheddar cheese. Annals of Agric. Sci. Moshtohor., 36(3): 1585-1595.

الباب الأول

النظرية الاجتماعية

- الواقعية العلمية والأشكال الاجتماعية
- "فوقية الأفكار؟": في تشكيل القوة والمصلحة؟
- البنية والوكالة والثقافة

الواقعية العلمية والأشكال الاجتماعية

كيف يمكننا تبني أونتولوجيا مثالية وكلية، دون أن نتخلى عن التزامنا العملي؟ يؤسس هذا الفصل لـ"النقطة الوسطى" التي تقوم عليها بنائيتي المعتدلة.

تعتبر الدولة ومنظومة الدول "أبنية" حقيقية يمكن التعرف على طبيعتها عن طريق العلم. قبول هذا الافتراض يقتضي "الواقعية العلمية" (يشار إليها في هذا الفصل بالواقعية فقط)؛ أي تلك الفلسفة العلمية التي تفترض أن العالم يوجد بشكل مستقل عن البشر، وأن النظريات العلمية الناضجة يمكنها أن تحيل إلى هذا العالم، حتى لو كانت مواضيع العلم التي تتم دراستها لا يمكن ملاحظتها بشكل ملموس. فالنظرية تعكس الواقع وليس العكس؛ وكما يقول الواقعيون "تقديم الأونتولوجيا على الإبستمولوجيا".

يعتنق معظم علماء العلاقات الدولية ـ الاتجاه السائد ونقاده على حد سواء ـ هذه المسلمات، مما يعني أن معظمهم يعتبر واقعياً ولو ضمنياً. على العكس من ذلك فعندما يطرحون وجهات نظرهم بشكل صريح، نجدهم يميلون إلى تبني مواقف مضادة للواقعية. فعلى سبيل المثال، عكس الجدل الذي حصل عام ١٩٨٥م بين علماء بارزين في العلاقات الدولية حول قضايا فلسفة العلم ـ بطريقة جلية ـ إجماعاً على الموقف الإمبيريقي القائل إنه حتى تكون الشروحات ذات صفة علمية، فإنها يجب أن تكون في صيغة استنتاجات؛

الأمر الذي يعد موقفاً مضاداً للواقعية [١]. واليوم نجد أن سيطرة فلسفة العلم الإمبيريقية على حقل العلاقات الدولية يتم التصدي لها من قبل نوع آخر من مناهضي الواقعية، أو ما بعد الوضعية، وهو ما أصبح يعرف في العلاقات الدولية باسم الجدل الثالث[٢]. في هذا الجدل نجد أن الرجوع إلى الفلسفة الواقعية للعلم نادر جداً، باستثناء كتابات David Dessler [٣]. هذا التجاهل يعد أمراً مفاجئاً؛ لأن هناك - كما يقول أحد النقاد - "قليلاً من الشك في أن الواقعية أصبحت الاتجاه الأونتولوجي المسيطر بين فلاسفة العلم المعاصرين"[٤].

لماذا هذه الأهمية لم إذا كان علماء العلاقات الدولية ينعتون أنفسهم بالواقعيين؟ فمثلاً نجد أن الأطباء الواقعيين وغير الواقعيين يختلفون حول الوضع الأونتولوجي لـ quarks ، ولكن ذلك لا يؤثر على طريقة أبحاثهم. يعود السبب في ذلك إلى أن علماء الاجتماع أقل ثقة من الأطباء حول طبيعة مهنهم وممارستهم لها، وغالباً ما يلجؤون إلى الفلاسفة من أجل الحصول على بعض الاسترشاد المنهجي. ففي الاتجاه السائد في العلاقات الدولية نجدهم يلجؤون إلى الإمبيريقيين. فعلى سبيل المثال، نجد أن سيطرة المناهج الكمية إبان الثورة السلوكية في الخمسينيات عكست الاعتقاد الإمبيريقي القائل إن القوانين السلوكية يجب أن تكون هي أساس الشروحات العلمية[٥]. أيضاً نجد أن السلوكيين خلال الستينيات انتقدوا اهتمام الواقعية "بالمصلحة الوطنية" لاستحالة ملاحظتها مباشرة، وبالتالي تعتبر غير علمية[٦]. أيضاً عكس المنهج الاستدلالي - الذي طبقه أصحاب نظرية

---

١ Putnam (1975: 217), Boyd (1989:18), Sayer (1997: 456-457).

٢ See, for example, Lapid (1989), Neufeld (1995), and Vasquez (1995).

٣ Dessler (1981991).

٤ Rouse (1987: 130).

٥ Gunnell (1975: 147); see Dessler (1991) for a realist critique of how empiricism has shaped the scientific study of war.

٦ Hollis and Smith (1990: 28-32).

الخيار العقلاني - الجانب الآخر من الإمبيريقية القائل إنه "يجب أن لا ننخدع بالنجاح الإمبيريقي الذي من شأنه أن يقودنا إلى الاعتقاد بأن المعرفة العلمية يمكن الحصول عليها بدون استخدام البراهين المنطقية المجردة والحاسمة "[٧]. كذلك - وبعيداً عن الاتجاه المسيطر في العلاقات الدولية - نجد أن اهتمام بعض المعاصرين بمناهج تحليل الخطاب يعكس وجهة النظر التفسيرية القائلة إن الحياة الاجتماعية غير قابلة للشروحات السببية. وهكذا دواليك. ففي كل من هذه الحالات نجد أنه يتم استدعاء الإبستمولوجيات المضادة للواقعية واستخدامها من أجل رفض مناهج معينة أو تدعيمها، وبشكل مسبق.

أعتقد أن علماء العلاقات الدولية قد انشغلوا كثيراً بقضايا الإبستمولوجيا، وبالتالي لم يسمحوا لإشكالياتهم وأسئلتهم بدور في تحديد مناهجهم بشكل كافٍ. وكان من نتيجة ذلك أنه أدى إلى تحريف محتوى النظرية المضمونية للعلاقات الدولية وتشويهه. ولكن قبل أن نؤسس لضرورة التحول من الإبستمولوجيا إلى الأونتولوجيا يجب أولاً أن نناقش ما يقلق معارضي الواقعية. ومن أجل ذلك نحتاج إلى نقاش أبستمولوجي. وفي هذا الفصل أحاول أن أؤسس لزعم الواقعية أن الدول ومنظومة الدول حقيقية (أونتولوجياً)، ويمكننا معرفتها (إبستمولوجيا)، حتى وإن كان من غير الممكن ملاحظتها بشكل مباشر.

سأناقش لهذا الغرض انتقادين رئيسيين يسوقهما معارضو الواقعية. الانتقاد الأول هو ما إذا كانت النظريات العلمية تحيل إلى - وهكذا توفر لنا معرفة عن - العالم "الخارجي" - كما يدعي معظم العلميين والواقعيين العلميين. يأتي هذا التشكيك في صيغتين رئيستين. تركز الصيغة الإمبيريقية على الكيانات التي لا يمكن ملاحظتها. فبغض النظر عما إذا كانت النظريات العلمية تحيل إلى ما لا يمكن ملاحظته، إلا أن الإمبيريقيين يؤكدون أننا لا نستطيع أن "نعرف" ما لا يمكن ملاحظته لأننا لا نستطيع أن "نراه"، ولذلك - كما يقولون

---

٧ Bueno de Mesquita (1985: 129).

ـ ليس هناك مسوغ لافتراض أو زعم أن هذه الكيانات موجودة فعلاً. من الواضح أن هذا التأكيد يضع الإبستمولوجيا (كيف نعرف) قبل الأونتولوجيا (ما هو موجود). يؤثر هذا الموقف ـ وبشكل كبير ـ في دراسة العلاقات الدولية ـ لأننا لا نستطيع أن نلاحظ (لا نرى) كلاً من الدولة ومنظومة الدول. فقد نستطيع مثلاً أن نشير إلى سيارة الشرطة ونقول "هذه هي الدولة"، ولكنها ليست الدولة التي تتكون من آلاف البشر، الذين لا يمكن "رؤية" البنية التي تحتويهم. نفس الشيء يمكن أن يقال عن بنية المنظومة الدولية، سواء تصورناها بعبارات مادية أو اجتماعية. فوفقاً للإمبيريقيين، أقصى ما نحن مسوغون لقوله هو: إن مفاهيم الدولة، ومنظومة الدول ما هي إلا أدوات مفيدة لتنظيم خبراتنا وأفكارنا، وليس القول إنها تحيل إلى أبنية حقيقية. الانتقاد الثاني والأكثر تطرفاً من الإمبيريقية، هو اتجاه ما بعد الحداثة، الذي يشكك في إمكانية "معرفة" حتى ما يمكن ملاحظته بشكل مباشر في العالم الخارجي، كالكلاب والقطط على سبيل المثال. فبينما يؤمن الإمبيريقيون بأن الواقع الملاحظ يوجد بشكل مستقل عن الخطاب، وبالتالي يمكن معرفته بواسطة العلم، نجد أن ما بعد الحداثيين يجادلون بأن الكلاب والقطط ـ مثلاً ـ ما هي إلا نتائج للخطاب؛ وبهذا الشكل لا يمكن للعلم أن يقدم لنا معرفة متميزة وحقيقية حول كيفية عملها. فبالنسبة لما بعد الحداثيين، تعد "البنائية" إبستمولوجيا وأونتولوجيا في ذات الوقت؛ لأن النظريات ـ كما يقولون ـ تشكل العالم الخارجي. ولكن حتى مع هذا الاختلاف بين المدرستين، فإن الإمبيريقيين وما بعد الحداثيين يرفضون ادعاء الواقعية القائل إن نظرية العلاقات الدولية يمكنها معرفة "البنية" العميقة للواقع الدولي. وبصفتي واقعياً، فإنني هنا أخالف كلاً من الإمبيريقيين وما بعد الحداثيين، بمحاولة تأسيس أن نظرية العلاقات الدولية يمكنها بالفعل أن تصل إلى حقيقة "البنية" العميقة للمجتمع الدولي.

يتمثل التحدي الثاني الموجه لتفسير الواقعية للسياسة الدولية في القول بأنه، حتى مع أن العلم يستطيع معرفة الطبيعة، فإنه لا يمكنه معرفة "المجتمع". تسلم الواقعية العلمية بأن "الواقع" يوجد بشكل مستقل عن البشر، وبأن هناك تميزاً بين الذات والموضوع، ويمكن معرفته عن طريق العلم. بهذا الشكل فإن الفلسفة الواقعية للعلم - مثل الإمبيريقية - تعتبر فلسفة وضعية. لا يمثل ذلك التسليم مشكلة بالنسبة للماديين الذين يعتقدون أن المجتمع لا يختلف بشكل أساسي عن الطبيعة، ولكن الوضعية تمثل إشكالية بالنسبة للبنائيين الذين يقولون إن الأشكال الاجتماعية مكونة بشكل رئيس من الأفكار.

تتكون إشكالية البنائيين من جانبين. أولاً إذا كانت الأشكال الاجتماعية مكونة من الأفكار، فإنه إذا لا يمكن لها أن توجد بشكل مستقل عن الوجود البشري. يعتقد ما بعد الوضعيين أن هذا التأكيد يلغي التميز اللازم بين الذات والموضوع، والذي يعتمد عليه التفسير الواقعي للعلم [٨] ولسوء الحظ فإن هذا الأمر لم يتم حله، حتى بين الواقعيين أنفسهم، حيث نجد أن كثيراً من الواقعيين في العلوم الاجتماعية يقول: إن اعتماد المجتمع على الأفكار يجعل من المستحيل الحصول على علم اجتماع واقعي علمي[٩]. ثانياً إذا كان المنهج المثالي صحيحاً في زعمه، فإن النتيجة الأهم للأفكار هي كونها نتيجة تشكيلية وليست سببية. يعني ذلك للبعض أن مناهج العلوم الطبيعية - بتركيزها على الآليات السببية - يجب أن يتم استبدالها في مجال البحث الاجتماعي بمناهج التفسير وتحليل الخطاب؛ بمعنى "الفهم"، وليس "الشرح"[١٠]. تمثل هاتان الإشكاليتان تحدياً جاداً لنظرة واقعية للعلوم الاجتماعية؛

---

٨ For example, Neufeld (1995).

٩ See Devitt and Sterelny (1987: 72-79), Hacking (1986, 1991), Currie (1988), Nelson (1990), and Little (1993). Among realist philosophers of natural science of whom I am aware, only Putnam (1975) and Boyd (1991) advocate realism about social kinds. Arguments in favor of realism in the social realm include Bhaskar (1979, 1986), Keat and Urry (1982), Sayer (1984), Dessler (1989, 1991), Layder (1990), Greenwood (1991), New (1995), Searle (1995), and Lane (1996).

١٠ Von Wright (1971), Hollis and Smit (1990).

لأنهما انتقادان لا يمكن تفاديهما مادامت الواقعية تستخدم طبيعة المجتمع (أونتولوجياً) لإبطال استخدام إبستمولوجيا طبيعية أو وضعية ودحضها. وفقاً لوجهة النظر هذه ـ حتى وإن استطعنا أن نكون واقعيين تجاه الطبيعة ـ فإن "الالتزام بوجهة نظر واقعية تجاه الأفكار" يصبح موقفاً غير مترابط وضعيفا. وبهذا الشكل فإنه من المستحيل إيجاد نقطة وسطى بين المداخل الوضعية، وما بعد الوضعية في العلوم الاجتماعية.

يرد هذا الفصل على هذه الادعاءات في أربعة أجزاء. يدافع الجزآن الأول والثاني عن الموقف القائل إن النظريات العلمية الناضجة يمكنها إنتاج معرفة حقيقية عن الواقع، حتى لو كان ذلك الواقع لا يمكن ملاحظته. يعرف الجزء الأول الواقعية، ويختبر حوارها مع الإمبيريقية، وما بعد الحداثة حول كيف ـ (أو ما إذا كانت) ـ النظريات تتصل أو ترتبط بالواقع. وتناقش بقية الفصل التنافر بين الواقعية، ومقولة إن الأشكال الاجتماعية مبنية على أساس مثالي. وأبين في الجزء الثالث كيف أن موقف المثالية من الأشكال الاجتماعية لا يلغي التمييز المطلوب بين الذات والموضوع أو يناقضه، أي أنه لا يتعارض مع الالتزام بمدخلٍ وضعيٍ علميٍ. أخيرا أعيد صياغة الجدل بين "الشرح" و "الفهم"، باستبداله بتمييز آخر بين الأسئلة السببية والأسئلة التشكيلية. من شأن ذلك أن يساعدنا في تحويل القضايا الإبستمولوجية الصعبة إلى قضايا منهجية سهلة، الأمر الذي يعتبر أساسياً وضرورياً لفهم "الفرق الذي تحدثه الأفكار" في الحياة الدولية.

١ – الواقعية العلمية ونظريات الإحالة 1 Scientific realism and theories of Reference

يتعارض جوهر الواقعية العلمية مع موقف معظم نقادها القائل إن ما هو موجود في العالم الخارجي يعتمد بشكل ما على ما نعرف أو نعتقد. في مقابل ذلك يمكن حصر مجموعة من المبادئ على أنها تعرف في مجملها الواقعية. فمثلاً يذكر Michael Devitt

مبدأً واحداً [١١]، ويذكر Joseph Rouse خمسة مبادئ، ويذكر Geoffrey Helman سبعة، ويذكر Jarrett Leplin عشرة. ولكن بدلاً من ذكر كل هذه التعقيدات فإنه من المفيد أن أقدم ثلاثة فقط :

١- إن العالم مستقل عن لغات وعقول الملاحظين له.

٢- إن النظريات الناضجة تحيل وبشكل نموذجي إلى العالم.

٣- حتى لو لم يكن ذلك العالم ملاحظاً بشكل مباشر.

هنا يجب التذكير بأن هذه المبادئ لا تقول شيئاً حول طبيعة المجتمع أو بنيته. بعض الواقعيين العلميين الاجتماعيين يعتقد أن الواقعية تتضمن نوعاً خاصاً من النظريات الاجتماعية، عادة ما تسمى البنيوية الماركسية [١٢]. لا أتفق مع وجهة النظر هذه. فالواقعية عبارة عن فلسفة للعلم وليست نظرية للمجتمع، وهي بهذا الشكل لا تجيب بطريقة اجتماعية على الأسئلة الإمبيريقية، "فأية" نظرية للمجتمع أو للسياسة الدولية يمكن أن تفسر بلغة واقعية. فالواقعية تجعل من الممكن لنا أن نتصور الدول ومنظومة الدول، على أنها أمور حقيقية، ويمكن معرفتها ولكنها لا تقول لنا إنها موجودة، أو مما تتكون، أو كيف تنصرف. فذلك هو دور علماء الاجتماع وليس من شأن الفلاسفة.

أناقش فيما يلي - وعلى ضوء انتقادات الإمبيريقية وما بعد الحداثة - مبادئ الواقعية الثلاثة السابقة، وسوف أركز على فلسفة الواقعية في العلوم الطبيعية. فالمجتمع لا يمكن اختزاله إلى الطبيعة فقط، ولكن الطبيعة هي الأساس المادي له. وبذلك يكون من الملائم والضروري أن أؤسس أولاً لموقف الواقعية تجاه العلوم الطبيعية. أيضاً باعتبار أن الواقعية في غالبيتها بديهية في هذا المجال، فإن ذلك يعد نقطة بدء مفيدة، خصوصاً لمن هم

---

١١ Devitt (1991), Rouse (1987:132), Hellman (1983), and Leplin (1984).

١٢ This view can be traced to Bhaskar (1979, 1986), although in his work no explicit conflation is made. For discussion, see Wendt and Shapiro (1997).

أقل معرفة بالواقعية. فكما أشرت سابقاً، فإنه لا يوجد إجماع بين كل الواقعيين على أننا يمكننا أن نلتزم بموقف واقعي تجاه المجتمع، ولكنني أريد أن أبدأ بمناقشة الواقعية بطريقة توضح الأرضية المشتركة لجميع الواقعيين.

استقلالية العالم World Independence

ما يلي هو نقطة البداية لكل الصيغ المختلفة للواقعية العلمية: تبني أونتولوجيا ضمنية تجاه العلم والمعرفة العامة. فكما يقول Devitt "إن الأمر ليس مجرد أن خبراتنا تعني "كما لو أن" هناك قططاً، فهناك قطط بالفعل. إن الأمر ليس مجرد أن العالم الملاحظ يعني "كما لو أن" هناك ذرات، فهناك ذرات بالفعل"[١٣]. فالعالم هو كما هو كائن، وبغض النظر عما إذا كنا نراه أم لا؛ أي أسبقية الأونتولوجي (وجود الشيء) على الإبستمولوجي (كيفية معرفته). يقتضي ذلك ـ ضمنياً ـ تبني فلسفة مادية تفيد أن العالم يتكون في النهاية من جزئيات ذرية صغيرة يدرسها فيزيائيو الجزئيات. عادة ما يسمى مثل هذا الاعتقاد، القائل إن الأشياء الملاحظة ـ مثل القطط ـ توجد بشكل مستقل عن البشر، بالواقعية البديهية، أو واقعية الإدراك، أو الحس السليم. في مقابل ذلك يسمى المبدأ القائل بوجود الأشياء غير الملاحظة، مثل الذرات بالواقعية "العلمية". وكل الواقعيين العلميين واقعيون بديهيون، وكلا الفريقين يعرفان بالواقعيين "المعرفيين". ولكن ليس كل الواقعيين البديهيين يمكن اعتبارهم واقعيين علميين. فالإمبيريقيون ـ وباعترافهم ـ يعدون واقعيين بديهيين. وعليه فإننا يجب أن نؤسس هنا أن التفسيريين وما بعد الحداثيين هم ـ ضمنياً ـ واقعيين بديهيين، ولكنهم جميعاً يرفضون الواقعية العلمية؛ لأنهم جميعاً ينكرون وجود - حقيقية - ما لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر وملموس. وبما أنه لا يمكن ملاحظة الدولة، ومنظومة الدول بشكل مباشر وملموس، فإن تركيزي هنا سوف يكون على مناقشة الواقعية العلمية.

---

١٣ Devitt (1991: 45); emphasis in th original.

كان من الممكن لمسلمة "إن العالم المادي يوجد بشكل مستقل عن معرفتنا" به أن تكون غير ذات قيمة لو لم تكن موضوعاً للنقد والمساءلة من قبل كثيرين. وتعتبر الإمبيريقية الكلاسيكية لكلٍ من Berkeley، و Lock، و Hume هي المصدر التقليدي للشكوكية. تقول الشكوكية: إن كل ما نستطيع التأكد من وجوده هو تصوراتنا (الفهم المبني على الحواس). من الواضح أن هذا المذهب الشكوكي يغير السؤال من "ماذا يوجد في العالم"، إلى "ماذا يوجد في أذهاننا"، خالقاً بذلك قضية: "كيف نستطيع أن نعرف ما هو موجود في الواقع". هنا يجب أن نتنبه إلى أن الإمبيريقيين التقليديين لا ينكرون وجود "القطط" أو "الكلاب"، ولكنهم يؤكدون أن أوضاعها الأونتولوجية (وجودها) اعتمد على ما استطعنا أن نعرفه عنها من خلال المعلومات الحسية؛ لأن هذه المعلومات هي فقط المؤكدة والثابتة معرفياً. فكما يقول Berkeley "أن تكون يعني أنه يمكن تصورك". قليلون هم اليوم الذين يمكن أن يتبنوا هذه المقولة، ولكن تأثيرها المضاد للواقعية مازال حياً وفاعلاً في الاتجاهات الإمبيريقية، واتجاهات ما بعد الحداثة المعاصرة. فإمبيريقيو الثورة السلوكية يتبنون موقفاً معارضاً للواقعية عندما يرفضون الحديث عن "الأبنية"، على أساس أنها لا يمكن اعتبارها علمية، أو أنها ميتافيزيقية. ذات الشيء ينطبق على ما بعد الحداثيين الذين يشككون في الوجود المستقل للعالم، ومن ثم يتعاملون معه على أنه نتيجة للخطابات التي لا نستطيع بالاعتماد عليها أن نصل إلى حقيقة موضوعية. يطابق هذا الموقف موقف Kuhn القائل إن الأنساق "تخلق عوامل مختلفة"[١٤]. فكلا الاتجاهين يقترح - بطرق مختلفة - أن ما يوجد في العالم هو في النهاية معتمد علينا. وعليه فإن أونتولوجيا ما هو كائن هي أونتولوجيا إنسانية في المقام الأول[١٥]. في مثل هذا القول شيء من المفارقة؛ لأن المنطق الأساسي هنا يعتمد على تأكيد محدودية القدرات الإنسانية.

---

١٤ Kuhn (1962). Also see Nelson Goodman's (1978) discussion of "worldmaking", on which Nick Onuf's (1989: 37-38) IR constructivism builds. In the terms here, Onuf is an anti-realist.

١٥ Musgrave (1988: 245).

النظريات الناضجة تحيل إلى العالم **Mature theories refer to the world**

تهدف الواقعية العلمية إلى حل الإشكالية المتمثلة في كيفية اتصال العقل واللغة بالعالم الخارجي عن طريق تبني نظرية إحالة معينة. فنظريات الإحالة مهتمة بالكيفية التي تتشكل فيها معاني عبارات، مثل "كلب" أو "دولة". وتحدد تلك النظريات كيف ننظر إلى المعرفة والحقيقة، مادامت الحقيقة تعني دائماً إحالة ناجحة، مع أن العكس ليس صحيحاً بالضرورة: فالإحالة الناجحة لا تتضمن بالضرورة حقيقة. يسيطر على الجدل المعاصر حول عملية الإحالة ثلاث نظريات رئيسة: النظرية الوصفية التي يفضلها الإمبيريقيون، النظرية العلائقية لاتجاه ما بعد الحداثة، والنظرية السببية للواقعيين [١٦]. تلتقي النظرية الوصفية مع النظرية العلائقية في عدة أمور تجمعهما في تحالف موحد ضد الواقعية.

ظلت النظرية الوصفية لفترة طويلة تمثل الاتجاه المهيمن. وقد تحققت لها تلك الهيمنة بعد بروزها كاستجابة للإشكاليات التي واجهت النظرية "الصورية" أو "البسيطة" التي تبناها الواقعيون الأوائل الذين يقولون إن "المعنى" يتقرر بشكل مباشر من المواضيع. وقد واجهت النظرية الصورية صعوبات كثيرة في شرح الاعتباطية في الكلمات التي تصف بها المواضيع، واختلاف المعنى في الأوصاف التي تستخدمها لذات الموضوع. فعلى سبيل المثال لا تستطيع النظرية الصورية شرح الاختلاف بين قول: إن "تايوان مقاطعة صينية مرتدة"، وبين قول: "تايوان دولة مستقلة". ولقد قدم Gottlob Frege - رائد النظريات الوصفية الحديثة - فكرة "المعنى" لحل تلك الإشكاليات. [١٧] فوفقاً لما يقول فرجي، فإن "معنى" العبارة أو الكلمة يتحدد بواسطة الخصائص التي ننسبها إليها، و"المعنى" بدوره يحدد الإحالة". فمعنى كلمة "كلب" - مثلاً - يتم معرفته بأوصاف، مثل "أربع أرجل، أنياب، نباح .."، وهذه بدورها تحدد الإحالة إلى الكلاب. وفقاً لهذا الاتجاه فإن المعنى

---

١٦ Mitchell (1983) and Devitt and Sterelny (1987) are good introduction to the debates; many of the important contributions are collected in Schwartz, ed. (1977) and Moore, ed. (1993).

١٧ Frege (1892/1993).

والحقيقة ما هما إلا نتائج للأوصاف داخل اللغة، وليسا عبارة عن، أو نتيجة للعلاقة بين الكلمات والواقع [١٨].

يثير ذلك قلقاً حول كيفية تحديد الأوصاف؛ لأنه إذا لم يتم الوصول إلى هذه الأوصاف عن طريق المواضيع الموجودة في العالم فكيف لنا إذاً أن نعرف أنها ليست مجرد اختراع من عقولنا؟ يتعامل المنظرون الوصفيون مع هذه الإشكالية بطريقة إمبيريقية تتمثل في بناء الأوصاف وتقديمها على أساس الملاحظة، الأمر الذي يعد في نظرهم ذا قيمة معرفية، باعتبار أنه الشيء الوحيد الذي نستطيع أن نكون على يقين منه. فنحن ندخل "النباح" في معنى "الكلب"؛ لأن الكلاب ـ بحسب تصورنا لها ـ تنبح. وبأخذهم الشكوك الإمبيريقية المعرفية في اعتبارهم نجد أن المنظرين الوصفيين يعاملون هذه التصورات على أنها معلومات حسية موجودة في الذهن، أكثر من كونها نتائج لكيان موجود فعلاً في العالم الخارجي. هذا الفشل في تأسيس الإحالة على العالم الخارجي هو الذي دفع Hilary Putnam ـ واقعية ناقدة للنظرية الوصفية ـ لاعتبار ذلك نوعاً من المثالية المعرفية [١٩].

تكمن المشكلة الأساسية في النظرية الوصفية في أنها لا تمكننا من الإحالة إلى أي شيء إذا ما كان لدينا وصف خاطئ له. فإذا كانت الأوصاف التي نستخدمها تتغير، فإن الحالات الظنية التي نحيل إليها يجب أن تتغير تبعاً لذلك [٢٠]. فهل كانت شعوب ما قبل الكوبرنيكيين تحيل إلى نفس الشمس التي نحيل إليها نحن اليوم، مع أنهم كانوا يصفونها بطريقة تختلف عن وصفنا لها؟ وإجابة المنظرين الوصفيين لهذا السؤال يجب أن تكون بالنفي. توضح الرواية العلمية لبوتنام هذه المشكلة بشكل جيد [٢١]. ففي هذه الرواية توأم

---

١٨ Devitt and Sterelny (1987: 51-52).

١٩ Putnam (1975: 208-209).

٢٠ See especially Kripke (1971) and Putnam (1975).

٢١ Putnam (1975: 223-227); for a good overview see Devitt and Sterelny (1987: 51-52).

الأرض هو كوكب آخر يقع في مجال فضائي آخر، ومتطابق تماماً مع كوكبنا، ولكن ساكنيه يجهلون وجودنا تماماً. لذلك فعندما يقول أحد سكان توأم الأرض "Tony Blair"، فهو يحيل إلى الشخص الذي يقطن معهم في كوكبهم، بينما نحيل نحن إلى الشخص الذي يعيش معنا هنا. ومع وجود هذا الاختلاف، فإنه وفقاً للنظرية الوصفية يجب أن تكون إحالات تلك العبارتين متطابقة، والمعنى يقرر الإحالة. وبوتنام تقول "اقطع الفطيرة كيفما تشاء، فالمعاني ليست في الرأس"[٢٢]. إن المعاني يجب أن تتضمن شيئاً عن العلاقة بين الكلمات والعالم الخارجي الذي تتحدث عنه هذه الكلمات وتصفه.

نجد - على العكس من إمبيريقية النظرية الوصفية - أن النظرية العلائقية متجذرة في لسانيات Saussur ، وهي بذلك تشكل الأساس لإبستمولوجيا ما بعد الحداثيين[٢٣]. ترفض هذه الإبستمولوجيا وجهة نظر الإمبيريقيين القائلة إن المعنى يكون حاضراً في العقل مباشرة عندما يتم فهم الكلمة، وتؤكد بدلاً من ذلك أن المعنى يتم إنتاجه عن طريق علاقات الاختلاف داخل الخطاب. فـ"الموضوع يتم تعريفه، ليس بالاعتماد على ذاته، وليس بالاعتماد على خصائصه الأصلية، وإنما عن طريق علاقته في بنية معينة"[٢٤] فعندما نفهم معنى "كلب"، فنحن هنا لا نحصل على معرفة بكيان يتجاوز الخطاب"، ولكن نحصل على معرفة عن دور ذلك الكيان، "دلالته وموقعه" داخل لغتنا[٢٥]. وكما يقول Terence Hawkes، فإن "كلمة كلب توجد وتعمل من خلال بنية اللغة بدون الإحالة إلى الوجود الحقيقي لكائن ينبح ذي أربع أرجل"[٢٦]. ولأنه من السهل إساءة فهم هذا الاتجاه، فإنه يجب

---

٢٢ Putnam (1975: 227).

٢٣ See Hawkes (1977: 19-28).

٢٤ Devitt and Sterelny (1987: 212).

٢٥ Mitchell (1983: 74).

٢٦ Hawkes (1977:17).

التركيز على أنه لا يتطلب إنكار وجود حقيقة معينة أو واقع خارجي، وهو الأمر الذي يتجاهله ما بعد الحداثيين. فالفكرة ببساطة هي أن الواقع ليس له دور في تقرير المعنى والحقيقة. فالمعنى والحقيقة يتم التحكم فيهما عن طريق علاقات القوة، وعوامل سوسيولوجية أخرى تقع داخل الخطاب[٢٧]. يعتقد ما بعد الحداثيين أن موقفهم هذا يمثل تخلياً عن الإبستمولوجيا؛ ولكن ـ كما هو الحال في النظرية الوصفية ـ ينظر النقاد إلى النظرية العلائقية على أنها تمثل نوعاً من المثالية الإبستمولوجية؛ لأن هذا الاتجاه يسقط بشكل كامل موضوع الإحالة إلى العالم المادي في سبيل التركيز فقط على "الاختلاف" داخل اللغة[٢٨].

يتضح تأثير تبني نظرية علائقية للسياسة الدولية ـ بشكل كبير ـ في الدراسة المثيرة التي قام بها David Campbell حول السياسة الخارجية الأمريكية. يقول كامبل: إن التهديدات والمخاوف التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي والهجرة والمخدرات .. إنما تم تشكيلها وبناؤها بواسطة خطاب الأمن القومي الأمريكي[٢٩]. يوضح الكتاب ـ بشكل جلي ـ أن الأشياء المادية في العالم لم تجبر صناع القرار الأمريكيين على تبني تصورات معينة تجاهها أو التزامها. بتأكيده ذلك يبين الكتاب الجوانب الخطابية للحقيقة وللإحالة، أي المعنى الذي بموجبه تم تشكيل المواضيع وبناؤها بطريقة علائقية[٣٠]. ومن ناحية أخرى، وبينما يؤكد مراراً أنه لا ينكر حقيقة الأفعال السوفيتية ودورها في خلق هذه التهديدات ـ مثلاً ـ نجد أن كامبل يتجنب أية محاولة لتقييم المدى الذي "تسببت" فيه هذه الأفعال في تشكيل تصورات الولايات المتحدة حول حقيقة تلك التهديدات. لذلك فهو لا يستطيع أن يناقش إلى أي

---

٢٧ Foucault (1980); see Nola (1994) for a useful, if unsympathetic, attempt to clarify this proposition.

٢٨ Mitchell (1983), Devitt and Sterelny (1987: 215-220); cf. Alcoff (1993).

٢٩ Campbell (1992).

٣٠ Cf. Weldes (1999).

مدى كانت تصورات الولايات المتحدة عن هذه التهديدات السوفيتية حقيقية أو دقيقة. فهو يركز فقط على طبيعة تلك التصورات ونتائجها[٣١]. بالطبع فإنه ليس في قواعد علم الاجتماع ما يلزم الاهتمام بالأسئلة السببية، كما أن طبيعة التصورات ونتائجها تعتبر أسئلة مهمة وحيوية. فكامبل كان مشغولاً بمناقشة تشكيلية وليست سببية. ومع ذلك فإنني أشك في أن كامبل كان يعتقد أن أية محاولة لتقييم مدى تطابق الخطاب مع الواقع هي بدون جدوى. فبناءً على نظرية الإحالة العلائقية ليس لدينا سبيل لمعرفة "حقيقة" التهديد السوفيتي، وبالتالي فإن حقيقة ذلك التهديد يتم تأسيسها كلية من داخل الخطاب، وليس عن طريق تطابق ذلك الخطاب مع واقع خطابي خارج عنه[٣٢].

تكمن مشكلة نظرية الإحالة العلائقية في أنها لا تستطيع أن تشرح أو تفسر رفض العالم الخارجي لتصورات بعينها وعدم تطابقه معها. هذا الرفض لتصورات معينة يبدو واضحاً بشكل كبير في عالم الطبيعة. فبغض النظر عما يقوله خطابنا عنها، فإن الخنازير "لا تستطيع" أن تطير. ذات الأمثلة عن مثل هذا الرفض يمكن أيضاً إيجادها في المجتمع. فقد واجه Montezuma عام ١٥١٩م ذات المشكلة الإبستمولوجية التي تواجه علماء الاجتماع اليوم: كيف يمكن الإحالة إلى أناسٍ ـ في حالة مونتزوما ـ يسمون أنفسهم إسبانا؟ فكثير من التصورات كان من الممكن لمونتزوما أن يتخيلها، ولكن مما لا شك فيه أن التصور الذي اختاره للإحالة إلى أولئك الناس هو أنهم كانوا آلهة، وذلك اعتماداً على الأدوات والمواد الخطابية التي كانت متوفرة لديه. وإلا لماذا إذا تم قتله، وتدمير إمبراطوريته بجيش أصغر مئات المرات من جيشه؟. الإجابة الواقعية على هذا السؤال هي ببساطة أنه كان مخطئاً في تصوره لهم. فالأسبان لم يكونوا آلهة، بل غزاة جاؤوا لفتح امبراطوريته وإخضاعها. فلو

---

٣١ See Jussim (1991) on the radical constructivist neglect of questions of accuracy and correspondence.

٣٢ A similar paragraph might have been written about Arturo Escobar's (1995) very interesting book on development theory, in which the question of the extent to which representations of Third World development are constrained by the objective conditions is not addressed.

أن مونتزوما تبني هذا التصور البديل حول من كان هؤلاء لكان من الممكن له أن يمنع هذه النتيجة، وذلك بفضل من تطابق هذا التصور مع الواقع. فمع وجود حقيقة أن أولئك كانوا فاتحين، فإن ذلك لم يجبره على أن يتبنى تصوراً صحيحاً ـ كما قد تدعي النظرية الصورية للإحالة ـ ولكن تلك الحقيقة كانت لها نتائج معينة، بغض النظر عما إذا كان خطابه يسمح بهذه النتائج أم لا. بعبارة أخرى، إن العالم الخارجي - والذي يبدو لنا أنه من الصعب الوصول إلى كنهه - أحياناً يعيق أو يعاقب تبني تصورات معينة حوله. أيضاً لا تستطيع مدرسة ما بعد الحداثة أن توضح لنا لماذا الوضع بهذا الشكل، بل إنها ترفض هذا السؤال كلية"[٣٣]

تركز نظرية الإحالة الوصفية ـ المفضلة لدى الإمبيريقيين ـ على المعلومات الحسية كما هي في الذهن. بينما تركز النظرية العلائقية لما بعد الحداثيين على العلاقات بين الكلمات. وحتى مع وجود هذا الاختلاف، فإن النظريتين متشابهتان في قضية مهمة: لا تؤسس أي منهما المعنى والحقيقة على أساس عالم خارجي يضبط بدوره أو يؤثر في المضمون[٣٤]. فكلتاهما تفضل الإبستمولوجيا على الأونتولوجيا. فالمطلوب إذاً هو نظرية إحالة يكون بمقدورها فهم مساهمة العقل واللغة، وفي ذات الوقت تحيل إلى عالم خارجي تؤسس عليه وترتبط به.

يستجيب الواقعيون لذلك المطلب بتبني النظرية السببية. فوفقاً لتلك النظرية يتحدد معنى العبارات والكلمات من خلال عملية ذات مرحلتين[٣٥]. أولاً مرحلة التعميد الأولي، والتي تتم فيها الإحالة إلى شيء معين لأول مرة وغير معروف سابقاً، وذلك

---

٣٣ Alcoff (1993:99).

٣٤ On this and other similarities between empiricism and postmodernism see Boyd (1992: 164-169) and D'Amico (1992).

٣٥ See Kripke (1971), Putnam (1975), and Boyd (1979). While Saul Kripke is usually credited with the first statement, this has recently been challenged by Quentin Smith, who argues that Ruth Barcan Marcus had the original ideas. For a review of the ensuing controversy, as well as a clear summary of the causal theory, see Holt (1996).

بإعطائه اسماً، ثم ثانياً هذا الربط بين الشيء واسمه يتم توارثه في سلسلة من المتكلمين حتى يصل إلى المعاصرين. هاتان المرحلتان سببيتان. فالأولى سببية؛ لأن المحال إليه فرض نفسه على حواس أحد ما بطريقة دفعته لإعطائه اسماً؛ والثانية سببية؛ لأن عملية توارث المعاني والأسماء هي عملية سببية تتكون من المحاكاة والتعلم أو الدراية الاجتماعية. وكلتا المرحلتين تسمحان للخطاب بأن يؤثر في المعنى. وبما أن النظرية نادراً ما يحددها الواقع، فإن النظرية السببية لا يمكن اعتبارها نظرية إحالة صورية. وعلى أية حال فإن التسليم بهذه الأمور لا يعني أن المعنى يتم بناؤه وتشكيله بشكل كامل اجتماعياً أو ذهنياً. فبحسب وجهة النظر الواقعية، فإن القناعات يتم تحديدها بواسطة الخطاب "و" الطبيعية في آن واحد[٣٦]. وجهة النظر هذه تحل الإشكاليات الرئيسة لكلٍ من النظرية الوصفية، والنظرية العلائقية: قدرتنا على الإحالة إلى ذات الموضوع، حتى وإن كانت أوصافنا وتصوراتنا له مختلفة وتتنوع، وحتى بالرغم من مقاومة ورفض العالم الخارجي لتصورات بعينها. فاللغة والعقل تساعدان في تحديد المعنى، ولكن المعنى أيضاً بدوره يتم ضبطه وتحديده عن طريق عالم آخر خارج عن اللغة، وعن العقل.

تؤسس للنظرية السببية مسلمة أونتولوجية، مفادها أن العالم يتضمن "أشكالاً طبيعية"، مثل الماء، والذرات، والكلاب[٣٧]، وأن تلك الأشكال هي كيانات مادية ذاتية التنظيم، تتشكل قواها السببية بواسطة أبنية جوهرية ومستقلة عن فعل العقل، وليس بواسطة العرف، أو التقليد الاجتماعي البشري. وتفرض علينا هذه الكيانات المادية قيوداً واقعية بحيث إننا إذا ما أردنا النجاح في العالم، فإنه يتوجب على نظرياتنا أن تتطابق أو تتكيف معها قدر الإمكان. فمثلاً إذا أردنا النجاح في علاج الإيدز، فإنه يتحتم علينا أن نعرف كيف يعمل فيروس هذا المرض. لذلك فالمهمة الأساسية للعلم تكمن في إيجاد التوافق

---

٣٦ Kitcher (1993:164-167).

٣٧ See Boyd (1991), Hacking (1991), Kornblith (1993), and Haslam (1998).

أو التطابق بين المعرفة وبين الأشكال الطبيعية. وبالطبع فإن معرفتنا بالأشكال الطبيعية عرضة للخطأ؛ ولهذا قد يفشل العلم في أن "يفصل الطبيعة عند كل مفاصلها". ولكن أيضاً نجد أن من خصائص الأشكال الطبيعية أنها تنتج آثاراً معينة لا يمكن تجاهلها، سواء أردنا أم لم نرد. فلقد طمح البشر - منذ البداية - إلى أن يطيروا، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك إلا بعد أن تغلبوا على تأثير الجاذبية. والخنازير لن تطير أبداً؛ لأن ذلك ليس من طبيعتها.

تعد النظرية السببية - في أنقى صورها - قابلة للتطبيق بشكل كامل على الأشكال الطبيعية وتفسيرها. ولكن - وكما أقول في الجزء الأخير من هذا الفصل - فإننا لا بد أن نضيف عناصر من النظرية الوصفية والنظرية العلائقية إلى هذه النظرية السببية، عندما نحاول أن نفهم أو نتعامل مع الأشكال الاجتماعية. مع ذلك - من وجهة نظر الواقعية - فإن الحياة الاجتماعية متصلة مع الطبيعة. وبهذا الشكل فإن "العلم" يجب أن يكون متصلاً بالعالم، ومرتبطاً به عن طريق الآليات التي توفرها النظرية السببية وتحددها.

لاقت النظرية السببية رواجاً كبيراً بفضل قدرتها على حل كثير من الإشكاليات التي تواجه النظريات المنافسة لها[٣٨]، ولكنها أيضاً كانت عرضة للنقد من قبل كثيرين[٣٩]. وفيما يلي نناقش قضيتين من تلك التي ركز عليها نقاد السببية.

تتعلق القضية الأولى بالعلاقة بين الإحالة والحقيقة. تقتضي الواقعية نظرية معينة للحقيقة، مما يعني أن صحة النظرية أو خطأها تعتمد على علاقتها بالعالم الذي تحيل إليه. بالإضافة إلى ذلك يتفق الواقعيون مع Quine، و Kuhn، و Lakatos على أن الملاحظة لا تخلو من نظرية. فالنظرية - إلى حدٍ ما - تشكل حقائقها الخاصة بها[٤٠]. يعني ذلك أن

---

٣٨ There is growing evidence that people have a predisposition to identify natural kinds (Komblith, 1993: 83-107), and the same is probably true of other animals, for whom the ability to distinguish predators and prey seems essential to survival.

٣٩ For example, Dupre (1993).

٤٠ As Waltz (1979: 5-12) seems to agree

الواقعية في حالة تناقص أو تضاد مع التأسيسية[٤١]. لذلك ومع أنه من الشائع الخلط بين النظريتين، فإن نظرية الواقعيين للحقيقة لا تستلزم تأسيسية إبستمولوجية. فما يجعل من النظرية صحيحة هو المدى الذي تصل إليه في شرحها للبنية السببية للعالم. ولكن النظريات يتم اختبارها دائماً بمضاداتها ومناظرتها مع نظريات أخرى وليس بمقارنتها أو مضاد مع "أساس" سابق على وجود النظرية. يثير ذلك السؤال التالي: كيف نعرف يقيناً أن زعم نظرية ما بإحالة معينة زعم صحيح[٤٢]. الإجابة هي أننا لا نستطيع ذلك؛ ولهذا السبب يجب علينا أن نثق فقط بإحالات النظريات "الناضجة" التي سبق أن أثبتت نجاحها في العالم. وحتى مع هذه النظريات الناضجة كل ما نستطيع الحديث عنه هو فقط حقيقة "تقريبية"[٤٣]، ولكن ذلك لا يهم. فالحقيقة تسلم مسبقاً بإحالة، ولكن الإحالة لا تسلم مسبقاً بحقيقة. والنظرية السببية تمكننا من أن نحيل - بنجاح - إلى كيان ما، حتى وإن كانت لدينا وجهة نظر خاطئةٍ حول طبيعته. ويعتقد الواقعيون أننا - عن طريق العلم - نستطيع أن نحصل على فهم أفضل للعالم، ولكن كل ادعاءات المعرفة عرضة للخطأ؛ ولذلك لا تؤدي "الحقيقة" دوراً مهماً في فلسفة الواقعيين للعلم.

تكمن المشكلة الثانية للنظرية السببية في أنه من الصعب تعيين حدود كثير من الأشكال الطبيعية. الأمر الذي يعني أن هذه الأشكال ليست لها خصائص أساسية وجوهرية، أو ذاتية على الأخلاق. تعود جذور هذه الإشكالية إلى Locke الذي قال: إن كل الاختلافات في الطبيعة إنما هي اختلافات في الدرجة وليست في النوع[٤٤]. وباعتناقهم لمذهب لوك الإمبيريقي نجد أن ما بعد الحداثيين النسويين المتطرفين يستخدمون مسألة وجود

---

٤١ Boyd (1989: 11-13), Kitcher (1993: 162).

٤٢ On the implications of the theory-ladenness of observation for testing theories see Greenwood (1990), Hudson (1994), and Hunt (1994).

٤٣ Boyd (1990).

٤٤ See Komblith (1993: 13-34).

حدود غير واضحة أو غامضة في ادعائهم أن كل الأمور التي حددها المجتمع مسبقاً على أنها أمور طبيعية ـ مثل اختلافات الجنس ـ إنما هي في الحقيقة أبنية اجتماعية، تشكلت اجتماعياً، وبالتالي هي قابلة للنقاش.

يدرك الواقعيون المعاصرون هذه المشكلة. فكما يقول Richard Boyd ، فإن عدم وضوح الإحالة هو إحدى النتائج المترتبة على نظرية التطور؛ لأن تصنيف الأجناس يعتمد على الحالات الشاذة الواقعة بين الأب (الأصل)، وبين الأصناف الجديدة[٤٥]. فبدلاً من أن يقرر أن الأصناف أو الأجناس الجديدة هي مجرد قناعات، نجد أن بويد يقترح حلاً واقعياً لذلك. يقول بويد: إن الأجناس والأشكال الطبيعية الأخرى يتم تشكيلها عن طريق مجموعات متوازنة من الخصائص. فالعناصر الفردية في هذه المجموعات قد لا تكون أساسية؛ وعلى أية حال، فإننا يجب أن نرضى بتعريفات الشكل التي قد تكون غير واضحة ونمطية، وليس اعتماداً على شروط أساسية أو كافية[٤٦]. ولكن مثل هذا القول لا يؤثر في موقف الواقعية تجاه الأشكال الطبيعية. فمثلاً هناك فرق بين كلاب اللابدور وكلاب الكولي الاسكتلندية، ولكن هناك فجوة سببية مهمة بينها وبين القطط. لذلك ومع أن كيفية تحديد الحالات الغامضة وتصنيفها في الحياة قد تكون مهمة، خصوصاً في الحياة الاجتماعية، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أن عملية تصنيف الأشكال الطبيعية وتحديدها هي مجرد أمرٍ مرتبطٍ بعلاقات القوة. فالقطط لا يمكن لها أن تتزاوج مع الكلاب، بغض النظر عن تصنيفنا لها.هذه الحقيقة تقول لنا شيئاً مهماً حول طبيعة هذه الأشكال وليس حول الخطاب.

---

٤٥ Boyd (1991: 142).

٤٦ Putnam (1975: 217), Boyd (1989:18), Sayer (1997: 456-457).

النظريات توفر معرفة لما لا يمكن ملاحظته Theories Provide Knowledge of unobservables

يزداد القلق الإبستمولوجي لكلٍ من الإمبيريقيين وما بعد الحداثيين حدة، عندما يبدأ العلماء في الحديث، وكأن العبارات التي ليست لها إحالة ملموسة (ما نسميه العبارات النظرية) ـ مثل الإلكترونيات، والتفضيلات، والدول ـ تحيل بالفعل إلى كيانات أو أبنية غير ملاحظة بشكل مباشر. أكثر الناس تشكيكاً هو فقط الذي سوف يقلق مما إذا كانت "الطاولة" أو "الكراسي" ترجع أو تحيل إلى مواضيع معينة في العالم[٤٧]. ولكن مقارنة بما يمكن ملاحظته، فإن معرفتنا بما لا يمكن ملاحظته تعتمد على "نظرياتنا" بشكل أكبر من اعتمادها على ما تقوله لنا حواسنا. لذلك سوف يكون لزاماً علينا التخلي عن هذه المعرفة في اللحظة التي نتخلى فيها عن تلك النظريات التي تشرح ما لا يمكن ملاحظته أو تفسره[٤٨]. يمثل هذا القول تحدياً لادعاء الواقعية القائل إن الواقع (الأونتولوجيا) يكيف النظرية (الإبستمولوجيا) لأنه عندما يتعلق الأمر بما لا يمكن ملاحظته، فإننا لا نستطيع معرفة "ماذا هناك" بدون نظرية. فعل ذلك بدوره يعرض الاتجاه القائل إن المعنى والحقيقة يتم تشكيلهما اجتماعياً للخطر ويشكك فيه. فوالتز عمد "بنية" المنظومة الدولية بطريقة معينة، و Bull عمدها بطريقة أخرى مختلفة، ولكن كل ما نعرفه هو أنها لا توجد.

يستجيب الإمبيريقيون لهذه المشكلة بأخذ النظريات التي تحتوي على عبارات حول ما لا يمكن ملاحظته كـ"أدوات" أو وسائل لتنظيم الخبرة، على أنها تحيل إلى أبنية متوارية لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر. يفترض هذه الموقف إبستمولوجيا تأسيسية تعطي للملاحظة قيمة معرفية أكثر من النظرية. بمعنى أنه إذا كانت النظرية لا يمكن اختزالها إلى مقولات حول ما يمكن ملاحظته بشكل مباشر، فإنها يجب أن تعامل على أنها "أداة" وبطريقة ذرائعية فقط ووفقاً لذلك، عندما يتعلق الأمر بما لا يمكن ملاحظته نجد أن الذرائعية تقدم الإبستمولوجيا على الأونتولوجيا. فما نستطيع أن نزعم أنه

---

٤٧ See Edwards, et al. (1995), and for a realist response, O'Neill (1995).

٤٨ Kroon (1985).

موجود يعتمد على ما نستطيع أن نعرف عنه، ونستطيع أن نعرف ما نستطيع أن نرى أو نلاحظ بشكل مباشر فقط. يعود هذا الموقف إلى David Hume الذي عامل السببية على أنها "اقترانات مستمرة" للأحداث. السبب في ذلك يعود إلى أن هيوم اعتقد أننا لا يمكن أن نحصل على معرفة يقينية عن الآليات السببية لما لا يمكن ملاحظته. مثلت هذه الذرائعية المبدأ الفلسفي الرئيس المتبع خلال سيطرة الإمبيريقية والوضعية المنطقية، وأصبح لها تأثير كبير في العلوم الاجتماعية بعد مقالة Milton Friedman[٤٩].

ومن ناحية المبدأ، فإن تبني تفسير ذرائعي أو تفسير واقعي تجاه ما لا يمكن ملاحظته يجب ألا يؤثر في طريقة عمل العلماء. فالعلماء الطبيعيون يقومون بتجارب مكلفة وباهظة، من أجل التحكم في الإحالات المظنونة لمقولاتهم النظرية، الأمر الذي كان سيبدو غريباً أو أنهم لم يعتقدوا بوجود مثل هذه الكيانات المحال إليها في أرض الواقع. ولكن الذرائعية يقصد بها فقط إعادة بناء الممارسة العلمية، أي كتحليل فلسفي لمعرفة أي الادعاءات العلمية يمكن تبريره إبستمولوجياً، وليس كوصف للممارسة العلمية الصالحة. لم يقصد بالذرائعية أن تكون تحذيراً للعلماء بأن يتوقفوا عن التعامل مع ما لا يمكن ملاحظته. وكما يقول Herbert Feigl ، فإنه "لا يوجد فيلسوف بكامل قواه العقلية يمكن أن يعتبر هذا النوع من التحليل [الإمبيريقية المنطقية] أساساً لبناء النظريات"[٥٠]. ولكن ابتداءً من الثورة السلوكية كان ذلك بالضبط ما فعله العلماء الاجتماعيون، الذين وجهوا جهودهم لإيجاد تعميمات ذات طبيعة قانونية (اطراد)، وبناء نظريات استدلالية مستندة على جهود الإمبيريقيين لإعادة بناء العلم. يكمن في هذا الاتجاه خطران رئيسان.

---

٤٩ Friedman (1953). Instrumentalism's most important advocate today is probably Bas van Fraassen (1980). See Churchland and Hooker, eds. (1985) for realist commentary on van Fraassen and his reply, and Lagueux (1994) for an updating of Friedman's essay in light of van Fraassen's work.

٥٠ Feigl (1970: 13).

الخطر الأول هو أن هذا الاتجاه يشجع على التفكير بطريقة "كما لو". فإذا كانت النظريات هي فقط مجرد وسائل أو أدوات لتنظيم الخبرة، فإنه إذاً ليس من المهم ما إذا كانت فرضياتها واقعية أم لا. فمهمة النظرية تصبح فقط إما التنبؤ بنجاح، أو أن "تخزن الظاهرة"[٥١]. المشكلة هنا تكمن في أن مجرد قابلية عملية معينة لأن تصاغ بشكل "كما لو"، أنها تعمل بطريقة معينة لا يعني ذلك أنها تعمل بالفعل وبهذه الطريقة. فإذا كانت رؤيتنا للعلم تجعل الشرح والتفسير الناجح يعتمد على التنبؤ الناجح - ولا شيء آخر - ومادمنا نؤمن بأن هناك عالماً مستقلاً عن الفكر، فإننا إذاً قد لا نستطيع أن نفسر كيف يعمل ذلك العالم - أو نشرحه بشكل حقيقي. وحتى بعض المتحمسين للإمبيريقية يشككون في إمكانية اعتبار التنظير بطريقة "كما لو" كان علماً[٥٢].

يرتبط الخطر الثاني للذرائعية بموقف الواقعية تجاه الأشكال الاجتماعية. قد يقول علماء الاجتماع الإمبيريقيون: إن طروحات الذرائعية تتعلق أيضاً بدراسة المجتمع والطبيعة بنفس القدر، وبالتالي الرفض المسبق لأية نظرية تدرس ما لا يمكن ملاحظته على أساس أنها ميتافيزيقية. لقد استخدم الفرديون هذا التكتيك لمهاجمة موقف الكليين - مثل الماركسيين - تجاه "الأبنية" العميقة التي لا يمكن ملاحظتها على أنه موقف "أيديولوجي"[٥٣]. وبنفس القدر سيناهض هذا الموقف أي حديث يأخذ الدولة أو منظومة الدول على أنها حقيقية يمكن معرفتها.

---

٥١ Van Fraassen (1980); also see Waltz (1979: 10).

٥٢ Moe (1979).

٥٣ من أجل رؤية نقدية انظر Weldes (1989). من المفيد أن أشير هنا إلى أن ما بعد الحداثيين يتفقون مع الإمبيريقيين على أننا يجب أن نتحاشى البحث عن الأبنية العميقة لما لا يمكن ملاحظته، ونركز بدلاً من ذلك على الظاهرة الماثلة أمامنا (Ashley, 1987: 407).

إن القول إن الجدل الفلسفي يجب ألا يعوق عملية البحث مازال لا يحل مشكلة الواقعيين المتمثلة بكيف نعرف ما لا يمكن ملاحظته. تتكون الإجابة على هذه المشكلة من جانبين، أحدهما سلبي والآخر إيجابي.

الجانب السلبي موجه ضد ادعاء الإمبيريقيين أن الملاحظة توفر أساساً راسخاً وقوياً للمعرفة. هنا يقول الواقعيون إنه لا يمكن المحافظة على تمييز واضح بين النظرية والملاحظة؛ لأن الملاحظة بطبيعتها مشحونة بنظرية[٥٤]. فلسفة النظرية قد تختلف عن لغة الملاحظة في الدرجة التي تفترض فيها مسبقاً معتقدات خلفية، ولكنها لا تختلف عنها في النوع. لذلك فالأشياء التي لا يمكن ملاحظتها لا تمثل مشكلة فريدة خاصة بالنظرية السببية. هذا الموقف بذاته لا يبرر الاعتقاد بوجود ما لا يمكن ملاحظته، ولكنه مع ذلك يمكن أن يدخلنا في منزلق النسبية المعرفية التي تؤكد أن الملاحظة ليست فقط مشحونة بالنظرية، وإنما أيضاً يتم تقريرها وتحديدها بالنظرية. وحتى يتجنب الواقعيون الدخول في هذا المنزلق، فإنهم يحتاجون إلى موقف إيجابي يقول إننا نستطيع أن نصل إلى أشياء غير ملاحظة أبعد بكثير من النظريات التي تحتويها.

يجب التأكيد في البداية أنه لا يوجد خلاف بين الإمبيريقيين والواقعيين حول القول إن النظريات التي تحتوي على عبارات نظرية تحيل إلى ما لا يمكن ملاحظته يمكنها أن تكون شارحة. فالخلاف يدور حول ماذا يمكن أن تعنيه هذه الحقيقة بالنسبة للوضع الأونتولوجي لما لا يمكن ملاحظته (أي ماهيته). وبالتالي فالسؤال ينحصر فيما يلي: هل من "المعقول" أن نستنتج أن وجود الإلكترون (ما لا يمكن ملاحظته) هو السبب في نتائج معينة يمكن ملاحظتها، مع العلم أن نظريات الإلكترونيات - التي هي أفضل وسيلة يمكن أن نستخدمها لشرح تلك النتائج - من الممكن أن تظهر لنا فيما بعد على أنها خاطئة؟؛ وهل

---

٥٤ Maxwell (1962), Musgrave (1985: 204-209).

من "المعقول" أن نستنتج وجود الدولة من أنشطة وأعمال أولئك الذين يسمون أنفسهم موظفي الجمارك، والعسكر، والدبلوماسيين، مع العلم أن نظرية الدولة ـ التي هي أفضل ما يشرح تلك الأنشطة والأعمال ـ يمكن أن تظهر لنا فيما بعد على أنها خاطئة؟ يسمي الفلاسفة هذا التعليل بـ"الاستنتاج من أفضل شرح" (IBE). ومعظم النقاش حول الواقعية يتعلق بموقف الأطراف المختلفة تجاه هذا المبدأ.[٥٥] يقول الواقعيون: إن IBE يعد أمراً مبرراً ومسوغاً، مشيرين إلى أنه حتى مع افتقاره - كمنهج استقرائي - ليقينية المنهج الاستدلالي فإنه يقع في صميم المنهج العلمي، ويستخدم بشكل روتيني في الحياة اليومية. ويقول الإمبيريقيون: إنه نظراً لكونه عرضة للخطأ، فإنه لا يمكن اعتباره أساساً ملائماً للحصول على المعرفة. يرد الواقعيون على ذلك بأن البحث عن أساس للمعرفة هو نوع من الوهم على أية حال، وأن IBE هو أكثر الطرق المتاحة لنا أماناً في الوصول إلى المعرفة، وهكذا يستمر الجدل.

يحدد التزام الواقعية بمبدأ "الاستنتاج من أفضل شرح" دوراً معيناً للمنظرين، ولذلك يمكن القول إن هذا الجدل بين الواقعيين ونقادهم هو في النهاية جدل حول سلطة الواقعيين في الحديث عن العالم، أي حول وضعهم المعرفي المهيمن. فمن وجهة نظر الواقعية، يبدأ المنظر عند تناوله ما لا يمكن ملاحظته بتقديم وصف لخصائصه وفرضياته حول العلاقة بين هذه الخصائص وبين النتائج الملاحظة. ومن ناحية أساسية، عندما يتعامل الواقعي مع ظواهر غير ملاحظة ـ في العلوم الطبيعية والاجتماعية ـ فهو في الحقيقة يجمع بين نظرية سببية، ونظرية وصفية للإحالة[٥٦]، وتحدث هذه البداية عادة باستخدام

---

٥٥ Also known as "retrdocution" or "abduction"; see Boyd (1984: 65-75), Ben Menahem (1990), Lipton (1991), and Day and Kincaid (1994).

٥٦ Kroon (1985).

الاستعارات[٥٧]. فمثلاً بدأ كينيث والتز - عند تناوله لـ "بنية" منظومة الدول - بتعريف (وصف) ثلاثي، واستعار نسق اقتصاديات السوق من أجل التفكير في نتائج هذه البنية. في المقابل يبدأ البنائيون في تناولهم لمفهوم البنية بطريقة مختلفة، ولكن ذلك لا يعني أن واقع منظومة الدول أو حقيقتها، معتمدة بطريقة ما على نظرياتنا عنها. فكلا الفريقين يشير إلى ملاحظات وشواهد مشتركة، ويدعي أن بنية العلاقات بين الدول تعتبر جزءاً من شرح تلك الملاحظات. قد نختلف حول كيف نصنف هذه "البنية"، ولكننا مع ذلك مازلنا نحيل إلى نفس الشيء تماماً، بنفس الطريقة التي أحال بها كل من بتوليمي وكوبرنيكوس إلى نفس الشمس. فمن وجهة نظر الواقعي، توجد منظومة الدول بشكل مستقل عن علماء العلوم الاجتماعية، والتفاعل مع تلك الحقيقة أو الواقعية يجب أن يحدد الطريقة التي يبنون بها نظرياتهم حولها ويقررها. فقد تكون الملاحظة مشحونة بالنظرية، ولكنها ليست كذلك، ولا يجب أن تكون كذلك.

يقترح ذلك تعليقاً أو وصفاً أخيراً قد يسميه نقاد الواقعية والنظرية الاجتماعية للسياسة الدولية بـ"الخصائصية". إنني أقبل هذا الوصف أو هذه التسمية، بشرط أن يتم فهمها بطريقة ملائمة. فأحياناً تحصل مساواة أو خلط بين الخصائصية وبين الفكرة القائلة إننا نستطيع أن نشرح ظاهرة معينة بالاهتمام بماهية غير قابلة للتحليل أو غامضة. هذه المساواة غير علمية على الإطلاق، ويجب ألا يعتنقها أي واقعي. فما يقوله الواقعيون هو أن سلوك الأشياء يتم التأثير فيه بواسطة "أبنية" ذاتية التنظيم ومستقلة تشكل هذه الأشياء، وذلك بإعطائها قوى وميولاً جوهرية معينة. ومهمة العلم هي اكتشاف هذه الأبنية، الأمر الذي يجعله ماهيوياً بالمعنى الضيق للماهيوية[٥٨]. يحتوي هذا الموقف على الاعتقاد الضمني بأن الأشياء "لها" أبنية

---

٥٧ Boyd (1979), McMullin (1984a), Cummiskey (1992).

٥٨ Leplin (1988).

داخلية ، وموضوع للجدل والنقاش إذا كانت لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، وربما أكثر جدلية إذا تعلق الأمر بالأشكال الاجتماعية. ما أود قوله هنا هو أن السؤال عما إذا كان الموضوع (الشيء) يحتوي على بنية داخلية وذاتية التنظيم يجب أن يعامل على أنه سؤال إمبيريقي، ولا يجوز رفضه مسبقاً على أساس من الشك المعرفي. هذا الشك المعرفي يمكن أن يكون دوغماتياً بنفس درجة دوغماتية الاهتمام بالماهية الغامضة. فقليلون هم اليوم الذين يمكن أن يشكوا في أن الكلاب والماء، وحتى الذرات لديها خصائص أساسية وجوهرية. في مقابل هؤلاء قد يشكك كثيرون في أن الدول ومنظومة الدول لديها خصائص أساسية وجوهرية، ولكنني أريد أن يكون القارئ مستعداً لاحتمال أن يكون الأمر كذلك[٥٩].

٢ – الجدل المطلق للواقعية 2 The ultimate argument for realism

يعتبر الجدل الواقعي المعروف بالجدل "المطلق" الأكثر إقناعاً على الإطلاق. فكما تقول Putnam "يتمثل الجدل الإيجابي للواقعية في تأكيدها بأنها الفلسفة الوحيدة التي لا تجعل من نجاح العلم نوعاً من المعجزة"[٦٠].

يبدأ هذا الجدل بمسلمة أن العلم ـ منذ بدايته ـ ما هو إلا قصة "نجاح" كاملة، تمثلت في مساعدتنا على التحكم في العالم والسيطرة عليه بشكل كبير. وبما أنه من المحتمل سوء فهم ما يمكن أن تعنيه هذه المسلمة، فإنه من المهم هنا أن نحدد ما لا تعنيه. لا تدعي هذه المسلمة أن البشر اليوم بفضل من العلم في وضع أفضل من وضعهم في عام ١٥٠٠م. فالعلم يمكن أن يستخدم للخير أو للشر. والواقعيون لا يدعون أن استخدام العلم كان كله خيراً. كما أن مسملة "نجاح" العلم لا تدعي أنه عندما ينتج العلم خيراً فإن ذلك خالٍ من الحوادث السلبية أو السيئة غير المقصودة. فالتكنولوجيا الحديثة قد تسبب التلوث،

---

٥٩ For defenses of moderate essentialism like the one endorsed here see O'Neill (1994), Sayer (1997), and Haslam (1998).

٦٠ Putnam (1975: 73). This argument is also made by Niiniluoto (1980), Boyd (1984), Musgrave (1988), Cummiskey (1992), Carrier (1993), and Brown (1994).

والأمراض، وكثيراً من التعطيل أوالتمزق الثقافي. كلا الأمرين مهمان، ولكنهما خارج نطاق موضوعنا. ينحصر ادعاء الواقعية هنا في القول إنه بفضل العلم نستطيع اليوم أن نتحكم في البيئة أو في محيطنا بطرق لم تكن ممكنة من قبل. بهذا المعيار المحدد والضيق جداً تعتبر المعرفة العلمية ذات طبيعة تقدمية. فنحن اليوم نستطيع أن نطير، بينما لم يستطع الرومان فعل ذلك. لماذا؟ ذلك هو السؤال المهم؟.

يجيب الواقعيون على هذا السؤال بالقول إن السبب في ذلك يكمن في أننا اليوم نعرف أشياء كثيرة عن العالم لم يكن يعرفها الرومان من قبل. وبشكل عام يعتبر العلم "نجاحاً"؛ لأنه - وبشكل تدريجي - وفق بين منهجنا النظري وبين "البنية" العميقة للعالم الخارجي. فلو لم تستجب النظريات الناضجة مع تلك البنية أو تتوافق معها، لكان من الممكن عندها اعتبار نجاح تلك النظريات شيئاً من "المعجزة". يعتبر ذلك "إحالة إلى أفضل شرح". فمع الأخذ في الاعتبار أن المعجزة ليست شرحاً، والنظر ليس شرحاً أفضل، يقول الواقعيون إن أفضل شرح لنجاح العلم هو أننا اقتربنا - وبشكل أكبر - من معرفة بنية الواقع.

يعترض نقاد الواقعية بأنه بالفعل ليس ضرباً من ضروب المعجزة أن تمكننا النظريات العلمية من التحكم في العالم مادمنا - ومنذ البداية - صممنا هذه النظريات لهذا الغرض تحديداً؛ ولذلك لا نحتاج تبريراً لاحقاً لنجاحها. فالعلم هو الشارح الأفضل لذاته[٦١]. ما تريد أن تقوله وجهة النظر هذه هو أن "الجدل المطلق" يرتكب أكذوبة تأكيد النتيجة، والتي تصبح فيها الخاتمة مسلمة خفية أو ضمنية. وفي الحقيقة يعتبر ذلك انتقاداً عادلاً ومشروعاً للصيغ الأولية أو البدائية للجدل المطلق، والتي عرفت النجاح بشكل واسع على أنه القدرة على التحكم في البيئة والسيطرة عليها، ولكن الواقعيين استجابوا لهذا الانتقاد بتضييق تعريفهم لما يعنيه النجاح. فالنجاح أصبح يعني القدرة على التنبؤ بأشياء لم تكن مواضيع للنظرية الأصلية، وكذلك

---

٦١ See Van Fraassen (1980), Laudan (1981), Fine (1984).

القدرة على توحيد أجزاء مختلفة من المعرفة لم يكن من الممكن توحيدها من قبل[٦٢]، فهناك شواهد عديدة على هذا "النجاح" للعلم[٦٣]، وتلك الشواهد كان من الممكن أن تكون في حكم المعجزات لو أن نظرياتنا لم تستجب - وبازدياد - للعالم الخارجي.

تكمن الصعوبة الحقيقية للجدل المطلق في مشكلة "فشل الإحالة" في إن إحدى ميزات النظرية السببية للإحالة هي قدرتها على حل المشكلة التي تواجهها النظريات المنافسة لها، والمتمثلة في أننا لن نستطيع الإحالة بنجاح إذا ما استخدمنا النظرية الخطأ. ومن ناحية ثانية، عادة ما يتجاهل الواقعيون المشكلة المعاكسة، المتمثلة في أن النظرية يمكن أن تكون "ناجحة" دون أن تحيل إلى شيء حقيقي أو صحيح. لهذا السبب فإن الإحالة الناجحة لا تعد شرطاً للنجاح الإمبيريقي[٦٤]. ولقد أورد Larry Laudan عدداً من النظريات في تاريخ العلم كانت ناجحة إمبيريقياً لبعض الوقت، مع أن عباراتها النظرية يعتقد اليوم بأنها لم تحل إلى شيء، مثل نظرية الحميات، ونظرية السيال الحراري[٦٥]. فإذا كان الحال كذلك فإنه يكون إذاً من المسوغ اعتناق النظرة التشاؤمية التالية حول تاريخ العلم[٦٦]: إذا كان كثير مما اعتقدنا في السابق أنه موجود ثبت فيما بعد عدم وجوده، فما الذي يضمن لنا إذاً أن ما نقول أو نعتقد بوجوده اليوم لن يلاقي نفس النتيجة في المستقبل؟ وأيضاً كيف يمكن لنا أن نكون متأكدين من أن التغيرات في النظريات هي بالفعل مقاربات تقدمية مع الواقع، وليست مجرد تغيرات خطابية

---

٦٢ Musgrave (1988:232), Carrier (1991: 25-26), Brown (1994: 18-20).

٦٣ Carrier (1993: 404).

٦٤ Brown (1994: 20).

٦٥ Laudan (1981: 33).

٦٦ Kitcher (1993: 136); also see Hobbs (1994).

لا يمكن قياسها؟ يعتبر ذلك تحدياً حقيقياً للواقعية. وكما تقول بوتنام " يجب أن يكون من الواضح أن استبعاد مثل هذا التخليق ـ اللاحق يعد مطلباً لنظرية الإحالة"[٦٧].

يبدو أن هناك شيئاً من التشويش وعدم الاتفاق داخل صفوف الواقعيين أنفسهم حول كيفية التعامل مع هذه المشكلة. يشكك Philip Kitcher في تأريخ لودان للعلم، وذلك بتأكيده أن هناك عملية ترابط واتصال زمني في قضية الإحالة التنظيرية عبر الوقت ـ بشكل أكبر مما يقول به لودان ـ داعماً بذلك تبني الاتجاه المتفائل حيال تاريخ العلم[٦٨]. أيضاً هناك شك في ادعاء Kuhn أن الأنساق العلمية لا قياسية وتفتقر إلى الطبيعة التراكمية[٦٩]. على أية حال فإن الزعم بأن العلم ينتج تقارباً مطرداً مع الواقع يعتمد على صحة النظريات السابقة، والواقعيون هنا مختلفون على ما هو الشيء الذي يجب أن نبقي عليه في هذه النظريات باعتباره صحيحاً، وبالتالي نتمكن من تحقيق ذلك التواصل والتراكم المطلوب[٧٠]. يقول بعضهم إن ما يجب أن تتم المحافظة عليه وإبقاؤه هو النظريات الكاملة (مثل نظرية نيوتن)، بينما يقترح بعضهم الآخر الاحتفاظ ببعض الأجزاء النظرية، مثل الوحدات، والأشكال الطبيعية، واستعارات النظرية التشكيلية (المحتوى)، وأبنيتها الشارحة[٧١]. تعكس هذه الاختلافات بين الواقعيين تبني تعريفات مختلفة للواقعية. ولذلك ليس من المحتمل أن يصل الواقعيون قريباً إلى اتفاق حول ما يجب الاحتفاظ به أو التخلي عنه في النظريات السابقة.

---

٦٧ Putnam (1978: 25).

٦٨ Kitcher (1993: 140-149).

٦٩ Miller (1991); on incommensurability in IR see Wight (1996).

٧٠ Carrier (1993: 393).

٧١ See, respectively, Hacking (1983), Carrier (1993), Cummiskey (1992), and McMullin (1984a). For further treatments of scientific progress from a realist standpoint see Lakatos (1970), Niiniluoto (1980), and Kitcher (1993).

قد يبدو من ذلك أن مشكلة "فشل الإحالة" تعطي الكلمة الأخيرة لنقاد الواقعية، ولكن لحسن الحظ، فإن الوضع ليس كذلك. فهناك ردان رئيسان على نقاد الواقعية في هذا الخصوص:

أولاً: إنه لا تزال هناك الحقيقة الثابتة المتمثلة في النجاح القوي للعلم، والتي يتوجب على نقاد الواقعية تقديم تفسير لها، تلك الحقيقة التي يبدو أن كلاً من Kuhn و Laudan غير قادرين على تفسيرها بشكل كامل[٧٢]. فبينما نجد كون يعترف بأنه ليس لديه تفسير، نجد أن لودان يقدم تفسيراً نفعياً، يتمثل في تأكيده أن الأمر المهم في النظرية هو قدرتها على حل الإشكالية وليس حقيقيتها أو صحتها. ولكن تأكيد لودان هذا يثير التساؤل التالي: لماذا تقدم بعض النظريات حلولاً للإشكاليات بشكل أفضل من غيرها؟ يبلي Van Frassen بلاءً حسناً باستخدامه الجدل الداروينى لتأكيد أن النجاح لا يعد معجزة، بسبب أن النظريات الناجحة فقط هي القادرة على البقاء في المنافسة الشديدة التي تمر بها كل النظريات العلمية[٧٣]. ولكن كما يقول Alan Musgrave "أن ذلك يعد تغييراً للموضوع. فتفسير لماذا لا تبقى إلا النظريات الناجحة يختلف عن تفسير لماذا تعتبر نظرية بعينها ناجحة"[٧٤]. فشل نقاد الواقعية في تفسير مسألة "النجاح" أمر مهم هنا، باعتبار أن النظريات (هنا النظرية الواقعية للعلم) دائماً يتم الحكم عليها بمقارنتها بنظريات أخرى وليس بالحقائق. فإلى أن يتمكن نقاد الواقعية من إيجاد بديل مقنع، فإننا يجب أن نستمر في قبول شرح الواقعية القوي لمسألة "النجاح".

---

٧٢ Niiniluoto (1980: 447).

٧٣ Van Fraassen (1980:39-40).

٧٤ Musgrave (1988:242).

يتمثل الرد الثاني على هذا التشكيك في القول بأن اللاواقعيين هم في الحقيقة واقعيون "ضمنياً" في ممارساتهم العلمية[٧٥]. ففلاسفة العلم الإمبيريقيون واضحون في تأكيدهم أن العلماء يجب أن يزاولوا عملهم كما كانوا يفعلون في السابق - أي القيام بالبحث، كما لو أنهم بإمكانهم الوصول إلى ما لا يمكن ملاحظته - كما لو كانوا واقعيين. أيضاً نجد أن ما بعد الحداثيين يقومون - ضمنياً - بفعل ذات الشيء. فمثلاً تقول Linda Alcoff إن عمل فوكو مؤسس على واقعية ضمنية[٧٦]، و كامبل أسس دراسته عن السياسة الخارجية الأمريكية على دلائل وشواهد يتفق علماء العلاقات الدولية على أنها أثرت بشكل كبير على الإشكالية التي يعالجها. وإلا فإنه ليس واضحاً لماذا يقيدون أبحاثهم بهذه الطريقة، لو لم تكن لديهم طريقة للوصول إلى الواقع أو تناوله. لماذا لا يختارون دلائل اعتباطية؟ وبحسب وجهة نظر الواقعية يكمن السبب في عدم القيام بذلك في أن الطريقة الوحيدة لإيجاد معرفة سببية موثوقة عن العالم هي أن يكون التنظير حول ذلك العالم منضبطاً بالشواهد والدلائل الإمبيريقية التي يوفرها هذا العالم. فنقاد الواقعية يريدون أن تؤخذ مقولاتهم حول كيفية عمل العالم بجدية مماثلة لجدية مقولات الواقعيين، لكننا - بشيء من المفارقة - نجدهم لكي يفعلوا ذلك يضطرون لأن يقوموا بعملهم وكأنهم واقعيون. فإذا كنا في النهاية واقعيين من الناحية العملية، فإن الانشغال بقضايا الإبستمولوجيا لن يؤثر على دراستنا للعالم وتنظيرنا حوله.

٣ - مشكلة الأشكال الاجتماعية 3 The Problem of Social Kinds

إذا كان من الممكن اعتبار "الجدل المطلق" مقنعاً في أي مجال، فإنه سيكون كذلك في علم الطبيعة، حيث توجد نظريات ناضجة، مكنتنا - بالفعل - من التحكم في العالم والسيطرة عليه. ولكنه يبدو أقل من ذلك في العلوم الاجتماعية حيث أنتج نجاحات أقل،

---

٧٥ Bunge (1993); also see Searle (1995: 183-189).

٧٦ Alcoff (1993: 110).

مع أنه توجد بعض النجاحات القوية. ونظرية الخيار العقلاني قد تعتبر أحد هذه النجاحات، حيث كان من الممكن القول إن نجاحها يعتبر نوعاً من المعجزة، لو لم تكن آلياتها السببية (العقلانية والتفضيلات ...) موجودة وصحيحة[٧٧]. أيضاً توجد في حقل العلاقات الدولية حالة أخرى مشابهة تبرز لنا في كل مرة نحصل فيها على مزيد من الفهم عن "السلام الديمقراطي". فإذا كان صحيحاً أن الدول الديمقراطية تحل نزاعاتها بالطرق السلمية، فإنه سوف يكون معجزة أن نجد نظرية تتوقع مثل هذا السلوك، دون أن تحتوي على أي شيء من أسبابه. أيضاً تعتبر نظرية توازن القوى نجاحاً آخر. وحتى مع وجود هذه النجاحات، فإن معظم علماء العلوم الاجتماعية يسلمون بأن نظرياتهم غير ناضجة نسبياً، وبهذا الشكل لا توجد مسلمة رئيسة في "الجدل المطلق" تبرر ممارساتهم.

ومع أهمية ذلك فإنه لا يعتبر أقل المشاكل التي تواجه الواقعي الذي يتبنى منهجاً علمياً. يتمثل الاعتراض الأساسي هنا في القول إن المسلمة الأولى للواقعية والقائلة بوجود العالم بصورة مستقلة عن البشر لا تنطبق بشكل كامل على "الأشكال الاجتماعية". فالأشكال الاجتماعية تحتوي على كل المواضيع المألوفة في البحث الاجتماعي:

الأشياء الفيزيائية التي لها وظائف اجتماعية، مثل قوائم ومواد التبادل، وأغطية الصلوات، والأبنية الاجتماعية مثل العائلة والدولة والطبقة العاملة، والمؤسسات، مثل البنوك والتجارة والوزارات، والمكاتب مثل رئيس الدولة، ورئيس البورد والسكرتير، بالإضافة إلى أشكال أخرى أكثر تجريداً مثل اللغات، ومنظومات القناعات الأخرى، مثل القوانين والعادات. فالتجليات المعينة لهذه الأشياء تعتبر أمثلة للأشكال الاجتماعية[٧٨].

---

٧٧ Though see Green and Shapiro (1994). Note that this implies a realist rather than instrumentalist interpretation of rational choice theory; cf. Satz and Ferejohn (1994).

٧٨ Currie (1988: 207); see also Haslam (1998).

فعلى العكس من الأشكال الاجتماعية – فإن هذه الظواهر – غالباً – ما يتم تشكيلها عن طريق أفكار البشر، الأمر الذي يبدو وكأنه يلغي التمييز الضروري بين الذات والموضوع، وهو التمييز الذي تستند إليه نظرية الإحالة السببية. فالواقعية في العلوم الطبيعية مؤسسة على أونتولوجيا مادية، بينما تبدو طبيعة الأشكال الاجتماعية، وكأنها تتضمن أونتولوجيا مثالية أو إسمانية. فاعتمادية مثل تلك الأشكال الاجتماعية على الأفكار قادت ما بعد الوضعيين لتأكيد أننا لا نستطيع دراسة المجتمع بنفس الطريقة الميكانيكية التي ندرس بها الطبيعة، وبدلاً من ذلك يجب أن نبحث عن فهم تأويلي نقدي لتفسيرات الفاعلين الذاتية، وللقوانين الاجتماعية التي تشكل تلك التفسيرات، وأولئك الفاعلين على حد سواء[٧٩]. يبدو أنه قد تم الأخذ بهذه النصيحة من قبل عديد من بنائيي العلاقات الدولية، الذين يميلون إلى تبني موقف ما بعد الوضعيين في دراساتهم الإبستمولوجية. بالإضافة إلى ذلك ـ وللأسف ـ يتفق كثير من الواقعيين في العلوم الطبيعية على أن الواقعية ليست ملائمة للعلوم الاجتماعية. يعتبر هذا القول أكثر قسوة من انتقاد ما بعد الوضعيين، لكون هؤلاء الواقعيين يعللون بطريقة واقعية بدءاً من الأونتولوجيا (طبيعة المجتمع)، وانتهاءً بالإبستمولوجيا (نظرياتنا في العلوم الاجتماعية).

أبدأ في هذا الجزء بتفصيل تلك الفروق والاختلافات بين الأشكال الطبيعية والأشكال الاجتماعية التي يعود إليها الفضل في إثارة مثل هذا القلق والتشكيك وإيضاحها. بعد ذلك أقول: إنه بينما تعتبر هذه الاختلافات حقيقية ودافعاً لأن يفكر علماء الاجتماع بطريقة وصفية أو علائقية أحياناً، فإنها لا تمثل تحدياً لإيجاد منهج واقعي وتبنيه في علم الاجتماع.

---

٧٩ Taylor (1971); for a good overview see Hollis and Smith (1990: 68-91).

يسوق Roy Bhaskar ثلاثة فروق مهمة تختلف فيها الأشكال الاجتماعية عن الأشكال الطبيعية[٨٠]. ولهذه الفروق الثلاثة سوف أضيف فرقاً رابعاً.

١ - تتحدد الأشكال الاجتماعية بالمكان والزمان أكثر من الأشكال الطبيعية بسبب أن الإحالة إلى أماكن وأزمنة معينة تعتبر جزءاً رئيساً من تعريف تلك الأشكال الاجتماعية. فالثورة الصناعية - مثلاً - تحيل إلى ذلك التحول في القدرات التكنولوجية الذي حصل في أوروبا في القرن التاسع عشر. لا يعتبر مثل هذا الحديث جزءاً من التاريخ السببي للثورة الصناعية بنفس الطريقة التي يعتبر فيها الظهور في أفريقيا قبل خمسة ملايين سنة جزءاً من تاريخ الإنسان، (كان من الممكن أن نظهر في أي مكان أو أي وقت، ومع هذا نبقى بشراً)، ولكنه يعد جانباً أساسياً أو تشكيلياً من ماهية تلك الثورة. لذلك - وعلى العكس من الأشكال الطبيعية - لا يمكن أن تكون هناك نظرية عبر - تاريخية للثورة الصناعية بهذا الشكل، مادام ما يمكن اعتباره حقائق عن تلك الثورة سوف يظل بالضرورة نسبياً - معتمداً على سياق زماني ومكاني معين.

مع أن ذلك يعتبر فرقاً مهماً، يميز الأشكال الاجتماعية عن الأشكال الطبيعية، فإنه غالباً ما يبالغ في التركيز على تلك الأهمية. يقول النقاد: إن هذا الفرق يعوق إمكانية وجود "علم" اجتماع؛ وذلك لأنهم يعتقدون أن العلم يعتمد على كونه عبر تاريخي، وهو ما ليس كذلك بالنسبة لنظرية واقعية. فحسب وجهة نظر الواقعية للتفسير، وبتركيزها على وصف الآليات السببية - وليس الاستنتاج من قوانين عامة - فإن النظريات، حتى تكون علمية ليس من الضروري أن تكون عبر تاريخية. فنحن نستطيع أن نفسر كيف حصلت الثورة الصناعية ولماذا دون أن نورد تعميمات تذهب إلى أبعد من ذلك.

من الناحية الأخرى، وبالقدر الذي تعتبر فيه الثورة الصناعية توضيحاً أو مثالاً لشكل اجتماعي معين، فإنه قد يكون بإمكاننا أيضاً أن نقدم ادعاءات عبر تاريخية حولها.

---

٨٠ Bhaskar (1970: 48-49).

لهذا القول علاقة بالجدل الدائر في حقل العلاقات الدولية حول ما إذا كانت الواقعية السياسية، أو أية نظرية أخرى للسياسة الدولية يمكن تعميمها عبر الزمان والمكان. أعتقد أنه بالإمكان فعل ذلك بشرط أن تكون السمات الأساسية للأشكال ذات العلاقة محافظا عليها أو لا تتغير. فعندما تبدأ الدول في أي وقت، وفي أي مكان في التفاعل تحت تأثير الفوضى - وهي أوضاع تحققت في أزمنة وأمكنة متعددة عبر التاريخ - فإن نظرية العلاقات الدولية المنظومية تصبح ممكنة التطبيق هنا. إن ذلك لا يعني إنكار أهمية التنوع الثقافي في المعاني التي تعزى للدول وللفوضوية. وفي الحقيقة فإن إحدى النقاط الأساسية لهذا الكتاب، التي تعبر عن هذا التنوع تتمثل في القول إن "الفوضى هي من صنع الدول". ولكنه أيضاً من المهم جداً ألا نخلط "الأنواع" أو الأشكال الاجتماعية، والتي يمكن وصفها باستخدام فكرة بويد عن الاتزان الداخلي بين أوضاع مختلفة وغامضة مع نماذجها الخاصة. فالخصائص الأساسية المحددة للدولة وللفوضوية ليست متغيرة تاريخياً. فالدولة لم تكن في مرحلة سابقة ما نسميه اليوم فريق كرة القدم، ثم تطورت إلى الوضع الحالي ـ فإذا كان الأمر كذلك فإنها لم تكن دولاً. ربما كانت ثقافة السياسة الدولية في العصر الإغريقي تختلف عن ثقافة السياسة الدولية المعاصرة، ولكن ذلك لا يعني أنه ليست هناك تشابهات بين العالمين تميزهم مجتمعين عن الجمعيات أو الفرق الرياضية. يعد ذلك سؤالاً إمبيريقياً يمكن الإجابة عليه فقط عن طريق البحث العلمي لهذه الأشكال الاجتماعية، وليس عن طريق الإجازة الفلسفية المسبقة. وبهذا الشكل فإنني أرى أن خصوصية الزمان والمكان للأشكال الاجتماعية لا تمثل مشكلة بالنسبة للواقعية في العلوم الاجتماعية، ولن أناقشها هنا بأكثر من ذلك[٨١]. والفروق الأخرى بين الأشكال الاجتماعية والأشكال الطبيعية تعتبر أكثر أهمية من ذلك وأكثر جدية.

٢ - على عكس الأشكال الطبيعية، فإن وجود الأشكال الاجتماعية يعتمد على القناعات والمفاهيم، أو النظريات المتشابكة التي يعتنقها الفاعلون. فبالاعتماد على منهج

---

٨١ See Greenwood (1991: 32-38).

فوكو مثلاً نجد أن Ian Hacking ـ واقعي في العلوم الطبيعية ـ يشير إلى كيف أن اختراع القرن التاسع عشر لتصنيف "لوطي" أدى إلى إيجاد شكل من الأشخاص بإمكاناته الاجتماعية الذاتية التي لا يمكن اختزالها إلى مجرد الحقيقة المادية المتمثلة في الانخراط في سلوك جنسي معين[٨٢]. نفس الشيء يمكن أن يقال عن الساحرات والأطباء والدول. فقبل ظهور الأفكار المشتركة التي تشكلهم لم توجد هذه الأشكال الاجتماعية. يبدو أن ذلك يناقض المسلمة الأساسية للواقعية التي تقول باستقلالية مواضيع العلم عن الخطاب والعقل.

٣ - وعلى العكس من الأشكال الطبيعية، يعتمد وجود الأشكال الاجتماعية على الممارسات والتصرفات البشرية التي تنقلها من وضع إلى آخر. فلو توقف الناس عن التصرف على أساس أن هناك ساحرات (حتى لو كانوا يؤمنون بذلك سراً)، فإنه لن تكون هناك ساحرات. فالأشكال الاجتماعية هي نتائج للاعتقاد "و" الفعل معاً[٨٣]. تؤكد ذلك النقطة السابقة القائلة : إن الأشكال الاجتماعية ليست مستقلة في وجودها عن البشر.

٤ - على عكس الأشكال الطبيعية، فإن لكثير من الأشكال الاجتماعية بنية داخلية وخارجية، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن دراستها بالاعتماد فقط على الطريقة الاختزالية التي يستخدمها الواقعيون لشرح الأشكال الطبيعية وتفسيرها. ما أعنيه بالبنية الخارجية هو تلك الأشكال الاجتماعية ذات الطبيعة العلائقية، ليس بمعنى أنها مسببة بتفاعلاتها مع أشكال أخرى، ولكن بمعنى أنها تم تشكيلها وبناؤها بواسطة علاقات اجتماعية. فلكي تكون أستاذاً - وفقاً لذلك - يجب أن تكون طرفاً في علاقة معينة تجمعك مع الطلبة، ولكي تكون راعياً أو تاجراً، يجب أن تكون في علاقة تجمعك مع زبون. تقود أهمية الأبنية الخارجية (الاجتماعية) ودورها في تشكيل الأشكال الاجتماعية كثيرين للقول إننا نستطيع أن نعرف الأشكال الاجتماعية بالاعتماد على النظرية العلائقية فقط للإحالة،

---

٨٢ Hacking (1986).

٨٣ Currie (1988: 217).

فهذه الأشكال يبدو أنها تفتقر إلى العنصر الأساسي أو الجوهري ذاتي التنظيم، الأمر الذي يجعل من دراستها بطريقة علمية عملاً مستحيلاً.

دعنا الآن نسلم بأن هذه الفروق الأربعة بين الأشكال الاجتماعية والأشكال الطبيعية موجودة بالفعل. ما هي تطبيقات ذلك بالنسبة لإمكانية وجود علم اجتماعي واقعي؟ يبدو أن كلاً من الإمبيريقيين وما بعد الوضعيين متفقون - تقريباً - على أن وجود هذه الفروق يعوق وجود علم اجتماع واقعي. فالأشكال الاجتماعية تفتقر إلى خاصية استقلالها عن العقل والخطاب، أي البنية الداخلية المشتركة التي تشكل أساساً للواقعية في تناولها للأشكال الطبيعية[٨٤]. فلا يوجد جوهر أو حقيقة سابقة في وجودها على الخطاب، والتي تكون الساحرة بموجبها ساحرة، والأستاذ أستاذاً. وعليه فإنه لا توجد حقيقة موضوعية مستقلة تؤثر تأثيراً ضابطاً لتنظيرنا عن الساحرات. فعملية التدشين أو التعميد الأولى التي تمارس دوراً مهماً في النظرية السببية عند دراستها للأشكال الطبيعية - المشار إليها سابقا - لها طبيعة أوخاصية مختلفة تماماً في الحياة الاجتماعية. فبدلاً من تسمية موضوعات مستقلة وذاتية التنظيم أو تعميدها، فإن عمليات التدشين الاجتماعي تخلق أو تنشئ مواضيعها. يبدو أن هذا الأمر هو ما يلغي التمييز المطلوب بين الذات والموضوع، والذي تشترطه النظرية السببية. ففي حالة الأشكال الاجتماعية يبدو أن الأونتولوجيا تتطلب إبستمولوجيا رمزية أو مثالية، وليس إبستمولوجيا واقعية.

إذاً كيف يمكننا أن نستخدم نظرية سببية عندما تكون الأشكال الاجتماعية مكونة - في الغالب - من الأفكار؟ مع أن هذه المشكلة تبدو صعبة، فإنه تتوفر للواقعي ثلاث إجابات. كل من هذه الإجابات يلفت الانتباه إلى الطرق التي تبقى الأشكال الاجتماعية موضوعية بموجبها، مع كونها معتمدة في وجودها على الأفكار المشتركة.

---

٨٤ Little (1993).

تؤكد الإجابة الأولى أهمية دور القوى المادية في تشكيل الأشكال الاجتماعية وبنائها، الأمر الذي يسمح لعالم الاجتماع الواقعي بأن يتبنى تنظير الواقعيين في العلوم الطبيعية حول كيفية ربط النظرية بالواقع. فمثلاً في حالة الأدوات أو الأشياء المادية، مثل الصواريخ العابرة للقارات، وكراجات السيارات، فإن الأساس المادي لها يتكون من تلك الخصائص المادية، والتي بدونها لم يكن ممكناً لمثل هذه الأدوات أو الأشياء أن توجد أصلاً. فلا يمكن لشيء ما أن يكون صاروخاً عابراً للقارات، إذا لم يكن باستطاعته الطيران لمسافات طويلة، وكذلك الكراجات لا يمكنها أن تكون كذلك إذا لم تكن بمساحة مادية كافية لإيواء مركبة. وفي حالة الأشكال الاجتماعية التي ترتبط بالبشر مباشرة - مثل الدول والأساتذة - فإن الأساس المادي لها يتكون من الخصائص الجينية للبشر، تماماً مثل الحيوانات الأخرى. فالبشر أشكال "طبيعية" لهم خصائص مادية فطرية معينة مثل أدمغة، وأصابع متعاكسة، وتركيب جيني معين، يؤهلهم لأن يكونوا اجتماعيين مدنيين. فلولا هذه الخصائص المادية لما كانت هناك دول أو أساتذة. وفي الحقيقة لولا هذه الميول البشرية المؤسسة مادياً، والتي تعين الأشياء وتعرفها على أنها "هذا" أو "ذاك" - أي تحيل إليها - لما كانت هناك أشكال اجتماعية على الإطلاق[٨٥]. وعليه فإن نظرية للأشكال الاجتماعية يجب أن تحيل - في نهاية المطاف - إلى الأشكال الطبيعية، بما في ذلك أجسام البشر، وسلوكهم المادي، والقابلة للتطويع لتتناسب مع نظرية سببية. ولهذا فإن نظرية بنائية لا تعتمد على أخرى طبيعية، سوف تكون متطرفة بشكل كبير[٨٦].

تشير هذه القضية إلى المشروع البحثي الذي أناقشه في الفصل الثالث، وبالتحديد محاولة معرفة المدى الذي تساهم به الأشكال الطبيعية في تحديد الأشكال الاجتماعية.

---

٨٥ Harre (1986: 100-107).

٨٦ See Murphy (1995), New (1995).

يختلف هذا المدى من حالة إلى حالة، ولكنه يمكن الحكم عليه عن طريق معرفة القدر الذي تساهم به القوى المادية إما السماح بتمثيلات وتصورات معينة، أو إعاقتها والمعاقبة عليها. فمثلاً في حالة قارب مزدحم بالركاب، نجد أن خصائص الأشكال الطبيعية تمارس دوراً مقيداً بشكل كبير. بمعنى أنه لو قرر القبطان - لأسباب اجتماعية - تجاهل تلك الخصائص والقوى المادية؛ فإن القارب سوف يغرق ويموت الركاب، بغض النظر عما إذا كان القبطان يريد ذلك أم لا. وعلى النقيض من ذلك، فإن ما يعتبر نقوداً هو في الغالب اعتباطي بشكل كامل. بمعنى آخر، إن المدى الذي تساهم به القوى المادية في تقرير الأشكال الاجتماعية يعتبر متغيراً يمكن اختباره إمبيريقياً. وبهذا فالتمييز بين الموضوع والذات سوف يتغير، عندما يتعلق الأمر بالأشكال الاجتماعية. يدور الجدل بين الماديين والمثاليين حول الأهمية التي يمكن إعطاؤها لهذا المتغير. فالماديون يقولون إنها أهمية عالية، بينما يقول المثاليون إنها يجب أن تكون أهمية محدودة. ومهما يكن من أمر - عند اختبار أي ادعاء حول الأهمية النسبية للقوى المادية في مقابل الأفكار - فإنه من الضروري عزل الأشكال الاجتماعية وتحديدها بطريقة ملائمة. ولهذا أقول في الفصل الثالث: إن الماديين غالباً ما يمارسون شيئاً من "الغش" أو الخداع في هذا الأمر، وذلك بإدخالهم أشياء اجتماعية/فكرية، مثل علاقات الإنتاج، أو الهويات الأنانية للفاعلين، في تعريفهم للقوى المادية. فالاختيار العادل يعتمد على تخليص الاجتماعي من المادي، وعزلهما بشكل واضح. وإذا ما قمنا بذلك فإننا سوف نرى أن دور الأساس المادي في السياسة الدولية دور ضئيل نسبياً، حتى مع بقائه ضرورياً لتطبيق نظرية سببية[٨٧].

يدفعنا هذا الحديث باتجاه تبني المادية، الأمر الذي قد لا يلاقي تأييداً من البنائي الواقعي. وعليه فإن الإجابة الثانية سوف تكون بالتركيز على دور خاصية تنظيم الذات،

---

٨٧ See also Wendt (1995).

ومساهمتها في تشكيل الأشكال الاجتماعية وبنائها[٨٨]. تعتبر الأشكال الطبيعية ذاتية التنظيم بشكل كامل ؛ بمعنى أنها كما هي تكون، وكما تكون فقط، بسبب بنيتها الداخلية الذاتية. فالأوصاف التي يعزوها البشر إلى/أو علاقاتهم الاجتماعية مع أشكال طبيعية أخرى لا علاقة لها على الإطلاق بما يجعل من الكلاب كلاباً. وعليه فإن حقيقة أن الأشكال الطبيعية ذاتية التنظيم سوف تتحكم في تنظيرنا عنها - كما تفترض النظرية السببية - وبسبب خاصية التنظيم هذه، فإن الأشكال الطبيعية ترفض إنكار وجودها، أو سوء تصويرها. (فلا نستطيع أن ننكر وجودها أو نصورها بغير ما هي عليه حقاً). ذات الشيء يمكن أن يقال بدرجات مختلفة عن الأشكال الاجتماعية. فمثلاً انظر إلى التمييز بين السيادة الإمبيريقية والسيادة القانونية للدولة[٨٩]. فقدرة الدولة على التحكم في إقليمها وإدارته (السيادة الإمبيريقية) تعتبر - تاريخياً - الأساس الرئيس في الاعتراف بها من قبل دول أخرى، كدولة (السيادة القانونية). هذا هو تحديداً ما يمكن للنظرية السببية أن تتنبأ به. فقدرة الدولة على تنظيم ذاتها كدولة، سوف تخلق رفضاً ومقاومة لأولئك الذين قد ينكرون وجودها كدولة. ويتضح ذلك مثلاً عندما تعتقل الحكومات المهاجرين، أو عندما تقاوم عسكرياً محاولات غزوها من قبل دول أخرى. ومع مرور الوقت، فإن تلك المقاومة يجب أن تجبر نظريات الآخرين على الانسجام والاتفاق مع ذلك الواقع الذي تفرضه. بمعنى أن تلك المقاومة يجب أن تقود إلى الاعتراف بوجودها. فحقيقة أن الدولة مشكلة عن طريق الأفكار المشتركة، لا تجعل من تلك المقاومة، وذلك الرفض أقل موضوعية أو حقيقية من المقاومة المادية الصرفة الخاصة بالأشكال الطبيعية.

---

٨٨ On self-organization in social life see Luthman (1990) and Leydesdorff (1993).

٨٩ Jackson and Rosberg (1982).

لاحظ هنا أن فرضية ذاتية التنظيم، لا تمنع من أن تكون الدول "أيضاً" مشكلة جزئياً بواسطة علاقاتها مع الدول الأخرى (بواسطة أبنية خارجية أكثر منها داخلية بحتة)، كما قد يقول الكليون، مادام الاعتراف بالسيادة القانونية قد يمنح الدولة قدرات أو مصالح لا تستطيع الحصول عليها بمفردها، وبدون ذلك الاعتراف. فمثلاً قد تكون لكسمبورغ وحدة ذاتية التنظيم، وتقاوم أو ترفض إنكار وجودها، ولكنه أيضاً من الواضح جداً أن اعتراف الدول الأخرى بسيادتها يمكنها من البقاء. بالإضافة إلى ذلك لا تنكر فرضية ذاتية التنظيم أن الأشكال الاجتماعية مثل الدولة تستلزم وجود عملية مستمرة لتحديد الحدود والتمييز الدائم بين ما يقع داخل الدولة وخارجها - كما يقول ما بعد - البنيويين[٩٠]. ببساطة فإن فرضية ذاتية التنظيم تعني أن عملية رسم الحدود يقع كثيراً من دوافعها وأسبابها "داخل" المكان الذي ترسم الحدود حوله. فمثلاً ما يجعل من ألمانيا، "ألمانيا" هو - بصورة رئيسة - وكالة أولئك الذين يسمون أنفسهم ألماناً وخطابهم، وليس وكالة وخطاب من هم خارج ألمانيا. فالدولة الأسبانية كانت ذاتية التنظيم، حقيقة موضوعية بالنسبة للأزتك، سواء اعترف خطابهم بذلك أم لا. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الدولة الفلسطينية بالنسبة للإسرائيليين.

تختلف الأشكال الاجتماعية في مدى اعتمادها على خاصية ذاتية التنظيم، وهذا ما يجعل من الملائم استخدام تفسير واقعي لها. فبتركيزه تحديداً على أشكال البشر، نجد أن Hacking يقترح أن نفكر في تشكيل تلك الأشكال من زاويتين"[٩١]:

---

٩٠ Campbell (1992); also see Abbott (1995).

٩١ Hacking (1986: 234).

إحداهما زاوية النعت أو التصنيف من أعلى ، من قبل مجموعة من الخبراء الذين يوجدون "واقعاً" يتبناه البعض واقعاً لهم. يختلف ذلك عن زاوية السلوك المستقل للشخص المنعوت والذي يصدر من الأسفل خالقاً بذلك واقعاً يجب على كل خبير مواجهته.

يمكننا أن نعمم ذلك بالقول إن الأشكال الاجتماعية توجد على طول سلسلة مكونة من مجموعات متنوعة من أبنية اجتماعية داخلية، ذاتية التنظيم، والتي تحدد أهميتها النسبية ما إذا كان يجب أن نكون واقعيين، أو غير واقعيين في تناولنا لها.

في النهاية السفلى لميزان ذاتية التنظيم تقع أشياء، مثل الأقلام، وثقالات الورق، أو مستلزمات تم صنعها بواسطة البشر لأغراض معينة، وهي بهذا الشكل تحتوي على خصائص جوهرية أقل. هنا تصبح النظرية الوصفية أو الأسمائية أكثر ملاءمة؛ لأن مثل تلك الأشياء والظواهر لا تقاوم تمثيلات بعينها، ولا تتحكم بذاتها في نظرياتنا عنها. في الوسط توجد أشكال اجتماعية، مثل "دكتور"، أو ربما "لوطي"، والتي تعتمد في وجودها على اعتراف خارجي، والقيام بأدوار معينة بواسطة الفرد. لا يزال يوجد في منزلة أعلى - كما سأبين - الفاعلون التعاضديون مثل الدول، والتي تتشكل قدراتها ومصالحها - وبشكل مهم - عن طريق ديناميكيات داخلية، وسوف تقاوم وبشدة كل محاولة لإنكار وجودها أو ترفضها بشدة. فحتى الفاعلين التعاضديين يتم تشكيلهم بالاعتراف الخارجي بهم، وهم بهذا الشكل ليسوا ذاتيي التنظيم بشكل كامل. ولكن كلما ابتعدنا على طول هذه السلسلة، كان بالإمكان القول إن وحدة معينة لها بنية داخلية تسببها بأن تتصرف في العالم بطريقة معينة، وتسبب كذلك قناعاتنا تجاهها.

يقودنا ذلك إلى الإجابة الأخيرة على التحدي الذي يقدمه خصوم الواقعية. فمع أن الأشكال الاجتماعية ليست مستقلة عن عقل المجموعة التي تشكلها وخطابها، فإنها غالباً ما تكون مستقلة عن عقول "الأفراد" الذين يحاولون شرحها وخطاباتهم. فمع أن

هؤلاء الأفراد قد يكونون علماء اجتماع محترفين، أو حتى مثل أي أحد آخر كالعلماء العاديين، فإن الإشكاليات الإبستمولوجية تبقى كما هي. فالمنظومة الدولية تواجه منظر العلاقات الدولية كحقيقة اجتماعية وموضوعية مستقلة عن قناعاته، وترفض أي تفسير عشوائي لها أو تقاومه. فباعتبارهم علماء عاديين، نجد مثلاً أن صناع قرارات السياسة الخارجية يواجهون نفس ازدواجية الذات والموضوع في عملهم اليومي، وأثناء جهودهم في إدارة العالم وتفهمه. ومع أن الدول معتمدة - إلى حد ما - على اعتراف بعضها ببعض، فإنها تواجه بعضها بعضاً في شكل حقائق موضوعية لا يمكن تجاهلها. فصدام حسين تصرف وكأن الكويت مقاطعة تابعة للعراق، وليست دولة ذات سيادة . ولقد فشل بسبب رفض العالم الخارجي، الذي مثل قيداً حقيقياً وواقعياً ضد جهوده ومقاومته. إن أولئك الذين يقولون إن الأشكال الاجتماعية لا تستطيع أن تفي بشرط التمييز بين الذات والموضوع يفترضون أن العلماء المحترفين أو العاديين يمكنهم أن يصنعوا العالم الخارجي (الواقع) أو يكيفوه بالطريقة التي يريدون، دون رفض ذلك الواقع أو مقاومة منه. فحتى مع صحة القول إنهم يستطيعون أن يصوروا العالم بالطريقة التي يريدون، فإن ذلك لا يعني أن هذه الصور سوف تكون صحيحة، أو أنها سوف تساعدهم على النجاح في جهودهم. فالأفراد لا يشكلون الأشكال الاجتماعية، بل إن المجموعات هي التي تفعل ذلك، وبهذا الشكل تواجه هذه الأشكال الاجتماعية هؤلاء الأفراد كحقائق اجتماعية موضوعية ومستقلة[٩٢].

لقد ناقشت فكرتي البنية الخارجية ورسم الحدود - واللتين تميزان الأشكال الاجتماعية - لسبب مهم جداً. عادة ما تواجه الأشكال الاجتماعية أعضاء المجموعة المعنية بشكل تظهر فيه كحقائق طبيعية، مثل "الدولة"، أو "الشركة". يصنف كل من Berger ،

---

٩٢ For critiques of epistemological individualism see Manicas and Rosenberg (1985), Wilson (1995).

و Luckmann هذه الحالة وكأنها حالة حصل فيها شيء من إضفاء صفات مادية إلى ما هو مجرد، وهي ما يسميانه بالتمدي. ما يعنيه برجر ولوكيمان بالتمدي هو:

فهم نتائج العمل البشري "كما أو أنها" شيء آخر مختلف عن كونها إنتاجاً بشرياً - كحقائق للطبيعة، نتائج القوانين الكونية، أو أنها تجليات للإرادة الإلهية. التمدي يعني أن الإنسان قادر على نسيان قدرته الخالقة للعالم أو الواقع البشري، بل وأكثر من ذلك فإن العلاقة الدياليكتيكية بين الإنسان، المنتج، وإنتاجه غير موجودة في الوعي. فالعالم الذي تمت تمديته يعايشه الإنسان وكأنه صنيع غريب، إبداع غريب لا يستطيع السيطرة عليه[٩٣].

فعندما نضفي على الأشكال الاجتماعية صبغة مادية، يصبح هناك تمييز واضح بين الذات والموضوع. مع ذلك فهناك حالات معينة تصبح فيها المجموعات على وعي بما تحتويه من الأشكال الاجتماعية، وتعمل على تغيير تلك الأشكال، وذلك من خلال ما يمكن أن نسميه "باللحظة الانعكاسية" أو الاستجابة. فعلى سبيل المثال، تعامل الاتحاد السوفيتي مع الحرب الباردة لأربعة قرون على أنها مسلمة معطاة. ولكن فجأة في عام ١٩٨٠م بدأ الاتحاد السوفيتي الدخول في "التفكير الجديد" الذي كان من نتائجه المهمة إدراك أن السياسة السوفيتية العدوانية ذاتها ساهمت في خلق عدائية الغرب، الأمر الذي بدوره أجبر السوفييت على الدخول في نفقات دفاعية عسكرية باهظة. فبالتصرف على أساس من هذا الفهم أو الإدراك، ومن أجل تحقيق وفاق مع الغرب، أدت منظومة جورباتشوف إلى إنهاء الحرب الباردة. بناءً على ذلك، إذاً كان بإمكان شكل اجتماعي أن "يعرف أو يعي ذاته"، فإنه بإمكانه أيضاً أن يتذكر ويعي دوره في خلق الأشياء، ويتجاوز التمييز بين الذات والموضوع، خالقاً بذلك أشكالاً اجتماعية جديدة. هذه القدرة على الاستجابة هي مقدرة متأصلة في الحياة الاجتماعية وغير معروفة في الطبيعة. يسمي

---

٩٣ Berger and Luckmann (1966: 89).

Anthony Giddens هذه المقدرة "التفسير المزدوج": في كل من علم الطبيعة وعلم الاجتماع، تتأثر الملاحظة بنظرياتنا، ولكن النظريات الاجتماعية العلمية وحدها لديها الإمكانية والقدرة على أن تصبح جزءاً من عالمها كذلك[٩٤]. تناقض هذه التحولات مسلمات النظرية السببية، مادامت النظرية تسبب الواقع وليس العكس. فلو أن المجتمعات تفعل ذلك بشكل مستمر - في شكل ثورة مفاهيمية دائمة - لما استطعنا عندها أن نكون واقعيين في تناولنا للمجتمع.

يمكن القول في النهاية إن أونتولوجيا الحياة الاجتماعية متفقة مع الواقعية العلمية. فالأشكال الاجتماعية مؤسسة مادياً بدرجات متفاوتة، وتعتبر ظواهر ذاتية التنظيم، ولديها قوى واستعدادات جوهرية وحقيقية مستقلة في وجودها عن عقول أولئك الذين يمكن أن يعرفوها وخطاباتهم. هذه الظواهر يجب أن تضبط التنظير الاجتماعي العلمي، حتى لو كانت لا تستطيع أن تحدده. ففي كل لحظات المجتمع - باستثناء لحظات الاستجابة - هناك تمييز بين الذات والموضوع. هذا التمييز يصبح مشوشاً أو غير واضح؛ لأن كل عمليات الملاحظة مشحونة بالنظرية، ولكن ذلك لا يعني أن ذلك التمييز تحدده النظرية، وأنه ليس حقيقياً. فالأكاديميون والعلماء كانوا على علم بهذه البصيرة الفلسفية منذ البداية. وفي وضع كهذا، فإنها لا تمكننا من فعل شيء لم نستطع فعله من قبل. كل ما تفعله هذه البصيرة هو أنها توفر درعاً واقياً، وحصانة ضد خصوم الواقعية الذين يقولون إن العلماء الاجتماعيين لا يستطيعون شرح كيفية عمل المجتمع. فالواقعية توضح أن علم الاجتماع يستطيع بالفعل أن يشرح الأشكال الاجتماعية. والواقعية لا تنكر الخاصية الفريدة للعلم الاجتماعي: فمن ناحية أونتولوجية لا توجد مواضع ذلك العلم بشكل مستقل عن الممارسات العارفة، ومن ناحية إبستمولوجية فإن الإحالة إلى الأشكال الاجتماعية سوف

---

٩٤ Giddens (1982: 11-14).

تستلزم وجود عناصر وصفية وعناصر علائقية، ومن الناحية المنهجية فإن فهم الذات يجب أن يكون جزءاً أساسياً من تفسير الفعل الاجتماعي أو شرحه. من وجهة نظر الواقعية، فإن العلماء الاجتماعيين مازال بإمكانهم تفسير هذه الحقائق، حتى وإن كانت مشكلة اجتماعياً.

٤ - في السببية والتشكيلية: 4 On causation and constitution [٩٥]

يصبح السؤال الأخير، بعد أن أسسنا أن البنية المثالية للحياة الاجتماعية لا تجعل من المستحيل أو الصعب دراسة الأشكال الاجتماعية بطريقة علمية، في الشكل التالي: كيف ندرس هذه الأشكال الاجتماعية؟ كيف يكون بإمكاننا أن "نعزل الدور الذي تحدثه الأفكار" أو نميزه في الحياة الاجتماعية؟ تنظر الوضعية - وبشكل نمطي - إلى مهمة العلم على أنها عملية شرح وتفسير سببي. هنا أنا أؤيد الشرح السببي؛ لأنه لا يوجد في طبيعة الأشكال الاجتماعية ما يفيد أنها ليس لها مسبب. بالإضافة إلى الشرح السببي، ينشغل العلماء بنوع آخر متميز من التنظير أسميه هنا التنظير التشكيلي. وجزء من الهوة الفاصلة بين الوضعيين وما بعد الوضعيين يعود إلى خطأ في فهم هذين النوعين من التنظير. يعتقد الوضعيون أن العلماء الطبيعيين لا يزاولون نظرية تشكيلية معطين بذلك وزناً أكبر لنظرية سببية. في مقابل ذلك يعتقد ما بعد الوضعيين أن العلماء الاجتماعيين يجب ألا يقوموا بالنظرية السببية، معطين بذلك وزناً أكبر للنظرية التشكيلية. ولكن الحقيقة هي أن كل العلماء - وعلى اختلافهم - يقومون بكلا النوعين من التنظير في آن واحد. فكل ما في الأمر هو أن النظريات السببية والتشكيلية تثير أسئلة مختلفة. فالنظريات السببية تسأل "لماذا"، وإلى مدى معين تسأل "كيف". في المقابل تسأل النظريات التشكيلية "كيف، ويمكن" و "ماذا". تتجاوز هذه الأسئلة عملية التقسيم إلى علم طبيعي وعلم اجتماعي، وكذلك تفعل صيغ التنظير المبنية عليها. لذلك فإن

---

٩٥ For further development of the ideas in this section see Wendt (1998).

إجابات الأسئلة التشكيلية حول العالم الاجتماعي سوف تكون متشابهة مع إجابات الأسئلة التشكيلية حول العالم الطبيعي أكثر من تشابهها مع إجابات الأسئلة السببية حول الحياة الاجتماعية. يعد ذلك صحيحاً، حتى مع أن المنظرين التشكيليين قد يستخدمون مناهج معينة عندما يفكرون في العالم الطبيعي تختلف عن تلك التي يستخدمونها للتفكير في العالم الاجتماعي. بعبارة أخرى فإنني أجادل هنا من أجل إيجاد مدخل للبحث الاجتماعي مبني على الأسئلة (أي منهج تحدده الأسئلة) في محاولة تهدف إلى تحويل الإشكاليات الإبستمولوجية للجدل الثالث إلى خلافات منهجية أكثر اعتدالاً. أميز في هذا الجزء بين هذين النوعين من التنظير، مع التركيز - بشكل أكبر - على أهمية التنظير التشكيلي.

يرتبط ذلك - بشكل مباشر - ببعض الأسئلة الرئيسة للتنظير الجوهري في العلاقات الدولية. يسلم المشروع المنظومي للدولة بأن بنية المنظومة الدولية لها أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الدولية. ولكي نشرح بشكل كامل تلك الأهمية، فإننا نحتاج إلى أن نحدد - بشكل واضح - نتائج تلك البنية السببية ونتائجها التشكيلية ونعزلها. يمكن رؤية أهمية هذا الإجراء على طول المحورين المبينين في الشكل رقم (٢) الذي سبق وأن قدمناه في الفصل الأول. فعلى المحور الأفقي (المادية مقابل المثالية) يميل علماء الاتجاه السائد إلى معاملة الأفكار "كمتغيرات" تتفاعل مع قوى مادية، محدثة بالتالي نتائج معينة. فهم يسألون "ما هو مقدار التنوع في النتائج السلوكية، الذي يمكن للأفكار أن تشرحه مقارنة بما يشرحه كل من مفهومي القوة والمصلحة". يعد هذا السؤال سؤالاً سببياً يبين جانباً مهماً من الفرق الذي تحدثه الأفكار. مع ذلك، فإن الأفكار أيضاً تشكل حالات اجتماعية، وتشكل معنى القوة المادية. وهذا القول لا يعتبر زعماً سببياً، وهو تحديداً ما يرفضه في النهاية أصحاب الاتجاه المادي. وعلى المحور العمودي من الشكل رقم (٢) (الفردية مقابل الكلية) يميل علماء الاتجاه السائد إلى معاملة العلاقة بين الوكالة (الفاعل) والبنية على أنها علاقة تفاعل بين وحدات أو كيانات مستقلة في وجودها بعضها عن بعض. فهم يسألون "إلى أي مدى تنتج الأبنية الوكلاء (الفاعلين) أو

العكس ؟". ذلك أيضاً يعتبر سؤالاً سببياً، ويبين جانباً مهماً من الفرق الذي تحدثه الأبنية. ومع ذلك فإن الأبنية الاجتماعية تشكل فاعلين، بحيث تكون لهم هويات ومصالح معينة. وأيضاً لا يعتبر ذلك زعماً سببياً، وهو ذاته الذي يرفضه في النهاية أصحاب الاتجاه الفردي. فالفرضيات البنائية المتميزة عن دور الأفكار ودور البنية الاجتماعية في السياسة الدولية تدور تحديداً - وبشكل رئيس - حول النتائج أو الآثار التشكيلية للأفكار.

التنظير السببي Causal theorizing

عندما نقول إن "س تسبب ص " فنحن نسلم: (١) بأن س و ص موجودان بشكل مستقل بعضهما عن بعض، و(٢) بأن س تسبق ص زمنياً، و (٣) وبأنه لولا س لما أمكن لـ ص أن تحدث. هنا يجب التركيز على الحالتين الأوليين ؛ لأنهما ليستا صحيحتين وفقاً للطروحات التشكيلية، ولكنهما - مع ذلك - تمثلان مشكلة بالنسبة للباحث السببي. ويكمن التحدي الحقيقي في الحالة الثالثة وذلك بسبب "أننا لا يمكن أن نؤمل في الحصول على معرفة نتيجة سببية بشكل يقيني"[٩٦]. وبهذا الشكل فإن هناك إشكالية دائمة تتمثل في فصل العلاقة السببية عن العلاقة التلازمية، وفصل العلاقة الضرورية عن العلاقة التصادفية. ومن الشائع في فلسفة العلم ضرورة التمييز بين مدخل إمبيريقي وآخر واقعي في تناول تلك الإشكالية[٩٧]. وكما هو واضح سابقا، فإن الفرق بينهما يعود إلى المواقف تجاه "الاستنتاج من أفضل شرح" وإلى الأخطار الأبستمولوجة المترتبة على ذلك.

سوف أتحدث في البداية عن الإمبيريقيين. ترجع جذور النموذج الإمبيريقي للشرح السببي، والذي عادة ما يسمى النموذج المنطقي - الاستنتاجي "D.N". إلى David Hume ، ومناقشته للسببية[٩٨]. يقول هيوم: إننا عندما نرى أسباباً مزعومة تتبعها نتائج

---

٩٦ King, Keohane, and Verba (1994)

٩٧ For overviews of the differences see Keat and Urry (1982), McMullin (1984b), and Strawson (1987).

٩٨ Hume (1748/1988); on the D-N model see Hempel and Oppenheim (1948) and Gunnell (1975).

معينة، بمعنى، عندما نحقق الحالتين (١) و (٢) السابقتين، فإن كل ما نستطيع أن نؤكده هو أنهما يقفان في علاقة تزامن أو اقتران مستمرة. فالآلية الحقيقية التي تكون فيها س سبباً لـ ص لا يمكن ملاحظتها (ولذلك فهي غير إمبيريقية). ولهذا فإن مناقشتها تعتبر غير مشروعة، أو غير مبررة معرفياً (إبستمولوجيا). فحتى لو كانت هناك ضرورة في الطبيعية، فإننا لا نستطيع أن نعرفها. كيف إذاً يمكننا أن نحقق الحالة الثالثة للسببية والتي تتضمن ضرورة ؟ وبما أن الإمبيريقيين المنطقيين غير راغبين في افتراض الآليات السببية التي لا يمكن ملاحظتها، والتي تتطلب الاستنتاج من أفضل شرح أو الحديث عنها، فإننا نجدهم يستبدلون "المنطقي" بالضرورة الطبيعية. فالعلاقة بين السبب والنتيجة في الطبيعة يعاد تشكيلها كعلاقة استنتاجية بين المسلمة والخاتمة في المنطق، مع أخذ قوانين السلوك مسلمة، والأحداث التي يراد شرحها خاتمة. هذا العمل يؤكد ما قلناه من أن ما يميز السببية عن الارتباطية هو الضرورة في العلاقة، وذلك دون أن نكون معرضين معرفياً لتهمة الماورائية في أبحاثنا.

كان المقصود مثلما هو الحال في تحليل الإمبيريقيين لما يمكن ملاحظته، من نموذج D-N السابق إعادة بناء المنطق العلمي. فلم يكن المقصود منه أن يكون وصفاً لكيف تكون علمياً. وفي الواقع فإن كثيراً من الشروحات في العلوم الطبيعية ليست في صيغة نموذج D-N. ومع ذلك فقد فشل كثير من العلماء الاجتماعيين في إدراك هذه المسألة، واعتبروا نموذج D-N وصفاً للكيفية أو الطريقة التي يجب أن تكون عليها الشروحات العلمية. قد يؤثر هذا الفشل بشكل سلبي على ممارسة العلوم الاجتماعية بعدة طرق. فمثلاً أثناء محاولاتهم لتحديد القوانين السلوكية التي يقولون بأهميتها للشروحات السببية نجد أن علماء العلوم الاجتماعية قد يتجاهلون صيغاً أخرى للبحث قد تكون مفيدة، مثل دراسات الحالة التاريخية. أيضاً قد يلجأ علماء العلوم الاجتماعية إلى تبني افتراضات من نوع "كما لو"

الخاطئة، بصفتها بدائل للقوانين التي لم نكتشفها بعد. ولأن الشرح والتنبؤ في العلاقة الاستنتاجية يكونان متساويين، فقد يركز علماء الاجتماع على التنبؤ بصورة أكثر من تركيزهم على الشرح.

كان هذا الزعم بتساوي الشرح مع التنبؤ ـ والذي ساد بين فلاسفة العلم ـ أول ما سقط من نموذج D-N. فقد تبين أن هناك نظريات عديدة نعتقد أنها تشرح أشياء في العالم، ولكنها لا تستطيع التنبؤ، مثل نظرية التطور، ونظرية plate Tectonics . فحالة اللاتناسق أو اللاتماثل بين الشرح والتنبؤ أصبحت الآن من الأمور المتفق عليها، حتى بين الإمبيريقيين أنفسهم[٩٩]، مع ذلك لا يلغي أهمية نموذج D-N "كأحد" نماذج الشرح.

يتمثل الاعتراض الأكثر جدية ضد الإمبيريقية المنطقية في القول إنه مع أن رفض الحديث عن الآليات السببية والضرورة الطبيعية باعتبارهما نوعاً من الوراثية كان أمراً مقبولاً بالنسبة لهيوم ـ بالنظر إلى اعتباطية العلم في وقته ـ فإن هذا الرفض لم يعد مقبولاً اليوم[١٠٠]. فإذا كان علمنا بما لا يمكن ملاحظته ليس معصوماً من الخطأ، وإذا كنا نعتقد أن ما يمكننا اعتباره معرفة ما هو إلا التأكيدات التحليلية للمنطق والرياضيات، فإنه عندها يصبح نموذج D-N نموذجاً ذا معنى ومقبولا.علاوة على ذلك ـ وفي ظل تنامي قدرتنا على التحكم في العالم ـ فإن "الاستنتاج من أفضل شرح" يوحي بأنه أصبح بمقدورنا فهم البنية العميقة لذلك العالم بشكل أكبر من فهمنا لها قبل ٢٥٠ سنة. وهل من المعقول أن ننكر ما يعتقد العلماء اليوم أنهم يعرفونه عن الآليات السببية للمفاعلات النووية، على أساس أنه ليس معرفة؟ فمن وجهة النظر التاريخية هذه فإن اتهام الواقعيين بالانشغال في

---

٩٩ For example, van Fraassen (1980).

١٠٠ See, for example, McMullin (1978: 142-143), Schlagel (1984), Kornblith (1993: 30), and Glennan (1996).

الماورائيات يبدو اتهاماً غير مسوغ، ويبدو - في الحقيقة - أن التشكيك المستمر في ظل النجاحات الكبيرة أكثر بعداً عن الواقع.

أخيراً فإن عملية إيجاد مقدمة صغرى ضمن مبدأ عام، لا يمكن أن يعتبر شرحاً على الإطلاق، بمعنى الإجابة عن "لماذا" حدث شيء ما، إنما هو فقط على سبيل القول إن "ذلك" حصل كحالة من حالات الاطراد[١٠١]. فبأي معنى إذاً نكون قد شرحنا السلام بين الولايات المتحدة وكندا بتصنيفه تحت التعميم القائل إن "الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضاً"؟ فإذا كان ما نريد أن نعرفه تحديداً هو "لماذا" لا تتحارب الديمقراطيات، فإن إجابة السؤال بتصنيفه تحت مبدأ عام أعلى لا تقدم إجابة حقيقية وشافية، بل تبقي السؤال أكثر تعقيداً. تكمن المشكلة هنا في الفشل في التفريق بين أسباب توقع حصول حدث معين وبين تفسير لماذا حدث أو تعليله[١٠٢]. فالسببية هي علاقة في الطبيعة وليست في المنطق. فمن الضروري أن نوثق الاطرادات حيثما تحدث، من أجل أن تزيد من قدرتنا على التنبؤ، ومن أجل أن نبين نمطية النتائج على المستوى العام. ولكن من أجل أن نجيب عن "لماذا" يجب أن نبين كيف تحدث عملية السببية، وهو الأمر الذي يعتمد على معرفة الآليات. يفترض ذلك أن نتقبل مسبقاً الأخطار المعرفية المصاحبة لعملية "الاستنتاج من أفضل شرح". ولكن الواقعيين - بتقبلهم لهذه الأخطار - يفترضون أنهم محقون: "فخلال القرون الثلاثة الماضية أصبح الشرح اللاحق (IBE) مقبولاً بشكل تدريجي، باعتباره النموذج الأساسي للشرح المعتمد في معظم أجزاء العلوم الطبيعية"[١٠٣]. فمع أن Gary King، و Robert Keohane، و Sydney Verba لا يصفون أنفسهم بأنهم واقعيون، أو لا يتحدثون عن موضوع "الاستنتاج

---

١٠١ McMullin (1984b: 214).

١٠٢ Keat and Urry (1982: 27-32), Sayer (1984: 123).

١٠٣ McMullin (1984b: 211).

من أفضل شرح"، فإنهم - في دراستهم للمنهج العلمي الاجتماعي - يركزون على الطرق التي يمكن بواسطتها جعل "الاستنتاج من أفضل شرح" أمراً مقبولاً قدر الإمكان[١٠٤].

قد يعترض البنائيون المتشددون على أساس أن الحديث عن "الآليات" السببية إنما يعكس خطاباً مادياً قائماً على سوء فهم للدور الذي تقوم به القواعد، وفهم الذات والنقد في الحياة الاجتماعية، الأمر الذي يرونه دوراً تشكيلياً وليس سببياً[١٠٥]. وفي الحقيقة فإن كلمة "آلية" ليست مثالية (مع أنه ليس من الواضح كيف يمكننا الحديث عن السببية بدونها)، والتفسيريون محقون في قولهم: إن القواعد وفهم الذات والنقد تؤدي دوراً تشكيلياً وسببياً في الحياة الاجتماعية. ومع ذلك، فإنه من المهم أيضاً التأكيد على أن هناك طرقاً عديدة يعتبر المجتمع فيها "مسبباً" بطريقة آلية؛ ولذلك فإنه يجب أن تكون إحدى مهام العلم الاجتماعي معرفة هذه العلاقات[١٠٦]. فالتفاعل الاجتماعي - في جزء منه - هو عملية سببية من التكيف المتبادل، وغالباً ما تكون لها نتائج غير مقصودة. فعملية التأهيل الاجتماعي تعتبر - في جزء منها - عملية سببية لتعلم الهويات. أيضاً تعتبر المعايير الاجتماعية سببية بالقدر الذي تحكم فيه السلوك. والتعليلات تعتبر سببية بالقدر الذي تقدم فيه دوافع وطاقات مسببة للفعل. وهكذا كل هذه الظواهر تستلزم قواعد معينة وفهماً للذات ("أفكاراً")، ولكن ذلك لا يمنع من أن تكون لها نتائج سببية. الطريقة الثانية في الدفاع عن تطبيق كلمة "آلية" على الحياة الاجتماعية هي التفريق بين معنيين مختلفين للكلمة، معنى ضيق، يعود لكيفية العمل داخل الآلات الفعلية، مثل الساعات، والمعنى الواسع الذي يشير إلى منظومات مشابهة فقط للآلات، كما في قولنا "آلية السوق". والمعنى الواسع

---

١٠٤ King, Keohane, and Verba (1994); also see Cook and Campbell (1986).

١٠٥ For example, Fay (1986).

١٠٦ For discussions of causal mechanisms in social life see Stinchcombe (1991) and Hedstrom and Swedberg (1996).

لا يفرض " أية قيود مسبقة على نوع التفاعلات التي قد تحدث بين أجزاء الآلية"[١٠٧]، وبذلك قد يعيننا على تجاوز عدم الارتياح المصاحب لاستخدام استعارات آلية في العلوم الاجتماعية.

لا يقدم نموذج الواقعيين للشرح السببي أية وصفات منهجية معينة. ذلك لا يعني أن العلماء الاجتماعيين يجب أن يتحاشوا البحث الكمي، أو التنظير الاستنتاجي، أو مواصلة العمل من أجل زيادة قدراتنا على التنبؤ. بل على العكس من ذلك، يجب أن ننشغل بتلك الأمور عندما تسمح بذلك مواضيع البحث ومجاله. تكمن الأهمية الرئيسة للواقعية بالنسبة للتنظير السببي في الحالات التي لا توجد فيها تعميمات على شكل قوانين، إما بسبب أننا نتعامل مع أحداث فريدة، أو لأن تعقيد المنظومة واتساعها يجعل من التعميم أمراً مستحيلاً. ففي مثل هذه الحالات سوف يتحتم على الإمبيريقي المنطقي أن يتخلى عن التفسير السببي، وذلك على العكس من الواقعي. فالعلم بالنسبة للواقعي هو لوصف الآليات، وليس للتصنيف تحت مبدأ عام من الاطراد. والأساس في مثل ذلك الوصف هو "تتبع العملية"، والتي تستلزم في العلوم الاجتماعية القيام بدراسات حالة، وتتطلب معرفة تاريخية[١٠٨]. يرى بعض علماء العلوم الاجتماعية أن الواقعية تعتبر تبريراً فلسفياً لتفضيل دراسات الحالة على المناهج الأخرى[١٠٩]، ومع أن دراسات الحالة تواجه نفس إشكاليات الإحالة التي تواجهها المناهج الأخرى[١١٠]. ومن وجهة نظري تكمن الفائدة الحقيقية للواقعية في الشرح السببي في أنها تشجع على اتباع مدخل نفعي يكون معياره المنهجي هو اتباع ما يمكن أن يعيننا على فهم كيفية عمل العالم. فالمناهج التي قد تكون

---

١٠٧ Glennan (1996: 51-52).

١٠٨ See George (1979) and George and McKeown (1985).

١٠٩ For example, Sayer (1984: 219-28).

١١٠ King, Keohane, and Verba (1994).

ملائمة لإجابة سؤال معين قد لا تكون كذلك بالنسبة لسؤال آخر. فالواقعية العلمية تصحح فلسفات العلم القائلة إن كل التفسيرات أو الشروحات يجب أن تتفق مع نموذج واحد، ولكنها فيما عداً ذلك تترك العلم للعلميين.

التنظير التشكيلي Constitutive theorizing

إن معرفة المدى الذي تعتمد عليه الشروحات السببية في وصف الآليات السببية، وليس مجرد قيامها بتصنيف الأحداث تحت قوانين عامة، أي "الإجابات عن أسئلة لماذا، تتطلب إجابات لأسئلة كيف وماذا"[١١١]. فبالقدر الذي تستخدم فيه أسئلة "كيف"، و"ماذا" للإجابة على سؤال "لماذا"، فإنها أيضاً تعتبر جزءاً من عملية التفسير السببي، ولكن الإجابة أيضاً على هذه الأسئلة يمكن أن تكون غاية بحد ذاتها. فبعض أسئلة "كيف" تعتبر سببية بشكل مباشر وصريح، مثل سؤال "كيف بدأت الحرب العالمية الثانية؟". يمكن الإجابة على هذا السؤال بتفسير "تطوري"، والذي يعد نوعاً من التفسير السببي الذي يوضح كيف حصلت نتيجة معينة[١١٢]. ومع ذلك، فإن أسئلة أخرى لـ"كيف" تأخذ صبغة "كيف - يمكن"، مثل سؤال "كيف أصبحت الحرب العالمية الثانية ممكنة؟"، والذي لا يتطلب شرحاً سببياً. كذلك الحال بالنسبة لأسئلة "ماذا"، مثل سؤال "ما هي السيادة؟". فبدلاً من إثارة السؤال حول كيف، أو لماذا شيء سابق زمنياً مثل س أنتج شيئاً مستقلاً في وجوده مثل ص، فإن أسئلة "كيف - أمكن" و "ماذا" تتطلب شرحاً أعمق للأبنية التي تشكل س أو ص في المقام الأول.

تتشكل الأشكال الاجتماعية والطبيعية بطريقتين. الطريقة الأولى هي تشكلها بواسطة أبنيتها الداخلية. فالماء يتشكل عن طريق البنية الذرية التالية H2O، والبشر عن

---

١١١ Keat and Urry (1982: 31); cf. Foucault (1982).

١١٢ Cross (1991: 245).

طريق أبنيتهم الجينية، والأطباء يتشكلون (جزئياً) عن طريق الفهم الذاتي، الذي يعرف الشكل الاجتماعي المعروف بـ"دكتور"، والدول تتشكل (جزئياً) بالأبنية التنظيمية التي تعطيها احتكاراً إقليميا على استخدام العنف المنظم. في كل حالة من هذه الحالات لا تسبب الأبنية الداخلية تلك الخصائص المصاحبة لأي منها، أي بمعنى كونها شروطاً سابقة على النتائج الموجودة بشكل مستقل، ولكن هذه الأبنية تجعل من تلك الخصائص أمراً ممكناً. فعندما نشرح خصائص الأشكال الاجتماعية والطبيعية بالرجوع إلى أبنيتها الداخلية، فنحن عندئذ نقوم بعملية "اختزالية"، وهو الأمر الشائع في كثير من العلوم الطبيعية وعلم النفس[١١٣]. تجد هذه الاختزالية طريقها إلى العلوم الاجتماعية عبر مبدأ الذرية atomism (صيغة مفرطة من الفردية)، والتي تحاول اختزال المجتمع إلى الخصائص الجوهرية الأساسية أو الأصلية للأفراد (انظر الفصل الرابع). وعلى أية حال، فإننا لا نحتاج إلى أن نكون ذريين بهذه الصورة حتى نعرف الدور الذي تقوم به الأبنية الداخلية.فكل ما نحتاج معرفته هو أن وحدة أو كياناً معيناً له بنية داخلية تساعد في فهم خصائصه، وهو الأمر الذي تتنوع فيه الأشكال الاجتماعية.

ثانياً، يمكن للأشكال الاجتماعية أيضاً أن تكون مشكلة بطريقة كلية بواسطة الأبنية الخارجية التي تحتويها. وذات الشيء قد يكون أيضاً صحيحاً بالنسبة لبعض الأشكال الطبيعية، حتى مع صعوبة تأسيس ذلك، وهو ما لن أفعله هنا[١١٤]. وعلى أية حال فإنني أقول - في الفصل الرابع: إن الأشكال الاجتماعية غالباً ما تكون مشكلة - وبشكل مهم - بواسطة الأبنية الخطابية الخارجية. في بعض الحالات تضع هذه الأبنية تلك الأشكال الاجتماعية في علاقات ضرورة مفاهيمية مع الأشكال الاجتماعية الأخرى: فالأسياد

---

١١٣ On reductionism in this sense see McMullin (1978) (cf. Waltz, 1979), and on it use in the natural and psychological sciences se Haugeland (1978) and Cummins (1983).

١١٤ See Teller (1986).

يتشكلون من خلال علاقتهم مع الأرقاء، والأساتذة من خلال علاقتهم مع الطلبة، والتجار بزبائنهم. وفي حالات أخرى تقوم الأبنية الخارجية فقط بتعيين ماذا تكون هذه الأشكال الاجتماعية أو تحديدها: "نقض المعاهدة" يتحدد أو يتشكل بالخطاب الذي يعرف ويحدد بالمواثيق، و "الحرب" تتشكل بالخطاب الذي يشرع لعنف الدولة، و"الإرهاب" يتشكل بالخطاب الذي يجرم العنف الذي يرتكب بواسطة أشخاص غير الدولة. وفي كلتا الحالتين ليس المقصود القول إن الأبنية الخارجية أو الخطابات "تسبب" الأشكال الاجتماعية، بمعنى كونها حالات سابقة على نتائج لاحقة، ولكن المقصود هو أن ماهية هذه الأشكال تعتمد منطقياً على البنية الخارجية المحددة.

توجد في النظرية الاجتماعية عدة طرق لتصنيف هذه الاعتمادية بين الأبنية الخارجية وبين ماهية الأشكال الاجتماعية. فبالنسبة لأولئك المتأثرين بـ Hegel نجدهم يحيلون إلى الأبنية الخطابية "كعلاقات داخلية"، أي العلاقات التي ترتبط بها طبيعة العناصر ارتباطاً داخلياً[١١٥]. وبالنسبة للآخرين - بما فيهم اثنان من رواد البنائية في العلاقات الدولية، كاراتوشويل وانوف - نجدهم يتكلمون عن هذه الاعتمادية، من منطلق "نظرية فعل الخطاب"، والتي تقول: إن الخطابات لا تصف الظواهر الموجودة بشكل مستقل، ولكنها تعرف ما هي[١١٦]. بالنسبة لي فإنني - فيما يتعلق بهذه الاعتمادية - متأثر بعمل David Sylvan ، الذي يحيل فيه إلى العلاقات "التشكيلية"[١١٧]. ومهما يكن من أمر، فإن المسألة الرئيسة لهذا الاختلاف في استخدام المصطلحات هي واحدة: إن خصائص كثير من الأشكال الاجتماعية أو مكوناتها لا يمكن لها أن توجد بمعزل عن شروط خارجية. تعارض هذه المسألة مسلمتين رئيستين للتنظير السببي؛ بالتحديد

---

١١٥ See Ollman (1971), Bhaskar (1979: 53-55) and Alker (1996: 184-206).

١١٦ Kratochwil (1989) and Onuf (1989).

١١٧ Majeski and Sylvan (1998); also see Smith (1995).

القول إن س و ص مستقلان في وجودهما بعضهما عن بعض، وإن أحدهما يسبق الآخر من الناحية الزمنية. لذلك فالحديث عن المتغير التابع والمتغير المستقل الذي يغذي التنظير السببي ليس ذا فائدة في التنظير التشكيلي.

يتناول عمل كثير من التفسيريين، ورواد النظرية النقدية، وما بعد الحداثيين - وبشكل مباشر - الأسئلة التشكيلية، الأمر الذي قد يخلق سوء فهم إذا تم الحكم عليه أو مناقشته بمعايير الأسئلة السببية. فإذا أخذنا في الاعتبار الدور الذي تقوم به الأفكار في تشكيل الأشكال الاجتماعية، فإن الإجابة على الأسئلة التشكيلية سوف تتطلب مناهج تفسيرية. هذا الاختلاف المنهجي مع العلوم الطبيعية يتطلب إذا طلاقاً معرفياً مع الوضعية. فالوضعيون يسلمون بأن السؤال الوحيد المشروع، والذي يمكن للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية إثارته، هو السؤال السببي "لماذا"، بينما يعتقد التفسيريون أن الدور الفريد الذي تقوم به خاصية فهم الذات في الحياة الاجتماعية يجعل من إبستمولوجيا وممارسة العلوم الاجتماعية أمراً مختلفاً بصورة جذرية عن إبستمولوجيا العلوم الطبيعية وممارستها.

نخطئ - ومن وجهة نظري- حينما نتعامل مع الفروق بين الأسئلة السببية والأسئلة التشكيلية، وكأنها علاقة صفرية من الناحية الإبستمولوجية، وذلك لثلاثة أسباب. أولاً، بحسب وجهة نظر الواقعية، فإن الإجابة على أسئلة "لماذا" تتطلب إجابة على أسئلة "كيف"، و "ماذا" في ذات الوقت. وبذلك فإنه حتى الوضعيين يجب أن ينشغلوا - ولو ضمنياً - بتحليل تشكيلي. أيضاً نظرية الخيار العقلاني يمكن اعتبارها نظرية تشكيلية بالقدر الذي تجيب فيه على سؤال "كيف تشكل الفعل العقلاني"[١١٨]. وفي الواقع فإن كثيراً من نظريات العلوم الطبيعية المهمة هي بنفس هذه الصيغة، مثل نموذج الحمض النووي DAN ، والنظرية الحركية للحرارة[١١٩]. فالأبنية الطبيعية تعتبر قابلة للتحليل التشكيلي بنفس درجة قبول الأبنية

---

١١٨ See Rappaport (1995).

١١٩ Haugeland (1978: 216), Cummins (1983:15).

الاجتماعية. ثانياً، وكما هو موضح سابقا، فإن الأفكار والأبنية الاجتماعية يمكن أن تكون لها نتائج سببية، وبهذا الشكل فإن ملاءمة التنظير السببي أو إمكانيته ليست مقصورة على العلوم الطبيعية. أخيراً، فإن النظريات التشكيلية يجب أيضاً اختبارها ضد شواهد إمبيريقية مثل النظريات السببية تماماً. فليست كل التفسيرات صحيحة بشكل متساوٍ؛ ولذلك فإن البحث التشكيلي يواجه ذات المشكلة الإبستمولوجية التي يواجهها البحث السببي، وهي كيف نبرر زعماً أو مقولة معينة حول ما لا يمكن ملاحظته (سواء قواعد تشكيلية أو آلات سببية) بالاعتماد على ما نستطيع رؤيته؟. ولذلك فإنني أتفق مع King ، و Keohane ، و Verba في القول إنه لا يوجد فرق معرفي جذري بين الشرح والفهم.

ولكن هناك اختلافات تحليلية أو منهجية مهمة بين التنظير السببي والتنظير التشكيلي، الأمر الذي يعكس اختلاف الأسئلة التي تشغل كلا منهما. فمع أنني أناقش القضية بشكل يختلف عن Hollis ، و Smith ، فأنا أتفق معهما في أن هناك دائماً "حكايتين مختلفتين" في البحث الاجتماعي[١٢٠]. لا علاقة لهاتين الحكايتين بمناظرة السببي مع التشكيلي. يصنف كينج وكيوهين، وفيبر التنظير التشكيلي على أنه "استنتاج وصفي" يختلف عن "الاستنتاج السببي". ومع أن هذا التصنيف مهم من ناحية معينة – وهي أن النظريات التشكيلية تحتوي على جانب وصفي كبير- ، فإنه يقلل من الوظيفة الشارحة لهذا النوع من النظرية. فبينما يرى هؤلاء أن فكرة الشرح اللاسببي فكرة "مركبة" فإن بعض فلاسفة العلم لا يرونها كذلك. فمثلاً عند مناقشته للأهمية الشارحة لأسئلة "كيف" نجد أن Charles Cross يتبنى تعريف John Haugeland للشروحات المورفولوجية الذي بموجبه يكون ممكناً شرح قدرة معينة عن طريق الاهتمام ببنية محددة وقدرات معينة لما هو مشكل أو مبني[١٢١]. ويذكر Cross نموذج DNA على أنه ليس شرحاً سببياً. أيضاً يقول William Dray : إن ما يميز عمل المؤرخين ليس شرح "لماذا" حصل حدث معين، وإنما شرح ماذا كان ذلك الحدث، وهم

---

١٢٠ See Wendt (1998).

١٢١ Cross (1991: 245), Haugeland (1978:216).

يقومون بذلك عن طريق تصنيف الأحداث وتوليفها تحت مفهوم عام، مثل الثورة، والتضخم أو فخ الفقر[١٢٢]. أيضاً يقول Steven Rappaport إن كثيراً من النماذج التي تم تطويرها بواسطة علماء الاقتصاد هي شروحات لـ"ماذا"، أكثر من كونها شروحات لـ"لماذا"؟[١٢٣]. أيضاً هناك التمييز الذي طوره Robert Cummin بين "نظريات الانتقال" التي تشرح التغيرات بين الأحداث أو الدول وبين "نظريات الخاصية" والتي تشرح كيف يتم تجميع الأشياء أو العمليات أو توليفها بعضها مع بعض، بحيث تكون لها سمات خاصة ومعينة[١٢٤]. فمادامت العلاقة السببية تتطلب الانتقال من حالة إلى حالة أخرى، فإن نظريات الخاصية (التي تعتبر ثابتة) لا يمكنها أن تكون سببية، حتى وإن استطعنا أن نستخرج فرضيات سببية منها. فمثل Rappaport نجد أن Cummin يقول إن نظريات الخاصية غالباً ما تؤسس على شكل نماذج DNA، وكما يفعل Cross نجده أيضاً يورد نموذج مثالاً، ومع أن اهتمامه الرئيس ينصب على طبيعة الشرح في علم النفس. يقترح كل هؤلاء أن النظريات التي تجيب على أسئلة "لماذا"، أو على "كيف - يمكن" هي نظريات "تشرح" العالم.

سأركز هنا بغض النظر عما إذا كنا نقبل القول إن النظريات التشكيلية تشرح أم لا، على ثلاث نقاط أخيرة. أولاً، إن الإجابة على أسئلة التشكيل تعتبر غاية مهمة بحد ذاتها، حتى ولو كانت في النهاية مرتبطة بقضية سببية. فمن ناحية، من الواضح أنه بدون وصف جيد لكيفية تجمع الأشياء وتركيبها فإن أية شروحات نقدمها من المحتمل أن تكون خاطئة. وفي حالة الأشكال الطبيعية قد لا يتطلب ذلك شيئاً أكثر من قياس للنتائج الملاحظة. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن الأشكال الاجتماعية لا تقدم نفسها بشكل ملحوظ للحواس بنفس درجة الأشكال الطبيعية، فإن وصف تلك الأشكال الاجتماعية

---

١٢٢ Dray (1959).

١٢٣ Rappaport (1995).

١٢٤ Cummins (1983).

قد يتطلب تحليلاً مفاهيمياً أكثر مما اعتاد عليه العلماء الاجتماعيون المعاصرون. فبالإضافة إلى أن النظرية التشكيلية توفر أساساً للشروحات السببية فإنها تعتبر مهمة وذات قيمة بالقدر الذي توضح فيه الطرق المتعددة لتجمع الظواهر وتوليفها. وكثير من جهود النظرية النقدية في العلاقات الدولية موجه نحو هذه الغاية. فاستخدام التحليل التاريخي والمفاهيم لإيضاح أن كثيراً من الأشكال الاجتماعية مثل السيادة أو الدولة قد تأخذ صيغاً مختلفة من الممكن أن يفتح المجال لإمكانيات سياسية مرغوبة ولم تكن ممكنة من قبل. لهذين السببين فإن تحامل الاتجاه السائد في العلوم الاجتماعية ضد الوصف أو التاريخ يعتبر أمراً غير سار. فالاعتراف بتميز الأسئلة التشكيلية وأهميتها سوف يتيح لعلوم اجتماعية أشمل وأفضل. فإذا كانت الملاحظة مشحونة بالنظرية، فإن النظرية التشكيلية توفر لنا الوسائل التي نستطيع بواسطتها أن نرى العالم بشكل أوضح.

ثانياً، تعتبر النظريات التشكيلية "نظريات". فهي تحتوي على استنتاجات مستمدة من أحداث ملاحظة إلى أنماط أوسع، والاستنتاجات دائماً ما تحتوي على وثبة تنظيرية. يعد ذلك صحيحاً، سواء كانت تلك الاستنتاجات استقرائية خالصة، بمعنى التعميم من أحداث أخذت كعينات، أو أنها كانت استبعادية، بمعنى افتراض أبنية معينة تستطيع تفسير تلك الأحداث. ففي كلتا الحالتين لا يمكن للمعلومات أن تفسر ذاتها. ومن وجهة نظري فإن ذلك أيضاً يعني أن النظريات التشكيلية تتضمن فرضيات حول العالم، ومن الممكن اختبارها. فمثلاً الزعم الكلي القائل إن القدرات السببية للدول ذات السيادة يتم تشكيلها جزئياً بواسطة الأبنية الخطابية التي تربطها مع الدول الأخرى، يعتبر فرضية حول طبيعة الدول ذات السيادة. هذه الفرضية تعارض الفرضية الفردية القائلة إن القدرات السببية للدول ذات السيادة لا تعتمد على دول أخرى، بل مستقلة عنها. لهذه الفرضيات تطبيقات مختلفة فيما يتعلق بأنواع السلوك التي يجب أن نلحظها في العالم، وبذلك فإنه يمكن

اختبارها باستخدام المعلومات المعلنة والمتوفرة، (حتى مع صعوبة ذلك). فالمزاعم التشكيلية تهتم بالكيفية التي تجتمع فيها الأشكال الاجتماعية بعضها مع بعض أكثر من اهتمامها بالعلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ولكنها أيضاً ليست أقل "تنظيرية" لهذا السبب.

أخيراً من أجل أن نفهم الفرق الذي تحدثه الأفكار والأبنية الاجتماعية في السياسة الدولية، فإننا يجب أن نعترف بوجود "نتائج" تشكيلية. فالأفكار والأبنية الاجتماعية تكون لها نتائج تشكيلية عندما تخلق أو تحدث ظواهر - خصائص وقوى ومعان، ..الخ - معتمدة مفاهيمياً أو منطقياً على هذه الأفكار أو الأبنية، وتوجد (هذه الظواهر) فقط بسبب من هذه الأفكار أو الأبنية. فالقدرات السببية للسيد لا توجد بشكل مستقل عن علاقته بالعبد، والإرهاب لا يوجد بشكل مستقل عن وجود خطاب أمن وطني يعرف "الإرهاب". تفي هذه النتائج بمتطلب "تضاد الحقائق" الذي يقتضيه الشرح السببي، ولكنها ليست سببية؛ لأنها تخالف متطلبات وجود العوامل بشكل مستقل بعضها عن بعض، وعدم تماثل ذلك الوجود زمانياً. يمكن للغة اليومية أن توضح ذلك. نحن لا نقول إن العبيد "يسببون" الأسياد، أو إن خطاباً أمنياً "يسبب" الإرهاب. من ناحية أخرى، من الواضح إن علاقة السيد - العبد والخطاب الأمني - الإرهاب لها علاقة بتشكيل كل من الأسياد والإرهاب، مادام أنه بدونهما لن "يكون" هناك أسياد أو إرهاب. تطمح النظريات التشكيلية لأن تأخذ هذه النتائج في الاعتبار، حتى لو لم "تشرحها".

من أجل سوسيولوجيا للأسئلة في النظرية الدولية

Toward a sociology of questions in international theory

يصبح واضحاً عندما نبدأ بالنظر إلى الشروحات على أنها إجابات على أسئلة أن التمييز بين الأسئلة السببية والأسئلة التشكيلية ليس التمييز الوحيد الذي يمكن أن نقوم به. فما قد يبدو على أنه مطلب بسيط من أجل إيجاد شرح سببي قد يكون في الحقيقة أسئلة متعددة تتطلب إجابات مختلفة. ماذا كان "سبب"الحرب الباردة؟ يعتمد ذلك على ما نأخذه

كإشكالية: هل هو حقيقة أن الصراع كان بارداً وليس حرباً ساخنة؟، أم أنه كان مع السوفييت وليس مع الإنجليز؟، أم أنه اندلع في الوقت الذي اندلع فيه؟ أم أنه فقط اندلع؟ يقول فلاسفة العلم الذين تناولوا هذه المشكلة: إن ما يهم في عملية الشرح هو في الحقيقة أمر نسبي، وذلك لارتباطه "بسياق" استفهامي[١٢٥]. أهمية هذه النسبية الشرحية[١٢٦] تصبح أكثر وضوحاً عندما نتعامل مع الفروق بين أسئلة "لماذا"، و "كيف"، وأسئلة "ماذا". ولكن - وكما بين مثال الحرب الباردة - فإن نفس الظاهرة يمكن أن تقدم لها شروحات مختلفة اعتماداً على الأسئلة التي نثيرها[١٢٧].

أريد هنا أن أستخلص من ظاهرة "نسبية الشرح" ثلاث نقاط قد تكون ذات أهمية لعلماء العلاقات الدولية. أولاً إن معايير المعرفة الملائمة تعتمد على السؤال الذي أثرناه، ونوعية الشواهد التي نسوقها للإجابة عليه. وكل النظريات العلمية يجب أن تفي بالمعيار الأدنى، المتمثل في كونها - مبدئياً - قابلة للخطأ في مقابل الشواهد العامة المتوفرة، وعليه فإن علماء الاجتماع يجب أن يتناولوا مزاعمهم المعرفية وذلك حاضر في أذهانهم. فيما عدا ذلك، فإننا يجب أن نكون متسامحين تجاه معايير الاستنتاج المختلفة والمطلوبة لإجراء البحث في مواضيع مختلفة. فالنظريات السببية في الكيمياء يجب أن تفي بمعايير مختلفة عن تلك المطلوبة في الجيولوجيا، وكذلك في الجيولوجيا تختلف المعايير عنها في علم الاجتماع. أيضاً يجب أن يتم تقييم النظريات التشكيلية بطرق مختلفة عن تلك المتبعة في تقييم النظريات السببية. فالمنظرون التشكيليون يجب أن يهتموا بشكل أكبر بالشواهد التي قد تستخدم لدحض مزاعمهم، ولكن طبيعة هذه الشواهد سوف تختلف وتتنوع تبعاً لاختلاف الزعم الذي تتم مناقشته.

---

١٢٥ Garfinkel (1981).

١٢٦ Garfinkel (1981).

١٢٧ انظر إلى Suganami (1990) في كيف أن الاهتمام بطبيعة الأسئلة في العلاقات الدولية بإمكانه أن يسهل الكثير من عمليات الشرح، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الحرب.

ثانياً، يجب أن نكون أيضاً حساسين تجاه الطبيعة السياسية للأسئلة. فالمعرفة دائما ما تكون لأحد ما أو لغرض ما. ولذلك فإن صيغة الأسئلة تعتبر عاملاً رئيساً ومهماً في تحديد الطريقة التي سوف توظف بها إجاباتها. تحديداً يعتبر ذا أهمية خاصة هنا ما يتم أخذه على أنه يمثل إشكالية. فنحن لا نستطيع أن نمشكل كل شيء في وقت واحد، ولكن أيضاً يجب أن نعي أننا بعدم مشكلتنا لشيء ما فنحن نحيّد ذلك الشيء وقتياً، وبذلك تكون المعرفة الناتجة غير ذات جدوى في إعادة تشكيل ذلك الشيء[١٢٨]. يصبح هذا الأمر مهماً إذا ما عرفنا أن عملية التحييد تلك ليست قضية فرد من الباحثين أو العلماء، ولكن أحياناً تقوم بها مجموعة كبيرة منهم، والتي غالباً ما تكون منظمة ولعقود طويلة حول مسلمات معينة غير قابلة للدحض.

أخيراً يجب أن نشجع العلماء على إثارة أسئلة جديدة. فإثارة ما تم تحييده كإشكالية لا يقل أهمية - كوظيفة للعلم - عن محاولة إيجاد الإجابات الصحيحة. من وجهة النظر هذه، فإن دخول ما بعد البنيوية في نظرية العلاقات الدولية بدءاً من Richard Ashley في ١٩٨٠م يعتبر ذا أهمية خاصة. يتمثل أحد أهدافي في هذا الفصل في محاولة تحدي التشكيكية الإبستمولوجية التي تؤسس لاتجاه ما بعد البنيوية، حتى مع كون النظرية التي أقدمها هنا مدينة لما بعد البنيوية. ومهما يكن رأينا فيما بعد الحداثة فإن من طبيعتها ووظيفتها أن تستجوب أو تستنطق كل نواحي الحياة الاجتماعية، بما في ذلك وضع أولئك الذين يدعون معرفة تلك الجوانب. فإثارة الأسئلة المحرجة يجسد عقلية نقد الذات لعصر التنوير في أفضل مراحله.

خاتمة Conclusion

يعتبر حقل العلاقات الدولية اليوم مستقطباً - وبشكل واضح - بين مواقف إبستمولوجية لا يمكن التوفيق بينها: أغلبية وضعية تقول إن علم الاجتماع يعطينا مدخلاً

---

١٢٨ Fay (1975); Cox (1986).

مميزاً لمعرفة الواقع، وأقلية ما بعد وضعية تقول إنه لا يمكن فعل ذلك. لقد حاولت في هذا الفصل أن أوجد منطقة وسطى بين المجموعتين. فبدلاً من اتباع مدخل انتقائي - لا يمكنه أن ينجح بسبب اختلاف نظريات الإحالة - تمثلت استراتيجيتي في محاولة تغيير لغة النقاش. فقد اقترحت بأنه مادام الجانبان واقعيين - ضمنياً - في بحثهم الجوهري، فإن القضايا المعرفية (الإبستمولوجية) تعتبر نسبياً غير مهمة. فالنقاش يجب أن يكون حول مما يتكون العالم - الأونتولوجيا - وليس كيف يمكننا أن نعرفه (الإبستمولوجيا).

ومن الناحية الإبستمولوجية فقط فقد انحزت إلى جانب الوضعيين الذي يعتبر علم الاجتماع خطاباً معرفياً متميزاً يوفر لنا معرفة حول العالم الخارجي، حتى وإن كانت دائماً عرضة للخطأ. فالشعر والأدب والحقول الإنسانية الأخرى تقول لنا كثيراً عن الوضع الإنساني، ولكنها ليست مصممة لتشرح الحروب الكونية، أو مشكلة الفقر في العالم الثالث. ولذلك فإننا إذا أردنا حل هذه المشاكل فإن أملنا - حتى ولو كان ضئيلاً - هو علم الاجتماع، ويذكرنا ما بعد الوضعيين بأن ما نراه خارج ذواتنا يعتمد على كيفية رؤيتنا له، وأيضاً أكدوا أهمية العمليات التشكيلية والتفسيرية في الحياة الاجتماعية. وعلى أية حال فإن هذه المشاركات لا تعني أن كل النظريات صالحة بشكل متساوٍ، أو أننا لا يجب أن نبررها أو نختبرها في ضوء الشواهد الإمبيريقية، أو أن العمليات السببية لا تحدث في المجتمع. لذلك فاتباع مدخل متعدد في العلوم الاجتماعية يمكن أن يستوعب معظم انتقادات ما بعد الوضعيين. بالطبع، ليس كل الوضعيين تعدديين من الناحية المنهجية، خاصة أولئك الذين يعتقدون أن الممارسة العلمية يجب أن تتفق مع إعادة تشكيل الإمبيريقية للشرح العلمي.

يجب أن يبقى ذلك في حدود إطاره، مادمت سوف آخذ موقف ما بعد الوضعيين في قضية الأونتولوجيا؛ القضية الأكثر أهمية - حسب وجهة نظري - فأنا مثلهم أعتقد أن الحياة الاجتماعية هي "أفكار من الأسفل إلى الأعلى"، وأن الأبنية العميقة، والتي لا يمكن ملاحظتها تشكل الفاعلين (الوكلاء) وقواعد التفاعل (الفصل الرابع)؛ الأمر الذي

يناقض الاتجاه السائد في العلاقات الدولية. أيضاً عندما يتعلق الأمر بما هو موجود (كائن) في العالم، فإن ما بعد الوضعيين سيجدون في هذا الكتاب ما يتفق مع وجهة نظرهم أكثر مما قد سيجده الوضعيون.

تؤدي الواقعية العلمية دوراً أساسياً في إيجاد منطقة الوسط هذه بين إبستمولوجيا الوضعيين وأونتولوجيا ما بعد الوضعيين. وحتى مع استمرار هجوم بعضهم على بعض، فإن الإمبيريقيين، وما بعد الحداثيين يوحدهم قلق إبستمولوجي مشترك حول العلاقة بين النظرية والواقع. مع تشكيك الإمبيريقيين في إمكانية معرفة ما لا يمكن ملاحظته، وتشكيك ما بعد الحداثيين في إمكانية معرفة الواقع على الإطلاق، "ما يمكن أن تفعله الواقعية"[١٢٩]، هو إبطال مصادر القلق هذه بتوجيه اهتمامنا إلى الأونتولوجيا. فمن ناحية معينة، لا يغير ذلك شيئاً مادام كل طرف يمكنه القيام بعمله كما كان يفعل من قبل: الإمبيريقيون يبحثون عن قواعد للسلوك، والعقلانيون يتبنون نظريات استنتاجية، ومتابعو العمليات يقومون بدراسات حالة، والنقديون يفكرون في الأبنية العميقة، وما بعد الحداثيين يهتمون بالنظرية التشكيلية. ولكن المهم هو أن الكل يفعل ما يريد. فمن وجهة نظر واقعية، لا تستطيع الإبستمولوجيا أن تشرع الممارسة العلمية.

الواقعية لا تستلزم أونتولوجيا معينة، أو مناهج معينة أو أية نظرية للمجتمع؛ أو حتى للسياسة الدولية. ولكن بالقدر الذي ترفض به الواقعية ـ مسبقاً ـ مقولات ضد ممارسة أنواع بحث معينة، فهي تشكل أساس النقاش في هذا الكتاب. فيما عدا ذلك، فإن الواقعية ليست ذات أهمية بالنسبة للقضايا التي تقسم نظريات العلاقات الدولية. فيجب ألا نتوقع من فلاسفة العلم أن يشرحوا السياسة الدولية.

---

١٢٩ Shapiro and Wendt (1992).

"فوقية الأفكار؟": في تشكيل القوة والمصلحة؟

شكل مفهوما القوة والمصلحة الوطنية نقطة البداية والتركيز لمعظم عمليات التنظير حول السياسة الدولية خلال الفترة اللاحقة للحرب. وكانت القوة تؤخذ على أنها تعني القدرة العسكرية فقط، والمصلحة على أنها الرغبة الأنانية في الحصول على القوة والأمن، أو الثروة. تحدد هذا الاهتمام وذلك التعريف بمدخل "الواقعية" لموضوع السياسة الدولية فبينما يعترف الليبراليون الجدد[1] بأهمية القوة والمصلحة، فإنهم بدؤوا في بداية الثمانينيات بتأكيد أن المؤسسات الدولية تؤدي أيضاً دوراً مهماً في السياسة الدولية. يختلف الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد حول الأهمية النسبية لهذه العوامل، ولكنهم يتفقون معاً على أن هذه العوامل الثلاثة تشرح معظم التنوع والتغير في نتائج السياسة الدولية. أيضاً، مع أن أتباع المدخلين لا يسمون أنفسهم "الماديين"، فهم يحيلون إلى القوة والمصلحة - وأحياناً حتى المؤسسات - على أنها عوامل "مادية". في مقابل ذلك الإجماع "المادي" نجد بعضاً من علماء العلاقات الدولية اليوم يركز على عامل رابع هو: "الأفكار". يرجع هذا التركيز بداية إلى Snyder ، و Bruke ، و Sapin [2]، الذين بدؤوا مشروعاً بحثياً حول الدور الذي تؤديه نظم المعتقدات والقناعات والإدراك في صناعة قرار السياسة الخارجية. تطور هذا المشروع البحثي بشكل كبير في العقد الأخير، بإضافات تنظيرية متعددة حول دور الهوية، والأيديولوجيات،

---

١ Though they were only called the after the fact

٢ Snyder, Bruck, and Sapin (1954).

والثقافة والأفكار. بمعنى آخر، تحولت مفاهيم الاتجاه السائد ذاتها لتمثل إشكالية، ولم تعد تؤخذ على أنها مسلمات في نظرية العلاقات الدولية، وأصبح العلماء الماديون يواجهون عملية إحياء مثالية، تتمثل في مواجهة السؤال التالي "ما هو الفرق الذي يمكن أن تحدثه الأفكار؟" في السياسة الدولية.

يجيب على هذا السؤال طريقان، وبالتالي هناك طريقان لصياغة نقاش المثالية - المادية. يعامل المدخل المسيطر في العلوم السياسية الأفكار بعبارات سببية "كمتغير" متدخل، يمكن أن يشرح جزءاً من السلوك، ليس في إمكان نتائج القوة والمصلحة والمؤسسات أن تشرحه. وفي كتابهما المؤثر والمهم عن تأثير الأفكار في السياسة الخارجية، يعرف كل من Judith Goldstein، و Robert Keohane الفرضية الصفرية حول دور الأفكار بالشكل التالي: "إن تنوع السياسة عبر البلدان، أو حتى الزمن يمكن فهمه كلية بالاعتماد على التغيرات التي تحدث في عوامل أخرى غير الأفكار". العوامل التي يعنيها هؤلاء هي عوامل القوة والمصلحة[٣]. وفي ندوة حول دور الأفكار في السياسة الأمريكية نجد أن Karen Orren، و Theda Skopol يضعان الأفكار بجانب المؤسسات كأسباب منافسة، ونفس الشيء يفعله Morris Fiorine، عندما يضع الأفكار بجانب المصلحة[٤]. في كلتا المجموعتين نجد أن القوة والمصلحة - وحتى المؤسسات - يتم التعامل معها وكأنها ذاتها مفاهيم خالية من الأفكار، بل إن دور تلك الأفكار يتم الحكم عليه من خلال هذه المفاهيم.

هذا التأطير السببي لنقاش المادية - المثالية له نتائج مهمة. أولاً، إن الهوية والأيديولوجيا والثقافة أمور متميزة ومختلفة عن القوة والمصالح، وبالتالي تؤدي دوراً سببياً في الحياة الاجتماعية[٥]. فشرح السياسة الدولية أو تفسيرها بالإحالة إلى هيمنة الأيديولوجية الليبرالية يختلف عن شرحها بالإحالة إلى مصالح الدولة. فالبنية الفوقية تختلف عن القاعدة.

---

٣ Goldstein and Keohane (1993:6).

٤ Orren (1995), Skocpol (1995), Florina (1995). Of the contributors to the symposium, only Rogerse Smith (1995) raises questions about these dualisms, taking a line similar to the one I shall take below.

٥ Yee (1996).

وبهذا الشكل فإن اتباع مدخل سببي ليس "خطأ"، ولكن المشكلة تكمن في أن هذا المدخل السببي يسلم للماديين بدراسة الحرب والصراع، والتي يبدو أنهما يمكن شرحهما، بالاعتماد فقط على مفاهيم القوة والمصلحة. وبذلك فإن النظريات التي تعامل الأفكار على أنها متغيرات متدخلة، أو أنها متغيرات "بنية فوقية" سوف تكون دائماً عرضة للاتهام القائل إنها مستمدة من نظريات تركز على متغيرات "القاعدة"، (القوة والمصلحة)، وببساطة لا تتناول التنوع، أو لا تشرح التغير في السلوك[٦]. ومن وجهة نظري فإن الليبراليين الجدد - حتى مع هذا الانتقاد - قد بينوا - وبشكل مسهب - الافتراض القائل إن الأفكار والمؤسسات تعتبر محددات مستقلة نسبياً في الحياة الدولية[٧]، الأمر الذي يعد تحدياً قوياً للمادية "الفظة" أو المادية "الصرفة".

أركز في هذا الفصل على طريقة ثانية لتأطير ذلك الجدل المادي - المثالي، الأمر الذي من شأنه إنتاج تحد أعمق للنظرة المادية. يسلم المنهج السببي الذي يفضله الليبراليون الجدد بأن الأفكار مهمة فقط بالقدر الذي تشرح به نتائج بعيدة ومختلفة عن نتائج القوة والمصلحة والمؤسسات. هذا المدخل الاجتماعي البنائي، الثاني، يحقق في المدى الذي "تشكل" فيه الأفكار تلك الأسباب "المادية" ويستعلم عنها في المقام الأول. أي أنه يناقش المدى الذي تساهم به الأفكار في تشكيل المصلحة والقوة بداية مما لم تكن هذه الأسباب المادية مشكلة - أصلاً ومنذ البداية - من أفكار معينة، فإننا لن نحصل على فهم كامل بمعاملتها على أنها متغيرات متميزة ومختلفة عن الأسباب الأخرى. لذلك فإن الشرح بالإحالة إلى القوة والمصالح والمؤسسات لا يمكن أن يكون هو حقيقة ما يعرف الصفة "المادية" على الإطلاق. الأصح من ذلك هو أن ما يجعل من النظرية ذات طبيعة مادية، هو كونها تشرح نتائج القوة والمصالح والمؤسسات، بالإحالة إلى قوى مادية "بهيمية" صرفة. أي أنها يجب أن تحيل إلى الأشياء التي توجد بشكل مستقل، وتكون لها قدرات سببية معينة بشكل مستقل عن الأفكار، مثل

---

٦ Krasner (1983a), Mearsheimer (1994/1995).

٧ See especially Keohane (1984) and Baldwin, ed. (1993).

الطبيعة البشرية، والبيئة المادية، وربما الصناعات التكنولوجية. فالجدل التشكيلي بين الماديين والمثاليين لا يدور حول مساهمة الأفكار في مقابل مساهمة القوة والمصلحة في الحياة الاجتماعية. هو في الحقيقة يدور حول المساهمة النسبية للقوى المادية "البهيمية" في شروحات القوة والمصلحة. فالماديون لا يستطيعون زعم أن القوة والمصلحة هي "متغيراتهم"، فالأمر كله يعتمد على كيف تشكلت هذه القوة وهذه المصلحة في بداية الأمر، وقبل أن تبدأ تأثيراتها.

لاحظ أن مثل هذا التفسير للمادية يتعارض مع الاستخدام الشائع، والذي يدين بكثير للماركسية[٨]. تعرف الماركسية القاعدة المادية بأنها نمط الإنتاج، وتضع كلاً من الأيديولوجيا والثقافة والعوامل المثالية الأخرى في بنية فوقية غير مادية. وبذلك تصبح "المادية" مقترنة بشروحات تحيل إلى العوامل الاقتصادية فحسب. نفس الشيء يمكن قوله عن العوامل العسكرية التي يهتم بها الواقعيون. فأنماط التدمير هي أساسية أو قاعدية تماماً، بنفس درجة أساسية أو قاعدية أنماط الإنتاج. وعلى أية حال، فإن العوامل المثالية يتم إنزالها مسبقاً إلى مجرد اهتمامات غير اقتصادية وغير عسكرية. بالاعتماد على ما قدمه Douglas Porpora [٩]، فإنني أقترح هنا أن النظر إلى المادية والمثالية بهذه الطريقة يعتبر إشكالياً. تكمن المشكلة في أن الماركسية تعرف نمط الإنتاج، ليس فقط عن طريق قوى الإنتاج، وإنما أيضاً عن طريق "علاقات" الإنتاج. فقوى الإنتاج ("أدوات") تعد مرشحاً جيداً لاعتبارها قوى مادية بهيمية أو فظة، ولكن علاقات الإنتاج تعتبر - وبشكل كامل - ظواهر مثالية، تحديداً مؤسسات أو قواعد - والتي هي في النهاية أفكار مشتركة - تشكل علاقات الملكية والتبادل، من يعمل لمن، مصالح وقوى الطبقة... وهكذا. فحقيقة أن علاقات الإنتاج تعتبر مثالية، يعني أن الرأسمالية هي في غالبيتها صيغة "ثقافية" ليست مادية. وبهذا الشكل فإن "الأساس" المادي الذي تحيل إليه الماركسية يصبح مشبعاً مراراً وتكراراً بالأفكار. وفيما عدا الأجساد المادية

---

٨ See Little (1991: 114-135).

٩ Porpora (1993), who in turn draws on Rubinstein (1981). For different framings of the idealism-materialism issue see Marun (1979) and Adler and Borys (1993).

للعمال والرأسمالية، فإن الأشياء المادية الوحيدة في الاقتصاد الرأسمالي هي قوى الإنتاج. وفي الواقع، ومادامت الاشتراكية تستخدم قوى إنتاج مشابهة لتلك، فإن ما يشكل اقتصاداً على أنه رأسمالي، وآخر على أنه اشتراكي هو في الحقيقة علاقات الإنتاج. فبدلاً من تعريف المادية بالتركيز على نمط الإنتاج أو نمط التدمير، فإنه يصبح من الملائم تعريفها بفرضية محددة حول تلك الصيغ الثقافية. فالفرضية المادية هي أن محتوى هذه الصيغ الثقافية يمكن شرحه بشكل كبير بواسطة خصائص القوى المادية الفظة أو البهيمية، سواء الطبيعة البشرية (كما في علم الاجتماع)، أو التكنولوجيا (كما في الحتمية التكنولوجية)[١٠]. فما لم يتم شرحه بهذه الطريقة سوف يتم شرحه إذاً بالمثالية.

يعد تضييق معنى المادية بهذه الطريقة خطوة مهمة في هذا الفصل، وهو الأمر الذي تبرره حقيقة أن تأطير الجدل التقليدي بين المادية والمثالية يتم عادة بطريقة منحازة لصالح المادية. تعود جاذبية هذه الصياغة التقليدية وشعبيتها - وفي جزء مهم منها - إلى أنها تميل إلى الخلط بين "الموضوعي" و "المادي". ولكن حقيقة كون علاقات الإنتاج وعلاقات التدمير تحتوي على أفكار مشتركة لا تغير من حقيقة أنها تواجه الفاعلين كحقائق اجتماعية موضوعية لها نتائج مادية موضوعية حقيقية. فالاستغلال واللامساواة لا تزالان حقيقتين موجودتين، مع أنهما مشكلتان بالأفكار. وعلى العكس من المدخل السببي لدراسة تأثير الأفكار - الذي يخول دراسة القوة والمصلحة للماديين، ولكن يقول إن تأثيرهما أقل مما يعتقد الماديون - فإن المدخل التشكيلي لا يزعم مثل ذلك الزعم. ففي نهاية هذا الفصل سوف نجد أن القوة والمصلحة لهما نفس التأثير السابق. يثير ذلك السؤال التالي: ما الفائدة إذا من إعادة وصف القوة والمصلحة بعبارات مثالية؟ هل ذلك مجرد مسألة فلسفية فقط؟ تشير الإجابة بنعم إلى صعوبة قضيتي هنا، ولكن ما أزعمه هو أن مدى تشكل "الأساس المادي" بالأفكار يعتبر سؤالاً مهما تم تجاهله من قبل الاتجاه المهيمن في نظرية العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي له علاقة حيوية ومهمة بإمكانيات التحول في المنظومة الدولية.

---

١٠ Bimber (1994) is very good on the latter

يكمن الهدف الأساسي من هذا الفصل باختصار في أن نبين أن كثيراً من القدرة الظاهرة للشروحات المادية إنما هو في الحقيقة معتمد على وجود مسلمات مغمورة أو ضمنية عن محتوى الأفكار وتوزيعها. فالفكرة الأساسية هنا هي أن معنى القوة، ومحتوى المصالح إنما هما من عمل الأفكار وليسا ذاتيين. فإذا كان الحال كذلك، فإننا لا نستطيع أن "نقيم" نتائج المادية على أنها بهذا الشكل إلا بعد أن نوضح الشروط المثالية (الأفكار) لشروحات القوة والمصلحة ونعريها. ففي هذا الفصل أركز فقط على تشكيل القوة والمصلحة. فالمؤسسات أحياناً ينظر إليها أيضاً على أنها مادية، ولكن ذلك سوف يكون أقل إقناعا عندما ندرك أن المادية لا تلغي الموضوعية بشكل كامل. فالمؤسسات مكونة من معايير وقواعد تعتبر ظواهر مثالية - "نماذج ذهنية مشتركة"[١١] - وبهذا الشكل - ومع كونها حقائق اجتماعية موضوعية، فإنها تقع على الجانب المثالي من المعادلة. لذلك فسوف أؤجل مناقشة المؤسسات إلى الفصل الرابع.

يناقش هذا الفصل ما يتم تقديمه على جزأين. أبين في الجزء الأول أن القدرة الشارحة لمادية كينيث والتز ونظريته حول البنية، والتي تعتبر الفوضى، وتوزيع القدرات المادية جزءاً منها، تعتمد في الأساس على مسلمات ضمنية وغير صريحة حول توزيع المصالح. وفي الجزء الثاني أبين أن هذه المصالح هي بدورها مشكلة أو مكونة بواسطة الأفكار. في هذا الجزء أناقش وأعارض نظرية الخيار العقلاني التي تعامل الأفكار على أنها مجرد وسائل لتحقيق مصالح خارجية مستقلة ولا علاقة لتلك المصالح بهذه الأفكار، داعمة الافتراض المسبق القائل بالطبيعة المادية الصرفة لهذه المصالح. أتفق مع القول إن بعض الأفكار تؤدي مثل هذا الدور، ولكن بعضها الآخر يشكل ويكون المصالح. وفي كلا الجزأين أقول إن القوى المادية الفظة أو الصرفة لها بعض النتائج على كيفية تشكيل القوة والمصلحة. ولذلك ففرضيتي لا تقول إن الأفكار تعمل من أعلى إلى أسفل (لهذا السبب وضعت علامة استفهام في عنوان الفصل). ودفاعي عن هذه القاعدية المادية متجذر في مدخل الواقعية العلمية الطبيعي لدراسة المجتمع

---

١١ Denzau and North (1994).

الموضح في الفصل الثاني. تعتبر القاعدية المادية (تأثير العوامل المادية من أسفل إلى أعلى) تنازلاً مهماً تقدمه الواقعية السياسية، ولكن - كما سنرى - فإنها تترك كثيراً من العمل أو التأثير لغير الواقعيين. يقترح كلا الجزأين أن العامل الأكثر أهمية في السياسة الدولية هو "توزيع الأفكار" في المنظومة، ذلك التوزيع الذي أناقش بنيته في الفصول اللاحقة.

تشكيل القوة بواسطة المصلحة The constitution of power by interest

يعتبر اقتراح أن طبيعة السياسة الدولية يتم تشكيلها والتأثير فيها بواسطة علاقات القوة - وبدون منازع - إحدى الصفات الرئيسة الثابتة والمحددة للواقعية[١٢]. ومع ذلك فإنه لا يمكن أن يكون اقتراحاً واقعياً فريداً مادام أنه سوف يعني أن كل دارس للعلاقات الدولية سيكون واقعياً. فالليبراليون الجدد يعتقدون أن القوة مهمة، والماركسيون يعتقدون أن القوة مهمة، وما بعد الحداثيين يعتقدون أنها في كل مكان. فحقيقة أن الكل اليوم يتفق مع هذه القناعة "الواقعية" قد يؤخذ مقياساً لنجاح الواقعية في جعلنا واقعيين في نظرتنا للعالم، ولكن يبدو أن ذلك عديم الفائدة. إن من شأن ذلك أن يقوض من صياغة النظرية الواقعية، وذلك بتوفيقه بين وجهات نظر متناقضة تحت مظلة واقعية واحدة. وبهذا تصبح الواقعية بدون معنى أو تافهة. ولكن بدلاً من ذلك، يبدو أنه من الأفضل أن نميز بين النظريات بالاعتماد على نظرتها إلى "كيف تتشكل القوة". وبحسب هذا التمييز يصبح زعم الواقعية الفريد هو الفرضية المادية القائلة إن نتائج القوة يتم تشكيلها بشكل رئيس بواسطة القوى المادية الفظة. وتكون عندها الفرضية المثالية المنافسة هي القول إن القوة يتم تشكيلها وبشكل رئيس بواسطة الأفكار والسياقات الثقافية.

إحدى أهم حسنات الصيغة الواقعية المسيطرة اليوم - الواقعية الجديدة - هي أنها صريحة - ولو لم يكن بشكل واضح - حول كونها مادية. فعند تصوره للبنية الدولية نجد أن كينيث والتز يجعل من توزيع القدرات المادية المتغير الأساسي، ويرفض بشكل صارم أي تصور اجتماعي

---

١٢ For example, Keohane (1986b: 165)

لمفهوم البنية. هذه الصراحة تميز الواقعية الجديدة عن الواقعية الكلاسيكية، وتسمح بمقارنة واضحة بينها وبين وجهات النظر المثالية. بالطبع فإن تركيز كينيث والتز على القدرات المادية ليس الأول من نوعه في الواقعية. فقد كان Morton Kaplan من أوائل من عرفوا بنية المنظومة، بالاعتماد على "قطبية" توزيع القوة. وأيضاً يعتبر Robert Gilpin من مناصري فكرة أن المنظومات الدولية تميل لأن تكون مسيطراً عليها بقوة عظمى مهيمنة، بحيث يكون سقوطها أو بزوغها سبباً للتغير البنيوي في تركيبة المنظومة[١٣]. ولكن والتز هو الذي طور التصور المادي لبنية المنظومة الدولية كأحد أعمدة التنظير الواقعي الجديد. ولهذا السبب فإنني أركز على نظريته فيما يلي، مع أن أية نظرية تقول: إن نتائج القوة يتم تشكيلها رئيسا عن طريق القدرات المادية الفظة سوف تكون عرضة لنفس النقد.

يتواصل النقاش هنا في ثلاث خطوات رئيسة. أقدم أولاً نموذج والتز الصريح حول "البنية". ومع أن اهتمامي الرئيس ينصب على الدور أو الأثر الذي يحدثه توزيع القوة المادية تحت الفوضى، فإنني أستغل هذه الفرصة لألخص بعض عناصر نظريته، بحيث يمكن الرجوع إليها عند الحاجة خلال الفصول القادمة. بعد ذلك أقول: إن نموذج والتز الصريح يمكنه أن يشرح ما يدعي أنه يشرحه فقط، باعتماده على نموذج "ضمني" "لتوزيع المصالح". فبقدر ما أن المصالح ذاتها يمكن اعتبارها مادية، فإن ذلك لا يخرج هذا القول عن روح الواقعية الجديدة؛ ويمكن النظر إليه على أنه تعديل ودود في النظرية. من ناحية أخرى فإن القول إن هناك "توزيعاً للمصالح" من شأنه أيضاً أن يخدم هدفاً مدمراً، كوني – في نهاية الفصل – أقول إن المصالح هي أفكار. أخيراً، بعد إثبات أن فرضيات كينيث والتز حول القوة المادية تعتمد على مسلمات حول المصالح/ الأفكار، أذكر القارئ بمقدماتي الواقعية العلمية، وذلك بالدفاع عن وجهة النظر القاعدية المادية القائلة إن القدرات المادية لديها قوى سببية أصلية. فعلاقة تلك القوى السببية بهذه المصالح (والأفكار المشتركة أو الثقافة) هي التي تقرر نوعية الحياة الدولية أو تحددها.

---

١٣ Kaplan (1957), Gilpin (1981).

نموذج والتز الصريح: الفوضى وتوزيع القوة

Walt'z explicit model: anarchy and the distribution of power

يتحتم على أية نظرية بنيوية حتى تستطيع تقديم تنبؤات معينة، أن تحتوي على مسلمات عن طبيعة البنية، وعن دوافع الفاعلين (agents) ، وعن صفة العملية التي تربط أولئك الفاعلين بالبنية. ينطبق ذلك على كل النظريات البنيوية، بما في ذلك الواقعية الجديدة.

يقدم كينيث والتز تصوراً مفاهيمياً لطبيعة البنية مكوناً من ثلاثة جوانب[١٤]. أولاً: "المبادئ المنظمة"، ويقصد بها المبادئ التي تنظم عناصر البنية، وبالتحديد ما إذا كانت العلاقة بين هذه العناصر تقوم على التساوي، أو التفوق (الفوقية أو التبعية). ففي أنظمة السياسة الداخلية - مثلاً - تكون الوحدات منظمة بطريقة هرمية، تحدد من له حق الأمر، ومن عليه واجب الطاعة. أما في المنظومة الدولية المعاصرة، فالوحدات (الدول) متساوية من ناحية السيادة؛ ولذلك، فإن المبدأ المنظم هنا ذو طبيعة فوضى. وبالنسبة للواقعية الجديدة تعتبر الفوضى أمراً ثابتاً، وذلك بتقريرها للسياسة الدولية منذ مئات - إن لم يكن آلاف السنين. لذلك - حتى وإن كانت لها نتائج معينة - فإن الفوضى لا تشرح التنوع في النتائج الدولية.

يتمثل الجانب الثاني من تصور والتز للبنية في "خصائص الوحدات"، ويقصد بها الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة. في أنظمة السياسة المحلية تؤدي الوحدات وظائف مختلفة، بعضها يتعامل مع الدفاع، وبعضها الثاني مع الرفاه، وبعضها الثالث مع النمو الاقتصادي. أما في المنظومة الدولية، فإن جميع الوحدات تؤدي نفس الوظائف (النظام الداخلي، الدفاع الخارجي)، وهي بذلك تعد "وحدات متشابهة وظيفياً". تختلف الدول فقط في قدراتها وفي بعض الصفات، ولكنها لا تختلف وظيفياً. يقول كينيث والتز: إن الدول سوف تكون متجانسة وظيفياً مادامت المنظومة فوضى؛ ولذلك يسقط هذا الجانب من نظريته، حتى مع محاولات بعضهم إعادة إدخاله في النظرية بالقول إن الفوضى متفقة مع الاختلاف الوظيفي[١٥].

---

١٤ Waltz (1979: 79-101).

١٥ Ruggie (1983a), Buzan, Jones, and Little (1993).

الجانب الأخير هو "توزيع القدرات"، ويقصد به مدى تركز مصادر القوة المادية (خصوصاً العسكرية والاقتصادية) في المنظومة، مع وجود تلك الدول التي تتقاسم القوة بطريقة غير متكافئة وبشكل كبير والتي تسمى الأقطاب. فمادامت الفوضى مطردة وغير متغيرة، ومادام الاختلاف الوظيفي للوحدات قد سقط من النظرية، فإن هذا الجانب (توزيع القدرات) هو الذي يشكل التنوع في البنية الدولية، وبذلك يكون هو الذي يولد نتائج مختلفة. وبما أن توزيع القدرات هو في النهاية مجموع خصائص الوحدات، فإنه يعد من خصائص المنظومة ككل؛ ولهذا لا يمكن اختزاله إلى مستوى الوحدة[١٦]. أيضاً، مما يستحق الذكر هنا قول والتز بأن الصفات الأخرى للدول، والتي لا ترتبط بتوزيع القدرات، مثل الأيديولوجيا، والميل للقتال، وكذلك نوعية العلاقات بين الدول مثل الصداقة أو العداوة، كلها خصائص يجب ألا تدخل في تعريف البنية[١٧]. وبالقياس على الأسواق، يقول والتز: إنه كما أن ما يهم في تقييم السوق هو عدد الشركات وحجمها، فكذلك الحال في السياسة الدولية، ما يهم هو عدد الدول وقوتها فقط. إنها بالتحديد هذه الخطوة، وذلك التأكيد الذي يجعل من نظرية والتز للبنية نظرية مادية.

يقضي والتز وقتاً وجهداً كبيرين في إحكام هذه النظرية البنيوية وتطويرها، وفي تطوير تطبيقاتها، لكونه غير مقتنع منهجياً بنظريات السياسة الدولية، على اعتبار أنها نظريات "اختزالية" - كما يقول - وذلك بتركيزها على السياسة الداخلية، ودوافع الفاعلين (الدول)، وطبيعة أو خاصية التفاعل بين الدول. ومع أن والتز لا يعطي للمتغيرات الموجودة على مستوى الدول دوراً مهماً في نظريته، فإنه - أيضاً - يسوق مسلمات واضحة حول الفاعلين (agents)، والعملية (Process)، الأمر الذي بدونه لا يمكن لنظريته أن تعمل بالطريقة التي تعمل بها.

---

١٦ Waltz (1979: 97-98).

١٧ Ibid.: 98-99.

يريد والتز تحقيق هدف مهم هو إيضاح أن للبنية الدولية نتائج وآثاراً معينة تحدث بغض النظر عما تقصده الدول. فالنوايا الحقيقية للدول لا تعني كينيث والتز. تشبه استراتيجية كينيث والتز هنا استراتيجية الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين يتحاشون تقديم أية مسلمات حول نفسية الفاعلين، وذلك بشرحهم التنوع في النتائج من خلال الإحالة إلى تغير الأسعار، بدلاً من التغير في التفضيلات[١٨]. ولكن أيضاً - ومثلما يفعل الاقتصاديون - فإن كينيث والتز كان لا بد أن يضمن نظريته "بعض" المسلمات حول الدوافع؛ لأنه وبدون هذه المسلمات سيكون الفاعلون غير قادرين على إحداث الأثر المطلوب (أي جامدين)، وبالتالي لن تكون هناك أية حركة أو تفاعل في المنظومة[١٩]. هنا نجده يقدم مسلمتين في هذا الخصوص. تتمثل الأولى في القول إن الدولة مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق الأمن، مادام تحقيق الأهداف الأخرى يعتمد على تأمين بقاء الدولة فقط[٢٠]. تناقض هذه المسلمة وجهة نظر كثير من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين إن الدول تسعى لزيادة قوتها كغاية في حد ذاتها. مسلمة البحث عن الأمن هذه لا تقول شيئاً حول علاقات الدول بعضها تجاه بعض، أثناء انشغالها بأمنها؛ ولذلك تعتبر هذه المسلمة - من الناحية المنطقية - متفقة مع منظومة الأمن الجماعي، وليس الأمن التنافسي. لا يصرح والتز بذلك، ولكنه يورد مسلمة أخرى حول الدوافع، يستبعد بموجبها تلك الإمكانية: يقول: إن الدول أنانية "لا تكترث إلا بذاتها"[٢١]. بالجمع بين هذه المسلمة والفوضى "يصبح من الصعب على الدول أن تستمتع بأية ضمانة لأمنها، إلا إذا قامت هي بتوفيره لأنفسها"[٢٢]، الأمر الذي يجعل من المنظومة الدولية نوعاً من نسق الاعتماد على النفس.

---

١٨ See especially Stigler and Becker (1977).

١٩ On the necessity for any structural theory to make assumptions about motivation see Emmett (1976).

٢٠ Waltz (1979:126).

٢١ Ibid.: 91.

٢٢ Waltz (1959: 201).

تواجه مناقشة والتز "للعملية" التي تجمع بين الفاعلين (الدول) وبنية المنظومة تهميشاً أكبر من تهميشه لدوافع الدول. وفي الحقيقة فإن عبارة "Process" تقوم بدور تحقيري في خطاب الواقعية الجديدة؛ لأنها تبدو متناقضة منطقياً مع التنظير "البنيوي". يقول والتز بأن البنية تتصل بالفاعلين عن طريق التأثير على سلوكهم بشكل " غير مباشر"، وذلك من خلال عمليتين: المنافسة والتأهيل الاجتماعي[٢٣]. ومع ذلك فإن مركزية هاتين العمليتين وأهميتهما في نظريته تثير شكوكاً حول إمكانية النظر إلى البنية الدولية بطريقة مادية بحتة؛ لذلك كان لزاماً على والتز أن يقدم تصوراً ضيقاً لكلتا العمليتين من أجل أن يجعل منهما عمليات ميكانيكية وغير اجتماعية بقدر الإمكان.

تحدد المنافسة السلوك وتختاره، اعتماداً على نتائجه. فالفاعلون الذين ينسجم سلوكهم مع الحوافز في البنية سوف يحققون ازدهاراً، بغض النظر عما إذا كانوا يقصدون ذلك أم لا. بينما الآخرون الذين يتعارض سلوكهم مع هذه الحوافز البنيوية فلن يتمكنوا من تحقيق ذلك. ومع أن والتز يفضل القياس على الاقتصاد الجزئي، فإن استخدامه لمجاز "الانتقاء" أو "الاختيار" يشير إلى قياس سوسيولوجي، يهدف إلى تقديم تحليل مادي للحياة الاجتماعية[٢٤]. فالمشابهة مع الاقتصاد هنا ليست كاملة؛ لأنه لا يزال هناك بعض الغموض حول ما إذا كان موضوع "الانتقاء" في نموذج والتز هو السلوك أم الفاعلين أنفسهم[٢٥]. الاحتمال الثاني فقط يعتبر متفقاً مع معنى الانتقاء وفقاً للنظرية الداروينية. فبينما يقول والتز إن المنافسة تساعد في إنتاج "وحدات متشابهة" فإنه يركز بشكل أكبر على انتقاء السلوك. يمثل ذلك مشكلة بالنسبة للسوسيولوجيين؛ لأن الميول السلوكية يمكن انتقاؤها من خلال عملية التعلم الاجتماعي، وهذه آلية ثقافية تعارض تركيز المادية الداروينية على التوارث الجيني[٢٦].

---

٢٣ Waltz (1979: 74-77).

٢٤ On the relationship between economics and sociobiology see Hirshleifer (1978), and Witt (1985).

٢٥ McKeown (1986: 53).

٢٦ Boyd and Richerson (1985). Waltz (1979:76).

سوف أناقش هذه الإشكاليات في الفصل الرابع، ولكن ما يهمنا هنا هو أن مشابهة "الانتقاء" سوف تكون منسجمة مع النظرة المادية للبنية، إذا ما كان المقصود بها انتقاء الوحدات، وليس انتقاد السلوك.

يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لعملية التأهيل الاجتماعي. فلأول وهلة يبدو بالفعل غريباً أن يناقش والتز موضوع التأهيل الاجتماعي. فهناك قليل جداً مما يمكن اعتباره "اجتماعياً" في نظريته، وبالذات تصوره لماهية الشيء أو الأمر الذي يمكن أن تؤهل الدول اجتماعياً تجاهه، وتحديداً ماهية "البنية". فالماديون في الاقتصاد، وفي علم الاجتماع البيولوجي معروفون بعدم تركيزهم على عملية التأهيل الاجتماعي. وعلى العكس من هؤلاء عرف المثاليون في السوسيولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي بتركيزهم الكبير على قضية التأهيل الاجتماعي. وعلى أية حال، فإن ذلك الخروج عن مألوف النظرية سرعان ما يختفي عندما ننظر إلى الطريقة التي يعامل بها والتز مفهوم التأهيل الاجتماعي.

فكما في عملية "الانتقاء"، فإن مفهوم التأهيل الاجتماعي يمكن أن يكون له موضوعان وسلوك، أو صفات معينة ومتميزة. فبينما يعترف والتز بكلتا الإمكانيتين[٢٧]، فإنه يركز - وبشكل كلي - على السلوك. لا يعتبر ذلك أمراً مفاجئاً ؛ لأنه يسمح له بأن يقبل بوجود المعايير والقواعد، وهو القبول الذي يعد ضرورياً لأية نظرية حول التأهيل الاجتماعي، ولكنه بأخذه هذه المعايير والقواعد أنماطاً للسلوك وليس أفكاراً مشتركة فإنه لا يتحتم عليه التخلي عن المادية[٢٨]. ولكن هذه السلوكية ليست بدون ثمن. فاختزال القواعد والمعايير إلى مجرد أنماط سلوكية يجعل من الصعب التمييز بين السلوك المحكوم أو المنضبط بمعايير معينة، والسلوك غير المحكوم، الأمر الذي يقوض أي حديث عن المعايير والقواعد، وبالتالي أي حديث عن التأهيل الاجتماعي. فالكلاب - مثلاً - تدخل في سلوك نمطي مكيف

---

٢٧ Waltz (1979:76).

٢٨ يثير ذلك أيضاً بعض الأسئلة المهمة حول العلاقة بين المادية والسلوكية في العلاقات الدولية والتي لا أستطيع مناقشتها هنا (المؤلف).

أو منضبط، ولكننا لا نسمي ذلك سلوكاً محكوماً بمعايير معينة، ولا نسمي نتائج ذلك السلوك مجتمعاً. فلماذا نفعل نفس الشيء مع السلوك المكيف للدول؟ فتسمية العملية التي يتم بموجبها إنتاج سلوك منسجم أو مكيف بأنها عملية تأهيل اجتماعي لا تفيد كثيراً إذا كانت البنية التي يتم تأهيل الفاعلين تجاهها ليس لها أية "فحوى" اجتماعية. فوالتز لا يشير إلى المنظومة الدولية - ولو لمرة واحدة - على أنها "مجتمع"[٢٩]. ولكن إذا كان فشله في استخدام التمييز الذي يقدمه Bull بين المنظومة والمجتمع يعني شيئاً، فإن والتز لا يعتبره ذا أهمية بالنسبة لطبيعة البنية. وفي الحقيقة كان أحد أهداف الواقعية الجديدة خلال العقدين الماضيين إثبات أن العوامل الاجتماعية "ليست" مهمة في السياسة العالمية، الأمر الذي قد يفسر لنا تحاشي معظم الواقعيين الجدد الحديث عن عملية التأهيل الاجتماعي[٣٠].

يمكن فهم تحاشي الحديث عن التأهيل الاجتماعي بشكل أكثر إذا فكرنا في الإمكانية التي يمكن أن تؤثر بها عملية التأهيل الاجتماعي في خصائص الدول وصفاتها، وليس في سلوكها فقط. فهناك نوعان مهمان من الصفات: الصفات المادية، والصفات المثالية. فعندما نقول إن التأهيل الاجتماعي يؤثر في الصفات المادية فإن ذلك يعني أن البنية المادية تتشكل بواسطة عملية التأثير هذه، الأمر الذي ترفضه الواقعية الجديدة. وعندما نقول إن التأهيل الاجتماعي يؤثر في الصفات المثالية، فإن ذلك يثير السؤال حول نوعية البنية التي قد تشكلها هذه الأفكار إن لم تكن بنية "اجتماعية" يمكن تعريفها، ليس فقط كسلوك مكيف ولكن كفهم مشترك (أفكار مشتركة). ترفض الواقعية الجديدة ذلك أيضاً. وفي كلتا الحالتين، وبعبارة أخرى، إن إمكانية أن يغير التأهيل الاجتماعي خصائص الدول تثير تحدياً واضحاً لوجهة النظر المادية البحتة حول البنية. هنا نجد أن والتز يصبح مجبراً على أن يحصر التأهيل الاجتماعي في تكييف السلوك، ولكن ذلك يعطيه آلية ثانية لكيفية تأثير البنية على النتائج، دون أن يتطلب ذلك منه أن يتصور البنية بعبارات اجتماعية. لا يعني ذلك إنكار أن التأهيل

---

٢٩ Waltz (1986:326).

٣٠ Cf: Ikenberry and Kupchan (1990).

الاجتماعي قد يغير ـ أحياناً ـ من السلوك فقط، ولكن إذا كان ذلك هو كل ما تفعله عملية التأهيل، فإن المفهوم يفقد كثيراً من قيمته وأهميته.

تقدم نظرية كينيث والتز - على الأقل - أربع فرضيات تكتل حولها الواقعيون الجدد فيما بعد. أهم هذه الفرضيات ربما تلك القائلة إن الدول سوف تميل لإحداث التوازن بعضها ضد بعض[٣١]. ففي الفوضى لا يوجد تنين تستطيع الدول أن تعتمد عليه في توفير أمنها، ولا يمكنها الاعتماد بعضها على بعض، إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحها الذاتية. في عالم كهذا، تصبح الوسيلة الأفضل لضمان بقاء الدولة هي صد العدوان بالحصول على قدرات موازية لقدرات الخصم، أما ببناء الدولة لقوتها الذاتية (التوازن "الداخلي")، أو إذا لم يكن ذلك كافياً، بالحصول على حلفاء أو تجنيدهم (التوازن "الخارجي").

تؤسس الفرضية الثانية أن الدول سوف تكون في حالة قلق دائم حول المكاسب النسبية أكثر من قلقها حول المكاسب المطلقة. ولهذا سيكون من الصعب عليها الدخول في عملية تعاونية[٣٢]. فحتى في السياسة الداخلية سوف يكون العمل الجماعي صعباً في حالة غياب آلية القسر أو الإكراه، أو الدوافع الانتقائية، وذلك بسبب وجود أولئك الذين سوف يستغلون العمل الجماعي دون أن يساهموا فيه. وعلى أية حال فإن الفاعلين في ظل الفوضى يجب عليهم أن يكونوا في حالة قلق مستمر من إمكانية أن يحقق الآخرون مكاسب أكبر من عملية التعاون، مادامت هذه المكاسب النسبية يمكن تحويلها فيما بعد إلى مكاسب عسكرية. فالخوف من الخسارة النسبية، مقارنة بمكاسب الآخرين، قد يجعل من عدم التعاون أمراً مفضلاً للبعض.

تؤسس الفرضية الثالثة أن الدول في المنظومة سوف تميل إلى أن تكون "وحدات متشابهة" وظيفياً. يكتنف نقاش والتز لهذه الفرضية بعض الغموض هنا. فبسبب قوله إن

---

٣١ Waltz (1979: 102-128).

٣٢ See especially Grieco (1988, 1990).

المنظومات الدولية يتم إيجادها عن طريق التفاعل المتبادل بين الوحدات المتشابهة وظيفياً والأنانية، فإن ذلك يبدو وكأنه يقترح أن تشابه تلك الوحدات ليس من نتائج المنظومة، وإنما أمر سابق عليها. وعلى أية حال فإنه ليس من الصعب أن نعدل ما يقصده والتز باستخدام المنهج الداروينى بالشكل التالي: في حالة بيئة فوضى نجد أن الفاعلين الذين يفتقرون إلى القدرة على استخدام العنف المنظم سوف يهلكون، بسبب التنافس مع أولئك الذين يمتلكون هذه القدرة: أي الدول. أما ما إذا كان ذلك القول يمكنه بالفعل أن يشرح تطور المنظومة الدولية فتلك قضية أخرى[٣٣].

يقول والتز في الفرضية الأخيرة: إن للأنظمة الثنائية القطبية مميزات جوهرية وحقيقية أكثر وأفضل من تلك التي للأنظمة المتعددة الأقطاب[٣٤]. ففي الأنظمة الثنائية القطبية تكون احتمالات خطأ الدول المهمة في حساب قوتها النسبية احتمالات ضئيلة بسبب ضآلة الشكوك التي تواجهها حول التهديدات المحتملة، وبالتالي فاحتمالات دخولها في حرب عن طريق الخطأ تكون احتمالات قليلة جداً. كما أن الأقطاب أيضاً سوف تكون مكتفية ذاتياً بشكل أكبر، الأمر الذي يقلل من تعرضها لضغوط الآخرين. ولذلك فإن قطبين رئيسين سوف يكون من السهل عليهما التعاون في إدارة مشاكل العالم المشتركة بشكل أفضل مما لو كانوا أقطاباً عديدة. هذه المميزات لا تعني أن القطبية الثنائية سوف تحل محل القطبية المتعددة مع مرور الوقت، مادام توزيع القوة ينبع بشكل أكبر من عوامل موجودة على مستوى الوحدة وليس على مستوى البنية الدولية[٣٥]. ولكن تلك المميزات تثير تحذيراً مهما حول الهالة الاحتفالية التي أحاطت بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق[٣٦].

---

٣٣ See Spruyt (1994) and chapter 7 below.

٣٤ Waltz (1979: 161-210).

٣٥ See Gilpin (1981).

٣٦ Mearsheimer (1990a, b).

نموذج والتز الضمني: توزيع المصالح

Walt's implicit model: the distribution of interests

يبدو للوهلة الأولى أن كثيراً من عملية الشرح والفهم التي تظهرها الواقعية الجديدة إنما يتم تحقيقها بواسطة الفوضى وتوزيع القوة. فالفوضويات تبدو وكأنها أنظمة تنافسية بشكل متأصل، بحيث يصبح من الخطر على الدول تجاهل منطقها. كذلك يبدو أن عدد القوى الرئيسة وحجمها هي العوامل الرئيسة التي يجب أن تهتم بها الدول عندما تواجه تهديدات تتعلق بأمنها. مع ذلك، فإننا عندما ننظر بعمق أكثر، فإنه سوف يتضح لنا أن كثيراً من هذا الشرح إنما يعود في الحقيقة إلى عوامل أخرى ضمنية في نموذج كينيث والتز والتي لا يقدمها بشكل جلي وواضح.

هناك طريقتان لتوضيح هذه القضية. في الوقت الحالي أركز على مسألة توزيع المصالح في المنظومة - مستوى بنية مثالية يتم تناولها من قبل كل من الليبراليين الجدد والبنائيين على حد سواء. بالاعتماد على ما قام به كل من Andrew Moravcsik ، و Randall Schweller ، و Arthur Stein ، بالإضافة إلى جهودي السابقة لإيجاد تصور حول الدور الذي تؤديه "بنية الهوية والمصلحة" في السياسة الدولية، فإنني أجادل بأن ما حققه والتز من شرح وفهم إنما يعتمد على كيفية "توزيع المصالح" في المنظومة الدولية[٣٧]. لاحظ هنا أن ذلك القول لا يشكك في الواقعية بالقدر الذي تكون فيه هذه المصالح مشكلة بفعل من القوى المادية ولكن - فيما بعد - في هذا الفصل أقول: إن المصالح هي في الحقيقة أفكار، الأمر الذي يجعل من الواقعية إشكالية.

سوف تكون الطريقة الأخرى لتوضيح هذه المسألة بتحديد التشكيلات "الثقافية" على المستوى المنظومي – تشكل المعايير والمؤسسات، ونظم التهديد وغيرها عن طريق الأفكار المشتركة - والتي تشكل معنى توزيع القوة وتقرره، إما بتشكيل تصورات الدول

---

٣٧ Moravcsik (1997), Schweller (1993, 1994), Stein (1990), and Wendt (1992).

حول ذلك التوزيع أو تشكيل هوياتها ومصالحها. فالقول إن الأفكار المشتركة تؤدي دوراً مهماً هو القضية الأساسية في هذا الكتاب ؛ ولذلك فعلى القارئ أن يعي أن "الثقافة" تتربص بالمصالح وتندس خلفها. أناقش في الفصلين الرابع والسادس دور الأبنية الثقافية المنظومية ونتائجها (على مستوى المنظومة)، ومن ثم أربط ذلك بالأفكار التي تشكل المصلحة والتي أناقشها في هذا الفصل.

يتضح الدور الضمني الذي يؤديه توزيع المصالح في نظرية والتز إذا ما نوعنا أو غيرنا قليلاً من المسلمتين الرئيستين: أن الدول عبارة عن وحدات أنانية، ومدفوعة بشكل رئيس بالبحث عن الأمن. فلننظر أولاً إلى إمكانية ألا يشكل الأمن الأولوية القصوى أو الهاجس الرئيس للدولة ؛ تلك الإمكانية التي يثيرها Schweller . لا يوجد خلاف حول أن الدول تريد "البقاء" ؛ فذلك أمر لا جدال فيه. ولكن بتأكيده أن الدول "باحثة عن الأمن" بطبيعتها فوالتز يعني شيئاً أكثر من مجرد "البقاء": وهو أن الدول في الأساس تريد أن تحافظ على ما لديها وليس الحصول على المزيد، كأن تحاول إخضاع دول أخرى، أو أن تغير قواعد المنظومة لا ينبع هذا القول منطقياً من الرغبة في البقاء. بعد كل ذلك، ماذا سيحصل إذا كانت دولة ما تستطيع البقاء "و" تستطيع أن تخضع الآخرين؟ أو ماذا يحصل إذا كانت دولة تؤمن بأن السبيل الوحيد للبقاء هو بإخضاع الآخرين؟.

يقول شويلر: إن تسليم والتز بأن الدول في الحقيقة "باحثة عن الأمن" يعني أيضاً أنه يسلم ضمنياً بأنها دول قانعة، أو دول "الوضع الراهن". فبالنسبة لدول الوضع الراهن فإن تكديس القوة يعتبر وسيلة أكثر من كونه غاية، الأمر الذي يعني انتهاءه عندما تفي الدول بحاجاتها الأمنية. ولكن في مقابل ذلك فإن مسلمة أخرى بديلة يمكن أن تعتبر الدول ذات طبيعة "تعديلية" وميالة لاحتلال وإخضاع بعضها بعضاً أو تغيير قواعد المنظومة. بالنسبة لهذه الدول لا يوجد حد أقصى للقوة، والاستمرار في تكديسها يعتبر غاية بحد ذاته. كانت هذه فكرة مهمة بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين مثل هانز مورجانثو الذي قال: إن الطبيعة البشرية

تحتوي على رغبة متأصلة في الحصول على القوة أو "ميول عدائية للهيمنة"، الأمر الذي يشكل انطلاقة أو دفعة للتعديلية[٣٨]. يريد كينيث والتز أن يبتعد عن هذا الاتجاه السيكولوجي المشكوك فيه، ولكن بدلاً من تخليه عن السيكولوجيا نجده يستبدلها بأخرى. فدول مورجانثو هي بالطبيعة عدوانية وانتهازية، أما دول والتز فهي دفاعية ومحترسة[٣٩].

تعتبر عملية تقديم افتراضات معينة حول الدوافع أمراً ضرورياً حتى في أكثر النظريات بنيوية؛ ولذلك فالقول هنا إن والتز يسوق مثل تلك الافتراضات لا يعتبر نقداً بحد ذاته، ولكن الانتقاد يكمن في القول إنه (والتز) لا يوضح بشكل جلي أن نظريته حول نتائج الفوضى وتوزيع القوة "تعتمد" على مثل هذه الافتراضات. ففوضى مكونة من قوى "الوضع الراهن" سوف تكون عالماً مستقراً نسبياً، كون بعض الدول - وبشكل عام - تحترم الحقوق الإقليمية لبعضها الآخر، وليست متطلعة للقتال. هنا سيكون القانون السائد في مثل هذه المنظومة هو "عش واسمح للآخرين بأن يعيشوا". وحتى الدول الضعيفة هنا سوف تزدهر في مثل تلك البيئة؛ لأن الدول الأخرى لا تريد أن تخضعها، ونتيجة لذلك فإن "معدل وفيات الدول" سوف يكون منخفضاً بشكل كبير[٤٠]، قد تتورط دول الوضع الراهن أحياناً في المعضلة الأمنية[٤١]، والتي يسبب فيها الشك حول نوايا الآخرين الدخول في سباقات تسلح، وقد تقود أحياناً إلى الحرب، ولكن ذلك يشكل الاستثناء وليس القاعدة. بمعنى آخر، إن الدول التي يكون لها مصالح "الوضع الراهن" تشكل "نوعاً" واحداً من الفوضى. قارن ذلك مع الفوضى التي تشكلها دول ذات مصالح تعديلية. في عالم كهذا سوف تحاول الدول أن تخضع بعضها بعضاً، وحقوق السيادة الإقليمية لن يتم الاعتراف بها، والدول الضعيفة سوف تشهد

---

٣٨ Morgenthau (1946: 192).

٣٩ This difference underlies the contemporary debate between "offensive" and "defensive" Realists; see, for example, Zakaria (1998: 18-41).

٤٠ Waltz (1979:137).

٤١ Herz (1950), Jervis (1978), cf; Schweller (1996).

معدل وفيات أعلى. فبدلاً من أن توازن بعضها بعضاً، فإن الدول الرافضة للوضع الراهن سوف "تتجمع" في تحالفات عدائية، تزيد من فرصها في إمكانية تغيير المنظومة[٤٢]. قد تردعها دول الوضع الراهن عن فعل ذلك، ولكن بشكل عام فإن فوضى مكونة من دول تعديلية سوف تكون أقل استقراراً من فوضى دول الوضع الراهن. عندما تنظر دول هاتين المنظومتين إلى العالم، فإن "معنى" الفوضى "ومعنى أو محتوى" توزيع القدرات سوف يكون مختلفاً بالنسبة لكل منهما.

لنغير الآن من مسلمة والتز الثانية حول الدوافع والقائلة إن الدول ستكون أنانية عندما يتعلق الأمر بأمنها. كلنا أحياناً نقوم بأفعال ليست ذات فائدة نفعية مباشرة لأنفسنا: القيام بالأعمال الخيرية، الصدقات، دفع البخشيش لنادلٍ في مدينة أجنبية، مساعدة غريب، التصويت في الانتخابات، وحتى التضحية بحياتنا في حرب. عادة ما تكون هذه الأفعال معتمدة على ومحددة بالوضع الذي نجد أنفسنا فيه؛ وبذلك فهي لا تعني أننا دائماً أو فطرياً مؤثرين أو محبين للغير. ولكنها حتما تقتضي درجة معينة من التعرف والتماثل مع رفاهية الآخرين وسعادتهم، وهو الأمر الذي لا يمكن شرحه أو فهمه بالاعتماد على مفهوم مصلحة الذات الأنانية[٤٣]. ما نحتاجه هنا هو طريقة معينة للتفكير حول الهوية الجمعية. قد يبدو ذلك غير ذي علاقة بالسياسة الدولية؛ لأن الدول لم يعرف عنها الإيثار، إلا أنني أقول - فيما بعد - إن الدول لديها هوية جمعية أكثر بكثير من الاعتقاد السائد. ولكن من أجل أن نثير السؤال، يجب أن نتحقق أولاً مما إذا كان دافع كهذا ممكناً من الناحية المنطقية، وأنه يشكل منطقاً مختلفاً للفوضى.

من غير المحتمل في منظومة دولية تمتلك فيها الدول قدراً كبيراً من الهوية الجمعية أن تشعر تلك الدول بأن أمنها يعتمد على موازنة بعضها بعضاً لقواتها العسكرية. فكما يقول

---

٤٢ Schweller (1994).

٤٣ See Jencks (1990) and chapter 5, pp. 238-243.

Stephen Walt فإن الدول توازن ضد التهديدات وليس القوة، ومادامت الدول واثقة من أن الآخرين يتماثلون معها في أمنها ويتفهمونه، فإن هذه الدول لن تنظر إلى بعضها البعض على أنها تمثل تهديدات عسكرية لها[٤٤]. من الواجب هنا الاعتراف بأن هذه الثقة قد تكون صعبة المنال ولكنها ممكنة. فمن المشكوك فيه أن كندا اليوم أكثر قلقاً من التهديد الأمريكي لأمنها، أو بريطانيا من التهديد الفرنسي. فبدلاً من الدخول في عملية توازن، فإن الدول التي حققت مثل هذا المستوى من التماثل المتبادل تبدو أكثر ميلاً لتأمين أنفسها بالتزام قواعد القانون عند حل خلافاتها وبالدخول في أمن جماعي لمواجهة التهديد الخارجي. وهو الأمر الذي يعتبر نوعاً من التكتل اعتماداً على مبدأ "الكل من أجل واحد وواحد من أجل الكل". مثل هذا النسق لا يعتبر نسقاً قائماً على مساعدة الذات مادامت الذات أصبحت تعني المجموع[٤٥].

ليس في هذا القول ما يعني إنكار أن الدول المعاصرة هي دول الوضع الراهن وذات طبيعة أنانية، وفي الحقيقة قد تكون كذلك في أغلب الأحيان. أيضاً لا يقصد من هذا الحديث القول إن منطق الفوضى، وتوزيع المصالح الذي يحتويه يمكن أن يتغيرا. الادعاء هنا هو فقط القول إن نتائج الفوضى والبنية المادية تعتمد على ما "تريده" الدول[٤٦]. فمنطق الفوضى بين الدول الرافضة للوضع الراهن يأخذ شكل القتال حتى الموت، وبين دول الوضع الراهن يأخذ شكل سباق التسلح وبعض المشاجرات، وبين الدول الجماعية يأخذ شكل جدال حول الاشتراك في الأعباء الجماعية؛ ربما يكون ساخناً أحياناً ولكن ليس عنيفاً. تقول لنا نظرية المباريات نفس الشيء: إن ترتيب الاختيارات (الخيارات) يحدد النتائج. فتوزيع القوة مهم، ولكن "كيف" يكون مهماً، فـ"معناه"، أو ما يعنيه توزيع القوة بالنسبة للفاعلين يعتمد على

---

٤٤ Walt (1987).

٤٥ Although this collectivism may be specific to military security, self-help might still rule in other issue-areas.

٤٦ Moravcsik (1997).

ماهية اللاعبين الداخلين فيها. فالقطبية الثنائية بين الأصدقاء تعني شيئاً مختلفاً عنها بين الأعداء: قد تعني "لعبة ثقة"، وقد تعني "ورطة".

من المهم هنا التنبيه إلى أن هذه المناقشة للمصالح لا تعني التنازل عن الطبيعة أو الصفة المنظومية للنقاش. ما نسوقه هنا هو جدل حول توزيع المصالح في المنظومة وليس نقاشاً لتفضيلات السياسة الخارجية وخياراتها لدول بعينها. فالتوزيعات المختلفة للمصالح في مجموعة من الدول[٤٧] سوف ينتج عنها أكثر من منطق مختلف للفوضى. فالجماعية في منظومة من الدول الرافضة للوضع الراهن لن تؤدي أداءً جيداً، ولكن الدولة الثورية أيضاً لن تبلي بلاءً جيداً في أحد التكتلات الجمعية. إن القول إن توزيع المصالح يتشكل من خصائص موجودة على مستوى الوحدة يعتبر صحيحاً، ولكن أيضاً نفس الشيء يمكن أن يقال عن تشكل توزيع القدرات المادية. فكلا الأمرين يعتبران ظواهر منظومية؛ لأن نتائجهما لا يمكن اختزالها إلى مستوى الوحدة. باختصار، ما فعله والتز كان أكثر من مجرد تقديم مسلمة عن دوافع دولٍ فردية، والتي بدورها تتفاعل مع بنية مادية مستقلة عنها. لقد قدم والتز مسلمة عن توزيع المصالح في المنظومة ككل، وبذلك يكون قد أضاف إلى نظريته حول "البنية" شيئين يقول إنهما ليسا جزءاً من تلك البنية: صفات غير مرتبطة بالقدرات (دوافع أنانية)، ونوعية العلاقات بين الوحدات (مساعدة الذات). بعبارة أخرى، ما فعله والتز هو أنه جاء بمسلمة ضمنية حول البنية "الاجتماعية" للسياسة الدولية (تاركاً أو متجاهلاً مسألة ما إذا كانت هذه البنية ذات قاعدة مادية أم مثالية). لا يعني ذلك أن نظريته عن البنية خاطئة، فكل ما في الأمر أنه ينقصها التحديد الدقيق. لذلك فإن توضيح توزيع المصالح كأحد الجوانب "للبنية" سوف يصحح المشكلة.

---

٤٧ نستخدم هنا عبارة "مجموعة من الدول" لأن المنظومة الدولية قد تحتوي أيضاً على منظومات – جزئية و"مركبات أمنية" مستقلة نسبياً، (Buzan 1991) والتي لكل منها توزيعات مصالح مختلفة ويسود فيها منطق فوضى خاص بها أيضاً. (المؤلف)

وحتى مع إمكانية قبولهم لتوزيع المصالح ـ كظاهرة منظومية مهمة ـ فإن الواقعيين الجدد قد يقولون إن هذا التوزيع للمصالح يمكن استخلاصه من جوانب أخرى من نموذج والتز ؛ ولذلك فالأمر لا يحتاج إلى معالجة أو تحليل مستقل. فالسبب في ذلك يعود إلى مشكلة الشك أو عدم الثقة في نوايا الدول الأخرى. لا يستطيع البشر أبداً أن يكونوا واثقين ١٠٠٪ من نوايا بعضهم تجاه بعض ؛ لأنهم لا يستطيعون أن يعرفوا ما يدور في أذهان الآخرين، وهذه الأذهان دائماً ما تتغير. تصبح "مشكلة أذهان الآخرين"[٤٨] مشكلة حرجة بالنسبة للدول بسبب انخفاض مستوى المأسسة في المنظومة الدولية، الأمر الذي يعني أن الدول لديها معلومات أقل من تلك التي تتوفر للفاعلين في السياسة المحلية، وكذلك بسبب الخطورة المترتبة على سوء التقدير ؛ تلك الخطورة التي قد تكون قاتلة أحياناً. في عالم كهذا يمكن القول إن الدول الحصيفة هي الدول التي تفترض الأسوأ في نوايا الآخرين، وبالتالي تؤسس مصالحها على الإمكانيات التي يمثلها توزيع القدرات، وليس على احتمالات أن يكون الآخرون لطيفين أو طيبين[٤٩]. في هذا السياق، بكلمة أخرى، فإن ما تريده الدول سوف يكون مبنياً على افتراضات أسوأ الاحتمالات حول توزيع القوة. يبرز هذا بوضوح في نموذج والتز ؛ ولذلك يسقط خارج إطار النموذج الحديث عن توزيع المصالح.

يأخذ هذا الجدل صفة النبوءة ذاتية التحقق، وفي الفصل الرابع أجادل بأن الثقافة تعد نبوءة ذاتية التحقق[٥٠]. فالفاعلون يتصرفون بالاعتماد على معتقداتهم وقناعتهم حول بيئتهم وحول الآخرين، وهي التصرفات التي – بدورها – تعيد إنتاج هذه المعتقدات والقناعات. ففكرة "النبوءة ذاتية التحقق" يمكنها أن تشرح كثيراً من إنتاج، وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية.

---

٤٨ Hollis and Smith (1990: 171-176).

٤٩ On the consequences of this assumption see Brooks (1997).

٥٠ See Kukla (1994).

وعلى أية حال، إن حقيقة أن الثقافات تميل إلى أن تكون مستقرة نوعاً ما لا يمكنها أن تساعدنا في إيضاح الدور البنيوي المستقل الذي يؤديه توزيع المصالح؛ لأن التاريخ أيضاً له دور مهم. فإذا كانت الدول لا تعرف أي شيء عما يدور في أذهان بعضها تجاه بعض، وإذا كانت هذه الدول سوف تقتل بالفعل إذا ما استنتجت استنتاجاً واحداً خاطئاً، فإنه سوف يكون من المعقول إذاً أن تفترض الأسوأ، وأن تركز فقط على توزيع القدرات. أوضاع كهذه تحدث أحياناً، كما في "المواجهة الأولى" بين الشعوب الغريبة؛ ولذلك تعتبر مفيدة كتجربة ذهنية. ولكن في الواقع الحقيقي للسياسة الدولية هذه الحالات ليست القاعدة. فالدول المعاصرة تتفاعل بعضها مع بعض لعشرات وحتى مئات السنين، الأمر الذي يعني أن لدى بعضها حصيلة معرفية معقولة حول مصالح بعضها الآخر. تعرف بعض تلك الدول اليوم بعض الشيء عن شكاوى بعضها الآخر وطموحاتها وآلامها؛ وبذلك تعرف ما إذا كانت من نوع الدول الرافضة للوضع الراهن أو دول رافضة للوضع الراهن. تعرف بعض الدول أيضاً شيئاً ما عن طرق بعضها الآخر في حل النزاعات، وحتى أنها أيضاً تعرف الظروف التي قد تتغير بموجبها هذه الأحوال. لا يوجد في هذه المعارف ما يمكن أن يعتبر معرفة كاملة، ولكن أيضاً ليست كلها خاطئة، أو ليست مهمة، فجزء مما يجعل هذه المعرفة يمكن الثقة فيها هو الخبرة: فخلال تفاعلها بعضها مع بعض اتخذت الدول سياسات مبنية على استنتاجاتها حول نوايا بعضها تجاه بعض(تشاؤمية أو تفاؤلية)، سياسات تم اختبارها ومراجعتها بناءً على معطيات واقعية حول ماهية هذه النوايا. خلال هذه العملية المستمرة من التفاعل مع الواقع، تعلمت الدول وعرفت كثيراً بعضها عن بعض، واليوم يمكنها أن تحدد بشكل معقول احتمالات موثوقة حول ماذا يريد الآخرون. هل من المعقول أن تتجاهل الدول هذه المعرفة فقط بسبب أنها احتمالية، وبدلاً من ذلك تضع أحكامها بالاعتماد فقط على سيناريو أسوأ الاحتمالات؟ هل سيكون معقولاً لكندا اليوم أن تفترض الأسوأ حول النوايا الأمريكية؟ أو حتى فرنسا حول النوايا الألمانية؟ لا أعتقد ذلك. فالدول ستكون دائماً حصيفة، وستصدر أيضاً أو تتبنى افتراضات حول أسوأ الاحتمالات أو تتبناها. ولكن الحصافة أو الحكمة

لا تعني أن الدول سوف تلقي بالتجربة في مهب الريح، فتاريخ العلاقة مهم هنا. وبما أن التاريخ مؤسس جزئياً على المصالح الحقيقية للآخرين، فإن توزيع المصالح يجب أن يؤدي دوراً مستقلاً في تشكيل معنى الفوضى، ومعنى توزيع القوة.

من أجل قاعدية مادية I Toward a rump Materialism 1

تعتمد الأهمية الشارحة لتوزيع القوة على توزيع مصالح الدول المشروط تاريخياً. فإذا كانت المصالح والثقافة يمكن معاملتها على أنها معطاة وثابتة - وقد تكون الحال كذلك في أبنية ثقافية ثابتة نسبياً مثل الحرب الباردة - فإن التنوع في توزيع القدرات قد يشرح شيئاً كثيراً. هذا الأمر لا يمكن أن يقلل من أهمية المصالح والثقافة ودورها في جعل هذه الشروحات ممكنة في المقام الأول. لذلك يمكننا القول إن الواقعية الجديدة "تقدس" - وبشكل ضمني - القدرات المادية وذلك بتشريبها وصبغها بمعان وقوى "يمكن نسبها فقط للبشر"[٥١]. ولكن قول ذلك لا يعني إنكار أهمية توزيع القدرات؛ لأن جدلي يتمثل في القول إن تقديم مسلمات معينة حول توزيع المصالح يعد جزءاً ضمنياً من نموذج كينيث والتز. فوجود دول ذات مصالح أنانية وتتفاعل بعضها مع بعض في ثقافة "تشبه السوق" قد يجعل من فرضيات والتز عن الفوضى والقطبية الثنائية فرضيات صحيحة. وفيما يخص ذلك الجانب فإن موقفي يختلف عن موقف الليبراليين الجدد الذين يحاولون إثبات أن توزيع القوة له أهمية أقل بكثير مما يعتقد الواقعيون الجدد، كون الأفكار والمؤسسات تفسر كثيراً من التنوع في السياسة الدولية وتشرحه. أنا هنا لا أقارب أو أماثل المصلحة كتفسير منافس للقوة، ولا أدعي أن المصالح "تسبب" نتائج معينة للقوة. كل ما أقوله هو أن القوة تشرح ما تشرحه؛ لأن المصالح هي التي تضفي على هذه القوة معنى معيناً. وهذا القول يعتبر جدلاً تشكيلياً وليس سببياً.

أريد هنا بعد نقد المادية الاختزالية أو المبتذلة، أن أدافع عن قاعدية مادية، تلك التي تختلف عن المادية المتطرفة القائلة إن القوى المادية الفظة ليست نتائج أو تأثيرات مستقلة

---

٥١ Dant (1996: 496).

على السياسة الدولية وتخالفها. قد يبدو من غير الضروري عمل ذلك مادام يصعب أن نجد عالماً من علماء العلاقات الدولية يتبنى بوضوح وجهة النظر هذه. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار الغياب شبه الكامل في أدبيات ما بعد الحداثة لمناقشة القوى المادية كقيود مستقلة على سلوك الدولة، فإنه يصبح من الصعب عدم القول إن هذه الأدبيات تقول ضمناً إن الحياة الدولية تتشكل عن طريق الأفكار من أعلى إلى أسفل؛ من وجهة نظري فإنه لا يمكن أن يكون تأثير الأفكار من أعلى إلى أسفل؛ لأن الواقعية تثبت أن الأفكار مؤسسة على واقع مادي موجود بشكل مستقل عنها (أي قاعدة مادية) ويتم التحكم فيها عن طريقه. وكما يقول John Searl فإن الحقائق الفظة تأخذ أسبقية أونتولوجية في مقابل الحقائق المؤسساتية[٥٢]. قد يكون من غير العدل أن ننعت أو نتهم ما بعد الحداثة بأنها تنكر تلك القناعة. لذلك فالمناقشة التالية قد تكون تكراراً أو غير ضرورية - مع أنه في هذه الحالة يجب ألا يكون هناك خلاف حول ما سيتبع. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار سهولة رفض البنائية المعتدلة من قبل المواقف البنائية المتطرفة[٥٣]، فإنه سيبدو من المفيد مناقشة القضية بوضوح. وعليه يمكن القول إن القوى المادية الصرفة (الفظة) تؤثر - وبشكل مستقل - على الحياة الدولية بطرق ثلاثة.

١- يؤثر توزيع القدرات المادية للفاعلين على إمكانية وجود نتائج معينة أو احتمالها. فمن الناحية العسكرية لا تستطيع الدول الضعيفة أن تخضع الدول القوية، وتلك الأخيرة تستطيع إخضاع الدول الضعيفة، وميزان القوة العسكرية يجعل من أي إخضاع أمراً صعباً. هذا القول هو حجر الزاوية للواقعية الجديدة. وحقيقة فإنه في حالة غياب الاستعداد أو الرغبة في استخدام تلك القدرات، فإن تأثيراتها سوف تكون معطلة، لا تغير من حقيقة أنه عندما تستخدم فعلاً فإن توزيع القدرات سوف تكون له تأثيرات مستقلة على النتائج. فإذا ما حاولت دولة ضعيفة أن تخضع دولة قوية فإنها حتماً سوف تواجه هذه التأثيرات.

---

٥٢ Searle (1995: 55-56).

٥٣ For example, Mearsheimer (1994/1995).

٢- "تركيب" القدرات المادية[٥٤] ، وبالتحديد طبيعة التكنولوجيا التي تشتمل عليها لها نتائج مقيدة وأخرى مخولة متشابهة. فالقدرة التكنولوجية على التواصل عبر مسافات طويلة تجعل من المنظومات الدولية أمراً ممكناً في المقام الأول[٥٥]. فالجيوش التي تستخدم الدبابات سوف تهزم الجيوش التي تستخدم الرماح. وبنادق المسكت القديمة يمكنها أن تخترق الدروع، ولكنها لا يمكنها أن تعبر المحيطات. والتوازن بين التكنولوجيا العسكرية الدفاعية والهجومية في مرحلة معينة يؤثر بطريقة معينة على دوافع الحرب العدوانية[٥٦] ، وامتلاك الأسلحة النووية مع القدرة على مواجهة الضربة الثانية يجعل من الحرب النووية أمراً أقل احتمالاً[٥٧]. وهكذا من الممكن القول إن التكنولوجيا ليست قدرة مادية "فظة أو عمياء"، باعتبار أنها صنعت بواسطة وكلاء يهدفون لتحقيق أهداف معينة، وأنها تشتمل على معارفهم التقنية (أفكار) في ذلك الوقت. ولكن التكنولوجيا متى ما وجدت تصبح لديها قدرات مادية أصيلة (حقيقية) تجعل من الممكن الحصول على تطورات تقنية أكثر. فاستخدام تلك القدرات، وتحصيل تلك التطورات أو تحقيقها يعتمد على ماذا يريد، وماذا يعتقد الفاعلون، ولكن ذلك لا يغير من حقيقة أن التقنية المتوفرة وخصائصها تحدث تأثيراً في الحياة الاجتماعية. فالحتمية التكنولوجية ـ أي التي لا تشتمل على "علاقات" الإنتاج، و"علاقات" التدمير ـ تعتبر منسجمة مع نوع البنائية الاجتماعية التي تعنيني هنا[٥٨].

٣- وأيضاً هناك الجغرافيا والموارد الطبيعية. فانتشار المعادن في منطقة معينة يجعل من الممكن تحقيق التطور التكنولوجي للمجتمعات البدائية التي تعيش في تلك المنطقة. وظروف الحياة الصعبة تجعل من الاستقرار أمراً صعباً. أيضاً طبيعة الطقس تؤثر على الزراعة. كما أن

---

٥٤ The term is Deudney's (1993).

٥٥ Buzan and Little (1994).

٥٦ Jervis (1978).

٥٧ Waltz (1990) .

٥٨ See especially Bimber (1994).

أفعال البشر قد تشتمل على نتائج غير مقصودة بالنسبة للبيئة الطبيعية، والتي بدورها تؤثر في المجتمع واحتمال حدوث آثار مدمرة على البيئة (الاحتباس الحراري، استنزاف الأوزون والموارد). فالبنائية يجب ألا تستمر في أداء عملها وكأن الطبيعة غير ذات أهمية[٥٩].

وحتى عندما يتم تجريد القوى المادية الفظة ـ القاعدة المادية الحقيقية ـ من محتواها الاجتماعي، بكلمة أخرى فهي مازالت لها نتائج مستقلة. فهي تحدد "لجميع الفاعلين الحدود الخارجية للنشاط الملائم، والتكاليف النسبية لمتابعة الخيارات المتعددة التي تستلزم أنشطة بدنية"[٦٠] تتفاعل هذه النتائج مع المصالح والثقافة من أجل توجيه الفعل الاجتماعي والنظم الاجتماعية في اتجاهات معينة ومحددة وليس في اتجاهات أخرى. عبارة أو كلمة "تفاعل" مهمة هنا، بسبب أنها تعني أنه وفي مستوى معين تكون القوى المادية مشكلة بشكل مستقل عن المجتمع، وتؤثر في المجتمع بطريقة "سببية". فالقوى المادية لا يتم تشكيلها أو تكوينها عن طريق المعاني الاجتماعية فقط[٦١]، والمعاني الاجتماعية ليست لديها مناعة ضد فعل النتائج المادية وتأثيرها. من ناحية ثانية، يكون للقوى المادية تلك النتائج فقط بسبب تفاعلها مع الأفكار. فالحقيقة المادية بأن ألمانيا لديها قوة عسكرية أكبر من الدنمارك سوف تفرض قيوداً مادية على السياسة الخارجية الدنماركية تجاه ألمانيا. ولكن هذه القيود سوف تكون عديمة المعنى والدلالة إذا كانت ألمانيا والدنمارك لم تفكرا في حرب بعضهما بعضاً. لذلك فالعلاقة بين القوى المادية والأفكار تعمل في اتجاهين: كل يؤثر في الآخر. ولكننا فقط نستطيع التنظير بشكل ملائم حول تلك العلاقة إذا أدركنا أنه وفي مستوى معين، يتم تشكيل الأفكار وتشكيل القوى المادية كأشياء مختلفة ومستقلة في وجودها بعضها عن بعض. هذه الصياغة لإشكالية المادية - المثالية هي في النهاية صياغة ديكارتية، بالقدر الذي تعزل فيه العالم إلى شكلين من الظواهر - الجسم والعقل - وقد تكون عرضة للنقد لهذا السبب تحديداً. ولكن إذا ما أردنا أن نكون

---

٥٩ Murphy (!995).

٦٠ Peterson (1997:12).

٦١ Freudenberg, Frickel, and Gramling (1995).

واقعيين علميين حول الحياة الاجتماعية، فإنني لا أرى أية طريقة أخرى أكثر ملاءمة للتفكير حول هذه الإشكالية.

قد يعترض بعضهم بالقول إن القيود المادية يمكن إزالتها عبر الوقت عن طريق التدخل البشري؛ وبذلك يكون الشأن في الأمد الطويل هو شأن "الأفكار" فقط من الأعلى (البنية) إلى الأسفل (الفاعلين). فمثلاً نستطيع أن نغير توزيع القوة ببناء قدرات عسكرية، ونستطيع أن نغير من تركيب القوة باختراع تقنيات جديدة، وبذلك نستطيع أن نغير القيود الجغرافية والقيود على الموارد. مثل ذلك القول يمكن تطبيقه على الطبيعة البشرية، مادام أن البشر قد يستطيعون يوماً ما أن يغيروا من طبيعتهم بواسطة الهندسة الوراثية. بحسب وجهة النظر هذه يبدو وكأن كل شيء مرتبط مباشرة - وبشكل داخلي - بالمصالح والثقافة، وفي تلك الحالة فإنه حتى المادية "القاعدية" تتخلى عن كثير من مسلماتها التنظيرية؛ وبذلك تضعفنا سياسياً.

تعتبر جهودنا المستمرة والناجحة غالباً في تجاوز القيود المادية التي تواجهنا من أهم الخصائص المميزة للوضع البشري. كما أنه من الواضح أن المصالح والثقافة هي التي تعطي تلك الجهود الدافع والوجهة. إلى هذا المدى فإن نتائج القيود المادية تعتبر داخلية بالنسبة للمجتمع وليست خارجة عنه أو معطاة بحكم الطبيعة. ومع ذلك فإن هناك معنيين أعتقد من خلالهما أن المادية القاعدية لا تزال ذات تأثير. أولاً أن السؤال عن القدر الذي يستطيع البشر فيه تجاوز القيود المادية يعتبر سؤالاً إمبيريقياً مفتوحاً. لقد قطعنا بالفعل مسافة طويلة في هذا الاتجاه، ومن الممكن القول إننا وبشكل تقدمي أقل تقييداً اليوم من السابق، ولكن ذلك لا يضمن أبداً أن القيود المادية سوف تكون دائماً مطواعة. وفي الحقيقة إذا كان يمكن اعتبار التأثيرات السلبية للثورة التكنولوجية مؤشراً لأي شيء، فإننا قد نكون اقتربنا بالفعل من قيود مطلقة وحتمية. فالطبيعة تسمح بالسيطرة وإنما بتذمر (ظنن)، وهو الأمر الذي يبدو أن الاتجاه القائل بفوقية الأفكار لا يستوعبه. ثانياً، حتى ولو كان في نهاية الوقت يمكن اعتبار أن كل القيود المادية يمكن السيطرة عليها، فهي في الوقت الحاضر ليست كذلك. فبغض النظر عما

إذا كان ذلك يروق لنا أم لا ، فإن توزيع القوى المادية وتركيبها في أية لحظة زمنية يساعد في تحديد إمكانيات فعلنا. نستطيع أن نتجاهل هذه التأثيرات، ولكننا نفعل ذلك مع احتمال تعريض أنفسنا للخطر. تذكرنا البنائية المتطرفة بأن نؤرخ لما يعد قيداً مادياً، ولكننا يجب ألا نتجاهل السؤال التزامني حول كيف تقيدنا الآن وهنا.

حتى ولو أن القاعدية المادية تعتبر شيئاً مبالغاً فيه بالنسبة للبعض، فإن هدفي في هذا الجزء يدور حول إثبات أن محاولات الواقعية الجديدة لشرح السياسة الدولية بالإحالة إلى الفوضى والقدرات المادية فقط إنما تفترض مسبقاً أمراً أكثر من ذلك، وبالتحديد القوة المثيرة لـ"الهدف" أو"الغاية". فما يحفز الحراك والتقدم الاجتماعي أو يحدثه، هو في نهاية المطاف طموحاتنا ومخاوفنا وآمالنا - الأشياء التي من أجلها نريد القوى المادية – وليس هذه القوى المادية بذاتها. فإضافة توزيع المصالح إلى نظرية والتز هي إحدى الطرق للتعامل مع تلك الحقيقة. فمادام التركيز على المصالح لا يعتبر معادياً للواقعية، فإنه يمكن اعتباره تعديلاً محموداً.

أطور الفكرة فيما يلي بشكل أكثر. أقول في الجزء المتبقي من الفصل: إنه عندما يشرح علماء العلاقات الدولية فعل الدولة بالإحالة إلى المصالح، فإنهم في الواقع يشرحون بالإحالة إلى شكل أو نوع معين من "الأفكار". فإذا كان الأمر كذلك، فإن مفهوم المصلحة سيكون من الأفضل تفسيره بالاعتماد على أونتولوجيا مثالية، الأمر الذي سوف يظهر أن تعديلنا للواقعية ليس محموداً في النهاية.

تشكيل المصالح بواسطة الأفكار The constitution of interests by ideas

إذا كان التركيز على القوة يعتبر إحدى الخصائص المميزة للواقعية، فإن التركيز على المصالح الوطنية الأنانية يعتبر كذلك أيضاً. يؤمن كل الواقعيين بأن الدول تفعل ما تفعله بسبب أنه يخدم مصالحها الوطنية، وأن المصلحة الوطنية تكون ذات طبيعة أنانية عندما يتعلق الأمر بالأمن. أما فيما يتعلق بالقوة، فإن تلك المزاعم لا يمكن اعتبارها خاصة بالواقعية، وإلا لأصبح كل منظر للعلاقات الدولية واقعياً. لا أحد ينكر أن الدول تتصرف على أساس

من المصالح المدركة[٦٢] ، وقليلون هم الذين سينكرون أن تلك المصالح هي في الغالب ذات طبيعة أنانية، وأنا لا أنكر ذلك.

فكما أراها أنا، فإن ما يعتبر فريداً في فرضية المصالح الوطنية وخاصاً بالواقعية هو القول إن هذه المصالح ذات قاعدة مادية وليست اجتماعية ؛ وذلك لكونها متجذرة في خليط من الطبيعة البشرية والفوضى و/ أو قدرات مادية فظة. ولقد تجاهل النقاش السابق هذا السؤال بشكل كبير. ومع أن هذا النقاش قد اعترف بأن القوى المادية تقيد الصيغ الاجتماعية وتجعلها ممكنة في ذات الوقت، فإن ما أراد تأسيسه بشكل رئيس هو أن توزيع المصالح يساعد في تشكيل معنى القوة. وعلى أية حال فإنه من الشائع في حقل العلاقات الدولية القول إن كلاً من القوة والمصلحة تعتبر "مادية" ؛ ولهذا فإن الطريقة الوحيدة لتحدي تلك النظريات التي تركز على المصلحة والقوة - مثل الواقعية - هي بإثبات أن عوامل أخرى مثل الأفكار والمعايير والمؤسسات يمكنها أن تشرح كثيراً من السلوك الدولي. كانت الرغبة في إثبات ذلك هي الدافع وراء الليبرالية الجديدة، والتي تعيد صياغة مشكلة الشرح بطريقة تقابل بين شروحات القوة والمصلحة، وشروحات المؤسسات والمعايير والأفكار. كانت هذه الصياغة مثمرة ؛ لأن هناك كثيرا من السياسة الدولية لا تستطيع القوة والمصلحة شرحه. من ناحية أخرى، تقترح وجهة النظر هذه – ضمنياً – أن القوة والمصلحة ليسا بذاتهما مشكلتين بواسطة الأفكار. ومادام الواقعيون قد ادعوا أن مفهومي القوة والمصلحة هما "متغيراتهم"، فإن ذلك الادعاء يحصر - وبشكل مسبق - دور الأفكار – النظريات غير الواقعية – في بنية فوقية. وبهذا يدعم زعم الواقعيين حول القاعدة.

تركز الليبرالية الجديدة على الطرق التي تكون فيها للأفكار نتائج سببية ومستقلة عن الأسباب الأخرى، مثل القوة والمصلحة. ولكن الأفكار لها أيضاً تأثيرات تشكيلية (ليست فقط سببية) على القوة والمصلحة ذاتها. وهنا أناقش كيف تشكل الأفكار المصالح. فإذا

---

٦٢ يتفق الجميع على ذلك ما عدا ما بعد - البنيويين والذين بالنسبة لهم تعتبر فكرة "الفعل القصدي" ذات إشكالية خاصة.

كانت المصالح - بطريقة ما -"هي" الأفكار، فإن النموذج السببي -"الأفكار - مقابل - المصالح" - لا يمكن اعتباره كاملاً. لا يعني هذا القول إن كل الأفكار مصالح، فمعظم الأفكار ليست كذلك. ولا يعني كذلك أن المصالح لم يعد لها دور شارح مستقل، فقوتها الشارحة كما هي في السابق، وتوجد بشكل مستقل عن الأفكار التي لا تشكلها، كما يقول التفسيريون ما نريد قوله هنا هو أنه من بين الأشكال المختلفة والمتعددة للأفكار فإن هناك أفكاراً تشكل المصالح؛ ولذلك فإن القوة الشارحة لهذه الأفكار لا يمكن مقارنتها بالمصالح كمتغيرات سببية منافسة.

يعيدنا القول إن المصالح هي الأفكار مرة أخرى إلى تعريف المادية. لقد بينت-سابقاً- أن القوة ذات المعنى والدلالة يتم تشكيلها - وفي جزء كبير منها - بواسطة توزيع المصالح. وأقول هنا: إن جزءاً صغيراً فقط مما يشكل المصالح هو في الحقيقة مادي. فالقوة المادية التي تشكل المصالح هي الطبيعة البشرية، أما البقية فهي مثالية: الخطط والمداولات والتي هي بدورها مشكلة بواسطة الأفكار أو الثقافة المشتركة. هدفي هنا ليس القول إن المصالح غير مهمة، ولكن تأكيد أن جزءاً قليلاً منها ذو أساس مادي يمكن أن يفسر مادياً، أما البقية الباقية فهي مثالية(مرتبطة ومشكلة بالأفكار).

تعتبر نظرية الخيار العقلاني هي الإطار التقليدي السائد الذي يستخدمه علماء العلاقات الدولية للتفكير حول العلاقة بين الأفكار والمصالح. من أجل ذلك فإن النقاش يجب أن يدور حول هذه النظرية. يتمثل المحور الرئيس للشروحات العقلانية في القول إن التفضيلات والتوقعات تحدث السلوك. يعرف ذلك في الأدبيات الفلسفية بمعادلة "الرغبة + القناعة = الفعل". ليس من الصعب رؤية كيف أن هذه المعادلة يمكن أن تشجع على التفكير بطريقة الأفكار "في مقابل" المصالح، والتي أرى أنها تمثل إشكالية، وهذا الشكل يدخل ضمن تحيز الواقعية تجاه المادية. تتعامل العقلانية مع الرغبة (أو التفضيل أو المصلحة)، والقناعة (أو التوقعات أو الأفكار) على أنها متغيرات متميزة بعضها عن بعض، الأمر الذي يقترح أن الرغبات لا تعتمد على القناعات، وبالتالي فهي مادية. هذه الدلالة يتم تعزيزها أيضاً بحقيقة أن العقلانيين لا يسألون عادة عن مصدر المصالح: أي من أين

تأتي المصالح. بهذه الطريقة تحديداً يمكن للمنهجية أن تصبح أونتولوجيا ضمنية. هنا أيضاً تتجاهل نظرية الخيار العقلاني هذه القضية. فقد تكون المصالح مادية أو مثالية، ولكن العقلانية لا تقول ذلك صراحة. أيضاً لدى العقلانية جانب ذاتي قوي، الأمر الذي قاد بعضهم إلى التركيز على تشابهها مع علم الاجتماع التفسيري، ولذلك أونتولوجيا ضمنية[٦٣]. قد تشير هذه الاعتبارات إلى توافق نظرية الخيار العقلاني مع وجهة النظر المثالية للمصالح. لذلك، فإنه فيما يتبع يجب ألا أجادل "ضد" نظرية الخيار العقلاني (ولن أذكر انتقاداتها الشائعة، وبالذات حول مدى واقعية النظرية). على العكس من ذلك، أنظر إلى هذه النظرية على أنها جزء من فهمي لمسألة الوكالة (الفاعل) (الفصل السابع). ولكن هذه النظرية تمثل جزءاً من القصة الكاملة؛ وبهذا يجب دمجها في إطار بنائي. فيما يلي أناقش وجهة النظر العقلانية الشائعة حول العلاقة بين المصالح والأفكار، وبعد ذلك أقترح البديل.

النموذج العقلاني للإنسان[٦٤] The rationalist model of man

تحتوي العقلانية على جانب كلي وجانبي جزئي. يهتم الجانب الكلي بتفسير أنماط السلوك الواسعة والعريضة والنتائج المجملة، بدلاً من الاهتمام بسلوك وكلاء بعينهم. وغالباً ما تنشأ هذه الأنماط السلوكية وتلك النتائج عن طريق التأثيرات غير المقصودة للسلوك. وما يهمنا هنا هو القيود البنيوية المفروضة على الخيار أكثر من السيكولوجيا الفردية، كون الناتج الإجمالي يمكن أن يتحقق تحت ظروف نفسية عديدة[٦٥]. قد يبدو ذلك وكأنه يعني أن نظرية الخيار العقلاني لا تتضمن مسلمات أو افتراضات حول الوكلاء (الفاعلين). في الحقيقة تعتمد النظرية على مسلمات معينة حول الوكلاء. فحتى لو كان الناتج على المستوى الكلي متوافقاً مع عديد من الرغبات والقناعات، فإن الشروحات العقلانية تسلم مسبقاً بأن الوكلاء (الفاعلين) يتصرفون على الأقل "كما لو" أنهم يزيدون من رغبات وقناعات معينة (انظر ما يلي): يعتبر

---

٦٣ See Ferejohn (1991), Esser (1993); cf. Srubar (1993).

٦٤ That it may be a model of man is an important issue that I shall pass over here. For a feminist critique of rationalism see England and Kilbourne (1990).

٦٥ Satz and Ferejohn (1994).

المستوى الكلي مهماً ومرتبطاً بالنقاش حول دور الثقافة في تشكيل المصالح، والذي أطوره في الفصل الرابع، ولكن بما أن اهتمامي في هذا الفصل منصب على طبيعة المصالح فقط، فإنني يجب أن أقصر المناقشة هنا على الجانب الجزئي منها، وذلك بالتركيز على المنطق التفسيري للرغبة / القناعة، وعلى المسلمات التي تسوقها النظرية حول الوكالة البشرية.

يعني شرح الفعل أو تفسيره على أنه إنتاج للرغبة والقناعة تقديم شرح أو تفسير "للنوايا"[٦٦]، أي شرحاً "قصديا". ذلك هو نوع التفسير الذي قد يقدمه معظمنا إذا طلب منه أن يفسر لماذا ذهب إلى المتجر: كانت لدي رغبة في الطعام، وقناعة بأن تلك الرغبة يمكن إشباعها هناك. هذا المجموع المكون من القناعة والرغبة كان "السبب" في ذهابنا إلى المتجر، ومن وجهة النظر القصدية تعتبر المبررات مسببات للسلوك[٦٧]. ونتيجة لذلك، فإن النظرية القصدية تعتبر صبغة مزينة ومنقحة من السيكولوجيا الشعبية المضمنة في شروحاتنا اليومية للسلوك[٦٨]. وفي حقل العلوم الاجتماعية لقيت هذه النظرية تطبيقاتها المنظومية في الاقتصاد، وهي الآن ينظر إليها على أنها حجر الزاوية للمدخل الاقتصادي للسلوك البشري[٦٩]. يختصر Alexander Rosenberg النظرية القصدية بشكل جيد على النحو التالي:

"يعتبر الاقتصاد علماً قصدياً. فهو يؤسس أن السلوك الاقتصادي يتحدد بالأذواق والقناعات، أي بالرغبة في زيادة التفضيلات، وعرضة لقيود التوقعات حول الخيارات المتوفرة. فالاختلافات في خيارات الأفراد (الوكلاء) الذين يواجهون نفس البدائل تعود إما إلى

---

٦٦ انظر (Elster 1983 و Dennet 1987). تعتبر عبارتا "الرغبة" و "القناعة" من العبارات الشائعة في الأدبيات الفلسفية، دون أن يعني ذلك أهمية خاصة لأي منهما. هنا أستخدم "الرغبة" بنفس الطريقة التي يستخدم فيها عالم الاجتماع عبارات "المصلحة" و "الذوق" و "المعلومات" أو "المعرفة".

٦٧ Davidson (1963).

٦٨ Bilmes (1986: 187).

٦٩ In fact, the "economic", approach to behaviour also makes assumptions about the content of desire and belief that go beyond the logic of intentional explanation pre se; in Ferejohn's (1991) terms below it involves a "thick" rather than merely "thin" theory of rational choice. On "economic imperialism" see Hirshleifer (1985) and Radnitsky and Bernholz, eds. (1986).

الاختلافات في التفضيلات أو الاختلافات في التوقعات أو إلى كليهما. نفس الشيء، التغيرات في خيارات الوكلاء ترجع إلى التغيرات في أحد أو كل المحددات السببية لسلوكه[٧٠].

من المهم ملاحظة أن هذا المنطق التفسيري لا يقول شيئاً عن "محتوى" الرغبات والقناعات. يمكن رؤية ذلك بالتمييز بين صيغتين لنظرية الخيار العقلاني: صيغة "رقيقة" وصيغة "سميكة"[٧١].

تتكون النظرية الرقيقة من مقترحات حول طبيعة كل من الرغبة والقناعة والعلاقة بينهما - باختصار التفسير القصدي. يحيل مفهوم الرغبة في النظرية القصدية إلى الدافع الذي يحرك الجسم باتجاه موضوع الرغبة. فالرغبة هي دائماً "من أجل" شيء ما، وبهذا الشكل تؤدي دوراً شارحاً مهماً، بمعنى أنها هي القوة أو الطاقة التي تحرك الجسد. هذه القوة يتم تفعيلها فقط إذا كان الفاعل معتقداً أو مقتنعاً بأن موضوع الرغبة يمكن الحصول عليه عن طريق الفعل. وبذلك فإن الرغبة بذاتها لا تعتبر كافية لشرح الفعل، ولكن بأخذ القناعات الملائمة في الاعتبار، فإن طاقة الفعل تصدر من الرغبة. تؤدي القناعة دوراً شارحاً أكثر تطويعاً في النظرية الرقيقة. فبينما تكون الرغبة من أجل أشياء، فإن القناعة تكون في تلك الأشياء[٧٢]. هناك نوعان مهمان من القناعات: قناعات حول حالات العالم الخارجي، وقناعات حول كفاءة الوسائل المستخدمة لإشباع الرغبات في ذلك العالم. لا يهم ما إذا كانت هذه القناعات دقيقة، ما يهم هو أن الفاعلين يعتقونها على أنها صحيحة. إحدى المسلمات الرئيسة للنموذج العقلاني التقليدي هي القول إن القناعات ليست لديها قوة دافعة خاصة بها، إنها فقط تصف العالم. يوجد ذلك شيئاً من الشرح المنحاز داخل النموذج لصالح الرغبة/ المصلحة، وهو ما يجد جذوره في التاريخ الثقافي للعقلانية، وبالذات عند Hobbes وHum[٧٣]. تؤدي القناعات دوراً فاعلاً مهماً في السلوك، وذلك بتفعيل وتحقيق الرغبات وتسهيلها، ولكن الدور الشارح الرئيس يتم أداؤه بواسطة الرغبة.

---

٧٠ Rosenberg (1985:50): cf, Elster (1983b: 2-25).

٧١ Ferejohn (1991: 282).

٧٢ Schueler (1995: 125).

٧٣ Hollis (1987: 63).

تضيف الصيغ "السميكة" لنظرية الخيار العقلاني إلى ما سبق مسلمات حول "فحوى" الرغبات والقناعات أو مضمونها. ومن أكثر النظريات "السميكة" شيوعاً تلك التي تؤسس أن الفاعلين أنانيون، وتتوفر لهم معلومات كاملة عن بيئتهم. ولكن العقلانية السميكة تستطيع - أيضا، وبدلاً من ذلك - أن تفترض الإيثار ونقص المعلومات. وبما أنه يوجد أكثر من نظرية سميكة للخيار العقلاني، فنحن نحتاج إلى أكثر من النظرية الرقيقة. ويعود كثير من الخلافات في حقل العلاقات الدولية إلى تبني نظريات سميكة متعددة حول الطبيعة البشرية، أو المصلحة الوطنية[٧٤]. يقدم الواقعيون التقليديون ترتيبات أو تبديلات متعددة للخوف والقوة، والمجد والثروة كمتغيرات بديلة. كما أن الحوار داخل الواقعية الجديدة حول ما إذا كانت الدول تعتبر دول الوضع الراهن، أو دولاً تعديلية يعتبر في جزء منه حواراً حول ما إذا كانت الدول مدفوعة بشكل أكبر بالخوف أم بالقوة. أيضاً الحوار بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد حول المدى الذي تبحث فيه الدول عن مكاسب نسبية أم مكاسب مطلقة هو في جزء منه حوار حول ما إذا كانت الدول مهتمة أكثر بالأمن أم بالثروة. وسؤال ما إذا كانت الدول قادرة على تحقيق الأمن الجماعي يعتمد على ما إذا كانت هذه الدول بالضرورة أنانية أو قادرة على إيجاد مصالح مشتركة تجمعها وهكذا. هذه خلافات مهمة، ولكن يبدو أن الكل يقبل المسلمة العقلانية القائلة إن الرغبة (المصلحة الوطنية) "تسبب" أن تتصرف الدول بطرق معينة.

تشكل المعادلة القصدية أيضاً قاعدة شائعة في تنظير علماء العلاقات الدولية الحديثة حول أهمية القناعات. يركز أحد الاتجاهات على منظومات القناعات، وتصورات صناع القرار[٧٥]. وتمثل هذه الكتابات تحدياً للنظريات العقلانية السميكة التي تفترض وجود معلومات كاملة، ولكنها لا تشكل ذات القدرة من التحدي للنظريات الرقيقة[٧٦]. وأيضاً هناك

---

٧٤ See Smith (1983).

٧٥ For example, Jervis (1976), Little and Smith, eds. (1988).

٧٦ Cf. Lebow and Stein (1989), Wagner (1992).

الكتابات الحديثة حول دور الأفكار في السياسة الخارجية[٧٧]. يقارن Gold Stein ، و Keohane هذه الكتابات مع الاهتمام العقلاني بالمصالح[٧٨]، ومع ذلك يجب أن يبقى واضحاً من النقاش الحالي أن القناعات تؤدي دوراً رئيساً في النظرية العقلانية. من الممكن أن يكون العلماء العقلانيون قد تجاهلوا في السابق دور القناعة، وركزوا – بدلاً من ذلك – على الرغبة (غالباً بافتراض أن الفاعل لديه معلومات كاملة)، الأمر الذي شجع النظر إلى نظرية الخيار العقلاني على أنها نظرية مادية. وقد نبه جولد ستاين و كوهين إلى أن النظرية لا يجب أن ينظر إليها بهذا الشكل. ولكن التركيز على الأفكار بذاته لا يمثل تهديداً حقيقياً لمنطق نظرية الخيار العقلاني، فمعظم ما تم إنتاجه حول الأفكار في حقل العلاقات الدولية الحديث يعتبر ـ بشكل واضح ـ مؤسساً على نظرية قصدية للفعل: التعامل مع الرغبة والقناعة وكأنهما مختلفتان ومتميزتان وأن علاقة القناعة بالرغبة هي علاقة نفعية تبريرية أكثر من كونها تشكيلية.

تعتبر الرغبة والقناعة – إلى حدٍ ما – ظواهر متميزة أو مختلفة. فالرغبة تكون "في" شيء ما، بينما القناعة تكون "حول" شيء ما. فالأولى تعتبر دافعاً، والثانية تعتبر فهماً ذهنياً. وبطريقة أخرى يمكن النظر إلى الفرق بينهما على أن كلاً منهما له "اتجاهات للتناسب" مع العالم تختلف عن الآخر[٧٩]. فالرغبة تطمح في أن تناسب أو توافق بين العالم الخارجي والعقل، والقناعة تطمح في أن تناسب أو توافق العقل مع العالم. وعلى أية حال فإن هذا الفرق لا يمنع إمكانية أن تكون الرغبة ذاتها نوعاً من القناعة ـ قناعة ليست حول العالم، ولكن القناعة بأن "شيئاً ما مرغوب فيه"[٨٠]. فيما يلي أوضح إمكانية أن العوامل الذهنية (الإدراكية) تشكل الرغبة.

---

٧٧ For example, Goldstein (1993), Goldstein and Keohane, eds. (1993).

٧٨ Goldstein and Keohane (1993:4).

٧٩ Smith (1987), Plats (1991).

٨٠ Howe (1994b: 179).

يثير ذلك السؤال الحاسم حول "ما هي الرغبة (المصلحة)؟". يقرر الاتجاه السائد - والذي يعود إلى هيوم Hume - أن الرغبة لا علاقة لها من ناحية التكوين بالقناعة. فالرغبة قضية ولع أو شغف، وليست قضية ذهنية، "ليست قضية إدراك". وبينما نجد أن القناعات تفعل وتوجه الرغبات، فإنها يمكنها أن تكون رغبات. تعتبر وجهة نظر هيوم "مزدوجة"، لكونها تشرح الفعل بالإحالة إلى آليتين لا علاقة لكل منهما بالأخرى. ولوجهة النظر هذه نتيجتان نظريتان على قدر كبير من الأهمية. أولاً إذا لم تكن الرغبات من إنتاج القناعة، فإنه من الطبيعي أن نعامل تلك الرغبات بطريقة مادية، وأن نعامل الأفكار بطريقة عقلانية كوسائل لتحقيق مصالح معطاة وخارجية. ثانياً، أيضاً وجهة نظر هيوم هذه تصعب الأمر بالنسبة للبنائيين بالقول إن الثقافة (فكرة مشتركة) تشكل المصالح. فإذا كانت المصالح والأفكار أشياء مختلفة تماماً، فإنه إذاً يكون من غير الواضح كيف يمكن لهما أن يجتمعا ويحولا أحدهما (عقل) إلى الآخر (جسم). تحتاج البنائية إذاً إلى أن تتغلب على ازدواجية هيوم حول الرغبة والقناعة، ويمكنها فعل ذلك بالاعتماد على نظرية "ذهنية" بديلة للرغبة[٨١]. ببساطة نحن نريد الشيء الذي نريده بسبب الكيفية التي نفكر بها حول ذلك الشيء. وكما سنرى، فإن هذا القول لا يتناقض مع الشرح القصدي، ولكنه يقترح أن هناك شيئاً كثيراً في تلك العلاقة بين الرغبة والقناعة أكثر بكثير مما تعترف به العقلانية.

أبعد من النموذج العقلاني Beyond the rationalist model

تعتبر وجهة نظر هيوم القائلة إن الرغبة والقناعة ليست بينهما علاقة من الناحية التشكيلية جزءاً لا يتجزأ من الخطاب العقلاني. إنها تخاطب بداهات مهمة في فهمنا اليومي للسلوك، وبنية التفسير القصدي (الرغبة "زائداً" القناعة) توحي بها ضمنياً. من الناحية الأخرى، فإن هناك كثيراً من الإنجازات العلمية في حقول الفلسفة، والسيكولوجيا الذهنية، وعلم السلالات، وحتى في الاقتصاد، والتي تقول جميعها إن الرغبة ليست منفصلة عن

---

٨١ Howe (1994a).

القناعة، ولكنها مشكلة بها. وتخاطب هذه الأدبيات أيضاً بداهات مهمة في الحياة اليومية. أناقش فيما يلي نوعين مختلفين ولكن متصلين من هذه الفرضية، الذهنية والعمدية. وبالحكم من خلال الاقتباسات الواردة في أدبيات هاتين النظريتين يبدو أن رواد كل منهما لا يدركون وجود الآخر، وإحداهما تبدو أنها تمثل تحدياً للنظرية التقليدية للفعل القصدي (المتعمد) أكثر من الأخرى. ولكن بدلاً من تقييم علاقتهما، يبدو في هذه المرحلة أنه من الملائم تقديمهما وتوضيح كيف يربط كل منهما الأفكار بالمصالح.

جزء مهم مما أريد قوله هنا هو أننا يجب أن نهتم بالكيفية التي تتشكل فيها التفضيلات. مصدر هذه المسلمة هو الواقعية العلمية، وقد لا يتفق معها كثير من علماء الخيار العقلاني. فبالنسبة لهؤلاء وللإمبيريقيين – الفصل الثاني – تعتبر مسلمات "كما لو" حول التفضيلات كافية للتنظير. Debra Staz و John Ferejhon يقدمان صيغة أكثر تصوراً لوجهة النظر هذه يجعلها تستحق مناقشة وتتطلب رداً[٨٢].

يقول كل من Staz و Ferejhon: إن الشروحات العقلانية لا تحتاج لأن توضح أن الفاعلين هم "حقيقة" مدفوعون بالرغبات والقناعات، إنما فقط يتصرفون و"كما لو" أنهم كذلك. إذا كان الأمر كذلك فإن السؤال حول مما تتشكل الرغبات يصبح بلا أهمية حقيقية وخارج نطاق الموضوع. يعبر كل من ستاز وفيريون عن إجماع بين الاقتصاديين على جدل قديم حول ما إذا كان حقلهم يحتاج إلى مسلمات سيكولوجية حول "المنفعة"أم لا. وقد اعتقد معظم الاقتصاديين في القرن التاسع عشر أنه يحتاج إلى مثل تلك المسلمات. بعد تطويره بشكل شامل بواسطة Stanley Jevons، فإن هذا الاتجاه يمكن إرجاعه إلى Bentham الذي قال: إن المنفعة مشكلة بواسطة الخبرات[٨٣]، ومن قبله إلى هوبز وهيوم اللذين قالا: إن "العواطف" هي مصدر الرغبة. بدءاً من عمل Paul Samuelson في ثلاثينيات القرن الماضي ابتدأ الاقتصاديون في التخلي عن وجهة النظر هذه بسبب صعوبتها وسيكولوجيتها غير الواقعية، وبشكل أهم

---

٨٢ Satz and Ferejohn (1994).

٨٣ Haslett (1990: 68-69), Kahneman and Varey (1991: 127-129).

بسبب اهتمامها بأسباب لا يمكن ملاحظتها[٨٤]. وتماماً مثل السلوكيين في علم النفس، يلتزم منظرو الخيار العقلاني الآن باتجاه "خارجي" يعامل الرغبة بعبارات سلوكية أو إجرائية كخيارات (تفضيلات تم الكشف عنها)، بدلاً من معاملتها كسبب لخيار لا يمكن ملاحظته[٨٥]. يقول كل من ستاز وفيريون: إن ذلك أمر مشروع؛ لأن ما يشرح النتائج - بحسب العقلانية - هو القيود البنيوية في المنظومة، والتي سوف يكون لها في الغالب نفس النتائج، بغض النظر عن الدوافع الفردية (هنا رجعة إلى المستوى الكلي للنظرية العقلانية سابقا). وبهذا تكون النتيجة هي قراءة نفعية للعقلانية والتي لا تقدم أية مسلمات حول الوضع الأونتولوجي لكل من الرغبة والقناعة[٨٦]. بمعنى آخر، لقد عدنا مرة أخرى إلى القلق المنهجي الذي تمت مناقشته في الفصل الثاني والذي يقود إلى التركيز فقط على ما نستطيع رؤيته وما نستطيع قياسه.

يدافع Daniel Hausman في رده على ستاز وفيريون عن ضرورة اتباع منهج داخلي عند دراسة الفعل[٨٧]، على أساس أنه حتى ولو كانت بنية حالة الخيار مقيدة بشكل كبير (مثلاً في حالة حريق فندق)، فإن شرحنا للنتيجة (هروب النزلاء) يعتمد على صحة مسلماتنا حول الرغبات والقناعات. ففي مثال حريق الفندق تعد هذه المسلمات عادية جداً (فمعظم الناس يريدون الحياة ويعرفون أن النار يمكنها أن تقتلهم)؛ وبذلك فإننا سوف نجني القليل جداً بتخصيص الجهد والوقت لتنقيح تلك المسلمات. ولكن يبقى الأمر أن "صحة الشرح تعتمد على حقيقية المسلمات"[٨٨]. فالقصة الخارجية الملائمة تعتمد على أخرى داخلية ملائمة أيضاً[٨٩]، وإلا فإنه سيكون من غير الواضح لماذا يريد النزلاء الهروب، ونحن يجب أن نعرف

---

٨٤ Cohen (1995).

٨٥ Sugden (1991: 757-761); on the relationship of rational choice to behaviourism see Homans (1990) and Roseberg (1995).

٨٦ See Friedman (1953) and chapter 2, pp. 60-62.

٨٧ Hausman (1995).

٨٨ Ibid.: 101.

٨٩ Hollis andSugden (1993: 26-32).

لماذا. أحد الأسباب سبب عملي، وهو أن النظريات البنيوية التي تفترض مسلمات خاطئة حول الدوافع، قد تتنبأ أحياناً بالنتائج وبنجاح. ولكن إذا تجاهلنا خطأ تلك المسلمات، فإننا لن نعرف متى قد تخذلنا أو كيف نعدلها بكفاءة"[٩٠]. بناءً على وجهة النظر تلك، فإن تشجيع علماء العلوم الاجتماعية على تجاهل حقيقية مسلماتهم تعتبر "نصيحية منهجية سيئة". السبب الثاني وراء ضرورة اهتمامنا بالدوافع هو سبب فلسفي، على عكس ذرائعية ستاز وفيريون التي تعتبر أن هدف العلم هو "الحفاظ على المظاهر"؛ نجد أن Hausman - واقعي علمي - يرى أن العلم يجب أن يصف الآليات السببية التي تحدث المظاهر، ولذلك يجب أن "نهتم بما إذا كانت المزاعم السيكولوجية المستخدمة في نموذج الخيار العقلاني مزاعم صحيحة"[٩١]. وعلماء العلوم الاجتماعية ليسوا بحاجة إلى أن ينشغلوا دائماً بصحة مسلماتهم، ولكن سؤالاً يقول: كيف يتم تشكيل الرغبة؟ ليس قضية يجب تجاهلها تماما.

الأساس الذهني (المعرفي) للرغبة The cognitive basis of desire

أول قول يمكن تقديمه ضد وجهة النظر المادية للمصلحة يتمثل في القول إن المصالح ذاتها ما هي إلا مدركات أو أفكار. نجد هذا القول في نوعين متميزين من الأدبيات العلمية؛ أحدهما الأنثروبولوجيا الثقافية والآخر الفلسفة.

يقول الأنثروبولوجي Roy D'Andrade بالاعتماد على السيكولوجيا المعرفية (الإدراكية) إن الدوافع والرغبات أو المصالح يجب أن ينظر إليها على أنها "مخططات"، والتي بدورها تعتبر أبنية معرفية تجعل بالإمكان تحديد المواضيع والأحداث"[٩٢]. وكثير من المخططات هي ببساطة قناعات حول العالم وليست ذات علاقة بالرغبات. بعض من المخططات هو "أهداف" (غايات) أو رغبات تحمس الفعل وتدفعه. يذكر د. أندريد مثال الدافع من أجل "الإنجاز". يتضمن الإنجاز معياراً اجتماعياً حول ما يحتسب على أنه طموح مشروع، وهو

---

٩٠ Hausman (1995:99).

٩١ Ibid. 98.

٩٢ D'Andrade (1992:28).

بذلك يعتبر حقيقة ثقافية وليست مادية. فالأفراد الذين لديهم الرغبة في الإنجاز قاموا بتذييت أو استيعاب ذلك المعيار كمخطط ذهني معرفي. بنفس القول، لدى الناس في المجتمعات الرأسمالية رغبة في الثراء من خلال الدخول في مضاربات سوق الأسهم، هذا أيضاً مخطط يتضمن قناعات حول العالم الخارجي (كيفية عمل السوق، ووجهته..الخ)، وأيضاً يزود معتنقيه بحافز يحث سلوكهم في ذلك العالم. قد يقول الرمزيون: إن كثيراً من هذه المخططات الموجهة لهدف معين، أو إن المصالح يتم تشكيلها عن طريق الهويات، والتي هي بدورها مخططات حول الذات[٩٣]. فهوية أو خطة – الذات للأستاذ، على سبيل المثال، تحتوي على اهتمام أو مصلحة في التدريس والنشر. الخطط الدوافعية، مثلها مثل الخطط الأخرى، مرتبة بشكل هرمي في الذات؛ وبذلك فهي ليست على نفس الدرجة من "الأهمية"[٩٤]، الأمر الذي يجب ملاحظته عند محاولة شرح ماذا سيفعل أحدهم في حالة معينة.

تتمثل النقطة المهمة هنا في أن هذه المخططات ليست معطاة بحكم الطبيعة البشرية د. أندريد حريص جداً على الاعتراف بأن الدافع يعتبر- في جزء منه – متجذراً في حوافز أو دوافع بيولوجية، وهو بهذا الشكل يعتبر مادياً[٩٥]. أحياناً تعتبر هذه الدوافع مهمة في شرح الفعل أكثر من شرحها المخططات المشكلة ثقافياً كما في فعل الهروب من حريق الفندق ولكن تلك الدوافع البيولوجية تشرح فقط قليلاً من الغايات اللانهائية والتي يبدو أن البشر قادرون على تحقيقها. وكثير من تلك الغايات يتم تعلمها عن طريق التأهيل الاجتماعي لذلك فإن الذين يحاولون شرح كيف تتشكل الرغبة سيقدمون شرحاً أفضل إذا ما ركزوا على الثقافة وعلاقتها بالإدراك أكثر من التركيز على البيولوجيا[٩٦].

---

٩٣ For example, Morgan and Schwalbe (1990), Stryker (1991).

٩٤ Stryker (1980: 60-62).

٩٥ D'Andrade (1992:31).

٩٦ For a good overview see DiMaggio (1997).

توصل R. B. K. Howe الذي يستخدم المناقشات الفلسفية الحديثة لتقديم نظرية إدراكية معرفية للرغبة، وبدون الحاجة للإحالة إلى سيكولوجيا المعرفة[٩٧] إلى نفس النتيجة. فمثله مثل D'Andrade ، يقر هوي بوجود دور للحوافز البيولوجية في تشكيل الرغبة. فالحاجة إلى الغذاء والماء والتناسل كلها تؤثر وكلها مادية. علاوة على ذلك، يجادل هوي بأنه حتى الرغبات البدائية جداً تعتبر- وبشكل كبير- "بدون وجهة"[٩٨]، وتعتمد على القناعات حول ما هو مرغوب من أجل إعطائها فحوى أو مضموناً. فالقناعات تعرف الحاجات المادية أو تحددها وتوجهها. إن "إدراك" قيمة الموضوع وأهميته هو الذي يشكل الحافز لتحقيقه وليس بعض الملزمات البيولوجية الفطرية. هذه "الإدراكات" يتم تعلمها، جزئياً من خلال التفاعل مع الطبيعة (النار تحرق، الطين ذو طعم سيىء..) ويمكن شرحها مادياً، ولكنها يتم تعلمها بشكل أكبر من خلال عملية التأهيل الاجتماعي في الثقافة. دائماً ما تحتوي الرغبات على خليط من المحفزات البيولوجية والقناعات، قناعات تتراوح ما بين القناعات المنخفضة (الرغبة في الماء عند العطش)، وقناعات عالية (الرغبة في عمل الشيء الواجب)[٩٩]. هذه الرغبة المشتملة على قناعات أو معارف لديها اتجاه "للتناسب مع العالم" مختلف عن اتجاه القناعات "حول" العالم الموجود في الجانب الخاص بالقناعات في المعادلة السابقة. من أجل إيضاح الفرق بين هذين النوعين من القناعات عمد الفلاسفة إلى تسميته "قناعات التمني" و "خطط – الغايات".

تحيل معظم مناقشات كل من د. أندريد وهوي وآخرين – التي تركز على العلاقة بين الرغبة والقناعة - إلى الأفراد أكثر من الجماعات[١٠٠]. أقرر في الفصل الخامس أن جماعات معينة - بما في ذلك الدول - لديها أيضاً رغبات. هذه مسلمة شائعة في نظرية العلاقات الدولية

---

٩٧ Howe (1994a, b). See also Humberstone (1987), Smith (1987), Platts (1991), and Schueler (1995).

٩٨ Howe (1994a:4).

٩٩ Howe (1994b: 182-183).

١٠٠ Though see Clark (1994).

التي تجادل بمركزية الدولة، وإحدى مزايا المدخل الإدراكي المعرفي للمصالح تتمثل في أنه يجعل من السهل الدفاع عن هذه المسلمة أكثر بكثير من المدخل المادي، على اعتبار أن الدول ليست كائنات بيولوجية. بتسليمنا بأن الدول لها رغبات، دعني أوضح هنا ما أريد قوله، بالإحالة إلى مصالح الدول الثلاث التي ناقشناها عند حديثنا عن توزيع القوة: مصلحة الوضع الراهن، ومصلحة التعديلية، ومصلحة الجماعية.

توصف دولة الوضع الراهن، بأنها الدولة التي ليست لها مصلحة في إخضاع دول "أخرى"، أو إعادة رسم الحدود، أو تغيير قواعد المنظومة الدولية. قد تهاجم دولة أخرى كإجراء وقائي ضد تهديد معين، ولكن ليست لديها رغبة حقيقية في أن تخرق حقوق الدول الأخرى أو تخالفها. كيف يتم تشكيل تلك المصلحة؟ بدون شك فإن جزءاً من الإجابة يكمن في حاجات البشر المادية للأمن والاستقرار، ولكن مادامت الدول جميعاً لديها هذه الحاجات، وليست لديها جميعاً مصالح الوضع الراهن، فإن تلك الإجابة غير كافية. توجه نظريات الإدراك المعرفية للرغبة نظرنا إلى المخططات أو التمثيلات والتي بواسطتها تعرف دول الوضع الراهن مصالحها[١٠١]. هذه الدول يمكن الافتراض بأن لديها مخططات وأنها "قانعة" بمركزها الدولي، أو بأنها "مطيعة للقانون" أو بأنها "أعضاء في مجتمع من الدول" تعتبر قواعده قواعد "مشروعة" .. وهكذا. هذه القناعات لا تتعلق بالعالم الخارجي فقط، إنها أيضاً تدخل في تشكيل هوية معينة، وفي تشكيل علاقة تلك الهوية بذلك العالم، الأمر الذي بدوره يحفز الفعل في اتجاهات معينة دون سواها من الاتجاهات. فدول الوضع الراهن لديها المصالح التي تعتنقها دون غيرها، بفضل من إدراكاتها للنسق العالمي وموقعها فيه كأمر مرغوب، وليس فقط بفعل العوامل المادية الفظة.

يقابل ذلك أن دول الوضع الراهن لديها الرغبة في إخضاع الآخرين؛ واحتلال جزء من أراضيهم، أو تغيير قواعد اللعبة. أيضاً الطبيعة البشرية تساعد في تشكيل تلك الرغبات، وغالباً في شكل حاجات مرتبطة بالغرور أو احترام الذات. ولكن أيضاً هذا الشرح

---

١٠١ Cf. Weldes (1996, 1999).

يقدم القليل. الأهم من ذلك قد يكون المخططات الذاتية، مثل مخطط "الضحية"، أو "العرق الأفضل"، وتصوير الآخرين في صور مثل "كفار"، أو "إمبراطوريات الشر"، أو تصوير المنظومة على أنها "غير شرعية"، أو "مصدر تهديد"، أو تصوير الحرب على أنها "مجد" أو "رجولة / بطولة" وهكذا. هذه المخططات تعتبر نتائج مشكلة ثقافياً وليس بيولوجياً.

ترغب الدول الجمعية في مساعدة أولئك الذين يعرفون ويماثلون أنفسهم معها، حتى لو لم يكن أمنها ذاته مهدداً بشكل مباشر. وبغض النظر عن السخرية والتشاؤم الواقعي، فإن البيولوجيا تؤدي هنا دوراً، باعتبار أن البشر هم حيوانات اجتماعية أدمغتهم مركبة بطريقة تحتم عليهم "عمل الفريق"[١٠٢]، ولكن ذلك لا يستطيع أن يشرح لماذا تفعل بعض الدول ذلك، بينما لا يفعله بعضها الآخر. وجود أو حضور بعض المخططات يمكن أن يكون في شكل "نحن"، "صديق"، "علاقات خاصة"، "فعل الواجب"، "شرطي المنطقة" وهكذا. وفي خطاب السياسة الخارجية يتم مقاربة هذه المخططات "الأخلاقية" مع "المصالح"، تماماً كما في الجدل الدائر حول تدخل الولايات المتحدة في الحرب الأهلية في البوسنة. إحدى الطرق الممكنة لتفسير خطاب الرئيس كلينتون للشعب الأمريكي، الذي برر فيه التدخل في البوسنة، هي أنه حاول أن يعرف "المصالح" الأمريكية في ضوء "الاعتقاد / القناعة" بأن الأمريكيين هم ذلك النوع من الشعب الذي "يقوم بالواجب، أو يفعل ما هو حق".

سوف أوضح في الفصلين الرابع والسادس أن هذه الأفكار المشتملة على المصلحة أو التي تشكل المصلحة هي بدورها مشكلة بالأفكار "المشتركة" أو ثقافة المنظومة الدولية. هنا أجادل في أن هذه الأفكار الموجودة على هذا المستوى الكلي تدخل في رؤوس الدول، وتصبح مصالح على المستوى الآخر، المستوى الجزئي للبنية الدولية.

تخالف النظرية المعرفية للرغبة - روح ولكن ليس منطوقا - النظرية القصدية للفعل يستبعد التفسير التقليدي للقصدية - كما عند هيوم – الفرضية القائلة إن القناعات قد تدفع أو تحفز، ولكن لا يوجد في بناء النظرية (نظرية الخيار العقلاني الدقيقة) ما يستلزم مثل ذلك

---

١٠٢ Wilson and Sober (1994: 601).

التفسير. فالنظرية منسجمة تماماً مع فكرة أن القناعات والرغبات متميزة بعضها عن بعض، وكأن قناعات معينة هي قناعات حول العالم الخارجي، وقناعات أخرى تشكل الرغبات، وأن لكل منهما دوراً شارحاً مختلفاً. فالرغبات لا ينتقصها كونها مشكلة بواسطة القناعات. وبذلك فإنه لا شيء مما قلناه يمكن اعتباره غير منسجم مع نظرية الخيار العقلاني، مادام العقلانيون يسلمون بأن للأفكار دوراً أكبر في شرح الفعل الاجتماعي أكثر مما يشرح نموذج "الرغبة + القناعة". تم استغلال ذلك من قبل بعض الاقتصاديين العقلانيين الذين صوروا التفضيلات على أنها مشكلة بواسطة القناعات[١٠٣]، وبعض علماء العلاقات الدولية الذين قالوا إن مصالح الدولة تتأثر بالتوقعات حول البيئة[١٠٤]. بالتحديد بسبب أنها لا تقول شيئاً حول ماهية التفضيلات، أو من أين تأتي، فإن نظرية الخيار العقلاني يمكن أقلمتها لتناسب إما أونتولوجيا مثالية أو أونتولوجيا مادية.

الأساس القصدي للرغبة The deliberative Basis of desire

تشكل النظرية المعرفية أو الإدراكية تحدياً لوجهة النظر المادية للرغبة، ولكنها لا تشكك في المسلمة الأساسية للنظرية القصدية التي تقرر أن الرغبة والقناعة يشرحان الفعل بمفردهما أو تناقشها. فالرغبة مازالت تقوم بكل العمل التحفيزي، حتى مع أنه تم إعادة تصورها مفاهيمياً كنوع من القناعة. الاتجاه الآخر البديل لسؤال ما الذي يشرح الفعل أو يفسره يركز على "التبرير" أو "المداولة". فبالاعتماد على Kant يقول كل من Martin Hollis و G. F. Schueler : إن التعليل العقلي أو المداولة يجب أخذه في الاعتبار كعامل ثالث في النموذج، ليصبح بالشكل التالي: الرغبة + القناعة + المبرر (المداولة) = الفعل[١٠٥].

ينبع الأساس المنطقي للبحث عن عامل ثالث من التصور المفاهيمي الضعيف الذي تقدمه النظرية العقلانية "للخيار العقلاني". تعرف العقلانية عادة بعبارات ذرائعية

---

١٠٣ For example, cohen and Axelrod (1984), Geanakoplos, Pearce, and Stacchetti (1989).

١٠٤ Niou and Ordeshook (1994), Powell (1994), Clark (1998).

١٠٥ Hollis (1987), Schueler (1995); also see Morse (1997).

على أنها لا تعني أكثر من احتوائها على رغبات وقناعات "متسقة"، والخيار على أنه ألا يتطلب أكثر من مجرد التفعيل التلقائي لتلك الرغبات والقناعات في السلوك الذي يزيد من المنفعة. ونادراً ما يسأل العقلانيون عما إذا كانت التفضيلات عقلانية، بمعنى مبررة أو تمت مداولتها، وغالباً ما يجتنبون مثل تلك التقديرات. "عقلانية الفعل دائماً ذات علاقة بالرغبات الحالية للفاعل الوكيل"[١٠٦]؛ وبغض النظر عن محتوى تلك الرغبات. وبناءً على ذلك فإن البشر يختلفون عن الحيوانات الأخرى فقط في درجة تعقيد رغباتهم وقناعاتهم، وليس في عقلانيتهم. وفي الحقيقة فقد وضحت التجارب أن البشر والفئران وطيور الحمام عقلانيون بشكل متساوٍ، وفقاً لتعريف نظرية الخيار العقلاني[١٠٧]. الشيء المفقود من ذلك التصور لمسألة العقلانية هو أي معنىً للمداولة، يمكن إرجاعه إلى نموذج هيوم عن الإنسان. ففي ذلك النموذج لا تستلزم المداولة أكثر من وزن رغبات الفرد على "ميزان البقال"[١٠٨]، أو إجراء "تحليل كمي"[١٠٩] للقوة النسبية لتلك الرغبات. لا توجد في نموذج هيوم أية إشارة إلى التبرير (العقل) على أنه قدرة مختلفة ومميزة للعقل بإمكانها أن تحدد أي الرغبات نمتلك، وعلى أساس من أي رغبة نتصرف، أو حتى ما إذا كنا يجب أن نتصرف على الإطلاق. النتيجة المفاجئة لذلك ربما هي أن نظرية الخيار العقلاني "حتمية" بشكل كبير[١١٠]. يمكن رؤية ذلك في كثير من الاستعارات التي يستخدمها نقاد النظرية لوصفها. فمثلاً يسميها شويلر نموذج "القوى العمياء" للقصدية والذي يتم فيه رفع الوكلاء (الفاعلين) وسحبهم بواسطة الرغبة، "بنفس الطريقة التي تفعلها الريح في الأوراق المتساقطة". يفضل هوليز الصورة الإلكترونية للوكلاء (الفاعلين) على أنهم "أوعية ناقلة" للرغبات والقناعات. تستخدم

---

١٠٦ Hollis (1987: 74).

١٠٧ Satz and Ferejohn (1994: 77 n.19).

١٠٨ Hollis (1987: 68).

١٠٩ Schueler (1995: 169).

١١٠ See Latsis (1972).

Margaret Gilbert الاستعارة الميكانيكية للرغبة على أنها تسبب الخيار بطريقة "هيدروليكية". ويسمي Harry Frankfurt أولئك الذين لا يفكرون في رغباتهم "البهيميين"، وتسميهم Amarty Sen "العقلانيين المغفلين"[١١١]. لا أحد يتفوق على هيوم في هذا السياق فهو يقول: إنه"لا يمكن للتبرير بمفرده أن يكون حافزاً لأي فعل للإرادة"، و"إنه يجب أن يبقى عبداً للانفعالات"[١١٢]ولكن الكل يشير إلى أن نموذجه يفتقد إلى الوكيل (الفاعل) الحر المتدبر الذي يستلزمه "الخيار العقلاني" بشكل بدهي.

وفي الحقيقة بينما يبدو الخيار العقلاني وكأنه ليس أكثر من مجرد تأطير للسيكولوجيا الشعبية، فإنه يظهر بعد القراءة المتفحصة على أنه أيضاً غير متسق مع فهمنا العام لكيف ولماذا يتصرف البشر. فمثلاً، من الصعب التوفيق بين المسلمة القائلة إن البشر لا يفكرون في رغباتهم ولا يختارونها وبين بديهياتنا حول المسؤولية. فإذا كنا فقط أوعية ناقلة لرغبات وقناعات لا نستطيع التحكم فيها، فكيف إذاً نكون مسؤولين عن أفعالنا؟[١١٣]. فالسبب الذي من أجله لا نلوم الحيوانات على سلوكياتها هو أننا نفترض أنها تفتقر إلى قدرة المداولة أو القصدية عند تفعيل رغباتها، الأمر الذي لو امتلكته الحيوانات لتصرفت بطريقة مختلفة[١١٤]. ومع ذلك فكما رأينا في النظرية العقلانية، فإن الإنسان والحيوان عقلانيون بشكل متساوٍ.

تكمن الإشكالية الأخرى في أن البشر غالباً ما يقومون بأفعال أو تصرفات من نوع "الإرضاء المؤجل"، و"تقييد الذات"، و"تخطيط الشخصية" والتي تستلزم التصرف على أساس من رغبات لم يمتلكوها بعد[١١٥]. قد يحاول العقلانيون شرح مثل تلك الأفعال

---

١١١ See, respectively, Schueler (1995: 171), Hollis (1987: 68), Gilbert (1989: 419), Frankfurt (1971), and Sen (1977).

١١٢ Hume (1740/1978: 413, 415), quoted from Hollis (1987: 68) and Sugden (1991: 753).

١١٣ For literature on "moral autonomy" see Christman (1988).

١١٤ Though see Evans (1987).

١١٥ See Elster (1979, 1983b).

بإدخال الرغبات المستقبلية إلى الفعل الحالي، ولكن ذلك أيضاً لا يزال يشير إلى إمكانية أن يكون للعقل (المبرر) دور في صياغة الرغبة، الأمر الذي يناقض نموذج هيوم[١١٦].

يتجاهل نموذج الرغبة / القناعة أخيرا أن البشر يستطيعون أن يتصرفوا ضد رغباتهم أو بما لا يوافقها، وأننا نستطيع أن نفعل شيئاً ما مع أننا "أردنا" فعل شيء آخر. فالبشر عادة ما يجدون أنفسهم في حالة تنازع شديد بين ما إذا كان بالإمكان أن يتصرفوا على أساس من رغباتهم، أو أن يقيدوا أنفسهم بسبب "العقل" أو "الأخلاق". أحياناً تتفوق الأسباب "الخارجية" في أحداث التصرف على الأسباب "الداخلية"[١١٧]. قد يحاول العقلانيون شرح مثل ذلك السلوك على أنه حل للتنازع بين الرغبات الدنيا (الأنانية)، وبين الرغبات العليا (فعل الحق والواجب)، أي أن ما يقرر الوكيل فعله هو بالفعل ما أراد فعله: لا يوجد تفوق لأي من الرغبات. ولكن شويلر يقول: إن هذا النوع من الشرح يخلط بين معنيين للرغبة: "الرغبات – الملاءمة" والتي توجد في العقل (الذهن)، ويمكن التصرف ضدها؛ ورغبات "المواقف - المسبقة"، والتي تعتبر الخيارات الفعلية التي يتخذها الوكيل (الفاعل). التمييز هنا مهم؛ لأن المواقف المسبقة يتم التعرف عليها من خلال الخيارات، وليس قبل، وهي بهذه الصورة لا يمكنها أن تدخل في حسابات الوكيل (الفاعل) حول ماذا يفعل[١١٨]. اختزال كل ما يحدث في عملية المداولة إلى مجرد موازنة الرغبات المتصارعة لا يمكنه أن يشرح السلوك والرغبات التي يمكنها – حقيقة – أن تشرح السلوك هي تلك "الرغبات الملائمة"، ومن أجل أن نعرف كيف تؤثر الرغبات الملائمة في خيارات الفاعل، فإننا نحتاج إلى أخذ "المداولة أو القصدية" في الاعتبار.

تثير كل هذه البدهيات السؤال حول الأنموذج الثنائي للفعل القصدي، ولكن هنا أيضاً - كما فعلنا مع النموذج الإدراكي - يمكننا إيجاد توافق بينها وبين نظرية الخيار العقلاني

---

١١٦ Hollis (1987: 85-86).

١١٧ Ibid.: 74-94.

١١٨ Schueler (1995: 156-161).

إذا ما جردنا النظرية من ترسباتها الهيومية، ونظرنا إليها على أنها مجرد نظرية جزئية للفعل (التصرف). وفي الحقيقة تشير هذه البدهيات إلى جدوى التمييز بين صيغتين للنظرية القصدية، اللتين يسميهما شويلر "القوى العمياء" والنماذج "التأملية"[١١٩]. فمثلها مثل وجهة النظر الهيومية التقليدية، تعامل "القوى العمياء" الوكالة البشرية على أنها "متهورة"، وتفتقر إلى المداولة ذات المعنى. ومثلها مثل وجهة نظر كانت، تعامل النماذج التأملية العقل (التبرير) كعامل ثالث يقوم بدور المداولة حول المصالح، ويساعد في اختيارها[١٢٠]. وبينما ميزت القوى العمياء اهتمام نظرية الخيار العقلاني لفترة معينة، فإن النظرية اليوم تتطور وتقوى مفاهيمها حول المداولة والتحكم في النفس[١٢١]. يرى شويلر أن هناك "فرقاً كبيراً" بين النموذجين، ولكنه يقول: إن مسألة تحديد أفضل وصف لعملية الاختيار في سياق معين هي دائماً سؤال إمبيريقي. أيضاً باعتبار أن المداولة قدرة يتم تعلمها، فإن موازنة الوكيل بينها قد تتغير مع مرور الوقت.

يبدو أن إضافة العقل (التبرير) إلى نظرية الخيار العقلاني مناسبة بشكل خاص لحقل العلاقات الدولية. تركز الأدبيات الفلسفية للعقلانية التداولية على الأفراد. وفي هذا السياق تظهر مسألة مهمة وقوية جداً ضد النموذج الثنائي التقليدي للقصدية. ولكن أيضاً يبدو التركيز على دور المداولة في تشكيل المصلحة ملائماً بشكل أكبر لعملية صنع القرار داخل مجموعات. غالباً نجد أن من أصعب المهمات التي تواجه صناع قرار السياسة الخارجية هي مهمة تحديد "ما هي" مصالحهم. هذه العملية لا تشتمل عادة على وزن المصالح المتنافسة على "ميزان البقال"، أو حتى على تجميع تفضيلات الأفراد المختلفة والمعطاة بشكل خارجي أو تكتيلاتها. إنها تتشكل نمطياً من خلال عملية معقدة وتنافسية تشتمل على كثير من النقاش والإقناع والتأطير للقضايا المختلفة والمعقدة. باختصار ما

---

١١٩ Ibid.: 174-196; also see Hollis (1987) and Alker (1996: 207-237).

١٢٠ Cf. Hirschman (1977, especially at 111-112).

١٢١ See sen (1977), Elster (1983b), Schelling (1984), Schmidtz (1995), and Morse (1997).

يحدث هو عبارة عن مداولة جماعية حول ماذا يجب أن تكون المصالح في حالة معينة لا تحصل هذه المداولات في فراغ، سواء كان محلياً أو دولياً، ولكنها أيضاً لا يتم تقريرها بشكل منفرد بواسطة الأبنية المحلية أو المنظومية فنسبياً يوجد القليل من "حرائق الفنادق" في السياسة الدولية. وأحياناً قد تخلق المداولات "انعكاسات في الأفضلية"، أو تغيراً حتى مع ثبات الظروف البنيوية[١٢٢].

كانت الحالة هكذا في التفكير السوفيتي الجديد في عهد جورباتشوف. هؤلاء المتمسكون بنموذج القوى العمياء للفعل القصدي سوف يقولون: إنه "كان لزاماً على" القيادة السوفيتية أن تغير من سياساتها بسبب الانخفاض المتسارع في قوتها النسبية. بالطبع شكلت الضغوط العسكرية والاقتصادية عوامل مهمة في الضغط على الدولة السوفيتية في اتجاه التغير، ولكن نظرية الضغوط البنيوية لا تستطيع بمفردها أن تشرح الشكل الذي اتخذته الاستجابة السوفيتية، (إنهاء الحرب الباردة، بدلاً من زيادة القمع)، أو الصيغة، أو توقيت تلك الاستجابة (فقد كان الانهيار المادي حاصلاً منذ زمن طويل). وهي أيضاً ـ (النظرية البنيوية) ـ تتجاهل أن إدراك القيادة السياسة بأن سياساتها كانت جزءاً من المشكلة أدى دوراً مهماً في صياغة تلك الاستجابة وتشكيلها. فالظروف البنيوية لم تفرض الوعي ـ الذاتي على السوفييت. تغير السلوك السوفيتي؛ لأن السوفييت أعادوا تعريف مصالحهم كنتيجة لنظرهم في رغباتهم ومعتقداتهم وقناعاتهم بطريقة نقدية. يستطيع النموذج التأملي للنظرية القصدية شرح هذه العملية بشكل أفضل من نموذج القوى العمياء.

يشير هذا المثال السوفيتي أيضاً إلى كيف يمكن أن يتداخل النموذج الإدراكي مع نموذج المداولة. لم تكن تلك المبادئ التي غذت "العقل" السوفيتي مستقلة بشكل تام عن القناعات حول هوية الدولة السوفيتية، والقناعات بإمكانية تصرفات معينة، أو حتى

---

١٢٢ For a thought-provoking discussion of the implications of preference reversals for our conventional understanding of

تلك القناعات حول الصواب والخطأ. فالمداولة حول المصلحة الوطنية تتم في إطار خطاب مشترك للأمن الوطني، بمعنى آخر، خطاب قد يؤثر بشكل كبير جداً على محتوى تلك المداولة[١٢٣]. هذه الضبابية التي تحيط بالعقل والقناعة تبدو أيضاً واضحة في الأدبيات الفلسفية. فمثلاً نجد أن هوي، الذي لا يأخذ العقل (التبرير) على أنه عامل متميز في الشروحات القصدية، يعامل مسألة الأخلاقية على أنها معتقد وقناعة أو مخطط. في المقابل نجد أن شويلر يضع الاعتبارات الأخلاقية تحت العقل. أفضل هنا موقف شويلر؛ لأن النظرية الإدراكية بمفردها، وباستمرارها في التركيز على الرغبة والقناعة لشرح الفعل، لا يمكنها التخلص من حتمية نظرية الخيار العقلاني. ولكن العلاقة بين هذين الانتقادين المثاليين للنظريات المادية معقدة جداً ويجب ألا تشغلنا في هذا السياق.

من أجل قاعدية مادية II ToWard a rump materialism

يقترح هذا التداخل بين انتقادات المنهج الإدراكي وانتقادات منهج المداولة مسلمة عامة حول العلاقة بين المصالح والأفكار يمكن صياغتها بالشكل التالي: "المصالح هي قناعات حول كيفية تحقيق الحاجات"[١٢٤]. وبما أن الأمر هنا يعتمد على التمييز بين المصالح والحاجات،[١٢٥] فإنني سوف أبدأ بالحاجات، ثم أعود إلى المصالح. وكما في ملاحظاتي الختامية حول القوة، وبعد التزامي بالموقف المثالي القائل إن المصالح يتم تشكيلها غالباً عن طريق الأفكار، فإنني الآن أتولى الدفاع عن وجهة النظر المادية القاعدية القائلة إن المصالح ومع ذلك يجب في النهاية ربطها بقاعدة مادية، أي الطبيعة البشرية.

تشير الحاجات إلى متطلبات إعادة الإنتاج الوظيفية الخاصة بوكيل (فاعل) معين، والتي قد يسميها البعض "المصالح الموضوعية"[١٢٦]. هنا يمكن استخلاص نوعين من

---

١٢٣ Campbell (1992), Weldes (1996, 1999).

١٢٤ Rosenberg (1992: 167).

١٢٥ See Doyal and Gough (1984).

١٢٦ McCullagh (1991).

الحاجات: حاجات خاصة بالهوية وحاجات مادية. حاجات الهوية تعتبر متغيرة تماماً بقدر تغير الهوية التي تشملها، الأمر الذي يعني أنها لا نهائية. فحتى تعيد إنتاج هوية دولة، فإن المجموعة تحتاج إلى أن تحافظ على احتكارها للاستخدام المشروع للقوة في إقليمها. وحتى تولد أو تعيد إنتاج هوية الأستاذ يحتاج الفرد إلى أن يواصل التدريس. في كلتا الحالتين تعكس هذه الحاجات الأبنية الداخلية والخارجية التي تشكل الفاعلين كأشكال اجتماعية. لا يوجد هنا ضمان بأن حاجات الهوية سوف يتم ترجمتها إلى قناعات ملائمة حول كيفية تحقيقها، أي ترجمتها إلى "مصالح". ولكن إذا لم تتم ترجمتها فإن الوكلاء (الفاعلين) الذين تشكلهم هذه الحاجات لن يتمكنوا من البقاء. فحاجات الهوية هي في النهاية مسألة مرتبطة بالإدراكات (المعارف) الفردية والاجتماعية وليس البيولوجيا. ومع ذلك فإن هذه الحاجات لا تزال حقيقية وموضوعية، ولكن بما أنهما ليستا ماديتين، فإن التركيز عليهما هنا لن يفيد في إيضاح دور القاعدة المادية. لذلك فإنني سوف أعود إلى الحاجات المادية النابعة من الطبيعة البشرية لأبين وبالتحديد ما هي القاعدة المادية للرغبة.

تسلم الواقعية العلمية بأن البشر عبارة عن أشكال طبيعية منظمة ذاتياً لهم متطلبات مادية ضرورية لإعادة الإنتاج. وكل الحيوانات لديها مثل تلك المتطلبات. والحاجات المادية لا تشكل ضماناً بأن الأفراد سوف يحققون هذه المتطلبات (فالناس تنتحر)، ولكن يبدو بأنه لو لم يكن البشر مؤهلين مسبقاً لتحقيق تلك الحاجات لما استطعنا البقاء. محتوى ذلك التأهيل المسبق هو "الطبيعة البشرية". قد ينكر البنائيون المتطرفون وجود، أو على الأقل الأهمية الاجتماعية، للحاجات البيولوجية. ولكن حتى مع رفضها البريء للحتمية البيولوجية، إلا أن هناك اعتراضية أنثروبولوجية أو شوفينية إنسانية داخل وجهة النظر المتطرفة تلك، ويصعب تبريرها من وجهة نظر نظرية التطور البشري. فمن الصعب أن نشرح الفعل الاجتماعي بدون أن نقدم - ولو ضمنياً - مسلمات حول الطبيعة البشرية؛ لأنه، بدونها، يصبح من العسير تفسير لماذا تتحرك أجسادنا على الإطلاق، الأمر الذي يعتبر أسهل بكثير من شرح الجهة التي تنتجها أو شرح مقاومتها

ورفضها للضغوط الاجتماعية[١٢٧] إن كان ذلك صحيحاً فإنه حتى ما بعد - الحداثيين تصبح لديهم نظرية عن الطبيعة البشرية. من المفروض ألا أختبر كل وجهات النظر حول الطبيعة البشرية، ولكن مادام جميع السوسيولوجيين يفترضون مسبقاً دورها فإنه من الأفضل مناقشتها.

دعني إذاً أقدم "نظرية" القاعدية المادية التالية للطبيعة البشرية. على العكس من القائمة اللانهائية لحاجات الهوية، تقدم هذه النظرية فقط خمس حاجات مادية. هذه حاجات خاصة بالأفراد وليست بالجماعات، فالجماعات لها حاجات، ولكن بما أنه ليست لها أجساد فإنها سوف تكون حاجات للهوية ولا يمكن اختزالها إلى الحاجات المادية لأعضاء المجموعة. قد تنتج الحاجات المادية ضرورات متناقضة ومن ثم تصرفات، ولكنها سوف تتنوع من حيث الأهمية، وبالتالي سوف يحاول الناس أولاً أن يحققوا أكثرها أساسية. وبدءاً من الأكثر أهمية[١٢٨] يمكن رصد تلك الحاجات الخمس على النحو التالي:

١- أمن مادي بدني: يحتاج البشر إلى الطعام والماء والنوم للمحافظة على أجسادهم، ويحتاجون إلى الحماية من التهديدات الموجهة ضد حياتهم. ويقع الخوف من الموت تحت هذا العنوان.

٢- الأمن الأونتولوجي: يحتاج البشر إلى توقعات مستقرة نسبياً حول العالم الطبيعي، وبالذات العالم الاجتماعي المحيط بهم. فبالإضافة إلى الأمن المادي البدني، يدفع هذا الأمن الأونتولوجي بالبشر في اتجاه محافظ وتوازني من أجل البحث عن الاعتراف بوضعهم ووجودهم داخل المجتمع أو الحصول عليه.

---

١٢٧ Carveth (1982: 202).

١٢٨ This list combines elements from Giddens (1984), Turner (1988), Johnson (1990), Maslow (see Davies, 1991), and Honneth (1996).

٣- الاجتماع: البشر حيوانات اجتماعية تحتاج إلى الاتصال بعضها مع بعض. فالحاجة إلى الحب وإلى الانتماء إلى مجموعة يتم تحقيقها عن طريق الاجتماع.

٤- احترام الذات: يحتاج البشر إلى أن يكونوا راضين عن أنفسهم. يتم تحقيق ذلك بشكل رئيس عبر العلاقات الاجتماعية، وبهذا الشكل قد يتغير محتوى احترام - الذات بشكل كبير، بما في ذلك "الحاجات" إلى الفخر والشرف، والمجد والإنجاز، والاعتراف (مرة أخرى)، والقوة والانتماء إلى جماعة (مرة أخرى) وهكذا.

٥- التفوق: يحتاج البشر إلى تنمية أوضاعهم الحياتية وتطويرها وتحسينها. تعتبر هذه الحاجة مصدر الإبداع والاختراع، ومصدراً للجهود الموجهة لإعادة تشكيل ظروفهم.

تصدر الطاقة التي يستهلكها البشر في حياتهم من الجهود التي يبذلونها لتحقيق هذه الحاجات المادية، وسوف يعرف البشر هذه المصالح بطرق تسهل تحقيقها في البيئات المادية والثقافية التي يجدون أنفسهم فيها. عندما تتحقق تلك الحاجات، يعايش الناس مشاعر الرضا والقناعة، وعندما لا تتحقق تلك الحاجات، فإننا نعايش القلق، والخوف والإحباط، والتي - اعتماداً على الظروف - سوف تحفزنا لمضاعفة جهودنا من أجل تغيير مصالحنا أو الانخراط في عمليات عدائية. لذلك - وعلى العكس من الواقعية الكلاسيكية، التي تنظر إلى الخوف وعدم الأمن أو العداء على أنها أجزاء أساسية من الطبيعة البشرية - فإنني أقول إن هذه المشاعر ما هي إلا نتائج لحاجات لم تتحقق ؛ لذلك فهي اعتمادية ومشروطة، وليست أصلية أو جوهرية في الطبيعة البشرية. فالجهد الذي يبذل لمنع الخوف، والقلق المصاحب لعدم تحقيق الحاجات هو في الحقيقة جزء من الطبيعة البشرية، ولكن الخوف والقلق ذاتهما يتم تشكيلهما اجتماعيا.

تعتبر - بغض النظر عن صحة تلك "النظرية" للطبيعة البشرية - القاعدية المادية جدلاً أونتولوجياً نحتاجه لشرح السلوك الإنساني. ومن المفارقة أن يشكك الواقعيون الجدد بذلك الاقتراح، تماماً مثلهم مثل البنائيين المتطرفين، مفضلين بدلاً من ذلك أن يؤسسوا نظريتهم على "البنية" المادية للقوة، بدلاً من مادية "اختزالية" حول الطبيعة

البشرية. وعلى أية حال فالطبيعة البشرية لا يمكن تحاشيها، والمسلمات التي نضعها عنها سوف تؤثر على طبيعة تنظيرنا للسياسة الدولية. والمصالح، تماماً مثلها مثل القوة، ليست كلها أفكاراً من الأعلى إلى الأسفل. يعتبر ذلك تنازلاً تقدمه المثالية للمادية، ولكن ذلك لا يعني أنهما (المادية والمثالية) متناقضان. فالواقعية البيولوجية منسجمة مع مفهوم التشكيل الاجتماعي[١٢٩]. فالسؤال هو "إلى أي مدى" تساهم البيولوجيا في تشكيل المصالح؟ فقد تحاشى علماء العلاقات الدولية المنظوميون هذا السؤال طوال العقود الحديثة، ربما بسبب أنهم اعتقدوا أنه لا يمكن الإجابة عليه، أو حتى أننا لا نحتاج لذلك. ولكن مع انبعاث السوسيولوجيا فقد برز احتمال لإعادة نقاش مثمر ومجد حول الموضوع. قد يقول علماء الاجتماع: إن البيولوجيا لها دور لا بأس به في تشكيل المصالح[١٣٠]، وربما يقول معظم الواقعيين الكلاسيكيين ذلك أيضاً. حتى الواقعيون الجدد، عندما يضطرون إلى المحافظة على نظرتهم المتشائمة حول الفوضى، سوف يحتاجون إلى الاعتماد على وجهة النظر القائلة إن الطبيعة البشرية - وبشكل متأصل - ذات طبيعة أنانية وباحثة عن القوة[١٣١]. على العكس من ذلك، ومع أن البنائية التي أتبناها تعتبر رقيقة نوعاً ما، فإن البيولوجيا - من وجهة نظري - لها دور ضئيل نسبياً. فالطبيعة البشرية بذاتها لا تقول لنا ما إذا كان البشر خيرين أم أشراراً، عدائيين أم مسالمين، باحثين عن القوة أم مانحين للقوة، أو حتى أنانيين أو مؤثرين. فكل تلك الأمور مشروطة اجتماعياً، وليست ضرورات مادية. وبشكل أكثر من الحيوانات الأخرى، يعتبر السلوك الإنساني محدداً بشكل أقل بواسطة الطبيعة. هذه الحقيقة يشهد بها ذلك التنوع اللافت للنظر في الأشكال أو الصيغ الثقافية التي أوجدناها. وعند تطوير تلك الفرضية فإننا يجب ألا ننسى أن البشر ما هم إلا حيوانات تشكل حاجاتها

---

١٢٩ Sabini and Schulkin (1994), Mead (1934).

١٣٠ Witt (1991), Maryanski and Turner (1992).

١٣١ For example, Fischer (1992: 465).

المادية جزءاً تشكيلياً من مصالحها، ولكن في النهاية فإن مصالحها ما هي إلا تعبير عن أفكارهم أو نتيجة لها، وليس جيناتها الوراثية.

دعني الآن أختتم بثلاث خصائص تميز المنهج المثالي لدراسة المصالح في العلاقات الدولية. أولاً وأكثر أهمية، يقترح هذا المنهج برنامجاً للبحث الإمبيريقي من أجل معرفة محتوى أو مضمون المصالح الحقيقية للدولة في العالم. تعتمد معظم مدارس العلاقات الدولية على الشروحات القصدية للفعل؛ ولذلك فهي تحتاج إلى نموذج معين لمصالح الدولة. من الناحية العملية يقبل علماء الاتجاه السائد في العلاقات الدولية بمثل ذلك النموذج. يعد ذلك افتراضاً مشروعاً من أجل تحقيق أغراض معينة، ولكنه من اللافت للنظر قلة البحوث والدراسات الإمبيريقية التي أجريت لمعرفة ماهية أشكال المصالح الحقيقية للدول أو ندرتها[١٣٢]. ربما يكون ذلك بسبب أن الكل "يعلمون" أن الدول أنانية وتريد القوة (والثروة؟، أو الأمن؟)، أو ربما لأن تأثير العقلانية في الحقل قد أعاق عملية دراسة التفضيلات إمبيريقياً، ولكن ذلك قد يعكس أيضاً حقيقة أن النظرية الاجتماعية المادية تقدم قليلا من التوجيه والإرشاد المنهجي حول كيف يمكننا بالضبط أن نجد المصالح وندرسها، وبالذات في شخص تعاضدي مثل الدولة. فبافتراضها أن المصالح مشكلة عن طريق الأفكار فإن المثالية تقترح أن نظرية المخطط والاهتمام بعمليات المداولة - والتي يتم تكييفها مع حقيقة أن الدول لها إدراك جمعية وليست فردية - قد تكون مناهج مجدية ومثمرة لتناول هذه المشكلة[١٣٣].

ثانياً، يقترح المدخل المثالي لدراسة المصالح طرقاً لدراسة العلاقة بين الإدراك (الوكالة) والثقافة (البنية) بطريقة إجرائية. في النظرية الاجتماعية (والعلاقات الدولية) أصبح من الشائع وصف الفعل بأنه مشكل ثقافياً أو خطابياً، ولكن نادراً ما يتم توفير

---

١٣٢ Krasner (1978) was for long an important exception. Today also see Zurn (1997) and Kimura and Welch (1998).

١٣٣ See, for example, D'Andrade and Strauss, eds. (1992), Schneider and Angelmar (1993), and Weldes (1999).

آلية يمكن بواسطتها معرفة كيفية ذلك التشكل[١٣٤]. فبطريقة ما ساد الاعتقاد بأنه تكفي الإشارة إلى المعايير الثقافية وإلى السلوكيات المتفقة معها بدون تقديم أي توضيح لكيفية دخول تلك المعايير إلى أذهان (رؤوس) الفاعلين، وبالتالي تحفيز أفعالهم. قد تساعدنا النظرية المادية للمصالح في شرح ذلك التجاهل، كونها تجعل من الصعب أن نرى كيف يمكن لظاهرة مثالية مثل الثقافة أن تؤثر في ظاهرة مادية مثل المصالح. فإدراك أن المصالح يتم تشكيلها عن طريق الأفكار يزيل مشكلة الخلط بين شكلين مختلفين من "الأشياء". في حقل العلاقات الدولية يشير ذلك إلى إمكانية وجود حوار مثمر بين نظريات الإدراك لدراسة السياسة الخارجية وبين النظريات الثقافية لدراسة البنية.

يقترح هذا المدخل أخيراً إمكانيات جديدة لتناول السياسة الخارجية والتغير المنظومي. هنا يجب التنبيه إلى أن القول إن المصالح مصنوعة من الأفكار لا يعني أنه يمكن تغيير المصالح بسهولة في أي سياق. فالمثالية ليست نظرية يوتوبية، وفي الحقيقة يثبت أحياناً أن تغيير تفكير أحدهم يكون أصعب من تغيير سلوكه. ولذلك فإنه من المفارقة المثيرة أن يكون لدى الماديين صورة أفضل وأبهى عن المستقبل أكثر من المثاليين، كما يبدو في وجهة نظر والتز القائلة إن انتشار الأسلحة النووية المسيطر عليه قد يسبب استقرار المنظومة الدولية[١٣٥]. مع ذلك، إذا كانت المصالح مشكلة بواسطة القناعات، فإنه قد يكون لدينا أمل في تغييرها أكثر مما لو كانت مجرد انعكاس للطبيعة البشرية. فقد يكون من الصعب على فاعل معين أن يغير مصالحه إذا كانت القناعات التي تشكلها جزءاً من الثقافة التي في ذات الوقت تشكل مصالح الفاعلين الآخرين. يفسر ذلك الأمر لماذا تميل الثقافات إلى إعادة إنتاج أنفسها بعد وجودها. ولكن الحقيقة تبقى بأنه إذا كانت المصالح مشكلة من الأفكار، فإن العمليات الخطابية للمداولة

---

١٣٤ D'Andrade (1992: 41).

١٣٥ Waltz (1990).

والتعلم والتفاوض تعتبر كلها وسائل للسياسة الخارجية وحتى التغير البنيوي، تلك الوسائل التي يتجاهلها الاتجاه المادي.

خاتمة Conclusion

حاول هذا الفصل إثبات أن معنى توزيع القوة في السياسة الدولية يتم تشكيله - وبطريقة مهمة - بواسطة توزيع المصالح، وأن محتوى هذه المصالح أو فحواها هو بدوره مشكل - وبشكل مهم - بواسطة الأفكار. هنا يجب التركيز على الطبيعة التشكيلية لذلك المنهج. فما نريد إضافته هنا "ليس" القول إن الأفكار أهم من القوة والمصلحة، أو إنها مستقلة عن القوة والمصلحة. فالقوة والمصلحة لايزال لهما نفس القوة المحددة والأهمية السابقة ما نريد قوله هو إن القوة والمصلحة لهما تلك النتائج بفضل الأفكار التي تشكلهما فشروحات القوة والمصلحة "تقتضي ضمناً" الأفكار؛ وبهذا المعنى فإن تلك الشروحات لا تعتبر متناقضة مع الشروحات المثالية على الإطلاق. لذلك فإن ما أزعمه هنا يختلف عن زعم الليبراليين الجدد القائلين إن جزءاً كبيراً من فعل الدولة يمكن شرحه بواسطة الأفكار والمؤسسات وليس القوة والمصلحة. ينظر هذا الاتجاه إلى الأفكار على أنها سببية، الأمر الذي يعتبر مهماً، ولكنه ليس كافياً. فالسؤال عن "كيف" تؤثر الأفكار ليس مقتصراً على نتائج السببية[١٣٦]. فالأفكار تؤثر مادامت تشكل "القاعدة المادية" في المقام الأول، أي بالقدر الذي يكون فيه تأثير"الأفكار من الأعلى إلى الأسفل".

يثير القول إن القوة والمصلحة مازال لهما نفس الأهمية السابقة، ولكنهما مشكلتان بواسطة الأفكار أكثر من تشكلهما عن طريق القوى المادية - بشكل حتمي - السؤال التالي: "وماذا بعد؟". فإذا كان توازن المتغيرات لم يحصل فيه تغيير، فما هو إذاً الفرق الذي يمكن أن يحدثه ذلك في فهمنا للسياسة الدولية؟ يقدم الجزء الثاني من الكتاب إحدى الإجابات على هذا السؤال. ولكنني سوف أجيب هنا باقتراح قاعدة عامة للمثاليين: عندما تواجهكم

---

١٣٦ Cf. Goldstein and Keohane (1993: 6).

شروحات مادية مزعومة، فابحثوا دائماً في الشروط (الأوضاع) الخطابية التي تجعلها تعمل بالطريقة التي تعمل بها. فعندما يقدم الواقعيون الجدد القطبية المتعددة كشرح للحرب، ابحثوا في الظروف الخطابية التي تشكل وتكون الأقطاب على شكل أعداء وليس على شكل أصدقاء. وعندما يقدم الليبراليون الاعتماد الاقتصادي المتبادل كتفسير للسلام، ابحثوا وحققوا في الشروط والظروف الخطابية التي تشكل الدول بهويات تهتم بالتجارة الحرة والنمو الاقتصادي. وعندما يقدم الماركسيون الرأسمالية على أنها شرح لأشكال الدول ابحثوا في الظروف الخطابية التي تشكل علاقات الإنتاج الرأسمالية. وهكذا فالعداوة، والاعتماد المتبادل والرأسمالية هي - إلى مدى بعيد - صيغ ثقافية، وإلى هذا المدى فإن الشروحات المادية التي تتضمن هذه الصيغ سوف تكون عرضة لمثل هذا النقد المثالي المقدم في هذا الفصل.

لا يعني ذلك أننا يجب ألا نعامل السياقات الثقافية كمعطيات، والتي يمكن فيها للشروحات المادية أن تكون مغرية، ولكننا يجب أن ندرك أن تلك الشروحات تكتسب قوتها وإغراءها فقط بفضل سياقات المعنى والدلالة التي تجعل منها ما هي عليه بالفعل. وليس ذلك للقول إن القوى المادية مثل الطبيعة البشرية والتقنية أو الجغرافيا ليس لها دور أبداً في فعل الدولة، ولكن الشروحات المادية المقدمة سابقا تذهب إلى أبعد من تلك العوامل، متجاوزة ثنائية المثالية المادية بإدخال عناصر ثقافية حتمية في مزاعمها. فبعد تعرية الشروط الخطابية وعزلها عن هذه المزاعم نستطيع عندها أن نعرف ماذا يمكن لتلك القوى المادية أن تفعل[١٣٧].

يحاول هذا النقاش أن يغير عبارات الحوار بين المادية والمثالية في النظرية الاجتماعية باختزال "المادية" من تعريفها التقليدي الواسع الذي يركز على نمط الإنتاج

---

١٣٧ For a productive attempt to articulate a stricter materials view of international politics see Brooks (2000).

(أو التدمير) إلى تعريف أقل ضيقاً وقاعدياً يركز على المادة تحديداً[١٣٨]. ليس ذلك خدعة تعريفية، ولكنه محاولة للوصول إلى مسائل يتم التعتيم عليها في الجدلية التقليدية بين نماذج الفوقية والنماذج التي تنطلق من القاعدة. المهم هنا هو الاعتراف بأن المادية لا تعني الموضوعية. فالظواهر الثقافية تعتبر موضوعية ومفيدة وحقيقية تماماً مثل القوة والمصلحة. والنظرية الاجتماعية المثالية ليست لإنكار وجود العالم الحقيقي والواقعي. القضية هي أن العالم الواقعي يتكون من أكثر من مجرد العوامل المادية. وعلى العكس من البنائية المتطرفة فأنا لا أنكر وجود القوى السببية المستقلة لتلك العوامل، ولكنني أعتقد أنها أقل أهمية وأقل إثارة من سياقات المعنى والدلالة التي يشكلها البشر حولها ويضيفونها عليها.

تلقي إعادة صياغة المسألة بهذا الشكل أخيراً مزيداً من الضوء على الحوار بين الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد. فمن وجهة نظري فإن الليبراليين الجدد قد وقعوا في فخ واقعي. إنه نفس الفخ الذي وقع فيه الماركسيون البنائيون مثل Louis Althusser و Nicos Poulantzas عندما حاولا – على عكس الماركسيين المتطرفين – إثبات أن البنية الفوقية مستقلة عن قاعدتها[١٣٩]. سلم الماركسيون البنائيون بدور شارح لنمط الإنتاج (قاعدة مادية)، ولكنهم حاولوا أن يثبتوا أن الأبنية الفوقية للمؤسساتية والأيديولوجية كانت متغيرات متدخلة مهمة. فشلت هذه النظرية في النهاية بسبب عدم قدرتها على تطوير تماسك فرضياتها حول استقلالية البنية الفوقية. بينما القاعدة المادية "بقيت هي المحددة في المقام الأخير"[١٤٠]. وكما في حالة الماركسيين البنيويين، لقد أنتج الليبراليون عملاً مهماً أثبتوا فيه أن القاعدة المادية (هنا القوة والمصلحة) لا تستطيع شرح النتائج الدولية بمفردها، ولكن بتقديمهم تنازلات للواقعية الجديدة فقد عرضوا أنفسهم لنفس المشكلة.

---

١٣٨ يبذل Bimber 1994 جهداً كبيراً للتمييز بين معاني الحتمية التكنولوجية، والتي يجادل بأن كثيراً منها لا يعتبر حتمية تكنولوجية على الإطلاق وإنما مواضيع أو جدليات ثقافية اجتماعية حول كيفية استخدام التكنولوجيا (المؤلف).

١٣٩ Althusser (1970), Poulantzas (1975).

١٤٠ See Hall (1977) and Hirst (1977).

يؤسس ذلك الفخ لجدل Mearshimer القائل إن الليبراليين الجدد هم في الحقيقة واقعيون ضمنيون، والماركسيون البنيويون كانوا - ولا يزالون - ماركسيين[١٤١]. ومن وجهة نظر ميرشيمر ووجهة نظري، فإن الليبراليين الجدد يواجهون خياراً صعباً يتمثل في إما أن يعترفوا بالخاصية الواقعية لنظريتهم (لأنها تتبنى شروحات القاعدة - البنية الفوقية للمادية)، وبالتالي ضرورة التعامل مع مشاكل المحافظة على موقف تنظيري مستقل وله فرضية "مستقلة نسبياً"، أو أن يرفضوا الفخ الواقعي بمساءلته والتشكيك في الطبيعة "المادية" لشروحات القوة والمصلحة. وعلى أية حالة، فإنه في النهاية سوف يكون هناك نوعان من الإمكانات، مادية ومثالية؛ لأن هناك فقط نوعين من "الأشياء" في العالم: مادي ومثالي.

استعملت خلال هذا الفصل لغة الأفكار، واستخدمت عبارة المثالية لأجادل ضد المداخل المادية لدراسة البنية. مع أن ذلك يسمح باقتصاد التعابير، فإنه قد يؤخذ على أنني أدافع عن مدخل ذاتي في النظرية الاجتماعية والذي يهتم فقط بالكيفية التي يدرك فيها الوكلاء (الفاعلون) العالم، أو منهج تطوعي يكون فيه الوكلاء أحراراً في اختيار ما يريدون من الأفكار. أنا في الحقيقة لا أدافع عن أي من هذين المدخلين. فالطريقة التي يدرك بها الوكلاء العالم مهمة في شرح أفعالهم، وهم أيضاً دائماً لديهم بعض من الخيار في تعريف هوياتهم ومصالحهم. ولكن، بالإضافة إلى المادية، تعتبر "الكلية" عنصراً مهماً في البنائية: الكلية التي تقول إن الأبنية الاجتماعية لها نتائج لا يمكن اختزالها للوكلاء (الفاعلين) أو تفاعلاتهم فقط. من ضمن هذه النتائج تشكيل الهويات والمصالح والتي يتم التأثير فيها بواسطة التشكيلات الخطابية - "بتوزيع" الأفكار في المنظومة - وكذلك بواسطة القوى المادية، وهي (الهويات والمصالح) بهذا الشكل ليست مشكلة في فراغ. حتى الآن

---

١٤١ Mearsheimer (1994/1995). The fact that regime theory, the forerunner of what became known as Neoliberalism, originally from a Realist perspective is evidence for this line of reasoning. On the limits of Realism see Krasner (1983b).

تجاهلت نتائج هذا التوزيع، وكذلك المعاني أو الطرق التي قد يتكون بها. تشكل هذه القضايا محور اهتمامنا الآن.

البنية والوكالة والثقافة

استخدمت في الفصل الثالث لغة الأفكار من أجل أن أجادل ضد كيفية دراسة المنهج المادي للبنية. وكما أراها - على أية حال - فإن البنائية الاجتماعية لا تدور فقط حول المثالية (دراسة الأفكار)، إنما أيضاً حول الكلية (holism). فالأبنية لها نتائج لا يمكن اختزالها لمجرد فعل الوكلاء فحسب. بأخذ ذلك في الاعتبار، ينظر هذا الفصل إلى بنية الأفكار في المنظومة، ويسأل السؤال التالي: ماذا يعني أن نقول: إن هناك بنية مثالية في المنظومة؟ وما هي النتائج التي يمكن أن تحدثها تلك البنية؟.

سوف تحتوي بنية أية منظومة اجتماعية على ثلاثة عناصر. ظروف أو أوضاع مادية، ومصالح، وأفكار. ومع أن تلك المصالح تترابط، وتتداخل بعضها مع بعض، فإنها أيضاً – وبشكل ما – متميزة وتؤدي أدواراً مختلفة في عملية الشرح. وأهمية الظروف أو الأوضاع المادية مشكلة جزئياً في المصالح، ولكنهما ليسا ذات الشيء. فالنفط مثلاً ليس له نفس النوع من القوى السببية التي لمصلحة الإبقاء على الوضع الراهن. أيضاً المصالح مشكلة جزئياً في الأفكار، ولكنهما ليسا ذات الشيء. فالأفكار التي تشكل مصلحة في التعديلية (تغيير الوضع الراهن) ليس لها نفس نوع القوة السببية التي توجد في القناعة بأن الدول الأخرى تلتزم بالقانون الدولي. تعني هذه الفروق أنه قد يكون من المفيد لأغراض التحليل أن نعامل توزيعات تلك العناصر الثلاثة "كأبنية" مستقلة (بنية مادية، بنية المصالح، بنية مثالية). وإذا ما فعلنا ذلك، فإنه من المهم أن نتذكر أنه دائماً يتم استخدام هذه الأبنية، وأنها ضرورية بشكل متساوٍ عند شرح النتائج الاجتماعية. فبدون الأفكار لن يكون هناك مصالح،

وبدون المصالح لن تكون هناك أوضاع مادية، وبدون الأوضاع المادية لن يكون هناك واقع على الإطلاق. وفي النهاية - وبالنسبة لأية منظومة اجتماعية - فإن هناك فقط بنية (مفرد) ولذلك فمهمة التنظير البنيوي يجب أن تنصب على إيضاح كيف تنسجم عناصر منظومة معينة بعضها مع بعض في نوع من الكلية.

ومع أن الأبنية الاجتماعية تحتوي على هذه العناصر الثلاثة، فإنه سوف يكون هناك خلاف بين المثاليين والماديين حول الأهمية النسبية لتلك العناصر. وكما اتضح في الفصل الثالث، فإن المصالح هي أرضية الخلاف الرئيسة. يعطي الماديون وزناً أكبر للظروف (الأوضاع) المادية، ويحاولون إثبات أن تلك الأوضاع تقرر المصالح بشكل كبير. وبما أن العناصر الثلاثة يجب أن تبرز - ولو ضمنياً على الأقل - في أية نظرية بنيوية، فإن كلاً من الجانبين قد يمهد للآخر. يسلم الماديون بأن الأفكار لديها دور مستقل نوعاً ما، ويسلم المثاليون بأن الأوضاع المادية لها دور كذلك. ولكن القضية الرئيسة لكل منهما تختلف عن الآخر بشكل رئيس وجوهري. وبما أن الواقعية الجديدة تقدم نظرية متطورة للبنية المادية للسياسة الدولية، فإنني أركز في هذا الفصل على الطرق التي قد تكون بموجبها توزيعات الأفكار مبنية (مشكلة)، وتحديداً أركز على كيف تتصل هذه البنية المثالية بالمصالح. أفعل ذلك فقط كاستراتيجية تحليلية لا لأقول إن الأفكار تمارس تأثيرها بشكل مستقل عن الأوضاع والظروف المادية. وفي فصول لاحقة أحاول أن أعيدهما بعضهما إلى بعض، وأجمعهما مرة أخرى.

تكمن إحدى المسلمات الرئيسة في النظرية الاجتماعية المثالية في القول إن البشر يتصرفون باتجاه أهداف (مواضيع) - بما في ذلك بعضهم البعض - على أساس من المعاني التي تمثلها هذه الأهداف بالنسبة لهم[1]. والبشر يحملون أفكاراً كثيرة في رؤوسهم، ولكن ما يؤثر على هذه المعاني هو تلك الأفكار التي يعتبرونها حقيقية وصحيحة: فقد يكون لدي الآن فكرة أنني أنا الرئيس. ولكنني لا أعتقد أن هذه الفكرة صحيحة؛ ولذلك لا أتصرف على

---

١ Blumer (1969: 2).

أساسها. لذلك - وانطلاقاً من التصنيف الواسع والمستحيل للأفكار - نستطيع أن نضيق من تركيزنا، ونركز فقط على "المعرفة": نستخدم هذا المفهوم بالمعنى السوسيولوجي، والذي يعني أية قناعة "يعتقد" الفاعل بصحتها[٢]. فقناعات الأمريكيين والسوفييت في ١٩٥٠ بأنهم أعداء كانت معروفة بهذا المعنى، وكذلك يعتبر توقعي أن سوق الأسهم سوف يستمر في الارتفاع. فالجانب المادي من البنية الاجتماعية يمكن رؤيته الآن على أنه "توزيع للمعرفة"[٣]. وتوزيع المعرفة يعتبر ظاهرة أوسع من توزيع المصالح، مشتملاً على كل من المكون المثالي للمصالح والقناعات والتوقعات العامة. وبلغة الفصل الثالث، فإن توزيع المعرفة لا يشتمل فقط على القناعة، وإنما أيضاً على جزء كبير من الرغبة.

قد تكون المعرفة إما خاصة أو مشتركة. تتكون المعرفة الخاصة من القناعات التي يحملها بعض الأفراد ولا يحملها الآخرون. في حالة الدول، فإن ذلك النوع من المعرفة سوف ينبع غالباً من اعتبارات محلية أو أيديولوجية. يمكن لتلك المعرفة أن تكون محدداً رئيساً لكيفية صياغة الدول للأوضاع الدولية، ولكيفية تعريفها لمصالحها الوطنية؛ ولذلك فهي تشكل اهتماماً رئيساً لدراسة السياسة الخارجية. وعلى أية حال، فإن أهمية ذلك النوع من المعرفة تذهب إلى أبعد من شرح سلوك السياسة الخارجية لدول معينة؛ لأن الدول حالما تبدأ في التفاعل بعضها مع بعض، فوراً تصبح قناعاتها الخاصة "توزيعاً" للمعرفة قد تكون له آثار ظاهرة. فعندما تقابل الأسبان مع الأزتك عام ١٥١٩م بدأ كل منهم في مواجهة قناعات خاصة ومشكلة محلياً حول "الذات"، وحول "الآخر"، وشكلت هذه القناعات مصالحهم وتعريفهم لحالة المواجهة هذه. تلك القناعات تم اعتناقها من كل جانب على أنها صحيحة، مع أنها تفتقر لأية قاعدة من الخبرة السابقة، حيث لم يسبق للشعبين أن تقابلا. وفور بدء التفاعل أصبحت تلك القناعات بنية اجتماعية للمعرفة والتي بدأت تحدث نتائج لم يتوقعها أي من الطرفين. وحتى لو كانت القناعات الخاصة للدول تعتبر خارجة عن المنظومة الدولية - بكلمة أخرى - فإنه عندما يتم تكتل تلك القناعات عبر الدول

---

٢ As opposed to the philosophical sense of "justified true belief" See Berger and Luckmann (1966: 1-18).

٣ Barnes (1988); also see Butchins (1991) on "socially distributed cognition".

المتفاعلة، فإن تلك القناعات تصبح ظاهرة منبثقة وحديثة وخاصة بالمنظومة وبنفس الطريقة التي تعتبر فيها القدرات المادية ظاهرة منظومية. بالنسبة لـ Max Weber يشكل ذلك الحد الأدنى من بنية "اجتماعية"، مادام الفاعلون فيها يدخلون في فعل ذي معنى "يأخذ في الاعتبار سلوك الآخرين، وبذلك يتم توجيهه في اتجاه ذلك السلوك"[٤].

حتى الآن فإن أية بنية اجتماعية يتكون جانبها المثالي من المعرفة الخاصة فقط سوف تكون بنية "رقيقة" جداً. لذلك، ومع أن هذا الفصل يناقش توزيعات المعرفة الخاصة (الذاتية)، فإن تركيزه الرئيس ينصب على بنية اجتماعية بديلة: المعرفة "المشتركة" اجتماعياً أو"الثقافة" المشتركة[٥]. تعتبر المعرفة المشتركة اجتماعياً معرفة شائعة ومتصلة بين الأفراد. فقبل عام ١٥١٩م ربما يكون الأسباني "مشتركاً" مع الأزتك في القناعة بالعبودية، ولكن هذه القناعات لم تكن متصلة أو مشتركة بشكل كاف؛ لذلك فإنها لم تكن اجتماعية. عندما أقول "مشتركاً" فإنني سوف أعني مشتركاً اجتماعياً. قد تكون المعرفة المشتركة تصارعية أو تعاونية، ومثل نظرية المباريات، فالتحليل الثقافي لا يهتم تحليلياً بمحتوى العلاقات الاجتماعية. فكون الأطراف أعداءً قد تكون حقائق ثقافية بنفس قدر كونهم أصدقاء. والثقافة تتخذ صيغاً محددة وعديدة، بما في ذلك المعايير والقواعد والمؤسسات والأيديولوجيات والمنظمات، ومنظومات التهديد، وهكذا. ولكن النقاش التالي يركز على ما تشترك فيه هذه الصيغ، أو ما يجمعها كصيغ ثقافية. أخيراً، وجهة النظر هذه تتضمن القول إن الثقافة ليست جزءاً أو منطقة من المجتمع مختلفة عن الاقتصاد أو السياسة، ولكنها حاضرة حيثما توجد المعرفة المشتركة. فإذا كان الاقتصاد والسياسة تعتبران مناطق متميزة مؤسساتياً في المجتمع - كما في الرأسمالية - فإن ذلك بسبب أن الثقافة تشكلهم بهذه الطريقة[٦].

---

٤ Weber (1978:88). Note that this a thinner definition of a "social" system than Bull's (1977: 13) definition of "society", which presupposes shared knowledge and, indeed, common interests. Bull's "society" is a subset of what I call "culture" below.

٥ D'Andrade (1984: 88-90).

٦ Wood (1981), Walzer (1984); cf. Buzan, Jones, and Little (1993).

تميل الاختلافات في حقل العلاقات الدولية بين الماديين والمثاليين حول ما إذا كان للثقافة تأثير على الإطلاق إلى طمس الاختلافات الحقيقية والمهمة بين أولئك الذين يسلمون بأهمية دور الأفكار، أي ماذا يعني القول إن هناك بنية ثقافية للسياسة الدولية. يوجد في حقل العلاقات الدولية المعاصرة مدخلان لتناول هذا الموضوع: مدخل بنائي ومدخل عقلاني[٧]. بدأ البنائيون في العلاقات الدولية - وبشكل متأخر - في استخدام مصطلح "ثقافة"[٨]، بينما كان الاهتمام بالمعرفة المشتركة في صيغة الخطاب والمعايير والأيديولوجيا محط اهتمامهم منذ البداية. قد تبدو الثقافة بعيدة عن اهتمام نظرية الخيار العقلاني التي غالباً ما ترتبط بالمادية والتي تعطي المصلحة اهتماماً أكثر من القناعات، ولكن مع ذلك فإن أعمال العقلانيين حول المؤسسات الدولية (نظرية النسق) تعتبر أيضاً مهتمة بالمعرفة المشتركة، وقد عمم منظرو اللعبة ذلك بالتركيز الواضح على الثقافة معرفين إياها على أنها "المعرفة العامة"[٩]. يسمح ذلك بإمكانية الحوار المثمر بين البنائيين والعقلانيين، ولكنه أيضاً يثير أسئلة صعبة بالنسبة للبنائيين، بالنظر إلى صلابة البناء المفاهيمي لنظرية الخيار العقلاني ومكانها المميز في حقل العلاقات الدولية. هل لدى البنائيين ما يقولونه حول الثقافة، وبشكل يتجاوز ما قاله لنا العقلانيون؟ كيف يمكننا القول إن تحليل نظرية المباريات للمعرفة العامة لا يعالج بشكل كامل طبيعة الثقافة؟ إن إيضاح ميزة البنائية وتفوقها على المبادئ الأولى للعقلانية في دراسة الثقافة يعتبر الاهتمام الرئيس لهذا الفصل.

يعكس الجدل الدائر في حقل العلاقات الدولية بين البنائيين والعقلانيين، حول موضوع الثقافة، خلافاً آخر أوسع داخل النظرية الاجتماعية بين المداخل الكلية والمداخل الفردية، لدراسة كيف يرتبط الوكلاء (الفاعلون) بالأبنية التي تحتويهم (المادية أو المثالية). إنه من خلال هذه المشكلة الأوسع (مشكلة الوكيل - البنية) يتم نقاش المسألة الثقافية. يتفق

---

٧ See Keohane (1988a).

٨ See Katzenstein, ed. (1996), Lapid and Kratochwil, eds. (1996), Weldes, et al., eds. (1999).

٩ For expressions of this development in political science see Denzau and North (1994), Morrow (1994), Weingast (1995), Schofield (1996), and Bates, de Figueiredo, and Weingast (1998).

الفرديون والكليون على أن الوكلاء (الفاعلين) والأبنية معتمدون بعضهم على بعض بطريقة تبادلية؛ ولذلك فإن كلاً من أصحاب هذين الاتجاهين منشغلون بتنظير منظومي، ولكنهما يختلفان على كيفية عمل ذلك. يقول الفرديون: إن البنية يمكن اختزالها إلى خصائص الوكلاء وتفاعلاتهم داخلها، ويقول الكليون: إن للبنية خصائص خاصة بها لا يمكن اختزالها بهذه الطريقة. إنه من غير الممكن الانشغال بالعلوم الاجتماعية دون تبني موقف - ولو ضمني على الأقل - تجاه هذه القضية، الأمر الذي بدوره سوف يؤثر على محتوى النظرية المضمونية للعلاقات الدولية.

يجمع الموقف الذي أتبناه هنا - وهو موقف تأليفي - عناصر مستمدة أساساً من النظرية البنائية[١٠]، والنظرية الرمزية التفاعلية[١١]. ومن أجل تطوير هذا الموقف، فإنني أقدم ثلاثة فروق رئيسة: بين "مستويين" و"نتيجتين" تمارسهما البنية على "شيئين". المستويان هما المستوى الجزئي والمستوى الكلي، كون الأبنية الجزئية تحيل إلى أبنية التفاعل، والأبنية الكلية تحيل إلى ما أسميه النتائج التي يمكن تحقيقها بطرق متعددة. عند تطبيق ذلك على الثقافة، فإنه يقودنا إلى التمييز بين المعرفة "العامة" والمعرفة "الجمعية". أما بالنسبة للنتيجتين فهما النتيجة السببية والنتيجة التشكيلية، كما ناقشنا في الفصل الثالث. أما بالنسبة للشيئين فهما السلوك والخصائص، كون الخصائص تحيل هنا إلى هويات الوكلاء (الفاعلين) ومصالحهم، (الفصل الأول).

تركز هذه الفروق الثلاثة على كيفية تشكيل الواقع. وبهذا الشكل فإن الجدل الأونتولوجي حول الأبنية والوكلاء (الفاعلين) هو في النهاية جدل إمبيريقي[١٢] بين العقلانيين والبنائيين؛ لأن كلاً منهما مهتم بجوانب مختلفة حول كيفية تشكيل ذلك الواقع. (انظر الشكل البياني رقم ٣).

---

١٠ I have drawn especially on Giddens (1979, 1984), Bhaskar (1979, 1986), and Sewell (1992).

١١ Mead (1934), Berger and Luckmann (1966), Stryker (1980), Howard and Callero, eds. (1991).

١٢ Kincaid (1993).

ليس هدفي من رسم ذلك الشكل إجراء مراجعة لأدبيات النظرية الاجتماعية والحلول التي يقدمها جدل الوكيل - البنية، ولكن لأشير إلى الطرق المختلفة التي يثير فيها الباحثون أسئلتهم حول البنية. أحياناً يسلم المنظرون الاجتماعيون بأن الظواهر التي تثير اهتمامهم هي الظواهر الموجودة في المنظومة فقط. هذه ليست القضية: فكلا المستويين، وكلتا النتيجتين، وكلا الشيئين غالباً ما تكون حاضرة وموجودة في نفس المنظومة. وكثير من الارتباك في البحث الاجتماعي العلمي حول طبيعة "البنية" والنظرية "البنيوية" يمكن إزالته وفضه إذا ما أدركنا التميز والتعدد في تلك "الوجوه" المختلفة للبنية. يميل رواد النظرية العقلانية إلى الاهتمام بالأبنية الموجودة على المستوى الجزئي، وبالتالي بالنتائج السببية التي تمارسها البنية على السلوك. بينما يميل البنائيون إلى الاهتمام بالأبنية الموجودة على المستوى الكلي، وبالتالي بالنتائج التشكيلية للبنية على الهوية والمصالح (الخصائص). وفي حقل العلاقات الدولية، أيضاً حلل البنائيون النتائج السببية التي تمارسها البنية على الهوية والمصالح، الأمر الذي يتجاهله الفرديون، ولكن القيمة الحقيقية التي يضيفها البنائي تكمن في تحليل النتائج التشكيلية على المستويين الجزئي والكلي.

بنية كلية

أشياء	نتائج أو آثار: سببية	نتائج أو آثار: تشكيلية
سلوك		
خصائص		

بنية جزئية

أشياء	نتائج أو آثار: سببية	نتائج أو آثار: تشكيلية
سلوك		
خصائص		

الشكل البياني رقم (٣) مظاهر البنية

يميز هذا الفصل بداية بين الأبنية على المستوى الجزئي، والأبنية على المستوى الكلي. ومن أجل إيضاح أهمية هذا التمييز بالنسبة لقارئ العلاقات الدولية، فإنني أقدمه بالرجوع إلى كينيث والتز، مشيراً إلى بعض الإشكاليات الرئيسة في كيفية فهمه للبنية. بعيداً عن ماديته (الفصل الثالث)، تكمن المشكلة هنا في أن كينيث والتز لم يدرك أن هناك مستويين للبنية. وفيما يلي أبين هنا الحاجة إلى تطوير مثل ذلك التمييز بين المستويين المختلفين للبنية، ومن ثم أطبقه على فكرة الثقافة من أجل التفريق بين المعرفة العامة والمعرفة الجماعية. بعد ذلك أعود في الجزء الثاني إلى النتائج السببية والنتائج التشكيلية لكل مستوى من مستويات البنية، مع التركيز على المعرفة العامة من أجل إيضاح المساهمة المتميزة للمنهج الكلي. بعد ذلك أختتم الفصل - وبشكل عام الجزء الأول من الكتاب - بالقول إن الثقافة يمكن رؤيتها على أنها نبوءة ذاتية التحقق، وذلك من أجل إيضاح أهمية العملية الاجتماعية. وفي النهاية أجادل بأن التركيز على "العملية" هو الحل الأمثل لجدل الوكيل - البنية. فـ"العملية" هي المكان الذي يمكن أن نجد فيه احتمالات التغير البنيوي.

مستويان للبنية Two Levels of Structure

ينظر والتز إلى نظريات السياسة الدولية على أنها تعمل على مستويين للتحليل: مستوى الدول، ومستوى المنظومة الدولية[١٣]. تشرح النظريات الموجودة على المستوى الأول، والتي يسميها "اختزالية"، أو نظريات "مستوى الوحدة" النتائج بالإحالة إلى صفات التفاعل بين أجزاء المنظومة. في المقابل تشرح النظريات "المنظومية" أو "البنيوية" النتائج بالإحالة إلى بنية المنظومة. ومن وجهة نظره فإن المرحلة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية يجب أن تنحصر في التنظير البنيوي فقط.

أصبح هذا التصور حول طبيعة التنظير وعلاقته على مستوى الوحدة والتنظير البنيوي مقبولاً وشائعاً في حقل العلاقات الدولية. ومع ذلك فإن هناك شيئا من القلق وعدم الارتياح حول طبيعة ذلك التنظير التقسيمية، وعلى وجه الخصوص معاملته للنظريات التي تركز على

---

١٣ Waltz (1979).

التفاعل على أنها نظريات جزئية أو نظريات مستوى الوحدة. تبدو تلك المشكلة واضحة في مناقشة والتز ذاتها. فهو يعرف النظريات الاختزالية على أنها "تلك التي تحصر الأسباب في المستوى الفردي أو المحلي"، الأمر الذي يعني أن ما يجعل النظرية اختزالية هو تركيزها الحصري على صفات الدول وخصائصها[١٤]. إلى هنا لا بأس، ولكن في الفقرة التالية لهذا التعريف – وبدون أي تعليق – نجده يضيف عبارة "والتفاعل" إلى تعريفه. هذه قضية مختلفة تماماً؛ لأن "التفاعل" قد يحدث نتائج أو آثاراً لا يمكن توقعها أو معرفتها بالتركيز على الخصائص فقط. فبينما تشرح النظريات التي تركز على الخصائص السلوك من الداخل إلى الخارج، نجد نظريات التفاعل تحتوي على خصائص أو مميزات تتعلق بالسياق الخارجي، وهي بذلك يكون لها جانب خارجي. فتميز دلالة مستوى التفاعل أو أهميته فكرة مهمة جداً جاء بها كل من Keohane ، و Nye في دراستهما للاعتماد المتبادل[١٥]. وقد جاء بها أيضاً كل من Puzan ، وJones [١٦] اللذين ينتقدان والتز لخلطه بين نظريات التفاعل ونظريات الخصائص في "تكتل لا يمكن تمييزه"، ومن ثم نجدهم يحاولون إنقاذ "التفاعل" (أو "عملية التفاعل") كآلية سببية متميزة. حتى مع محاولتهم تلك، فإنهم فشلوا في تطوير تلك الفكرة؛ ولذلك نجدهم في النهاية يتفقون مع والتز في القول إننا يجب ألا نسمي سياقات التفاعل "أبنية"؛ لأن ذلك سوف "يشوش التمييز بين مستويات الوحدة والبنية"، ولا يجب أن نعامل تلك السياقات على أنها مستوى تحليلي متميز[١٧]. وبدلاً من ذلك نجدهم يسمونها سياقات "تشكل العملية"، ويجعلون من نظريات التفاعل نظريات تعمل على مستوى الوحدة، أي نظريات جزئية.

---

١٤ Ibid.: 18.

١٥ Keohane and Nye (1989); see the "Afterward" pp. 260-264.

١٦ Buzan, Jones, and Little (1993: 49-50).

١٧ فيما بعد أضاف بوزان وجونز وليتل مستوى "التفاعل" كمستوى تحليل يقع بين مستويات "الوحدة" و"البنية"، ولكن ما يقصدونه من هذا المستوى هو القدرة المادية للمنظومة على التفاعل وليس التفاعل بذاته وكعملية مستقلة (المؤلف).

أعتقد أن والتز كان محقاً في تركيزه على الاستقلال النسبي لما يسميه مستوى البنية، ولكن استراتيجيته لعمل ذلك، والتي أعاد إنتاجها كل من بوزان، وجونز، وليتل تمثل إشكالية؛ وفي الحقيقة تقوض مشروع التنظير المنظومي بطريقتين. يبدو أن استراتيجيته تقوم على فكرة أنه يوجد مستوى بنيوي واحد فقط في المنظومة الدولية، وهو بنية الفوضى، وأن استقلال هذه البنية يعتمد على أنها موجودة، ولها نتائج وآثار لا علاقة لها بخصائص الدول وتفاعلاتها. إذا كان ذلك صحيحاً، فإنه حتماً سوف يؤسس لاستقلالية بنية المنظومة. ولكن كما بينت في الفصل الثالث، وكما سأبين بتفصيل أكثر في الفصل السادس، فإن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً. فنتائج الفوضى مشروطة برغبات الدول وقناعاتها، وبالسياسات التي تتبعها. ببساطة فإنه ليس هناك "منطق للفوضوية" بذاتها مستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده. وكما سوف نرى، فإن ذلك لا يعني أيضاً أن نتائج الفوضى يمكن "اختزالها" إلى الوكلاء (الدول) وتفاعلاتهم، والذي قد يناقض التنظير البنيوي وفقاً لما يراه والتز. كل ما يعنيه هو أن الوكلاء والتفاعل تعتبر أموراً أساسية ورئيسة بالنسبة للقوى السببية للبنية. إن القول بغير ذلك هو تماماً مثل القول إن العقل موجود، وله نتائج مستقلة عن الدماغ. لذلك فإن إحدى مشاكل صياغة والتز للتمييز بين مستوى الوحدة ومستوى البنية هو أنه يجعل من البنية أمراً مادياً مستقلاً، وذلك بعزلها عن الوكلاء والتصرفات التي بموجبها تم إنتاج هذه البيئة وإعادة إنتاجها[١٨]، الأمر الذي يجعل تقييم المدى الذي يؤثر فيه تنوع خصائص الوحدات (الدول) وتفاعلاتها في نتائج البنية صعباً. المشكلة الأخرى تكمن في القول إن دراسة التفاعل يجب أن تتم على مستوى الوحدة، متجاهلاً أن للتفاعل جانباً خارجياً يجب أخذه في الاعتبار.

يجب أن نأخذ هنا محاولة بوزان وجونز وليتل للتمييز بين الخصائص والتفاعل إلى نهايتها المنطقية، الأمر الذي يقتضي أخذ التفاعل كمستوى تحليلي متميز يقع بين مستوى الوحدة ومستوى البنية، ومن ثم إدخال ذلك المستوى في صلب التنظير المنظومي. أيضاً

---

١٨ Maynard and Wilson (1980).

مستوى التفاعل هذا يمتلك، ويجب أن يتم الاعتراف بأنه يمتلك "بنية". فطبيعة أبنية التفاعل ونتائجها تختلف عن الأبنية التي يتحدث عنها والتز، ولكن النظريات التي تدرس التفاعل بين الدول تشترك مع وجهة نظر والتز البنيوية في الاهتمام بمنطق المنظومة الدولية. وبذلك فإن هذه النظريات (نظريات التفاعل) يمكن وصفها بأنها "بنيوية". ومن أجل أن نتحاشى الخلط مع وجهة نظر والتز، فإنه يمكن تسمية أبنية التفاعل بالأبنية "الجزئية"؛ لأنها تصور العالم أو تصفه من وجهة نظر الوكلاء (الفاعلين). أما الأبنية التي يتحدث عنها والتز فهي أبنية "كلية"؛ لأنها تصور العالم من وجهة نظر المنظومة. لاحظ أن عبارات "جزئي" و "كلي" لا تتضمن شيئاً حول حجم الفاعلين أو قرب تفاعلهم وحجمه[١٩]. فتفاعل الدول عبر المحيط مبني على المستوى الجزئي، تماماً بنفس المعنى الذي يبنى فيه تفاعل الأفراد عبر الغرفة الواحدة. كذلك لا يشير مصطلح "جزئي" إلى الأبنية الداخلية للدول - الوحدات. فالدول لها أبنيتها الخاصة بها، ولكن ما يهمني هنا هو بنية "منظومة" الدول، وليس الدول. فهناك أبنية - جزئية متعددة في منظومة الدول بنفس القدر الذي فيه تعقيدات تفاعلية متعددة بين الدول.

أعرف فيما يلي مستويي التحليل المنظومين (مميزاً بينهما من وجهة نظر مستوى تحليل الوحدة)، وأوضح كيف أنهما موازيان لمواقف الفردية والكلية. وبما أن هذا التحليل لا يكترث بما إذا كانت البنية مادية أو ثقافية، فإنني أعزل الثقافة، واستخدام التمييز الجزئي - الكلي لأناقش وجهين من "وجوهها": المعرفة العامة، والمعرفة الجماعية.

البنية - الجزئية **Micro-Structure**

رأينا فيما سبق أن والتز يدخل التفاعل في تعريفه للاختزالية. على العكس من ذلك، فإنني هنا أستخدم "مستوى - الوحدة" أو "الاختزالية" لأعني النظريات التي تشرح النتائج بالإحالة "فقط" إلى صفات "وليس" تفاعلات الدول. يعتبر هذا الاتجاه في العلوم الاجتماعية اتجاهاً "ذرياً" (والذي يعتبر مختلفاً عن "الفردية")[٢٠]. أمثلة تلك الاختزالية في

---

١٩ Archer (1995: 8-9).

٢٠ Bhargava (1992: 40-42).

العلاقات الدولية تشمل النظريات التي شرحت السياسة الدولية بالإحالة إلى العوامل الداخلية والمحلية فقط، مثل البيروقراطية. فالنظريات التي تشرح النتائج بطريقة داخلية - خارجية تسلم ضمنياً بأن الدول توحدية.

تشرح نظريات التفاعل (النظريات - الجزئية)- وعلى العكس من نظريات مستوى - الوحدة، - النتائج بالإحالة إلى العلاقات بين أجزاء المنظومة. فبإمكان أحدهم أن ينظر لنتائج التفاعل حتى لو لم تكن الأجزاء وكلاء قصديين تماماً، مثلما تتفاعل موجات الهواء الحارة والباردة لتنتج العاصفة. ولكن مادامت الدول هي أجزاء المنظومة الدولية، وهي (الدول) فاعلون قصديون، فإنه من الملائم أن نحصر النقاش في ذلك السياق. يتفاعل الفاعلون القصديون عندما "يأخذون بعضهم بعضاً في الاعتبار" أثناء تقرير خياراتهم. يمكن لذلك أن يأخذ صيغتين أساسيتين. وفي بعض الحالات - كما في المستهلكين في السوق - يعامل الوكلاء بعضهم بعضاً كحدود للبيئة التي لا يتحكمون فيها، وهكذا، فهم "يتفاعلون" من خلال النتائج غير المقصودة لأفعالهم. وفي حالات أخرى، كما في التفاوض، فإن النتيجة لأي منهم تعتمد على خيارات الآخرين ؛ لذلك يتصرف الفاعلون بطريقة استراتيجية، ويحاولون بموجبها التخمين حول ما يمكن أن يفعله الآخرون من أجل أن يزيدوا من مكاسبهم. هنا يقع التفاعل ضمن مشكلة الخيار ذاتها. وفقاً للخطاب العقلاني تعتبر الحالة الأولى جزءاً من التحليل الاقتصادي الجزئي والثانية جزءاً من نظرية المباريات.

بني كلا النوعين من التفاعل بواسطة ترتيبات الرغبات والقناعات والاستراتيجيات والقدرات بين الأطراف المتعددة. فمثلاً تتشكل بنية السوق بواسطة ما يعرضه وما يطلبه الأفراد مجتمعين والتي تختصر بسعر السلعة. وبنية لعبة معضلة السجين بدورها مشكلة بواسطة لاعبين لديهم استراتيجيتان (تعاون وتخل)، ترتيب التفضيلات على النتائج [DC>CC>DD>CD]، وبيئة لا يستطيعون فيها أن يؤسسوا لعملية التزامات موثوقة. نتيجة تلك اللعبة تكون أقل من الأفضل وغير مقصودة (وهنا "المعضلة")، ولكنها مفروضة على الوكلاء العقلانيين بفعل "بنية" الوضع الذي يجدون أنفسهم فيه. هنا لا تستطيع خصائص

الفاعلين أو صفاتهم بمفردها أن تشرح تلك النتيجة، ما يهم هو كيف يتفاعلون، ذلك التفاعل الذي تظهر نتيجته أو أثره من مستوى الوحدة، ولكن لا يمكن اختزال تلك النتيجة أو الأثر إلى مستوى الوحدة فقط. وهكذا فإن شرح السياسة الدولية بالإحالة إلى التفاعل لا يقول شيئاً عن - وفي الحقيقة يتنافس مع - شرحها بالإحالة إلى السياسة الداخلية. فكلا النوعين من النظريات يستخدم أسباباً تقع على مستويين مختلفين من التحليل، ونتيجة لذلك يصل كل منهما إلى نتائج مختلفة. فأحدهما يعامل الدول على أنها توحدية، والآخر يعاملها على أنها اجتماعية. أحدهما يعمل بطريقة داخلية - خارجية، والآخر يعمل بطريقة خارجية-داخلية. أحدهما سيكولوجي، والآخر سوسيو سيكولوجي. فتسمية هذين النوعين اختزاليين - كما يفعل والتز - يجعل من الصعب التمييز بين تلك الاختلافات.

تؤدي صفات الفاعلين - على أية حال - دوراً مهماً في شروحات مستوى - التفاعل؛ وقد يكون ذلك هو السبب الذي يجعل والتز ينعت تلك الشروحات بالاختزالية. فإذا غيرت ما يطلبه وما يعرضه الفاعلون، فإنك سوف تغير من بنية السوق. وإذا غيرت الرغبات والقناعات المشكلة لمعضلة السجين، فإنك سوف تحصل على وضع Chicken، بمنطق ونتيجة مختلفين تماما. علاوة على ذلك، فإن مفهوماً أساسياً في نظرية والتز للبنية - مفهوم توزيع القدرات - يعتمد أيضاً على خصائص موجودة على مستوى تحليل - الوحدة. فكما في لعبة مشكلة بواسطة الرغبات والقناعات، فإن توزيعات مختلفة للقوة هي تجميعات لقدرات الدولة، وكل توزيع له منطقه المميز له (مع أنها جميعاً - حسب والتز - مكيفة بجدلية). وكما يشير والتز - على الرغم من ذلك- فإن ما يمكن توقعه عن طريق قدرات دول معينة قد لا يحدث عندما تكون تلك القدرات متجمعة في توزيع معين[٢١]. ولهذا فإن ذلك يعتمد على توزيع المصالح، وعلى أبنية التفاعل التي تساعد على تشكلها. فالسجناء يمكنهم تخفيض مدة سجنهم، إذا ما استطاعوا التعاون، ولكن منطق الحالة أو الوضع الذي يجدون أنفسهم فيه يمنع ذلك. إلى ذلك المدى، حتى ولو أن الصفات، أو خصائص الوحدات تساعد

---

٢١ Waltz (1979: 97-99).

في تشكيل طبيعة التفاعل ؛ فإن التفاعل يعتبر مقرراً ومحدداً لمصير الفاعلين بشكل يتجاوز الدور الذي تؤديه خصائصهم ويفوقه.

بمعزل عن حقيقة أن نظريات مستوى - الوحدة، ونظريات مستوى - التفاعل تتناول خصائص الوحدات، فإن هناك تشابهاً بين هذين النوعين من التنظير قد يكون هو السبب الذي دفع والتز للتعامل معهما كنظريات اختزالية: فكلاهما يشرح سلوك وكلاء (فاعلين) معينين. يختلف ذلك عن المنهج الوالتزي، أو ما أسميه أبنية المستوى - الكلي، والتي تشرح ميولاً عريضة وعامة في المنظومة ككل. وكما يقول والتز عن هذين النوعين من التنظير، فإن أحدهما يشرح السياسة الخارجية، والآخر يشرح السياسة الدولية. حتى الآن ليس من الواضح كيف يمكن لنظرية السياسة الدولية أن تشرح نزعة منظومية مثل التوازن، دون أن تكون قادرة على شرح سلوك السياسة الخارجية على الإطلاق. ولكن كما سنرى، فهناك شيء من الصحة فيما يقوله والتز. وعلى أية حال، مع أن كلاً من نظريات مستوى الوحدة، ونظريات مستوى التفاعل تشرح السياسة الخارجية، فإن القدرة الشارحة لنظريات مستوى التفاعل تذهب أبعد مما تذهب إليه نظريات مستوى الوحدة. لا تشرح نظريات مستوى ـ التفاعل الخيارات الفردية فقط، ولكنها أيضاً تشرح النتائج الكلية للتفاعل، والتي لها جانب منظومي متأصل. فمنطق معضلة السجين يخبرنا عن الاختيار المحتمل لكل سجين، ويشرح أيضاً لماذا يحصل كل منهم على نتيجة أقل من النتيجة المثالية المطلوبة، الأمر الذي لا تستطيع الخصائص (صفات الوحدات) أن تشرحه بمفردها. بهذا القدر، فإن لكل من نظريات مستوى الوحدة، ونظريات مستوى التفاعل، موضوعات مختلفة للشرح. وكذلك الأمر بالنسبة لنظريات مستوى التفاعل ونظريات المستوى الكلي. لهذا فإن هناك ثلاثة مستويات تحليل مهمة لعملية التنظير حول السياسة الدولية، وليس مستويان فقط كما يزعم والتز.

يربط تحليل بنية التفاعل غالباً، وأيضاً نظرية الفعل القصدية بالمنهجية الفردية (وبالذات نظرية الخيار العقلاني)، القائلة إن الشروحات الاجتماعية يجب أن تكون مختزلة

إلى التركيز على خصائص وتفاعلات الوكلاء المستقلين بعضهم عن بعض. فشرح مستوى - التفاعل مرغوب جداً بحسب وجهة النظر هذه. فعلى العكس من شروحات مستوى - الوحدة، تسمح الشروحات الفردية بالاهتمام بالصفات و"التفاعل"، الأمر الذي يجعل من تلك الشروحات أدوات مفيدة لتحليل كثير من النتائج غير المقصودة للحياة الاجتماعية. هنا يستطيع الكليون القول إنهم يمكنهم أن يساهموا في فهم التفاعل بالقدر الذي يستطيعون فيه أن يظهروا أن الوكلاء مشكلون بشكل تبادلي، ولكن شروحات المستوى - الكلي التي يفضلها بعض الكليين تتجاهل مستوى ـ التفاعل بشكل كامل. بمعنى أنهم (الكليين) - مثلهم مثل والتز - ينكرون هذا المستوى للبنية. يمثل هذا التجاهل إشكالية بسبب أن أبنية المستوى الكلي يتم إنتاجها، وإعادة إنتاجها بواسطة أبنية الممارسات والتفاعل على المستوى الجزئي. فالأبنية الكلية تحتاج إلى أبنية جزئية أساساً لها، وهذا الأساس (الجزئي) يجب أن يكون جزءاً من التنظير المنظومي.

البنية ـ الكلية Macro-Structure

لا يعتبر مستوى التفاعل مستوى التحليل الوحيد الذي يتم عليه تشكيل المنظومة الدولية. يشير والتز إلى نزعتين (على الأقل) في السياسة الدولية، ويقول إنه لا يمكن شرحهما بالإحالة فقط إلى خصائص الدول أو تفاعلاتها: نزعة توازن القوى، ونزعة إنتاج وحدات متشابهة[٢٢]. بغض النظر عن محتوى نوايا الدول، وبغض النظر عن تاريخ تفاعلها - كما يقول والتز - فإنها (الدول) سوف تنزع إلى أن توازن قوى بعضها بعضاً، وإلى أن تصبح متماثلة، وإن لم تفعل فسوف تكون عرضة للإزالة من المنظومة. يعتبر والتز أن منطق الفوضى هو السبب الحقيقي في تلك الميول، وهو المنطق الذي يحدث نتائجه ـ وبشكل غير مباشر ـ عبر سببين متقاربين، هما المنافسة والتأهيل الاجتماعي. من أجل أن نوضح كيف يكون للبنية ـ الكلية نتائج بحسب نموذج والتز، فإنني سوف أسرد روايته عن الفوضى، وتأثيرها على

---

٢٢ Waltz (1979: 74-77).

قضية المنافسة ؛ وذلك لأن حكاية "الاختيار الطبيعي" تعتبر مادية بشكل لا يمثل إشكالية، وهي بالتالي تتلاءم بشكل جيد مع مفهومه للبنية.

تعتبر الفوضى - كما يقول والتز - بالضرورة منظومات قائمة على "مساعدة الذات" لافتقارها إلى وسائل مركزية لفرض الاتفاقات، وبما أن الدول فاعلون مهتمون بمصالحهم الخاصة فقط، وفي بيئة تتسم بالفوضى فإن هؤلاء الفاعلين لا يستطيعون الاعتماد بعضهم على بعض عند الحاجة. هذان العاملان (غياب المركزية، والاهتمام بالمصلحة الذاتية) يحتمان على كل دولة أن تدافع عن أمنها، وأن تتجنب الدخول في أخطار عالية. فالتهديدات يجب أن يتم تقييمها بطريقة محددة: مادامت تكلفة الخطأ في تقدير نوايا الدول الأخرى قد تكون قاتلة، فإن الدول يجب أن تفترض دائماً أسوأ الاحتمالات تجاه دوافع ونوايا بعضها البعض، وأن تركز تقديراتها على القدرات، وعلى مقدار الضرر الذي "يستطيع" الآخرون إلحاقه بها. فإذا ما قامت دولة أخرى ببناء قدراتها، فإنه من الواجب عليها أن تفعل ذات الشيء (إما ببناء قواتها الذاتية أو بتجنيد حلفاء). أيضاً، إذا طورت الدول الأخرى طرقاً جديدة للقتال أو الاستثمار وتوظيف الموارد، فإنك يجب أن تفعل نفس الشيء. لا تضمن هذه البواعث استجابة الدول بطريقة ملائمة ؛ لأن صناع القرارات قد يسيئون إدراك التهديدات وفهمها، أو قد تعوقهم عوامل داخلية عن التعامل معها بطريقة ملائمة. هنا لا يحاول والتز شرح السياسة الخارجية. ولكن في الفوضى، فإن الفاعلين (الدول) الذين يفشلون في الاستجابة لتلك البواعث بطريقة ملائمة سوف يهلكون (يتم إخضاعهم)، تاركين بذلك الساحة لمن يستجيب بشكل أفضل. فما ينتج نزعات التوازن، وإيجاد وحدات متشابهة هو تأثير ذلك الاختيار، وليس حقيقة أن الدول تنوي التوازن أو المحاكاة. وفي الحقيقة قد لا يكون لدى الدول مثل تلك النية، ولكن إذا كانت النتيجة غير المقصودة لسياساتها هي أن توازن، فإنها سوف تبقى وتزدهر، بينما الدول التي تنوي أو تقصد التوازن ولكن تفشل سوف تسقط على قارعة الطريق.

قد يكون، أو قد لا يكون ذلك شرحاً مقنعاً لسلوك التوازن والتشابه أو التماثل المؤسساتي بين الدول المعاصرة[٢٣]. ولكن ما يهم بالنسبة لفرضيتي هنا هو صيغة الشرح، وبالتحديد الآلية السببية المقترحة التي تعمل على مستوى "مجموع" الدول، وليس على مستوى دول تتفاعل بشكل انفرادي. مع أن الفوضى تعتمد على ما يسميه والتز "طغيان القرارات الصغيرة"، فإنه يقول إن الفوضى "تبرمج"[٢٤] النتائج في اتجاهات محددة. وبهذا فإن نتائجها لا يمكن اختزالها في صفات فاعلين معينين أو تفاعلاتهم. يحتوي هذا المنطق الداروينى على تشابهات مثيرة مع وجهة نظر Foucault حول القوة، بصفتها شيئاً ينتج الوكلاء، ولكنه لا ينتمي إليهم[٢٥]. وفي كلتا الحالتين، فإن نمطاً معيناً من النتائج يتم شرحه ليس بالخيارات، أو حتى القصدية، وإنما بخصائص المنظومة ككل. يسمى والتز صيغة الشرح هذه "البنيوية". قد يكون ذلك معقولاً، ولكن إذا ما قبلنا الرأي القائل إن التفاعل أيضاً له بنية، وإن نتائج هذه البنية تختلف عن تلك النتائج التي يقول بها والتز، فإنه عندئذٍ سوف يكون لدينا مستويان للبنية. بما أننا سبق أن اقترحنا أن نسمي الأخير شروحات البنية - الجزئية؛ لأنها تتعامل مع البنية من وجهة نظر الوكلاء، فإنه من الملائم أن نسمي نظرية والتز البنية "الكلية"؛ لأنها تعامل البنية من وجهة نظر المنظومة، ولا تطمح إلى شرح سلوك الدول المنفردة. فكما في البنية الجزئية، فإن كلمة "كلي" هنا لا تحيل إلى حجم الفاعلين، أو حجم المنظومة. فالبنية الكلية توجد في مجموعات، وكذلك المنظومة الدولية.

لا تحتاج الآلية السببية في شروحات البنية ـ الكلية أن تأخذ صيغة الاختيار الطبيعي أو شكله. فالتعلم الاجتماعي - التأهيل الاجتماعي وليس المنافسة - قد تكون له ذات النتائج الفريدة على مستوى مجموعة الدول (الفصل السابع). وعلى أية حال فإن الاختيار الطبيعي هنا يعتبر مفيداً؛ لأن كثيراً من الفلاسفة يرون فيه مثالاً على مشكلة رئيسة في استراتيجيات

---

٢٣ For doubts see Wendt (1992) and Spruyt (1994).

٢٤ Jackson and Petit (1993).

٢٥ See Atterton (1994), Foucault (1980: 94-95).

الشروحات الفردية، وبالتحديد "إمكانية التحقق بطرق متعددة"[٢٦]. فما إذا كانت علاقة الجسيمات بالذرات، أو الذرات بالجزيئات، أو حالات الدماغ بحالات العقل، أو الكلام باللغة، أو الفرد بالحقائق الاجتماعية، فإن هناك غالباً توليفات عديدة لخصائص ذات مستويات دنيا، أو تفاعلات سوف تحقق نفس الحالة على المستوى الكلي. لا توجد تصرفات بعينها تخلق نزعة الدولة للتوازن والتشابه المؤسساتي. لا يوجد توزيع ثابت معين للسكان أو الإقليم يمكن معه القول إنه "هو" الولايات المتحدة". لا توجد كلمات بعينها تعتبر ضرورية للإنجليزية. والحرب العالمية الثانية مازال حدوثها ممكناً لو أن ألمانيا لم تهاجم اليونان. وهكذا، في كل حالة نجد أن أموراً وأوضاعاً معينة على مستوى الوحدة، أو مستوى التفاعل، تعتبر كافية لوجود أمور أخرى على المستوى الكلي، ولكنها ليست "ضرورية". وكما يقول Boyd فإن حقائق المستوى الكلي أحياناً ما تبدي نوعاً من "الليونة التوليفية والتركيبية"[٢٧]. وعلى أية حال فإن انتظامات المستوى الكلي ستكون منقطعة عن انتظامات المستوى الجزئي[٢٨].

تواجه المنهجية الفردية - بسبب من التزامها بالمستوى الجزئي - صعوبة في إدراك إمكانيات التحقق المتعددة هذه. ربما بسبب المكانة المتزايدة لمكانة نظرية الخيار العقلاني فقد أصبح في السنوات الأخيرة من المتفق عليه بشكل واسع أن الشروحات الاجتماعية يجب أن تنطلق من أساسات جزئية (على المستوى الجزئي). وقد تم فهم هذا المفهوم بطريقتين مختلفتين، ومع ذلك فمازالت إمكانية التحقق المتعددة تمثل مشكلة لكلتيهما[٢٩]. وخلاصة الأمر هي أنه بينما يمثل الاهتمام الفردي بالأساسيات الجزئية أمراً ذاتياً، فإنه قد يقود إلى فشل في شرح الأشياء المهمة التي لا يمكن اختزالها إلى المستوى الجزئي أو رؤيتها.

---

٢٦ Among philosophers on multiple realizability see, for example, Kincaid (1986, 1988) and Henderson (1994); in IR the phenomenon and is implications for theory are discussed, without the philosophical baggage, by Most and Starr (1984).

٢٧ Pettit (1993: 112).

٢٨ Pettit (1993: 112).

٢٩ For criticisms of micro-foundationalism see Garfinkel (1981: 49-74) and Kincaid (1996: 142-190).

تقول إحدى الطرق المتشددة لفهم مطلب الاهتمام بالأساسيات الجزئية: إن كل النظريات الكلية يجب أن تكون قابلة للاختزال إلى نظريات جزئية، الأمر الذي يعني أن مقترحات النظرية الكلية سوف تترجم - دون أن تفقد مضمونها - وبواسطة مبادئ الاستنتاج - إلى مقترحات تعمل على المستوى الجزئي[٣٠]. وفي العلوم الاجتماعية نجد أن جهود الاختصار بين النظريات كانت مقصورة غالباً على حقل الاقتصاد[٣١]، ولكن المبدأ ذاته يعتبر مبدأ عاما: فالسوسيولوجيا يجب أن تختصر إلى علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس الاجتماعي إلى علم النفس، وعلم النفس إلى البيولوجيا، والبيولوجيا إلى الكيمياء، والكيمياء إلى الفيزياء. حتى الآن فشلت محاولة الاختصار تلك داخل النظريات المختلفة وبينها، بسبب غياب المبادئ التي يمكن أن توصل بين تلك النظريات[٣٢]. لا يستطيع أحد أن يختصر نظرية كلية إذا ما كان يمكن تحقيقها وفهمها بعدة طرق على المستوى الجزئي. ونفس الشيء ينطبق على الفرديين مادامت إحدى نتائج عملية الاختصار أو تطبيقاتها داخل النظريات لا تعني اهتماماً خاصاً بالأفراد، مثل أي شيء آخر، يجب اختصارهم (تحويلهم) إلى جسيمات أصغر من الذرة، كون معاملتهم نقطة بداية للنظرية يعتبر نوعاً من الكلية، ولهذا فهو غير مشروع[٣٣]. وقليل من الفرديين اليوم يجعل من الاختصار داخل النظريات هدفاً له.

نجد أن كثيراً من الذين يناصرون الأساسية الجزئية وبدلاً من هذا الاختصار، يطالبوننا أن نعرف "الآليات" فقط على المستوى الجزئي، تلك الآليات التي بموجبها تستطيع الأبنية الكلية أن تحدث نتائجها. يبدو أن هذا المطلب له دافعان. الأول يتمثل في الرغبة في تحاشي الشروحات

---

٣٠ Nagel (1961: 336-397), Mellor (1982).

٣١ See Nelson (1984).

٣٢ Friedman (1982), Kincaid (1986), Bhargava (1992).

٣٣ Jackson and Pettit (1992: 8-9).

الوظيفية، والتي ينظر إليها على أنها خاطئة في ظل غياب آليات سببية يمكن التعرف عليها[٣٤]. الدافع الآخر هو القناعة السائدة بأن السببية تعمل داخل الزمان والمكان، الأمر الذي يعني أن الحصول على مزيد من الفهم الدقيق للآليات السببية يعتبر مؤشراً على التقدم العلمي. وبحسب وجهة النظر تلك، فإن شروحات المستوى الكلي لا يمكن أن تعتبر "كاملة" إلى أن تبين كيف أن النتائج البنيوية ما هي إلا النتائج المقصودة أو غير المقصودة لخصائص الأفراد وتفاعلاتهم[٣٥].

يتفق الكليون - بشكل عام - على أننا يجب أن نحدد الآليات الجزئية. فالعلماء يجب أن يبحثوا عن الأسباب، بغض النظر عن مكان وجودها. ولكن النظرية الكلية مهمة كغاية بحد ذاتها، بسبب تعدد إمكانيات الفهم (التحقق). فالتركيز المفرط على المستوى الجزئي يعد إشكالية، وذلك لسببين مهمين.

السبب الأول هو أنه عندما يمكن تحقيق النتيجة ذاتها بطرق متعددة، وعندما يكون بإمكان عديد من التوليفات (المجموعات) على المستوى الجزئي أن تنتج ذات الحالة الكلية، فإن معلومات المستوى الجزئي قد تقدم تفصيلات ليست لها أهمية[٣٦]. فأفضل تعليل لتحطم النافذة هو أن جون رماها بحجر، وليس تحليل كيفية تجمع كثير من الجزيئات والذرات التي كسرتها وتوليفاتها، مادامت توليفات كثيرة أخرى قد تؤدي إلى نفس النتيجة. وأفضل تعليل لحدوث الكساد الاقتصادي قد يتطلب استخدام أسباب وعوامل على المستوى الكلي التي سببت انخفاض العرض، الأمر الذي قد تكون له تجسيدات على المستوى الجزئي[٣٧].

السبب الثاني هو أن بعض الآليات السببية توجد أو تظهر فقط على المستوى - الكلي، حتى وإن كانت معتمدة على تجسيدات على المستوى الجزئي. والاختيار الطبيعي هو إحدى هذه الحالات[٣٨]، والحرارة أيضاً حالة أخرى[٣٩]، و"الذاكرة الجماعية" تعتبر حالة

---

٣٤ Levine, Sober, and Wright (1987), Little (1991: 195-199).

٣٥ Little (1991: 197).

٣٦ Kincaid (1988: 254).

٣٧ Sensat (1988: 201).

٣٨ See Wilson and Sober (1994: 599) on its potentially hierarchical nature.

٣٩ Kincaid (1993: 235).

ثالثة. ولذلك فإنه بتوجيهها لنا إلى التركيز على "الأدنى" أو الأشمل، فإن الاستراتيجية الجزئية قد تتيح شروحات "بائسة" لأحداث لها أسباب كلية شائعة[٤٠]. فقد تبدو الأحداث غير مترابطة على المستوى الجزئي، ومع ذلك قد تكون مسببة بنفس الآلية بالمعنى الكلي. فالأساسية الجزئية قد تكون مفيدة لشرح لماذا يحدث عالم معين ولا يحدث عالم آخر، ولكنها تتجاهل كيف أن ذلك العالم "يعمل بنمطيات يمكن وجودها في عوامل أخرى متعددة"[٤١]. والمفارقة تكمن في أن استراتيجية شرح معينة مصممة لزيادة فهمنا وتعميقه قد تؤدي إلى ضياع المعلومة وسوء الفهم. إن ذلك لا يعني القول إننا يجب ألا نحاول فهم كيف أن أسباباً بنيوية كلية تعمل على المستوى الجزئي، ولكن فهم الجزئي لا يمكن أن يحل محل الفهم الكلي أو يغني عنه[٤٢]. يختتم كل من Frank Jackson ، و Philip Pettit " إنه لا يوجد هناك أي مبرر للاعتقاد بأن الحصول على مستويات أصغر فأصغر للعوامل السببية يعني أننا سوف نحصل كل مرة على شروحات أفضل فأفضل"، ولذلك نجدهما يؤيدان - بدلاً من ذلك - اتباع منهج نفعي من أجل شروحات تربط الآليات المطلوبة بالأسئلة المطروحة[٤٣].

تشير هاتان المشكلتان إلى أن أولئك المهتمين بفهم بنية المنظومة سوف يبلون بلاءً حسناً إذا ما تبنوا استراتيجية متعددة المناهج. فعلى المستوى الجزئي - بالإضافة إلى نظرية المباريات - فإن أدوات نظرية الشبكة Network Theory تبدو ملائمة بشكل خاص، كونها مصممة لشرح كيف تؤثر العلاقات بين فاعلين معينين في تشكيل السلوك[٤٤]. وعند التحليل على المستوى الكلي، فإن أدوات بنيوية مختلفة يمكن استخدامها. فبدلاً من التركيز على

---

٤٠ Kincaid (1988: 265).

٤١ Jackson and Pettit (1992: 15).

٤٢ Henderson (1994); see also Meyer (1977), Wilson (1989).

٤٣ Jackson and Pettit (1992). Also see Stinchcombe (1991).

٤٤ Wellman and Berkowitz, eds. (1988). For different interpretations of the relationship of network theory to individualism and holism see Haines (1988) and Mathien (1988).

التفاعل، قد نتجه هنا - مثل الاقتصاديين الكليين - إلى المناهج الكمية التي يمكنها وصف أنماط عريضة في المنظومة، أو - مثل منظري الخطاب - قد نتجه إلى المناهج اللسانية التي تبين كيف تكون أنماط الحديث ممكنة[٤٥].

تعتمد تطبيقات إمكانيات التحقق المتعددة بالنسبة للفرديين على إلى من يوجه السؤال: بعضهم يعتقد أنها مضرة بالفردية بشكل كبير، ولا يعتقد بعضهم الآخر ذلك[٤٦]. إحدى الطرق للتوفيق بين هاتين النظرتين تكمن في تمييز الأونتولوجيا الفردية عن الفردية الشارحة[٤٧]. تكمن فحوى الفردية في مطلب أونتولوجي يقرر أن الأفراد موجودون بشكل مستقل. هذا المطلب سوف تثبت عدم صحته إذا كان بالإمكان - كما سوف أحاول أدناه - إثبات أن الأبنية تشكل الوكلاء (الأفراد)، ولكن ظاهرة التحقق المتعدد لا تشير إلى مثل هذا التشكل للأفراد، وهي بذلك لا تقوض أساس النظرية الاجتماعية الفردية. ما تدمره إمكانية التحقق المتعددة - في نظري - هو مطلب الفردية القائل إن نتائج الأبنية يمكن اختزالها إلى خصائص الأفراد وتفاعلاتهم. هناك كثير في الحياة الاجتماعية يمكن شرحه بالإحالة إلى الخصائص والتفاعل، ولكن وجود الاطرادات المستقلة نسبياً على المستوى الكلي يعني أيضاً أن هناك كثيرا لا يمكن أن تشرحه هذه الخصائص وذلك التفاعل.

يقدم مفهوم "المترتب" طريقة مفيدة لاختصار تلك العلاقة بين الأبنية الكلية والأبنية الجزئية، أي حقيقة أن الأبنية الكلية لا يمكن اختزالها إلى الأبنية الجزئية، وأنها علاوة على ذلك - وبطريقة ما - معتمدة أو مترتبة في وجودها على تلك الأبنية الجزئية. لقد تم تطوير مفهوم "مترتب" بواسطة فلاسفة العقل الذين يواجهون مشكلة مشابهة لتلك التي تواجه العلماء الاجتماعيين: فهؤلاء الفلاسفة لديهم حدس قوي من الناحية الاونتولوجية بأن الحالات الذهنية (ـ كلي) توجد فقط بفضل الحالات الدماغية (- جزئي). ولكن علم الدماغ

---

٤٥ On the analytics of the former, more Durkheimian approach see Turner (1983, 1984).

٤٦ Cf. Ruben (1985: 95-104), Levine, Sober, and Wright (1987).

٤٧ Bhargava (1992: 19-52).

يقترح أن نفس الحالة الذهنية يمكن تحقيقها بواسطة حالات دماغية متعددة، الأمر الذي يبطل أي اختصار على مستوى الشرح أو يفسده. ومفهوم "مترتب" يقصد به تعديل تلك الدائرة، إنه يصف علاقة غير سببية، وغير مختزلة للاعتمادية الأونتولوجية لحقائق على حقائق أخرى (ذهني على عضوي، اجتماعي على فردي .. الخ)[٤٨]. يأتي هذا المفهوم في عدة صيغ، ولكن في كل صيغة نجد أن مجموعة من الحقائق (كلي) يقال إنها "تترتب" على مجموعة من الحقائق الأخرى (جزئي) أو تعترض عليها، عندما يستلزم التشابه في الحالات الجزئية التشابه في الحالات الكلية أو يقتضيه[٤٩]. فالذهن يترتب على الدماغ، مثلاً؛ لأن أي شخصين في حالات دماغية متطابقة سوف يكونان في حالات ذهنية متطابقة. وبنفس القول، تعتمد الأبنية الاجتماعية على الوكلاء؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك اختلاف بين تلك الأبنية بدون وجود اختلاف بين الوكلاء الذين يشكلونها. لاحظ أن تلك العلاقات تشكيلية وليست سببية، وأن مفهوم "الترتب" ليس للقول إن الأذهان والأبنية الاجتماعية مسببة بالأدمغة والوكلاء، ولكن بطريقة معينة هي (الأذهان والأبنية الاجتماعية) تلك الأشياء (الأدمغة والوكلاء). ولكن بسبب أن تلك العلاقة الترتبية لا يمكن اختزالها لوجود حالات جزئية متعددة تحقق نفس الحالات الكلية؛ فإن الباب مازال مفتوحاً لشروحات كلية مستقلة نسبياً.

يعتبر السؤال عن عدد الطرق التي يمكن بواسطتها تحقيق بنية كلية عن طريق أجزائها المكونة لها سؤالاً إمبيريقياً. فبعض الأبنية الكلية قد تكون لها متطلبات مستوى وحدة وتفاعل محدودة، وبعضها الآخر قد لا يكون كذلك. يرتبط كذلك بقضية التغير البنيوي على المستوى الكلي: كلما زادت شدة التحكم في المستويات الدنيا في المنظومة، زادت منطق البنية الفوقية للتغيرات التي تحدث في المستويات الأدنى. على ضوء ذلك، فإنه يمكن النظر إلى نظريات العلاقات الدولية المنظومية المختلفة على أنها تقدم إجابات مختلفة عن سؤال كم من المرات يمكن تحقيق التوازن وسياسة القوة تحت الفوضى. يبدو أن الواقعيين الجدد يقولون إن هذه

---

٤٨ See Horgan (1993) for a good overview of the philosophical literature, and Curie (1984) on implications for social science.

٤٩ Currie (1984: 347).

النتائج يمكن تحققها بشكل لا نهائي، فبغض النظر عن شكل الدول أو السياسات التي تنتهجها، فإن بنية الفوضى سوف تحدث ميولاً معيناً. على العكس من ذلك يقول الليبراليون الجدد: إن السياسة الواقعية (Realpolitik) لن تتحقق إذا كانت الدول ديمقراطية. أقول أنا - في الفصل السادس -: إن هناك على الأقل ثلاث ثقافات للفوضى، لكل منها منطقه الخاص به، ونزعاته وميوله الخاصة. وكما سنرى فإن هذه الاختلافات تعود في جزء منها إلى الفروق في محتوى البنية الدولية ونتائجها، ولكنها جميعاً تفترض مسبقاً وجود مستويين متميزين.

الثقافة كمعرفة عامة وجماعية Culture as a common and Collective Knowledge

الاقتراح القائل إن بنية أية منظومة اجتماعية - بما في ذلك المنظومة الدولية - قد تكون مرتبة في مستويين متميزين، لا يقول لنا شيئاً عن مكونات وتركيب هذه البنية أو تشكيلها. وقد تكون في الغالب مؤلفة من أوضاع مادية، أو أفكار، أو من توازن بين الاثنين معاً، ولكن التمييز بين الكلي والجزئي يتجاهل ذلك، ويمكن تطبيقه على كل منهما. النظرية الكلية المسيطرة في حقل العلاقات الدولية ـ الواقعية الجديدة - هي نظرية مادية، ومع أن والتز يتحاشى تحليل البنية - الجزئية للمنظومة، فإن ماديته يمكن تطبيقها على تلك البنية بسهولة: معاملة المصلحة الوطنية (الرغبة) كنتيجة للطبيعة البشرية، وإيضاح كيف أن توزيع القدرات المادية يؤثر على خيارات الدولة[٥٠]. ولأن الشروحات البنيوية الجزئية للحياة الاجتماعية تقوم - ضمناً - على نظرية قصدية للفعل، فإن ذلك قد يتطلب التغاضي عن الجانب المثالي في تلك النظرية، وبالتحديد جانب القناعة إما بالقول إن القناعات يمكن تفسيرها بالإحالة إلى الأوضاع المادية، أو بالقول إن تلك الأوضاع المادية مقيدة بشكل كبير، لدرجة أن ما يعتقده الفاعلون يصبح عديم الأهمية. ولهذا فسوف تكون لدينا نظرية بنيوية مادية ذات مستويين للمنظومة الدولية.

أشرت في الفصل الثالث إلى بعض القيود والسلبيات لمثل هذا المدخل. من ناحية، تؤدي الأوضاع المادية دوراً مستقلاً في المجتمع، بجعل بعض الأفعال ممكنة أو غير ممكنة،

---

٥٠ For an application of Neorealism to foreign policy see Elman (1996).

مكلفة أو رخيصة، وبغض النظر عما إذا كان الفاعلون يدركونها بهذا الشكل أم لا. فالفاعلون الذين يتجاهلون تلك النتائج هم الأكثر احتمالاً لأن يدفعوا ثمن ذلك التجاهل. فمعنى حريق الفندق لأولئك الذين بالداخل يعتمد على قناعاتهم، ولكن أولئك الذين تمنعهم قناعاتهم من محاولة الهروب (لأنها "إرادة الله" مثلاً) سوف يموتون. ولكن هناك قليلاً من "حرائق الفنادق" في الحياة الاجتماعية، أو حتى الدولية على أية حال. وتبعاً لذلك فإن الأوضاع المادية بالتحديد تشرح قليلاً نسبياً، مع كون تلك الأوضاع المادية أجزاء أساسية من بنية المنظومات الاجتماعية.

تكمن الخطوة الأولى من أجل الابتعاد عن وجهة النظر المادية البحتة، في إثبات أن البشر يتصرفون على أساس من المعاني الخاصة والتي تعتبر - على الأقل نسبياً - مستقلة عن الأوضاع المادية. فكثير من النظريات الإدراكية الشائعة في دراسة السياسة الخارجية تحولت إلى صيغ أو أشكال معينة لذلك الجدل[٥١]. يمثل هذا الاتجاه نوعاً من المعضلة بالنسبة للواقعيين، وذلك لأنهم كلما زادوا من تركيزهم على القناعات زادت قدراتهم التفسيرية، ولكن ذلك يعني أيضاً أنهم سلكوا منعطفاً يمثل إشكالية مدمرة للأونتولوجيا المادية الصرفة التي اعتمدوا عليها. وعلى أية حال، فإنه يجب ملاحظة أنه حتى إذا ما كانت الدول تتصرف على أساس من المعاني والدلالات التي تعطيها للقوى المادية، فإنه مادامت تلك الدلالات والمعاني غير مشتركة بينها، فإن بنية المنظومة الدولية لن يكون لها جانب ثقافي. فالمعرفة الخاصة قد تؤثر في السياسة الخارجية، وعندما يتم تكتل تلك المعرفة عبر الفاعلين وبينهم، فإنها ستضيف طبقة(جانباً) تفاعلية للبنية الدولية، من شأنها (تلك الطبقة) أن تؤثر على النتائج، ولكن حتى "توزيع" المعرفة الخاصة لا يشكل ثقافة على مستوى المنظومة، الأمر الذي من شأنه تعزيز الواقعية كنظرية مادية للسياسة الدولية.

تفتقر السياسة الدولية للثقافة أحياناً . وإذا كان الفاعلون يشتركون في أفكار - وأحياناً هم ليسوا كذلك، يعتبر سؤالاً إمبيريقياً. فعندما واجه الأسبان الأزتك عام ١٥١٩م كان

---

٥١ Walt (1987), Wohlforth (1994/5), Mercer (1995).

تفاعلهم مشكلاً - وبشكل كبير - بقناعات بعضهم حول بعض، تلك القناعات التي تعود إلى خبرات ما قبل المواجهة، وبذلك لم تكن مشتركة[٥٢]. فبنية تفاعلهم كانت "اجتماعية" (لأنه، حسب Max Weber، كل جانب منهم أخذ الآخر في حسبانه)، ولكنها (البنية) لم تكن "ثقافية". واليوم، على أية حال، تعرف الدول الكثير عن بعضها البعض، وأجزاء مهمة من تلك المعرفة مشتركة - ليس كلها مشتركا، ولكن أجزاء مهمة منها تعتبر كذلك. يعامل كل من العلماء والدول هذه القناعات المشتركة على أنها الخلفية، أو المعطيات المسلم بها، والتي يفترض في أي لاعب ماهر أو دارس للسياسة العالمية المعاصرة أو يفهمها: ما هي "الدولة"، ماذا تعني "السيادة"، ماذا يتطلب "القانون الدولي"، ما هي "المؤسسات"، كيف يعمل "توازن القوى"، كيف تدخل في "بلوماسية"، ما الذي يشكل "الحرب"، ماذا يعني "الإنذار"، وهكذا. بمقارنة ذلك بالحالة التي تواجه Cortez، و Montezuma، فإن ذلك يمثل تعاظماً متزايداً للثقافة على المستوى المنظومي، والذي بدون فهمه لن يستطيع لا رجل الدولة ولا الواقعيون شرح لماذا يتصرف نسق الدولة المعاصر، أو منظومات الدول بالطريقة والكيفية التي تتصرف بها.

أحاول في الجزء المتبقي من هذا الفصل أن أطبق هذا التمييز بين المستويات الجزئية والمستويات الكلية للبنية على تحليل الثقافة، مع إيضاح القيمة التي يمكن إضافتها بإدخال البنائية على المنهج العقلاني. هنا أقول: إن مفهوم المعرفة الخاصة الذي تقدمه نظرية المباريات يوفر لنا نموذجاً مفيداً لمعرفة كيفية تشكل الثقافة على المستوى الجزئي. ما تضيفه البنائية إلى هذا النموذج هو التركيز على جانبه التشكيلي. بعد ذلك أقترح أن نفكر في البنية على المستوى الكلي باستخدام فكرة دوركايم عن المعرفة "الجماعية". فتماماً كما في علاقة الجزئي/ الكلي، "تترتب" المعرفة الجمعية على المعرفة العامة، ولكنها لا يمكن اختزالها إليها وهي بذلك لها واقع فذ وفريد من نوعه.

---

٥٢ على الرغم من أن ذلك لم يمنع كولومبوس من التصرف "كما لو" أن هذه المعرفة كانت مشتركة، وذلك كما يبدو في زعمه بأن السكان الأصليين "لم يعترضوا" على إعلانه ملكية العالم الجديد لأسبانيا، انظر (Greeublatt 1991 : 58 - 59) (المؤلف).

يمثل اهتمام منظري نظرية المباريات بالمعرفة العامة اتجاهاً "مثالياً" مهماً في نظرية غالباً ما تصنف على أنها نظرية مادية. على العكس من اهتمام بعض الواقعيين الحديث بدور القناعات، لا يوجد في اهتمام منظري نظرية المباريات بالمعرفة العامة ما يمثل خطراً على تماسك النظرية مادامت "القناعة" كانت دائماً جزءاً أساسياً من النظرية القصدية للفعل. وبذلك فإن الاهتمام بالمعرفة العامة لا يشير إلى أي تغيير في البناء الرئيس للنظرية العقلانية. بل على العكس إنه يمثل تجديداً للاهتمام بعامل تجاهله العقلانيون من أجل التركيز على مفهوم المصلحة (ومن هنا جاء التصنيف بالمادية). يعود ذلك التغيير - في جزء مهم منه - إلى "النظرية الشعبية" Folk Theorem ، التي تبين أنه في ألعاب مكررة يستطيع الفاعلون أن يحافظوا على التوازنات التي لم يكن من الممكن الحصول عليها في لعبة واحدة. ولكن في معظم هذه الألعاب، توجد توازنات "عديدة"، لا يمكن شرح اختيار أي منها، بالإحالة إلى التفضيلات والمعرفة الخاصة فقط. فإذا كانت نظرية المباريات ستشرح الاستقرار النسبي في العالم الحقيقي، فإنها إذا تحتاج إلى أن تشرح كيف يستطيع البشر تجاوز تلك اللاحتمية أو صعوبة التحديد، وبالتالي تنسيق توقعاتهم حول نتائج معينة. الإجابة تكمن في الاهتمام بالمعرفة العامة[٥٣].

تتعلق المعرفة العامة بالقناعات التي يحملها بعض الفاعلين حول عقلانية بعضهم، حول استراتيجياتهم وتفضيلاتهم، وقناعاتهم، وأيضاً حول أوضاع العالم الخارجي. ليس من الضروري أن تكون تلك القناعات صحيحة ؛ ما يهم هو فقط أن يؤمن الفاعلون بصحتها. فالمعرفة بالوضع P تعتبر "عامة" أو مشتركة داخل المجموعة G إذا كان أعضاء تلك المجموعة جميعهم يؤمنون بذلك الوضع P، يؤمنون أن أعضاء G يؤمنون بذلك الوضع P، يؤمنون أن أعضاء G يؤمنون بالوضع P وهكذا دواليك[٥٤]. هناك بعض من الجدل الدائر حول

---

٥٣ Lewis (1969) is the principal contemporary philosophical source for this idea, although it goes back first to Schelling's (1960) work on tacit communication and salience, and before that to Hume's analysis of convention. For philosophical implications see Bach (1975) and Ruben (1985: 105-117); for game-theoretic approaches see Kreps (1990) and Geanakoplos (1992).

٥٤ ewis (1969: 52-60).

ما إذا كانت تلك القناعات المتسلسلة يجب أن تكون لا نهائية[٥٥]، ولكن الكل يتفق على أن صفة العمومية لا تتحقق فقط بإيمان كل واحد بالوضع P ؛ لأنه لن يساعدهم ذلك على تنسيق أفعالهم إلا إذا كان كل فاعل يعتقد (يؤمن) أن "الآخرين" يؤمنون بالوضع P . تتطلب المعرفة العامة قناعات "متشابكة"[٥٦]، وليس فقط اعتناق كل واحد لنفس القناعات. صفة التشابك هذه تعطي المعرفة العامة والصيغ الثقافية التي تشكلها خاصية ذاتية وذاتية متبادلة. تعتبر المعرفة العامة ذاتية، بمعنى أن القناعات التي تكونها موجودة في رؤوس الفاعلين، وتدخل في الشروحات القصدية. علاوة على ذلك، لأن هذه القناعات يجب أن تكون قناعات دقيقة حول قناعات الآخرين، فهي أيضاً ظاهرة ذات صفة ذاتية تبادلية تواجه الفاعلين - كحقيقة اجتماعية موضوعية - لا يمكن تجاهلها فردياً. هذه المعرفة العامة ليست بنية على مستوى الوحدة، وذلك بسبب طبيعتها الذاتية التبادلية، وليست بنية على المستوى الكلي بسبب طبيعتها الذاتية، هي وبشكل قوي ظاهرة على مستوى التفاعل.

تتشكل الصيغ الثقافية المحددة مثل المعايير، والقواعد، والمؤسسات، والتقاليد، والأيديولوجيات، والعادات، والقوانين جميعها من المعرفة العامة[٥٧]. وهكذا، بينما نجد أن معظم الليبراليين الجدد لا يستخدمون مفهوم المعرفة العامة بهذا المعنى، فإن تحليلهم للمؤسسات الدولية يفترض وجودها مسبقاً[٥٨]. فالمساهمة المميزة لليبرالية الجديدة - بكلمة أخرى - تكمن في تقديم جدل مثالي، مع أن قول ذلك يجعل تكرار القول إن الأفكار المشتركة هي - وبنفس القدر - موضوعية ومقيدة وحقيقية في تأثيراتها، مثلها مثل القوى المادية قولاً مفيداً. وعلى أية حال، وأخذاً في الاعتبار الميل السائد في العلاقات الدولية نحو مساواة العوامل الثقافية بالتعاون، فإنه من المهم تأكيد أن أهمية المعرفة العامة ليست مقصورة

---

٥٥ eanakoplos (1992: 73-78).

٥٦ Bhargava (1992: 147).

٥٧ For discussion of these concepts and their differences see Lewis (1969), Bach (1975), Bhargava (1992: 143-156), and Denzau and North (1994).

٥٨ See especially Weingast (1995).

على العلاقات التعاونية فقط. فالقناعات المشتركة بإمكانها أن تشكل حرباً هوبيزية من الكل ضد الكل، أو سلاماً كانتياً دائماً[٥٩]. مثل نظرية المباريات، تعتبر المعرفة العامة من الناحية التحليلية حيادية بين الصراع والتعاون، وهي بذلك قابلة للتطبيق على اهتمامات الليبرالية الجديدة والواقعية معاً.

إنني مقتنع هنا بأن مفهوم المعرفة العامة مساوٍ لمفهوم "الفهم الذاتي المتبادل" والمفضل لدى البنائيين[٦٠]. فكلاهما يحيل إلى القناعات التي يعتنقها وكلاء معينون بعضهم تجاه بعض(ذاتية - تبادلية)، وكلاهما يفسر بطريقة قصدية، أي يمارس الشرح الاجتماعي، بالاعتماد على جانب الرغبات والقناعات من المعادلة. هذا التقارب يمكن رؤيته بوضوح في استخدام كاراتو شويل لتحليل David Lewis ، و Thomas Schelling العقلاني للتقاليد[٦١]، وأيضاً في نظرية الفعل الفينومولوجية لـ Alfred Schuts وتأكيد توافقها مع نظرية المنفعة المتوقعة[٦٢]. لا يعني ذلك أن كلتا المدرستين يستخدمان المفهوم بطريقة متشابهة ؛ لأن البنائية تميل إلى التركيز على النتائج التشكيلية للمعرفة العامة، بينما يركز العقلانيون على النتائج السببية (انظر الشكل رقم٣). ولكن الظاهرة الإمبيريقية التي يشير إليها كل منهما - القناعات المشتركة توجه الفعل - هي ذاتها.

سأركز من أجل الاختصار، وتقديم شيء من المقارنة مع المعرفة الجماعية، على نقطتين. أولاً إن علاقة المعرفة العامة بقناعات الفاعلين هي علاقة اختزالية وليست ترتيبية. فالمعرفة العامة ليست سوى قناعات في الرؤوس، وليست سوى "نماذج ذهنية مشتركة"[٦٣]. يعني ذلك أنه مع كل تغير في القناعة أو تغير في العضوية، فإن الصيغ أو الأشكال الثقافية المشكلة بواسطة المعرفة العامة سوف تصبح مختلفة تبعاً لذلك. إذا كانت الثقافة قد استنفدت

---

٥٩ Gilbert (1989: 43); see chapter 6 below.

٦٠ Also see Morrow (1994: 390).

٦١ Kratochwil (1989: 72-81).

٦٢ Esser (1993), Schutz (1962).

٦٣ For critical reaction see Srubar (1993). 63) Denzau and North (1994).

بهذه النظرة القناعة[٦٤]، بكلمة أخرى، فإن الاستمرارية التاريخية الظاهرة لأشياء مثل "كندا"، أو مبدأ "عدم التدخل" ليست أكثر من مجرد استعارة أو مجاز مفيد. فإذا لم يمكن تحقيق الثقافة بشكل متعدد بواسطة أفكار الأفراد، فإنها لن تكون أبداً نفس الشيء مرتين. ثانياً، تشرح المعرفة العامة النتائج بواسطة النظرية القصدية للفعل. فالثقافة تعتبر مهمة بالقدر الذي تؤثر فيه في حسابات الأفراد، لا أكثر ولا أقل. بهذا الشكل، لا يمكن اعتبار أونتولوجيا المعرفة العامة متفقة مع الفردية، ولكنها متفقة مع منطقها التفسيري كذلك.

لا أرفض أيا من هاتين النقطتين أو أنازعهما. فعلى أحد المستويات، الثقافة هي قناعات في الرؤوس، وتشرح بطريقة قصدية. ولكنها أيضاً شيء أكثر من ذلك، والذي باستخدام دوركايم يجب أن أسميه تمثيلات أو معرفة جماعية[٦٥]. هذه التمثيلات هي أبنية معرفية تعتنقها مجموعات، وتحدث أنماطاً ذات مستوى كلي في سلوك الفرد عبر الوقت، أمثلة ذلك الرأسمالية، نسق وستفاليا، التمييز العنصري، نسق التجارة الحرة، وكما أقول في الفصل التالي، الدول. يعتبر القول إن اعتبار المعرفة المشتركة جماعية أو عامة يعتمد على مستوى التحليل المتبع قولاً صحيحاً: فرنسا هي معرفة جماعية بالنسبة لكل المواطنين الذين كانوا ولا يزالون، وسوف يكونون فرنسيين، ووجودها يعتبر معرفة عامة بين أعضائها في أية لحظة زمنية. ولكن القضية هي أن المعرفة الجماعية تختلف عن المعرفة العامة، ولها نتائج مختلفة عن نتائج تلك الأخيرة.

العلاقة بين المعرفة الجماعية ومعتقدات الأفراد هي ذات طبيعة مترتبة، وبذلك تكتسب صفة إمكانية التحقق المتعدد[٦٦]. يعني ذلك - من ناحية أولى - أن أي تمثيل (تصور) جماعي لا يمكن أن يوجد أو يتحقق أو تكون له نتائج بمعزل عن "أساس" من قناعات

---

٦٤ Gilbert (1987).

٦٥ Durkheim (1898/ 1953); Gilbert (1994). For discussion in IR see Larkins (1994) and Barkdull (1995). A substantial literature has also developed in social psychology on "social" representations, which has roots in Durkheim's concept (e.g. Farr and Moscovici, eds., 1984; Breakwell and Canter, eds., 1993).

٦٦ To my knowledge no one has explicitly rendered Durkheim's idea in terms of the concept of supervenience, but Durkheim (1898/1953) compared the relationship of collective to individual representations to that between the mind and the brain, the latter being the paradigm case of a supervenience relationship in the modern literature. The similarities between Durkheim's discussion and supervenience are evident in Pettit (1993: 117-163), Gilbert (1994), and Nemedi (1995).

الأفراد[٦٧]. فأبنية المعرفة الجماعية تعتمد على إيمان الأفراد بأن شيئاً ما يدفعهم للدخول في ممارسات تعيد إنتاج تلك الأبنية، والقول بغير ذلك يعني تخليص الثقافة من صفتها المجردة، وعزلها عن الممارسات الذكية التي تنتجها وتعيد إنتاجها[٦٨]. من ناحية أخرى، فإن نتائج المعرفة الجماعية لا يمكن "اختزالها" إلى قناعات الأفراد. فالقناعات حول الرأسمالية قد تكون خاطئة أو غير مكتملة، ومع ذلك، فإن الفعل الذي تحدثه تلك القناعات لا يزال يمكنه أن يعيد إنتاج التصور الجماعي المعروف "بالرأسمالية". نفس الشيء أيضاً يمكن أن يقال عن التصور المعروف بكندا. فمنذ ١٨٧٦م والتصور الجماعي المعروف "بكندا" موجود؛ والذي بالرغم من التحول الكامل (١٠٠٪) في عضويته - قد ساعد، أو ساهم في تكتلات مستمرة في سلوك مواطنيه المتمثل في إطاعة القانون الكندي، الدخول في الحروب الكندية، تعظيم العلم الكندي - حتى لو لم يكن لديهم القصد أن يكونوا "كنديين صالحين". وفي الحقيقة - كما تشير Margaret Gilbert - فإننا نستطيع أن ننسب قناعات إلى مجموعة ما، مع أنه لا يعتنقها أي شخص من أعضائها، مادام هؤلاء الأعضاء يقبلون بشرعية قرار المجموعة، والالتزام بضرورة التصرف على أساس من نتائج ذلك القرار[٦٩]. فمن أجل الإجماع - مثلاً - نجد أن حزباً سياسياً منقسماً قد يقبل كجزء من برنامجه - كما تعتقد مجموعته - تنازلاً لا يعتنقه شخصياً أحد من أعضائه، والذي بدوره مع ذلك يساعد في شرح أنماط كلية معينة في سلوكهم.

غالباً ما تكون قناعات الجماعة محفورة في "الذاكرة الجمعية"، والأساطير والقصص، والحكايات والتقاليد التي تشكل الجماعة، وتحدد كيف يتصل بعضها ببعض[٧٠].

---

٦٧ Nemedi (1995: 48).

٦٨ There is growing interest among social psychologists in bridging the gap between individual and collective representations (e.g. Augoustinos and Innes, 1990; Morgan and Schwalbe, 1990; Howard, 1994). This is an important effort, but to the extent that tre relationship is one of superveinece we should not expect a full integration, as seems to be the hope.

٦٩ Gilbert (1987: 190-192).

٧٠ See Connerton (1989), Fentress and Wickham (1992), Halbwachs (1992),

هذه الحكايات والقصص ليست فقط القناعات المشتركة التي يعتنقها الأفراد في لحظة زمنية معينة (مع أنها تعتمد على تلك القناعات)، ولكنها - وبشكل متأصل - ظواهر تاريخية تمت المحافظة عليها حية عبر الأجيال، وخلال عملية مستمرة من التأهيل الاجتماعي والإحياء أو التشريع الطقوسي. إنه بفضل مثل تلك الذاكرة تتحصل المجموعات على الاستمرارية والهوية عبر الوقت. فمادام الأفراد ينظرون إلى أنفسهم على أن لهم ولاءً والتزاماً تجاه المجموعة، فإن الذاكرة الجمعية سوف تكون موجودة بصفتها مصدراً محركاً للفعل الجمعي، حتى لو كان الأفراد (بالمعنى الفينومولوجي) لا يؤمنون بهذه الذاكرة؛ وبذلك تستطيع الذاكرة الجمعية أن تشرح أنماطاً في السلوك الكلي.

خذ مثلاً الجدل الدائر حول الحرب الأهلية في البوسنة. يشير نقاد نظرية "الكراهية العرقية الأولى" إلى الحقيقة القائلة أنه، قبل اندلاع الحرب في عام ١٩٩٢م، آمن بعض من الصرب أن الكروات والمسلمين ما هم إلا متطرفون يحاولون انتزاع حقوق الصرب وانتهاكها. يشرح هؤلاء الحرب، وعمليات "التطهير العرقي" بدلاً من ذلك، بالإشارة إلى السياسات الانتهازية للقيادة الصربية الموجهة إلى مقاومة الإصلاح الاقتصادي. كسبب قريب أو مباشر، قد يكون ذلك صحيحاً، ولكن المورد الرئيس الذي جعل من تلك السياسات ممكنة، في المقام الأول، كان الذاكرة الجمعية التي احتفظ بها الصرب عبر تاريخهم والقائلة إنهم كانوا دائماً وأبداً مجنياً عليهم وضحايا أولاً للعثمانين والأتراك، وثانياً للكروات والفاشيين الألمان. فوجود ذلك المورد أو الملاذ الذهني يساعد في شرح السهولة النسبية التي استطاعت بها القيادة الصربية تحريك شعبها، لتواجه بعنف تصرفات الكروات والمسلمين في بداية الصراع، وأيضاً وبشكل أكبر تلك النزعة تجاه ما يبدو أنه صراع لا عقلاني عبر الزمن. يثير ذلك ملاحظة حذرة تجاه إمكانات التغير الاجتماعي: بعدما تخلق الذاكرة الجمعية أو توجد قد يكون من الصعب تغيير نتائجها طويلة الأجل، حتى ولو كانت غالبية من الأفراد قد "نسيت" تلك الذاكرة في لحظة تاريخية معينة.

تعتبر الثقافة باختصار أكثر من مجرد المحصلة النهائية لمجموع الأفكار المشتركة التي يحتفظ بها الأفراد في رؤوسهم، وهي بشكل أساسي ظاهرة عامة "محافظ عليها بشكل مشاع"[٧١]. إلى ذلك المدى، فإن الأنماط أو الأشكال الثقافية سوف تكون متعددة التحقق. فحتى لو كانت قناعات معينة "كافية" لتحقيق صيغة ثقافية معينة في وضع معين، فإن تلك القناعات قد لا تكون "ضرورية" لذلك التحقق. فعلى العكس من المعرفة العامة، فإن أبنية المعرفة الجماعية وأنماط السلوك التي تحدثها لا تتغير بمجرد تغير عناصرها، حتى ولو أن تغيراً على المستوى الكلي يتضمن تغيراً آخر على المستوى الجزئي. في هذه الناحية نجد أن مفهوم دوركايم عن "التمثيل الجمعي" يشبه - إلى حد كبير - مفهوم فوكو عن "الخطاب". فكلا المفهومين يحيل صدفة إلى الأفراد، ولكن هذين المفهومين لا يختزلان المعرفة إلى "ما في الرؤوس"، ولا يعني أيهما بشكل حصري "عمليات فهم الذات"[٧٢]. فكلا المفهومين يحيلان إلى عمليات الاطراد على المستوى الكلي، والتي تكون غير متواصلة أو متسقة مع تلك الاطرادات التي تحدث على المستوى الجزئي، لا يشرح أي من المفهومين سلوك فاعلين معينين، ولا أيهما يعتمد على نظرية الفعل القصدية.

قد يذهب بعض أتباع دوركايم أو فوكو إلى أبعد من ذلك، ويرفضون نهائياً دراسة الحالات الذهنية للأفراد - بما في ذلك المعرفة العامة - إما باعتبارها غير مشروعة أو زائفة. إذا كان المقصود بتلك النظرة اللامركزية للذاتية هو أن تكون ادعاءً إمبيريقياً بأن القناعات الموجودة في رؤوس البشر لا تساعد في تفسير سلوكهم، فإن ذلك (كما أقول لاحقاً) يعتبر ادعاءً خاطئاً. بالإضافة إلى ذلك فإن تلك النظرة تجرد الثقافة من محتواها التجريدي، جاعلة من المستحيل شرح إنتاجها أو تفسيره بغير الاتجاه الوظيفي. تعتمد أبنية المعرفة الجماعية في وجودها ونتائجها على أساسات جزئية موجودة على مستوى الوحدة ومستوى التفاعل. فبدون الوكلاء، وبدون

---

٧١ Taylor (1971: 60).

٧٢ For suggestive discussions of how one studies collective knowledge or discourse empirically see Sylvan and Glassner (1985), Bilmes (1986), Fairclough (1992), and Breakwell and Canter, eds. (1993).

"العملية"، لا توجد بنية. الفكرة المهمة المتعلقة بالمعرفة الجماعية هي استقلاليتها "الشارحة"، مادام من الممكن فهم أن توجد كل من المعرفة الجماعية، والمعرفة العامة بعضهما إلى جانب بعض، حيث تشرح الأولى أفعالاً معينة، (السياسة الخارجية عند والتز)، وتشرح الأخرى الميول المنظومية (السياسة الدولية عند والتز). هناك فرق بين ما يقوله البنائيون من أن الصيغ الثقافية على المستوى الكلي تم تجاهلها في حقل العلاقات الدولية المسيطر عليه العقلانيون[٧٣]، وبين إنكار أهمية الصيغ الموجودة أو دلالتها على المستوى الجزئي بشكل كامل. فمن وجهة نظري، فإن البنائيين يجب أن يأخذوا حقيقة المعرفة العامة بشكل جدي؛ لأنهم قد يكونون قادرين على إيضاح نتائجها التي عجز العقلانيون عن معرفتها.

نتيجتان للبنية Two effects of Structure

ما هو الفرق الذي يمكن أن تحدثه البنية؟. لقد بينت في الفصل الثاني أن للأبنية نوعين من النتائج، سببية وتشكيلية. تصف الأولى تغيراً في ص كنتيجة لتغير حالة س المستقل في وجوه عن ص. وتصف الأخرى كيف أن خصائص س هي التي تجعل من ص ما هو عليه. فبنية علاقة السيد بالرقيق "تسبب" تمرد الرقيق عندما يكون السيد تعسفياً في معاملته. هذه البنية تشكلهم كأرقاء، وتشكل احتجاجاتهم كثوار أو متمردين، وذلك بتعريفهم على أنهم ملك للسيد في المقام الأول. هذه الفروق التي تحدثها البنية نجدها منعكسة في الطريقة الملائمة لوصف العلاقة بين الوكيل والبنية. يمثل الوكيل علاقة "تفاعل" أو "تحديد مشترك"، وتمثل البنية علاقة "اعتماد مفاهيمي" أو "تشكيل متبادل". ومع أنه أحياناً ما تستخدم هاتان العلاقتان بطريقة تبادلية، فإنهما ليستا ذات الشيء. فالاتجاه السائد في العلاقات الدولية يستخدم لغة التفاعل السببي لوصف علاقة الوكيل - البنية[٧٤]. وفي هذا الجزء أقول: إنه يمكن فعل ذلك إلى حد ما، ولكن هناك مزيداً مما يمكن قوله حول هذه العلاقة.

---

٧٣ Laffey and Weldes (1997).

٧٤ For example, Waltz (1979: 99); Buzan, Jones, and Little (1993).

تسلم النظرية الاجتماعية أحياناً بأن النتائج السببية والنتائج التشكيلية يجب أن تصدر عن أبنية مختلفة، وعمليات اجتماعية ناتجة عن تلك الأبنية، مثلاً، عن معايير "ضابطة" ومعايير "مشكلة" على التوالي[٧٥]. ولكن يبدو أن هذا التسليم ذو طبيعة إشكالية. قد يكون فعلاً أن بعض المعايير والعمليات لها نتيجة رئيسة واحدة (سببية أو تشكيلية)، ولكن بعضها الآخر- ربما معظمها - يؤدي النتيجتين معاً (سببية وتشكيلية).فنفس المعيار الذي يشكل أو ينشىء هوية الرقيق هو أيضاً يضبط سلوكه بطريقة سببية. ولذلك - وفقاً لـ Giddens و Onuf - فإن المعايير تبقى معايير، ولكنها تختلف في موازنتها للنتائج السببية، والنتائج التشكيلية[٧٦]. فبعد أن نؤسس إمبيريقياً أن معياراً معيناً يؤدي فقط لنتائج سببية (مسببة) عندها يمكن أن نسميه معياراً "ضابطاً"، ولكن ذلك يجب أن يستخدم لوصف نمطية النتائج وليس "نوع" السلوك.

يمكن أن تمارس النتائج السببية والنتائج التشكيلية للثقافة على الوكلاء تأثيرها على سلوكهم وعلى خصائصهم (الهويات والمصالح) فقط، أو على كليهما معاً. فبدءاً من تسليمهم بأن الهويات والمصالح معطاة خارجياً، ركز العقلانيون على النتائج السببية لذلك على السلوك. ومن أجل إثبات أن الوكلاء أنفسهم يتم تشكيلهم أو بناؤهم اجتماعياً، فقد ركز البنائيون على النتائج السببية (المبنية) والنتائج التشكيلية وأثرها على المصالح والهويات (انظر الشكل البياني رقم ٣). وبما أن العقلانيين يتبعون المنهج الفردي، والبنائيين يتبعون المنهج الكلي، فإنه غالباً ما ينظر إلى الجدل بين أونتولوجيات الاتجاهين على أنه فقط حول ما إذا كان الوكلاء يتم "بناؤهم اجتماعياً" أم لا. ومن وجهة نظري فإن ذلك يعد صحيحاً ولكن جزئياً. ومع أن الفردية لا تشجع على دراسة كيفية تشكل الهوية، فإنها ككل - بما في ذلك نظرية الخيار العقلاني - لا تستبعد إمكانية أن الثقافة تشكل الوكلاء بطريقة اجتماعية (بطريقة سببية). وبما أن نظرية الخيار العقلاني هي الصيغة الفردية المسيطرة اليوم، فإن ذلك

---

٧٥ See especially Searle (1969, 1995); cf. Rawls (1955).

٧٦ Giddens (1979: 66-67), Onuf (1989: 51-52); also see Tannenwald (1999).

يعني أن الفردية المعاصرة تشتمل على إمكانية غير مستخدمة للتفكير حول التشكيل الاجتماعي للوكلاء، وهو الأمر الذي قد تساعدها النظريات البنائية في تحقيقه، مثل التفاعلية الرمزية. حتى الآن، مع ذلك، فقد تجاهل الاتجاه العقلاني دراسة النتائج والآثار التي تمارسها الأبنية على خصائص الوكلاء (هوياتهم ومصالحهم). فالجدل الحقيقي بين الفردية والكلية ليس حول ما إذا كانت الثقافة تشكل الوكلاء، ولكن حول صفة عملية التشكيل هذه وطبيعتها، وبالتحديد ما إذا كانت تلك العملية مقصورة على النتائج السببية، أو أنها أيضاً تتضمن النتائج السببية والتشكيلية. يجب القول هنا: إن الفردية تعوق - وبشكل مسبق - استخدام النتائج التشكيلية؛ لأن فكرة النتائج التشكيلية تتضمن أن الأفراد ليسوا مستقلين في وجودهم عن البنية. فإذا استطاعت البنائية أن تثبت أن الثقافة لا تسبب الوكلاء فقط، ولكنها أيضاً تشكلهم، فإن قيمتها المضافة إلى الاتجاه الفردي ستكون مضاعفة. فالبنائية تساعدنا على النظر إلى دور النتائج السببية على خصائص الوكلاء، وتساعدنا أيضاً على التفكير في دور النتائج التشكيلية على السلوك والخصائص.

يبدأ النقاش أولاً بالنتائج السببية للثقافة، ثم النتائج التشكيلية بعد ذلك. وهنا أعطي عناية خاصة للنتائج التي تحدث على الهويات والمصالح، على اعتبار أن مساهمة البنائية الكبرى تكمن هنا، ولكنني أيضاً أهتم بدور النتائج السببية على السلوك كذلك. ما نقوله هنا يمكن تطبيقه على كلا المستويين للثقافة - الكلي والجزئي - ولكنه، وبسبب اختلاف المستوى الجزئي عن الكلي، فإن تطبيق ذلك على كل منهما سيأخذ صيغاً مختلفة. أقدم جدلي هنا فيما يتعلق بالمعرفة العامة فقط، وذلك لسببين. أولاً، اقتداءً بالعقلانيين الذين يحللون البنية المثالية، فإنني أستطيع أن أبين كيف أن مركز اهتمام العقلانية الفردية يدفع ممارسيها إلى تجاهل أمور مهمة. أيضاً، البقاء على مستوى المعرفة العامة يجعل من ذلك قضية رئيسة يتوجب على الكليين إثباتها، كون النقاش يتناول الحالات الذهنية الذاتية للأفراد. فمركز اهتمام الكليين الرئيس يتمثل في البقاء على مستوى الصورة الكبرى، وبالتالي فإن إثبات كيف تدخل الأبنية في رؤوس (أذهان) الوكلاء لا يعتبر من ضمن مهام منهجهم. أختم

بمناقشة التناقض الظاهر في الزعم بأن الثقافة لها نتائج سببية ونتائج تشكيلية معاً. يقودنا ذلك إلى التمييز بين الفردية "بالذات"، وبين "عبارات" الفردية. وبما أن الفردية تفضل نوعاً، والكلية تفضل الآخر، فإن ذلك يمهد الطريق نحو إيجاد منهج يوفق بين الاثنين.

النتائج السببية Causal effects

يمكن للعلاقات السببية أن توجد بين الكينونات (الوحدات) المستقلة في وجودها بعضها عن بعض فقط. لذلك، ومن أجل أن تكون للثقافة نتائج سببية على الوكلاء، أو "تتفاعل" معهم، فإنه يجب أن يكون هناك ما يفيد أن الوكلاء وخصائصهم لا يعتمدون مفاهيمياً أو منطقياً على الثقافة من أجل تحقيق وجودهم. لا يتحقق هذا المطلب فقط بحقيقة أن الثقافة هي ظاهرة إجمالية تعتدي على الوكلاء، وتمارس تأثيرها عليهم بطريقة خارجية؛ لأنني أوضح فيما يلي أن ذلك يعتبر متوافقاً مع الحالات الذهنية للوكلاء، باعتبارهم مشكلين بواسطة الثقافة. فزعم استقلالية الوجود يمكن تحقيقه فقط إذا كان الوكلاء - على مستوى معين - يعتبرون وحدات (كينونات) ذاتية التنظيم، أما إذا كان الوكلاء مشكلين بواسطة الثقافة "من أعلى إلى أسفل" (أي بشكل فوقي)، فإن الثقافة لا يمكن أن يكون لها نتيجة سببية عليهم، أي لا يمكنها أن تمارس دوراً تشكيلياً على خصائصهم. فوجهة النظر القائلة إن الوكلاء هم كينونات ذاتية التنظيم يوجدون بشكل مستقل عن الثقافة وعن بعضهم البعض، هي جوهر الحقيقة في الفردية؛ ولذلك يجب أن تكون قيداً حقيقياً على الميول الكلية.

يعكس تحليل نظرية المباريات للمعرفة العامة وجهة النظر هذه. لقد اهتم منظر و نظرية المباريات بالمعرفة العامة؛ لأنها تساعد في حل الألعاب التي تؤدي فيها بنية التفضيلات والقدرات فقط (البنية المادية) إلى خلق توازنات متعددة. تحل المعرفة العامة هذه الألعاب بتعريفها "للنتائج المهمة"، أو "النقاط البؤرية" والتي يمكن أن تلتقي حولها تفضيلات اللاعبين، مقللة من تكلفة التفاعل وعدم يقينية، مساعدة بذلك اللاعبين على تنسيق استراتيجياتهم حول حالة توازن واحدة. المثال الشائع والمقبول لذلك هو قصة Schelling حول الشخصين اللذين كان من المفترض أن يتقابلا في نيويورك في يوم محدد، ولكنهما لم

يستطيعا الاتصال بعضهما ببعض، لمعرفة متى وأين تتم المقابلة. هنا يعتمد هذان الشخصان على فهمهما المشترك في أن يقررا الوصول ظهراً إلى كاونتر المعلومات في محطة القطار الرئيسة في نيويورك[٧٧].

تبرز لنا خاصيتان من خصائص قصة Schelling يمكن أن تخدما غرضي هنا. أولاً، توضح القصة النتائج التي تمارسها المعرفة العامة على السلوك، وليس على الهويات والمصالح. يوجه Schelling الاهتمام إلى أن الشخصين اللذين كان لديهما ذلك الفهم المشترك الخاص ربما يعود إلى أن تجربته تم إجراؤها في نيوهايفن (كينتيكت) - أي أن الشخصين كان لديهما ما يمكن أن نسميه هوية نيويوركية، بشكل عام[٧٨]. وعلى أية حال، فإن ما يريد قوله في هذا المثال هو: إن المعرفة العامة لهذين الشخصين أثرت في سلوكهما، وليس في هوياتهما. ثانياً، النتائج المترتبة على السلوك - والتي يشير إليها شجلينج - تعتبر سببية (مسببة)، وليست تشكيلية (مشكلة). شجلينج لا يركز على الطرق التي بموجبها أثر ذلك الفهم المشترك، وجعل اللقاء ذا معنى ودلالة بالنسبة لهذين الشخصين. قد يكون لقاء عمل، أو لقاء عاشقين، أو صفقة مخدرات؛ وفي أية حالة؛ فإن تأثير المعرفة العامة على السلوك قد يكون أكثر من كونه سبباً فقط: فقد يحدد لهما نوعية سلوكهما، ماذا كانا "يفعلان" منذ اللحظة الأولى. إن ذلك ليس من أجل التقليل من أهمية أو تمييز النتيجة السببية أو "الضابطة". فما أريد قوله تحديداً هو أن هذه النتيجة لا تمثل كل الفرق أو الدور الذي يمكن أن تحدثه الأفكار المشتركة. فتلك الأفكار قد تشكل (تتضمن) معنى أو دلالة السلوك، أو حتى ربما تشكل الهويات والمصالح.

توضح قصة شجلينج كيف يميل العقلانيون في العلاقات الدولية إلى التركيز على نتائج المعرفة المشاعة[٧٩]. فالقصة توضح الكثير. إنها توضح كيف يستطيع اللاعبون (الوكلاء)

---

٧٧ Schelling (1960: 55-56).

٧٨ Ibid.: 5 fn 1.

٧٩ See, for example, Goldstein and Keohane, eds. (1993), Weingast (1995).

تنسيق أفعالهم تحت حالة معينة من التعقيد وعدم اليقين. وبفعل ذلك، فالقصة تساعد في تفسير إمكانية التنبؤ والاستقرار النسبيين في الحياة الاجتماعية. وأيضاً يمكنها شرح التغير الثقافي. ففي ألعاب متكررة، يغذي السلوك - وبطريقة راجعة - التوقعات المشتركة، فيؤكدها أو يحولها سبباً إلى ديناميكية من التعلم الاجتماعي. يختبر نموذج Robert Axelord حول "نشوء التعاون"[٨٠] العملية التي يتم بموجبها خلق معرفة جديدة من خلال الخبرة المتكررة عبر الوقت. مثل شجلينج، يركز أكسيلرود على السلوك - ليس الهويات أو المصالح - وهو بذلك يكون مهتماً بعملية التعلم "البسيط" وليس "المعقد"[٨١]. أيضاً ومن خلال ذلك التركيز على السلوك - هو مهتم بالنتائج السببية وليس النتائج التشكيلية. بالتركيز على محدودية كل من شجلينج وأكسيلرود لا أريد القول إن التفاعل عبر الزمن يغير الهويات والمصالح (فقد لا يغيرها)، ولا أقصد بذلك إنكار أن للمعرفة العامة نتائج سببية، ولكن العقلانية تميل إلى تجاهل الاحتمالات الأخرى.

فبينما يعتبر ذلك التجاهل ما يميز المداخل الفردية في الشرح الاجتماعي، فإنه أيضاً يعد مطلباً أساسياً للفرديين. أحياناً يعامل نقاد ومؤيدو الفردية النظرية الفردية كما لو أنها تشترط أن يكون الوكلاء موجودين بشكل مستقل، وليس للمجتمع أي دور في صياغتهم أو تشكيلهم. يمكن إرجاع السبب في ذلك جزئياً إلى وجهة النظر الفردية القائلة إن الشروحات التي تنطلق من "القاعدة" يمكنها فقط تناول ودراسة الأفراد وتفاعلاتهم، وهو الأمر الذي بدوره يمكن إرجاعه أيضاً إلى الرغبة في تحاشي أي نوع من الحتمية الاجتماعية التي قد تضر بحرية الفرد. ولكن لا شيء في دلالة الأونتولوجيا الفردية يعيق التشكيل الاجتماعي للوكلاء، مادام المطلب الرئيس تم تحقيقه. العملية التي بموجبها يتم تشكيل الوكلاء يجب أن تكون قابلة للشرح بالإحالة فقط إلى خصائص أفراد مستقلين وتفاعلاتهم وفي وجودهم. "الأفراد يجب أن يكونوا مستقلين تشكيلياً". هذا بدوره له تطبيق مهم. في أية

---

٨٠ Axelrod (1984).

٨١ Nye (1987).

نظرية فردية محتملة لمعرفة كيف يتم تشكيل الوكلاء، فإن الأفراد والثقافة (المنقولة بواسطتهم) يستطيعون أن يؤدوا دوراً سببياً (مسبباً) وليس تشكيلياً. تتضمن العلاقات السببية التسليم بوجود مستقل - تحقيق المطلب الفردي - ولا تتضمن العلاقات التشكيلية التسليم بمثل ذلك الوجود المستقل. إن ذلك يعتبر تقييداً مسبقاً مهماً على الكيفية التي ننظر بها إلى التشكيل (البناء) الاجتماعي للهويات والمصالح، الأمر الذي سأناقشه فيما يلي، ولكن ما أريد قوله هنا هو أن ذلك لا يستبعد نهائياً التنظير حول التشكل الاجتماعي. فمن ناحية المبدأ، يمكن للفردية أن تتوافق مع ما يقال حول كيفية تشكيل الثقافة للوكلاء، مادام ذلك القول ذا طبيعة سببية.

يصب كل ذلك في مصلحة الفرديين. يميل العقلانيون إلى عدم الاهتمام - بشكل كبير - بشرح المصالح، مفضلين بدلاً من ذلك التركيز على فهم السلوك، وأخذ المصالح على أنها ثابتة[٨٢] أيضاً هم غير مهتمين بقضايا الهوية. ولكن في كلتا الحالتين، فإن ذلك الموقف الرافض كلية لدراسة تشكل الهوية والمصلحة لا يعني شيئاً وقليل الجدوى. قد يكون السبب في ذلك أننا يمكن أن نحصل على كثير من المعرفة حول الحياة الاجتماعية بأخذ المصالح كمسلمات معطاة، ولكن ذلك أيضاً لا يمكنه إنكار حقيقة أن المصالح يتم تشكيلها اجتماعياً. فعندما نسلم مسبقاً بأن المصالح ليست مشكلة اجتماعياً، فإننا نسلم بأن البشر "مولودون" مع مصالحهم، أو أنهم يصنعون مصالحهم بالاعتماد على ذواتهم فقط - وبشكل كامل - مثل الحصول على وظيفة Tenure، ودخول حرب، أو حتى الزواج ممن يحبون. ولكن من الواضح أن الأمر ليس كذلك. نفس الشيء يمكن أن يقال عن تجاهل العقلانيين لمسألة الهوية. فعندما يكون لدى الشخص هوية، فإن ذلك يعني أن لديه أفكاراً معينة حول من يكون في حالة معينة، وبهذا الشكل فإن مفهوم الهوية يدخل - وبشكل تام - في جانب القناعة في معادلة الرغبة والقناعة السابق الإشارة إليها. هذه القناعات تساعد بدورها في تشكيل المصالح (انظر الفصل الثالث). فالسياسيون لهم مصلحة في أن يعاد انتخابهم؛ لأنهم يرون أنفسهم

---

٨٢ See especially Stigler and Becker (1977).

"سياسيين"، والأساتذة لديهم مصلحة في الحصول على Tenure ؛ لأنهم يرون أنفسهم "أساتذة". وهكذا فإن العقلانيين لا يستطيعون أن يتحاشوا بناء مسلمات ضمنية عن الهويات وتقديمها في افتراضاتهم حول التفضيلات، حتى لو لم يسموها هويات. تأتي الهويات والمصالح من مكان ما، وهذا المكان يشمل - وبكل وضوح - المجتمع.

تسمى العملية التي يتم بموجبها صياغة الهويات والمصالح أو تشكيلها عملية "التأهيل الاجتماعي". يعتبر ذلك التأهيل - في جزء منه - عملية يتعلم فيها الفرد كيفية التوفيق بين سلوكه والتوقعات الاجتماعية (التعلم البسيط كما عند ناي)، وبهذا الشكل يمكن دراسة هذه العملية دون دراسة صياغة الهوية والمصلحة (التعليم المعقد كما عند أكسيلورد). وقد تكون الصيغ الديناميكية لنظرية الخيار العقلاني مفيدة من أجل تحليل هذه النتائج السلوكية. وعلى أية حال، فعملية التأهيل الاجتماعي أيضاً هي عملية تشكيل الهوية والمصلحة أو صياغتها والتي لا يمكن للفرديين تجاهلها في المدى البعيد. فلو كان ذلك الجانب من التأهيل غير متسق مع الفردية، فإن الفردية سوف تكون صحيحة[٨٣]. ولكن - ولحسن الحظ - نجد أن العقلانيين - وبشكل متزايد - بدؤوا في الاهتمام بالتفضيلات[٨٤]، وتكوين الهوية[٨٥]، الأمر الذي يعني أنه من المهم أيضاً للكلية أن تهتم بهما.

قد تكون النماذج العقلانية المتوفرة لدراسة تكوين الهوية والمصلحة مفيدة، ولكن عند تطويرهم لتلك النماذج قد يجني العقلانيون فائدة أكثر لو اهتموا بما يوفره رواد النظرية الرمزية، وهو الأمر الذي لم يفعله - حتى هذه اللحظة - أولئك الذين بدؤوا في التفكير حول هذه القضايا بدءاً من كتاب جورج ميد Gearge Mead بعنوان *العقل و التراث والمجتمع*، والذي تم نشره عام ١٩٣٤م[٨٦]. فمثلهم مثل منظري نظرية المباريات، اهتم الرمزيون

---

٨٣ Pettit (1993: 170).

٨٤ Elster (1983b), Cohen and Axelrod (1984), Raub (1990), Becker (1996), Clark (1998).

٨٥ Hardin (1995b), Laitin (1998).

٨٦ See especially Berger and Luckmann (1966), Hewitt (1976, 1989), McCall and Simmons (1978) and Howard and Callero, eds. (1991). For a suggestive attempt in IR to bring rationalist and contructivist models of interaction together see Barnett (1998).

بالتفاعل، ولكن على العكس من منظري الألعاب نجدهم يجعلون من دور نتائج التفاعل التشكيلية على الهويات والمصالح مركز اهتمامهم التنظيري. تناقش فرضيات الرمزيين عن تكوين الهوية والمصلحة ما أسميه النتائج السببية والنتائج التشكيلية. تؤسس فرضياتهم حول النتائج التشكيلية والسببية - والتي أعتقد أنها متفقة مع الفردية - أن الفاعلين يتعلمون الهويات والمصالح، نتيجة للأهمية التي يعاملهم الآخرون بها. فالفاعلون يتعلمون أن يكونوا أعداءً - على سبيل المثال - بسبب تعامل الآخرين معهم بطرق لا تعترف بحقهم في الحياة والحرية. فرضية الرمزيين عن النتائج التشكيلية - والتي أقول إنها تخالف الفردية - ترى الهويات أدواراً متصلة داخلياً مع هويات الأدوار التي يتبناها الآخرون. أناقش الفرضية السببية في الفصل السابع، والفرضية التشكيلية الآن.

النتائج التشكيلية **Constitutive effects**

يعد الفرق أو الأثر الذي تحدثه الثقافة ـ في جزء منه ـ فرقاً أو أثراً سببياً. والنظريات الاجتماعية المرتبطة بالمنهجية الفردية-مثل نظرية الخيار العقلاني- لديها الكثير مما يمكن أن تقوله لنا عن نتائج ذلك الفرق وآثاره، وهكذا عن علاقة البنية - الوكيل. ومع ذلك فإنني أقول في هذا الجزء: إن الثقافة يمكن أيضاً أن تكون لها نتائج تشكيلية. يتحدى هذا الرأي المسلمة الفردية الرئيسة التي تؤسس أن الوكلاء يوجدون بشكل مستقل بعضهم عن بعض، ويدعم وجهة النظر القائلة إن الوكالة لديها - وبشكل متأصل - جانب علائقي يجب الاهتمام به[٨٧]. ومع أنه يتم الربط أحياناً بين الكليين والتنظير الكلي، فإن النتائج والآثار التشكيلية توجد وتحدث على كلا المستويين الجزئي والكلي. وفيما يلي أركز على المستوى الجزئي. فكما أراها - مع أن الفرديين يجب أن يوسعوا من تحليلهم ليشمل تحليل الأبنية الكلية- فإن ما يميز الكلية هو في النهاية ليس تركيزها على المستوى الكلي، وإنما تركيزها على النتائج والآثار التشكيلية وليس السببية. فإذا كانت تلك النتائج حاضرة وفاعلة، فإن هناك – على الأقل – ما يؤيد القول بأن

---

٨٧ For what looks to be a powerful development of this idea that I was not able to address here see Emirbayer (1997).

العلاقة بين الوكالة والبنية ليست علاقة "تفاعلية"، وإنما هي علاقة "تشكيل متبادل". كل منهما يشكل الآخر.

تعود فكرة أن البنية الاجتماعية تشكل الوكلاء إلى Rousseau ، و Hegel. فكلاهما قال إن الفكر يعتمد – وبشكل جوهري – على اللغة. ولقد تناول هذه الفكرة مؤخراً Maurice Mandelbaum في بداية ظهور جدل الفردية – الكلية في فلسفة العلوم الاجتماعية، وذلك في المثال التالي الذي يسوقه حول عملية صرف الشيك من المصرف[٨٨]. فمن أجل القيام بذلك الفعل (صرف الشيك) فإن الصراف والعميل يجب أن يفهما ما هو الشيك وما هو دور كل منهما، وهذه المعرفة المشتركة يجب دعمها بواسطة السياق المؤسساتي للمصرف، ونسق الصرافة. سوف يحاول الفرديون اختزال كل ذلك إلى قناعات الوكلاء المستقلين في وجودهم بعضهم عن بعض، ولكن نجد أن ماندیلبوم يقول: إن محاولة كتلك سوف تستلزم مسبقاً "حقائق اجتماعية" لا يمكن اختزالها بهذا الشكل. وبعد مضي أربعة عقود يبقى الزعم القائل إن بعض التوكيدات الفردية تتضمن توكيدات اجتماعية لا يمكن اختزالها ضمن أحد أهم الاعتراضات الفلسفية الرئيسة على الفردية. يعد هذا القول مسلمة رئيسة لعديد من التقاليد العلمية الاجتماعية، بما في ذلك السيكولوجيا الثقافية، والأنثروبولوجيا الإدراكية[٨٩]، والسوسيولوجيا الرمزية[٩٠]، وما بعد الحداثة[٩١]، والسيكولوجيا الاجتماعية الويتجنستية[٩٢]، والرمزية التفاعلية[٩٣]، والنظرية البنائية[٩٤]، والمنهجية الأثنية[٩٥]. هناك كثير من الفروق بين هذه المدارس، ولكنها جميعاً تسلم بأن الوكلاء

---

٨٨ Mandelbaum (1955).

٨٩ Shweder (1991), D'Andrade (1995), DiMaggio (1997).

٩٠ Howard (1994), Zerubavel (1997).

٩١ Foucault (1979).

٩٢ Jost (1995).

٩٣ Mead (1934).

٩٤ Giddens (1984), Bhaskar (1986).

٩٥ Coulter (1989).

(الفاعلين) يتم تشكلهم بواسطة علاقاتهم بعضهم مع بعض. ولكن بدلاً من مراجعة هذه الأدبيات، فإنني سوف أحاول أن أبرز ذلك الخيط الرفيع الذي يجمعها. ولقد وجدت ذلك مؤسساً بوضوح في حوارات فلسفة العقل واللغة حول طبيعة القصدية[٩٦].

أصبح روتينياً في العلاقات الدولية أن تتم الإحالة إلى الدول على أنها كينونات أو وحدات "قصدية"؛ بمعنى أنها تتصرف بطريقة هادفة على أساس من أن هذه الوحدات لديها رغبات وقناعات معينة حول العالم الذي توجد فيه. فالرغبات والقناعات تعتبر ظواهر ذهنية تختلف عن الظواهر المادية على الأقل في أمر جوهري واحد: بمعنى أن هذه الرغبات والقناعات تحتوي بداخلها على المواضيع التي تحيل إليها. وكما يضعها John Searl، فإن "القصدية هي خاصية لكثير من الحالات والأحداث الذهنية والتي بموجبها يتم توجيه هذه الحالات والأحداث نحو أهدافنا وأحوالنا في العالم"[٩٧]. الكل يتفق على أن القصدية لديها تلك الكفاءة والقدرة في ربط الفاعلين (الوكلاء) بالعالم الخارجي. والقضية الأساسية هي كيف يتم تشكيل "محتوى" تلك الأفكار التي يحملها الفاعلون عن العالم حولهم. هل توجد هذه الأفكار فقط في رؤوسهم بشكل مستقل، أم أنها تستلزم أو تشترط مسبقاً ذلك العالم؟ بمعنى آخر، ما هو "موقع" الرغبات والقناعات، أي أين تقع؟.

يجيب الفرديون على ذلك بقولهم إن الأفكار توجد في رؤوس الأفراد فقط. فالمحتويات الذهنية هي "عن" العالم، ولكنها لا تستلزمه أو تقتضيه. هذا الموقف المعروف اليوم في الفلسفة الذهنية باسم "التذييتية" يعود إلى رينيه Rene' ("أنا أفكر إذاً أنا موجود")، وإلى سقراط وإلى الأبستمولوجيات الإمبيريقية الكلاسيكية لكل من لوك Locke، و Hume وبيركلي Berkely[٩٨]. تبدو بدهيات التذييتية لأول وهلة وكأنها حاسمة ودقيقة. أولاً، يبدو أن

---

٩٦ Recent debates in philosophy about "socializing" epistemology reflect similar concerns; see, for example, Manicas and Rosenberg (1985) and Schmitt, ed. (1994).

٩٧ Searle (1983:1).

٩٨ On the relationship of individualism to the Cartesian theory of mind, see Marckova (19820, and Wilson (1995).

الأفراد لديهم ميزة القدرة في الوصول إلى أفكارهم الخاصة بهم، بمعنى أنهم لا يحتاجون إلى الآخرين لمعرفة في ماذا يفكرون. فعندما يتعلق الأمر بمعرفة أذهاننا، فكل منا لديه "سلطة الشخص الأول"[٩٩]. ثانياً، ما يهم عند شرح سلوكنا يبدوأنه هو أفكارنا نحن، وليس أحداً آخر. فلكي نشرح لماذا سطا جون على البنك، نريد أن نعرف ما يدور في رأسه "هو"- رغباته وقناعاته - وليس معرفة ما يدور في رؤوس أولئك الذين "دفعوه لمثل هذا العمل". أخيراً، يقول لنا العلم: إن الحالات الذهنية تعتمد على الحالات الدماغية، ومادامت الأدمغة ظواهر مادية ذاتية التنظيم، ولا تستلزم أو تقتضي مسبقاً بعضها بعضاً، فإن ذلك يبدو وكأنه يثبت الصورة التي ترسمها الفردية. لذلك، بحسب وجهة النظر التذييتية، فإنه من أجل أن نشرح الفعل القصدي، فإننا لا نحتاج أن ننظر إلى أبعد من الحالات الذهنية للأفراد. والسيكولوجيا في النهاية تعتبر شأناً فردياً (يركز على الأنا) Solipsistic ، والسوسيولوجيا في النهاية يمكن اختزالها إلى العلاقات السيكولوجية المتداخلة بين عوالم ذهنية مستقلة. لاحظ أن ذلك لا يعوق التفاعل بين أفراد لهم تأثير "سببي" على الحالات الذهنية، عبر التأهيل الاجتماعي، على سبيل المثال. تفترض التذييتية فقط أن محتوى الحالة الذهنية للفاعل لا يستلزم منطقياً أناساً آخرين، أو نتيجة لذلك لا يستلزم ثقافة. في النهاية -كما يقول سقراط- يمكننا تخيل وجود أفكارنا حتى لو أن العالم لم يوجد[١٠٠]. باختصار، بالاعتماد على الفردية/التذييتية، يعتبر الفكر منطقياً سابقا على المجتمع[١٠١]. والمجتمع يمكن اختزاله إلى مجرد idiolects متداخلة، ولكن مستقلة في وجودها بعضها عن بعض".

تعتبر البديهيات التي تؤسس للتذييتية قوية جداً- ولهذا السبب قد يفاجأ العلماء الاجتماعيون بأن كثيراً من فلاسفة العقل اليوم يعتبرون - في الحقيقة - تذييتيين[١٠٢]. في مقابل

---

٩٩ Bernecker (1996).

١٠٠ Bilgrami (1992: 1-3).

١٠١ Gilbert (1989: 580.

١٠٢ Bernecker (1996: 121).

التذييتية، فإن وجهة النظر الخارجية هي تلك القائلة إن محتوى بعض الحالات والأوضاع الذهنية على الأقل يتم تشكيله بواسطة عوامل خارجة عن الذهن[١٠٣]. وبالقدر الذي يعد فيه هذا القول صحيحاً، فإنه عندما يقوم العلماء الاجتماعيون بشرح السلوك بالإحالة إلى الرغبات والقناعات، فإنهم سوف يجدون أنفسهم - وبشكل لا يمكن تحاشيه - يقومون بتهريب صفات بيئة خارجية أو إدخالها في شروحاتهم. وفيما يتعلق بوجهة النظر هذه - وبعيداً عن كون الفكر سابقاً على المجتمع - وبشكل جوهري - معتمد عليه. وبهذا يصبح من المستحيل اختزال المجتمع إلى مجموع أو تكتل Idiolects مستقلين في وجودهم. فبينما تقود التذييتية إلى تبني أونتولوجيا فردية، فإن الخارجية تقود إلى تبني أونتولوجيا كلية.

ترجع جذور الخارجية التي تسيطر حاليا على فلسفة العقل واللغة إلى التراث الفلسفي التحليلي الأنجلو أمريكي، مع أنها تتفق مع الكلية والتي لها جذور أوروبية، تنبع شعبيتها جزئياً من تأثير تجربتين فكريتين. إحداهما قصة بوتنام Putnam[١٠٤] عن أصدقائنا الموجودين على توأم الأرض، والذين قابلناهم في الفصل الثاني، والأخرى قصة مشابهة لها بنيوياً والتي يحكيها لنا Taylor Burg عن الروماتيزم[١٠٥]. هدف القصتين هو إثبات أن شخصين في حالتين ذهنيتين متطابقتين يمكن أن يختلفا في القصدية، ذلك الاختلاف الذي يجب شرحه عندئذ بالاعتماد على بيئة كل منهما.

تهدف قصة بوتنام إلى تأسيس أن المحتويات الذهنية يتم تشكيلها بفعل الطبيعة. وقصة بورج Burg تطبق ذلك على المجتمع، وهي بذلك أكثر صلة بهذا الفصل وتركيزه على الثقافة. تبعاً لتلك القصة، هناك شخص بعينه (سوف أسميه ماكس)، ولديه عديد من القناعات الصحيحة حول الروماتيزم الذي يعانيه في قدمه، والذي عاناه والده من قبل،

---

١٠٣ Horowitz (1996:29). For varying forms of externalism see Biro (1992), Antony (1993), Peacocke (1993), Bernecker (1996), de Jong (1997), and Kusch (1997).

١٠٤ Putnam (1975).

١٠٥ Burge (1979: 77-79). On the similarities and differences between these "Twin Stories" see Bilgrami (1992: 22-24).

ومؤلم وهكذا. وأيضاً لديه قناعات "غير صحيحة" تقول: إن الروماتيزم يمكن أن يسبب ألماً في الفخذ. وبسبب قلقه من آلام عاناها حديثاً، نجد ماكس يقول لطبيبه: إنه قلق من أن الروماتيزم قد انتشر إلى فخذه. يرد عليه الطبيب إن ذلك مستحيل؛ لأن الروماتيزم هو التهاب المفاصل، والفخذ ليست فيها مفاصل. يفاجأ ماكس بذلك ويسعد، ولكنه يغير قناعته. الآن تخيل حقيقة مضادة، عالم ("توائم") يوجد فيه ماكس بكل حالاته - نفس القناعة، نفس التاريخ العضوي والمرضي - ولكن في ذلك العالم كلمة "روماتيزم" "تعني" الأوجاع التي في الفخذ. هنا وبعد زيارته للمستشفى يعالجه طبيبه من الروماتيزم. يختتم Burge إن محتوى أو معنى قناعة ماكس تختلف عن الحالة الأولى، حتى مع أن حالته الذهنية هي ذاتها. الفرق هنا (الاختلاف) يعود إلى سياقه الاجتماعي الذي يوجد فيه.

استنتج فلاسفة النظرية الخارجية ثلاثة تطبيقات من هاتين القصتين[١٠٦]. أولاً إن الأفكار يتم تشكيلها جزئياً على الأقل بواسطة السياق الخارجي أكثر من كونها فقط في رؤوس الأفراد، وذلك بسبب أن الطريقة التي تنقش فيها تلك الأفكار أو تصبح بموجبها "فردية" تعتمد على "الشبكة المفاهيمية" المستخدمة[١٠٧]. فالسياق يحدد المعاني التي نستطيع أن ننعت بها"الوكيل"؛ وإذا كان ذلك السياق ثقافياً - كما في قصة بورج - فإن الفكر إذاً يقتضي المجتمع. لاحظ هنا أن ذلك يعد زعماً تشكيلياً[١٠٨]. أي أن المحتويات الذهنية ليست مسببة كنتيجة للاحتكاك بالعالم الخارجي (مع أن ذلك صحيح)، ولكن تلك المحتويات "تعترض ضمناً" أو تستلزم العالم؛ بمعنى أنها "معتمدة على استخدامات الكلمات" في مجتمع، ولا يمكن لها أن تصبح فردية بطريقة "مستقلة سياقياً"[١٠٩]. فالتفكير يعتمد "منطقياً"

---

١٠٦ See Bhargava (1992: 194).

١٠٧ Ibid.:223; Antony (1993: 260).

١٠٨ As Currie (1984: 354), Burge (1986: 16, 1989: 177), Bilgrami (1992: 23), Peacocke (1993: 226), and Pettit (1993: 170) all point out.

١٠٩ Bhargava (1992: 200).

على علاقات اجتماعية[١١٠] وليس فقط سببياً. وكما يقول RichardShweder فإن البشر "يفكرون من خلال الثقافة[١١١]. ومادامت بنية القناعات المشتركة هي في النهاية ظاهرة لسانية، فإن ذلك يعني أن اللغة ليست فقط وسيلة للتفكير، ولكنها تجعل من التفكير أمراً ممكناً[١١٢].

ثانياً، تشير حكايات التوائم إلى أن معنى الكلمة - وعلى ذلك شروط الحقيقة - إنما هو "مملوك" للجماعة وليس للأفراد. وهناك دليلان أو برهانان يدعمان ذلك القول.(١) نحن نعتمد في كثير من الحالات على "اعتراف" الآخرين، الحاضر والماضي، من أجل أن نتمكن من الوصول إلى المواضيع التي نتحدث عنها. فمثلاً لم يسبق لي الذهاب إلى محكمة هنري الثامن، ولكنني أستطيع أن أستخدم ذلك المفهوم بطريقة ذات معنى، بسبب اعتمادي على اعتراف أولئك الذين ذهبوا لتلك المحكمة. (٢) إذا كنا غير متأكدين حول معنى أو ملاءمة حالة ذهنية معينة، فإنه يمكننا استغلال "تقسيم العمل اللغوي"[١١٣] في المجتمع، وذلك بالرجوع إلى الخبراء (المتخصصين) من أجل شرح قناعاتنا الخاصة[١١٤]. فمثلاً قد يعتقد جونز أنه رأى غولاً، ولكن بعد حديثه مع المتخصصين فقد يذعن لحكمهم بأن من الممكن أنه لم ير شيئاً كهذا. تلك الرغبة أو الإرادة في التواصل عن طريق "الإحالة إلى مبادئ وضعت جزئياً بواسطة بيئة أعرض"[١١٥]، تمثل تحدياً مهماً للنظرية الداخلية التذييتية. قد يحاول الفرديون اختزال السلطة حول المعنى إلى الخيارات العقلانية للوكلاء المستقلين، ولكنه يبدو أكثر ملاءمة القول إن تلك السلطة تكمن في النهاية في سلطة الجماعة.

---

١١٠ Pettit (1993: 169).

١١١ Schweder (1991).

١١٢ Searle (1995: 59-78). In IR Kratochwil (1989) and Onuf (1989) are particularly clear on this, which forms the basis for their use of speech act theory, itself rooted in important part in the work of Searle.

١١٣ Putnam (1975: 227-229), Bhargava (1992: 182-189).

١١٤ Burge (1989: 184).

١١٤ Burge (1989: 184).

١١٥ Burge (1986: 25), his emphasis.

تعتمد المعاني أخيراً على الممارسات والمهارات والاختبارات التي تربط الجماعة بالمواضيع الممثلة في الخطاب. ذلك بسبب أن الطريقة الوحيدة التي يمكن للجماعة أن تعرف بموجبها معنى "النمر" مثلاً هي الدخول في أنشطة عامة تحدد ما يمكن اعتباره نمراً. "لا يوجد هذا الاختبار في ذهن أي أحد"[١١٦]، حتى ولو كان معتمداً على فاعلين يمتلكون أشياء معينة في رؤوسهم. يعتبر هذا القول بديهياً بالنسبة للأشكال الطبيعية، مادام ما يمكن أن تقرر أنه نمر سوف يعتمد جزئياً على الإجراءات العامة للقياس والتي بموجبها تم ذلك التقرير. علاوة على ذلك، فإن ما يحتسب محامياً أو دولة لا يمكن اختزاله أيضاً إلى ما في رؤوس البشر، ولكن هناك في "الممارسات" العامة[١١٧]. لا يعتمد بوتنام وبورج على Wittgenstein، ولكن الأمر ينتهي بهم إلى تبني موقف مشابه لموقفه، كونه هو أيضاً يقول: إن المعنى يوجد فقط في الممارسات، أو في "استخدام" مكونات اللغة.

بعد هذا الاستعراض لوجهة النظر الفلسفية حول النتائج والآثار التشكيلية للثقافة، - الآن - من الملائم أن أقدم عرضاً لتلك النتائج من وجهة نظر عالم العلوم الاجتماعية. لنأخذ على سبيل المثال نتائج عدم المساواة المادية أو آثارها على السلوك، وعلى الهوية في منظومتين دوليتين: في إحداهما يتم الاعتراف بالسيطرة المادية من قبل الدول الخاضعة على أن هذه السيطرة تتضمن حقوقاً ومسؤوليات معينة تقع على عاتق الدولة المهيمنة، وفي المنظومة الأخرى لا يوجد مثل ذلك الاعتراف.

لنأخذ أولاً النتائج السلوكية. لنفترض أن الدول المهيمنة في كلتا المنظومتين تمارس نفس سلوكيات الهيمنة أو تدخل فيها: تقديم مساعدات عسكرية للدول الضعيفة، منعها من التحالف مع قوى عظمى أخرى، التدخل في شؤونها الداخلية وهكذا. أيضاً لنفترض أن هذه الدول المهيمنة جميعها لها نفس القناعات بأن ما تفعله هو الشيء الصحيح فقط بفضل من قوتها، وأن كلتا الدولتين المهيمنتين غير مكترثتين بما تفكر به الدول الأخرى. إن محتوى

---

١١٦ Bhargava (1992: 193).

١١٧ Taylor (1971: 57).

تلك القناعات أو مضمونها سوف يكون مختلفاً بسبب اختلاف السياقات غير الموضوعية المتبادلة. سوف يكون معنى تلك القناعات في إحدى المنظومتين مشكلاً على أنه "تدخلي"، وفي المنظومة الأخرى مشكل على أنه "مساعدة"، وفي واحدة على أنه "مشروع"، وفي الأخرى على أنه "غير مشروع". هذا الاختلاف في المعنى ليس اختلافاً سببياً. وحتماً في كلتا الحالتين فإن قناعات مختلفة سوف تخلق دوافع وحوافز مختلفة، الأمر الذي سيؤثر على سلوك السياسة الخارجية بطريقة سببية. ولكن الاختلاف بين المنظومتين يتعلق أيضاً بما يمكن اعتباره "تدخلاً" في مقابل ما يمكن اعتباره "غزواً"، أو ما يمكن اعتباره "حقاً" في مقابل ما يمكن اعتباره "عدواناً"، أو ما يمكن اعتباره "مسؤولية" في مقابل ما يمكن اعتباره "أبوية" (وصاية). وبطريقة أكثر تجريداً، فإن لكلتا المنظومتين - وبشكل مختلف - "شروطاً" تحدد "حقيقة" التصريحات حول نية الدول المهيمنة، حتى مع تطابق القناعات الموجودة في "رأس" كل منهما. فمثلاً ما يجعل من قول إن الولايات المتحدة "تدخلت" في هاييتي عام ١٩٩٥م حقيقياً، وما يجعل من قول إنها "اعتدت" على هاييتي خطأً ليس الفرق في السلوك، ولا حتى قناعات الولايات المتحدة، ولكن يكمن في - على مستوى المنظومة - السياق الثقافي الذي حصل فيه ذلك الحدث. وفي المنظومة الدولية المعاصرة الذي يملك معنى "التدخل" هو جماعة الدول في تلك المنظومة. وفي عالم يفتقر إلى قناعات مشتركة مثل هذه، سوف تكون هناك حقائق مضادة حول نية الولايات المتحدة. هنا تكمن المساهمة الرئيسة للمنهج الخارجي في تناول المحتويات الذهنية[١١٨].

سوف نتناول الآن النتائج التشكيلية للثقافة على الهويات والمصالح. لنفترض أنه في كلتا المنظومتين تقوم الدول المهيمنة بنفس الوظيفة في المحافظة على استقرار المنظومة، وكلتيهما تفهم أن ذلك من مسؤولياتها، وأن كلتيهما لديها حالات ذهنية ذاتية متطابقة حول "الهيمنة" (المهيمنين). ومع ذلك، فإن محتوى تلك الهويات سوف يبقى مختلفاً. في المنظومة الدولية التي تعتبر فيها الدولة المهيمنة شرعية، فإنه سوف يتم تقويتها أو دعمها بواسطة

---

١١٨ Peacocke (1993: 204-205).

جماعة الدول من أجل أن تقوم بوظائف الدولة "المهيمنة"، وبالتالي "تصبح" بالفعل مهيمنة. وفي المنظومة الأخرى - والتي تكون فيها نوايا الدولة المهيمنة ذات قاعدة (أساس) داخلي فقط وليست مشتركة - فإن الدول الأخرى سوف تنعتها بصفة "المستأسد" أو "الإمبريالية"، وسوف تتعاون مع سياساتها فقط عندما "ترشوها" أو تكرهها على ذلك. فالدولة لا تستطيع أن تكون مهيمنة في مثل تلك الظروف أكثر مما يستطيع الفرد أن يكون سيداً في غياب الرقيق، أو أكثر من أن تكون الزوجة زوجة بدون زوج. ذلك لا يمنع بعضهم من "التفكير" بأنهم أسياد، أو زوجات، أو مهيمنون، ولكن في غياب "الآخر" فإنهم يخدعون أنفسهم. نفس إدراك - الذات ذلك له محتوى مختلف، اعتماداً على ما إذا كان له أساس "خارجي" في الفهم المشترك. فكما في السلوك، بكلمة أخرى، إن شروط الحقيقة أو الصحة بالنسبة لمزاعم الهوية هي في المقام الأول جماعية أكثر من كونها فردية، إنه "الآخر - العام"[١١٩] الذي يقرر ما إذا كانت الولايات المتحدة مهيمنة وليس الولايات المتحدة بذاتها. وبهذا المعنى، فإن التشكيل الثقافي للهوية (أو الذاتية) يعتبر نوعاً من القوة، كما يركز ما بعد الحداثيين[١٢٠]. والولايات المتحدة قد تستطيع في النهاية تأهيل الدول الأخرى اجتماعياً لكي تقبل بوصفها لنفسها وهويتها كدولة مهيمنة، ولكن إلى أن تفعل الدول الأخرى ذلك، فسوف تبقى الولايات المتحدة دولة مهيمنة مادياً فقط.

من أجل وجهة نظر توفيقية Toward Synthetic View

ركزت حتى الآن على اعتراضات الكلية ضد الفردية. ولكنني لا أريد أن أترك موضوع القصدية والوكالة. من أجل الوصول إلى نقطة مشتركة، فإنني أعود وأدافع عن البداهة الفردية التي تؤسس أن الحالات الذهنية يمكنها القيام بدور شارح مستقل (مادية قاعدية)، ولذلك فالثقافة لديها نتائج سببية على الوكلاء.

---

١١٩ Mead (1934).

١٢٠ Foucault (1979, 1982), Dews (1984).

وبناءً على ذلك فإن مسلمة الفردية هي أن كل الهويات تعتبر هويات شخصية، وكل المصالح مصالح شخصية، وكل السلوكيات تكون ذات معنى ودلالة بسبب من القناعات الشخصية. لا شيء في الفاعل (الوكيل)، أو حوله، أو في سلوكه ما يستلزم - منطقياً أو مفاهيمياً - فاعلين آخرين، أو ثقافة أخرى. في مقابل ذلك تقول المسلمة الكلية: إن الثقافة تشكل هويات خاصة بالدور (هويات - دور)، وبالتالي مصالح وممارسات متطابقة معها. وبغض النظر عن الأفكار الموجودة في رأس أحدهم، فإنه لا يستطيع أن يكون وكيلاً بعينه أو بذاته، أو أن يدخل في تصرفات معينة، إلا إذا كانت هذه الأفكار معترفاً بها من قبل الآخرين. وإذا كان الكليون محقين في زعمهم، فإنه إذاً سوف يكون من المستحيل اختزال المجتمع إلى Idiolects مستقلين بعضهم عن بعض، كما تدعي وجهة النظر الفردية القائلة إن الفكر سابق منطقياً على المجتمع. فالمداخل الفردية في البحث الاجتماعي قد لا تزال مفيدة لبعض الأسئلة، ولكنها سوف تكون - وبشكل متأصل - غير مكتملة، بالقدر الذي تستلزم فيه حقائق اجتماعية لا يمكن اختزالها. فإذا كانت الكلية محقة - بكلمة أخرى - فإننا إذاً سوف نضطر إلى مراجعة نظرتنا القائلة بقصدية الوكالة (الوكالة القصدية المتعمدة)، والتي تعتبر متجذرة في الفردية، هذا إن لم يكن نبذها ورفضها نهائيا.

يوجد على الأقل نوعان من الكلية المتطرفة التي تقوم بذلك التجاهل تحديداً. يطمح اتجاه ما بعد الحداثة إلى تفكيك الفرد بإثبات أنه ليس له ماهية سابقة على المجتمع. فالقصدية هي فقط نتيجة للخطاب، وليست سبباً بحد ذاتها. يعود ذلك التهميش لموضوع ديكارت إلى بنيوية Saussure اللسانية والتي بموجبها ينبع المعنى من علاقات الاختلاف بين الكلمات وليس بالإحالة إلى العالم، في هذه الحالة وعي الأفراد (انظر الفصل الثاني). وحتى ما إذا كان الخطاب له تلك النتائج فقط بفضل أفعال البشر، الأمر الذي لا يحتاج أن ينكره ما بعد البنائيين، فبحسب وجهة نظرهم، فإن تلك النتائج لا يمكن تفسيرها أو شرحها بالإحالة إلى فردية ما قبل المجتمع، مادامت القصدية يمكن اختراقها بواسطة الخطاب.

ينتهي فلاسفة الفعل المابعد – ويتجينستين إلى نفس الخاتمة في جدلهم ضد الفردية. كان ويتجينستين ناقداً شديداً "للمادية" - "مرض الفكر" - لأنه اعتقد أن الحالات الذهنية الذاتية هي

أسباب للسلوك، تماماً كما تسلم نظرية الفعل القصدية[١٢١]. فبدلاً من الإحالة إلى الحالات الذهنية، نجد ويتجينستين يقول: إن الدوافع والقصدية تعود في الحقيقة إلى المعايير العامة والتي بموجبها نجعل من سلوكنا أمراً مفهوماً، والتي بموجبها نصنع نعوتاً للدافع[١٢٢]. تعتبر محاكمة القتل مثالاً نموذجياً: بسبب افتقار هيئة المحلفين إلى طريقة مباشرة للوصول إلى ذهن المتهم. نجدها تعتمد - بدلاً من ذلك - على القواعد الاجتماعية المبنية على التجربة العملية والمقبولة بشكل عام من أجل أن تستنتج دوافعه من الحالة التي أمامها. هل كان لديه تاريخ من العنف مع الضحية؟ هل قاوم الاعتقال؟ هل هناك شواهد تربطه بمسرح الجريمة؟ هنا هيئة المحلفين تستفيد مما قاله بروج من أن محتوى أفكار الفرد أو مضمونها يعكس سياقه الذي يوجد فيه. يذهب أتباع ويتجينستين خطوة أبعد من ذلك بقولهم إنه في نهاية الأمر لا يمكن التمييز بين دوافع المتهم وبين القواعد الاجتماعية التي تحاول هيئة المحلفين استخدامها لمعرفة تلك الدوافع، وبهذا الشكل فإنه ليس هناك سبب لمعاملة تلك الدوافع وكأنها منابع داخلية للفعل، فعل القتل[١٢٣]. إذا كان ذلك القول يبدو وكأنه مخالف للبداهة، فإن ذلك بسبب أننا في الحياة اليومية "نكتف" المعايير العامة التي بموجبها ننسب النوايا إلى أفعال ذهنية مظنونة، والتي بذلك تكتسب وجوداً غير ظاهر، وقوة سببية غامضة[١٢٤]. عندما يستطيع علماء الاجتماع رؤية تلك النوايا على حقيقتها فإنهم عندئذٍ يستطيعون تجنبها كأسباب للفعل، ويركزون - بدلاً من ذلك - على أبنية المعرفة المشتركة والتي تعطي تلك النوايا محتواها أو مضمونها[١٢٥].

تتحدى تلك المقولات البداهة الفردية الأساسية القائلة إن الحالات الذهنية يجب أن يكون لها وضع متميز في الشروحات الاجتماعية. أيضاً لتلك المقولات نتيجة أخرى ملازمة

---

١٢١ See Bloor (1983) and Rubinstein (1986) for overviews of Wittgenstein on this issue; for a sense of how a Wittgensteinian might criticize the argument I make below see Coulter's (1992) response to Bilmes (1986).

١٢٢ Blum and McHugh (1971).

١٢٣ Sharrock and Watson (1984), Coutler (1989).

١٢٤ Bloor (1983: 19).

١٢٥ Rubinstein (1977: 229). As Harold Garfinkel puts it, "there is no reason for sociologists) to look under the skull since nothing of interest is to be found there but brains" (quoted in Coulter, 1983, frontispiece).

ومهمة: أن العلاقة بين الوكلاء (الفاعلين) والثقافة لا يمكن أن تكون سببية. فإذا كان الوكلاء مشكلين بواسطة الثقافة من الأعلى إلى الأسفل، فإنه ليس لهم معنى أو فحوى بشكل مستقل عن تلك الثقافة، وهو المطلب الرئيس لهم لكي يمكن لهم الدخول في علاقة سببية. فإذا كانت الكلية المتطرفة صادقة - بمعنى آخر - فإن الوكلاء والثقافة لا يمكنهم "التفاعل"، بسبب أن التفاعل الداخلي "المتبادل" يستلزم كينونات مميزة مسبقاً[١٢٦]. وباستخدام جيدنز، فإن العلاقة بين الوكيل والبنية سوف تكون ذات طبيعة "ثنائية"، وجهين لعملة واحدة، بدلاً من كونها ظواهر متميزة تتفاعل عبر الزمن.

أريد هنا أن أحافظ على كلية معتدلة حول الثقافة، الأمر الذي يعني أنني أحتاج إلى حل التناقض الظاهر في قول إن الوكلاء مستقلون عن الثقافة، وفي ذات الوقت معتمدون عليها. كيف يمكن للوكلاء (الفاعلين) والبنية أن يكونا "مشكلين تبادلياً" "و" "يحدد كل منهما الآخر" في ذات الوقت[١٢٧]، أي كيف يمكن لنا التوفيق بين الكلية والفردية؟.

يشير خطان متقاربان من الجدل إلى إشكالية الكلية المتطرفة، يركز أحدهما على القدرات الجوهرية (الأساسية) للوكلاء، ويركز الآخر على محدودية الشروحات البنيوية. يقول الأول إنه وبغض النظر عن المدى الذي يكون فيه معنى فكر الفرد مشكلاً اجتماعياً، فكل ما يهم عند شرح سلوكه هو كيف "تبدو" له الأشياء[١٢٨]. وفي قصة بورج، قد يكون المحتوى أو المضمون المنسوب إلى فكر كل من ماكس وماكس الآخر، ومعالجة أطبائهم لهم معتمداً على الكيفية التي شكلت فيها جماعاتاهما معنى "الروماتيزم". ولكن ما جعلهما (سببهما) يذهبان إلى الطبيب في المقام الأول كان فكرتيهما(الألم والقناعة إنه بسبب الروماتيزم) والتي كانا يعرفانها. قد تكون تلك الأفكار خطأً من وجهة النظر الاجتماعية،

---

١٢٦ A perceived failure to secure the possibility of causal interaction between agency and structure has been a persistent criticism of Giddens' theory of "structuration". See Archer (1982, 1995) and Taylor (1989).

١٢٧ Where the latter denotes a causal as opposed to constitutive relationship.

١٢٨ This argument is developed in more detail by Loar (1985) and Biro (1992), and I think is implicit in Bhargava's (1992) approach to the issue.

ولكن ذلك لا يعني أنها لم تسبب الفعل. يسأل الخط الثاني ما هي الآلية التي تحرك بها الثقافة جسم أحدهم باتجاه الفعل (تسبب فعله)، إذا لم يكن ذلك عبر العقل (الذهن) أو الذات؟ إذا كان الفاعل غير واع بالمعرفة المشتركة، أو أنه لا يكترث بها، فكيف يمكن لتلك المعرفة أن تفسر فعله[١٢٩]؟. فمثلاً قد تشرح ثقافة معينة فشل الأنثروبولوجي الذي يعمل فيها لأول مرة في اتباع معاييرها على أنه (الفشل) من فعل العفاريت، ولكن بالطبع الطريقة التي تشكلت فيها نوايا ذلك الأنثروبولوجي لا علاقة لها بشرح سلوكه، حتى لو أن تلك الطريقة تشرح سلوك الثقافة تجاهه. نفس الشيء، نجد أن ماكس في قصة بورج لديه قناعات تختلف عن قناعات مجتمعه، الأمر الذي يشير إلى إمكانية اكتشاف سبب فعله (تصرفه) بشكل مستقل عن المجتمع. حتى في حالة التوافق والانسجام التام بين المعرفة الذاتية والمعرفة المشتركة، فإن صحة الشروحات الخارجية للتصرف - والتي تستخدم الثقافة - تعتمد على صحة شرح داخلي ضمني، يستخدم الدوافع الذاتية[١٣٠]. فالبشر ليسوا كالحجارة، فالحجارة تتحرك فقط عندما تدفع بواسطة قوى خارجية، والبشر كلهم يتحركون بأنفسهم، والثقافة لا يمكنها أن تشرح ذلك السلوك إلا إذا دخلت في رؤوسهم. فالتحليل التشكيلي الخالص يعتبر ساكناً لا يمكن له أن يشرح لنا كيف يتفاعل الوكلاء والأبنية عبر الوقت.

لا تمنع هذه الانتقادات من اتباع منهج كلي معتدل. ما تقوله تلك الانتقادات ليس أن الثقافة لا تساعد في تشكيل معنى أو دلالة رغبات الوكيل (الفاعل) وقناعاته، ولكن القول إن الوكلاء (الفاعلين) يؤدون دوراً في الشروحات الاجتماعية التي لا يمكن اختزالها كلية إلى الثقافة. يخلط الكليون المتطرفون بين مسألتي التصرف "بسبب"، والتصرف "من أجل سبب"[١٣١]، ولكن ذلك لا يعني بأية حال أن المجتمع ما هو إلا تجمع لـ Idiolects مستقلين في وجودهم عن بعضهم البعض. يبدو أن ذلك الموقف هو رد كثير من الفلاسفة على قصتي بورج

---

١٢٩ See Porpora (1983: 132-133), Bilgrami (1992: 4), and D'Andrade (1992).

١٣٠ Bruce and Wallis (1983).

١٣١ Bhargava (1992: 137).

وبوتنام: يتفق الغالبية على أن الخارجية/ الكلية يمكنها لفت الانتباه إلى حقائق مهمة، الأمر الذي يناقض الداخلية/ الفردية الضيقة، ولكنهم أيضاً يدركون أن لهذه النظرة الخارجية/الكلية قيوداً مهمة. في محاولة لتجاوز ذلك الانقسام يميز كثيرون اليوم بين نوعين من محتويات الذهن[١٣٢]. محتويات "ضيقة" تحيل إلى المعاني الموجودة في رأس الفاعل أو ذهنه، والتي بدورها تحفز فعله، ومحتويات "واسعة" أو "عريضة" تحيل إلى المعاني المشتركة، والتي تجعل من فعله مفهوماً من قبل الآخرين. يؤدي كلا النوعين دوراً مختلفاً في عمليات الشرح الاجتماعي.

يمكن توضيح هذه النقطة بلهجة اجتماعية علمية، وذلك بالتمييز بين الفردية الشخصية وبين التعابير والمصطلحات الاجتماعية حول الفردية. تحيل الفردية الشخصية إلى تلك الخصائص المتعلقة بتشكيل الوكيل (الفاعل) والتي تعتبر ذاتية التنظيم، وبذلك ليست معتمدة جوهرياً على سياق اجتماعي. بعض من تلك الخصائص ذو طبيعة مادية: يعيش الأفراد في أجسام مشكلة جينياً، ولا تستلزم تلك الأجسام أجساماً أخرى، ولديهم عقول بفضل أدمغتهم المستقلة. وبعض من تلك الخصائص ذو طبيعة إدراكية: يوجد الوكلاء جزئياً بفضل من أفكارهم والتي بإمكانهم الاحتفاظ بها، حتى وإن كانوا معزولين بشكل نهائي في جزيرة بعيدة. كلا النوعين من الخصائص يعتبر ضرورياً للوكالة القصدية، وحتى لو كانت تلك الخصائص مسببة بواسطة المجتمع، فإنها موجودة بشكل مستقل عنه. تعطي تلك الخصائص للذات قيمة "جينية أوتوماتيكية"[١٣٣]، وتعتبر الأساس لما يسميه Mead "أنا"، إدراك الوكيل لذاته بصفته موقعاً أو محلاً متميزاً للفكر، والاختيار والنشاط[١٣٤]. وبدون خميرة تشكيل الذات هذه، فإنه لن تكون للثقافة مادة خام تمارس بموجبها نتائجها التشكيلية على الوكلاء، وأيضاً بدونها لا يمكن للوكلاء مقاومة تلك النتائج الثقافية. فالبدهيات التي تدعم الفردية وتقويها تعود إلى التركيز على هذا الجانب من الفردية.

---

١٣٢ For example, Biro (1992); cf. Walsh (1998).

١٣٣ Schwalbe (1991).

١٣٤ Mead (1934), Lewis (1979).

تحيل التعابير والمصطلحات الاجتماعية حول الفردية، إلى خصائص تشكل الوكيل والتي تعتبر معتمدة - وبشكل جوهري - على الثقافة، أي على "الآخر" العام. فالمهيمنون والقساوسة يوجدون كمهيمنين وكقساوسة عندما يُعترف بهم ثقافياً فقط. بينما يعد هذا التسليم خارجياً جزئياً، أي أنه يقع هناك في فهم "الآخرين"، إلا أنه أيضاً يعد داخلياً، فيما يسميه ميد "أنا الداخلية": تلك المعاني التي يعزوها الفاعل لنفسه آخذاً في الاعتبار وجهة نظر "الآخرين"، ومعتبراً نفسه "موضوعاً اجتماعياً". هذا الاستعداد لتعريف النفس (الذات) بالإحالة إلى كيف يراها الآخرون يعتبر حلقة وصل رئيسة في سلسلة تشكيل الثقافة للفاعلين؛ لأنه لا يمكن للثقافة أن تدخل في رؤوس الفاعلين وتحركهم إلا إذا عين هؤلاء الفاعلون تلك الثقافة وحددوها بأنها ثقافة خاصة بهم، ولكن من خلال ذلك الاستعداد ذاته تصبح عبارات فرديتهم ومصطلحاتها - وبشكل جوهري - ظاهرة ثقافية. فالبدهيات التي تحافظ على الكلية وتدعمها تعود إلى التركيز على ذلك الجانب الاجتماعي الأصلي للفردية.

يمكننا رؤية كلا الجانبين من الفردية يعملان في مفهوم "سيادة" الدولة (انظر الفصل السادس). فكون الدولة ذات سيادة، من ناحية، لا يعني أكثر من أن لها السلطة المطلقة على إقليمها، الأمر الذي يمكن للدولة الحصول عليه بذاتها فقط (دون الحاجة إلى الآخر). فمثلاً دولة تتحكم في جزيرة مفقودة، أو حكومة عالمية من الممكن لكلتيهما أن تكون ذات سيادة، وبهذا المدى تعتبر السيادة إحدى خصائص فرديتهما، وهي خاصية حقيقية فعلية وذاتية التنظيم. إنه بفضل من تلك الميزة للسيادة تستطيع الدول أن تتفاعل سببياً بعضها مع بعض، وهكذا مع بنية من الدول ذات السيادة؛ لأنها تعني أن تلك الدول موجودة بشكل مستقل. وعلى العكس من الأنظمة العديدة للدول ذات السيادة، فإنه في ثقافة منظومة دول وستفاليا بشكل خاص تعتبر السيادة كذلك "حقاً" تم تشكيلها عن طريق الاعتراف المتبادل الذي بدوره يمنح كل دولة حريات معينة (مثلاً أن تكون حرة من التدخل)، وأهليات (المساواة أمام القانون الدولي) والتي لا تستطيع التمتع بها بالاعتماد على الخصائص الأساسية فقط إلا أقوى الدول. هذه الميزة لوكالة الدولة "لا تتفاعل" مع بنية الاعتراف المتبادل وكأن الاثنتين

موجودتان بمعزل بعضهما عن بعض، تلك الميزة ليست "متغيراً تابعاً" يمكن شرحه بالاعتماد على "متغير مستقل" منفصل عنه. تلك الميزة لوكالة الدولة، معتمدة منطقياً على تلك البنية (بنية الاعتراف المتبادل)، وبذلك فهي تختص بعبارات ومصطلحات فردية الدولة (العبارات الاجتماعية لفردية الدولة)، وليست الفردية بذاتها.

يمكن تحقيق إحدى الطرق لإيضاح ذلك التمييز منهجياً بتوسيع التمييز الذي أورده مارتن هوليس Martin Hollis بين الألعاب التقليدية وألعاب ويتجينستين اللغوية، ليشمل التمييز نوعين من "نظرية المباريات"[١٣٥]. تأخذ اللعبة التقليدية أو لعبة von Neumann-Morgenstern وجهة النظر الفردية. تفترض اللعبة التقليدية أن بنية اللعبة هي محصلة أو مجموع فاعلين مستقلين في وجودهم، والتي بدورها تصبح لها (البنية) نتائج سببية أو ضابطة على أولئك الفاعلين. يشير ذلك إلى دور المحتوى الذهني الضيق - للفردية بالذات (الشخصية) - في عملية التفاعل. أما نظرية المباريات - كما يوردها وتجينستين - فتأخذ وجهة النظر الكلية، والتي تعامل بنية اللعبة على أنها المعرفة المشتركة التي تشكل الوكلاء (الفاعلين) بهويات ومصالح معينة. ويشير هذا إلى دور المحتوى الذهني الواسع للتعبيرات الاجتماعية للهوية - في عملية التفاعل. يمكن هنا مواصلة كلتا النظريتين بشكل منفصل، مادام كل منهما تشرح موضوعاً مختلفاً. تشرح الأولى خيارات الفاعلين في لعبة معينة، وتشرح الأخرى من هم اللاعبون، وما هي اللعبة الداخلين فيها في المقام الأول. وبذلك فكل منهما تتضمن منهجيات بنيوية ثقافية مختلفة: المناهج السببية المتبعة في نظرية الشبكة من ناحية[١٣٦]، والمناهج التشكيلية المتبعة في نظرية الخطاب من ناحية أخرى[١٣٧]. أيضاً كلا النوعين من نظرية المباريات - ومع أن ذلك - يتضمن الآخر، كون نظرية اللعبة التقليدية تفترض مسبقاً وجهة نظر كلية مادامت تتضمن الخصائص أو الصفات الاجتماعية الجوهرية في

---

١٣٥ Hollis (1994).

١٣٦ For example, Wellman and Berkowitz, eds. (1988), Porpora (1989).

١٣٧ For example, Sylvan and Glassner (1983, 1985), Coulter (1989), Emirbayer (1997).

تحديدها للاعبين، بينما تفترض نظرية ألعاب وتجينستين مسبقاً وجهة نظر فردية ؛ لأنه فقط - ويفضل التفاعل السببي بين فاعلين مستقلين - يمكن لخصائصهم الاجتماعية أن تنتج عبر الوقت. هذا لا يعني أن منظري الألعاب التقليديين يحتاجون إلى أن يصبحوا وتجينستيين أو العكس، ولكنها تشير إلى إمكانية تداخل المنهجيين.

يسمح لنا التمييز بين الفردية وبين عباراتها (صياغاتها) الاجتماعية أن نرى كيف يمكن للعلاقة بين البنية والوكيل أن تكون مستقلة وتابعة وسببية وتشكيلية في نفس الوقت. يحل هذا التمييز المأزق الظاهر بإيضاح كيف أن نوعين من الخصائص يوجدان في تشكيل الوكلاء: خصائص ذاتية التنظيم (مستقلة)، وخصائص اجتماعية (مشروطة). لا تعتبر الصيغ المعتدلة للفردية والكلية غير منسجمة بعضها مع بعض، كونهما يلفتان الانتباه إلى تلك الخصائص التشكيلية للفردية، وبالتالي يسألان أسئلة مختلفة. تنبع المشكلة من الصيغ المتطرفة لأونتولوجيا كل منهما، عندما يقول أحدهم: إن الوكالة القصدية (الواعية) ليست سوى تنظيم الذات، أو إنها ليست سوى تأثير الخطاب (نتيجة الخطاب). إنها في الحقيقة كلاهما، وإدراك ذلك يعتبر أمراً أساسياً للفهم الملائم لكل منهما. والتحدي بالنسبة للعلوم الاجتماعية هو فصل ما يعتبر اجتماعياً جوهرياً في الوكلاء عما ليس كذلك، والمحافظة على هذا الفصل في تنظيرنا حول "بنية" المنظومات الاجتماعية.

الثقافة كنبوءة ذاتية التحقق Culture as a Self-fulfilling Prophecy

يهدف المدخل الثقافي الموضح سابقا إلى إعطاء وزن متساو لكل من الوكالة والبنية. فكل منهما يشكل الآخر ويقرره بطريقة تبادلية. وعلى أية حال ركز حديثي فقط على البنية لسببين. أولاً مع ظهور نظرية الخيار العقلاني ونظرية المباريات كوسائل تحليلية مهمة في العلاقات الدولية أصبح لدينا الآن إطار متطور نوعا ما يمكننا من التفكير في الوكالة والتفاعل. ليس إطاراً مكتملاً، كون العقلانية تنزع إلى تجاهل دور التفاعل في بناء الوكلاء وتشكيلهم، ولكن بالمقارنة، فإن تفكيرنا حول البنية يعتبر نسبياً مفتقراً إلى التطوير. يعتبر الوضع كذلك، بغض النظر عن مركزية مفهوم البنية ودوره في نظريات العلاقات الدولية البنيوية. فتصور

كينيث والتز المادي يعتبر بداية قيمة، ولكنه فقط مجرد بداية لمزيد من التفكير حول هذه القضية. السبب الثاني - كما لاحظ والتز - هو أن التنظير البنيوي هو الأكثر احتمالاً بأن ينتج عائداً أكثر في الشرح والتفسير. فحتى لو كنا نفتقر إلى معرفة مفصلة حول الوكلاء (الفاعلين) ونواياهم، فإننا من المفروض أن نكون قادرين على أن نشرح - أو حتى نتنبأ - بأنماط سلوكهم، إذا ما كنا نعرف بنية القواعد التي تحتويهم (التي هم جزء منها). فالبنية تواجه الفاعلين (الوكلاء) كحقيقة اجتماعية موضوعية تقيد فعلهم، وتجعل منه أمراً ممكناً بطرق منظومية؛ وبذلك فإنها يجب أن تحدث أنماطاً مميزة للسلوك. قد يفاجئ ذلك قراء العلاقات الدولية المعاصرين على أنه سباحة ضد التيار، كون أكثر الشكاوى شيوعاً حول النظرية "البنيوية" (الواقعية الجديدة) في العلاقات الدولية هي القول إنها لا يبدو أنها تشرح كثيراً. ولكن فكرة رئيسة في هذا الكتاب هي القول إن المشكلة في الواقعية الجديدة هي ماديتها، وليس بنيويتها. فالمنهج الذي يسلم بأن البنية مشكلة ليس فقط بالظروف المادية، وإنما أيضاً بالأفكار المشتركة سوف يبلي بلاءً أفضل من ذلك الذي يركز فقط على التشكيل المادي للبنية.

انحيازاً من ذلك الفصل للبنية، فإن النقطة التالية - على أية حال - لا يمكن التركيز عليها بشكل كاف: البنية موجودة، لها نتائج، وينشئها الوكلاء وممارساتهم فقط. فكل البنية - جزئية وكلية - تبدأ فعلها مع بدء العملية (أي فعلها بشكل عملية). فكما يوضحها Herbert Blumer عند حديثه عن البنية الثقافية:

"إن القبول التلقائي لمفاهيم المعايير والقيم والقواعد الاجتماعية وما شابهها يجب ألا يعمي الباحث الاجتماعي عن حقيقة أن أياً من هذه المفاهيم موصل بواسطة عملية تفاعل اجتماعي - عملية ضرورية ليس لتغيير هذه المفاهيم فقط ولكن بنفس القدر ضرورية من أجل الإبقاء عليها في صيغة ثابتة. فالعملية الاجتماعية في حياة الجماعة هي التي تخلق القواعد، وتحافظ عليها، وليست القواعد هي التي تخلق حياة الجماعة، وتحافظ عليها"[١٣٨].

---

١٣٨ Blumer (1969: 19).

كان من الممكن أن أعدل من لغة الجملة الأخيرة ـ والتي تقترح وجهة نظر إما/ أو في العلاقات التي يجب أن ينظر إليها على أنها كلا الأمرين (كلا/و)، ولكن ما يقول بلومر مهم جداً، وينطبق - جزئياً على الأقل - على الأبنية المادية كذلك. فتوزيع القدرات يؤثر فقط على السياسة الدولية بالطريقة التي يؤثر بها بسبب من الدول ذات الرغبات وذات القناعات، والتي تعطيه دلالته ومعناه.

يظل اعتماد البنية على الوكالة والعملية الاجتماعية هو اعتماد تشكيلي وسببي معاً. فمن ناحية، يوجد توزيع المعرفة في منظومة اجتماعية في أية لحظة فقط بفضل من رغبات الفاعلين وقناعاتهم. يصبح ذلك أكثر وضوحاً في حالة المعرفة العامة، والتي تعتمد بشكل مباشر على الأفكار "التي في الرأس"، ولكنه أيضاً ممكن بالنسبة للمعرفة الجمعية، والتي تترتب على الرغبات والقناعات حتى ولو لم يكن ممكناً اختزالها لتلك الرغبات والقناعات. فإذا كانت الثقافة توجد بفضل الرغبات والقناعات فقط، فإنه عندئذٍ يكون لها تأثير بفضل سلوك الوكلاء فقط. فقدرة معضلة السجين على إحداث نتيجة معينة، أو قدرة البنية التنافسية على أن تختار لاعبين معينين يكتب لهم البقاء، تستلزم مسبقاً حدوث الأفعال التي توصل تلك النتائج. يدفع ذلك كثيراً من منظري العلوم الاجتماعية للقول بأن المعايير - على سبيل المثال - تكتسب صفة "معايير" إذا تجلت أو ظهرت في السلوك، أنا أفضل القول إن المعايير هي قناعات مشتركة قد تتجلى أو لا تتجلى في السلوك اعتماداً على قوتها، ولكن المعايير تستطيع أن تكون لها نتائج إذا تجلت كمعايير.

تعتمد الأبنية الاجتماعية من الناحية الأخرى أيضاً على ممارسات الوكلاء (الفاعلين) وتصرفاتهم بطريقة سببية. فالتحليل التشكيلي يعتبر بشكل متأصل ساكناً. إنه يقول لنا مم تتكون الأبنية، وكيف يمكن أن تكون لها نتائج معينة، ولكنه لا يقول لنا شيئاً عن العمليات التي تحرك تلك الأبنية عبر الزمن، أي لا يقول لنا شيئاً عن "التاريخ". ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً في حالة التغير البنيوي، والذي تسببه تصرفات أو أفعال تدمر الأبنية الموجودة، وتنشئ أبنية جديدة. ولكن - كما يؤكد اقتباس بلومر - "إعادة" الإنتاج البنيوي هي أيضاً مسببة بعملية تفاعل مستمرة،

تكون إعادة الإنتاج نتيجة مقصودة أو غير مقصودة لها. بحسب وجهة النظر تلك ؛ بعبارة أخرى، فإن الثقافة تشبه "صندوق - أدوات" يستخدمه الفاعلون الفطنون العارفون من أجل تحقيق حاجاتهم[١٣٩]، وبفعلهم ذلك تكون لهم نتائج سببية وتشكيلية على الثقافة.

تكون البنية لذلك - وفي كلتا الحالتين السببية والتشكيلية - نتيجة مستمرة للعملية، في ذات الوقت الذي تكون فيه العملية نتيجة أيضاً للبنية. إن ذلك لا يعني أننا يجب (أو حتى نستطيع)أن نقوم بعملية تنظير حول البنية والعملية معاً. يجيب كل من التنظير البنيوي والتنظير حول العملية على أسئلة مختلفة، وبذلك فإننا قد نحتاج إلى "عزل" أحدهما، بينما نقوم بإجراء الآخر[١٤٠]. في هذا الفصل نؤجل موضوع العملية، ونركز على الأبنية والوكلاء (الفاعلون) ؛ وفي الفصل السابع نفعل العكس. ولكن عند الحديث عن أي منهما، فإننا يجب ألا نغفل حقيقة اعتمادهما المتبادل بعضهما على بعض. تحديداً، يجب ألا نعامل البنية والعملية كمستويات تحليل مختلفة - كما يفعل والتز وبوزان وجونز وليتل - لأن فعل ذلك يتضمن القول إن البنية توجد، ولها نتائج بشكل مستقل عن العملية (إلغاء صفتها التجريدية) وإن العملية ذاتها ليست مبنية.نعم هناك مستويان للتحليل (جزئي وكلي)، ولكن "كليهما" مبني، وكلاهما يفعل فعله بواسطة العملية. لا توجد أبنية بدون وكلاء، ولا يوجد وكلاء بدون أبنية. فالعمليات الاجتماعية تكون دائماً مبنية (مشكلة)، والأبنية الاجتماعية هي دائماً في عملية مستمرة.

قد تبدو حقيقة أن الوكلاء مشكلون بواسطة المجتمع، وأن البنية هي في عملية مستمرة وكأنها تقترح أن المجتمع متغير بصورة لا نهائية، وغير مستقر بشكل كبير؛ خصوصاً عند مقارنة ذلك بوجهة نظر والتز الأكثر حتمية. العكس هو الصحيح ؛ لأن العلاقة أو الجدلية بين البنية والوكالة تقترح الفرضية التالية: الثقافة هي نبوءة ذاتية التحقق[١٤١]. فبإعطائهم سبباً

---

١٣٩ Swidler (1986).

١٤٠ Giddens (1979: 81).

١٤١ Krishna (1971). Krishna makes the point using the concept of "society" rather than "culture". For an analysis of different kinds of self-fulfilling prophecies see Kukla (1994); my discussion concerns what Kukla calls "Type II" prophecies.

للتفاعل في حالة معينة، يحتاج الفاعلون إلى تعريف الحالة قبل أن يختاروا فعلاً معيناً. سوف تكون تلك التعريفات مؤسسة على قضيتين على الأقل هما: هوياتهم ومصالحهم الخاصة، والتي تعكس قناعاتهم حول "من هم" في تلك الحالات، وماذا يعتقدون الآخرون فاعلين، والتي تعكس أيضاً قناعاتهم حول هوياتهم ومصالحهم. عندما تكون تلك القناعات المتعددة غير مشتركة، عندما لا يكون هناك تعريف ثقافي للحالة، فإنه من المحتمل أن يفاجأ بعض الفاعلين بسلوك بعضهم، وبالتالي سيكون من نتائج ذلك التفاعل أن تشكك في قناعاتهم أو تهزها. فإذا كنت مثلاً أقود مركبتي في ثقافة يعني فيها اللون "الأحمر" مواصلة السير، واللون "الأخضر" يعني التوقف، فإنه عند التقاطع من المؤكد أنني والسائق الآخر سوف نتوقع فعلنا بطريقة خاطئة، وربما ندخل في حادث تصادم. فتوقعاتنا أو "نبوءاتنا" سوف تكون خاطئة، والذي قد يكون من شأنه أن يتحدى قناعاتنا الثقافية حول الإشارات المرورية أو يشكك فيها. لو أننا من الناحية الأخرى كنا مشتركين في فهم واحد، فإنني عندئذٍ سأقف عند الضوء الأحمر، والسائق الآخر سيستمر بسلام عبر الضوء الأخضر. عندها ستكون "نبوءاتنا" محققة، الأمر الذي سيعزز من قناعاتنا الثقافية[١٤٢]. ففي قاعة الدراسة يشترك المدرس والطالب في قناعات حول من هم (من يكونوا)، وكيف يجب أن يتصرفوا، الأمر الذي يحفزهم للتصرف بطرق من شأنها إعادة إنتاج تلك القناعات. فعندما أصبحت الصيغة (الشكل) الثقافية المعروفة "بالحرب الباردة" حقيقة، أصبح لدى كل من الأمريكيين والسوفييت قناعة مشتركة بأنهم كانوا أعداءً، الأمر الذي ساعد بدوره في تشكيل هوياتهم ومصالحهم (في أية حالة أو وضع معين)، والتي بدؤوا يتصرفون على أساسها بطرق أكدت "الآخر"، على أنه تهديد؛ وهكذا معيدين إنتاج الحرب الباردة عبر الوقت. وفي أية حالة، تؤدي المعرفة المشتركة اجتماعياً دوراً مهماً في جعل التفاعل ممكن التوقع نسبياً عبر الوقت، محدثة بذلك ميولاً ونزعات متوازنة من شأنها المحافظة على استقرار النسق الاجتماعي. الثقافة، باختصار، تميل إلى إعادة إنتاج ذاتها، وفي الحقيقة يجب أن تفعل ذلك إذا ما كانت تعد ثقافة على الإطلاق.

---

١٤٢ The example is adapted from Kukla (1994: 21).

ليس ضرباً من ضروب المصادفة أن يعيش الناس في عوالم متوازنة نسبياً. فالثقافة تحقق الحاجات الإنسانية الأساسية للاجتماع والأمن الأونتولوجي (الفصل الثالث)، وبتخفيضها لتكاليف التبادل، فهي تساعد على حل المشاكل الكبيرة المترتبة على إنجاز الأشياء. في كثير من الأحيان نأخذ تحقيق تلك الوظائف كأمور معطاة أو مسلمات، وحقيقة هذه هي النقطة الأساسية، مادام ما يمكننا من العمل والإنجاز هو قدرتنا على التعامل مع الثقافة كمعطى أو مسلمة. فقط عندما يخالف أحدهم توقعاتنا المشتركة - "منتهكاً" النسق الاجتماعي - ندرك أهمية تلك التوقعات في تشكيل من نكون (من نحن)، وماذا نفعل. في هذا الجانب تختلف الثقافات عن المنظومات الاجتماعية بالاعتماد على المعرفة الخاصة فقط - مثل حالات المواجهة الأولى. في حالات المواجهة الأولى (First Encoumter) (عندما لا تكون هناك توقعات مشتركة) يكون الفاعلون أحراراً في تغيير قناعاتهم بسبب غياب الالتزامات تجاه "الآخرين" والتي تعزز طرقاً معينة للتفكير، بينما يعتمد الفاعلون في الثقافات على "الآخرين"، لكي يتصرفوا بطرق معينة تمكنهم من تحقيق مصالحهم ـ لهذا السبب وعلى العكس من تهمة التطوعية، والليونة الاجتماعية التي عادة ما توصف بها بالمثالية ـ فإن الجدل هنا يركز على كيف تصبح المنظومات الاجتماعية "محصورة" في أنماط معينة بسبب منطق المعرفة المشتركة، مضيفة بذلك مصدراً للتلاحم الداخلي لا يمكن أن يوجد في منظومة بدون ثقافة. فالذاتية في "النبوءة" تعني الجماعة وليس الفرد، وبذلك فالتغير الاجتماعي يجب أن يكون شأناً مشتركاً.

تتيح الثقافة كثيراً من الاستقرار، ومع ذلك فإن إضافتها إلى البنية لا يقودنا - منطقياً - إلى حتمية الواقعية الجديدة. يمكن للثقافة أن تؤدي دور ذاتية التحقق فقط، بواسطة وفي رؤوس الوكلاء الذين يحملونها. فقناعات الفاعلين هي التي تكون المعرفة المشتركة، وتصرفاتهم هي التي تؤكد تلك المعرفة عبر الزمن أو تدحضها. والثقافة في حركة مستمرة، حتى أثناء إعادة إنتاج ذاتها. فالثقافة هي ما يفعله الناس بها، حتى ولو كانت تقيد

ما يستطيعون فعله في لحظة زمنية معينة. إنها عبارة عن "إنجاز" مستمر[١٤٣]. ومع أن الثقافة تميل للمحافظة، فإنها دائماً ما توصف بأنها تحتوي على شيء من التنافس والتباري بين حامليها والذي يعتبر مصدراً دائماً للتغير البنيوي. لذلك التنافس أو التباري على الأقل خمسة مصادر متداخلة. أولها هو التناقضات الداخلية بين أكثر من منطق داخل ثقافة معينة. تحتوي الثقافات على عديد من المعايير والقواعد والمؤسسات المختلفة، والتصرفات التي تستحثها هذه الأشياء سوف تكون في الغالب متناقضة[١٤٤]. ثانيها هو الحقيقة القائلة إن الفاعلين لا يمكن أن يكونوا مؤهلين اجتماعياً بشكل تام، بمعنى أنهم فقط لديهم قناعات مشتركة. فكل واحد منا لديه قناعات خاصة، وتدفعنا لمواصلة مشاريعنا الخاصة التي يمكنها أن تغير بيئتنا. النتائج غير المقصودة للقناعات المشتركة هي المصدر الثالث للصراع. فمثلاً مأساة ما يعتبر عاماً يمكن إرجاعها إلى القناعة - في شيء - على أنه عام، ولكنه ينتج نتيجة من شأنها في النهاية أن تغير من تلك القناعة ذاتها. المصدر الرابع هو الصدمات الخارجية: فالثورة، والإمبريالية الثقافية، أو الغزو يمكنها جميعاً أن تعيد من تشكيل النسق الثقافي أو تحوله. وأخيراً هناك الإبداع، اختراع أفكاراً جديدة من داخل الثقافة هذه فقط بداية البحث في التغير الاجتماعي، والتي أعود إليها في الفصل السابع. ما أريد أن أقوله هنا ببساطة هو إنه لا شيء في فرضية أن الثقافة هي نبوءة ذاتية التحقق من شأنه أن يعوق التنافس وإمكانية التغير. تشير نقطتي فقط إلى نزعة، أو ميل، وليس إلى نتيجة لا يمكن تحاشيها. فالكلية لا تتضمن الحتمية أكثر من أن تتضمن اللغة للكلام[١٤٥]. فالحقائق الاجتماعية غير المجردة (المادية) يمكنها أن تصبح إشكاليات، ويمكنها أن تتغير. فالوكلاء ليسوا مغفلين ثقافياً أو أشخاصاً آليين، حتى أثناء إعادة إنتاجهم لثقافتهم، وفي الفصل السابع سوف نرى كيف يمكنهم أن يقوموا بدور تحولي.

---

١٤٣ Ashley (1988).

١٤٤ For an application to IR see Bukovansky (1999a,b).

١٤٥ See Pettit (1993).

خاتمة

يعني مفهوم "البنية" في السياسة الدولية أشياء مختلفة لأناس مختلفين. فبالنسبة للواقعيين الجدد يحيل المفهوم إلى الفوضى وتوزيع القدرات المادية. وقد قلت في الفصل الثالث: إنه من أجل أن يكون لذلك التصور قدرة على شرح أي شيء، فإننا على الأقل يجب أن نضع مسلمات ضمنية حول توزيع المصالح في المنظومة، ولكن ذلك يجب ألا يكون في تعارض مع وجهة النظر المادية والتي تتبناها الواقعية الجديدة إذا ما عاملنا المصالح على أنها مشكلة بالطبيعة البشرية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار المدخل المثالي لهذا الكتاب، فإنه من المفيد التأكيد هنا أنني اتفق مع الواقعيين على أن هناك عناصر مادية بحتة في بنية المنظومات الاجتماعية. فالفاعلون الذين يشكلون المنظومات الاجتماعية هم حيوانات ذات قدرات وميول ونزعات مشكلة بيولوجياً ليست مختلفة عن تلك التي لأقرانهم في سلسلة الغذاء. لهذه الحيوانات وسائل وقدرات متعددة في خدمتهم، ومواضيع مادية ذات قوى فطرية جوهرية والتي بدورها تمكنهم من فعل أشياء معينة. بالتركيز على الجانب المثالي للبنية الدولية، فإننا لذلك يجب ألا ننسى أنها تترتب على تلك القاعدة المادية، الأمر الذي يعتبر تحليله مساهمة رئيسة للواقعية.

تعتبر الظروف أو الأوضاع المادية نقطة بداية مهمة للتنظير البنيوي، لكنها بمفردها لا تشرح كثيراً. لقد قلت في الفصل الثالث إن المصالح مشكلة، وفي جزء كبير بواسطة الأفكار، والذي يعني أن المنظومات الاجتماعية هي أيضاً مشكلة (مبنية) بواسطة توزيعات المعرفة. يفتح ذلك الباب من أجل تحليل مثالي للبنية، ولكنه لا يدل بذاته على بنية "ثقافية". أحياناً - كما في المواجهات الأولى - يتفاعل الفاعلون في غياب الفهم المشترك، وفي تلك الحالة فإن توزيع المعرفة في المنظومة سيتكون - وبشكل كامل - من القناعات الخاصة في المنظومة. في هذا الفصل تغاضيت عن أبنية المعرفة الخاصة من أجل التركيز على المعرفة المشتركة، حيث توجد المساهمة الكبرى للبنائية في مقابل مساهمة المثالية العقلانية. الأبنية الثقافية معقدة في كل من طبيعتها ونتائجها، لذلك - ومن أجل التوضيح - قدمت دراسة على أساس من ثلاثة

فروق رئيسة: (١) بين مستويين تكون الأبنية الثقافية منظمة عليها، الجزئي والكلي، ومتجلية في المعرفة العامة والمعرفة الجمعية على التوالي، (٢) بين نتائجها السببية ونتائجها التشكيلية، و (٣) بين نتائجها على السلوك ونتائجها على الهويات المصالح. يتطلب تحليل تلك الفروق أنواعاً مختلفة من المناهج البنيوية، ومن هنا جاء الالتزام بالمنهج الثقافي، باعتباره منهجاً متعدداً بشكل حقيقي. عند تحليل أي من تلك الفروق، فإنه من الضروري إيضاح كيف أن الصيغ الثقافية تتطور داخل القوى المادية وتعطيها معنى، وكيف أن تلك القوى المادية بدورها تقيد تلك الصيغ. قد يكون مفيداً - لغرض التحليل - التمييز بين البنية "المادية" والبنية "المثالية"، ولكن في النهاية تكون لأي منظومة اجتماعية بنية واحدة، تتكون من عناصر مادية ومثالية.

أشك في أن قليلاً من علماء العلاقات الدولية - بمن فيهم الواقعيون المفرطون في واقعيتهم - سينكرون أن الدول المعاصرة تشترك في قناعات كثيرة حول قواعد اللعبة الدولية، ومن هم لاعبوها، وما هي مصالحهم، وما هو السلوك العقلاني، وهكذا. بمعنى آخر، فإن القليلين سينكرون أن بنية المنظومة الدولية المعاصرة تحتوي على كثير من الثقافة. هذه الثقافة متضمنة وبشكل عميق في كيف يفهم رجال الدولة والعلماء طبيعة السياسة الدولية اليوم، الأمر الذي يجعل تلك السياسات ممكنة، والذي يشير إلى أن علماء العلاقات الدولية قد يستفيدون من معارف الأنثروبولوجيين، بالإضافة إلى الاقتصاديين[١٤٦]. القضية التي سيختلف عليها علماء العلاقات الدولية كثيراً، هي ما هي أهمية تلك البنية الثقافية الفوقية أو دورها في تحديد سلوك الدولة بالمقارنة بقاعدة الظروف المادية. باختصار، سوف يختلفون حول إلى أي مدى "تهم" الثقافة الدولية؟ هذا الاختلاف هو جزء من الحجر الذي سوف أؤسس عليه موضوع الجزء الثاني من الكتاب.

---

١٤٦ See Weldes, et al., eds. (1999).

الباب الثاني

السياسة الدولية

- الدولة ومشكلة الوكالة التعاضدية
- ثلاث ثقافات للفوضى
- العملية والتغير البنيوي

الدولة ومشكلة الوكالة التعاضدية

قدمت في الجزء الأول من الكتاب وصفاً لأونتولوجيا البنائية للحياة الاجتماعية. بحسب هذه الأونتولوجيا وعلى العكس من المادية، تفترض البنائية أن أبنية التجمع الإنساني هي في الأساس أبنية ثقافية أكثر من كونها ظواهر مادية. وعلى العكس من العقلانية، ترى البنائية أن الأبنية ليست فقط ضابطة للسلوك، ولكنها أيضاً مشكلة لهويات الفاعلين ومصالحهم فيها. في تلك الأونتولوجيا لا تزال القوى المادية ذات تأثير، والبشر لا يزالون فاعلين عقلانيين، ولكن معنى الأول ومحتوى الثاني يعتمدان بشكل كبير على الأفكار المشتركة التي تشكلهما. وبهذا الشكل تعتبر الثقافة شرطاً لشروحات القوة والمصلحة. لذلك يجب أن يبدأ التحليل بالثقافة أولاً، ثم يتحرك منها إلى القوة والمصلحة، وليس فقط مجرد استدعاء الثقافة لشرح ما لم يتم شرحه بمفهومي القوة والمصلحة.

ليست البنائية نظرية للسياسة الدولية. فمثلها مثل نظرية الخيار العقلاني تعتبر البنائية مفتوحة ولا نهائية من ناحية المضمون، ويمكن تطبيقها على أية صيغة اجتماعية - الرأسمالية، العائلات، الدول، الخ. لذلك - ولكي نقول شيئاً ذا معنى - فإننا يجب أن نحدد بأي الفاعلين (وحدات التحليل) وبأي الأبنية (مستويات) نحن مهتمون. يفرض حقل العلاقات الدولية قيوداً على تلك الخيارات؛ ولذلك فهذا الكتاب يهتم بالدول ومنظومة الدول. تعتبر الدول عوامل (فواعل) أساسية في عملية ضبط العنف المنظم، والذي يعتبر إحدى المشاكل الأساسية للسياسة الدولية، وبنية منظومة الدول تعتبر مستقلة بذاتها نسبياً عن الأبنية الأخرى للمنظومة الدولية المعاصرة، مثل الاقتصاد الدولي، والذي يسمح لنا

بدراسته ولو جزئياً على الأقل انطلاقاً من استقلاله. وكما هو الحال في أي تعيين للفاعلين وللأبنية، فإن ذلك سوف يؤثر على القصة الناتجة[١]، تلك الحكاية التي أرويها في الفصول الثلاثة القادمة، والتي كان من الممكن أن تكون مختلفة تماماً لو أنها كانت حول الشركات متعددة الجنسيات، أو الاقتصاد العالمي. ومع أننا قد لا نستطيع أن نفهم السياسة العالمية بشكل كامل إلا إذا فهمنا منظومة الدول، فإن ذلك لا يعني أن السياسة العالمية، ومنظومة الدول أمران مترادفان، أو حتى أن الدول أكثر أهمية من فاعلين دوليين آخرين، فكثير من الأمور تدخل تحت عنوان العلاقات الدولية، ومنظومة الدول هي فقط أحد هذه الأمور.

سيطرت الواقعية السياسية ولفترة طويلة على التفكير حول منظومة الدول إلى درجة أن الكثير من علماء العلاقات الدولية يسلمون أحياناً بأن التنظير المنظومي عن الدول مرادف للواقعية. لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً، على الأقل إذا كنا نريد بالواقعية أن تكون إحدى فئات التنظير المهمة. فالتركيز على منظومة الدول كنقطة انطلاق لنا هو وصف للعالم، كأن نقول: إننا مهتمون بالمنظومة الشمسية - فليست (منظومة الدول) شرحاً بحد ذاتها. فكما أن هناك نظريات متنافسة حول المنظومة الشمسية (نظريات بطليموسية، نظريات كوبرنيكية)، فإنه أيضاً من الممكن أن تكون هناك نظريات متنافسة حول منظومة الدول. والواقعية هي إحدى هذه النظريات، وكما وضحت في الجزء الأول من الكتاب، تعتمد هذه الواقعية على أونتولوجيا مادية وفردية. فبعد تقديم أساسيات أونتولوجيا مثالية وكلية للعلاقات الدولية في الجزء الأول، أقدم في هذا الجزء أونتولوجيا أخرى. لهذه النظرية كثير من السمات "المثالية"، ولكنني لن أستخدم ذلك الاسم. يهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على منظومة الدول بالتفكير فيها من خلال استخدام منطق النظرية الاجتماعية البنائية وتطبيقاتها، وبذلك فإن تقديم نظرية بنائية لمنظومة الدول يمكنها أن تصف - وبطريقة أفضل - ماهية تلك المنظومة. وبسبب أن النظرية الاجتماعية البنائية تركز على عملية التحديد والتشكيل المتبادل بين الأبنية والوكلاء داخل تلك الأبنية من خلال "عملية"، فإن تقديمي لهذا المدخل سوف يكون منظماً حول ثلاثة عناصر أساسية لإشكالية البنية - الوكيل:

---

١ Frey (1985).

يتناول الفصل الخامس فواعل الدولة (الدولة كعامل)، ويتناول الفصل السادس بنية منظومة الدول، ويتناول الفصل السابع تفاعلهما من خلال "عملية" السياسة الدولية.

لا يمكن أن تكون هناك منظومة دول بدون دول، تماماً مثلما أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع إنساني بدون بشر. فالوحدات هي التي تجعل من منظوماتها أمراً ممكنا. أيضاً، من الواضح أنه على الأقل في حالة المجتمع، فإن حقيقة أن تلك الوحدات هي فاعلون هادفون تحدث فرقاً مهماً. فالمجتمع كان من الممكن أن يكون مكاناً مختلفاً جداً لو أن أعضاءه كانوا كائنات غير قصدية (غير هادفة)، حتى مع وجود الكثير في المجتمع والذي يمكن اعتباره غير مقصود. هنا سوف أقول إن الدول هي فاعلون هادفون يمتلكون إحساساً "بالذات" - "الدول هي بشر أيضاً" - وإن ذلك يؤثر في طبيعة المنظومة الدولية. لاحظ أن ذلك لا يختزل نظرية السياسة الدولية إلى نظرية للسياسة الخارجية، أو إلى خيارات الدولة. فالحياة الاجتماعية - كما أوضحت في الفصل الرابع - لا يمكن شرحها بالاعتماد فقط على الفعل المقصود (القصدي)، لأن النتائج - الكلية يمكن أيضاً تحقيقها وبصور متعددة على المستوى الجزئي، ولأن الأبنية الاجتماعية قد تشكل الفاعلين (الوكلاء). مع ذلك، فإن السلوك الإنساني يعتبر - وبطريقة مهمة - مدفوعاً بالمقاصد. وبهذا الشكل فإن أية نظرية كلية سوف تعتمد على مسلمات ضمنية حول طبيعة تلك المقاصد وتوزيعها[٢]. لقد رأينا في الفصل الثالث أن ذلك كان صحيحاً بالنسبة لنظرية كينيث والتز، والتي تسلم بأن الدول فاعلون (عوامل) ذوو مصالح أنانية. فنظريته حول السياسة الدولية مؤسسة على نظرية محددة للدولة، حتى ولو لم تكن مختزلة إلى تلك النظرية[٣]. لا يعد ذلك انتقاداً مادام منظرو العلاقات الدولية الذين يركزون على المنظومة لا يمكنهم تفادي تبني نظرية للدولة أكثر من قدرة السوسيولوجيين على تفادي نظرية حول الفرد. فخيارهم الوحيد هنا هو أن يجعلوا تلك النظرية واضحة أو ضمنية.

---

٢ Emmet (1976).

٣ Buzan, Jones, and Little (1993: 116-121).

تهتم أدبيات نظرية الدولة بكثير من القضايا المهمة: استقلال الدولة عن المجتمع، تركيبها الطبقي، قدراتها المؤسساتية، الخطاب المشرع، وهكذا[٤]. من هذه القضايا سوف أركز على واحدة فقط: تشكيل الدول "كعوامل تكاملية"، والتي تعتبر نقطة البداية للتنظير حول المنظومة الدولية. يجب أن نلاحظ هنا أن كلمة "تكاملي" هي موضوع كثير من الغيظ والحنق الموجه نحو مسلمة "الدولة كعامل"، ولكن بسبب أنه ليس من الواضح كيف يمكن لشيء ما أن يكون "عاملاً" إذا لم يكن "تكاملياً"، فإنني سوف أعامل تلك الكلمة الأخيرة على أنها مجرد تكرار مفيد.

تم تجاهل قضية كيف يتم تشكيل الدول على أنها "شعب" المجتمع الدولي في أدبيات نظرية الدولة. تلك الأدبيات موجهة إلى السياسات المحلية، والتي تبدو فيها "وكالة الدولة" أقل وضوحاً من تخلقها الداخلي. وأيضاً تم تجاهلها من قبل أدبيات العلاقات الدولية، كون مقال Arnold Wolfers المنشور عام ١٩٥٩م كان آخر كلمة كتبت حول الموضوع[٥]. إنه لضرب من ضروب التناقض أن يكون ذلك التجاهل عائداً - وبشكل كبير - إلى مركزية مسلمة "الدولة - كعامل" في النظرية المنظومية، والتي لا يمكنها العمل بدون الاعتماد على هذه المسلمة. مع ذلك فليس الأكاديميون فقط هم الذين يجسمون الدولة بخلع صفات البشر عليها، ولكننا جميعاً نفعل مثل ذلك التجسيم. ففي حياتنا اليومية نجد المواطنين، وصناع السياسة يعاملون الدول وكأنها بشر، ويتحدثون عن تلك الدول وكأن لديها بعض الملكات والخصائص القصدية التي نصف بعضنا بعضاً بها. نحن نعتقد أن الولايات المتحدة لها "مصالح أمنية" في الخليج الفارسي، وأنها "اعتقدت" أن تلك المصالح كانت مهددة "باستيلاء" العراق على الكويت، وأنها نتيجة لذلك "هاجمت" العراق، وأن تصرفاتها وأفعالها كانت "عقلانية" و "مشروعة" وهكذا. يعترف القانون الدولي بذلك التجسيم البشري، وذلك بإحالته إلى "شخصية الدولة" (تماماً مثل الاعتراف بالشركات على أنها عوامل في القانون الداخلي)[٦]. وفي

---

٤ For introductions to this literature see Carnoy (1984), Jessop (1990), and Poggi (1990).

٥ Though see Achen (1989) and Cederman (1997).

٦ See Coleman (1982).

الحقيقة فإنه موجود - وبشكل عميق - في فهمنا العام بأنه من الصعب جداً أن نتخيل كيف يمكن لنا أن نتصور السياسة الدولية بدون ذلك التجسيم. وكما يشير Carr [٧]، فإنه سوف يكون من الصعب تفسير العلاقات الدولية اليومية بدون نعوت أو أوصاف تتضمن شيئاً من التجسيم في شكل عوامل متكاملة متعاضدة. بمعنى آخر، إنه من خلال حديث كهذا يتم تشكيل حقائق المنظومة الدولية.

قد يكون ذلك سبباً لأن نترك جانباً مسألة تشكيل عوامل الدولة. فحتى إذا كانت السوسيولوجيا تعتمد على نظرية ضمنية حول البشر (الأفراد)، فإن السوسيولوجيين لا يحتاجون إلى أن يتحولوا إلى بيولوجيين أو سيكولوجيين من أجل أن يمارسوا علم السوسيولوجيا. ومع ذلك، فقد قام العلماء في السنوات الأخيرة باختبار الافتراض القائل إنه حتى البشر يعتبرون عوامل تكاملية[٨]، وكذلك - وبشكل أكثر، وبصوت أعلى - افتراض الدولة - كعامل، والذي أصبح تحت كثير من الضغط التنظيري من اتجاهات عديدة جعلت من إنكاره واجباً ضرورياً. يركز بعض النقاد ببساطة على الأهمية الشارحة للعوامل الداخلية في السياسة الدولية. فمثلاً، يقول الليبراليون: إنه وحتى نشرح فعل الدولة، فإننا يجب أن ندرس جماعات المصالح التي تعتبر الدولة تعبيراً لها[٩]. أيضاً يناضل دارسو صناعة قرار السياسة الخارجية من أجل فتح "الصندوق الأسود" للدولة، والتركيز على البيروقراطيات والأفراد بداخله[١٠]. أيضاً يهاجم نقاد آخرون - وبشكل واضح - الدولة ذاتها. فالفرديون يقولون: إن الدولة يمكن اختزالها إلى الأفراد وتفاعلاتهم داخلها، حيث يعمل الرؤساء التنفيذيون حراساً في عملية الاختيار الاجتماعي[١١]، وما بعد الحداثيين يقولون: إن الوكلاء هم دائماً نتائج للخطاب؛ ولذلك يجب أن نزيحهم عن المركز، بدلاً من استخدامهم نقطة

---

٧ Carr (1939: 147-149

٨ For example, Henriques, et al. (1984), Elster, ed. (1986).

٩ Moravcsik (1997).

١٠ Allison (1971).

١١ Bueno de Mesquita (1981: 12-18).

بداية للنظرية[١٢]. وأيضاً يقول الإمبيريقيون: إننا لا نمتلك أي مبرر معرفي، أو مسوغ منطقي نعطي بموجبه وضعاً أونتولوجياً لما لا يمكن ملاحظته مثل عوامل الدولة. حتى الواقعيون يبدون تشكيكيين أيضاً، حيث نجد أن ستيفن كرازنر[١٣] يختزل "دولة" الولايات المتحدة إلى صناع القرار في البيت الأبيض، ووزارة الخارجية. ونجد أيضاً أن Robert Gilpin [١٤] يسلم بأن "الدولة لا توجد حقيقة".

ما يوحد وجهات النظر هذه هو موقفها القائل: إن معاملة الدولة كفاعل أو كعامل إنما هو في الحقيقة "خيال مفيد" أو "استعارة" لشيء آخر مختلف تماماً. فالدولة ليست في الحقيقة فاعلاً على الإطلاق، ولكنها فقط مجرد استعارة "بناء تنظيري"[١٥]. قد ينظر الفلاسفة إلى ذلك على أنه اتجاه "رمزي"، أو "ذرائعي" أو "شكي" تجاه الدولة؛ لأنه يسلم بأن مفهوم الدولة - كفاعل لا يحيل إلى كينونة حقيقية (الفصل الثاني). فوفقاً للرمزية، فإن الاتجاه الواقعي يمارس نوعاً من التجسيد (أي إعطاء المفهوم المجرد شيئاً من الواقع وتخليصه من صفاته التجريدية)[١٦]. ومع أنه نادراً ما يقدم بصورة واضحة فإن تطبيقاً مهماً للرمزية يتضمن القول إننا حالما نعرف "حقيقة" ما هي الدولة، فإنه سوف يكون ممكناً لنا من ناحية المبدأ أن نستغني عن الاستعارة والخيال دون أن نفقد قدرتنا على أن نشرح السياسة الدولية. يشبه ذلك موقف الماديين في فلسفة العقل، فهم يعتقدون أن سيكولوجيا الجماعة (السيكولوجيا) يمكن في النهاية - وبدون مخاطرة - اختزالها إلى علم الأعصاب.

أجادل في هذا الفصل بأن الدول عوامل حقيقية، نستطيع أن نعزو إليها صفات وخصائص بشرية، مثل الرغبات والقناعات والقصدية. ومن أجل ذلك الهدف فإنني أحاول تحقيق ثلاثة أهداف إضافية في أربعة أجزاء.

---

١٢ Ashley (1987).

١٣ Krasner (1978:11).

١٤ Gilpin (1986: 318).

١٥ Ferguson and Mansbach (1991: 370), Powell (1991: 1316).

١٦ Cederman (1997).

الهدف الأول هو إعطاء نموذجي عن الدولة "جسماً" أو هيئة، بإيضاح أنها فاعل (عامل) لا يمكن اختزاله إلى أجزائه المكونة له. يزيد من تعقيد تلك المهمة حقيقة أن الدول متصلة أو مرتبطة مفاهيمياً بالمجتمعات، وينظر منظرو الدولة إلى تلك العلاقة بطرق مختلفة. في الجزء الأول أناقش تلك المشكلة، وأصل إلى تعريف توفيقي يعتمد في أصله على وجهة نظر Weber إلى الدولة على أنها عامل تنظيمي، ولكنه يأخذ أيضاً من وجهة النظر التعددية والماركسية والتي تقول: إن خاصية الدولة يتم تشكيلها بطريقة مهمة بواسطة علاقات المجتمع - الدولة. فعندما تتفاعل الدول، فإنها تفعل ذلك كجزء من تعقيدات المجتمع - الدولة، الأمر الذي يؤثر على سلوكها، تماماً مثلما أن التفاعل بين الرأسماليين يتأثر بحقيقة أنهم يوظفون عمالاً، ولكن ذلك لا يعني أن الدول يمكن اختزالها إلى المجتمعات – أكثر من اختزال الرأسمالية إلى العمال. في الجزء الثاني أقصر التركيز على الدول تحديداً، باستخدام الأدبيات الفلسفية حول "الوكالة التعاضدية" لأبين كيف أن أبنية الدول الداخلية تشكلها كعوامل حقيقية وتكاملية. باستخدام جدلية البنية – الوكيل من الفصل الرابع، أركز على الدور الرئيس الذي يؤديه الأفراد الملموسون (والذين بدورهم كوكلاء يشكلون "الحكومات") في تفعيل الدول أو تجسيدها، ولكن أبين أن ذلك لا يلغي وجهة النظر الواقعية حول وكالة الدولة أو يلغيها.

الهدف الثاني هو إعطاء نموذجي عن الدولة "حياة"، وذلك بتحديد نزعاته ودوافعه الجوهرية، أو "مصالحه الوطنية". ولأن مفهوم المصلحة ذو علاقة بمفهوم الهوية، ولأن هناك أنواعاً مختلفة لكليهما، يبدأ هذا النقاش، في الجزء الثالث، بتقسيم للهويات والمصالح. وهنا أميز بين أربعة أنواع للهوية (هوية تعاضدية، هوية نوع، هوية دور، هوية جماعية)، ونوعين من المصالح (موضوعية وذاتية). وكل هوية لديها حاجات مصاحبة، أو مصالح موضوعية، وفهم الفاعلين لتلك المصالح الموضوعية يشكل بدوره المصالح الذاتية التي تدفع سلوكهم أو تحفزه. يطبق الجزء الأخير هذا الإطار على مفهوم المصلحة الوطنية. أعرف المصلحة الوطنية على أنها المصالح الموضوعية لمركبات مجتمع الدولة، مشتملة على أربع

حاجات: الحاجات المادية (حاجة البقاء المادي) حاجة الاستقلال، حاجة الرفاه الاقتصادي، الحاجة الجماعية لاحترام الذات. وأوضح في الخاتمة أن تفسيرات الدول لهذه الحاجات تميل إلى أن تكون تفسيرات منحازة تجاه الذات، الأمر الذي يؤهلها للتنافس - سياسة الواقعية - ولكن ذلك لا يعني أن الدول هي بالطبيعة (أو ذاتياً) مهتمة بمصالحها الذاتية.

يقودنا هذا الحديث عن طبيعة الدولة إلى الهدف الأخير، والذي أطوره خلال الفصل، ولكن أؤسس له بوضوح في الخاتمة: أريد أن أبين أن الدول هي من الناحية الأونتولوجية سابقة في وجودها على منظومة الدول. فالدولة تعتبر ما قبل - اجتماعية، مقارنة بالدول الأخرى بنفس الطريقة التي يعتبر فيها الجسم البشري سابقاً على المجتمع (ما قبل- اجتماعي). فكلاهما (الدولة والجسم) مشكل بواسطة أبنية داخلية وذاتية التنظيم، أحدهما اجتماعي، والآخر بيولوجي. ونتيجة لذلك، فإن ما يبرز في هذا الفصل هو نظرية يمكن اعتبارها "ماهيوية" في جوانب عديدة مهمة، الأمر الذي يدعم البداهة التي تدفع إلى تبني المداخل الفردية عند تناول منظومة الدول. وبما أن هذا الكتاب يتبع مدخلاً بنائياً في تناوله منظومة الدول، فإن ذلك يتطلب شيئاً من الإيضاح. فعلى العكس من اللاماهويين - مثل ما بعد الحداثيين - أقول: إنه يمكننا أن ننظر حول عمليات البناء الاجتماعي "على مستوى منظومة الدول" فقط إذا كانت لتلك العمليات منصات خارجية ومستقرة نسبياً. ولكن على العكس من الماهويين المتشددين - مثل الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد - فإنني أدافع عن رؤية معتدلة لتلك المنصات بالقول بأن كثيراً من الخصائص التي يعتقد غالباً أنها جوهرية في الدولة - مثل البحث عن القوة والأنانية - هي في الحقيقة مشروطة أو اعتمادية، ويتم بناؤها بواسطة المنظومة الدولية. فلكي ننظر حول العلاقات الدولية فإننا مضطرون لتبني شيء من وجهة النظر الخصائصية للدولة، ولكن ذلك لا يزال يترك كثيراً من المجال من أجل إيجاد نظريات بنائية للسياسة الدولية.

الدولة الأساسية The essential State

من أجل أن نبين كيف يتم تشكيل الدول كعوامل تكاملية نحتاج أولاً إلى أن نكون واضحين حول ما نعنيه بالدولة. سوف يكون ذلك صعباً بما فيه الكفاية لو كنا نتعامل مع الدول فقط ؛ لأن حقيقة كون الدول لا يمكن ملاحظتها تفتح مجالاً واسعاً لخلافات لا يمكن تقييدها بالشواهد. لذلك هناك على الأقل ثلاثة تصورات مفاهيمية مهمة - التصور الفيبيري، والتصور التعددي، والتصور الماركسي. ولكن المهمة أيضاً تزداد صعوبة ؛ لأنه يبدو مستحيلاً أن نعرف الدولة بمعزل عن "المجتمع". فالدول والمجتمعات تبدو مفاهيمياً معتمدة بعضها على بعض، بنفس الطريقة التي يعتمد فيها مفهوم السيد على الرقيق، أو المدرسون على الطلاب ؛ فطبيعة كل منهما هي نتيجة لعلاقته بالآخر. تنظر النظريات الفيبيرية والتعددية والماركسية إلى تلك العلاقة بطرق مختلفة، اختلافات تؤثر على أكثر من مجرد تصوراتها للدولة. يتردد التعدديون والماركسيون في تعريف الدولة "كعامل"، على الإطلاق. بكلمة أخرى، لا يتعلق الأمر بكون منظري الدولة يختلفون حول ما إذا كانت الدولة معرفة بواسطة س، أو ص ، أو ع، أو فقط س ، و ص – وكأنهما جميعاً يتكلمون عن ذات الظاهرة، ولكنهم يختلفون حول ما هو الشيء المزعوم أو المظنون الذي يفترض أن تحيل إليه عبارة "دولة" في المقام الأول. إلى هذا المدى فإن تعاريفهم للدولة تبدو غير قابلة للقياس وليست فقط مختلفة، بمعنى أنه يمكن القول إن "الدولة مفهوم يختلف الكل على ماهيته". في هذا الجزء، أعرض تقديماً مختصراً للنظريات الثلاث، مع الرغبة في إيجاد موضوع إحالة مشترك، وبعدها أناقش بتفصيل أكثر خمس خصائص تعرف ماهية الدولة الأساسية.

الدولة كموضوع إحالة The State as a referent Object

يعرف الفيبيريون الدولة على أنها منظمة تمتلك سيادة واحتكاراً إقليميا على الاستخدام المشروع للعنف المنظم[١٧]. تتفق سمتان من سمات هذا التعريف مع هدفي هنا.

---

١٧ On Weber's definition of the state see (1978:54), and for contemporary Weberians, Poggi (1990:19), Tilly (1990:1), and Mann (1993: 44-91).

الأولى هي أن الدولة ينظر إليها على أنها "فاعل تنظيمي". تعتبر وجهة النظر الفيبيرية أكثر المفاهيم الثلاثة تجسيماً للدولة - الدول لها مصالح، وتصنع قرارات، وتعمل في العالم - ولهذا السبب فإنها تلائم - بشكل خاص - نظرية العلاقات الدولية المنظومية. الخاصية الثانية لهذا التعريف هي أن هذا الفاعل ينظر إليه على أنه مستقل أونتولوجياً (من ناحية الوجود) عن المجتمع[١٨]. يركز الفيبيريون على الوظائف التي تؤديها الدولة للمجتمع (النسق الداخلي والدفاع الخارجي)، ولكن بالنسبة لفيبر، فإن طبيعة الدولة ليست معتمدة مفاهيمياً على المجتمع. فمثلاً، قد يحصل أن توجد دولة في منظومة رأسمالية، ولكن بالنسبة لفيبر فإن هذا الأمر لا يجعل منها شيئاً أكثر من كونها "دولة ـ في ـ رأسمالية" وليس "دولة رأسمالية" وبشكل فطري وجوهري.

أما بالنسبة للتعدديين فهم يقدمون صورة معاكسة للفيبيريين. فبينما يركز الفيبيريون على وكالة الدولة وتميزها عن المجتمع، يحاول التعدديون اختزال الدولة إلى جماعات المصالح والأفراد في المجتمع. حتى أن التعدديين الكلاسيكيين أنكروا "وجود الدولة" كلية، قائلين إنها ليست شيئاً أكثر من "حكومة" الأفراد المحسوسين الذين يرأسون الدولة في أية لحظة زمنية[١٩]. وبالنسبة للتعدديين فإن الموضوع الذي تحيل إليه كلمة "دولة" يختلف عن ذلك الذي يقول به الفيبيريون - إن كان شيئاً على الإطلاق. في العلاقات الدولية، مدخل مركزية - المجتمع هذا يعتبر - على وجه الخصوص - مفيداً في معرفة إلى أي مدى يكون سلوك السياسة الخارجية نتيجة للسياسة المحلية. أيضاً أصبح هذا المدخل أساساً لظهور نظرية "ليبرالية - بنيوية" للسياسة الدولية[٢٠].

يمكن النظر إلى النظرية الماركسية للدولة على أنها إطار يجمع بين الاتجاهين السابقين. إذا كان الموضوع الذي تحيل إليه عبارة "الدولة" بالنسبة للفيبيريين هو الفاعل

---

١٨ Poggi (1990:20-21).

١٩ The Classical Pluralist position is represented by Bentley (1908) and Truman (1951), and more contemporary Pluralisms by Almond (1988).

٢٠ Moravcsik (1997).

التنظيمي، وبالنسبة للتعدديين هو المجتمع، فإن موضوع الإحالة بالنسبة للماركسيين هو "البنية" التي تربط الاثنين معاً في علاقة تشكيلية تبادلية[٢١]. فالدولة هي "البنية المستمرة للحكم والسلطة في المجتمع"[٢٢]. فالقول بأن تلك البنية تشكل - تبادلياً - كلاً من الدولة والمجتمع يعني أن ماهية كل منهما هي فقط بفضل علاقته مع الآخر. بحسب وجهة النظر هذه، مثلاً، الدولة الرأسمالية هي بنية من السلطة السياسية (ليست فاعلا) تشكل مجتمعاً ذا ملكية خاصة لوسائل الإنتاج، وفي نفس الوقت تشكل عامل دولة مفوضاً ومطلوباً منه حماية تلك المؤسسة. بمعنى أن الماركسيين يتفقون مع كل من التعدديين والفيبيريين، مادامت عوامل الدولة بالنسبة للماركسية "مستقلة نسبياً" عن المجتمع، ولكنها ليست مستقلة عنه أونتولوجياً (من ناحية الوجود والماهية). ولكن الماركسيين يذهبون أبعد من الآخرين في تركيزهم على أنه ليس بإمكان كل من فاعل الدولة والمجتمع أن يوجدا بشكل مستقل عن بنية السلطة السياسية التي تحتويهم.

تعالج كل نظريات الدولة الثلاث هذه - والتي يمكن تسميتها تباعاً التنظيمية، والاختزالية، والبنائية - الظواهر التي تشير إليها عبارة "الدولة". لكل منها موضوع إحالة مختلف، وواحد منها فقط (الدولة الفيبيرية) يحيل إلى الدولة "كعامل". يدور هذا الكتاب حول السياسة الدولية المنظومية، ويسلم بأن الدول هي عوامل، وبذلك فهو يبدو أنه يفضل المدخل الفيبيري. ولكن الدول عندما تتفاعل فهي تفعل ذلك مع مجتمعاتها، الأمر الذي يعني ضرورة تدعيم تصورنا للدولة بما يقدمه التحليل الماركسي أو التعددي. بمعنى آخر، فإن موضوع إحالة "الدولة" يجب تصوره مفاهيمياً كعامل تنظيمي متصل داخلياً بالمجتمع الذي تحكمه الدولة بواسطة بنية السلطة السياسية، الأمر الذي يعني في النهاية جمع وجهات النظر الثلاث في منهج واحد.

---

٢١ I am equating Marxism here with the "structural" or "neo-"Marxist tradition of Althusser (1970), Poulantzas (1975), and Jessop (1982); for other Marxist theories of the state see Carnoy (1984).

٢٢ Benjamin and Duvall (1985:25).

تعريف الدولة Defining the State

تأخذ الدول أشكالاً متعددة ـ ديمقراطية، ملكية، اشتراكية – تعكس بنية علاقات الدولة - المجتمع. ومع ذلك، فإن ما يهمني هنا هو الشيء المشترك بين كل الدول في كل الأزمنة وكل الأمكنة. ما يهمني هو "الدولة الأساسية"، أو "الدولة كدولة". لا يعني ذلك القول بأن التعدد في نوعيات الدول وأشكالها غير مهم بالنسبة للسياسة الدولية. بدون شك فذلك التعدد يؤثر في السياسة الخارجية، ومن وجهة نظري يؤثر أيضاً في منطق منظومات الدول. ولكني في هذا الفصل أسترشد بالاهتمام الأضيق لتأسيس نظرية العلاقات الدولية المنظومية على نظرية حول كيف تتشكل (تتكون) الدول، كما تتشكل أجزاؤها المتحركة. ومادامت كل الدول هي "عوامل"، فإن ذلك يستلزم وجهة نظر معتدلة تقتصر على الحد الأدنى من الخصائص في تناول الدولة، بعد عزلها عن صيغها الاعتمادية. الهدف ليس لمساعدتنا في تحليل الدول التاريخية الفعلية وفهمها، ولكن لإيجاد المنصة – أو "الجسم" – الضرورية لعمل نظرية منظومية.

قد يقول معارضو الخصائصية: إنه حتى وجهة النظر الضيقة تجاه الدولة سوف تكون غير ملائمة، كون الدول - كأبنية اجتماعية – لا يمكن أن يكون لها أي جوهر عبر تاريخي أو عبر ثقافي[٢٣]. أعتقد أن الدول تمتلك جوهراً مشتركاً، ويجب أن تكون كذلك إذا أردنا أن نفهمها. فإذا كانت الدول لا تشترك في شيء، فماذا إذا يميزها عن أي شكل اجتماعي آخر؟ فإذا كان أعضاء الدولة السويدية يميزون أنفسهم كفريق كرة، ولكنهم مازالوا يسمون أنفسهم دولة، فهل يعني ذلك أن الدول تستطيع أن تأخذ صبغة فريق الكرة أو شكله، أو أن السويد لم تعد دولة؟. باختصار هل تستطيع دولة أن تكون "أي شيء"؟ من وجهة نظري يبدو أن هناك قيوداً مهمة مفروضة على ما يمكن أن نسميه - وبشكل مقبول - دولة، وهو ما أعتبر أنه خصائصها الأساسية. من الناحية الأخرى، حقيقة أن الدول يجب أن تكون لها خصائص معينة لا يعني بالضرورة أن تلك الخصائص يمكن تحديدها بدقة، كون الأشكال الاجتماعية، وحتى الطبيعية، لها مناطق

---

٢٣ For some postmodern interpretations of the state from which this conclusion might be drawn see Mitchell (1991), Campbell (1992), and Bartelson (1995).

حدودية متداخلة. لذلك، فإنه قد يكون من المفيد أن نفكر في الدولة على أنها وضع غامض لا شيء من عناصره يعتبر أساسياً، ولكنها (تلك العناصر) تحيل إلى التماسك أو الترابط في عناقيد متوازنة (الفصل الثاني). كأحد الأشكال الاجتماعية، لا تبدو الدولة "غامضة" على وجه الخصوص، ولكنها أيضاً لها حالات حدودية[٢٤]، الأمر الذي يعني أن تركيزنا يجب أن يكون على عناقيد، أو تجمع تلك الخصائص وليس على الحالات الفردية.

تشير المناقشة – في الجزء السابق – إلى أن "الدولة الأساسية" لها خمس خصائص أساسية (١) نسق قانوني ـ مؤسساتي، (٢) منظمة تزعم احتكاراً على الاستخدام المشروع للعنف المنظم، (٣) منظمة ذات سيادة، (٤) مجتمع، (٥) إقليم. تمثل الخاصة الأولى الاتجاه الماركسي في النظر إلى الدولة كبنية، والثانية والثالثة تمثلان وجهة النظر الفيبيرية في النظر إلى الدولة كفاعل (كعامل)، والرابعة تمثل وجهة النظر التعددية للدولة كمجتمع، والخامسة هي الخاصية المشتركة بين جميع وجهات النظر الثلاث. تشكل هذه الخصائص تجمعاً متوازناً، يوفر بدوره تبريراً لنموذج "كرة البلياردو" الشائع في نظريات العلاقات الدولية المنظومية. وعلى أية حال، فإن الخاصتين الثانية والثالثة فقط هما اللتان تحيلان إلى الدولة كفاعل (كعامل)، وكوني في هذا الفصل أحاول توضيح هذه الفكرة، فإنه من المهم أن تكون مصطلحاتي أكثر دقة وتحديداً. لذلك فإنني سوف أستخدم كلمة "دولة" للإشارة إلى الفاعل التنظيمي الفيبيري وسوف أستخدم "بنية الدولة" من أجل أن أشير إلى بنية السلطة السياسية كما عند الماركسيين، وسوف أستخدم مصطلح COX [٢٥] "مركب المجتمع - الدولة" لأحيل إلى جميع تلك الخصائص الخمس مجتمعة. الآن أفصل هذه الخصائص بشكل أكبر.

نسق مؤسساتي - قانوني An institutional-Legal order

يتم تشكيل الدولة - كبنية للسلطة السياسية - بواسطة المعايير، والقوانين، والمبادئ التي يتم بموجبها "التعامل مع الصراع، وتنظيم المجتمع والتي تحكم العلاقات الاجتماعية"[٢٦].

---

٢٤ Crawford (1979: 52-71).

٢٥ Cox (1987).

٢٦ Benjamin and Duvall (1985: 25-26).

توزع هذه البنية ملكية وكيفية التحكم في الأسس المادية الثلاثة للقوة بين الدولة والفاعلين الاجتماعيين: وسائل الإنتاج، وسائل التدمير، ووسائل إعادة الإنتاج البيولوجي[٢٧]. فالصيغ المختلفة لبنية الدولة يتم تشكيلها بالكيفية التي ينظم فيها ذلك التوزيع. فمثلاً تقسم أبنية الدولة الرأسمالية صيغ القوة (أشكال القوة) بين رأس المال والدولة والعائلة، وأبنية الدولة بأشكال منتظمة تجمعها كلها في نخب الدولة، وهكذا. ومع ذلك، وبغض النظر عن أي توزيع معين للسلطة السياسية، فإن أبنية الدولة هي أبنية القوة، وكلتاهما تضبط سلوك رعايا (ذوات) موجودين مسبقاً، ويشكلان من يكون هؤلاء، وما هم مؤهلون لفعله.

تتم عادة مأسسة أبنية الدولة في القوانين والنظم الرسمية، وذلك من شأنه أن يعمل على استقرار توقعات بعض المحكومين حول سلوك بعضهم. وبما أن التوقعات ضرورية لكل أشكال التفاعل الاجتماعي، فإن أبنية الدولة تجعل من وجود مجتمع حديث أمراً ممكناً. أيضاً تساهم المأسسة في استقرار التوقعات حول استخدام القوة بواسطة أولئك الفاعلين داخل المجتمع، والذين يمنحهم القانون حق استخدام العنف من أجل تطبيق النسق. فضمان عدم الاستخدام الرسمي العشوائي للقوة يعتبر حيوياً من أجل أن يتمكن الناس من الاهتمام بحياتهم اليومية، وأبنية الدولة تحقق تلك الغاية عن طريق تنظيم كيف ولماذا يستطيع فاعلو (موظفو) الدولة إجبار المجتمع على الطاعة. وبشكل عام يعتبر القانون أساسياً من أجل مركب الدولة - المجتمع. فأية بنية تستحق وصف "دولة" سوف يكون لها نسق قانوني[٢٨].

تشكل الأنظمة المؤسساتية – القانونية مركبات الدولة – المجتمع، وبهذا الشكل تحتوي تلك الأنظمة على فاعلين لكل من الدولة والمجتمع بداخلها. هذه المركبات سوف تعتمد قدرتها على أداء دور الوكالة وبدرجات مختلفة على شكل بنية الدولة. فأبنية الدولة "القوية" تمكن فاعلي الدولة من حشد موارد مهمة من المجتمع، وتمكن الدولة والمجتمع معاً من

---

٢٧ إذا كانت وسائل إعادة الإنتاج البيولوجي (النسل) قد تبدو أنها من غير المحتمل أن تكون موضوعاً لتحكم الدولة، فإن السياسة الصينية الحالية القائلة بـــ"طفل واحد لكل عائلة" قد تفيد بغير ذلك (المؤلف).

٢٨ D'Entreves (1967).

التصرف بشكل روتيني ومعتاد، وكأنهم "وكالة" واحدة. تسلم نظريات العلاقات الدولية المنظومية - وبشكل ضمني - بأن الدول تكون "قوية" عندما تستطيع معاملة تعقيدات الدولة - المجتمع وكأنها "كرات بلياردو" واقعة تحت السيطرة الكاملة لفاعلي الدولة. وفي أرض الواقع، فإن أبنية الدول تكون أضعف من ذلك بشكل ملحوظ، غير قادرة على المحافظة على اندماج كامل للوكالة المجتمعية مع وكالة الدولة لمدة زمنية طويلة. لذلك، وحتى مع محدوديته فيما يتعلق بالوكالة، فإن التعريف الماركسي للدولة كنسق مؤسساتي - قانوني من الأفضل عدم النظر إليه على أنه يحيل إلى "فاعل" على الإطلاق. ليس له (الفاعل) هويات، أو مصالح أو قصدية.

فإذا كنا نريد أن نقدم تصوراً مفاهيمياً لوكالة الدولة، فإننا نحتاج إلى تبني منهج فيبري عند النظر إلى الدولة. ما يربط ذلك مع المنهج الماركسي هو أن أبنية السلطة السياسية تشكل فاعلي الدولة كمنظمات متميزة عن المجتمعات، ومفوضة بحق وواجب معينين لاستخدام القوة من أجل تأمين تلك الأبنية. يمكن ترجمة ذلك إلى وظيفتين رئيستين: أولاً المحافظة على النسق الداخلي، والذي يشمل إعادة إنتاج ظروف وجود المجتمع الداخلية، وثانياً تأمين الدفاع الخارجي، والذي يحمي سلامة تلك الظروف من اعتداءات الدول الأخرى. فمن أجل القيام بتلك الوظائف، فإن فاعلي الدولة (موظفيها) مفوضون من قبل أبنية الدولة باحتكار الاستخدام المشروع للعنف المنظم والسيادة، الأمر الذي يشتمل على الخاصيتين الثانية والثالثة للدولة الأساسية.

احتكار الاستخدام المشروع للعنف المنظم

Monopoly on the Legitimate use of organized violence

تعتبر الدولة وكالة متخصصة في الاستخدام المشروع للعنف المنظم[٢٩]. وبعبارات Charles Tilly [٣٠]، فالدول عبارة عن "مضارب حماية". في بعض المجتمعات تسيطر الدول

---

٢٩ Poggi (1990: 21).

٣٠ Tilly (1985).

أيضاً على وسائل الإنتاج، وربما حتى على وسائل إعادة الإنتاج، ولكن السيطرة على وسائل التدمير هي القاعدة المميزة والقصوى لقوة الدولة، وفقط تلك الصفة تعتبر أساسية لاكتساب صفة "الدولة".

يحيل مفهوم "العنف المنظم" إلى الاستخدام المنسق لقوى قاتلة أو مدمرة بواسطة جماعة معينة. وهناك عديد من أشكال العنف لا تدخل في هذا الوصف، بعضها يحيل إلى قوى غير قاتلة، فقد تدخل الدولة في مثل هذا النوع وكذلك المواطنون (سوء المعاملة الزوجية، والاستئساد مثلاً). ويحيل بعضها الآخر إلى العنف الذي لا يعتبر قوة بالمعنى الحرفي للقوة، مثل العنف البنيوي الذي قد تتعرض له بعض المجموعات الأقل حظاً، كالعنف الواقع عليهم بسبب أبنية الاضطهاد الاقتصادي، أو العرقي، أو أي نوع آخر. لا يزال هناك بعض آخر يحيل إلى عنف الأفراد والذي لا يصدر عادة عن جماعات (القتل، الاغتصاب)، أو أنه يصدر عن جماعات، ولكنه غير منظم (الشغب وعنف العصابات). كل أشكال العنف هذه تعتبر مهمة، ويمكن أن نجدها بدرجات مختلفة في السياسة العالمية. لذلك، فإنني أقول: إننا يجب أن ندرك الدور الخاص الذي يقوم به العنف المنظم في تشكيل الدولة. لا أقصد أن أقول: إن علماء العلاقات الدولية يجب أن يتجاهلوا أنواع العنف الأخرى، ولكن قدرة الدول على ممارسة العنف المنظم تعتبر خاصية أساسية ومميزة لوكالة الدولة. حتى الدول التي سرحت جيوشها، مثل كوستاريكا، لا تزال تحتفظ بقدرة على ذلك العنف المنظم من أجل أمنها. فأية منظمة غير قادرة على ممارسة العنف المنظم سيكون من الصعب وصفها بأنها دولة.

يثير مفهوم "احتكار" العنف إشكالية. تقسم معظم الدول الحديثة إمكانياتها القسرية إلى تنظيمين، قوة شرطة من أجل الأمن الداخلي، وجيش من أجل الأمن الخارجي، وأكثر من ذلك تقسم هذين التنظيمين إلى تنظيمات متميزة وظيفياً وإقليمياً (محلي، مقاطعي، الشرطة الوطنية، الجيش، البحرية، القوت الجوية، ...). ما الذي يجمع تلك التنظيمات المتعددة والذي يشكلها مجتمعة "كاحتكار" للعنف؟

تكمن الإجابة التقليدية في القول بأن هذه التنظيمات، وعملية السيطرة عليها متمركزة في يد رئيس الدولة. ففي نهاية الأمر يوجد في الدولة مركز واحد لسلطة صناعة القرارات المتعلقة بالعلاقات بين أسلحتها القسرية، ومع ذلك، فإن حقيقة تركز تلك السلطة في يد فرد واحد ليس ذا علاقة بالقضية هنا: سلطته هي في أية حالة نتيجة للنسق المؤسساتي - القانوني، وإذا كان من الممكن تحقيق نفس النتيجة بطريقة أقل مركزية، فإنه أيضاً سوف يكون لدينا احتكار للقوة. ما يهم عند تشكيل الاحتكار هو "تأثير" المركزية، وليس المركزية ذاتها. هذا التأثير يجب أن يكون ذا جانبين. أولاً، الوكالات القسرية للدولة يجب أن "لا تكون تنافسية"، بمعنى أن تلك الوكالات لا تحل نزاعاتها (مثلاً حول الميزانيات أو مناطق الصلاحيات..) بالقوة. يعرف ذلك في العلاقات الدولية "بالمجموعة الأمنية"[٣١] والذي يقول Deutsch إنها يمكن أن تكون "متعددة" (لا مركزية)، أو "مندمجة" (مركزية)، كما في الدولة الحديثة. ثانياً، يجب أن تكون تلك الوكالات القسرية "متحدة"، بمعنى أن تنظر كل واحدة منها إلى التهديد الذي تواجهه الوكالات الأخرى على أنه تهديد لها ذاتها، فالكل يدافع ضد هذا التهديد. يعرف ذلك في العلاقات الدولية "بالأمن الجماعي" والذي يعرف أعضاؤه أمنهم الخاص على أنه أمن المجموعة، انطلاقاً من مبدأ "الكل من أجل واحد، وواحد من أجل الكل". يتجاوز هذا المطلب مطلب عدم التنافس، كون الأعضاء غير المتنافسين قد لا يكترث بعضهم بمصير بعض، بينما يكترث الأعضاء التوحيديون بعضهم بمصير بعض.

تحقق الدول المركزية صفة اللاتنافس والوحدة بتصنيف الوكالات القسرية تحت مركز واحد تكون له سلطة القيادة أو الطاعة، ولكن ذات النتيجة يمكن تحقيقها بآليات مؤسساتية تعتمد على إجماع لا مركزي، كما في حالة اتحاد الكارتيل. فمثلاً، عندما يتعلق الأمر بالأمن العسكري، فإن منظومة أمن جماعي فعالة - مثل الناتو - لا تبدو مختلفة بشكل أساسي عن منظومة الأمن الإقليمي في دولة مثل البرازيل. في كلتا الحالتين نجد أن المسؤوليات الوظيفية والإقليمية المتعلقة باستخدام القوة يتم تخصيصها لوكالات لا تنافسية، وتتمتع

---

٣١ Deutsch, et al. (1957).

باستقلال كبير في مجالها، وأي تهديد لإحداها سوف ينظر إليه على أنه تهديد للجميع. فمن وجهة نظر المعتدين الخارجيين فإن كلتا المنظومتين تعتبران "احتكارات" حقيقة للقوة. يشير ذلك إلى إمكانية أبنية دولة لا مركزية أو "عالمية"، والتي ليس لها رئيس واحد، ولكنها لا تزال قادرة على القيام بعمل جماعي ممأسس[٣٢].

يظل أكثر المتطلبات إشكالية من الناحية المفاهيمية هنا هو كون احتكار العنف المنظم "مشروعاً". فالدول يجب ألا تكون لديها القدرة على المحافظة على الاحتكار فقط، ولكن يكون أيضاً لها "الحق" في فعل ذلك والذي يقبله أعضاء المجتمع، حتى في غياب القسر، أو المصلحة الذاتية[٣٣]. يعتبر ذلك مشكلة؛ لأن "حق" الدولة دائماً ينافس من أحد ما في مكان ما، وبذلك تكون "الشرعية" مسألة نسبية، وبحسب وجهة نظر الناظر إليها. ماذا عن عصابات المخدرات التي تمارس احتكارات للقوة في مناطق سيطرتها على أناس يدعمونها طوعاً؟ أو الدول البشكل منتظمة التي لا يستطيع الشعب فيها التعبير عن مشاعره؟ هل يعتبر الرضاء الضمني كافياً للشرعية؟ وماذا عن المقاومة غير المدنية للدولة، مثل التهرب من الضرائب، أو رفض أداء قسم الولاء؟ هل الشرعية قضية رأي الأكثرية؟ وهكذا.

لا أستطيع الإجابة على هذه الأسئلة الصعبة هنا. ولكن يمكن - على أية حال - تجاوزها من أجل أغراض متعلقة بالعلاقات الدولية، وذلك بالانحياز إلى "زعم" الدولة احتكارها للاستخدام المشروع للعنف المنظم، ومعاملة ذلك الزعم على أنه "حق" إلى أن يثبت أن المعارضة العامة (الشعب) تجعل من المحافظة عليه أمراً مستحيلاً. بالطبع تكمن المشكلة في مثل هذا التوجه في أن قدرة الدولة على العنف تمكنها من الدفاع عن "شرعيتها" باستخدام القوة في حالة الضرورة، الأمر الذي يعني أنه في بعض الحالات قد تكون هناك فجوة كبيرة بين الزعم والواقع. بالإضافة إلى ذلك، إنه بالتحديد ذلك الانحياز التحليلي الذي

---

٣٢ On the concept of an international state see, Cox (1987), Picciotto (1991), Wendt (1994), Caporaso (1996), and Shaw (1997).

٣٣ Hurd (1999).

يساعد الدول على إعادة إنتاج مزاعمها، الأمر الذي بدوره يوضح كيف تدعم الجوانب المعرفية لمشروع الدولة المنظومي الجوانب السياسية. وعلى أية حال - وعلى أساس أن اهتمامنا هو معرفة كيف تعمل منظومات الدول – فإن ما يهم هنا هو قدرة احتكار الدولة، وليس شرعيتها.

السيادة Sovereignty

تشكل أبنية الدولة أيضاً فاعليها أو أعضاءها بأن تزودهم بسيادة معينة، والتي بدورها، تقسم تقليدياً إلى سيادة "داخلية" وسيادة "خارجية"[٣٤].

تعني السيادة الداخلية أن الدولة هي المركز الأعلى للسلطة السياسية في المجتمع. بعد كل ما تم فعله وقوله، فإن الدول - في الحقيقة – وليس الكنائس، أو الشركات أو المواطنون – هي التي لها الحق في صنع القرارات النهائية والملزمة. فهي - في الحقيقة - تقرر ما يعتبر من الناحية الرسمية "سياسياً" في المقام الأول[٣٥]. حقيقة كون ذلك "حقاً" تعتبر مهمة هنا. فالسيادة ليست مسألة متعلقة بالحرية الحقيقية في الفعل بالنسبة للمجتمع، أو "استقلال الدولة"[٣٦]، ولكنها حول كونها مسلماً بها، أو معترفاً بها من قبل المجتمع، على أن لها قوى معينة، وعلى أن لها "السلطة". قد تكون هذه القوى محدودة – كما في The night-Watchman State - أو مكثفة كما في الدولة الشمولية، ولكن كحقوق تعتبر هذه القوى حقائق قانونية أكثر منها سياسية، وشرعية أكثر منها حقيقية[٣٧]. والدول الديمقراطية لا تعتبر أقل سيادة من الدول الفاشية، حتى مع القيود الداخلية الكبيرة التي تواجهها الدول الديمقراطية.

يزيد ظهور مبدأ السيادة الشعبية في القرن الثامن عشر من تعقيد تلك النتيجة البسيطة. فالسيادة الشعبية تنزع السلطة المطلقة والنهائية، وتضفيها على الشعب. بمعنى أنهم

---

٣٤ For example, Fowler and Bunck (1996).

٣٥ Thomson (1995).

٣٦ Nordlinger (1981).

٣٧ Dickinson (1927).

وإن كانوا يرون أن الدولة غير شرعية، فإن لهم حق الثورة، الأمر الذي يبدو وكأنه يقوض فكرة سيادة "الدولة"[٣٨]. مع ذلك، فإن دولة ديمقراطية سوف تكون لها سيادة حقيقية طالما بقيت منظمة مميزة، ومفوضة في صنع القرارات، وفرض القانون نيابة عن المجتمع. فقد تكون للشعب السلطة المطلقة (النهائية) على تلك المنظمة، ولكن فيما دون انهيار شرعية الدولة، فإنها سوف تبقى ذات سيادة في كل شيء ماعدا الاسم.

يتعلق ذلك بالسؤال المطول حول ما إذا كان يمكن تقسيم السيادة. يجادل Hobbes ، و Bodin بأن السيادة يجب أن تكون مركزة في يد شخص واحد، ولكن الرأي المعاصر يتفق بشكل عام على أنه يمكن تقسيمها[٣٩]، بحسب الوظائف (تنفيذي، تشريعي، قضائي)، وبحسب المستويات (محلي، وطني، وربما دولي)، أو بحسب القضايا (الاقتصادية، العسكرية، الرفاه). وجهة النظر القائلة إن السيادة يمكن أن تكون مقسمة تمكننا من استيعاب حقيقة أن رؤساء الدول اليوم لا يملكون السلطة النهائية المطلقة، ولكنها - كما توقع بودان وهوبز - تخلق مشكلة كيف يمكننا أن نتصور مفاهيمياً وحدة الدولة. أين سيادة الدولة إذا لم تكن مركزة في يد شخص واحد؟[٤٠].

تكمن إحدى الإجابات في الاعتراف بأن السيادة في الحقيقة - حتى لو كانت في يد فاعلي الدولة - تعد من خصائص البنية. يحيل التصور الفيبيري للدولة كفاعل بذاتها إلى بنية ليست البنية المشار إليها في التعريف الماركسي للدولة، والتي تشمل المجتمع، ولكن البنية التنظيمية التي تشكل الدولة كوكيل تعاضدي (انظر مايلي). هذه البنية "الفسيولوجية" تربط الأفراد والبيروقراطيات المتعددة التي تشكل فاعلي الدولة بعضهم مع بعض، محددة سيادات وظيفية أو إقليمية أو مواضيعية داخل إطار من القوانين والإجراءات اللازمة لتسوية النزاعات حول نطاق السلطات، وضامنة بذلك عملها بتناغم تام. ما نقوله هنا مشابه لما قلناه سابقاً

---

٣٨ See Antholis (1993).

٣٩ D'Entrevas (1973: 316).

٤٠ For a good discussion of the difficulties of specifying the locus of sovereigny see Bartelson (1995: 12-52).

عند حديثنا عن احتكار الدولة للقوة؛ الذي يعطي الدولة سيادة في مواجهة الانقسام الداخلي هو بنية تنظيمية مكونة من سلطة غير تنافسية وموحدة تمكن بعض أجزاء هذه البنية من العمل مع بعضها كوحدة أو "كفريق". في ضوء ذلك نستطيع أن نرى لماذا من الصعب أن نجد أو نحدد السيادة في الدولة المعاصرة؛ لأن الأبنية ليس لها مقر واحد. تصبح سيادة الدولة واضحة فقط عندما ننظر إلى البنية التي من خلالها تصبح أجزاؤها كلاً تعاضدياً.

يعتبر، على العكس من تلك الصعوبات، مفهوم السيادة الخارجية واضح المعالم وسهلاً، مشيراً فقط إلى غياب أية سلطة خارجية أعلى من الدولة - مثل الدول الأخرى، القانون الدولي، أو الكنيسة العالمية. باختصار، تشير السيادة الخارجية إلى "الاستقلال الدستوري"[٤١]. وكما في السيادة الداخلية، فإنه من الضروري التركيز على أن الموضوع هنا ليس موضوع الاستقلال. فزيادة الاعتماد الدولي المتبادل يعني أن الدول - وبشكل متزايد - دائماً عرضة لقيود خارجية قوية مفروضة على أفعالها. يخلق ذلك فجوة بين "الحق" في أن تفعل الدول ما تريد، وبين قدرتها على "ممارسة" ذلك الحق، ولكن الاعتماد المتبادل لا يعني أن الخارجيين لهم سلطة فوق سلطة الدول. فالسلطة تستلزم شرعية وتقتضيها، وليس مجرد التأثير أو القوة.

يوجد - على أية حال - فرق مهم بين السيادة الخارجية المعترف بها من قبل الدول الأخرى وبين السيادة الخارجية غير المعترف بها. عندما واجهت دولتا الأزتك والأسبان بعضهما بعضاً في عام ١٥١٩م كانتا مستقلتين دستورياً، ولكن أسبانيا على الأقل لم تعترف (بمعنى "القبول") بذلك، وهكذا اعتبرت أن إخضاع الأزتك أمر عادل ومشروع. إحدى المساهمات المهمة للبنائية في العلاقات الدولية كان التركيز على دور الاعتراف المتبادل بالسيادة الخارجية في تلطيف آثار الفوضى الدولية[٤٢]، وهذا يشكل جزءاً رئيساً من مناقشة الفصل السادس. وعلى أية حال، فإن ما أريد التركيز عليه هنا هو أن الدولة يمكن أن تكون لها سيادة خارجية، حتى لو لم يكن معترفاً بها من قبل الدول الأخرى. ففي المنظومات

---

٤١ James (1986).

٤٢ See, for example, Ruggie (1983a, 1993), Strang (1991), Wendt (1992), and Biersteker and Weber, eds. (1996).

الدولية الهوبيزية قد "تدعي" الدول سيادة خارجية، ولكن الآخرين لا يعترفون لها بتلك السيادة "كحق". وفي مثل هذه الحالة تكون السيادة الخارجية فعلية أو "إمبيريقية" فقط[٤٣]. وفي منظومات لوك الدولية، تعترف بعض الدول بسيادة بعضها كحق، وهنا تكون السيادة الخارجية "قضائية عدلية" Judicial، وليست فقط إمبيريقية. لمثل هذا الاعتراف تطبيقات مهمة في السياسة الخارجية، وهو أن الدول التي يعترف بعضها بسيادة بعض لا تميل إلى إخضاع بعضها بعضاً، ليس لأنها لا تستطيع، ولكن لأن الاعتراف يتضمن رغبة في الحياة، والسماح للآخر بالحياة.

إذاً – وعلى العكس من بعض البنائيين[٤٤] – فإن السيادة – من وجهة نظري – لا تستلزم مسبقاً مجتمعاً من الدول. فالسيادة خاصية أصلية وأساسية للدولة، وليست مشروطة بوجود مجتمع. فالوضع الإمبيريقي للدولة يمكن أن يوجد بدون وجود الوضع القضائي أو الشرعي. يعطي الاعتراف للدول قوى وقدرات معينة داخل مجتمع من الدول، ولكن مسألة عدم خضوعها لسلطة خارجية بالتحديد لا تستلزم ذلك الاعتراف أو لا تتطلبه. يعد ذلك مصدراً مهماً لقولي ذي الطبيعة الخصائصية ؛ وسأعود إلى ذلك فيما يلي.

المجتمع Society

يتم تشكيل فاعلي الدولة بواسطة أبنية الدولة الداخلية التي تعطيهم سلطة سياسية على المجتمعات، وبهذا الشكل فهم يستلزمون مسبقاً وجود المجتمعات. فاعلو الدولة مختلفون عن مجتمعاتهم، ولكنهم متصلون بهم داخلياً: لا مجتمع، لا دولة. وهكذا، مع أنني في هذا الكتاب مهتم بالعلاقات بين الدول – ولهذا السبب أستخدم عبارة "دولة" بالمعنى الفيبيري لأشير إلى منظمة - فإننا لا نستطيع أن نفهم سلوك هؤلاء الفاعلين دون أن نهتم بعلاقاتهم الداخلية بالمجتمع. محتوى تلك العلاقة سوف يعتمد على الشكل أو الصيغة التي تتخذها أبنية الدولة. فالأبنية الفاشية، والاشتراكية، والديمقراطية، توجد علاقات مختلفة بين الدولة

---

٤٣ Jackson and Rosberg (1982).

٤٤ For example, Giddens (1985: 255-293).

وأعضاء المجتمع، مع أننا في هذا الجزء مهتمون فقط بما هو متأصل وأساسي وجوهري في كل علاقات الدولة - المجتمع.

يتضح أن هذا السؤال : ما هو إذاً المجتمع؟ لا يمكن الإجابة عليه هنا، ولكن دعني أعرض بعض البدهيات التي يمكن مبدئياً تطويرها إلى نقاش معقول. إنه من المفيد هنا أن نفصل تلك البدهيات إلى مسألة تشكيلية وأخرى سببية.

تهتم المسألة التشكيلية بماذا يتطلب المجتمع مفاهيمياً حتى يكون مجتمعاً. يبدو أن هناك مطلبين. الأول هو أن يكون لدى الناس معرفة مشتركة تحفزهم لإطاعة قوانين مجتمعهم وأحكامها في معظم الأحيان. ومع أنه توجد مجتمعات من غير دول، فإن كل المجتمعات المركبة لها دول. وبهذا الشكل فإن كثيراً من تلك الأحكام سوف يتم وضعها في صيغة قانون. المطلب الثاني للمجتمع هو أن تكون له حدود. قد تكون تلك الحدود مشوشة، كما في المناطق الحدودية التي نادراً ما تخضع لسلطة الدولة، ولكن مادامت هناك أكثر من دولة، فإنه سوف يكون هناك أكثر من مجتمع ؛ لأن لكل دولة أحكامها الخاصة بها، ويتوقع أن يلتزم بها أعضاء مجتمعها. والقول إن الدول والمجتمعات متصلة داخلياً في مركب الدولة ـ المجتمع يعني أنه ليست الدولة فقط هي المشكلة بعلاقاتها مع المجتمع ؛ ولكن يعني أيضاً أن المجتمع مشكل بواسطة علاقته مع الدولة.

يهتم السؤال السببي بقضية من أين تأتي المجتمعات ؟ أو ما الذي يحدث أو يوجد المجتمعات؟ تقترح المعرفة الفطرية أوالإدراك العام نوعين من الأسباب: من الأسفل – إلى – الأعلى، ومن الأعلى - إلى - الأسفل. فمن ناحية، هناك جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية تبدو سابقة على وجود الدولة. فالبشر حيوانات اجتماعية، لدرجة أنه يمكن القول إن الوحدة الابتدائية في "حالة الطبيعة" كانت الجماعة وليس الفرد[٤٥]. هويات الجماعة (من قبيلة إلى عشيرة إلى أمة) مؤسسة بشكل أولي ورئيس على أشياء، مثل اللغة والثقافة، والدين والعرقية. قد تكون هذه الأشياء - أحياناً - نتائج لسياسة الدولة، ولكن بعض المجموعات وجدت قبل وجود الدول بزمن

---

٤٥ Alford (1994).

طويل، وبعضها الآخر استمر حتى مع وجود الدول. إلى ذلك المدى، فإن تلك الجماعات يمكن التفكير فيها أو النظر إليها على أنها حقائق اجتماعية منظمة ذاتياً تتدفق إلى أعلى من "قاعدة" الخبرة الإنسانية[٤٦]. هويات الجماعة المنظمة ذاتياً لا تزال "أبنية" (ماذا عساها أن تكون إذا لم تكن كذلك؟)، ولكن بالنسبة للدول ومنظومات الدولة، هذه الأبنية هي في الغالب خارجية.

دعني أؤكد أنه باقتراحي أن المجتمعات قد تكون لها خصائص ذاتية التنظيم، فإنني لا أعني أن أقترح أن ذلك هو الوضع دائماً أو حتى غالباً. فظهور الدول، عندما تصبح المصادر القسرية محتكرة من قبل النخب السياسية ـ العسكرية، يوجد إمكانية ضخمة لبناء مجتمعات من أعلى - إلى - أسفل. في الواقع ولأن المجتمع ـ القانوني يعتبر أساساً كافياً للدولة أكثر من ذلك الغير محكوم بقانون، أو شعب مقاوم، فإن ذلك المجتمع القانوني سوف يكون هدفاً أساسياً لسياسة الدولة. فالسياسة التربوية تحاول أن تعلم الأطفال كيف يصبحون مواطنين مخلصين، والسياسة اللغوية تحاول أن تبني تضامناً عن طريق إزالة الخلافات الطائفية، والسياسة الخارجية تحاول إقناع الشعب بأنهم يواجهون خطراً مشتركاً من الآخرين في الخارج[٤٧]. كل هذه السياسات يتم دعمها - وقت الضرورة - بواسطة العنف المنظم. وعندما نأخذ القوة الموجودة تحت تصرف الدول - على أية حال - لا يمكننا إلا أن نكون مذهولين بالمدى الذي يمكن لجهودها في إنشاء مجتمعات أن تتحطم فيه على صخور هويات الجماعة الموجودة مسبقاً. لذلك، فإن أحد العناصر الأساسية لبناء مجتمعات يكمن في المدى الذي تلتقي فيه حدود الدولة وسياساتها مع حدود المجموعات الموجودة مسبقاً والخاضعة لسلطتها وسياساتها.

الإقليم Territory

بالإضافة إلى المجتمعات، فالدول أيضاً متصلة داخلياً بالإقليم: لا إقليم لا دولة. والدول لا تعني الإقليم بالمعنى الحرفي للإقليم، ولكن بشكل مهم يعتبر Michael Mann محقاً

---

٤٦ See Smith (1989).

٤٧ Campbell (1992); also see Walker (1993; 125-140).

عندما يقول "الدولة ... هي مكان"[٤٨]. تشير كلمة "إقليم" إلى الرابطة التي تجمع الكلمة الإغريقية Terra (بمعنى الأرض) مع كلمة toriam والتي تعني "الانتماء إلى" أو "المحيط بـ..." على افتراض الدولة)[٤٩]. فمن هذه الناحية لا تعتبر سلطة الدول مثل سلطة الكنائس أو الشركات، والتي لا يعتبر أي منها إقليمياً بشكل متأصل. فسلطة الدولة هي إقليمية بشكل حقيقي وجوهري.

أحد التطبيقات المهمة لذلك هي أن أي بحث مهتم بالعلاقات "بين" الدول يجب أن يأخذ الإقليم على أنه معطى، بنفس الطريقة التي يجب أن يأخذ بها السوسيولوجيون حقيقة أن البشر لهم امتداد مكاني. إن ذلك لا يعني أننا لا يجب أن نمشكل مفهوم الإقليم، ولكن إذا ما فعلنا ذلك يجب أن ندرك أن مناقشة الإقليم تغير موضوعنا. فبدلاً من أن نناقش منظومة الدول سوسيولوجياً، فإننا إن فعلنا ذلك سنجد أنفسنا منغمسين في مناقشة "بيولوجية" للدولة، وهو ليس ما نريد فعله هنا. من الناحية الثانية، حقيقة أن الإقليمية في بعض معانيها تعتبر خارجية بالنسبة للنظرية المنظومية للدولة، لا تعني أنها خارجية بشكل كامل. فإحدى أهم المساهمات الرئيسة لنظرية العلاقات الدولية النقدية في العقد الماضي كان إيضاح أن هناك جوانب مهمة للإقليمية يجب ألا يعاملها دارسو السياسة الدولية على أنها مسلمات معطاة[٥٠]. ذلك له جوانب تشكيلية، وجوانب سببية.

ظهرت مسألتان على الأقل في الجانب التشكيلي. أولاً، مع أنه يجب أن تكون للإقليم حدود معينة إذا كان يراد له أن يكون أكثر من مجرد قطعة أرض، (الأمر الذي سيجعل من علاقة الدولة الداخلية بالإقليم أمراً تافهاً، بسبب أن الناس لا يعيشون على الماء)، فإن اتساع تلك الحدود وعمقها قد يختلف. في العالم المعاصر اعتدنا التفكير في الحدود على أنها خطوط رقيقة على الخارطة: لذلك فتمدد الدولة المكاني يكون محدداً بدقة. فالدولة تعتبر مكتملة عند نهاية حدها، وتختفي نهائياً وبنفس القدر إذا ما عبرنا ذلك الحد. مع ذلك كان هناك تاريخ

---

٤٨ Mann (1984; 187).

٤٩ Gottmann (1973: 16). For discussion of some interesting ambiguities in this etymology see Baldwin (1992: 209-10).

٥٠ Ruggie (1993), Walker (1993), Agnew (1994).

لعديد من المنظمات التي احتكرت العنف المنظم فوق أرض معينة، ولكن حدودها الدقيقة كانت محل تنافس، ومتداخلة، أو أنها اختفت ببساطة إلى لا شيء. كانت تلك هي الحالة في المناطق الحدودية بين الإمبراطوريات القديمة، وفي أبنية السلطة التابعة في أوروبا العصور الوسطى. وبشكل مشكوك فيه يبرز اليوم، مع ظهور ما يسمى "منظومة العصور الوسطى الدولية الجديدة"[٥١]. السؤال عما إذا كانت أبنية السلطة السياسية في العصور الوسطى تعتبر "دولاً" سؤال صعب، لأسباب تتجاوز مسألة الإقليمية الغامضة لتلك الأبنية[٥٢]، ولكن الإمبراطوريات القديمة تبدو مثل الدول المعاصرة فيما عدا عدم الدقة في حدودها. قد يقول البعض: إن هذه الإمبراطوريات لم تكن "دولاً"، ولهذا السبب بالتحديد عدم دقة الحدود، ولكن هذا القول يتجاهل حقيقة أن كل الإمبراطوريات لها مراكز اكتمل فيها احتكارها للقوة؛ هل يعني ذلك أنها كانت دولاً في بعض المناطق، ولم تكن دولاً في مناطق أخرى؟. من وجهة نظري إن الافتراض القائل إن الحدود الدقيقة تعتبر جوهرية ومتأصلة يخلط بين خاصية شرطية أو اعتمادية للدولة، وبين خاصية أساسية أو جوهرية. ولذلك فإنه من المفيد اتباع منهج يسلم بأنه من ناحية المبدأ، يمكن أن تكون للدول حدود "مشوشة"، حتى لو لم يكن لها ذلك في الواقع. يبقي ذلك على بداهتنا بأن الدول يجب أن يكون لها نوع من الحدود، بدون الحكم مسبقاً على الشكل الذي يمكن أن تأخذه هذه الحدود.

المسألة التشكيلية الثانية هي أنه حتى وإن كان موقع الحدود الإقليمية واضحاً وثابتاً، فإن "معانيها" الاجتماعية يمكن أن تتنوع[٥٣]. يحيل الواقعيون إلى افتراض أن الحدود الإقليمية يجب أيضاً أن تكون حدوداً للهوية والمصلحة، بمعنى أن إدراك ذاتها ومصلحتها يجب أن يقف عند المكان الذي تقف فيه سلطتها. مع ذلك، فإن هذا القول غير صحيح، حتى بالنسبة للبشر الذين هم مقيدون بحكم أجسادهم أكثر من الدول. فحتى مع امتلاكنا

---

٥١ See, respectively, Kratochwil (1986), Ruggie (1983a), Bull (1977: 264-276).

٥٢ On the feudal state see Poggi (1990: 16-35).

٥٣ See especially Walker (1993) and Agnew (1994). The variable meaning of space is an important theme of the literature in radical geography; see Gregory and Urry, eds. (1985).

لحاجات أساسية يؤهلنا تركيبنا الجسماني لتحقيقها كأفراد، فإن معظمنا يعرف أو يماثل نفسه إدراكياً مع "آخرين"، وأحياناً نضحي بحياتنا من أجلهم. فيما يلي أتفق مع الواقعيين على أن الدول أيضاً لها حاجات أساسية تجعلها تدمج بين الحدود الذهنية (الإدراكية)، وبين الحدود الإقليمية؛ ولهذا هي مهتمة بمصالحها الذاتية. إذا كان ذلك يستنفد إمكانيات وجود هوية الدولة؛ فإن الحدود الإقليمية سوف تأخذ دائماً معنى هوبيزياً: جدران عازلة يجب حراستها والدفاع عنها بأي ثمن. ولكن كما أشير فيما يلي، وأفصل أكثر في فصول لاحقة، إن طبيعة الدول الإقليمية لا تعوقها من أن توسع من إدراكها لذاتها لتشمل دولاً أخرى، وهكذا تعريف مصالحها بعبارات أو طرق أكثر جماعية. في هذه الحالة فإن الحدود الإقليمية سوف تأخذ معنى لوكياً (نسبة إلى لوك)، أو حتى معنى كانتياً (نسبة إلى كانت): مازالت دولا مختلفة، ولكن يشملها ويجمعها هذا المعنى داخل "منطقة إدراكية"[٥٤] أكبر ويجعلها تعمل معاً تجاه تحقيق هدف مشترك.

إذا كانت الأسئلة التشكيلية حول الحدود الإقليمية تتعلق بأماكن هذه الحدود، وكيف اكتسبت معنى ودلالة، فإن الأسئلة السببية تتعلق بكيف ولماذا حدثت تلك الأماكن وتلك المعاني بهذه الطريقة. وكما في أسباب المجتمع هنا أيضاً يمكننا التمييز بين أسباب من الأسفل إلى الأعلى، وأخرى من الأعلى إلى الأسفل. فمن ناحية، تخلق الأقاليم جزئياً من عملية بحث مجموعات ذاتية التنظيم عن الاستيطان، والاستقرار في أماكن مستقرة نسبياً[٥٥]، الأمر الذي يحفزها لدفع العالم المحيط بها بعيداً عنها. فإذا لم تكن هناك مجموعات أخرى في المنطقة، فإن الحدود سوف تتقرر بواسطة تفاعل المجموعة وحجمها وتقنياتها مع البيئة الطبيعية. فالمجموعات التي تفتقر إلى تقنية ملاحية - على سبيل المثال - سوف تجد أن حدودها مقيدة بالمحيطات، بينما لا تجد المجموعات الملاحية ذات القيود على حدودها. حتى في الحالات الأكثر اعتيادية والتي تتميز بحضور مجموعات أخرى، فإن حدود مجموعة معينة

---

٥٤ Adler (1997a).

٥٥ Sack (1986: 19); cf. Abbott (1995: 873).

سوف تتقرر جزئياً بعوامل صاعدة إلى الأعلى من عمليات ذاتية التنظيم وخارجية على منظومة الدول (ليست ذات صلة بالمنظومة). ومن الناحية الأخرى، فإن الحروب والدبلوماسية بين الجماعات تعتبر أيضاً أسباباً مهمة للحدود الإقليمية، وبذلك فإن عملية تحديد الحدود سوف يكون لها جانب منظومي، أو من الأعلى إلى الأسفل. وكما يقول Tilly: الدول لا تصنع الحروب فقط، ولكن "الحروب تصنع الدول"[٥٦]، وجانب مهم في هذه العملية هو تعيين حدودها. إلى هذا المدى، فالدول هي نتائج تشكيل الحدود، وبنفس القدر تعتبر أسبابها[٥٧]. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التفاعل المنظومي مهماً، ليس فقط في التحديد الأولي للحدود، ولكن أيضاً في المحافظة على تلك الحدود عبر الوقت. فإذا كانت الحدود مستقرة، فإن ذلك سيكون إما بسبب أن الدول لديها القوة الكافية لمنع الآخرين من تغييرها بطريقة أحادية، أو لأن بعضها يعترف بحدود بعضها كحدود مشروعة. كلا الأمرين يحتويان على تفاعلات سببية مستمرة، وإلى هذا المدى فإن تشكيل حدود الدولة لا يمكن اعتباره شأناً منتهياً، حتى ولو أنه أصبح غير إشكالي في بعض الحالات.

يظل باختصار، أن الدولة الأساسية (الخصائصية) هي عامل تنظيمي مطمور في نسق مؤسساتي - قانوني يشكلها ككيان ذي سيادة، ويمنحها احتكار الاستخدام المشروع للعنف المنظم على مجتمع في إقليم معين. فطبقة الدول أو فئتها قد تكون "مشوشة" عملياً، ولكنها أيضاً تستبعد أشياء كثيرة أخرى من أن تكون دولاً: الكلاب، الأشجار، فرق كرة القدم، الجامعات، وهكذا. من الناحية الأخرى، فإنه من المهم التركيز على كيف أن هذا النموذج مختصر فقط إلى الصفات الأساسية، الأمر الذي يمكن رؤيته إذا ما لاحظنا ما لا يعزوه هذا النموذج إلى مفهوم الدولة الأساسية. كونها دولة لا يعني نسقاً سياسياً معيناً، أو نمطاً إنتاجياً معيناً أو أي اعتراف من قبل الدول الأخرى، أو وطنية أو سيادة موحدة. علاوة على ذلك فإنني أجادل فيما يلي بأن هذا المفهوم لا يتطلب حتى مصلحة ذاتية. فكل

---

٥٦ Tilly (1985).

٥٧ Abbott (1995).

هذه الأمور تعني صيغاً مشروطة أو اعتمادية للدولة الأساسية. قد يرد نقاد هذا النموذج بأنه مجرد ومختصر بشكل كبير، بحيث أصبح ذا فائدة محدودة في تحليل الدول في العالم الحقيقي، والتي بالضرورة تأخذ صيغاً متعددة ومعقدة. وحتى نكون على بينة، فإن ذلك ليس ما أقصده هنا: كان الهدف هو أن نعرف ونحدد ما هو مشترك بين كل النقاشات المتعلقة بكيفية تشكيل الدول بواسطة منظومة الدول.

تبقى لهذا التعريف الضيق والمقصور على الحد الأدنى للدولة أيضاً ميزة أخرى: إنه يعيننا على أن نرى كيف أن الدولة ليست - وبشكل متأصل - ظاهرة حديثة، وهكذا، وحالما نعرف نزعاتها المحفزة - كما سأذكر لاحقاً، فإنه يصبح من الممكن لنا أن نطور تعميمات عبر تاريخية حول سلوكها[٥٨]. إن محاولة تعريف تلك التعميمات كانت - ولفترة طويلة - جزءاً من الواقعية، وشجعت كثيراً من الدراسات الحديثة للسياسة الدولية[٥٩]. قد يقول النقاد: إن هذه المحاولات تنطوي على مفارقة تاريخية؛ لأن عبارة "دولة" لم تستخدم إلا منذ القرن الثالث عشر الميلادي[٦٠]، الأمر الذي قد يعني أنه لم تكن هناك دول قبل هذا التاريخ. من وجهة نظري فإن هذا القول يوضح جلياً المشكلة المصاحبة للتفكير الأسماني. فمن وجهة النظر الواقعية، إذا كانت هناك تنظيمات ذات سيادة واحتكار إقليمي للعنف المنظم قبل القرن الثالث عشر، فإن ذلك يعني أنه كانت هناك دول. ومن الواضح أنه كانت هناك دول: دول المدينة اليونانية، إمبراطورية الأسكندر العظيم، الإمبراطورية الرومانية، وهكذا. فالأشكال الاجتماعية مشكلة بطريقة تنظيمها، وليس بما بأسمائها. ذلك لا يعني القول بأنه ليست هناك أخطار مصاحبة لتقديم مزاعم عبر تاريخية - مثل إظهار الخصائص الشرطية، أو الاعتمادية للدولة الحديثة بطريقة عكسية، وتجاهل الاختلافات المهمة في السياقات المنظومية التي تعمل فيها الدول. هذا الخطر الأخير هو الأكثر احتمالاً إذا - كما في الواقعية - لم يتم تصور البنية مفاهيمياً بلغة تأخذ

---

٥٨ Much the same point could be made about transcultural generalizations.

٥٩ See Watson (1992), Buzan and Little (1994), and Kaufman (1997); cf. Reus-Smit (1999).

٦٠ Harding (1994).

الثقافة بعين الاعتبار. تشير هذه المشاكل إلى أن أية تعميمات عبر تاريخية وصالحة حول الدولة الأساسية سوف تكون رقيقة جداً، ولكنها ليست مستبعدة بشكل نهائي.

الدول بشر أيضاً "States are People too"

عرفت الدولة في الجزء السابق على أنها فاعل، ولكنني لم أبين أن حديثاً كهذا يحيل إلى كائن تعاضدي حقيقي نستطيع أن نعزو له - وبشكل ملائم - خصائص بشرية مثل الهويات والمصالح والقصدية. بمعنى آخر، لم أبين حتى الآن أن الدولة لها "ذات"، كما هو مقترح - مثلاً - في المسلمة الواقعية القائلة بأن الدول لها "مصالح ذاتية". السؤال حول ما إذا كان يمكننا أن نضفي صفات بشرية (أي نجسم) على الفاعلين التعاضديين يعود إلى جدل العصور الوسطى حول الكنيسة. لقد شغل ذلك هوبز، وبرز بوضوح في مناقشات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين حول طبيعة الدولة والتعاضدية، واستمر في احتلال اهتمام كثير من العلماء في عديد من الحقول العلمية اليوم[٦١]. يبدو أن الجميع يتفق على أن الوكالة التعاضدية هي في الحقيقة نوع من "البنية": بنية من المعرفة المشتركة، أو الخطاب المشترك الذي يمكن الأفراد من الدخول في فعل جماعي ممأسس (يجب ألا يخلط ذلك مع الأبنية الأوسع التي تحتوي الفاعلين، مثل أبنية علاقات الدولة والمجتمع). ولكن هناك خلافاً عميقاً بين الأسمانيين والواقعيين حول الوضع الأونتولوجي لهذه البنية. يؤمن الأسمانيون بأن الوكالة التعاضدية إنما هي خرافة أو استعارة مفيدة لوصف ما هو في "الحقيقة" أفعال للأفراد، بينما يؤمن الواقعيون العلميون بأن الوكالة التعاضدية تحيل إلى ظاهرة حقيقية لا يمكن اختزالها إلى الأفراد. فيما يلي أدافع عن وجهة النظر الواقعية، أوضح البنية الداخلية لتلك الوكالة التعاضدية، والتي تجعل منها أمراً ممكناً، وأختتم ببعض القيود التي تواجه إضفاء الصفات البشرية على تلك الوكالة. في نقاشي أركز على الدول، ولكن الفكرة يمكن تطبيقها على أشكال أخرى للوكالة التعاضدية.

---

٦١ See, for example, Dewey (1926), Copp (1980), Coleman (1982), French (1984), Douglas (1986), Gilbert (1987), Tuomela (1989), Vincent (1989), Sarle (1990), Sandelands and St. Clair (1993), and Clark (1994). Runciman (1997) looks to be a superb study of corporate personality that came out too late to address in this discussion.

الوضع الأونتولوجي للدولة[٦٢] The ontological status of the State

أحد الأسباب التي جعلت قروناً من الجدل تنقضي دون حل مشكلة الوكالة التعاضدية هو أن كلاً من الشكليين الظاهريين والواقعيين يواجه صعوبات معينة. تكمن الصعوبة التي تواجه الواقعيين في أن الوكلاء التعاضديين لا يمكن ملاحظتهم بشكل مباشر. كل ما نراه هو فقط أفراد وسلوكهم. فقد يقول الأفراد: إنهم ينتمون إلى ذات المنظمة، ويدخلون في فعل جماعي لإثبات ذلك، ولكننا في الحقيقة لا نرى الدولة. ما نراه على أكثر تقدير هو "حكومة"، عبارة عن تجمع أو تكتل الأفراد الذين أنشأوا الدولة في لحظة معينة. وفعل الدولة يعتمد على أفعال هؤلاء الأفراد، الأبنية الاجتماعية توجد فقط بفضل من الممارسات والتصرفات التي تبدؤها. فالتحدي بالنسبة للواقعيين هو في إثبات أن فعل الدولة ليس مجرد مجموع الأفعال الفردية الحكومية.

تنبع مشكلة الرمزيين من حقيقة أنه مع أن الدول تعتمد على الأفراد، فإننا - وبشكل روتيني - نشرح سلوكهم على أنه "سلوك" الوكلاء التعاضديين، و"عمل" تلك الشروحات يكمن في أنها تمكننا من تقديم تنبؤات موثوقة حول الأفراد. فلو أننا في ١٩٤١/٦/٢١م أوعزنا إلى "الدولة الألمانية" نية غزو الاتحاد السوفيتي في اليوم التالي، لكان بإمكاننا أن نتنبأ - وبشكل صحيح - بسلوك ملايين الأفراد يوم ١٩٤١/٦/٢٢م. فبدون ذلك الإيعاز كان من الممكن أن يكون صعباً، أو حتى مستحيلاً، التنبؤ بما كان يجري أو فهمه. فالتحدي بالنسبة للأسمانيين يكمن في شرح لماذا الحالة كذلك. فإذا كان مفهوم الوكالة التعاضدية مجرد رواية أو خرافة مثيرة أو استعارة، لماذا إذاً يبدو مفيداً لدرجة استحالة أو عدم إمكانية الاستغناء عنه؟

الواقعيون لديهم إجابة جاهزة تكمن في قولهم إن مفهوم الوكالة التعاضدية يحيل إلى بنية حقيقية ولكن غير ملاحظة. وبالاعتماد على الجدل المطلق حول الواقع غير الملاحظ - والذي ناقشناه في الفصل الثاني - يمكن للواقعي أن يقول: إنه سيكون نوعاً من "المعجزة"

---

٦٢ The heading is taken from Ringmar (1996).

لو كان المفهوم الذي تنبأ بسلوك ملاحظ وبشكل ممتاز لا يحيل إلى شيء حقيقي. تماماً مثل Quarks والرأسمالية والتفضيلات، فإننا نعرف أن الدول حقيقية؛ لأن أبنيتها تنتج نمطاً من النتائج والآثار التي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، تماماً مثلما سيكتشف وبسرعة من ينكر حقيقة وجودها. فإذا رفض جون دفع الضرائب على أساس أن دولة الولايات المتحدة ما هي إلا رواية مفيدة، أو استعارة غير حقيقية، فإنه من المرجح أن يعاني من نتائج مماثلة في حقيقتها لتلك التي سيعاني منها، عندما يرتطم إصبع رجله بالطاولة. التعليل هنا يأخذ الشكل التالي: إيجاد بنية قادرة على الفعل القصدي هو "إحالة إلى أفضل شرح" لنمطيات من السلوك الذي نلاحظه مباشرة (الفصل الثاني). ومن وجهة النظر الواقعية، فإن أية منظومة، سواء كانت بيولوجية أو تعاضدية يمكن التنبؤ بسلوكها بهذه الطريقة، تعتبر وكيلاً (فاعلاً) قصدياً[٦٣].

يكاد مفهوم وكالة الدولة يحيل إلى بنية حقيقية، وإنما غير ملاحظة. ولكن ماذا لو أمكن اختزال هذه البنية إلى خصائص وتفاعلات الأفراد الذين يشكلونها؟ بالاستعانة بفلسفة الواقعيين للعلم قد نحل مشكلة الرمزيين في شرح لماذا تعمل صفات وكالة الدولة بشكل جيد، ولكن ماذا عن مشكلة الواقعيين المتمثلة في إيضاح أن الدولة هي أي شيء أكثر من الحكومة؟ الإجابة هي أن بنية الدول تساعد في شرح خصائص الحكومات، الأمر الذي يمكن رؤيته، بالرجوع إلى الاعتراضين اللذين قدمناهما ضد الفردية في الفصل الرابع.

الأول هو أن معظم الأبنية الاجتماعية (الدول هنا) لديها جانب جماعي، يسبب انتظامات على المستوى الكلي تحدث بين أجزائها (حكومات) عبر الزمان والمكان. فالمنظومات الاجتماعية مبنية أو مشكلة على مستويين، جزئي وكلي. يحيل المستوى الجزئي إلى رغبات الأفراد وقناعاتهم. فلو كان ذلك هو المستوى الوحيد الذي تشكلت عليه الدول، فإنه عندئذٍ سوف يكون من الممكن اختزالها إلى الحكومات. علاوة على ذلك، فإننا عادة ما نميل إلى التفكير في الدول على أنها دائمة ومستمرة عبر الوقت، حتى مع تغير الأجيال[٦٤]،

---

٦٣ See Campbell (1958: 22-23), Dennett (1987: 15), Clark (1994: 408). 64) Carr (1939/ 1964:150); cf. Sandelands and St. Clair (1993).

٦٤ Carr (1939/ 1964:150); cf. Sandelands and St. Clair (1993).

جزئياً بسبب أن خصائصها تبدو مستقرة: الحدود، الرموز، المصالح الوطنية، السياسات الخارجية، وهكذا. تساعد هذه التواصلات والاستمرارية في إعطاء استمرارية زمنية لتعاقب الحكومات؛ وبذلك تتيح لنا تسمية كل حكومة وطنية في واشنطن ومنذ ٢٠٠عام "حكومة الولايات المتحدة". وأيضاً في أية لحظة معينة، فإننا عادة ما نفكر في الدول على أنها أكثر من مجرد أعضائها الحاليين. فلو أن بوب دول Bob Dole فاز في انتخابات ١٩٩٦م، مع أن الحكومة الأمريكية ستكون قد تغيرت، فإن دولة الولايات المتحدة ستبقى كما هي. هذه الاستمرارية، وتلك التواصلات الزمانية والوجودية يتم شرحها بواسطة أبنية المعرفة "الجماعية" والتي تم تأهيل الأفراد تجاهها اجتماعياً[٦٥]، والذين هم بدورهم - ومن خلال أفعالهم - يعيدون إنتاجها. قد يكون الأفراد الواجهة الأمامية في فعل الدولة، ولكن بالقدر الذي يمكن فيه تحقيق التكرارات الكلية بشكل متعدد بواسطة سلوكهم، فإنه تكون لدينا حالة لا يمكننا فيها اختزال فعل الدولة إلى مجرد فعل الحكومات.

الجدل الثاني ضد محاولة الفردية اختزال الدول إلى الحكومات، هو أننا لا يمكننا أن نفهم أفعال الحكومات بمعزل عن أبنية الدول التي تشكلها، بحيث تكتسب معنى. فالأبنية يمكن أن يكون لها نوعان من النتائج: سببي وتشكيلي.

يفترض النوع الأول أن السبب والنتيجة يوجدان بشكل مستقل؛ وبذلك لو كانت الأبنية التعاضدية لها نتائج سببية لكان من الممكن اختزالها إلى الأفراد، مادام أنه لا شيء في الأفراد يستلزم مسبقاً تلك الأبنية. فالدولة قد تكون مختزلة إلى القناعة المشتركة للأفراد "بأننا دولة"[٦٦]. وعلى أية حال يتجاهل هذا القول النتائج التشكيلية للأبنية. فالفردية تعتمد على تجميع أو تكتيل أجزاء مستقلة في وجودها بعضها عن بعض في كل واحد. يعتقد الكليون أن ذلك يقتضي الكلية، مادام أن افتراض أننا نستطيع أن نعرف الكل من أجزائه يثير السؤال عن كيف نستطيع أن نعرف أنفسنا كأجزاء إذا لم يكن ذلك بواسطة

---

٦٥ Gilbert (1989: 274-288).

٦٦ Bar-Tal (1990: 36), Tuomela (1989).

معرفة مسبقة عن الكل.[٦٧] ما يعطي معنى لقناعة الفرد بأنه عضو في "الحكومة الأمريكية" - مثلاً - ليس فقط قناعته بذلك، وإنما أيضاً بنية القناعات المشتركة التي هو عضو فيها. هذه البنية تعتبر ظاهرة جزئية وكلية في ذات الوقت: قناعة بيل كلينتون بأنه هو الرئيس، على سبيل المثال - يكون لها هذا المحتوى مادام أن أعضاء إدارته (والمجتمع) يعترفون له بذلك، والمعرفة العامة لإدارته هي بدورها مشكلة لتعني "الحكومة الأمريكية" بواسطة بنية المعرفة الجماعية التي تحدد "الدولة الأمريكية". فمجموعة من الأفراد تصبح حكومة - بكلمة أخرى - فقط بفضل من الدولة التي تحدثها وتدشنها.

بنية وكالة الدولة The Structure of State agency

يشير هذا النقاش إلى أن (الدول) حقيقية، ولا يمكن اختزالها إلى الأفراد الذين يحدثونها. يعتبر ذلك صحيحاً بالنسبة لمعظم الأبنية الاجتماعية وليس الدول فقط. معظم الأبنية الاجتماعية ليست وكلاء تعاضديين، وبهذا الشكل غير قادرة على الفعل القصدي. ومن أجل أن تصبح البنية وكيلاً، فإنها يجب أن يكون لها ثلاث صفات محددة: "فكرة" الوكالة التعاضدية، وبنية قرار تمأسس، وتفوض فعلاً جماعياً[٦٨].

يتمثل المطلب الأول في أن المعرفة المشتركة للأفراد تعيد إنتاج "فكرة" الدولة على أنها "شخص" تعاضدي أو "ذات الجماعة". في هذا الزعم شيء من الهيجيلية، مع أنه متفق مع وجهة النظر الواقعية حول الدولة[٦٩]. وكما يضعها فيبر فإن "أحد الجوانب المهمة لوجود الدولة الحديثة... هو في حقيقة أن فعل أفراد عديدين موجهة إلى القناعة بوجودها أو ضرورة وجودها"[٧٠]. سوف تتضمن عناصر تلك القناعة تمثيلاً أو تصوراً لأعضاء الدولة في شكل

---

٦٧ Sandelands and St. Clair (1993: 433-434); also see Douglas (1986:67); Searle (1990), and Sugden (1993).

٦٨ Cf. Buzan (1991: 65-66).

٦٩ Palan and Blair (1993); cf. Abrams (1988). Given my realist interpretation of the state a less ambivalent forerunner of my argument might be the nineteenth century German jurist Otto von Gierke's "reality theory of the state" (see French, 1984: 36-37, and Vincent, 1989: 706-708).

٧٠ Weber (1978).

"نحن" ، أو "الذات المتعددة"[٧١]، وخطاباً حول مبادئ الشرعية السياسية تستند عليه هويتهم الجماعية[٧٢]، ربما يكون مكتوباً في دستور، أو على شكل "بيان المهام"[٧٣]، وذاكرة جمعية تربطهم بأعضاء الدولة في الماضي. كل هذه الأشياء تأخذ شكلاً قصصياً[٧٤]، الأمر الذي يعني أن الدراسة الإمبيريقية لهويات الدولة وتطور تلك الهويات عبر الوقت سوف يشتمل على عنصر أساسي من التاريخ الخطابي والثقافي[٧٥]. أيضاً يجب ملاحظة أن تلك القصص هي أبنية من المعرفة الجمعية، وليست من المعرفة العامة، وبذلك فإن تأكيد أن أفعال الأفراد يجب أن تكون "موجهة" إلى الفكرة التعاضدية لا يعني أن كل واحد في المجموعة يجب أن تكون لديه هذه الفكرة. فالمعرفة العامة ليست ضرورية للفاعلين التعاضديين، الذين يمكنهم الإيمان بأشياء لا يؤمن بها أعضاؤهم، كما أن تلك المعرفة العامة ليست كافية مادام أنه يمكن أن تكون للأفراد معرفة عامة، ولا يشكلون مع ذلك فاعلاً تعاضدياً[٧٦]. ما يهم هنا هو أن يقبل الأفراد الالتزام بأن يتصرفوا بشكل جماعي بسبب القناعات الجماعية، بغض النظر عما إذا كانوا يؤمنون بها شخصياً أم لا. فالتصرف على أساس من هذا الالتزام هو الكيفية التي تكتسب بها الدول قواها السببية، والتي تعيد فيها إنتاجها عبر الوقت. فمفهوم وكالة الدولة ليس فقط مجرد رواية مفيدة، أو استعارة للباحثين، ولكنه يتعلق بالكيفية التي يشكل بها أعضاء الدولة أنفسهم "حقيقة" تلك الدولة.

يجب على فاعلي الدولة بالإضافة إلى امتلاك "فكرة" حول الدولة كشخص تعاضدي، فإن فاعلي الدولة يجب أيضاً أن تكون لديهم "بنية قرار داخلية" تمأسس العمل

---

٧١ Gilbert (1989).

٧٢ Bukovansky (1997).

٧٣ See Swales and Rogers (1995).

٧٤ Ringmar (1996), Barnett (1998).

٧٥ See especially Bukovansky (1999b).

٧٦ Gilbert (1987); on the collective character of organizational knowledge see also Schneider and Angelmar (1993).

الجماعي وتفوضه للأعضاء[٧٧]. وبما أن هذين المطلبين متميزان بعضهما عن بعض، فإنني سوف أناقش كلاً منهما على حدة.

يعني قولنا: إن العمل الجماعي ممأسس، أن الأفراد يأخذون ضرورة التعاون بينهم كمسلمة. فتوقع التعاون بينهم عميق جداً، وبشكل كافٍ لحل مشكلة العمل الجماعي. تحقق الأبنية التعاضدية ذلك بواسطة عمليتي المركزية والتذييت. تشتمل المركزية على هرمية معينة لصنع القرار بطريقة تميز بعض الأفراد في مقابل بعضهم الآخر[٧٨]. فالرسميون في أعلى الهرم (المدراء) يمارسون بموجب هذه الهرمية دوراً أكبر في تقرير السياسات التعاضدية، ويتحكمون في الحوافز التي تحفز من هم أقل مركزاً في الهرمية (الوكلاء) لمزيد من التعاون[٧٩]. يميل العقلانيون إلى التركيز على المركزية كحل لمشكلة العمل الجماعي؛ لأن الناس من وجهة نظرهم يتعاونون فقط عندما يكون التعاون من مصلحتهم. وعلى أية حال، فإن ذلك لن ينجح في الغالب إلا إذا تحقق شرط ثان: أن يكون الأفراد قد قاموا بعملية تذييت أو استيعاب للمعايير التعاضدية، والتي تحدد كيف يعرفون هوياتهم ومصالحهم. عندما تكون المعايير غير مستوعبة أو غير مذيتة، فالناس يتخذون موقفاً نفعياً تجاهها، قد ينسجمون مع المجموعة، ولكن فقط لأنهم أدركوا بطريقة نفعية أنه من الأفضل لهم فعل ذلك في تلك اللحظة[٨٠]. في مثل تلك الحالة، فإن الأفراد سوف يشككون دائماً في عقلانية تعاونهم، وسوف يبحثون دائماً عن طرق يحصلون بموجبها على فوائد التعاون دون الدخول فيه أو المساهمة في تكاليفه، وهكذا، وبهذا الشكل، فإن الثقافات التعاضدية سوف تبقى مادامت تفي بالغرض. إن حصل مثل هذا الوضع، فإنه سوف يكون سبباً للهشاشة أو الهزالة المؤسساتية، أي غياب أخذ هذه المعايير والاعتراف بها كمسلمات معطاة. تعني المأسسة أن الثقافة

---

٧٧ French (1984).

٧٨ See Achen (1989).

٧٩ Olson (1965), Moe (1984).

٨٠ Hardin (1995a, b).

التعاضدية تكتسب سماكة وقوة أكثر من ذلك[٨١]. ففي معظم المنظمات يتعاون الناس، ليس فقط لأن ذلك التعاون يحقق مصالحهم الخاصة، ولكن بدافع من الولاء للمعايير التعاضدية وتعريفاً لأنفسهم في إطارها. فمشكلة علاقة المدير - الوكيل قد تستمر، ولكنه بشكل عام سوف يكون من السهل مأسسة الفعل الجماعي تحت تلك الظروف أكثر مما لو كان الفاعلون يعملون بدافع من المصالح الذاتية الصرفة تجاه الأبنية التعاضدية (انظر الفصل السابع).

تعطي مأسسة العمل الجماعي للوكالة التعاضدية الوحدة والاستمرارية التي تحتاجها، ولكن تلك المأسسة بمفردها لا توصل الدلالة المهمة بأن من يقوم بالفعل هو حقاً الوكيل التعاضدي وليس فقط مجموعة من الوكلاء الفرديين الذين صادف أنهم يعملون بعضهم مع بعض بشكل منتظم. لهذا السبب فإن تأثير "التفويض" الذي تقوم به أبنية القرار الداخلية يعتبر مكوناً نهائياً للوكالة التعاضدية: البنية يجب أن تكون منظمة أو مرتبة بشكل يجعل من الممكن أن نعزو أفعال أعضائها إلى الكيان التعاضدي[٨٢]. المهم هنا هو القواعد التي تحدد علاقات السلطة، والاعتمادية والمسؤولية بين أعضاء المجموعة، والتي بدورها تحول مسؤولية الأفعال الفردية إلى الجماعية، بحيث يتصرف الأفراد كممثلين للمجموع أو نيابة عنه[٨٣]. لا يعتبر ذلك زعماً "شرطياً". فالتفويض يعني أن أفعال الأفراد مشكلة على أنها أفعال الجماعة. فمثلاً، لا نحاسب الجندي الذي يقتل عدواً في الحرب على أنه مسؤول عن أفعاله؛ لأنه مفوض من دولته بقتل العدو. بالطبع فإن التفريق بين المسؤولية الفردية والمسؤولية التعاضدية مسألة معقدة وتتصدر الجدل الدائر حول جرائم الحرب. إنه لمن المشكوك فيه ما إذا كانت المسؤولية الفردية يمكن اعتبارها معطاة بشكل كامل للدولة. ومع ذلك، فإن الوكالة التعاضدية لا يمكن اختزالها بشكل كامل إلى أفعال عناصرها؛ لأن هذه العناصر ذاتها ليست "أفعالاً لعناصرها" في المقام الأول.

---

٨١ For a good overview of the implications of this point see Dobbin (1994).

٨٢ French (1984: 46-47). This requirement is often seen as important for distinguishing the action of "mobs" or 'crowds" from that of corporations; see, for example, Copp (1980), Gilbert (1989), and Tuomela (1989).

٨٣ ON corporate responsibility see French (1984).

يؤدي الأفراد باختصار دوراً في فعل الدولة، بإحداثه ونقله إلى الأمام عبر الوقت، ولكن فعل الدولة لا يمكن اختزاله ليعني أولئك الأفراد بنفس القدر الذي لا يمكن فيه اختزال فعلهم إلى الأجزاء المكونة لأدمغتهم. فكلا النوعين من الوكالة يوجد بفضل العلاقات المبنية بين عناصرهما، ولكن أثر تلك الأبنية يكمن في تشكيل قدرات قصدية غير مختزلة. تلك القدرات حقيقية وليست وهمية. لا يعني ذلك القول إننا يجب أن نفكك الدولة إلى عناصرها. فالقول بذلك هو تماماً مثل القول بأن الذهن لا يمكن اختزاله إلى وسائل الدماغ، وبالتالي يجب ألا نزاول علم الدماغ. فالتحليل الاختزالي سوف يلقي ضوءًا كبيراً على تشكيل وكالة الدولة. فبالقدر الذي تكون الدولة فيه منبثقة أونتولوجيا، فإن تجسيمها (إضفاء صفات بشرية عليها) ليس مسألة ملاءمة تحليلية فحسب، ولكنه أيضاً ضروري وأساسي لشرح سلوكها والتنبؤ به، تماماً مثلما السيكولوجيا الشعبية أساسية لشرح السلوك الإنساني.

لماذا لا يزال تجسيم الدولة إشكاليا

why anthropomorphizing the State is Still Problematic

توجد على الأقل ثلاثة فروق مهمة بين الوكلاء التعاضديين والوكلاء الفرديين والتي بدورها تشير إلى القيود المفروضة على عملية إضفاء صفات بشرية على الدولة[٨٤]. الاعتراف بتلك القيود يجعلنا نميل إلى تبني موقف نقاد نموذج "الدولة كفاعل رئيس"، ولكنه لا يستلزم بالضرورة أن نصل إلى نفس نتائجهم.

الفرق الأول بين الوكلاء التعاضديين والوكلاء الفرديين هو أن الوكلاء التعاضديين أقل مركزية من الوكلاء الفرديين. ومع أن البشر يمكن أن تكون لهم هويات متعددة، وأحياناً يدخلون في سلوك متناقض أو غير عقلاني، فإن البيولوجيا تعطي أجسادهم تماسكاً أكبر وتقيد فعلهم بقدر كبير، أكبر من حالة الدولة المشكلة خطابياً. ولأن الدولة مكونة من أفراد عديدين (ومنظمات) لكل منهم قدراته القصدية، فإنها تستطيع أن تفعل أشياء كثيرة في وقت واحد، أكثر مما يستطيعه البشر، وغالباً بدون أن تعلم "اليد اليمنى" ما تفعله "اليد اليسرى".

---

٨٤ The following discussion is indebted to Geser (1992).

ومن وجهة نظر المراقب (أو الدولة الأخرى) - بكلمة أخرى - قد يكون هناك كثير من "الإزعاج" أو القلق في "إشارة" وكالة الدولة أكثر مما يكون في إشارات البشر. يعتبر ذلك أقل إشكالية بالنسبة لوكالة الدولة منه بالنسبة للكيانات التعاضدية الأخرى - والتي يميل العلماء إلى تسميتها فاعلين - بسبب أنه حتى ولو كانت للدولة شخصيات متعددة، فإنها تستطيع أن تعمل داخلياً بعضها مع بعض في مواجهة الآخرين الخارجيين. وعلى أية حال فإن هناك فرقاً في مركزية الوكلاء الفرديين، والوكلاء التعاضديين، الأمر الذي يجعل من وصف الأخير بالقصدية مشكلة.

الفرق الثاني هو أنه قد يكون في الواقع من السهل تقييم نوايا الدول، وبالتالي إمكانية التنبؤ بسلوكها بشكل أكثر من تقييم نوايا الأفراد أو التنبؤ بسلوكهم. لقد استنتج الواقعيون من صعوبات معرفة ما يدور في الذهن البشري[٨٥] صعوبات معرفة نوايا الدول، وعلى هذا الأساس برروا افتراض "أسوأ الاحتمالات" في التهديد الذي قد تمثله تلك النوايا. هذا الاستنتاج قد يكون غير مبرر. إنه من الصعب فعلاً قراءة أذهان الأفراد؛ لأننا لا نستطيع أن ننظر بداخلها. فبافتقارنا إلى القدرات الإيحائية يجب أن نعتمد على السياق والسلوك لمعرفة ما يفكر فيه الآخرون. على العكس من ذلك، فإن بنية "العقول" التعاضدية مكتوبة وموضحة في شكل بيانات تنظيمية تحدد أهداف أجزائها المكونة لها ووظائفها، و"أفكارها" يمكن في الغالب سماعها أو رؤيتها في المناقشات العامة، وتصريحات صناع القرار فيها. وحتى نكون على يقين، فإن أي زعم يقول إن الدول أكثر شفافية من الأفراد يجب أن يلطف بعدة اعتبارات: صعوبة معرفة أي من التصريحات العديدة لموظفي الدولة يمثل الخط "الرسمي"، السياق الاجتماعي الرقيق نسبياً والذي تعمل فيه الدول (والذي يعطي دلائل خارجية قليلة حول النوايا)، وحقيقة أن الدول قد تريد أن تحافظ على سرية عمليات صناعة القرار فيها لأسباب أمنية. ومع ذلك، فإن دولاً قليلة اليوم تعتبر صناديق سوداء مغلقة بعضها بالنسبة لبعض(كوريا الشمالية إحدى هذه الدول القليلة والتي يبدو أن صعوبة قراءة ذهنها تعادل

---

٨٥ Hollis and Smith (1990: 171-176).

صعوبة قراءة الذهن البشري)؛ لأن الدول تتصل داخلياً بمجتمعات قلما تسيطر عليها بشكل كامل. فعوامل المجتمع المدني وعملياته تعطي معلومات مهمة للدول الأخرى حول نوايا دولتهم وقدراتها، وانتشار الديمقراطية سوف يزيد من ذلك الانفتاح في المستقبل. وبشكل متزايد فإن بعض الدول سوف يكون بمقدورها النظر داخل "رؤوس" بعضها بطريقة لن يفعلها الأفراد على الإطلاق.

ثالثاً وأخيراً، فإن الدول تتاح لها بدائل لـ "التفاعل" لا تتوفر للبشر. فكمخلوقات بيولوجية، للبشر أجساد غير قابلة للتقسيم والانبثاق، وذات قدرات محدودة على التخصص. ومهما كانت التحسينات التي يدخلونها على حياتهم، فإن تلك التحسينات سوف تتطلب - وبشكل دائم - التفاعل أو الفعل "بين" أجساد متميزة بعضها عن بعض. وكما يقول Hans Geser [٨٦] بسبب أن الفاعلين التعاضديين هم أبنية مشكلة اجتماعياً، فإن لهم استراتيجيات إضافية لا تتوفر للأجساد المشكلة بيولوجيا: التقسيم (طلاق تشيكوسلوفاكيا المخملي)، والنمو (عن طريق الإخضاع)، والاندماج (إعادة توحيد ألمانيا)، والتشابك (المنظمات الدولية)، والتخصص (تخصيص مسؤولية الأمن لدولة أخرى كما في مناطق النفوذ). إلى درجات متفاوتة، فإن تلك الاستراتيجيات لا تقتضي مسبقاً كياناً (جسماً) معيناً، وبهذا الشكل فهي لا تعتبر "تفاعلاً" بالمعنى المعتاد للتفاعل. ومقارنة بفاعلين تعاضديين آخرين، فإن الدول قد تكون أقل رغبة لمواصلة مثل تلك الاستراتيجيات؛ لأن مؤسسة السيادة تعلمها أن تكون غيورة بشكل خاص على فرديتها. ومع ذلك، فإنه حتى الدول تلجأ - وبشكل متزايد - إلى استراتيجيات غير تفاعلية؛ ومع انتشار الديمقراطية، وزيادة الروابط العبر - اجتماعية، فإن ذلك يبدو أنه سيستمر.

تفيد تلك الفروق بين الوكلاء الفرديين، والوكلاء التعاضديين بأن دراسة منظومة الدول بوسائل نظرية مستمدة بشكل رئيس من العلوم القصدية (وبالذات علم النفس، وعلم النفس الاجتماعي، والاقتصاد) سوف تشوش فهمنا. فمن بعض النواحي، وبعض

---

٨٦ Geser (1992: 440-446).

السياقات، ليست الدول ببساطة "بشراً". إذا كان ذلك هو كل ما يقصد الرمزيون لفت انتباهنا إليه، فإنه لا يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً معهم، بسبب أن ما إذا كان تجسيم الدولة يعد أمراً ملائماً أم لا سوف يكون سؤالاً إمبيريقياً. ولكن زعم الرمزيين يبدو أكبر من ذلك، وهو القول بأن الدول ليست فاعلين على الإطلاق. هذا الزعم لا مبرر له. فبطرق عديدة وسياقات عديدة تعتبر الدول فاعلين، وفي تلك الحالات تعتبر الشروحات القصدية جزءاً مهماً من أدواتنا النظرية. فالتشكيك هنا يتضمن القول إننا يمكننا التخلي عن الحديث عن الدولة كفاعل، دون أن نخسر أية قدرة تفسيرية. أشك في إمكانية ذلك على الإطلاق[٨٧].

الهويات والمصالح Identities and interests

جادلت فيما تقدم بأن الدول هي تلك الأنواع من الكيانات التي نستطيع أن نعزو لها هويات ومصالح. في هذا الجزء أعرف هذين المفهومين، وأوضح تطبيقاتها على الدول[٨٨]. عندها سنكون في وضع يمكننا من مناقشة مفهوم المصلحة الوطنية في نهاية الفصل.

تجعل الهوية بالمعنى الفلسفي هي من أي شيء ما هو عليه. إن هذا القول على قدر كبير من السعة والتعميم اللذين يمنعان من استخدامه بهذه الطريقة، مادام أنه حتى الخبز والدراجات سوف يكون لها هويات بهذا المعنى؛ ولذلك سوف أعامل مفهوم الهوية على أنه خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميولاً سلوكية ودوافعية معينة. هذا يعني أن الهوية هي في الأصل خلة أو سجية ذاتية، أو على مستوى الوحدة، ومتجذرة في فهم الفاعل لذاته. وعلاوة على ذلك، فإن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته. وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل. فقد يعتقد جون أنه بروفيسور، ولكن إذا لم يكن ذلك الاعتقاد مشتركاً مع تلاميذه، فإن هويته لن تعمل، ولن تتحقق في تفاعلهم معه. هناك نوعان من الأفكار يمكن أن يدخلا في الهوية: تلك الأفكار

---

٨٧ See Jackson and Pettit (1990) for a defense of folk psychology.

٨٨ Jepperson, Wendt, and Katzenstein (1996: 52-65).

التي تعتنقها "الذات"، وتلك الأفكار التي يعتنقها "الآخر". فالهويات يتم تشكلها بواسطة أبنية داخلية، وأبنية خارجية.

تتنوع خاصية تلك العلاقة الداخلية – الخارجية، الأمر الذي يشير إلى أنها بدلاً من أن تكون ظاهرة مركزية قابلة للتعريف الواسع أو العام، فإن هناك - في الحقيقة - عدة "أنواع" من الهويات. لذلك - وبالاعتماد على مسألة وجودها، وليس بالضرورة أن أتفق مع دراسة الأسماء[٨٩] - فإنني سوف أناقش أربعة أنواع للهوية: (١) هوية شخصية أو تعاضدية، (٢) هوية متعلقة بالنوع، (٣) هوية متعلقة بالدور، (٤) هوية جماعية. هذه القائمة ليست نهائية، كما أن تعريفاتي لها هنا ليست دقيقة. فعلى المستوى الخام يبدو أن هناك فروقاً مهمة بين هذه المفاهيم، ولكن كلما اقتربت من تلك الفروق زادت تشويشاً. لذلك فإن ما يلي يجب أن يؤخذ على أنه ليس أكثر من محاولة أولية.

تتشكل الهويات الشخصية أو التعاضدية - في حالة المنظمات – بواسطة أبنية ذاتية التنظيم ومتوازنة، والتي يعود لها الفضل في جعل الفاعلين كيانات متميزة عن غيرها[٩٠]. ما أوردناه في هذا الفصل بأن الدول تعتبر فاعلين لهم خصائص أساسية معينة يرتبط بهذا النوع من الهوية[٩١]. فالفاعل يمكنه أن تكون له هوية واحدة من هذا النوع. لهذه الهوية قاعدة مادية، الجسم في حالة البشر، وعدة أجسام، وإقليم بالنسبة للدول. ولكن - في الحقيقة - فإن ما يميز الهوية الشخصية أو التعاضدية للفاعلين القصديين عن تلك الخاصة بالخبز أو الدراجات - مثلاً - هو وعي (شعور)، وذاكرة مرتبطة بالذات، باعتبارها مركزاً مستقلاً للفكر والنشاط. فالبشر يعتبرون كيانات متميزة بفضل البيولوجيا، ولكن بدون وعي وذاكرة - "الأنا"- لا يمكن اعتبارهم وكلاء، وربما حتى ليسوا "بشراً". نفس الشيء ينطبق على الدول، والتي لن تكون لها حتى أجساد إذا لم يكن لأعضائها خطاب مشترك عن أنفسهم كفاعل

---

٨٩ McCall and Simmons (1978), Hewitt (1989), Fearon (1997).

٩٠ For discussions of personal identify see especially Hewitt (1989) and Greenwood (1994).

٩١ Campbell (1958: 17) calls this "entitativity".

تعاضدي، وإلى هذا المدى فإن الهوية التعاضدية تستلزم ـ مسبقاً ـ أفراداً لهم هوية جماعية (انظر ما يلي). فالدولة هي "ذات جماعية"، قادرة على تحقيق إدراك ووعي على المستوى الجماعي"[٩٢]. هذه الأفكار المرتبطة "بالذات" لها ميزة جيناتية أوتوماتيكية[٩٣]؛ وبهذا الشكل فإن الهويات الشخصية التعاضدية تعتبر من ناحية التشكل خارجية بالنسبة "للآخرين".

وحتى نكون متأكدين، - كما يركز ما بعد الحداثيين - فإن تشكيل فاعل ككائن متميز جسدياً يعتمد على وضع حدود بين "الأنا" و "الآخر"، والمحافظة عليها، وإلى هذا المدى، فإنه حتى الهويات الشخصية والتعاضدية تستلزم "اختلافاً" وتميزاً[٩٤]. ولكن هذه النقطة المهمة تصبح غير ذات قيمة إذا كانت ستقود إلى تجميع كلي يرتبط فيه كل شيء بكل شيء. فإذا كانت عملية التشكيل ذاتية التنظيم، فإنه لا يوجد هناك "آخر" معين ترتبط به "الأنا". فامتلاك جسم يعني أنك مختلف عن جسم الآخر، ولكن ذلك لا يعني أن جسمه يشكل جسمك بأية طريقة.

تعتبر الهوية الشخصية/التعاضدية موقعاً أو منصة لهويات أخرى. فعبارة هوية "النوع" التي أستعيرها من Jim Fearon [٩٥] تحيل إلى تصنيف اجتماعي، أو "عنوان يطبق على الأشخاص الذين يشتركون (أو يعتقد أنهم يشتركون) في خاصية أو خصائص، في المظهر، والسمات السلوكية، والمواقف، والقيم، والمهارات، (مثل اللغة) والمعرفة، والآراء، والخبرة، والاشتراكات التاريخية (مثل منطقة أو مكان الميلاد)؛ وهكذا[٩٦]. فبالإضافة إلى متحدث لغة معينة أو مكان معين، نجد أن فيرنون يضيف المراهقين، والانتماء الحزبي، والشواذ أمثلة على ذلك. فالفاعل يمكن أن تكون له هويات متعددة في ذات الوقت. فما يمكن اعتباره هوية "نوع" ليس مجرد الاشتراك في خاصية معينة، مثل الاشتراك في العرق أو الاسم، ولكن فقط الاشتراك في تلك الفئة من الخصائص التي لها مضمون أو معنى اجتماعي. هذا المضمون معطى بواسطة

---

٩٢ Kohut (1985: 206-207), Wilson and Sober (1994: 602).

٩٣ Schwalbe (1991).

٩٤ Cf. Abbott (1995).

٩٥ Fearon (1997).

٩٦ Ibid.: 14.

قواعد العضوية الرسمية التي تعرف ما يمكن اعتباره هوية نوع، ويوجه المضمون سلوك الآخرين تجاه هذه الهوية. وتتنوع تلك القواعد تاريخياً وثقافياً، فدائماً كان هناك أناس مارسوا الجنس مع نفس النوع، مثلاً، ولكنهم أصبحوا "شواذ"، وما ترتب على ذلك من نتائج، فقط في القرن التاسع عشر[٩٧]. الدور الذي تلعبه قواعد العضوية في تحويل خصائص الأفراد إلى أنواع اجتماعية يعني أن "الآخرين" حاضرون في عملية التشكل هذه. وبهذا الشكل فإن هوية النوع تعتبر- وبشكل جوهري- ذات جانب ثقافي، الأمر الذي يثير إشكالية للمناهج الفردية. على خلاف هويات الدور والجماعة، على أية حال، فإن الخصائص التي تؤسس لهويات النوع هي في الأساس "جوهرية" وأصلية بالنسبة للفاعلين. فالخاصية التي تجعل من ماكس مراهقاً موجودة وحاضرة، بغض النظر عما إذا كان الآخرون حاضرين ليعترفوا بها كذات دلالة ومعنى أم لا، وبهذا الشكل فإنه يمكنه أن يكون مراهقاً بذاته.

يمكن رؤية الخاصية الاجتماعية، وخاصية ذاتية التنظيم بوضوح بشكل خاص في منظومة الدول، والتي تستجيب فيها هويات النوع مع "نوع النسق"، أو "أشكال الدولة"[٩٨]، مثل الدول الرأسمالية، الدول الفاشية، الدول الملكية وهكذا. فمن ناحية، أشكال الدولة تكون مشكلة بواسطة المبادئ الداخلية للشرعية السياسية[٩٩] التي تنظم علاقات الدولة - المجتمع فيما يتعلق بملكية والتحكم في وسائل الإنتاج والتدمير. هذه المبادئ قد تكون مسببة عن طريق التفاعل مع الدول الأخرى (أصبحت اليابان ديمقراطية عام ١٩٤٥م بسبب احتلالها من قبل الولايات المتحدة)، ولكنها بالمعنى التشكيلي تعتبر خارجية على منظومة الدول؛ لأنها (المبادئ) لا تعتمد على الدول الأخرى من أجل وجودها. فالدولة يمكنها أن تكون ديمقراطية بذاتها دون الحاجة إلى الاعتماد على الدول الأخرى. ومن الناحية الأخرى، ليست كل الخصائص المشتركة تصبح هويات نوع. فقد يكون لدولتين نسقان برلمانيان

---

٩٧ Hacking (1986).

٩٨ Cox (1987).

٩٩ Bukovansky (1997).

متطابقان - على سبيل المثال - ولكن في منظومة الدول المعاصرة لا يعتبر هذا التصنيف ذا معنى أو دلالة. علاوة على ذلك، الدول ذات الأنظمة الرئاسية وذات الأنظمة البرلمانية، والتي قد ينظر إليها طلاب السياسة المقارنة على أنها مختلفة، مشكلة في تلك المنظومة على أن لها "نفس" هوية النوع كديمقراطيات. بالإضافة إلى ذلك، معنى ودلالة هوية "الدولة الديمقراطية" يتغير متى ما بدأت الدول تستوعب أو تذيت القناعة القائلة إن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضاً. فإذا كان منظرو السلام الديمقراطي محقين فإن هذه النمطية كانت دائماً موجودة[١٠٠]، ولكنها فقط مؤخراً أصبحت جزءاً من معنى النوع الديمقراطي ودلالته.

تدفع هويات الدور بمسألة الاعتماد على الثقافة، وبالتالي على "الآخرين" خطوة إضافية. فبينما تكون الخصائص والصفات التي تحدث هويات النوع ذات صفة ما قبل - اجتماعية (سابقة على المجتمع)، فإن هويات الدور ليست مؤسسة على خصائص أساسية جوهرية؛ وبذلك فهي توجد "فقط" نتيجة للعلاقة مع الآخرين. لا توجد هناك خاصية جوهرية موجودة مسبقاً والتي يكون الطالب بموجبها طالباً، أو السيد سيداً، يستطيع أحدهم أن يحصل على تلك الهويات فقط باحتلاله موقعاً في بنية اجتماعية معينة، وباتباعه لمعايير سلوكية تجاه الآخرين الذين يمتلكون هويات "مضادة" ذات علاقة بهويته. لا يستطيع أحدهم أن يفعل هوية الدور بمفرده. فالاشتراك في التوقعات والذي تعتمد عليه هويات الدور يصبح سهلاً وممكناً؛ لأن عديداً من هويات الدور مماسس داخل أبنية اجتماعية سابقة على أية تفاعلات معينة. فالأستاذ والطالب هما موقعان محددان في مخزون من المعرفة الجماعية. وعندما نذيت تلك المعرفة أو نستوعبها تصبح بنيتها منعكسة في بنية ما يسميه ميد "أنا"، أي كيفية رؤية الذات لذاتها عبر عيون الآخرين[١٠١]. وكنتيجة لذلك، فإننا نستطيع أن نفعل هوية الدور؛ لأننا نحمل "الآخرين" معنا في رؤوسنا. إن ذلك لا يعني القول إن تفعيل هوية الدور تعتبر قضية ميكانيكية بشكل كامل، على اعتبار أن معظم الأدوار تسمح بنوع من الحرية،

---

١٠٠ Russett (1993).

١٠١ See Mead (1934), Burke (1980), Stryker (1980).

ولكن فقط ضمن حدود معينة. فعندما تتم مخالفة تلك الحدود، أو أنها غائبة أصلاً، عندها تصبح هويات الدور محل نزاع. فعندما واجه كولومبوس "الهنود الحمر" واجههم كمتوحشين محتاجين إلى الإنقاذ عن طريق المسيحية، قاوم الهنود ذلك الوصف، وفي النهاية أدى القسر إلى استقرار أدوارهم المختلفة.

تم تطبيق مفهوم هوية الدور على الدولة من قبل "منظري دور السياسة الخارجية".[١٠٢] ومع أن مفهوم "الدور" يبدو أنه يتضمن بنية اجتماعية، فإن هناك قليلاً من الاتصال بين تلك الأدبيات ونظرية العلاقات الدولية البنيوية[١٠٣]. فمنذ مقال Holsti ومنظرو الدور يميلون إلى افتراض أن "البنية الاجتماعية" للسياسة الدولية "سيئة التعريف، ومطاطة أو ضعيفة"[١٠٤]، لغرض إنتاج توقعات متعلقة بالدور، وبذلك فإن أدوار السياسة الخارجية للدول ما هي إلا نتائج قناعات صناع القرار والسياسة المحلية وليست نتيجة للعلاقة مع "الآخرين". لذلك تم التركيز على الدور ـ التوكيلي لصناع القرار على حساب الدور البنيوي والتشكيلي، الأمر الذي يجرد مفهوم "الدور" من كثير من محتواه. يبدو أن الواقعيين الجدد يتفقون مع ذلك. فمثلاً نجد أن كشاف كتاب كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية، لا يحتوي على أية إشارة لمفهوم "الدور"، ويتجاهل والتز تناوله على أساس أن ما يسميه "الاختلاف الوظيفي" ـ وهو الأقرب لمفهوم الدور هنا ـ يمكن اختزاله إلى مجرد توزيع القوة. يعيد كل من بوزان وجونز وليتل[١٠٥] تأسيس مفهوم "الاختلاف الوظيفي" كقضية مهمة للنظرية المنظومية، ولكنهم تحديداً يجادلون ضد توسيعه، ليشمل "اختلاف الدور" على أساس أن "الأدوار" تعتبر ظواهر على مستوى الوحدة وليست لها علاقة "بالبنية العميقة" للمنظومة الدولية.

---

١٠٢ Holsti (1970), Walker, ed. (1987).

١٠٣ See Walker, ed. (1987). For recent efforts to build a bridge between role theory and a more social systematic theory see Walker (1992) and Barnett (1993).

١٠٤ Holsti (1970: 243).

١٠٥ Buzan, Jones, and Little (1993: 46).

تثير حقيقة أن المنظومة الدولية ممأسسة بشكل هزيل أسئلة حول إمكانية تطبيق مفهوم "هوية الدور" في نظرية العلاقات الدولية. وعلى أية حال فإن هناك ثلاثة أسباب للاعتقاد بأن أدوار السياسة الخارجية قد تكون ظاهرة بنيوية أكثر مما هي عادة مفترضة من قبل البعض. الأول هو ميل الأدبيات إلى أخذ مؤسسات دولية معينة وهويات الدور المصاحبة لها على أنها مسلمات. المثال الأهم على ذلك هو المساواة في السيادة. يسلم الواقعيون الجدد ومنظرو دور السياسة الخارجية بأن الدول ذات سيادة، ولكنهم يعاملون ذلك على أنها هوية تعاضدية، أي على أنها ليست أكثر من ميزة حقيقية أو متأصلة ومرتبطة بالدولة ويكونها دولة. وكما أقول في الفصل السادس - فإن حقيقة أن سيادة الدولة الحديثة معترف بها من قبل الدول الأخرى تعني أنها الآن أيضاً هوية "دور" ذات حقوق أساسية ومعايير سلوكية معينة مصاحبة لها. المشكلة الثانية هي افتراض أن مفهوم "الدور" يتضمن تداخلاً وتعاوناً معيارياً، الأمر الذي يكون من الصعب الحصول عليه في "حالة الحرب" المميزة للسياسة الدولية[١٠٦]. هذا الافتراض غير مبرر، ويفضل فهماً مادياً للبنية بدلاً من فهم ثقافي. فالأفكار المشتركة قد تكون تصارعية أو تعاونية، الأمر الذي يعني أن "العدو" قد يكون "هوية دور" تماماً مثل "الصديق". أخيراً - كما يشير مثال "العدو" - ما يهم حقيقة عند تعريف الأدوار ليس المأسسة، ولكن درجة الاعتماد المتبادل أو "المعرفة" بين "الذات" و "الآخر"[١٠٧]. فعندما تكون المعرفة عالية - كما في الصراع العربي - الإسرائيلي - قد تكون هويات الدور ليست مجرد مسألة خيار يمكن تجاهله بسهولة، ولكن مواقف مفروضة على الفاعلين عن طريق تصورات الآخرين المهمين لهم. في هذه الحالة حتى لو أن الدولة تريد أن تتخلى عن دور معين قد لا يمكنها فعل ذلك؛ لأن الآخر يقاوم ذلك رغبة منه في المحافظة على هويته هو. تشير تلك الأسباب الثلاثة إلى أن الانفصال بين نظرية الدور ونظرية العلاقات الدولية غير مبرر وغير ناضج. فتبني تصور مفاهيمي اجتماعي للمنظومة الدولية قد يجعل الجوانب البنائية لهويات دور الدولة أكثر وضوحاً.

---

١٠٦ Holsti (1970: 243).

١٠٧ See Blumstein (1991).

يأخذ مفهوم الهوية الجماعية[١٠٨] العلاقة بين "الذات" و "الآخر" إلى نهايتها المنطقية، أي الوصول إلى درجة التعريف والمماثلة في الهوية بين الذات والآخر. المماثلة أو المطابقة هي عملية إدراكية، ما يحدث فيها هو أن يصبح تميز الذات غير واضح، وفي النهاية يتم تجاوزه كلية. هنا "تصنف" الذات على أنها الآخر[١٠٩]. غالباً ما تكون المماثلة متعلقة بقضية معينة، ونادراً ما تكون في كل الأمور، ولكنها دائماً تشتمل على توسيع حدود الذات لتشتمل على الآخر. هذه العملية تستخدم مفهومي هوية الدور وهوية النوع، ولكنها أيضاً تتجاوزها. تبنى تلك العملية الإدراكية على هويات الدور، وتستخدمها في كونها أيضاً تعتمد على آلية دمج الآخر في الذات في صيغة "أنا" المشكلة اجتماعياً. ولكن بينما تقوم هويات الدور بذلك الدمج ومن أجل أن تؤدي كل من الذات والآخر أدواراً "مختلفة"، نجد أن الهوية الجماعية تقوم بذلك من أجل أن توحد الذات والآخر معاً في هوية واحدة[١١٠]. أيضاً نجدها تبنى على هوية النوع؛ لأن الهوية الجماعية تقتضي خصائص مشتركة، ولكن ليست كل هويات النوع يمكن اعتبارها جماعية؛ لأنه ليست كل هويات النوع تستلزم المماثلة أو المطابقة. فقد يستطيع أحدهم أن "يتكلم الفرنسية" دون أن يماثل أو يطابق ذاته مع الفرنسيين (هنا تجدر الإشارة إلى فشل الجهود الفرنسية في تشكيل هوية جماعية مع الجزائر). باختصار الهوية الجماعية هي عبارة عن خليط مميز من هويات الدور وهويات النوع، هوية ذات قوة سببية تحفز الفاعلين لأن يعرفوا رفاه وخير الآخر على أنها جزء من رفاه وخير الذات، تحفزهم بأن يكونوا "مؤثرين"[١١١]. مع هذا قد يبقى الفاعل الإيثاري عقلانياً، ولكن الأساس الذي يحسب عليه المؤثرون مصالحهم هو الجماعة أو "الفريق"[١١٢] وليس الذات. هذه العقلانية تمكنهم من تجاوز مشاكل العمل الجماعي الناتجة عن وجود لاعبين أنانيين في مشاركتهم[١١٣].

---

١٠٨ This is also known as "social" identify in the social identity theory literature; see Mercer (1995).

١٠٩ Turner, et al. (1987).

١١٠ See Lancaster and Foddy (1988).

١١١ Jencks (1990), Monroe (1996: 6-7); cf. Teske (1997).

١١٢ Sugden (1993).

١١٣ See, for example, Caporeal, et al. (1989), dawes, et al. (1990), and Kramer, et al. (1995).

نناقش في الفصل السابع الهوية الجماعية بتفصيل أكثر، ولكن هنا سوف أقول بعض الشيء عن أهميتها في السياسة الدولية والتي يبدو أن مقولات الواقعية التقليدية عنها فيها بعض التناقض. فمن ناحية، يركز الواقعيون باستمرار على أنه من السذاجة وربما الخطورة جداً أن نعتقد أن الدول يمكنها أن تشكل هويات جماعية. فالدول بطبيعتها وبالأساس أنانية تهتم بمصالحها، والقبول بذلك يعني حصولنا على مدخل واقعي للسياسة الخارجية والنسق الدولي. ومن الناحية الأخرى، فإن مجرد إمكانية وجود الدولة ـ وهكذا إمكانية سياسة دولية ـ تسلم بأن الأفراد يطابقون أو يماثلون ويعرفون أنفسهم مع "فكرة" الدولة، وبهذا الشكل فإن هويتها "التعاضدية" سوف تعتمد على أفكار قوية وصلبة حول وجود هوية جماعية بين الأفراد[١١٤]. بكلمة أخرى، إنه فقط بفضل هوية الفرد الاجتماعية (الهوية الجماعية) يمكن لهوية الواقعيين التعاضدية (اللا اجتماعية) أن تكون ممكنة في المقام الأول. بالطبع فإن كون الأفراد قادرين على صياغة هويات جماعية أو تشكيلها لا يضمن أن الدول أيضاً يمكنها فعل ذلك، وكما سنرى فإن هناك أسباباً جيدة للاعتقاد بأن إحداهما تعوق الأخرى. يعتبر ذلك تحدياً كبيراً لأية نظرية غير واقعية للسياسة الدولية، أناقش هذا التحدي فيما يلي، عندما نناقش المصلحة الوطنية في الفصل السابع. والآن أطلب من القارئ أن يتقبل إمكانية أن تشكل الدول هويات جماعية.

لقد قدمت أربعة أنواع للهوية، جميعها – ما عدا الأول – يمكن أن تأخذ صيغاً متعددة مع نفس الفاعل. جميعنا لدينا عديد من الهويات، ونفس الشيء صحيح بالنسبة للدول. كل واحد منا مخطوطة فكرية (أفكار)، مشكلة بواسطة الصيغ الثقافية، مخطوطة تحدد من نحن، وماذا يجب أن نفعل في سياق معين. لو أن تلك الهويات تمارس فعلها علينا في ذات الوقت لأصبحنا مشوشين، ولكن - ولحسن الحظ ـ فإن معظم الهويات يتم تفعيلها بشكل انتقائي، اعتماداً على الحالة التي نجد أنفسنا فيها[١١٥]. فعندما يقدم طالب ورقته لي لقراءتها

---

١١٤ See Bloom (1990).

١١٥ Alexander and Wiley (1981).

أعرف أنه حان الوقت لأن أكون أستاذاً، وأيضاً حقيقة أنني مواطن أمريكي ليس لها دور تفاعلي مع بحث الطالب. ومع ذلك فإن حالات كثيرة تستدعي هويات عديدة أيضاً توجهنا في اتجاهات عدة (وجهات)، الأمر الذي يعني عدم الثقة في ماذا نفعل.

يكون مستحيلاً أن نتوقع مسبقاً كيفية حل صراعات الهوية الداخلية. وعلى أية حال، فإنه قد يكون مفيداً أن نقدم الفرضية العامة التالية: (١) في أية حالة، فإن حل الفاعل لصراعات الهوية بداخله سوف يعكس هرمية التزامات الهوية في الذات[١١٦]. و(٢): إن هذه الهرمية سوف تعكس الترتيب الذي قدمت فيه تلك الأنواع الأربعة للهوية. الذات هي بنية معرفية "مجموع أفكار الفرد ومشاعره تجاه نفسه كموضوع"[١١٧]. والهويات منظمة هرمياً في تلك البنية بحسب درجة التزام الفاعل بأي منها، بعض تلك الهويات يعتبر أساسياً لمفهومنا حول "الذات"، وبعضها الآخر قد يكون أكثر سطحية، وعندما يظهر الصراع، فإن متطلبات الهوية الأساسية ستتغلب على تلك السطحية. فخاصية ذاتية التنظيم لها ميزات تطورية بالنسبة للفرد، وبالنسبة للدولة، فإن أولوية تلك الخاصية تعكس الأهمية النسبية للسياسة الداخلية في صياغة أشكال (شخصيات) تلك الدول. ومن الناحية الأخرى، من الواضح أن ذلك يعتبر تعميماً جائراً غالباً ما تتم مخالفته. فالبشر أحياناً يضحون بحياتهم (الهوية الشخصية) من أجل أوطانهم (الهوية الجماعية)، الأمر الذي يقلب تلك الهرمية المفترضة رأساً على عقب؛ والدول أحياناً تخضع الاهتمامات المحلية للاهتمامات الدولية. فالكثير هنا يعتمد على مدى تهديد الهوية. فالهوية غير المهمة والمهددة قد تتغلب على تلك الهوية المهمة والتي ليست مهددة، ولكن كمقاربة للنزعة العامة وطويلة الأجل، فإن الاقتراح قد يكون ذا قيمة.

تتضمن جميع أنواع الهويات الأربع المصالح، ولكن لا يمكن اختزالها لتعني تلك المصالح فقط. فالهويات تحيل إلى تحديد الفاعلين. وتلك الهويات تعين أشكالاً اجتماعية أو أوضاع /حالات وجود. في المقابل فإن المصالح تشير إلى ماذا يريد الفاعلون، أي أنها تعين

---

١١٦ See McCall and Simmons (1978); Stryker (1980), and Burke and Reitzes (1991).

١١٧ Rosenberg (1981:7), Pratkanis and Greenwald (1985).

دوافع تساعد في فهم السلوك. (هنا أقول "تساعد" لأن السلوك يعتمد أيضاً على القناعات حول كيفية تحقيق المصالح في سياق معين). المصالح تستلزم الهويات ؛ لأن الفاعل لا يستطيع أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون. وبما أن الهويات تحتوي على درجات مختلفة من الثقافة، فإن المصالح ستكون كذلك (فيها محتويات ثقافية)[١١٨]. الهويات قد تكون ذاتها يتم اختيارها في ضوء المصالح، كما يقول بعض العقلانيين، ولكن تلك المصالح ذاتها تستلزم مسبقاً وجود هويات عميقة. وعلى أية حال فإن الهويات لا تستطيع بذاتها أن تشرح الفعل، مادام الوجود لا يعني الرغبة، ونحن لا نستطيع أن نخلص الرغبة من الوجود. يقترح ذلك أن جهود مناصري أحد المفهومين في تجاهل الآخر أو تدعيمه غير مبررة. فبدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، وبدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة. فالهويات تنتمي إلى جانب القناعة في المعادلة القصدية (الرغبة + القناعة = الفعل) التي ناقشناها في الفصل الثالث، بينما تنتمي المصالح إلى جانب الرغبة. وبهذا الشكل، فإنه ستكون هناك دائماً مسلمات ضمنية حول الهوية في "شروحات المصلحة"، ومسلمات ضمنية حول المصلحة في "شروحات الهوية". فكلتاهما تقوم بدور شارح مكمل للأخرى ؛ ولذلك بدلاً من تعريفهما كمفهومين تنافسيين، يجب أن نستعرض كيف يعملان في ترادف وتناغم.

تميز أدبيات النظرية الاجتماعية بين نوعين من المصالح: مصالح موضوعية، ومصالح ذاتية. المصالح الموضوعية هي حاجات أو أساسيات (ضرورات) وظيفية يجب تحقيقها من أجل إعادة إنتاج الهوية[١١٩]. وجميع أنواع الهوية الأربعة تتطلب عملية إعادة الإنتاج تلك. فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تكون دولة دون احتكارها للعنف المنظم (تعاضدية)، والدولة الرأسمالية لا يمكنها أن تكون كذلك دون أن تفرض حقوق الملكية الخاصة (نوع)، والدولة المهيمنة لا يمكنها أن تكون كذلك دون وجود من تهيمن عليهم (دور)، والدولة الغربية لا يمكنها أن تكون كذلك بدون تضامنها مع الدول الغربية الأخرى (جماعية). هذه

---

١١٨ Wildavsky (1994).

١١٩ This needs-based view of objective interests draws on Wiggins (1985) and McCullagh (1991); also see Benton (1981) and Connolly (1983).

الحاجات موضوعية ؛ بمعنى أنها توجد حتى لو لم تكن حكومة الولايات المتحدة على وعي بها، وإذا لم يتم تحقيقها، فإن الهوية التي تدعمها تلك الحاجات لن يكتب لها البقاء. وعندما يستوعب الفاعلون تلك الهويات أو يذيتونها، فإنهم يحققون نزعتين ؛ نزعة لفهم متطلبات تلك الهويات ونزعة للتصرف على أساس من ذلك الفهم - الأمر الذي يضمن جهداً مستمراً لإعادة إنتاج تلك الهويات. ولكن هاتين النزعتين تشرحان الفعل فقط بشكل غير مباشر ؛ لأن حقيقة أن كون الفاعلين يريدون أن يعرفوا حاجات هويتهم لا يعني أنهم سوف يدركونها بشكل صحيح ودائم. فالبشر أحياناً قد يكونون مخطئين أو منخدعين حول حاجاتهم، وبذلك قد يتصرفون بشكل يتناقض مع تلك الحاجات[١٢٠].

يحيل مفهوم المصالح الذاتية إلى قناعات الفاعلين حول كيفية تلبية حاجات هويتهم أو ضروراتها، وهي تلك القناعات التي تعتبر الدافع القريب والمباشر للسلوك. يقابل ذلك ما يقصده الواقعيون بمفهوم "التفضيلات" أو "الأذواق"، وما يقصده الفلاسفة بمفهوم "الرغبة"، وحتى نتجنب الالتباس، فإننا قد نحتاج إلى استخدام أحد تلك المفاهيم ونحتفظ بكلمة "مصلحة" لتعني المصالح "الموضوعية". ومهما يكن من أمر، فإننا يجب أن ندرك مسألتين: الأولى أن التفضيلات هي دوافع وليست سلوكيات. وكما يقول Robert Powell[١٢١] المصالح الذاتية هي "التفضيلات حول النتائج" وليس "التفضيلات حول الاستراتيجيات". يعتبر هذا التمييز مهماً ؛ لأن السلوك في الشروحات القصدية يكون مسبباً ليس فقط بواسطة ما يريد الفاعل (الرغبة)، ولكن أيضاً بواسطة ما يعتقد الفاعل أنه ممكن التحقيق (قناعة)، وبهذا الشكل فإننا لا نستطيع أن نستدل على التفضيلات من السلوك. ثانياً، الرغبات ليست متميزة عن القناعات، ولكن تلك الرغبات ذاتها تعتبر نوعاً من القناعة، وتحديداً هي قناعات "تمني" أو تفسيرات حول كيفية تحقيق الحاجات (الفصل الثالث). لا يناقض ذلك معادلة الرغبات + القناعات = الفعل، ولكنه يشير إلى أن هذه القناعات يجب تفكيكها إلى

---

١٢٠ Connolly (1983).

١٢١ Powell (1994).

أنواع مختلفة من القناعات. فبعض القناعات تشكل من نحن (الهويات وحاجاتها المصاحبة)، وبعضها الثاني يشكل الأهداف التي نعتقد أنها سوف تساعدنا على تحقيق تلك الحاجات (المصالح الذاتية أو الرغبات) وبعضها الثالث لا يزال يربط تلك الأهداف بالبيئة الخارجية (الفهم العقلاني للقناعات). لا شيء من تلك القناعات يقرر الآخر بشكل مباشر.

سيؤدي الفشل المستمر في فهم حاجات الهوية، والفشل في التصرف على أساسها إلى ضياع تلك الهويات. بهذا فإن إحدى المشاكل الرئيسة التي تواجه الفاعلين هي محاولة ترتيب مصالحهم الموضوعية والذاتية حسب الأولوية. أحياناً لا يعتبر ذلك صعباً، فإذا كان أحدهم موجوداً في حريق الفندق، فإنه غالباً سيقرر وبسرعة أن الطريقة الوحيدة لإعادة إنتاج هويته الشخصية تكمن في أن تكون لديه رغبة في الخروج. ولكن في حالات عديدة نجد أن تطبيقات حاجات الهوية معقدة أو حتى متناقضة. فلكي يعيد الأستاذ الجديد إنتاج هويته كأستاذ، فإنه يجب أن تكون لديه مصلحتان: أن يؤلف وأن يعلم. كيف له أن يوازن بينهما؟ تلك الموازنة سوف تعتمد على عوامل شخصية، وأخرى سياقية، ولكن إمكانية الأخطاء - ليس فقط في السلوك، ولكن أيضاً في كيفية تعريفه لمصالحه في المقام الأول - تعتبر إمكانية حقيقية جداً وواردة. فإذا كانت لديه ميول لفهم مصالحه - على الرغم من ذلك - فإنه سوف يستمر، مستخدماً كلاً من العقل والتجربة معاً ليختبر ما إذا كانت قناعاته حول مصالحه تساعده بالفعل في تفعيل هويته "كأستاذ". قد لا يصبح ذلك واضحاً في بضع سنين وقد يواجه خلالها عدم يقين بنيوي حول ما إذا كانت مصالحه الذاتية والموضوعية مرتبة أو مصفوفة بشكل ملائم؛ وهذا يعد مثالاً على الحالة التي تكون فيها تطبيقات الهوية معرفة بشكل جيد. الفاعلون التعاضديون قد يواجهون صعوبات أكبر؛ لأن تطبيقات هوياتهم بالنسبة للمصالح غير نهائية وليست معرفة بوضوح، ولذلك فهي عرضة لأن تكون موضوعاً للتنافس السياسي حول أية تفسيرات المصلحة يعد الأفضل[١٢٢]، أو على الأقل تبدو كذلك عندما نفكر في المصالح الوطنية.

---

١٢٢ See Weldes (1996) and Kimura and Welch (1998).

المصلحة الوطنية The national interest

تتصرف الدول كأنها فاعلون، وسلوكها مدفوع بمصالح متعددة ومتجذرة في الهويات الأربع: التعاضدية، النوع، الدور، الجماعية. ولأن تلك الهويات تتنوع ثقافياً وتاريخياً، فإنه من المستحيل قول الكثير حول محتوى مصالح الدولة بطريقة تجريدية. ومع ذلك، فإنني سبق أن قررت بأن الدول تشترك في خصائص أساسية، بفضل هويتها التعاضدية كدول. والآن أريد أن أقترح أن تلك الخصائص تخلق "مصالح وطنية" عامة يمكننا التعميم حولها. كنتيجة للهوية التعاضدية، فإن تلك المصالح تعتبر جوهرية وأساسية للدول (مرتبطة بحقيقة الدولة وتشترك فيها كل الدول). وبالنسبة للمنظومة الدولية، فإن تلك المصالح ليست أبنية اجتماعية. ولأن هدفي في هذا الكتاب هو إثبات أن كثيراً من مصالح الدول هي في الحقيقة أبنية اجتماعية للمنظومة الدولية، فإن فكرة وجود مصالح سابقة على المجتمع تدخل بشكل مزعج في نقطتي الرئيسة. إنني أقول: إن مضمون تلك المصالح السابقة للمجتمع أو محتواها تؤثر فيه هويات النوع، والدور، والجماعية التي تعتنقها الدولة، تلك الهويات التي تكون مشكلة بواسطة المنظومة الدولية إلى درجات مختلفة، ولكن تلك الأبنية مقيدة بطبيعة الدولة التعاضدية. فالدولة ليست لوحاً أملس، أو صفحة بيضاء يمكن لأية مصلحة أن تكتب عليها. في هذا الجزء أناقش أولاً تلك المصالح الأساسية، ولكن بعدها أثبت أن تلك المصالح لاتقتضي أو تفترض أن الدولة مهتمة بمصالحها بشكل جوهري (أنانية). فالدول ليست واقعية بالطبيعة.

يحيل مفهوم المصلحة الوطنية إلى متطلبات إعادة الإنتاج، أو سلامة مركبات الدولة - المجتمع. تكمن إحدى الخصائص المهمة لهذا التعريف في أنه يحيل إلى المصالح الموضوعية. وتلك ليست الطريقة التي يفكر بها معظم علماء العلاقات الدولية في المصالح. لقد تبنى معظم المنظرين المنظومين خطاباً اقتصادياً تفهم فيه المصالح بعبارات ذاتية كتفضيلات، ومع أن الكثير منهم توجه نحو السيكولوجيا، فإن دارسي صناعة قرار السياسة الخارجية، ودارسي الدور الوطني يركزون أيضاً على "تصورات" المصلحة. هذا المنهج يكون ذا قيمة عندما يكون

هدفنا هو شرح السلوك الذي تكون فيه الحالات الذاتية سبباً قريباً ومباشراً. أنا أيضاً أريد أن أشرح السلوك ؛ ولذلك سوف أتحدث عن المصالح بتلك العبارات. ومع ذلك، فإن دارسي المصلحة " الوطنية" يؤكدون أن المصلحة "توجد" بشكل مستقل عن التصورات[١٢٣]. وحسب معرفتي لم يسبق لأحد أن استخدم مفهوم المصلحة الموضوعية لتأكيد تلك الاستقلالية، ولكن العلاقة واضحة. هذا المدخل الموضوعي يشير إلى هدف مختلف: للإجابة على السؤال المعياري حول ماذا يجب أن تفعل الدول، بدلاً من الإجابة على السؤال العلمي المتعلق بشرح ما تفعله الدول بالفعل. وعلى أية حال فبالنسبة لكلا المنهجين، فإن المصالح الوطنية الموضوعية ليست إرشادات أو توجيهات موضوعية ترشد الفعل، ولكنها قوى سببية تجعل الدول ميالة لأن تتصرف بطرق معينة، ولأن الدول لديها حاجات أمنية معينة (مصالح موضوعية) نجد أنها تعرف مصالحها الذاتية، بالطريقة التي تعرفها بها. العلاقة بين المصالح الذاتية والمصالح الموضوعية غير محددة بشكل كافٍ، ولكن الفشل المستمر - على المدى الطويل - في إحداث التوافق بين المصالح الموضوعية، والمصالح الذاتية سوف يقود إلى اختفاء الفاعل أو انتهائه. إنه تحديداً ذلك التأثير السببي للمصالح الموضوعية الذي يهمنا هنا.

يعرف كل من Keohane ، و George [١٢٤] ثلاث مصالح وطنية - البقاء الجسدي، الاستقلال، الانتعاش الاقتصادي - والتي يصفانها بأنها "الحياة، والحرية، والملكية". سوف أضيف إلى تلك المصالح مصلحة رابعة هي "احترام الذات الجماعي". الأشكال أو الصيغ التي تتخذها هذه المصلحة سوف تتنوع بحسب الهويات الأخرى للدول، ولكن الحاجات التي تؤسس لها جميعها تعتبر مشتركة بين جميع الدول، ويجب تحقيقها إذا كان للدول أن تعيد إنتاج أنفسها.

تحيل مصلحة "البقاء الجسدي" في التحليل الأخير إلى الأفراد الذين يكونون أو يشكلون مركب الدولة - المجتمع، ولكن لأن الفرد ليس أساسياً بالنسبة لهوية المجموع، فإن ما نتحدث عنه هنا هو بقاء المركب ككل. فالأفراد يمكن التضحية بهم من أجل هذا

---

١٢٣ See, for example, George and Keohane (1980), Kratochwil (1982), and Clinton (1986: 497-505).

١٢٤ George and Keohane (1980).

الهدف، كما في الحروب، وأحياناً التضحية بأجزاء من الجماعة. ففرنسا لم "تمت" عندما فقدت الألزاس واللورين عام ١٨٧١م، وفي القرن الثامن عشر كان التخلي عن الإقليم لدول أخرى كتعويض ممارسة شائعة. تلك الممارسة أصبح من المستحيل التفكير فيها اليوم، بسبب المماثلة الدائمة، والربط المستمر بين البقاء والمحافظة على الإقليم، مع أن الدول أحياناً ترى أنه من المصلحة الوطنية السماح لمناطق جانبية بأن تنسحب، كما فعلت دولتا الاتحاد السوفيتي السابق، وتشيكوسلوفاكيا. ولكن ذلك يشير فقط إلى أن ما يعتبر بقاءً يتغير تاريخياً، ولا يشير إلى أنه ليس مصلحة وطنية. كانت روسيا محور الاتحاد السوفيتي، وكانت بوهيمياً محور تشيكوسلوفاكيا، وكلتاهما بقيت نتيجة سماحها بانسحاب مناطقها الجانبية - حقيقة اعترفت بها المجموعة الدولية، عندما اعترفت بروسيا، وجمهورية التشيك كدول "وريثة".

يسلم والتز[١٢٥] بأن البقاء هو المصلحة الوطنية الوحيدة للدول. فبينما هناك قيمة تحليلية في رؤية إلى أي مدى يأخذنا هذا النموذج، فإنه من الناحية الإمبيريقية يمكن القول إن للدول - على الأقل - ثلاث مصالح موضوعية أخرى.

يحيل "الاستقلال" إلى قدرة مركب الدولة - المجتمع على ممارسة السيطرة على تخصيصه لموارده واختياره لحكومته أو التحكم فيه. فمن أجل أن يتمكن مركب الدولة - المجتمع من إعادة إنتاج هويته، فإن البقاء الجسدي ليس كافياً بحد ذاته، ولكنه أيضاً يجب أن يحتفظ "بحريته". ينبع ذلك من حقيقة سيادة الدولة. وفي الواقع، فإنه يمكن القول إن "كل" التنظيمات وليست الدول فقط، لديها مصلحة في الاستقلال؛ لأنه بدون ذلك الاستقلال سوف تكون مقيدة في قدراتها على تلبية المطالب الداخلية، أو الاستجابة لما يطرأ في بيئتها[١٢٦]. ومن الناحية الأخرى، فإن الاستقلال يعتبر دائماً مسألة درجة، ويمكن استبداله عندما تكون فوائد الاعتماد تفوق تكاليفه[١٢٧]. فكما في مصلحة البقاء، ما يحتسب في تأمين الاستقلال سوف يختلف من حالة إلى حالة.

---

١٢٥ Waltz (1979).

١٢٦ Pfeffer and Salancik (1978), Oliver (1991: 945-947).

١٢٧ George and Keohane (1980), Oliver (1991).

يحيل مفهوم مصلحة "الانتعاش الاقتصادي" إلى المحافظة على نمط الإنتاج في مجتمع، وبالتالي المحافظة على قاعدة موارد الدولة. قد يقول معظم علماء العلاقات الدولية إن ذلك يتضمن مصلحة في "النمو" الاقتصادي، وذلك هو في الحقيقة الكيفية التي يعرف بها الانتعاش في معظم الدول اليوم. مع ذلك قد يكون من الخطأ افتراض أن يكون "النمو" مصلحة أساسية وجوهرية للدول. فالنمو أساسي في تلك الأنماط الإنتاجية التي تحتاجه لعملية إعادة الإنتاج، مثل الرأسمالية. ففي الأنظمة الرأسمالية يعتبر النمو معياراً للانتعاش، إما بسبب منطق السوق أو بسبب الحاجة إلى إضفاء الشرعية على النسق الاقتصادي بزيادة الفوائد المادية للسكان بشكل عام. ومع ذلك، فإن هذه لم تكن الحالة في معظم التاريخ البشري. فأنماط الإنتاج السائدة في العبودية والإقطاعية لم تكن موجهة بشكل جوهري نحو النمو، وكذلك الحال بالنسبة لاقتصاديات العيش التي تسيطر على أجزاء من العالم الرابع المعاصر. هل يعني ذلك أن الدول في تلك المنظومات لم تكن تتصرف على أساس من مصالحها الوطنية؟. يبدو أنه من المعقول - بشكل أكبر - القول بأن المصلحة في الانتعاش الاقتصادي تصبح حاجة للنمو فقط في أشكال معينة للدولة، وبذلك فهي نتيجة لهويات نوع تاريخية، أكثر من كونها مرتبطة بالهوية التعاضدية للدولة. لا يجعل ذلك من النمو أمراً غير أساسي بالنسبة للمصلحة الوطنية للدولة المعاصرة (الرأسمالية)؛ ولذلك - ولأسباب عملية - فإننا يمكننا أن نستبدل "النمو" بـ"الانتعاش الاقتصادي" سابقا. ولكن في عالم يقترب بسرعة من قدرته البيئية على الإطعام بسبب من ضرورات النمو، فإنه قد يأتي على الرغم من ذلك يوم تتطلب فيه المصلحة الوطنية تعريفاً مختلفاً لمفهوم الرفاه.

يحيل مفهوم مصلحة "احترام الذات الجماعي" إلى حاجة جماعة معينة لأن تشعر بالرضا تجاه ذاتها، من أجل الاحترام أو الشعور بالقيمة. يعد احترام الذات حاجة إنسانية أساسية للأفراد، وأحد الأشياء التي يبحث عنها الأفراد في عضويتهم لجماعة. وكتعبيرات لتلك الرغبة، فإن الجماعة تكون لها هذه الحاجة أيضاً[١٢٨]، وكما في المصالح الوطنية

---

١٢٨ Kaplowitz (1984).

الأخرى، فإن تلك المصلحة يمكن التعبير عنها بطرق مختلفة. يتعلق أحد العوامل الأساسية بما إذا كانت الصور الجماعية عن الذات إيجابية أو سلبية، والذي سوف يعتمد جزئياً على العلاقات مع "الآخرين"، لأنه بأخذ الذات لوجهة نظر الآخر في اعتبارها تستطيع "الذات" أن ترى نفسها. فالصور السلبية عن الذات تنبع عادة من الإهانة المقصودة من الدول الأخرى؛ وبهذا الشكل يمكن أن تحدث تلك الصور - وبشكل متكرر - في بيئات دولية تنافسية بشكل عال (ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى؟ الروس اليوم). وكون أن الجماعات لا تستطيع أن تتسامح مع تلك الصور السلبية عن الذات لفترة طويلة، إذا كانت تريد أن تلبي حاجات احترام الذات لأعضائها، فإنها (الجماعات) سوف تعوض ذلك عن طريق تأكيد الذات، أو التقليل من قيمتها، أو ربما العدوان تجاه الآخر[١٢٩]. وبالمقارنة، فإن الصور الإيجابية عن الذات تميل إلى أن تنبع من الاحترام المتبادل والتعاون. فالاعتراف بالسيادة من قبل الدول الأخرى يبدو تحديداً أنه مهم هنا؛ لأنه يعني على الأقل رسمياً أن تتمتع الدولة بوضع مساو في عيون الدول الأخرى[١٣٠]. فالاعتراف يقلل من الحاجة لتأمين الذات باحتقار الآخر أو تدميره، الأمر الذي يعد مطلباً أساسياً لثقافة لوك حول الفوضى(الفصل السادس). وهكذا، فبينما نجد في عالم هوبيزي أن حاجات احترام الذات تميل إلى أن تأخذ صبغة الحاجة إلى "المجد" و"القوة" على حساب الآخرين، نجد أنه في عالم لوك من المرجح أن تفعل الحاجات ذلك "كفضيلة" أو كمواطن "صالح". ما يفيده ذلك - بكلمة أخرى - هو أن مؤسسة السيادة قد تساعد في تهدئة الدول ليس فقط في تأمين سلامتها من التهديدات الجسدية، أو الإخضاع (الشرح التقليدي)، ولكن أيضاً لتأمين سلامتها من التهديد "النفسي" المترتب على عدم الاعتراف بها.

تمثل هذه المصالح الأربع حاجات يجب تحقيقها من أجل تأمين مركبات الدولة - المجتمع واستمرارها، وبهذا الشكل فإنها تضع قيوداً على ما تستطيع الدول فعله في سياساتها

---

١٢٩ Kaplowitz (1990).

١٣٠ See Honneth (1996).

الخارجية. قد تكون لتلك المصالح أحياناً تطبيقات ومتطلبات تستلزم وضعها في شكل أولويات، ولكن على المدى الطويل كل تلك التطبيقات والمتطلبات يجب تحقيقها. فالدول التي لا تفعل ذلك سوف تنتهي. فبينما في هذا الجانب تكون المصالح الوطنية آلية اختيار، فإن أهميتها الحقيقية تكمن في حقيقة أنها تضع الدول في موضع يحتم عليها أن تحاول أن تفهم تلك المصالح، وأن تفسر تطبيقاتها على كيفية تحديد المصالح الموضوعية للأمن. وعندما تكون البيئة الدولية تنافسية بشكل كبير تصبح تلك التطبيقات أكثر وضوحاً. فإذا كان جنود العدو يعبرون الحدود، فإن مصلحة البقاء تملي على الدول الدفاع. ولكن في معظم الأحيان لا تجد الدول نفسها في وضع يشبه حريق الفندق، أي تلك الحالة التي قد تكون فيها قناعات عديدة حول كيفية تحقيق الحاجات الأمنية متفقة مع المصلحة الوطنية. غالباً ما تكون تلك القناعات موضع تفنيد وتنافس، كما في الجدل الدائر في الولايات المتحدة بين مناصري العزلة، ومناصري السياسة الخارجية النشطة، مع أنه في حالات عديدة لا يلاقى كثير من الآراء اهتماماً على الإطلاق، بسبب الخمول السياسي، أو الهيمنة الأيديولوجية، أو انعدام الخيال[١٣١]، الأمر الذي قد يساعد في تفسير الاستقرار النسبي لتفسيرات المصلحة الوطنية عبر الوقت[١٣٢]. حقيقة أن المصالح الوطنية يمكن أن تفسر بطرق عديدة، تقترح أن علماء العلوم الاجتماعية سوف يكونون في وضع أفضل إذا ما تناولوا تلك المصالح بمنهج استقرائي وليس بمنهج استدلالي[١٣٣]. علاوة على ذلك، فإننا بعمل ذلك يجب ألا نفترض أن الدول لا تقيدها أو لا تحركها المصالح الوطنية. فالدول تحتاج إلى فعل أشياء معينة من أجل تأمين هوياتها، ومن طبيعتها أن تكتشف ما هي هذه الأشياء، وتتصرف بناء عليها. فقد يكون هناك مجال للتفسير، ولكن ذلك لا يعني أن الدول حرة في بناء مصالحها وتشكيلها كيفما شاءت.

---

١٣١ For discussion of such counter-factual possibilities in the case of the Cuban Missile see Crisis Weldes (1996, 1999).

١٣٢ On the importance of stability of interpretations for a national interest to exist see Krasner (1978: 44).

١٣٣ Kimura and Welch (1998).

يشير ذلك إلى خاتمة مهمة مفادها أن الدول أبنية متوازنة، وباقية نسبياً عبر الوقت. فمثلها مثل الأشكال أو الصيغ الثقافية الأخرى، تعتبر الدول نبوءات ذاتية التحقق. (الفصل الرابع). فبمجرد قيامها وعملها تبدأ في أن تكون لها مصالح في إعادة إنتاج أنفسها، الأمر الذي بدوره يوجد مقاومة لمحاولات اختفائها أو فنائها. يخلق ذلك قدراً كبيراً من النمطية والاستمرارية في السياسة الدولية. يعتقد البعض بأن البنائيين يقولون: مادام الواقع مشكلاً اجتماعياً، فإنه يجب إذاً أن يكون سهل التغيير. نعم إن أحد الأسباب التي تدفع البنائيين لتأكيد أهمية عمليات البناء الاجتماعي (التشكيل) هو الرغبة في إيضاح إمكانيات التغيير، والتي قد لا يمكن رؤيتها بمنهج آخر، ولكن ذلك لا يعني أن التغيير أمر سهل. ففي الحقيقة إنني مبهور بقدرة الدولة على التكيف والمقاومة للتغير. فبغض النظر عن تأثير المؤسسات الدولية على استقلالية الدولة أو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، فإن الدول تستمر دائماً في محاولة إعادة إنتاج أنفسها (المحافظة على وجودها). قد يعتمد استمرارها في النجاح في النهاية على تكيفات مهمة في شكلها (مثل العالمية)، ولكن بنيتها تعطيها وضعاً متوازناً قوياً يجعلها من غير المحتمل أن تزول.

هل الدول "واقعية"؟ ملاحظة على المصلحة الذاتية

Are States "Realists"? A note on Self-interest

يثير الاقتراح القائل بأن المصالح الوطنية تجعل من الدول ذات طبيعة أنانية تبحث عن مصالحها (ذات طبيعة تفي بحاجات ذاتها) السؤال الختامي التالي: هل هذه الطبيعة واقعية؟ قد يعني ذلك أموراً مختلفة لواقعيين مختلفين: فبالنسبة لبعضهم قد يعني أن الدول تبحث عن القوة، وقد يعني لبعضهم الثاني أن الدول تبحث عن الأمن، كما قد يعني لبعضهم الثالث أن الدول تبحث عن الأمن والثروة[١٣٤]. وعلى أية حال، قد يتفق كل الواقعيين على أن الدول - وبشكل جوهري ومتأصل - تعتبر ذات "مصالح ذاتية" أو أنانية.

---

١٣٤ Morgenthau (1948/1973), Waltz (1979), Gilpin (1981).

يؤكد كينيث والتز أن المنظومات الدولية خلقت بواسطة دول "ذاتية المصلحة" بشكل فطري ومتأصل ، و Sanderman يعامل المصلحة الوطنية على أنها مرادفة في معناها لـ"الأنانية الوطنية"، ومع أن كلاً من جورج وكوهين[١٣٥] يلاحظان إمكانية وجود مصالح أخرى، فإنهما أيضاً يفترضان أن المصلحة الذاتية هي عصب المصلحة الوطنية وصلبها. لذلك فلنحدد السؤال بالشكل التالي: هل الدول ذاتية المصلحة؟

تكون الإجابة أحياناً، وربما في معظم الأحيان، نعم. فالتاريخ الصراعي العنيف للسياسة الدولية من الصعب أن يقترح إجابة أخرى. ومع ذلك، فإن السؤال ليس عما إذا كانت الدول ذاتية المصلحة "أحياناً" أو معظم الوقت، ولكن السؤال هو ما إذا كانت كذلك بـ"الطبيعة". ربما يكون ذلك سؤالاً ميتافيزيقياً، ولكن كل نظريات السياسة الدولية تحتوي على إجابات لهذا السؤال وبشكل يؤثر على اختيارها لمناهجها، وبالتالي على النتائج التي تصل إليها. إذا كانت الدول ذاتية المصلحة بالطبيعة، فإنه يمكننا أن نأخذ المصلحة الذاتية على أنها مسلمة ومعطاة وبالتالي نستخدم النظرية العقلانية لتحليل تطبيقاتها السلوكية. (آثارها على السلوك). أما إذا كانت الدول "واقعية" فقط اعتماداً على أوضاع معينة، أو ظروف خاصة وبطريقة اعتمادية، فإن تحليل العمليات التي يتم بموجبها تشكيل مصالح الدولة يصبح أولوية كبرى.

يعتبر مفهوم المصلحة الذاتية من أكثر المفاهيم غموضاً؛ ولذلك فإن الخطوة الأولى تتمثل في أن نوضح بالضبط ما نعنيه بهذا المفهوم. أحد المصادر الرئيسة لذلك الغموض والتشوش هو أن المفهوم يستخدم عادة وكأنه مرادف لقول إن الفاعل (الدولة) فعل س؛ لأن س "تحقق مصلحته". وهذا القول يتضمن أن المصلحة الذاتية هي كل ما يصب في صالح الذات، الأمر الذي يجرد المفهوم من أية قدرة شارحة. إذا كانت مناقشتنا السابقة للمصالح صحيحة، فإن كل السلوك يعتبر لتحقيق "مصلحة". بمعنى أن السلوك متوقع أن تكون له فائدة للذات، فالبشر نادراً ما يفعلون أشياء يعتقدون أنه سيكون لها أثر سلبي على محصلة

---

١٣٥ Waltz (1979:91), Sondermann (1977: 123), George and Keohane (1980).

منافعهم. ولكن اقتراح أن البشر يتصرفون على أساس من المصلحة المتصورة لا يشرح شيئاً على وجه التحديد ؛ لأنه لا يقول شيئاً عن "محتوى" تلك المصالح. فالقاتل الذي يقتل طفلاً بريئاً، والبطل الذي يموت من أجل إنقاذ أصدقائه قد تكون لهما مصلحة متساوية فيما يفعلان، ولكن مفهوم المصلحة الذاتية الذي لا يفرق بين تلك الحالات يعتبر نوعاً من الحشو والتكرار الذي لا يوضح المعنى، وغير ذي فائدة تنظيرية. فمن أجل أن يقوم مفهوم المصلحة الذاتية بدور شارح، فإنه يجب أن يعرف على أنه "نوع" من المصلحة، الأمر الذي يعني إرجاعه إلى مفهوم الهوية. فباختصار، نحن لا نستطيع أن نفهم المصلحة الذاتية بدون أن نحصل على فهم جيد عن "الذات"[١٣٦]، وبالتحديد علاقتها "بالآخر".

تكون المصلحة الذاتية قناعة عن كيفية تحقيق الحاجات ـ مصلحة ذاتية تتميز بموقف "نفعي" تجاه الآخر: الآخر يعتبر موضوعاً يتم اختياره، استخدامه (استغلاله)، أو تجاهله لأسباب مرتبطة حصرياً برضا الفاعل الشخصي[١٣٧]. هذه القناعة عادة ما تكون محددة ومعتمدة على قضية (مسألة)، وعلى الآخر، وليست عامة. فعندما تكون حاضرة فإنها تتضمن غياب التماثل مع الآخر، أي غياب التماثل مع الهوية الجماعية. فالتمييز بين الذات والآخر هو تمييز كامل ؛ بمعنى أن الآخر ليست له قيمة حقيقية "للذات". التطبيق المهم لهذا التعريف هو أن أحدهم لا يمكنه أن يكون مهتماً بمصلحته الذاتية بذاته، أي بمفرده وبمعزل كامل عن الآخرين. فالمصلحة الذاتية ليست خاصية فطرية أو جوهرية للفاعل، مثل العيون الزرقاء، أو الشعر الأسود، ولكنها قناعة متوقفة على شيء آخر (مشروطة)، قناعة الفاعل حول كيفية تحقيق الحاجات التي يتم تفعيلها في علاقته بأوضاع معينة وبآخرين، وبهذا الشكل تعتبر تلك المصلحة مشكلة ومكونة ثقافياً[١٣٨].

---

١٣٦ Morse (1997: 180).

١٣٧ See especially Jencks (1990).

١٣٨ Wildavsky (1994).

كون التوسع في تفسير هذا التعريف سهلاً، فإنه من الملائم أن أحدد أمرين لا يشتمل عليهما. أولاً، المصلحة الذاتية لا تعني عدم الوعي بمصالح الآخرين أو تجاهلها. فأخذ مصالح الآخر في الاعتبار - أي أن يكون أحدهم "اجتماعياً" كما يقول فيبر - يعتبر أساسياً لتوقع سلوكه. وهكذا في عالم متبادل يعتبر أساسياً لتحقيق رضا الذات. المصلحة الذاتية لا تعني التماثل مع أحد ما. ثانياً، المصلحة الذاتية لا تعني رفض التعاون مع الآخرين أو مساعدتهم. فالمصلحة الذاتية هي أمر متعلق بالدوافع وليس بالسلوك. فمادام التعاون نفعياً ومفيداً ـ مثلاً دولة تساعد دولة أخرى فقط بسبب أن أمنها مهدد - فإنه إذاً يعتبر على أنه يصب في مصلحة الذات. من الناحية الأخرى، إذا كانت دولة تساعد أخرى بسبب أنها تتماثل معها - أي مع أن أمنها غير مهدد في حد ذاته، فإنها مازالت تشعر بتهديد للذات، فإنها عندها تتصرف على أساس من المصلحة الجماعية. من المعروف أن الدافع يصعب قياسه، وتلك مشكلة تزداد تعقيداً عندما تكون للفاعلين دوافع عديدة ومختلطة ؛ وهي مشكلة مرتبطة بشروحات المصلحة الذاتية، وشروحات المصلحة الجماعية بنفس الدرجة. كيف يمكننا أن نتأكد من أن شرح التعاون وتفسيره على أساس من المصلحة الذاتية شرح صحيح إذا كنا لا نعرف على وجه التحديد ما إذا كان الفاعل هو في الحقيقة مهتماً بمصلحته الذاتية؟ فمن وجهة نظر التحليل الواقعي العلمي - الذي يتحاشى التفكير بطريقة "كما لو" لصالح وصف الآليات السببية - لا يوجد بديل عن محاولة تعريف الدوافع إمبيريقياً. فتعريف المصلحة الذاتية من خلال قناعة معينة حول علاقة الذات بالآخر يعتبر خطوة أولى أساسية.

وانطلاقاً من هذا التعريف، هل تعني المصلحة الوطنية أن الدول "واقعية"؟ من النظرة الأولى نجد أن هناك أسباباً وجيهة للإجابة بنعم. فالدول لديها مصالح (فطرية) وموضوعية تعتبر مؤهلة لأن تفهمها وتحققها. من شأن ذلك أن يجعل الدول "منحازة" تجاه اعتناق تفسيرات أنانية لمصالحها ؛ لأنها لا يمكنها التأكد من أن الآخرين سوف يهتمون لها بتلك المصالح، وفي عالم يتميز بندرة الموارد فإن تحقيق مصالح الذات سوف يصطدم غالباً بمصالح الآخرين. فالبشر ربما كان من المستحيل لهم البقاء دون ذلك الانحياز تجاه مصالح

الذات، ونفس الشيء يمكن أن يكون صحيحاً بالنسبة للدول. أيضاً، وعلى العكس من البشر الذين تعتبر هويتهم الشخصية في جزء منها نتيجة لعمليات بيولوجية ليست لهم سيطرة عليها، فإن الهوية التعاضدية للدول توجد فقط مادام أعضاؤها يمتلكون ويحافظون على تميز ذهني (إدراكي) بين الذات والآخر. لقد أثبت كثير من أدبيات علم النفس الاجتماعي - نظرية الهوية الاجتماعية - وبطريقة تجريبية أن عملية صنع ذلك التميز الإدراكي أو الذهني يصاحبها - وبشكل روتيني - تفريق أو تحيز ضد عناصر المجموعة الأخرى لصالح عناصر المجموعة ذاتها[١٣٩]. تلك النزعة تتجلى بوضوح في حالة الدول، التي تعتمد على الناخبين داخلياً الذين يتذمرون ويطالبون باستمرار بمصالحهم الخاصة وضرورة تحقيقها قبل تحقيق مصالح أولئك الذين هم خارج الدولة (الأجانب). وكما قد يضعها ما بعد الحداثيين، فإن "التمييز" يبدو أنه يميل طبيعياً إلى التحيز ضد "الآخرين". وفي نقده الجيد لمقالتي "الفوضى من صنع الدول" والتي قدمت فيها افتراضاً بدائياً حول مصالح الدولة يستخدم Jonathan Mercer[١٤٠] نظرية الهوية الاجتماعية ليؤكد أن الدول هي بالطبيعة مهتمة بمصالحها الذاتية، ولذلك فإن الأنظمة الفوضى هي - وبشكل جوهري - أنظمة قائمة على مساعدة الذات - العالم الواقعي.

أقبل معظم هذا الانتقاد. فالدول ربما هي بشكل أكثر من الأفراد مؤهلة مسبقاً لأن تحدد مصالحها الموضوعية وتعرفها بعبارات ذاتية. ومع بقاء الأمور الأخرى ثابتة ومتساوية، فإن المنظومة الدولية فيها شيء من الانحياز تجاه التفكير "الواقعي". ومع ذلك فالسؤال ليس عما إذا كانت هناك ضغوط على الدول تدفعها لأن تكون ذاتية المصلحة - فهناك الكثير من تلك الضغوط - ولكن عما إذا كانت الدول قادرة على تجاوز تلك الضغوط، وتوسيع حدود الذات لتشمل الآخرين. قد تفعل الدول ذلك في بداية الأمر من أجل تحقيق مصالح ذاتية، ولكن مع مرور الوقت يصبح التماثل مع الآخر مستوعباً، أي كأن تتعلم مجموعة من الدول أن تفكر في ذاتها على أنها "نحن"، عندها لن يصبح أعضاء تلك المجموعة ذاتيي المصلحة في

---

١٣٩ See, for example, Tajfel, ed. (1982), Turner, et al. (1987), and Abrams and Hogg, eds. (1990).

١٤٠ Mercer (1995).

علاقتهم بعضهم مع بعض وفيما يتعلق بالقضايا التي تعرف تلك المجموعة وتحددها. باختصار، السؤال هو عما إذا كان بإمكان أعضاء الدول أن يتعلموا هويات اجتماعية (ما أسميها جماعية) إضافية فوق الدولة وتتجاوزها، موجدين أو خالقين بذلك "دائرة مركزية مشتركة" لتعريف المجموعة وتماثلها[١٤١]. تستبعد الفرضية الواقعية القائلة بأن الدول مدفوعة بشكل حصري بالمصلحة الذاتية تلك الإمكانية تماماً، كما فعلت الفرضية العقلانية القائلة إن المصالح الأنانية (الذاتية) يجب أن تؤخذ على أنها مسلمة معطاة. تعتبر هذه بالفعل مزاعم قوية؛ فهي تستبعد تماماً إمكانية أن تساعد الدول بعضها بعضاً في غياب التهديد المباشر لأمنها، أو أنها سوف تستوعب معايير دولية - معايير بمعنى ممارسات يقوم بها الآخرون. إذا كان الواقعيون محقين - بمعنى آخر - فالدول لن تتعلم أبداً كيفية اتباع المعايير، انطلاقاً من الواجب أو شرعية تلك المعايير، ولكنها - بدلاً من ذلك - سوف تتبعها فقط إذا كان في ذلك ما يحقق مصلحة لها.

وحتى مع ميل الأفراد البيولوجي لتحقيق مصالحهم الذاتية فإنهم - وبشكل روتيني - يتجاوزون مثل ذلك التفكير، ويتمكنون من تشكيل هويات جماعية. هذا ما تدور حوله النظرية الاجتماعية للهوية: محددات تماثل أو تطابق المجموعة. فالبشر حيوانات اجتماعية، وربما كان من المستحيل أن يشكلوا مجتمعات لو أنهم كانوا دائماً ذاتيي المصلحة. أجادل في الفصل السابع بأن الدول أيضاً تستطيع أن تتماثل بعضها مع بعض. فالنظرية الاجتماعية للهوية لا تستبعد ذلك[١٤٢]، بل في الحقيقة تركز على لدونة هويات المجموعة[١٤٣]. يعترف ميرسر نفسه بأنه على الأقل في الاتحاد الأوروبي تمكنت بعض الدول من أن تشكل هوية جماعية، وسوف أجادل في الفصل السادس بأن هوية الدول الجماعية تذهب إلى أبعد من ذلك.

---

١٤١ Lasswell (1972), Linklater (1990).

١٤٢ See Gaertner, et al. (1993).

١٤٣ Hogg, et al. (1995). As such, in my view Mercer draws exactly the wrong conclusion from social identify theory.

فالغالبية العظمى من دول العالم اليوم تنظر إلى أنفسها على أنها جزء من "مجتمع الدول"، والذي تلتزم بمعاييره لا أخذاً لحسابات المصلحة الذاتية الخاصة بها كدول منفردة في الاعتبار، ولكن لأنها (تلك الدول) تمكنت من استيعاب تلك المعايير وتماثلت معها. ليس ذلك من أجل أن ننكر أن الدول ذاتية المصلحة في كثير مما تفعله "داخل" حدود ذلك المجتمع، ولكن فيما يتعلق بكثير من الأسئلة الأساسية المتعلقة بوجودها المتبادل، فإن الدول حققت مستوى من المصلحة الجماعية يتجاوز بكثير ما تقول به "الواقعية".

خاتمة Conclusion

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق ثلاث غايات. تمثلت الأولى في تبرير معاملة الدول كفاعلين حقيقيين تكامليين، والذين يمكننا أن نعزو لهم صفات قصدية. يعتبر هذا الأمر ضرورياً لكل من النواحي التفسيرية والسياسية لمشروع الدولة المنظومي، ولكن مؤيدي هذا الاتجاه تجاهلوا تبريره، مفضلين - بدلاً من ذلك – النظر إلى وكالة الدولة على أنها معطى لا يمثل إشكالية. ونقاد هذا الاتجاه يشككون فيه. وباستخدام إطار بنائي جمعت أولاً بين وجهات النظر الماركسية والفيبيرية، وذلك بتعريف الدولة على أنها فاعل تنظيمي يمتلك سيادة واحتكاراً إقليمياً للعنف المنظم، فاعل تتشكل صيغته في علاقته بالمجتمع الذي يحكمه عن طريق بنية السلطة السياسية. بعد ذلك بررت وصفه بالوكالة، بإيضاح كيف أن الدول مشكلة بواسطة أبنية داخلية تجمع بين فكرة جماعية للدولة وقواعد تمأسس الفعل الجماعي وتفوضه لأعضائها، وبالقول إن هذه الأبنية تعتبر حقيقية ؛ لأن لها نتائج حقيقية.

كان الهدف الثاني هو تعريف المصالح الرئيسة لتلك الكيانات التعاضدية. اقترحت أولاً تسميات مؤقتة للهويات والمصالح، وذلك بتقسيم الهويات إلى تعاضدية، ونوع، ودور، وهويات جماعية. كل من تلك الهويات له متطلبات إعادة إنتاج خاصة، أو مصالح موضوعية، والتي بدورها تشكل القناعات حول كيفية تحقيقها، أي المصالح الذاتية. بعد ذلك طبقت هذا الإطار التحليلي على مفهوم المصلحة الوطنية، معرفاً إياه على أنه يعني مصالح مركبات الدولة - المجتمع الموضوعية المتمثلة في البقاء والاستقلال، والانتعاش الاقتصادي،

والرضا عن أو احترام الذات. وقلت: إن تفسيرات الدول لتلك الحالات تكون منحازة تجاه المصلحة الذاتية، ولكن المصلحة الذاتية لا يمكن تعريفها على أنها خاصية فطرية للدولة. فالمصالح تعتبر متغيراً بسبب أن حدود الذات هي أيضاً متغيرة. ينطلق هذا الزعم من التصوير التقليدي للدولة السائد في النظرية المنظومية، ويؤدي دوراً مهماً في الفصول اللاحقة. ولكن ما فعله هذا الفصل يتمثل في أنه يقدم أساسيات أونتولوجية لمعظم ما يأخذه المنظرون المنظوميون كنقاط بداية لأعمالهم: فاعلين مركزيين ذوي ميول واقعية أصلية (فطرية).

يؤكد الفصل أيضاً في أجزائه الأخيرة بعضاً من البدهيات المسيطرة. من أجل تبرير "الفرضية الأساسية" بأن الدول ذاتية التنظيم، وفاعلون متزنون داخلياً لهم هويات ومصالح فطرية، فقد دافعت ضمنياً عن وجهة النظر الفردية بالقول بأن الدول (أفراداً) سابقة من الناحية الأونتولوجية (أي من ناحية الوجود) على منظومة الدول (مجتمع). فمن ناحية خصائصها الفطرية تعتبر الدول - تشكيلياً - خارجية على منظومة الدول. وبهذا الشكل، فإن البنية والوكيل في السياسة الدولية ليسا مشكلين تبادلياً بشكل كامل من الأعلى إلى الأسفل (أي البنية تؤثر في الوكيل). على العكس من ذلك - كما يقول والتز[١٤٤]، تنبثق منظومات الدول من تفاعل وحدات موجودة مسبقاً. لهذا القول تطبيق مهم: إنه من الضروري معاملة الدول، على بعض المستويات، كمعطيات مسلمة، وذلك من أجل أغراض النظرية المنظومية للعلاقات الدولية. ولأن النظرية البنائية للعلاقات الدولية كان ميلادها بسبب رفض وجهة النظر الفردية هذه، فإنه من الملائم إذاً أن أوضح ما يقال هنا. فالزعم هنا ليس أننا يجب ألا نأخذ الدول إشكالية من "الأعلى إلى الأسفل" - أي كيفية تأثير البنية فيها، فهناك أخطار مهمة - نظرية وسياسية - تترتب على ترك التشكل الداخلي للدول بدون اختبار ودراسة[١٤٥]، ومعظم ما يكتب في العلاقات الدولية اليوم - ما بعد الحداثيين والليبراليين - يقبل

---

١٤٤ Waltz (1979: 91).

١٤٥ Cf. Dobbin (1994: 140).

بذلك التحدي[١٤٦]. ما أقوله هو: إن المنظرين المنظوميين لا يستطيعون أن يتجاهلوا الشكل الداخلي للدولة، لأن منظومات الدول تستلزم مسبقاً أو تقتضي الدول ذاتها، ولذلك "إذا" كنا نريد أن نحلل بنية تلك المنظومات فإننا لا نستطيع أن "نهمش" عناصر تلك البنية. لذلك - وبالضبط - كما في انتقاد ريتشارد أشلي وآخرين للفرديين الذين فشلوا في أخذ الدولة كإشكالية - ولكي نفعل ذلك، فإننا سنضطر لفعل ذات الشيء مع أسئلة منظومية أخرى. فنحن لا نستطيع أن ندرس كل شيء دفعة واحدة؛ ولذلك فإنه من المهم أن نميز انتقادات كيفية معاملة موضوع معين عن نداءات تغيير الموضوع.

يتفق الفصل مع بعض من الحساسيات السائدة في الحقل ويدعمها؛ لذا فإنه يجب التركيز على أن ذلك لا يعني أن الدول ليست "مشكلة اجتماعياً"، داخلياً وخارجياً. فمن الناحية الداخلية، حقيقة أن الدول ذاتية التنظيم تنسجم مع البنائية؛ لأن الدول ليست أشكالاً طبيعية، وبهذا الشكل ماذا يمكنها أو عساها أن تكون إن لم تكن أبنية اجتماعية؟ يوضح ذلك فرقاً مهماً بين الدول والبشر: بينما تتشكل فردية الجسم الإنساني عن طريق أبنية "مادية" داخلية، فإن فردية الدولة يتم تشكيلها بواسطة أبنية "اجتماعية"، داخلية الأمر الذي يوجب على البنائية أن تقول لنا عنه الكثير. ومع ذلك، فإننا في كشفنا لتلك الأبنية يجب علينا أن نسلم بأن هناك "مستويات" مختلفة للبناء الاجتماعي - بمعنى أن ما هو اجتماعي بالنسبة لمستوى معين قد يكون ما قبل - اجتماعي بالنسبة لمستوى آخر. ذاتية التنظيم تعني أن "الدولة الأساسية" لا تفترض مسبقاً، أو لا تستلزم دولاً أخرى؛ (فالدولة يمكنها أن تكون دولة بالاعتماد على ذاتها فقط)، ولكن بنيتها الداخلية لا تزال اجتماعية بشكل كامل.

يقيد ذلك من قوة الفرضية البنائية التي يمكن القيام بها على مستوى "المنظومة"، ولكنه لا يزال يقسم مجالاً لعمليات البناء الاجتماعي على ذلك المستوى، عمليات ذات تنوع سببي وتشكيلي. من الناحية السببية، حقيقة أن أجساد الدول مشكلة بواسطة أبنية داخلية لا يعيق تلك الدول من أن تشكل هويات ومصالح من خلال التفاعل بعضها مع بعض

---

١٤٦ Campbell (1992), Moravcsik (1997).

(الفصل السابع)، تماماً مثل أن كون البشر مشكلين بالطبيعة لا يعوقهم من الحصول على هويات ومصالح من خلال عمليات التأهيل الاجتماعي. فكلاهما (البشر والدول) يحتوي على عمليات بناء اجتماعي سببية تعمل على منصات معطاة وخارجية، الأمر الذي تجاهله منظرو العلاقات الدولية المنظوميون. ومن الناحية التشكيلية، حقيقة أن بعض جوانب هوية الدولة خارجية عن منظومة الدول لا تعني أن كل الجوانب الأخرى هي بهذه الصفة. تماماً مثلما أن معظم خصائص البشر مشكلة بواسطة علاقاتهم الاجتماعية، أبين في الفصل السادس أن كثيراً مما هو مهم حول الدول في المنظومة الدولية يتم تشكيله في علاقاتها الاجتماعية بعضها مع بعض. فمع أن النموذج الذي أقدمه عن الدولة الأساسية يعتبر مختصراً بشكل كبير، فإنه يؤدي دوراً مهماً هنا؛ لأنه يرى أن كثيراً من الخصائص يتم بناؤها وتشكلها اجتماعياً، تلك الخصائص التي يرى الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد أنها متأصلة أو جوهرية في الدولة: الأنانية، معنى القوة، عبارات وتعابير السيادة، وربما حتى طبيعة العقلانية.

قد يريدنا الفرديون أن نسلم بأن لا شيء في الدولة مشكل بالمنظومة الدولية، وقد يريدنا الكليون بأن نسلم بأن كل شيء في الدولة مشكل بالمنظومة الدولية. الحقيقة تقع في مكان ما بين هذين الاتجاهين. يفلح الفرديون في فهم قضية مهمة، وهي أن الدول ليست مشكلة ببعضها البعض من أعلى إلى أسفل، ولكن ذلك يعد فقط بداية الحكاية.

ثلاث ثقافات للفوضى

قلت في الفصل الخامس: إن الدول ما هي إلا عوامل قصدية وتعاضدية تتقرر مصالحها في جزء منها بواسطة السياسة الداخلية وليس بواسطة المنظومة الدولية. فداخل السياسة المحلية لا تزال الدول مشكلة اجتماعياً، ولكن ذلك يعد مستوى مختلفاً من التشكل والبناء، مقارنة بدول المنظومة الدولية والتي تعتبر حقائق ذاتية التنظيم. يعني ذلك أننا إذا كنا مهتمين بسؤال كيف تعمل "منظومة" الدول، بدلاً من كيف يتم بناء أو تشكل أجزائها، فإننا يجب أن نأخذ وجود الدول كمسلمة معطاة، تماماً مثلما يأخذ السوسيولوجيون وجود البشر كمسلمة معطاة من أجل أن يدرسوا كيفية عمل المجتمع. باختصار، فنظرية الأنساق لا تستطيع أن تمشكل الدولة من الأعلى إلى الأسفل؛ لأن ذلك سيغير الموضوع من كونه نظرية لمنظومة الدول إلى نظرية للدولة[1]. فحقيقة أن هويات الدول ومصالحها تعتبر على الأقل مسائل خارجية بالنسبة للمنظومة - بدورها - تلبي المبدأ الأول للمداخل الفردية للنظرية المنظومية، مثل الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. ومع ذلك، فإن تلك النظريات تتبنى افتراضاً عريضاً مفاده "كل" هويات الدول ومصالحها تعتبر خارجية، الأمر الذي لا يتبع منطقياً. حقيقة أن وكلاء الدولة ليسوا مبنيين أو مشكلين بواسطة أبنية المنظومة من الأعلى إلى الأسفل (كلية) لا يعني أن تلك الأبنية لا تساهم في تشكيلها بدرجة مهمة. ففردية الدولة بذاتها قد تكون معطاة وخارجية بالنسبة للمنظومة، ولكن معاني أو "تعابير" تلك الفردية هي معطاة من داخل المنظومة. وبقبول قيد فردي رئيس على عملية التنظير المنظومي، فإنني أوضح أن المنهج الكلي لا يزال يقدم لنا كثيراً عن بنية السياسة الدولية والذي قد لا تستطيع الفردية رؤيته.

---

١ Cf. Ashley (1984), Campbell (1992).

أسلم في البداية بأن هذه البنية فوضى، معرفاً تلك الفوضى بأنها غياب السلطة المركزية. والتفاوت في القوة بين الدول العظمى والدول الصغرى يثير شكوكاً حول هذه المسلمة، فيما يتعلق بجانب المركزية، وقبول الدول بالمعايير الدولية يثير شكوكاً أكثر فيما يتعلق بجانب السلطة. هذه الأسئلة توضح القيود التي تفرضها "إشكالية الفوضى" في حقل العلاقات الدولية[٢]، ولكنني سوف أتركها جانباً في هذا الفصل. تفرض الفوضى مشكلة مهمة ومميزة بالنسبة للنسق في السياسة الدولية، الأمر الذي يقترح البنائيون له حلولاً جديدة.

تدور المناقشات حول طبيعة المنظومة الدولية في جزء مهم منها حول القوى السببية للأبنية الفوضى. وتحت هذا الموضوع أناقش مسألتين في هذا الفصل يمكن تسميتهما مسألة التنوع، ومسألة التشكل أو البناء[٣].

تتعلق المسألة الأولى بما إذا كانت الفوضى متفقة أو منسجمة مع وجود أكثر من نوع من البنية، وتبعاً لذلك مع أكثر من "منطق". من المهم هنا أن نميز بين الأبنية على المستوى الكلي (أبنية كلية)، وبين الأبنية على المستوى الجزئي (أبنية جزئية)، (الفصل الرابع)، بين ما يسميه والتز مجال "السياسة الخارجية" ومجال "السياسة الدولية". يتفق الجميع على أن أبنية الفوضى الجزئية – أبنية التفاعل – تتنوع، وبعضها مسالم وبعضها الآخر ميال للحرب. فالولايات المتحدة وروسيا يتفاعلان الآن تحت الفوضى، وكذلك فعلت يوما ما كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. هنا قد ينكر قليلون أن أبنية تفاعلهما مختلفة. فالسؤال الحقيقي والجوهري هو ما إذا كانت حقيقة الفوضى تخلق نزعة محددة ومعينة لجميع تلك التفاعلات، بحيث تتبع منطقاً واحداً على المستوى الكلي. فحسب وجهة نظر الواقعية الجديدة الإجابة هي نعم: تعتبر الفوضويات - وبشكل جوهري - أنظمة قائمة على مساعدة الذات وتميل إلى أن تنتج التنافس العسكري، وتوازن القوى، والحرب. ضد هذا التأكيد أجادل بأن الفوضى يمكن أن يكون لها على الأقل ثلاثة أنواع من الأبنية على المستوى

---

٢ Ashley (1988); see also Alker (1996: 355-393).

٣ On the importance of distinguishing these issues see Lamborn (1997).

الكلي، اعتماداً على نوع الأدوار - عدو، منافس، صديق - التي تسيطر على المنظومة. باستخدام لغة Martin Wight والمدرسة الإنجليزية سوف أسمي تلك الأبنية: هوبزية، ولوكية (نسبة إلى لوك)، وكانتية (نسبة إلى كانت)[٤]، والمقصود من تلك الأسماء هو التمثيل المجازي فقط. هنا أقول: إن البنية الهوبزية فقط هي التي تعتبر منظومة قائمة على مساعدة الذات، وبذلك فإنه ليس هناك شيء يمكن أن نسميه "منطق واحد للفوضى"[٥].

تشكل المسألة الأخرى ما إذا كانت المنظومة الدولية الدول. هل تؤثر أبنية الفوضى في هويات الدول ومصالحها، أم أنها فقط تؤثر في سلوكها (انظر الفصل الأول)؟. تسلم النماذج العقلانية بأن بنية المنظومة الدولية تؤثر فقط في سلوك الدول، وليس في هوياتها ومصالحها. ضد هذه النماذج أقدم الفرضية الكلية القائلة بأن بنية السياسة الدولية لها أيضاً نتائج تشكيلية على الدول. وفي الفصل السابع أركز على النتائج السببية، وهنا أناقش النتائج التشكلية. إذا كانت تلك النتائج التشكيلية توجد بالفعل، وتمارس دوراً في تشكيل الدول، فإن ذلك سوف تكون له تطبيقات مهمة على إمكانية التغيير في السياسة الدولية: فالفاعلون الذين تتشكل هوياتهم بواسطة البنية سوف يكون لهم دور أو شأن في تلك البنية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من تلك البنية أكثر استقراراً. فإيضاح أن الهويات والمصالح مشكلة اجتماعياً قد يظهر إمكانيات جديدة للتغيير، ولكن تلك التشكيلات أو الأبنية (الهوية والمصلحة) قد تكون أيضاً مصادر قوية للجمود والكسل إذا ما تم مأسستها بشكل قوي.

ترتبط إجابة السؤال التشكيلي أيضاً بمسألة التنوع، - بغض النظر عن تطبيقاتها على مسألة التغيير - لأنه إذا لم تكن لأبنية الفوضى نتائج تشكيلية على الدول، فإنه من الأرجح أيضاً ألا يكون للفوضى ذاتها منطق واحد. تعلمنا نظرية المباريات أن نتائج التفاعل تنبع من محصلات الرغبات والقناعات، والتي يمكن أن تتنوع تنوعاً يمتد من "التناغم" إلى "الورطة"[٦].

---

٤ See Wight (1991).

٥ Buzan, Jones, and Little (1993).

٦ For a good discussion of varieties of games see Snbyder and Diesing (1977).

فإذا كان محتوى تلك الألعاب ومضمونها غير مقيد بأبنية الفوضى، فإن مزاعم وجود أكثر من منطق للفوضى سوف تعتمد على إنتاج تقارب أو تشابه سلوكي، بغض النظر عن التنوع المحتمل في الرغبات والقناعات. قد يكون هناك نوع من هذا التقارب والتشابه، ولكنه يصعب إيضاحه. في ضوء ذلك لم يعد مستغرباً أن يسلم والتز بأن الفوضى تنزع إلى إنتاج "وحدات متشابهة" (فرضية تشكيلية)، ومع ذلك يفترض أيضاً أن الدول بطبيعتها تعتبر أنانية وباحثة عن الأمن. وتزيل تلك المسلمات كثيراً من التنوع الممكن والمحتمل في المصالح، والذي من شأنه أن يقوض فكرة وجود منطق وحيد للفوضى. وبنفس القدر، فإنه ليس غريباً أن نجد الليبراليين - وهم من ضمن المناهضين الرئيسين للواقعية - يعتنقون المنهج الفردي القائل بأن مصالح الدول تتقرر بواسطة عوامل اجتماعية، ولذلك فهي وبشكل كبير تعتبر متنوعة (متغيرة)، مع قصر دور المنظومة الدولية إلى مجرد مجال للتفاعل الاستراتيجي وليس لإحداث نتائج تشكيلية[٧]. من شأن ذلك أن يجبر الواقعيين على دعم قضيتهم حول "المنطق الوحيد للفوضى"، بالاعتماد على أساس من النتائج السلوكية فقط، الأمر الذي يجعل منه تنوع الصيغ الداخلية أمراً صعباً.

ينظر غالباً إلى الخيار بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على أنه خيار بين التنظير من "أعلى - إلى - أسفل"، وبين التنظير من "أسفل - إلى - أعلى"، بين الوجهة القائلة إن السياسة الدولية تحتوى على منطق واحد، لا يعتمد بأي شكل على أجزائها وبين الوجهة القائلة إن منطق الفوضى يمكن اختزاله كاملاً إلى عناصر أو أجزاء السياسة الدولية (الدول). وبذلك فإننا نستطيع إما أن ندرس البنية أو ندرس الوكلاء، إما أن بنية الفوضى لها منطق واحد، أو ليس لها منطق على الإطلاق. هنا أقدم وأدافع عن احتمالية ثالثة: (١) ألابنية الفوضوية تشكل بالفعل أجزاءها، ولكن (٢) تتنوع تلك الأبنية على المستوى الكلي، ولذلك فإن لها أكثر من منطق. الفوضى بحد ذاتها وعاء فارغ ليس له منطق فطري حقيقي، فالفوضويات تكتسب أكثر من منطق كنتيجة للبنية التي نضعها بداخلها. يتفق ذلك مع تأكيد الليبرالية على السياسة الداخلية، ولكن في إطار منهج بنيوي للمنظومة الدولية.

---

٧ See especially Moravcsik (1997).

يكون الشرط الأساسي لذلك الجدل هو أن نتصور البنية مفاهيمياً بلغة اجتماعية وليس بلغة مادية. فعندما يستخدم علماء العلاقات الدولية اليوم كلمة "أبنية" فهم غالباً يعنون تعريف والتز المادي للبنية بأنه توزيع القدرات المادية في المنظومة. فالتوزيع ثنائي القطبية، والتوزيع متعدد الأقطاب لكل منهما ديناميكيات مختلفة على مستوى السياسة الخارجية، ولكنهما لا يشكلان الدول بشكل مختلف، ولا يخلقان منطقاً مختلفاً للفوضى على المستوى الكلي. فتعريف البنية بشكل اجتماعي يتيح المجال لأخذ تلك الإمكانيات في الاعتبار، وبدون أن نفقد الاختصار في النظرية؛ لأنني أؤمن بأن نظرية والتز تفترض مسبقاً بنية اجتماعية تتفق مع الفوضى اللوكية (انظر ما يلي والفصل الثالث). فعندما نقول: إن البنية "اجتماعية" فإن ذلك يعني القول - حسب فيبر - أن الفاعلين يأخذون بعضهم بعضاً في "الاعتبار" عند اختيار أفعالهم. تلك العملية مؤسسة على "أفكار" الفاعلين حول طبيعة الذات والآخر وأدوارهما. وبهذا الشكل فإن الأبنية الاجتماعية هي "توزيعات الأفكار" و "مخزونات المعرفة"[٨]. بعض من تلك الأفكار مشترك، وبعضها الآخر خاص أو ذاتي. والأفكار المشتركة تصنع أو تشكل القاعدة الدنيا للبنية الاجتماعية المعروفة "بالثقافة" (لهذه التعاريف انظر الفصل الرابع). من ناحية المبدأ قد تكون الأبنية الهوبزية واللوكية والكانتية مشكلة بشكل كامل عن طريق الأفكار الخاصة، ولكن من ناحية الواقع والممارسة، هي في العادة مشكلة بواسطة الأفكار المشتركة. في هذا الفصل أناقش طبيعة الأفكار المشتركة ونتائجها. لذلك، فإن بنية المنظومة الدولية هي "ثقافتها"[٩]، حتى البنية الاجتماعية تعتبر في الواقع أكثر من ذلك. واقتداءً بـ Mlada Bukovansky فإنني أسمي ذلك ثقافتها "السياسية"[١٠]. فالثقافة السياسية للمنظومة الدولية تعتبر الحقيقة الأساسية والجوهرية لـ "بنية" تلك المنظومة الدولية، فهي التي

---

٨ The notion of societies as "stocks" of knowledge is developed by Berger and Luckmann (1966) and Turner (1988).

٩ On culture at the level of the international system see Pasic (1996), Meyer, et al. (1997), and Bukovansky (1999b). The concept t of culture is more commonly used with reference to unit-level factors; see Johnson (1995), Katzenstein, ed. (1996), and Weldes, et al., eds. (1999).

١٠ Bukovansky (1999b); cf. Almond and Verba (1963).

تعطي المعنى والدلالة للقوة، وتعطي المحتوى للمصالح، وبذلك فهي الشيء الذي نحتاج إلى أن نعرفه من أجل أن نشرح "عدداً صغيراً من أشياء كبيرة ومهمة"[١١].

ما زال إيضاح أن أبنية الفوضى هي ثقافات لا يوضح أن تلك الأبنية تشكل الدول. فمن أجل أن نوضح كيف تشكل الأبنية الدول، فإنه من المفيد أن نأخذ في الاعتبار أسباباً ثلاثة تدفع الفاعلين للالتزام بالمعايير الثقافية: لأنهم مكرهون أو مجبرون على ذلك، أو لأن ذلك يحقق مصالحهم الذاتية، أو بسبب أنهم يفهمون أن تلك المعايير مشروعة[١٢]. تستجيب تلك الأسباب - وبشكل عام - لنظريات الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والمثالية [البنائية] حول "الفرق الذي تحدثه المعايير" في الحياة الدولية[١٣]؛ وربما لهذا السبب ينظر إليها على أنها لا يمكن التوفيق بينها. ومع ذلك، فإنني أعتقد أنه من المفيد النظر إلى تلك الأسباب على أنها تعكس "درجات" مختلفة "لاستيعاب" أو تذييت المعيار، وبذلك الشكل منتجة لثلاث طرق مختلفة يمكن بموجبها إنتاج ذات البنية - "القوة"، و"التكلفة" و "الشرعية". إن سؤال أي من هذه السبل يحدث في حالة معينة يعتبر سؤالاً إمبيريقياً. إنها فقط الدرجة الثالثة من الاستيعاب والتي بموجبها "تشكل" الثقافة الفاعلين، فحتى تلك النقطة تؤثر الثقافة فقط في سلوكهم أو قناعاتهم حول بيئتهم، ولكن ليس فيمن يكونون أو ماذا يريدون. وبشكل نسبي هناك قليل من الأعمال في حقل العلاقات الدولية حول استيعاب أو تذييت المعايير[١٤]، ولذلك أناقش جميع الدرجات الثلاث فيما يلي. ولكن بما أن الدرجة الثالثة من الاستيعاب هي ما يعبر عن الفرضية المميزة للبنائية، فإنني سأركز عليها بشكل أكبر.

يدافع الجزء التالي عن مسلمتين تابعتين. بعد ذلك أختبر بنية الثقافات الهوبزية واللوكية والكانتية، موضحاً كيف أن درجة استيعاب كل منهما تؤثر في دور كل منهما.

---

١١ Watz (1986: 329).

١٢ See Spiro (1987: 163-164), D'Andrade (1995: 227-228), and Hurd (1999); cf. Henkin (1979: 49-50).

١٣ Cf. Hasenclever, et al. (1997). I received this volume too late to incorporate into my treatment here, but their analysis makes an excellent starting point for further discussion.

١٤ For exceptions see Ikenberry and Kupchan (1990), Muller (1993), Cortell and Davis (1996); cf. Wendt and Barnett (1993).

وكتحليل بنيوي، فإنني أذكر قليلاً في هذا الفصل عن أسئلة "عملية" المنظومة، وأترك ذلك للفصل السابع. وهكذا، ومع أنني أوضح أن بنية الفوضى تتنوع تبعاً للعلاقات بين الدول، فإنني لا أقول هنا إن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها". في الخاتمة أناقش مسألة التقدم عبر الزمن، مقترحاً بأنه بالرغم من أنه ليس هناك ضمان بأن الزمن الدولي سوف يتقدم باتجاه ثقافة كانتية، فإنه من غير المرجح أن يتراجع إلى الوراء.

البنية والأدوار تحت الفوضى Structure and roles under anarchy

سبق أن ناقشنا مدخل التحليل البنيوي المستخدم في هذا الكتاب في الفصل الرابع؛ ولذلك لن تتم إعادته هنا. وعلى أية حال فإن له تطبيقين مهمين بالنسبة للنظرية الدولية وينازعان المسلمات السائدة في العلاقات الدولية. ولذلك - وحتى نمنع سوء الفهم - فإن بعض التوضيح يبدو ملائماً. التطبيق الأول هو أنه ليست هناك علاقة بين مدى وجود الأفكار المشتركة أو الثقافة في منظومة معينة، وبين مدى التعاون أو قدره. فالثقافة قد تحتوي على كل من الصراع أو التعاون. التطبيق الثاني هو أن مفهوم "الدور" يجب أن يكون مفهوماً أساسياً في التنظير البنيوي عن المنظومة الدولية. فمعظم أدبيات العلاقات الدولية تسلم بأن الأدوار هي من خصائص مستوى الوحدة وليس لها مكان في النظرية البنيوية. أعتقد أن هذه المسلمة تسيء فهم طبيعة الأدوار، والتي هي من خصائص البنية، وليس من خصائص الوكلاء. فثقافة أية بنية دولية تكون مؤسسة على بنية للأدوار؛ ولمناقشة ذلك أبدأ بتعريف الواقعية الجديدة للبنية وتأسيس تلك البنية على وجهة نظر محددة عن مشكلة النسق.

توجد مشكلتان تتعلقان بقضية "النسق" في الحياة الاجتماعية[١٥]. الأولى هي حث الناس على العمل معاً تجاه فوائد مشتركة، مثل تخفيض العنف أو زيادة التجارة؛ ولهذا السبب تعرف هذه المشكلة باسم "مشكلة التعاون"[١٦]. ذلك هو ما يقصده المنظرون السياسيون منذ هوبز بمشكلة النسق، وهي المشكلة التي مازالت تشغل علماء العلاقات الدولية، وصناع

---

١٥ See Elster (1989: 1-2) and Wrong (1994: 10-12).

١٦ For example, Axelrod (1984), Oye, ed. (1986).

السياسة الخارجية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار صعوبات التعاون تحت الفوضى والتكاليف المحتملة للفشل. أما المشكلة الثانية للنسق في الحياة الاجتماعية، فهي ما يمكن تسميته المشكلة "السوسيولوجية" في مقابل المشكلة "السياسية"، والتي تعني إيجاد أنماط مستقرة للسلوك، سواء كانت تعاونية "أو" تصارعية. فالاطرادات كثيرة في الطبيعة، ويتم تقريرها بشكل رئيس بواسطة القوى المادية. هذه الاطرادات أو الانتظامات مهمة أيضاً في المجتمع، ولكن الانتظامات الاجتماعية يتم تقريرها بشكل رئيس بواسطة الأفكار المشتركة التي تمكننا من أن نتنبأ بسلوك بعضنا بعضاً.

يميل علماء العلاقات الدولية الواقعيون باتباعهم لهوبز إلى القول بأن الأفكار المشتركة يمكن إيجادها فقط بواسطة سلطة مركزية. ومادام أنه لا يوجد في الفوضى مثل تلك السلطة، فإن الدول يجب أن تفترض الأسوأ حول نوايا بعضها بعضاً، وأن الآخرين سوف يخالفون المعايير متى ما كان ذلك في مصلحتهم، الأمر الذي يجبر حتى الدول المحبة للسلام على أن تمارس سياسات القوة. فأية أفكار مشتركة قد تظهر سوف تكون هشة وسريعة الزوال، وعرضة لتغيير عنيف محتمل تبعاً للتغيير في توزيع القوة. لذلك فالفكرة المشتركة الوحيدة التي يمكنها الاستقرار في مثل تلك الظروف هي فكرة أن "الحرب يمكن أن تحدث في أية لحظة."[١٧] وبالنسبة للواقعيين، فإن ذلك يعتبر حصافة بسيطة، وليس ثقافة. لذلك، فبحسب وجهة النظر الواقعية، إذا أظهرت الواقعية أي نسق - بالمعنى السوسيولوجي - فإن ذلك سيكون بسبب القوى المادية، وليس الأفكار المشتركة، أي أنه ليس مختلفاً عن النسق في الطبيعة.

يبدو أن تلك الاعتبارات الهوبزية هي ما يؤسس لتعريف كينيث والتز المادي لمفهوم البنية. يعرف والتز البنية بالاعتماد على ثلاثة أمور: المبدأ الذي يحكم تنظيم الوحدات، واختلاف الوحدات ووظائفها، وتوزيع القدرات. المبدأ المنظم في السياسة الدولية هو الفوضى، وهي بالنسبة لوالتز تعتبر ثابتة، وعلى العكس من السياسة الداخلية، فإن

---

١٧ Waltz (1959: 232).

الوحدات هنا – على هذا المستوى – ليست مختلفة وظيفياً. ولذلك يسقط هذا الجانب من النظرية. يبقي هذا القول على توزيع القدرات على أنه الجانب المتغير الوحيد للبنية الدولية. فأنماط الصداقة والعداوة، وأنماط المؤسسات الدولية - كلاهما مؤسس على أفكار مشتركة – يتم النظر إليها على أنها ظواهر على مستوى الوحدة، بسبب أنه في وجود الفوضى لا يمكن لأفكار مشتركة كتلك أن تكون فاعلة على المستوى الكلي. يبدو أن والتز لم يبدأ مادي المنهج، ولكن استبعاد الأفكار المشتركة من تعريفه للبنية يجعل نظريته شبيهة بالصيغ المتطرفة للماركسية حول الحتمية التكنولوجية والتي تحاول استخلاص علاقات الإنتاج من قوى الإنتاج[١٨].

انتقد Hedley Bull جزءاً من هذا التعليل[١٩]. يقول هدلي بول: إن الواقعيين يقيسون على السياسة الداخلية، وذلك بافتراضهم أن الأفكار المشتركة على المستوى الدولي يجب أن يتوفر لها ذات الأساس - السلطة المركزية - الذي يكون لها على المستوى الداخلي. ولو كان ذلك صحيحاً، فلأن المنظومة الدولية فوضى، فإن أقصى ما يمكن أن تكون هو أن تكون "منظومة" (أجزاء متفاعلة ككل) وليس "مجتمعاً" (أي ليست مصالح وقواعد مشتركة). يقول بول: إن هذا القياس غير صحيح وإنه على الأقل صيغ محدودة من التعاون بين الدول يمكن أن تحدث على أساس من الأفكار المشتركة - احترام الملكية، الوفاء بالوعود، تقييد العنف – وبهذا الشكل يمكن أن يكون هناك "مجتمع فوضوي" من ذات النوع الذي تصوره كل من Grotius و Lock. لقد استفاد الليبراليون الجدد من تلك الرؤية في دراسة التعاون في المؤسسات الدولية. ومع أن بول والليبراليين الجدد لم يقولوا إننا يجب أن نعرف بنية المنظومة الدولية بلغة اجتماعية أو ثقافية، فإن ذلك يبدو أنه تطبيق طبيعي للقول بأن تلك المنظومة هي "مجتمع".

---

١٨ See Cohen (1978).

١٩ Bull (1977: 46-51).

تشير قراءة بول - على العكس من والتز - إلى أن بنية الفوضى يمكن أن تتنوع، منتجة بذلك أكثر من منطق وأكثر من نزعة. ما أريد أن أقوله هنا يعتمد مباشرة على هدلي بول[٢٠]. ومع ذلك، فإن بول يبدو أنه يتفق مع والتز في مسألة مهمة تشكل محور اختلافي معه: بالنسبة لبول فإن التحرك أو الانتقال من منظومة إلى مجتمع (وربما إلى مجموعة) هو نتيجة لنمو المعرفة المشتركة. فمثل الواقعيين نجد أن بول يقرن وجود الفوضويات الأكثر تعاوناً (مجتمعات) بوجود الأفكار المشتركة. فالواقعيون وأتباع Grotius قد يختلفون حول احتمالات ظهور أفكار مشتركة تحت الفوضى، ولكنهم يتفقون على أن الأفكار المشتركة تكون مصاحبة للتعاون. ونتيجة لذلك، فإن كلا الطرفين يختزل المشكلة السوسيولوجية للنسق لتعني المشكلة السياسية: مسلمين بأن الأفكار المشتركة تعتمد على العمل سوياً تجاه غاية مشتركة. يشير ذلك إلى أنه في حالة غياب التعاون، فإن أي نسق يوجد في المنظومة الدولية يجب أن يكون بسبب عوامل مادية وليست ثقافية. وبحسب ذلك فإن الأهمية النسبية للمنهج المثالي تزداد، وبالتالي تقل أهمية المنهج المادي كلما انتقلت المنظومة من الصراع إلى التعاون. يبدو أن ذلك يقودنا إلى خاتمة طبيعية، والتي قدمها بشكل أكثر وضوحاً كل من بوزان وجونز وليتل، والتي تقدم أفضل ما في النظريتين: نعامل الأفكار المشتركة على أنها "قطاع" متميز للمنظومة الدولية (القطاع "الاجتماعي")، والذي يحكمه التعاون، وبالتالي يلائمه التحليل المثالي، وندع للمنهج المادي القطاعات التي تكون أكثر تصارعية وسياسية واقتصادية.

يراوغ هذا التأطير كلاً من المثاليين والماديين، الأول لأن الأفكار المشتركة قد تحتوي على صراع، والآخر لأن القوى المادية قد تحفز التعاون. فالخطأ هنا هو في التفكير بأن "الثقافة" (المعرفة المشتركة) هي ذات "المجتمع" (التعاون). فالمعرفة المشتركة وتجلياتها المتعددة – معايير، قواعد ..الخ – تعتبر محايدة تحليلياً فيما يتعلق بالتعاون والصراع. وكما تقول Nina Tannenwald، فإن المعايير يمكن أن تكون "حميدة" أو "سيئة"، قد تقول المعايير للدول: إن الحرب أمر شائن وشنيع، أو أنها

---

٢٠ For other similarities see Dunne (1995).

نوع من المجد[٢١]. وفي نقده لهدلي بول يقول Alan James [٢٢] ذات الشيء حول القواعد، والتي يوضح بأنها ضرورية لكل أنواع التفاعل ماعدا أقلها بدائية. على العكس ليس هناك شيء في غياب المعرفة المشتركة - أي عالم مكون فقط من القوى المادية، - ما يعني بالضرورة حرب الكل ضد الكل. فالفرق بين عالم هوبز وعالم جروبتوس ليس في حضور الأفكار المشتركة. فالأفكار المشتركة يمكنها أن تحل مشكلة النسق السوسيولوجية، حتى لو لم تحل المشكلة السياسية. أهمية ذلك سوف تكون أكثر وضوحاً عند النظر إلى الشكل البياني رقم (٤) [٢٣]، الذي يلخص الإطار التحليلي لهذا الفصل.

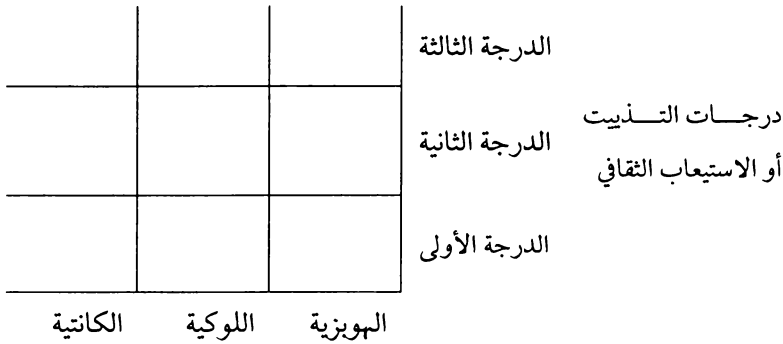

الشكل رقم (٤) تعدد إمكانيات تحقق الثقافة الدولية

يميل حقل العلاقات الدولية عندما لا يكون مشغولاً في محاولة اختزال الفوضوية إلى منطق واحد فقط - كما في الواقعية الجديدة - ، إلى أن يتحرك بطول الخط القطري المنحرف من القاعدة اليمنى إلى أعلى اليسار، مختزلاً وبشكل ضمني دور الأفكار المشتركة إلى مجرد التعاون. يفترض ذلك أن وجود أو تجلي أكثر من منطق للفوضى إنما هو نتيجة للعمق أو المدى الذي تم فيه استيعاب الثقافة وتذييتها. أقول هنا: إن ذلك خطأ. فأكثر من منطق

---

٢١ Tannenwald (1996: 48); for examples of good and bad norms see Elster (1989: 97-151).

٢٢ James (1993).

٢٣ I leave out of this picture the possibility that an anarchy might be based on no shared knowledge at all.

هوبزي يمكن إحداثه بواسطة الأفكار المشتركة بشكل عميق، وإن تجليات أكثر من منطق كانتي يمكن إحداثه فقط بواسطة الأفكار المشتركة بشكل ضعيف. فكل منطق للفوضى يمكن تحقيقه "بشكل متعدد": نفس النتيجة يمكن الحصول عليها بواسطة أسباب مختلفة[٢٤]. فقضية أي السبل يحقق فوضى معينة تعتبر سؤالاً إمبيريقياً. فكل المربعات التسع في الشكل رقم (٤) يجب أن تكون جميعها فاعلة في النظرية الدولية، وليس فقط تلك الواقعة بطول الخط القطري المنحرف.

يوجد تطبيقان مهمان. الأول هو أن حجم الصراع في منظومة معينة لا يتعلق بالفائدة النسبية لكل من النظريات المثالية والمادية. فالصراع ليس ملاحظاً بالنسبة للمادية أكثر من ملاحظة التعاون بالنسبة للمثالية، فكل الأمر يعتمد على كيفية التشكيل لكل من الصراع والتعاون. وبصفتي مهتماً بتطوير تحليل بنائي للظواهر التي يراها كثيرون احتكاراً للواقعية، فإنني مهتم - وبشكل أكبر - بالمربعات الواقعة في الجهة العليا اليمنى من الشكل رقم (٤)، ولكن أيضاً - وبشكل مساوٍ - في الأهمية - هناك احتمالات أخرى للواقعيين متجاهلة تقع في الجهة السفلى اليسرى من الشكل. يتعلق التطبيق الثاني بالتغير البنيوي. وبغض النظر عن تشاؤم الواقعيين، فإنه من الأسهل الهروب من العالم الهوبزي الذي يعتبر ثقافة قليلة الأهمية نسبياً. وبغض النظر عن تفاؤل البنائيين، فإنه من الصعب بناء عالم كانتي مؤسس على قناعات مشتركة بشكل عميق. إن الواقعيين هم الذين يجب أن يعتقدوا أن التغير الثقافي سهل، وليس البنائيين؛ لأنه كلما زاد استيعاب الأفكار المشتركة زادت أهميتها، وزادت سماكة البنية التي تشكلها.

يقترح ذلك ضرورة إعادة التفكير في تعريف والتز للبنية. فمن أجل أن أبين أن البنية تشتمل على كلٍ من العناصر المادية والمثالية معاً، فإنني سوف أستخدم قياس Dan Duedney لأميز بين أنماط الإنتاج و"أنماط التدمير"[٢٥]. فعلى الجانب المادي من أنماط التدمير تقع "قوى التدمير": المنتجات التكنولوجية، مثل الرماح، والدبابات، والصواريخ العابرة للقارات،

---

٢٤ On multiple realizability see chapter 4 and Most and Starr (1984).

٢٥ Deudney (1999); also see Mouzelis (1989) on "modes of political domination".

والتي لها قدرة على قتل البشر، وتدمير الممتلكات. تتنوع تلك القوى كمياً، وهو ما يقوله والتز عن "توزيع القدرات"، وتتنوع كيفياً، الأمر الذي نجد انعكاسه في التوازن المتغير بين تقنيات الأسلحة الدفاعية والهجومية، وفي "تركيب" القوة الذي يقول به دودني[٢٦]. تكمن قوة الواقعية في تقييم الاحتمالات الاجتماعية لتلك المنتجات.

يظل مع ذلك - وكما في الفصل الثالث - أن "احتمال" أن تتحقق أية إمكانية سوف يعتمد على أفكار معينة، وعلى المصالح التي تشكلها تلك الأفكار. فخمسمائة سلاح نووي بريطاني تشكل تهديداً أقل للولايات المتحدة من خمسة أسلحة كورية شمالية، نظراً للفهم المشترك الذي يشكل أساساً لتلك الأسلحة. فما يعطي معنى لقوى التدمير هو "علاقات" التدمير التي تحتويها: الأفكار المشتركة - تصارعية أو تعاونية - التي تبني العنف بين الدول. تشتمل تلك الأفكار على قواعد أو عبارات الفردية التي تتفاعل الدول بموجبها. يؤدي مفهوم "عبارات الفردية" في هذا النموذج – والذي أستعيره من البنائيين في السيكولوجيا الاجتماعية[٢٧] - نفس الدور الذي يؤديه مفهوم "مبادئ الاختلاف" في نموذج كينيث والتز. فكلا المفهومين يتعلق بالطرق التي يتم بموجبها تشكيل الوكلاء بواسطة الأبنية. يحذف والتز تلك المبادئ من نظريته ومعها إمكانية إعطائها جانباً اجتماعياً؛ لأنه يفترض أن "الاختلاف" يجب أن يكون وظيفياً. ولكن الاختلاف الوظيفي في الحياة الاجتماعية – في جزء مهم منه – مؤسس على الاختلاف في الدور، والأدوار يمكن أن تكون متسقة أو غير متسقة. فمثلاً يشتمل دور "العدو" على هويات، حتى مع تساوي الأعداء من الناحية الوظيفية. فعمومية فكرة والتز وغموضها تصبح واضحة في كتابات روجي عن السيادة، والتي فيها يجمع لغة والتز حول الاختلاف مع لغة "عبارات الفردية" ليبين كيف أن معنى السيادة – صيغة ذاتية يكون الاختلاف فيها مكانياً وليس وظيفياً - يتنوع تاريخياً[٢٨]. بكلمة أخرى، والتز كان مايزال

---

٢٦ Deudney (1993).

٢٧ See, for example, Turner and Oakes (1986: 239), Sampson (1988), and Shooter (1990). 28) Ruggie (1993).

٢٨ Ruggie (1993).

لديه على الأقل ضمنياً نظرية ثقافية للبنية حتى تلك اللحظة التي حذف فيها "مبادئ الاختلاف" من نظريته.

أقلب أيضاً مع ذلك - وبمعزل عن توسيع تلك النظرية، لتشتمل على "اختلافات الدور" – فرضية المادية حول العلاقة بين الأفكار والقوى المادية. هنا يعتبر القياس على الماركسية مفيداً مرة أخرى. فعلى العكس من فرضية والتز "المتطرفة"، التي تختزل علاقات التدمير إلى قوى التدمير، وأيضاً على العكس من افتراض الليبرالية الجديدة الماركسي البنيوي بأن الأفكار هي بنية فوقية "مستقلة نسبياً" عن القاعدة المادية ولكنها محددة بها(انظر الفصل الثالث)، فإنه من وجهة نظري لا يمكن أن نحدد مسبقاً أية علاقة ضرورية بين قوى التدمير وعلاقاته. ففي بعض الحالات تكون الأوضاع المادية حاسمة، وفي حالات أخرى ستكون الأفكار هي الحاسمة. وفي توقعي أننا سوف نجد إمبيريقياً أن الأفكار غالباً ما تكون أكثر أهمية. قد يوجد أحياناً على المستوى الدولي ما يعادل "حريق الفندق" الذي يلغي أي دور للأفكار، ولكن في معظم الحالات سوف تكون الأفكار هي التي تعطي معنى ودلالة للأوضاع المادية وليس العكس. لذلك فبدلاً من أن نقتدي بالواقعيين الجدد في التركيز أولاً على البنية المادية، فإنني أعتقد أننا إذا كنا نريد أن نقول شيئاً - ولو ضئيلاً - حول أشياء كبيرة ومهمة في السياسة العالمية، فإننا سنبلي بلاءً أفضل إذا ركزنا أولاً على أفكار الدول والمصالح التي تشكلها تلك الأفكار، وعندها فقط نهتم بمن يملك وكم يملك من الأسلحة.

يتنوع الفهم المشترك حول العنف بدءاً من العام ("اقتل أو سوف تقتل")، وانتهاءً بالمحدد (الاستسلام). فبينما يمكن دراسة كل منهما على حدة، فإن اقتراحي، مستخدماً Bull و Wight هو أنهما يجتمعان في ثلاث ثقافات، لكل منها منطق مختلف، وميول أو نزعات مختلفة: الثقافة الهوبزية، والثقافة اللوكية والثقافة الكانتية[٢٩]. سوف أعامل تلك الثقافات على أنها أنواع مثالية، مع أنني أعتقد أن كل تلك الثقافات تم تفعيلها في أوقات وأماكن

---

٢٩ I have adapted these labels from Wight (e.g. 1991), although he used them to refer to theories (Realist, Rationalist, and Revolutionist, or, sometimes, Machiavellian, Grotian, and Kantian), while I will be using them to refer to real world structure, much as Bull (1977) used the terms "system" and "society".

مختلفة من التاريخ الدولي. لا أقول إن تلك الثقافات تستنفد كل الصيغ، وكل الأشكال الممكنة للفوضى، ولكن ما أقوله هو أنها – وبشكل خاص – ذات أهمية. قد توجد في منظومات إقليمية للمنظومة الدولية – مثل "مركبات الأمن"[٣٠] عند بوزان – أو في المنظومة ككل. أخيراً، مع أنها قد تتأثر بالثقافات على المستوى المحلي، أو المستوى الدولي، فإن الثقافات التي تهمنا هنا هي التي بين الدول على مستوى المنظومة. ذلك يعني أنه حتى لو كانت الثقافات المحلية للدول لا تشترك إلا في قليل - كما هو الحال في "صراع الحضارات"[٣١] – فإن منظومة الدول يمكنها أن تكون لها ثقافة واحدة تؤثر على سلوكيات أجزائها.

يظل أحد الجوانب المهمة في أية صيغة ثقافية هو بنية الدور في تلك الثقافة، أي تركيب أو مجموعة الأوضاع التي توفرها الأفكار المشتركة لمعتنقي تلك الثقافة[٣٢]. هذه الأوضاع يتم تشكيلها عن طريق تمثيلات أو تصورات الذات والآخر على أنهم أنواع من الوكلاء متصلين بطرق معينة، والذي بدوره يشكل متطلبات، وشروط منطق، وإعادة إنتاج منظومات ثقافية مميزة (مدارس، كنائس، سياسات وهكذا)[٣٣]. تحدث إعادة إنتاج هذه المنظومات فقط عندما يقوم بهذه الأدوار أناس حقيقيون، ولكن بسبب أن أناساً مختلفين يمكنهم ممارسة نفس الدور عبر الزمن، ويمكنهم أن يحققوه ويفعلوه بطرق مختلفة، فإن الأدوار لا يمكن اختزالها إلى الأفراد. فالأدوار هي صفات للأبنية وليست للوكلاء. ومن ناحية المبدأ يمكن لتلك الأبنية أن تكون جزئية، ولكنني سوف أركز على تلك الأدوار على أنها من خصائص الأبنية الكلية، أي على اعتبار أنها تمثيلات "جماعية". ومع أنه يتم تمييز الأدوار في معظم الثقافات وظيفياً فإن الفوضى تجعل المحافظة على اتساق الدور وانتظامه أمراً صعباً،

---

٣٠ Buzan (1991).

٣١ Huntington (1993).

٣٢ The treatment of the concept of role below draws especially on symbolic interactionist ideas; see McCall and Simmons (1978), Stryker and Statham (1985), and Callero (1986).

٣٣ On the concept of subject position see Doty (1996) and Weldes (1999). 34) Waltz (1979: 95-97); also see Elias (1982: 235).

إلا بعد أن يتم تلطيف مشكلة العنف[٣٤]. ولذلك فإنني أقترح أن صلب كل نوع من أنواع الفوضى هو وجود وضع واحد فقط: ففي الثقافة الهوبزية هذا الوضع هو وضع "العدو"، وفي ثقافة لوك يكون وضع "المنافس"، وفي ثقافة كانت يكون الوضع هو وضع "الصديق". كل من هذه الأوضاع يستلزم توضيحاً وتوجيهاً متميزاً للذات تجاه الآخر، فيما يتعلق باستخدام العنف، الأمر الذي يمكن تحقيقه أو إدراكه بطرق متعددة على المستوى الجزئي. فوضع الأعداء هو وضع الخصوم المهددين (مصدر التهديد) الذين لا يتقيدون بأية حدود في عنفهم بعضهم تجاه بعض، ووضع المنافسين هو وضع المتبارين الذين سوف يستخدمون العنف من أجل مصالحهم، ولكنهم سوف يمتنعون عن قتل بعضهم بعضاً وإفنائهم، ووضع الأصدقاء هو وضع الحلفاء الذين لا يستخدمون العنف لحل مشاكلهم، ويعملون كفريق في مواجهة التهديدات الأمنية.

لا يعتبر اقتراح أن الأبنية يمكن تحليلها من خلال "الأدوار" أمراً متطرفاً على الإطلاق. فالسيكولوجيون عادة ما يفكرون في البنية بهذه الطريقة، ولا يعتبر ذلك الاقتراح أقل واقعية من Carl Schmitt الذي قال: إن تمييز الصديق – العدو كان البنية الأساسية لما هو سياسي[٣٥]. ومع ذلك يرفض الواقعيون البنيويون إدخال "الأدوار" في التنظير البنيوي، على أساس أن هذه الأدوار ظواهر تحدث على مستوى الوحدة وليس على مستوى البنية[٣٦]. وبفعلهم ذلك نجدهم يلقون دعماً ممن هم آخر من قد يدعم الواقعيين – "الاختزاليين" – منظري أدوار السياسية الخارجية الذين يقولون: إن البنية الاجتماعية للمنظومة الدولية لا تحتوي على توقعات مشتركة بشكل كافٍ لدعم القول بإدخال الأدوار في التنظير البنيوي[٣٧]. ولذلك نجد أن علماء العلاقات

---

٣٤ Waltz (1979: 95-97); also see Elias (1982: 235).

٣٥ Schmitt (1932/1976); for good introduction to this aspect of Schmitt's work see Schwab (1987) and Sartori (1989).

٣٦ For example, Buzan, Jones, and Little (1993; 46), Waltz (1979: passim); cf. Schroeder (1994: 124-9).

٣٧ Holsti (1970: 243).

الدولية عندما يتحدثون عن الأدوار فإنهم - في الغالب - يحيلون إلى قناعات الأفراد والنخب المشكلة داخلياً، أي خصائص مستوى الوحدة.

يوجد عند هؤلاء المشككين بعض من الصواب. فإذا كانت أدوار السياسة الخارجية تعرف بأنها قناعات صناع القرار ونخب الدولة، فإنها عندئذٍ لا يمكن أن تكون ظواهر بنيوية بالمعنى "الكلي"، وهو المعنى الوحيد للبنية الذي يعترف به الواقعيون الجدد. توزيع تلك القناعات يعتبر بنيوياً، بمعنى أنه يحدث على ما أسميه المستوى الجزئي أو مستوى التفاعل، وبهذا الشكل تشكل تلك القناعات مكونات رئيسة في "العملية" الدولية، ولكن ذلك بالتحديد هو السبب الذي يدفع الواقعيين الجدد لعدم اعتبار الأدوار ظواهر بنيوية. وكما أشرت سابقاً - على أية حال - ليست تلك الطريقة التي يجب أن نفهم بها "الأدوار". فالأدوار هي أوضاع بنيوية، وليست معتقدات الفاعل وقناعاته. وحتى نكون على يقين، من أجل أن يستطيع الفاعلون أن ينتجوا ويفعلوا مواقف أو أوضاعاً، فإنهم يجب أن يدمجوا تلك الأدوار أو يوحدوها في هوياتهم ومصالحهم، وبهذه الطريقة تشكل "الأدوار" خصائص على مستوى الوحدة، ولكن "هويات - الأدوار" ليست ذات الشيء هنا. فهناك فرق بين هويات الأدوار وبين الأدوار. هويات الأدوار هي الفهم الذاتي للذات (كيفية فهم الفاعلين لأنفسهم وهو فهم ذاتي)، والأدوار هي الأوضاع الموضوعية المشكلة بشكل جماعي، والتي تعطي معنى ودلالة لذلك الفهم. فهويات الأدوار تظهر وتختفي مع اعتناق الأفراد للقناعات أو نبذها، والأدوار تبقى وتستمر مادام أحد ما مستمراً في القيام بها. فمثلاً يحتل بيل كلينتون حالياً دور رئيس الولايات المتحدة، وقد تبنى هويات ومصالح تمكنه من أداء ذلك الدور، ولكن بينما ستتغير هوياته ومصالحه بعد ترك الرئاسة، فإن المنصب (الوضع) سيستمر في البقاء. نفس الشيء يمكن أن يقال عن بريطانيا العظمى التي قامت بدور "الموازن" في سياسات القوى العظمى[٣٨]، ولكن ذلك كان إحدى خصائص البنية الاجتماعية لمسرح أوروبا، وليس لبريطانيا العظمى. فلو أن ذلك الدور لم تشغله دولة معينة، لكان من المحتمل ألا تبقى البنية.

---

٣٨ Gulick (1955).

سوف تعتمد بنية منظومات الفوضى وميولها على أي من الأدوار الثلاثة – العدو، والمنافس، والصديق - الذي يهيمن على تلك المنظومات، والدول بدورها سوف تكون تحت ضغط ملازم من أجل أن تستوعب وتذييت ذلك الدور في هوياتها ومصالحها. وفيما يتعلق بقول Holsti إن الأفكار المشتركة على المستوى الدولي ليست ذات سماكة أوكثافة كافية تبرر أخذ "الأدوار" في الاعتبار يمكن قول ما يلي: إن كان يتحدث إمبيريقياً عن أن ثقافات الفوضى لم يتم استيعابها وتذييتها أبداً – وبشكل كافٍ – لتشكيل مصالح الدول، فهو قد يكون محقاً (مع أنني سأقول غير ذلك)، ومثل الآخرين الذين يعملون على طول الخط المركزي المائل في الشكل رقم(٤) - فإنني أشك في أن هولستي يفترض ضمنياً أن الأفكار المشتركة لا بد أنها ذات طبيعة تعاونية، الأمر الذي يعني أنه مادام لم يوجد كثير من التعاون في السياسة الدولية فإنه لا يوجد إذاً أساس بنيوي يبرر أخذ الأدوار في الاعتبار بهذا الشكل. فعندما نسلم ونعترف بأن الثقافة لا تفترض التعاون، عندها فقط نستطيع أن نرى أن الأدوار تنتمي إلى النظريات البنيوية للسياسة الدولية، حتى وإن كانت الدول ليس لديها شيئ مشترك أكثر من معرفة أنهم أعداء.

الثقافة الهوبزية The Hobbesian culture

ليس هناك رابط ضروري بين الفوضى الهوبزية والواقعية. ومع ذلك رابطة من الطبيعي افتراضها ؛ لأن تلك الفوضى تشكل "القضية الأساسية" للبنائية. فمعدل الوفيات العالي في تلك الفوضى يجعل من الصعب تشكل الأفكار المشتركة، وحتى إن تشكلت فإنه يبقى أيضاً من الصعب أن نرى لماذا للدول مصلحة في تبنيها، تلك المصلحة التي تقدمها البنائية في اقتراحها القائل إن الأفكار التي يتم استيعابها وتذييتها تشكل الهويات والمصالح. وبسبب كونها القضية الأساسية، وأيضاً التطبيق الأول للإطار التحليلي المقدم هنا، فإنني سوف أركز على تلك الثقافة بشكل أكبر من الثقافات الأخرى. النقاش هنا منظم في ثلاثة أجزاء. يناقش الجزء الأول طبيعة "العداوة" كوضع "للآخر"، وتطبيقاته فيما يتعلق بتصوير"الذات" أو تقديمها. بعد ذلك أختبر المنطق الذي يسود، والميول التي تنتج عندما

يهيمن هذا الدور على المنظومة، "حرب الكل ضد الكل". يعتبر وصف تلك الحالة مألوفاً نوعاً ما، ولكن ما يعتبر أقل شعبية هو زعمي بأن حالة الحرب هي حالة مشكلة بواسطة الأفكار المشتركة، وليس بواسطة الفوضى أو الطبيعة البشرية. يعرض الجزء الثالث الدرجات الثلاث لاستيعاب تلك الثقافة.

العـداوة Enmity

يقع الأعداء على إحدى نهايات نطاق العلاقات التي تحكم استخدام العنف بين الذات وبين الآخر، متميزين في النوع عن المتنافسين وعن الأصدقاء. تشكل جميع الأوضاع الثلاثة أبنية اجتماعية، مادامت جميعاً مبنية على تمثيلات وتصويرات للآخر بالعبارات أو اللغة التي تعرف الذات. وكما يضعها R. S. Perirbanayagam "الآخر هو الصيغة الاجتماعية - النفسية لذلك التجريد الذي يسميه السيكولوجيون والأنثروبولوجيون البنية الاجتماعية"[٣٩]. لذلك - فإننا بفهم كيفية تصوير الذات والآخر - نستطيع أن نشرح كثيراً مما قد يحدث في الحياة الاجتماعية ونتبناه. أناقش أولاً تصويرات وتخيلات أو تمثيلات الآخر في هذا الوضع، وبعدها أنظر إلى تطبيقاتها فيما يتعلق بالذات.

يتشكل الأعداء عن طريق تمثيلات وتصويرات الآخر كفاعل (١) لا يعترف بحق الذات في الوجود ككيان مستقل؛ ولذلك (٢) لن يقيد عنفه طوعاً تجاه الذات. باعتماد ذلك التعريف على Schmitt [٤٠]، فإنه يعتبر تعريفاً ضيقاً وبشكل أكبر مما نجد عادة في العلاقات الدولية، كون مفهوم "العدو" يستخدم عادة لوصف خصم عنيف، كما في قول "بريطانيا والأرجنتين كانتا عدوين في حرب الفوكلاند". ولكون تعريفي مؤسساً على تمييز يميز بدوره بين الثقافة الهوبزية والثقافة اللوكية، فإنه من المهم أن يكون واضحاً. التمييز هنا يتعلق بالمدى المتصور لنوايا "الآخر"، وبالتحديد ما إذا كان يعتقد أنه ينوي أن يقتل، أو يستعبد الذات، أو أنه فقط ينوي أن يضربها،

---

٣٩ Perinbanayagam (1985: 135-136).

٤٠ Schmitt (1932/1976). As Schwab (1987) points out in a commentary on Schmitt, the notion that the other will engage in unlimited violence is more accurately applied to the term "foe" than "enemy", but this meaning of the former has largely died out. On enemy images in IR see Wolfers (1962: 25-35), Finlay, et al. (1967), Volkan (1988), Rieber, ed. (1991), and Herrmann and Fischerkeller (1995).

أو يسيء معاملتها، أو يسرق منها. تتضمن كل من العداوة والمنافسة أن الآخر لا يعترف - بشكل كامل - بالذات؛ ولذلك قد يتصرف بطريقة "تعديلية" تجاهها، ولكن موضوع الاعتراف يختلف عن موضوع التعديلية. فالعدو لا يعترف على الإطلاق بحق الذات في الوجود كشخص حر؛ ولذلك يبحث أو يطمح إلى "تعديل" حياتها وحريتها (سم ذلك تعديليه "عميقة"). بينما المنافس - على العكس - يعتقد أنه يعترف بحق الذات في الوجود والحرية؛ ولذلك يطمح فقط إلى أن يغير أو يهذب سلوكها أو ملكيتها (سم ذلك تعديلية "ضحلة"). كلا المفهومين يعزو إلى الآخر نية عدوانية، ولكن نوايا العدو غير مقيدة بطبيعتها، ونوايا المنافس مقيدة[٤١]. يرتبط ذلك مباشرة بمستوى العنف المتوقع من الآخر. فالعنف بين الأعداء لا يخضع لأية قيود داخلية، فإن وجدت أية قيود، فإنها سوف تكون فقط بسبب قدرات غير ملائمة (ميزان القوى أو الإنهاك)، أو بسبب حضور قيد خارجي (التنين). ذلك هو نوع العنف الموجود في حالة الطبيعة. على العكس من ذلك، العنف بين المتنافسين "مقيد - ذاتياً"، مقيد باعتراف كل منهما بحق الآخر في الوجود. ذلك هو النوع من العنف المميز "لحضارة"، والذي يقول Norbert Elias إنه مكبوح ذاتياً[٤٢].

يوجد تاريخ طويل لصور العدو، ومازالت بعض الدول مستمرة اليوم في تصوير بعضها بعضاً بهذه الطريقة. فاليونانيون صوروا الفرس على أنهم "برابرة"، والصليبيون صوروا الأتراك على أنهم "كفار"، وأوربيو العصور الوسطى اعتقدوا أن هزيمتهم في Liegnits على يد المغول نذير يوم القيامة، والأوربيون المتأخرون عاملوا شعوب الأمريكيتين على أنهم "سفاحون"، والمحافظون اعتقدوا أن الحضارة كانت مهددة بالثورة الفرنسية، وفي قرننا نحن، لدينا الإبادة الأمريكية، المحرقة، الحرب الباردة، شمال إيرلندا، بول بوت، المتطرفون الفلسطينيون، والمتطرفون الإسرائيليون، حرب البوسنة الأهلية، هوتوس وتوتيس - جميعها مؤسسة على تمثيلات وتصويرات للآخر على أنه ينوي تدمير الذات أو استعبادها.

---

٤١ Herrmann and Fischerkeller (1995: 426). This seems to parallel the distinction between offensive and defensive Realism.

٤٢ Elias (1982).

ينبغي هنا تأكيد أن هذا المفهوم لا يتضمن شيئاً عما إذا كانت صور العدو مبررة ومسوغة أم لا. فبعض الأعداء يعتبر "حقيقياً"، بمعنى أن الآخر يهدد بالفعل وجود الذات، كما فعل النازيون باليهود، وبعضهم الآخر "وهمياً" كما كان اليهود بالنسبة للنازيين[٤٣]. قد يؤثر هذا الفرق على ديناميكيات العداوة، وما إذا كان يمكن تجاوزها أو التغلب عليها، ولكنه لا يؤثر على حقيقة الثقافات الهوبزية أو واقعها. وسواء كانت العداوة حقيقية أم متخيلة، مادام الفاعلون يعتقدون أن الأعداء حقيقيون وموجودون، فإنهم سوف يكونون كذلك من خلال نتائجهم المترتبة على هذا الاعتقاد[٤٤].

يميل تصوير الآخر كعدو إلى أن تكون له تطبيقات أربع على صورة السياسة الخارجية للدولة وسلوكها، الأمر الذي بدوره سيخلق منطقاً معيناً للتفاعل.

أولاً، سوف تنزع الدول إلى الرد على الأعداء بالتصرف تماماً كما يفعل التعديليون أنفسهم؛ بمعنى أنها سوف تحاول تدميرهم أو إخضاعهم. هذا لا يعني بالضرورة أن "مصالحهم" سوف تكون تعديلية. فالدولة قد تكون بالفعل مهتمة بالوضع الراهن، ولها مصالح في بقائه، ولكن تهديد العدو يجبرها على أن تتصرف "وكأنها" هي ذاتها تعديلية عميقة، وذلك انطلاقاً من مبدأ "اقتل أو سوف تقتل". ثانياً، سوف تميل صناعة القرار إلى أن تتجاهل المستقبل - وبشكل كبير - وتركز - بدلاً من ذلك - على سيناريو أسوأ الأحوال. هنا سوف تسيطر الإمكانيات السلبية بدلاً من سيطرة الاحتمالات، الأمر الذي سيقلل من احتمال الاستجابة لأية تحركات أو إشارات تعاونية قد تصدر من العدو. قد يقول أحدهم هنا: إن Prospect Theory وليست نظرية المنفعة المتوقعة سوف تكون هي الأساس للسلوك "العقلاني" المتوقع في هذه الحالة[٤٥]. ثالثاً، سوف يتم النظر إلى القدرات العسكرية النسبية على أنها مسألة حاسمة ومهمة[٤٦]. فمادامت نوايا العدو التعديلية "معروفة"، فإن الدولة سوف تستخدم قدرات

---

٤٣ Smith (1996).

٤٤ Thomas and Thoas (1928: 572).

٤٥ On the significance of this distinction see Brooks (1997) and Levy (1997).

٤٦ See Grieco (1988).

العدو للتنبؤ بسلوكه، اعتماداً على افتراض أنه سوف يهاجم حالما يتأكد من قدرته على النصر. فالقوة تصبح مفتاحاً للبقاء، وبهذا الشكل، فإنه حتى الدول المهتمة بالوضع الراهن سوف تسلح أنفسها، اعتماداً على المبدأ القائل "إذا كنت تريد السلام، استعد للحرب". باختصار، العداوة تعطي القدرات معنى ودلالة محددة، دلالة ليست مستمدة من خصائصها الفطرية، ولا من الفوضى، ولكن من الأبنية المشكلة والمكونة لعلاقة الدور. أخيراً، إذا وصل الأمر للحرب، فإن الدول سوف تقاتل انطلاقاً من فهم العدو ذاته. بمعنى أنها لن تتقيد بأية حدود في ممارستها للعنف؛ لأن ذلك لن يكون في صالحها تنافسياً، إلا إذا أصبح واضحاً لها أن تقييد الذات يعد وضعاً آمناً. وإذا كانت الحرب لم تندلع بعد، ولكن من الواضح أنها ستبدأ قريباً، فالدول أيضاً يجب أن تكون مستعدة للقيام بعمل وقائي، خصوصاً إذا كانت التقنية الهجومية مهيمنة، خشية أن يحصل العدو على ميزة قاتلة من جراء الضربة الأولى.

ينبغي أن تدخل الدول التي تواجه باختصار عدواً في سياسات للقوة غير مقيدة. لقد أصبح من الشائع في أدبيات العلاقات الدولية الإحالة إلى ذلك السلوك على أنه "واقعي". فإذا كانت الواقعية ينظر إليها على أنها فقط وصف لسياسات القوة، فإن ذلك لا بأس به، ولكن أخذ سياسات القوة على أنها شارحة أو مفسرة يعتبر أمراً يسبب كثيراً من التشويش؛ لأنه يقترح أن مجرد وجود سياسات القوة يعتبر شاهداً للنظرية الواقعية. لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً. فالصراع لا يعد شاهداً للواقعية، مثلما أن التعاون ليس شاهداً على عدم الواقعية. فالأمر كله يعتمد على ماذا يشرح سياسات القوة. ما قدمته هنا يشرح سياسات القوة بالإحالة إلى تمثيلات الذات والآخر، وبهذا الشكل ينظر إلى تلك السياسات على أنها اجتماعية بالمعنى الفيبيري للاجتماعي. إنني آخذ الواقعية على أنها نظرية تشرح سياسات القوة بالإحالة إلى القوى المادية - سواء بيولوجية أو تكنولوجية - وبذلك لا يمكن اعتبارها اجتماعية. لذلك ومن أجل أن نحتفظ باختلاف وتميز تنظيري مفيد، فإنه يبدو من المفيد أن نتبع تصرف Ian Johnston في تسمية السلوك السياسي للقوة بـ Realpolitik بدلاً من "الواقعية"[٤٧]. فالتراث الواقعي يشمل

---

٤٧ Johnston (1995).

كثيراً من الحكمة الوصفية حول سياسات الواقع، ولكن ذلك لا يقتضي حقيقة شروحاته وتفسيراته لسياسات الواقع وصحتها.

يبين مفهوم الواقعية - كوصف - أنه عندما يكون الآخر عدواً، فإن الذات مجبرة على أن تعكس صورة التمثيل هذه التي نسبتها إلى ذلك الآخر. لذلك، وعلى العكس من معظم الأدوار في الحياة الاجتماعية، والتي تتشكل وظيفياً في صورة دور ودور مضاد (طالب - مدرس، سيد - رقيق) فإن دور العدو يكون مطرداً، مشكلاً بواسطة الفاعلين، وكونهم في نفس الوضع وفي نفس الوقت. فالذات تعكس الآخر، وتجعله عدواً لها من أجل أن تستطيع البقاء. بالطبع فإن ذلك سوف يؤكد أية نوايا عدوانية سبق للآخر أن نسبها إلى الذات، مجبراً الذات على أن تدخل في سياسات الواقع الخاصة بها، والذي بدوره سوف يعزز من تصور الذات للآخر، وهكذا. باختصار تصبح سياسات الواقع نبوءة ذاتية التحقق: تخلق قناعاتها أفعالاً تؤكد تلك القناعات وتعيدها[٤٨]. ليس ذلك من أجل القول إن سياسات الواقع هي السبب الوحيد للصراع، بمعنى أنه في غيابها سوف تصبح الدول أصدقاء، بسبب أنه إذا كانت الدول بالفعل ترغب في إخضاع بعضها البعض فإن سياسات الواقع تعتبر نتيجة بنفس القدر الذي تعتبر فيه سبباً. ما نريد قوله هنا هو أنه إذا ما كانت الدول بالفعل تعد تهديداً لوجود بعضها بعضاً أم لا ليس مهماً؛ لأنه حالما يبدأ منطق العداوة، فإن الدول سوف تتصرف بطرق تجعل منهما تهديداً لوجود بعضها بعضاً، وبهذا الشكل يصبح السلوك (التصرف) ذاته جزءاً من المشكلة. يعطي ذلك لصور العداوة اتزاناً واستقراراً داخلياً من شأنه تغذية منطق الفوضويات الهوبزية وإطالته.

منطق الفوضى الهوبزية The Logic of Hobbesian anarchy

ركزت هنا على العكس من منظري الدور في السياسة الخارجية الذين يعاملون الأدوار على أنها ميزات أو صفات تعزوها الدول لأنفسها؛ ولذلك فهي من صفات الوكلاء أو خصائصهم(ما أسميته هويات - الأدوار)، على الدور الذي يتم نسبته إلى الآخر، أي

---

٤٨ Wendt (1992), Vasquez (1993), Alker (1996).

على الدور "كوضع" في أو خاصية للبنية الاجتماعية. ومثل منظري الدور فقد تعاملت مع العداوة حتى الآن على أنها ظاهرة تحدث على مستوى التفاعل أو المستوى الجزئي، وعلى أنها مبنية على صور وإدراكات ذاتية. فعلت ذلك بسبب أن أبنية المستوى الكلي توجد فقط بفضل تفعيلها وإحداثها على المستوى الجزئي، الأمر الذي يعني أن منطق المستوى الكلي يعتمد على وجود فاعلين يتصرفون بطرق معينة.

نجد أن علاقات الدور على المستوى الجزئي وعلى أية حال في معظم الحالات مطمورة في المستوى الكلي، أي تمثيلات "جماعية". تلك التمثيلات الجماعية لها منطق وحياة خاصة بها والتي لا يمكن اختزالها إلى إدراكات أو سلوكيات الفاعلين (الفصل الرابع). فكلما زاد عدد أعضاء المنظومة الذين يمثلون ويصورون بعضهم بعضاً كأعداء، فإن الجميع سيصل في النهاية إلى النقطة الحرجة[٤٩]، تلك النقطة التي تسيطر فيها هذه التمثيلات على منطق المنظومة وليس فقط على منطق الفاعلين الفرديين. ولذلك فالجميع مدفوع لتمثيل الآخرين على أنهم أعداء فقط، لأنهم أجزاء من تلك المنظومة. وبهذه الطريقة يتحول الآخر المحدد إلى "الآخر المعمم"[٥٠]، أي بنية من القناعات والتوقعات الجماعية التي تبقى عبر الزمن وبغض النظر عن تغير الفاعلين والتي تؤهل كل الفاعلين الجدد اجتماعياً حسب منطقها. فالفاعلون يعزون إلى أنفسهم (ذواتهم) وإلى الآخرين صفات معينة من خلال الأوضاع (المواقف) في تلك البنية وليس من خلال الخصائص والصفات الحقيقية لهؤلاء الآخرين. والنتيجة هي ظهور منطق تفاعلي مؤسس - وبشكل أكبر - على ما يعرفه الفاعلون عن أدوارهم، أكثر من كونه مبنياً على ما يعرفونه عن حقيقة بعضهم بعضاً، ممكناً إياهم من "التنبؤ" بسلوك بعضهم بعضاً دون أن يعرفوا ما يدور في "أذهان" بعضهم بعضاً. يخلق هذا المنطق بدوره أنماطاً للسلوك على المستوى الكلي. فالتمثيلات الجماعية "تعتمد على التكرار"[٥١] في كونها تعتمد في وجودها

---

٤٩ Schellng (1978: 99-102); for a good illustration see Laitin (1998).

٥٠ Mead (1934: 154-156).

٥١ Boyd and Richerson (1980: 100).

على عدد كافٍ من التمثيلات، والسلوكيات على المستوى الجزئي - فالتمثيل المعروف اليوم "بكندا" يوجد فقط إذا أبقي عليه عدد كافٍ من الناس - ولكن مادام بقي هذا العدد باقياً فوق النقطة الجمعية، فإن التمثيلات الجماعية سوف تبقى مستقلة نسبياً عن الأفكار الموجودة في أذهان الأفراد. فمنطق الفوضى الهوبزية وميولها تنبثق على هذا المستوى الكلي من التحليل.

يظل منطق الفوضى الهوبزية معروفا بشكل واسع: "حرب الكل على الكل"، والذي فيه يتصرف الفاعلون على أساس من مبدأ "اقتل أو ستقتل". ذلك هو ما يمكن اعتباره - حقاً - منظومة "مساعدة الذات" (ما أقصده من ذلك، هو أن الفوضى التي يصفها كينيث والتز ليست كذلك. انظر ما يلي)، والتي لا يستطيع الفاعلون فيها الاعتماد على مساعدة بعضهم بعضاً، أو حتى على الأقل ممارسة شيء من ضبط النفس. فالبقاء يعتمد فقط على القوة العسكرية، مما يعني أن الزيادة في أمن (أ) تقلل من أمن(ب)، والذي بدوره لا يمكنه على الإطلاق أن يكون متأكداً (واثقاً) من أن قدرات (ب) الذي بدوره لا يمكنه على الإطلاق أن يكون متأكداً من أن قدرات (أ) هي للدفاع فقط. فالأمن يعد تنافسياً بشكل عميق، وعلاقة صفرية، والمعضلات الأمنية قاسية وحادة بشكل خاص ليس بسبب طبيعة الأسلحة - موازنة الدفاع والهجوم - ولكن بسبب النوايا المنسوبة إلى الآخرين[٥٢]. حتى لو كان ما تريده الدول حقيقة هو الأمن وليس القوة، فإن معتقداتهم وقناعاتهم الجماعية تجبرهم على التصرف وكأنهم يبحثون عن القوة. فالبنية تخلق أربع نزعات وأنماطاً كلية سوف لا تتحقق إلا إذا ما تم حجبها بقوى مضادة[٥٣].

تكون النزعة الأولى حربا وبائية وغير مقيدة. لا يعني ذلك أن الدول سوف تكون دائماً في حرب، بسبب أن الاعتبارات المادية قد تحول دون ظهور تلك النزعة لبعض الوقت، ولكن مادامت أن الدول مستمرة في تمثيل بعضهم بعضاً بعبارات ولغة هوبزية، فإن الحرب "قد تحدث في أية لحظة"[٥٤]. النزعة الثانية هي تصفية الأعضاء غير اللائقين، أولئك غير المهيئين للحرب،

---

٥٢ Herz (1950), Jervis (1978), Glaser (1997). If needed they are even "dilemmas"; see Schweller (1996).

٥٣ This I take to be the Marxian understanding of tendencies; cf. Van Eeghan (1996).

٥٤ Waltz (1959: 232).

وأولئك الضعفاء عسكرياً عن مواصلة التنافس. يعني ذلك، من ناحية - كما يقول والتز - أننا يجب أن نرى نزعة أو ميلاً نحو التوحد أو التشابه الوظيفي، حيث تصبح كل الكائنات السياسية "وحدات متشابهة" (دولاً) وبقدرات قتالية متشابهة[٥٥]. ومن الناحية الأخرى، على أية حال - شيء لا يتنبأ به والتز - يجب أن نرى معدل وفيات عالياً بين الدول الضعيفة. فمادامت أقاليمها سيتم إخضاعها من قبل الدول القوية، فإن ذلك سيخلق نزعة متجاوبة لذلك تتمثل في الميل نحو بناء الإمبراطوريات، وتخفيض العدد العام للوحدات السياسية؛ أي تجاه تركيز للقوة[٥٦]. النزعة الثالثة هي النزعة لمقاومة النزعة الثانية: أي إن الدول القوية سوف تميل - إلى حدٍ يكفيها لتحاشي إزالتها - إلى موازنة قوى بعضها بعضاً[٥٧]. ومع ذلك، وعلى العكس من وجهة نظر والتز التي تأخذ عملية إحداث التوازن على أنها نزعة أساسية للفوضى بشكل عام، فإن فقدان الكبح، وضبط النفس في الثقافات الهوبزية يقترح أن توازنات القوة هنا سوف يكون من الصعب المحافظة عليها، وذلك بسبب الميل إلى أن يصبح دمج القوى وتكتيلها مهيمناً في المدى الطويل. أخيراً، سوف تميل أية منظومة هوبزية إلى جر أعضائها إلى المشاجرة، جاعلة بذلك من الصعب الوقوف على الحياد[٥٨]. والاستثناء الرئيس هنا سوف يكون الدول القادرة على "الاختباء" بسبب الظروف المادية للجغرافيا (سويسرا في الحرب العالمية الثانية)، مع أن أهمية الجغرافيا ذاتها عرضة للتغيرات المادية التي تحدث في التكنولوجيا (الأسلحة النووية).

- يصف الوضع الهوبزي مع أنه نوع مثالي، وربما ليس حالة خاصة بحالة الطبيعة بين الأفراد - أجزاءً مهمة من التاريخ الدولي. تميزت السياسة الدولية غالباً بعنف وبائي، ونزعات متشابهة بين الوحدات، ومعدل عال لتدمير الوحدات واندماجها[٥٩]، وموازنات عند

---

٥٥ Waltz (1979).

٥٦ Kaufman (1997: 117-123).

٥٧ Waltz (1979).

٥٨ Wolfers (1962: 26-27).

٥٩ وفقاً لأحد التقديرات انخفض عدد الوحدات السياسية المستقلة من ٦٠٠,٠٠٠ وحدة عام ١٠٠٠ ق.م إلى ٢٠٠ وحدة سياسية مستقلة اليوم. انظر (Carneiro :1978 ٢١٣ - ٢١٥).

الضرورة، ومجال ضيق للحيادية. يعتبر ذلك مهماً إذا أخذنا في الاعتبار التنوع الثقافي لمنظومات الدول، ويدعم وجهة نظر الواقعية القائلة إنه في الفوضى Plus Ca Change, Plus C'est la meme Chose ، قد يستطيع أحدهم أن يجادل حول كم سنة من الخمسة آلاف سنة الماضية كان واقعياً، ولكن سؤال ميرشيمر مازال مهماً: لماذا سيطر هذا المنطق على السياسة الدولية، وبهذا القدر[٦٠]؟ سنجيب على هذا السؤال في الفصل السابع.

ثلاث درجات للاستيعاب Three degrees of internalization

يمكن لفوضى هوبزية ألا تكون لها ثقافة على الإطلاق، وهنا تعتبر كل المعارف خاصة وليست مشتركة. فتصوير هوبز المادي لحالة الطبيعة، وفكرة هدلي بول عن "المنظومة" يبدو أنهما مؤسستان على هذا الافتراض. فغياب الثقافة المشتركة له تطبيق مثير، وربما مضاد للبديهة: حالة الحرب ليست في الحقيقة "حرباً" على الإطلاق. فالقتل قد يكون كثيراً هناك، ولكنه يشبه ذبح الحيوانات، وليس حرباً. الحرب هي شكل من القصدية الجماعية، وبهذا الشكل تعتبر حرباً فقط إذا كان الطرفان "يعتقدون" أنها حرب[٦١]. وبنفس القول، فإن ميزان القوى في هذا السياق ليس في الحقيقة "ميزاناً للقوى". فالتوازن الميكانيكي أو الآلي قد يكون موجوداً، ولكن الفاعلين غير واعين به على أنه كذلك.

ربما لم يسبق للبشر أن عاشوا في عالم كهذا؛ لأنهم بالطبيعة يعتبرون حيوانات اجتماعية[٦٢]، مع أنه لا يختلف كلية عن الحالة التي تواجه الأطفال المواليد والذين لم يكتسبوا بعد ثقافة، ولكنهم يتم عقابهم عندما يفشلون في الالتزام بمعاييرها. فالدول بطبيعتها أكثر توحداً وعزلة من البشر؛ ولذلك نجد أنه في السياسة العالمية سبق لمنظومات مكونة من معان خاصة وليست مشتركة وإن حدثت. النموذج البدائي هنا هو المواجهة الأولى الهوبزية، والتي

---

٦٠ Mearsheimer's (1994 / 1995: 42).

٦١ Searle (1995: 89).

٦٢ On the implications of this point for "state of nature" theorizing see Alford (1994).

تحاول فيها دولة عدوانية أن تخضع دولة أخرى، دولة غير معروفة مسبقاً[٦٣]. فبزوغ الهانز (Huns) من وراء السهول ليخضعوا الرومان ويقتلوهم، والمغول ليقتلوا أوروبيي العصور الوسطى، واستعمار الأوروبيين لغير الأوربيين، وهكذا، كلها أمثلة على دول تعمل في عالم من الدلالات والمعاني الخاصة والمشكلة داخلياً، ومحاولة إخضاع الآخر أو استعباده[٦٤]. بنية تلك الحالات لا تزال "اجتماعية" في كونها مؤسسة على أفكار حول الآخر يأخذها كل في حسابه، ولكن تلك الأفكار ليست مشتركة؛ ولذلك فهي لا تشكل ثقافة. ويود الواقعيون الجدد بأن تؤدي الفوضى دوراً سببياً مهماً في شرح تلك المواجهات، ولكن الحقيقة أن دورها فقط دور مجيز وليس شارحاً. لو أن الفاتحين الأسبان أحضروا معهم معاني ودلالات أخرى، شبيهة "بالمبدأ الأصلي" لعدم التدخل الذي في البرنامج التلفزيوني الشهير "ستار تريك" Star Trek، لكانت النتائج مختلفة. لا يوجد شيء في الفوضى بذاتها يجبر تلك الحالات أو يكرهها على أن تكون هوبزية، حتى ولو كانت أحياناً تأخذ مثل تلك البنية، وهنا يمكننا أن نتخيل حالة المواجهة الأولى لكل من لوك وكانت.

ليس من المحتمل لتلك الحالات من المعرفة الخاصة البحتة أن تبقى لفترة طويلة. فمنذ لحظة بدء المواجهة الأولى، سوف يكون الفاعلون في حالة تعلم بعضهم من بعض، وسوف يبدؤون في تقريب توقعاتهم، وأيضاً سيكون لديهم دافع للتواصل والتفاهم، حتى ولو كان ذلك فقط من أجل ترتيب الاستسلام. وحقيقة أنهم لا يعترفون بحق بعضهم بعضاً في الحرية والحياة يعتبر على - أية حال - عائقاً قوياً يمنعهم من صياغة ثقافة أو تشكيلها؛ لأنهم من المحتمل أن يقتلوا الآخر بنفس القدر من احتمال أن يشتركوا معه في أفكار. من الممكن أن يكون ذلك العائق حاسماً بالنسبة للأفراد، الذين يمكن أن يقتلوا بسهولة. ومع ذلك، فإن الدول وبسبب طبيعتها المادية كمنظمات كبيرة متخصصة في الدفاع عن النفس، يكون قتلها

---

٦٣ See Schwartz, ed. (1994) for an introduction to First Encounters, and for discussion of their significance for IR, Inayatullah and Blaney (1996).

٦٤ Note that "private" and "domestic" here are relative to the target only, since many of these states formed their beliefs in states systems of their own.

أصعب بكثير من قتل البشر ؛ ولذلك فإن قياس هوبز على حالة الطبيعة لا ينطبق هنا[٦٥]. هذه الصفة المطاطية، والقدرة على التحمل نسبية، لكون الدول الضعيفة عرضة للإزالة بواسطة الدول القوية، ولكن الأعداء الذين ينجون من التصادم المسلح الأولي سوف يكونون أكثر تحملاً له فيما بعد، وسيبدؤون في تشكيل فهم مشترك لوضعهم، أي الثقافة الهوبزية.

تكون لدى الدول في تلك الثقافة معرفة مشتركة بثلاثة أمور على الأقل: (١) معرفة بأنها تتعامل مع دول أخرى، كائنات مثلها. (٢) معرفة بأن تلك الكائنات أعداء لها ؛ ولذلك تهدد حياتها وحريتها. (٣) معرفة بكيفية التعامل مع الأعداء ـ كيف تصنع حرباً، كيف توصل التهديدات، كيف ترتب الاستسلام، كيف توازن القوة، وهكذا. ما تشترك فيه الدول الآن - باختصار - هو معايير ثقافة الواقع[٦٦]، والتي لا تعتبر فيها سياسات القوة ومساعدة الذات فقط مجرد اطرادات، كما في الطبيعة، ولكنها "فهم" مشترك حول كيفية "عمل الأشياء". فالقتل يعتبر الآن "حرباً": مؤسسة، ليس بمعنى القواعد التي تقلل العنف، كما في تحليل هدلي بول[٦٧]، ولكن بمعنى أن كل واحد يعرف ما هي الحرب، وما الذي تدور حوله. بنفس الشيء يمكن القول إن التوازن الآلي يعتبر الآن "ميزاناً للقوى". إنه لضرب من ضروب المفارقة أن نجد بأنه فقط مع ظهور الثقافة الهوبزية يمكن للواقعية أن تبرز كخطاب حول السياسة الدولية.

هذه الثقافة يمكن استيعابها وتذييتها إلى ثلاث درجات، والتي بدورها تنتج ثلاثة سبل، وفرضيات حول كيف يمكن تحقيقها: القسر (الفرضية التقليدية للواقعية)، والتكلفة (الليبرالية الجديدة أو العقلانية) والشرعية (المثالية أو البنائية). مع أن نتائج تلك الأمور متشابهة (بنية هوبزية)، فإن الفروق بينها لها تأثير على عدد من القضايا التنظيرية والإمبيريقية: لماذا تستجيب الدول مع الثقافة الهوبزية، نوعية تلك الاستجابة، مقاومتها للتغيير، وأخيراً التأثير الذي تحدثه.

---

٦٥ This – and the fact that Hobbes himself knew this – has been pointed out by a numberof commentators; see, for example, Bull (1977: 46-51), Heller (1980), and Buzan (1991: 148-149).

٦٦ See Ashley (1987), who uses the term "community" rather than "culture" to make the point.

٦٧ Bull (1977: 184-199).

فرضية الدرجة الأولى The First Degree hypothesis

يعرف الفاعل عندما يتم استيعاب معيار ثقافي أو تذييته، عند هذه الدرجة فقط، ما هو هذا المعيار، ولكنه يذعن لذلك المعيار فقط؛ لأنه مجبر على ذلك إما مباشرة أو بالتهديد بعقاب معين وفوري يكرهه على ذلك الإذعان. فالفاعل هنا ليس لديه دافع ذاتي يدفعه للانصياع للمعيار ولا يعتقد أن فعل ذلك هو في مصلحته الذاتية. إنه يفعل ذلك فقط؛ لأنه يجب أن يفعله كنتيجة لإجباره أو دفعه لذلك قسراً. فسلوكه هنا يعتبر - وبشكل كامل - مدفوعاً بدافع خارجي وليس داخلي، ومع أن الانصياع المفروض بالقوة يضيف عنصراً آلياً منظماً للذات، ويبدأ في تشويش الخط الفاصل مع حالة الدرجة الثانية (ولذلك أضفنا كلمتي "معين" و "فوري" سابقا). فإذا ما أخذنا في الاعتبار المصدر الخارجي لسلوك الفاعل، فإن نوعية خضوعه ستكون رديئة، وتتطلب ضغطاً مستمراً، فبمجرد زوال الإكراه فإنه سوف يخرق المعيار أو يخالفه. ومع أنه يشترك في معرفة القواعد، فإنه لا يقبل تطبيقاتها على نفسه. فالآخرون يضعونه في دور محدد، ولكنه يصارع ويناضل ضد ذلك. إذا نجح فسيخرق المعيار، وإذا فشل فسيجبر على الانصياع. في هذه الحالة، باختصار؛ إنها المعاني الخاصة بالإضافة إلى الإكراه (القسر) المادي وليس الثقافة، والتي تقوم بمعظم الشرح هنا، وتلك هي الطريقة التي يفكر بها الواقعيون حول الفرق الذي تحدثه المعايير.

يعد ذلك هو أحد الأسباب لتكيف الدول مع، أو عملها وفقاً للمعايير الهوبزية. إنه لمن السهل الآن رؤية كيف يمكن أن يحدث ذلك للدول "الجيدة" صاحبة الوضع الراهن، والتي قد تفضل العمل الجماعي بدلاً من إخضاع بعضها بعضاً. فعالم مشكل من تلك الدول سيدخل في الحالة الهوبزية في المقام الأول إذا ما افترضت دولة بشكل خاطئ الأسوأ في نوايا بعضها بعضاً، ولكن عدم اليقين، وكره المخاطرة قد يقود بالضبط إلى مثل ذلك. إذا كان الأمر كذلك، فإن الدول سوف تشعر بأنها مجبرة على أن تدخل في سلوك تعديلي، حتى لو لم تكن تريد ذلك، ولا تعتقد أنه في مصلحتها، الأمر الذي بدوره يكره الدول الأخرى على فعل ذات الشيء. هذا هو المنطق المألوف للمعضلة الأمنية، والتي تعتبر "معضلة" فقط؛

لأن الدول ستكون في وضع أفضل إذا تعاونت[٦٨]. ما يقود هذا المنطق في النهاية هو تمثيل الدول الجماعي لوضعهم على أنه هوبزي. لذلك، ومع أنه على مستوى مادي واحد، تقدم القوى المادية معظم شرح أسباب دخول دول الوضع الراهن تلك في سياسات الواقع، فإن الإكراه المؤسس على الأفكار المشتركة هو الذي يدفع المنظومة في اتجاه واحد، مع أن توزيع المصالح يشير إلى اتجاه آخر.

نجد - ربما وبشيء من التناقض- أن منظومة تعديلية، دولاً "هتلرية"، مكرهة على الانصياع للمعايير الهوبزية. فمصالح تلك الدول تكون في إخضاع بعضها بعضاً؛ وبذلك فإنها لن تكون في وضع أفضل إذا ما تعاونت. ومع أن ذلك التوزيع للمصالح يعني أن عداوتها حقيقية أكثر من كونها وهماً، الأمر الذي يشكل سبباً مختلفاً جداً للدخول في عالم هوبزي بدلاً من عالم الدول الجيدة السابقة (الرغبة أو الإرادة في القوة بدلاً من سوء الفهم)، فإنها مادامت استوعبت ثقافة ذلك العالم الهوبزي فقط إلى الدرجة الأولى، فإن تلك الدول الهتلرية سوف تكون - وبشكل متساو - مكرهة بواسطة منطق تلك الثقافة. ما تريده تلك الدول هو استسلام الدول الأخرى. فسياسات الواقع ليست غاية بذاتها، كما أنها ليست شيئاً تفعله بدافع من المصلحة الذاتية. إنها مفروضة عليهم بسبب حقيقة أن الدول الأخرى تمثلهم كأعداء، ويتصرفون تجاههم تبعاً لذلك التمثيل.

ولكون منظومة وستفاليا تعتبر ثقافة لوكية، فإنه لا شيء من الحالات الهوبزية يشرح كثيراً من التاريخ الغربي الحديث، أو يفسره. ما حصل بدلاً من ذلك هو تراجعات مؤقتة نحو الحالة الهوبزية عندما حصلت ثورة في دولة قوية، ورفضت المعايير اللوكية كلية. الأمثلة الأكثر وضوحاً على ذلك هي الثورة الفرنسية، والحروب النابليونية التي يقول Bukovansky [٦٩] إنها خلقت "حالة طبيعية" (مؤقتة) في بقية أوروبا، وهتلر والحرب العالمية الثانية. ففي كلتا الحالتين قادت تغيرات في قليل من الدول إلى رفض الدلالات والمعاني المشتركة الموجودة من أجل

---

٦٨ Schweller (1996).

٦٩ Bukovansky (1999a).

معانٍ ودلالات أخرى خاصة، وعدوان غير محدود موجه "للمشاركة" في تلك المعاني الخاصة، الأمر الذي أجبر دول الوضع الراهن على الانصياع مع المعايير الهوبزية. (نفس الحكاية يمكن أن تقال عن دول "الخمير" أو الدول المارقة والدول "المنبوذة" اليوم). ومع أن معظمنا لن يقدر أهداف التعديلين في أي من الحالتين، فإنه في الحالة النابليونية يمكن القول إن فرض منطق هوبزي على المنظومة الملكية كان أمراً ضرورياً من أجل إنهاء المعايير التي أصبحت فاسدة وتدميرها؛ وبذلك الشكل كان هذا الفرض أساساً لإعادة تشكيل تقدمية للمنظومة الدولية.

فرضية الدرجة الثانية The Second Degree hypothesis

ليس من السهل إيجاد تمييز واضح بين الدرجتين الأولى والثانية للاستيعاب، بين أن تكون مكرهاً أو مجبراً على فعل شيء، وبين أن تفعله بدافع من المصلحة الذاتية، خصوصاً إذا سمحنا للتهديد باستخدام القوة (وليس الاستخدام الفعلي) بأن يؤخذ على أنه إجبار أو قسر[٧٠]. ومع ذلك، فإننا في حياتنا اليومية مطالبون بأن نقوم بذلك التمييز تحديداً، والنتيجة تؤخذ على أنها ذات معنى، وخصوصاً في المحاكم، حيث الوصول إلى أن أحداً ما كان مجبراً على فعل جريمة ما قد يؤدي إلى براءته، أو على الأقل تخفيف الحكم عليه. ومع أن ذلك صعب فإن التمييز يبدو بديهياً ومهماً، وبالتالي من المفيد بذل الجهد من أجل تحديده وإظهاره.

تثير البداهة فكرة "الخيار". تستجيب حالة الدرجة الأولى مع الحالات التي يكون فيها معظمنا مستعداً للقول إن الفاعلين لم يكن لهم خيار إلا أن يتبعوا المعيار - مع أن كوننا يكون لنا دائماً بعض الخيار يعتبر خاصية وجودية للوضع الإنساني، بأن "تقول لا" حتى وإن كان ذلك يعني موتاً محققاً[٧١]. في حالة الدرجة الثانية يكون للفاعلين خيار ذو دلالة ومعنى، الأمر الذي يعني وجود مجال اجتماعي أو زماني يتمتع فيه الفاعلون بعدم خضوعهم لإجبار مباشر وفوري. توجد الدرجة الثانية للتذييت أو الاستيعاب عندما يقوم الفاعلون في ذلك

---

٧٠ See Hurd (1999) for a nice try; cf. Krasner (1991).

٧١ Carveth (1982:213-215).

المجال بطاعة المعايير الثقافية أو الانصياع لها، ليس لأنهم يعتقدون أن تلك المعايير مشروعة (حالة الدرجة الثالثة)، ولكن لأنهم يعتقدون أن تلك الطاعة تصب في مصلحتهم الذاتية أو تخدمها. يرى الفاعلون أن الطاعة للمعايير والانصياع لها تمكنهم من تحسين مصالح معطاة خارجياً أو زيادتها، وبهذا الشكل فإن موقفهم تجاه المعيار يكون موقفاً نفعياً يستخدمونه لأغراضهم الخاصة. وبمقارنته بحالة الإجبار تعتبر طاعتهم هنا مدفوعة بدافع داخلي، أو بدافع من ضبط الذات؛ ولذلك فهي على الأرجح ذات قيمة أعلى. فحتى بدون إجبار، فإنهم سوف يميلون إلى أن يذعنوا للمعيار. ولكن بمقارنتها بحالة الدرجة الثالثة، فإن الطاعة هنا مازالت محددة خارجياً. فالفاعلون ليست لهم مصلحة جوهرية وفطرية في الانصياع للمعيار. إلى هذا المدى فهم لا يزالون يمارسون تلك الطاعة على أنها قيود خارجية، فطاعتهم "ضرورية" حتى ولو كانوا يستفيدون منها. الطريقة الأخرى لإيضاح ذلك هي النظر فيما إذا كان الفاعلون "يقبلون" التطبيقات المترتبة على المعرفة المشتركة على سلوكهم. الفاعلون في حالة الدرجة الأولى يقبلون المعاني والدلالات المشتركة؛ ولذلك فهناك شيء من الثقافة الموحدة، ولكن القبول هنا نفعي فحسب. فحالما يثبت أن تكلفة اتباع القواعد والمعايير تفوق الفائدة منها، فإن الفاعلين يجب أن يغيروا سلوكهم.

يبدأ الفاعلون في تلك المرحلة من الاستيعاب في تقديم تبريرات لسلوكهم بالإحالة إلى التوقعات المشتركة[٧٢]. في الثقافة الهوبزية سوف تركز تلك التبريرات على "الضرورة"، و"سبب أو مبرر الوجود". ومع أن الدول ليست مجبرة - بشكل مباشر - على ممارسات سياسات الواقع، وبالتالي يتوفر لها مجال للتفكير في بدائل أخرى، فإنها جميعاً تعرف أن تلك هي الطريقة التي تمارس بها الأمور، وأن المسألة هي مسألة وقت فقط قبل أن تتم مهاجمتهم مرة أخرى. لذلك سوف تبرر تلك الدول ممارساتها لسياسات الواقع بأقوال مثل "الكل يعرف أننا لو لم نخضع أو نهاجم س، فإن ص كانت ستفعل، مضعفة بذلك وضعنا النسبي"، أو "الكل يعرف أنه في الحرب تتشكل فضيلة الأمة"، أو "الكل يعرف أننا لو لم

---

٧٢ On justifications as a guide to normative structure see especially Kratochwil (1989).

نهاجم "ب" فإنها كانت ستهاجمنا، مستغلة ميزة عنصر المفاجأة". لتلك الأقوال دلالات ومعان بالنسبة للدول الأخرى، بسبب الأفكار المشتركة حول كيفية سير الأمور. ليس ذلك من أجل القول إن دولة معينة لا تستطيع بمفردها أن تضفي دلالة على قناعات كتلك، تماماً مثلما يعيش من يعاني من الوسواس، أو انفصام الشخصية في عالم من الدلالات والمعاني الخاصة به، ولكن أيضاً ذلك هو السبب الذي يجعلنا ننظر إليهم على أنهم مصابون بالوسواس أو منفصمو الشخصية. فقد نسمع كلماتهم ونفهم معانيها الحرفية، ولكننا لا نستطيع أن نعطي دلالة أو معنى لما يقولون؛ لأنهم لا يتكلمون بلغة نشترك معهم فيها. نفس الشيء في الثقافة الهوبزية: ليس فقط بأن لدى الدول قناعات "واقعية"، ولكن تلك القناعات مبررة وممكنة الفهم، بسبب أن كل الدول تعلم أنها ضرورية.

كانت المعرفة المشتركة التي تشكل كلاً من ثقافة لوك، وثقافة مأسسة بدرجة مهمة في القانون الدولي والمؤسسات الدولية، مع تجليات لها على المستوى المحلي. وعلى العكس من ذلك، فإن الطبيعة العنيفة والغريبة للثقافة الهوبزية تضمن أن معاييرها ليس من المرجح أن تصاغ رسمياً على مستوى المنظومة، وفي الواقع أعضاؤها أيضاً قد لا ينظرون إليها كمعايير، أو حتى إلى أنفسهم على أنهم يشكلون ثقافة على الإطلاق. فمعرفتهم المشتركة قد تكون "ضمنية" بشكل كامل[٧٣]. لذلك، إذا تمت مأسسة ثقافة كتلك، فإنه من المرجح أن تكون في المستوى "المحلي" فقط. وإذا كانت تلك المعرفة المحلية خاصة بشكل كامل، فإننا لا نستطيع الحديث عن ثقافة منظومية، ولكن إذا كان كل عضو في المنظومة يعمل تحت نفس القيود الداخلية، وعلى الأقل يعرف ضمنياً ذات الشيء عن الآخرين، عندها فقط نستطيع أن نتحدث بتلك العبارات واللغة المنظومية.

نستطيع أن نتوقع - كقانون عام - أن أية ثقافة هوبزية استطاعت البقاء لوقت طويل نسبياً سوف يتم استيعابها على الأقل إلى الدرجة الثانية؛ لأن تكلفة إخفاق الدولة في قبول أنها تعيش في عالم كهذا قد تكون قاتلة. وما إذا كانت تلك الثقافات ستكون لها تأثيرات الدرجة الثالثة يعتبر أمراً أقل وضوحاً.

---

٧٣ On tacit knowledge see Pleasants (1996).

فرضية الدرجة الثالثة The Third Degree hypothesis

أحياناً يلتزم البشر بمعايير معينة، لا لأنهم يعتقدون أنها تخدم غاية معطاة بشكل خارجي، ولكن بسبب أنهم يعتقدون أن تلك المعايير مشروعة؛ ولذلك فهم "يريدون" الالتزام بها. وعندما نقول إن معياراً معيناً مشروع، فإن ذلك يعني أن الفاعل يقبل - وبشكل كامل - ما يمليه ذلك المعيار تجاهه، الأمر الذي يعني ملاءمة الدور الذي تم وضعهم فيه وقبوله من قبل الآخر العام كهوية ذاتية. ففي حالة الدرجة الثانية "يجرب" الفاعلون تلك الهويات التي تطابق توقعات الدور، ولكن يفعلون ذلك لأسباب نفعية، مرتبطين بتلك الهويات وكأنها مواضيع خارجية. أما في حالة الدرجة الثالثة فإن الفاعلين يماثلون أنفسهم مع توقعات أخرى، ويرتبطون بها وكأنها أجزاء من ذواتهم. هنا يقع الآخر ضمن الحدود الإدراكية أو الذهنية للذات. فقط في درجة التذييت أو الاستيعاب هذه يشكل المعيار الوكلاء، وقبل تلك المرحلة تكون هوياتهم ومصالحهم خارجية عن ذلك المعيار وليس له تأثير عليها. ولأن المعيار أصبح مشكلاً لهويتهم، فإن الفاعلين بذلك تصبح لهم مصلحة في المعيار الذي لم تكن لهم فيه فائدة من قبل. هنا سلوكهم يخدم مصلحة، ولكنها ليست "ذاتية" أو أنانية (الفصل الخامس). لذلك فإن نوعية طاعتهم هنا سوف تكون عالية، وكذلك سوف تكون مقاومتهم للتغيير المعياري.

يوجد مأزق واضح هنا في تطبيق ذلك التعليل على الثقافة الهوبزية، الأمر الذي يجعل منه قضية صعبة وأساسية بالنسبة للتحليل البنائي. يرتبط المأزق هنا بخصوصيات دور العدو، أي الدور الذي يقرر أن الفاعل يجب أن يصادر حياة ذوات الفاعلين الذين يحتاجون إلى استيعاب توقعاتهم أو حرياتهم من أجل أن يشكلوا هوياتهم كأعداء. كيف يمكن أن تكون للفاعلين مصلحة في ثقافة يحاولون تدمير قاعدتها المنطقية؟ ماذا يعني استيعاب دور العدو أو تذييته إلى هذه الدرجة؟ الإجابة الأولية لذلك قد تبدو أنها من أجل موضعة الذات تجاه الآخر في عداوة، تصبح مصلحة وليس فقط استراتيجية. بالطبع - من الناحية التاريخية - فكثير من الدول كان لها مثل تلك المصلحة، ولكن ذلك لا يمكن أن يكون الإجابة لسؤالنا؛

لأن المصلحة في الإخضاع تختلف عن المصلحة في العداوة. وفي الحقيقة فإن النوعين من المصلحة متضادان. فالمصلحة في التعديلية العميقة يمكن إشباعها عن طريق الإخضاع، بينما لا يمكن للإخضاع أن يشبع المصلحة في العداوة. فالتعديلية العميقة تطمح إلى إخراج الآخر من اللعبة، والعداوة تستلزم الآخر من أجل تشكيل هويتها. التعديلية العميقة تنظر إلى الثقافة الهوبزية على أنها عائق يجب تخطيه، والعداوة ترى تلك الثقافة كافية بحد ذاتها. بعبارة أخرى، فالتموضع تجاه الآخر - والذي تتطلبه العداوة - يبدو أنه استيعاب ثقافة هوبزية بشكل عميق يكفي لتشكيل مصالح.

يعتمد حل تلك المشكلة على قيد ذي طبيعة مادية، وتحديداً ألا تكون للدول قوة كافية "لقتل" بعضها بعضاً. فلو امتلكت الدول تلك القوة في ثقافة هوبزية لاستخدمتها؛ لأن ذلك هو ما يجب أن تفعله الدولة من أجل البقاء في عالم كهذا. فالقيود المادية - توازن القوى أو التكنولوجيا العسكرية غير الملائمة - يمكنها أن تمنع تلك النتيجة. وبأخذ مثل ذلك القيد في الاعتبار، فإنه من الممكن للعداوة ليس فقط أن ينظر إليها على أنها ضرورية (حالة الدرجة الثانية) ولكن أيضاً على أنها مشروعة، وبهذه الشرعية يصبح من الممكن للدول أن تقوم بملاءمة هوية العداوة على أنها هوية خاصة بها، بما في ذلك المصالح الملازمة لتلك الهوية. هنا تصبح سياسات القوة ليست فقط وسيلة، وإنما غاية بذاتها، قيمة مشكلة جماعياً على أنها "حق" و"مجد" أو "فضيلة. ونتيجة لذلك، فإن الدول الآن "تحتاج" إلى أن يؤدي الآخر دور العدو كي يشكل مركزاً أو هدفاً لجهودها من أجل تحقق تلك القيم. ما يهم الآن هو "القتال"، فقط "محاولة" تدمير أعدائك، وليس ما إذا كنت ستنجح أم لا. وفي الحقيقة فإنك إن نجحت فإن النتيجة ربما تكون حالة عدم انسجام ذهني، وعدم يقين حول من تكون في غياب عدوك؛ تلك الظاهرة التي يتم اقتباسها وإيرادها أحياناً سبباً لانحراف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

تمارس الثقافة الهوبزية كلاً من النتائج السببية والنتائج التشكيلية على استيعاب تلك الهوية وتذييتها. تتعلق النتائج السببية بالدور الذي تؤديه الثقافة في إنتاج هويات العدو

وإعادة إنتاجها عبر الوقت. وتفترض النتائج السببية أن الهويات والمصالح توجد بشكل مستقل عن الثقافة، وأن التفاعل مع الأخير يغير الأول عبر الوقت بطريقة آلية. أتناول هذا الجانب من تشكل الهوية في الفصل السابع. وعلى أية حال، ولأن المنهج السببي يسلم بأن الذات والآخر يوجدان بشكل مستقل بعضهما عن بعض، فإنه يقترح أن الهويات والمصالح الناتجة هي خاصة بالفاعلين، بشكل كامل، وليست معتمدة على المعرفة المشتركة، بشكل جوهري، من أجل تحقيق معانيها ودلالتها. توضح النتائج التشكيلية للثقافة أن ذلك ليس صحيحاً، وأن الهويات والمصالح تعتمد مفاهيمياً أو منطقياً على الثقافة؛ لأنه بفضل من المعاني المشتركة يصبح من الممكن للفاعل أن يفكر فيمن يكون، أو ماذا يريد بطرق معينة. هنا الهوية هي نتيجة للثقافة بنفس القدر الذي يكون فيه الحديث نتاجاً للغة: في كل حالة، بنية الأخير، بنية القواعد، هي التي تجعل الأول ممكناً. فالعلاقة تعتبر ضرورة منطقية - ليست حالة سببية - وداخلية وليست خارجية. لذلك فعندما نقول إن دولة معينة استوعبت الثقافة الهوبزية وذيتتها بهذا المعنى التشكيلي، فإنه لا يعني القول إن شيئاً خارجياً أثر فيها بطريقة آلية، ولكن القول إنها تحمل تلك الثقافة في "ذهنها" معرفة ومحددة من تكون، وماذا تريد، وكيف تفكر. فيما تبقى من ذلك الجزء سأوضح تلك الفرضية بشكل أكثر تفصيلاً.

توجد - على الأقل - ثلاث طرق قد تحتاج الدول بموجبها بعضها بعضاً كأعداء - والتي يمكن النظر إليها جميعاً على أنها تمثل صيغ أو نماذج "تعايش العداوة"[٧٤]. اثنتان من تلك الطرق معروفتان بشكل جيد، ولكن لم يسبق استخدام أي منهما للقول إن هويات العدو تتشكل بواسطة ثقافة المنظومة الدولية. في كل صيغة من تلك الصيغ يتحتم على العدو أن يمتلك قوة كافية لتجنب قتله وإزالته بسهولة، ولكن بقية منطق عمل تلك الصيغ تعتبر اجتماعية بشكل كامل.

ترتبط أكثر الطرق شيوعاً وقبولاً حول تعايش العداوة أو الأعداء بالمركب الصناعي - العسكري. يميل التفاعل داخل الثقافة الهوبزية - مع مرور الوقت - إلى خلق جماعات مصالح محلية تستفيد من سباق التسلح؛ ولذلك تضغط على صناع القرار من أجل عدم

---

٧٤ Stein (1982).

إنقاص الصرف العسكري. فبقدر ما سيعود من ذلك الضغط، سوف تساعد تلك الجماعات في تشكيل هوية للدولة تعتمد في وجودها على وجود عدو آخر. فمثلاً يقول البعض: إن جيوش كلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق كانت لها مصلحة في الإبقاء على الحرب الباردة بسبب الفوائد الكبيرة التي كانت توفر لكلٍ منهما. كانت تلك المصالح عظيمة، عندما كان من الممكن تصوير الآخر كتهديد للوجود، وبهذا الشكل تضمنت مصلحة، ليست فقط في المبالغة في التهديد الذي يمثله الآخر، ولكن أيضاً مبالغة في التصرف بطرق عدوانية عقدت بدورها واقع تلك الفوائد وتلك الجماعات. فبتقديم توقعات عن الآخر على أنه يفترض أن يكون عدواً، وبالتصرف على أساس ذلك التوقع، فإن الكل يشجع ذلك الآخر بقبول تلك الهوية (هوية العدو) وتبنيها من أجل أن تحافظ الذات على هويتها الخاصة. إلى هذا المدى فإن الهوية العسكرية لكل طرف اعتمدت منطقياً - ليس فقط سببياً - على معان ودلالات مشترك فيها مع عدو - الآخر.

تتعلق الطريقة الثانية بمسألة "التضامن داخل الجماعة"، والتي ترتبط بالدور الذي يؤديه الأعداء من أجل تمكين الدول من تحقيق مصالحها الوطنية. في حقل العلاقات الدولية الحديث تم تطوير هذا الجدل بواسطة كلٍ من كامبل[٧٥]، وميرسر[٧٦].

يقول كامبل - باعتماده على وجهة نظر ما بعد الحداثة - : إن الدولة الأمريكية تعتمد على "خطاب الخطر"، والذي تخترع فيه نخب الدولة - وبشكل دوري - التهديدات أو تبالغ فيها، من أجل أن تنتج "نحن" وتحافظ عليها، في مقابل "أولئك"؛ وبذلك تبرر هذه النخب وجود دولتها. من ناحية تستخدم تلك الفرضية بعض الآليات الثقافية، مثل ظاهرة "لنحتشد حول العلم"، والمؤسسة "لنظرية صرف النظر" التي بموجبها تصرف الحكومات الضعيفة نظر المعارضة الداخلية واهتمامها بالدخول في عدوان خارجي[٧٧]. ما يضيفه كامبل

---

٧٥ Campbell (1992).

٧٦ Mercer (1995).

٧٧ Levy (1988).

هنا هو الفرضية القائلة إن خطابات الخطر تنتج التمييز بين "الداخلي" و "الخارجي" وتؤكده ؛ وبذلك تشكل فكرة المجموعة المتميزة التي تعتمد عليها الهوية التعاضدية للدولة. قد يبدو اعتماد الدول على خطابات الخطر مسألة درجة ، وفي الولايات المتحدة ربما في أعلى درجات الاعتمادية ، ولكن أمن الدولة دائماً يعتمد على عملية مستمرة لتمييز الذات عن الآخر ؛ وبذلك يكون من المعقول الاعتقاد بأن تلك العملية تأخذ - أحياناً - صيغاً هوبزية. وفي مثل تلك الحالات ، فإن ماهية الدول ، وماذا تريد سوف تعتمد على الدلالات والمعاني المشتركة مع عدو - آخر.

يركز ميرسر على العكس من تركيز كامبل على حاجات الدولة الأمنية المادية على حاجاتها المرتبطة بالرضا عن الذات ، ولكنه أيضاً هنا يتعامل مع مشكلة التضامن داخل المجموعة. فكما رأينا في الفصل الخامس ، يستخدم ميرسر النظرية الاجتماعية للهوية ليقول إنه مثل أعضاء أية مجموعة بشرية أخرى ، فإن أعضاء الدول (الفاعلين داخل الدولة) يميلون إلى مقارنة مجموعتهم تفضيلياً بالدول الأخرى ، من أجل أن ترفع من رضاهم عن الذات ، وهذا بدوره يجعل الدول تميل إلى أن تعرف مصالحها بطريقة أنانية. هنا يجب التركيز على أن هذا "الانحياز للجماعة" لا يفترض العدوان أو العداوة[٧٨] ، ولكنه يوفر مصدراً ذهنياً إدراكياً للسلوك العدواني. فإذا ما وجد فهم مشترك بأن تلك هي الكيفية التي ستشكل بها الدول بعضها بعضاً ، فإن الدول قد تجد أن العداوة ذات قيمة بذاتها ؛ لأن تفعيل الآليات التي تميز بين المجموعة والمجموعات الأخرى وتحريكها سوف يرفع من درجة الرضاء عن الذات.

ليست الآلية الثالثة ، التي قد تشكل فيها الثقافات الهوبزية مصالح الدول - التماثل الانعكاسي - معروفة بشكل عام في حقل العلاقات الدولية ؛ ولذلك سأقدمها بشكل أكثر بدائية ، وبتفصيل أقل من تفصيلي للآليات الأخرى. السبب في ذلك هو أنها مستمدة من نظرية التحليل النفسي ، وبالتحديد دراسة Melanie Klein التي قد يشكك فيها بعض علماء الاجتماع ، وأيضاً بسبب الصعوبة في تطبيقها على الجماعات. ومع ذلك فهناك كثير من

---

٧٨ Struch and Schwartz (1989).

الدراسات السيكو - تحليلية في النظرية الاجتماعية بشكل عام[٧٩]، وبتأثير من Vamik Volkan، و Fred Alford على العلاقات بين الجماعات والعلاقات الدولية على وجه الخصوص[٨٠]. ولذلك فإنه من المفيد الالتفات إلى أهميتها بالنسبة لموضوعنا هنا.

تركز فرضية التماثل الانعكاسي على دور العدو، باعتباره مركزاً يمكن استخدامه لإزاحة المشاعر غير المرغوبة حول الذات أو التخلص منها. اعتماداً على هذه الفكرة، فإن الأفراد الذين لا يستطيعون - لأسباب مرضية - التحكم في نزواتهم غير الواعية والمدمرة، مثل مشاعر الغضب، والعدوان، أو كره الذات، سوف "يعكسون" - أحياناً - تلك النزوات والمشاعر على الآخر أو يعزونها إليه، وبعدها يضغطون بسلوكهم على ذلك الآخر من أجل أن "يماثل" نفسه مع تلك النزوات والمشاعر، أو يتصرف على أساسها، وبذلك تستطيع "الذات" أن تسيطر على تلك المشاعر وتدمرها بالسيطرة على الآخر أو تدميره[٨١]. كما في النظرية الاجتماعية للهوية يخدم ذلك وظيفة الرضا عن الذات، ولكن هنا حاجات الرضا عن الذات يتم تحقيقها، ليس فقط بإجراء مقارنات تفضيلية مع الآخر، وإنما أيضاً بمحاولة تدميره. لذلك فأحد المطالب الأساسية لتلك العملية هو "تقسيم" الذات إلى عناصر "خير"، وعناصر "شر"، مع عكس الأخيرة على الآخر. لقد رصد Howard Stein تلك العملية في الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة: "نحن لا نرتبط بالاتحاد السوفيتي السابق، كما لو أنه كان منفصلاً ومتميزاً عن أنفسنا، ولكننا نتصرف تجاهه كما لو أنه كان جزءاً أو جانباً عنيداً وغير مقبول من أنفسنا"[٨٢]. ذلك يمكن أن يكون بدوره أساساً للتشكيل الثقافي للعداوة؛ لأن الذات المنقسمة تحتاج إلى الآخر ليتماثل مع أجزائها المطرودة، ليتآمر مع الذات، من

---

٧٩ See, for example, Carveth (1982), Golding (1982), Alford (1989), and Kaye (1991).

٨٠ Volkan (1988), Alford (1994). See Moses (1982), Bloom (1990), Kristeva (1993), Cash (1996), and Sucharov (2000). Interestingly, Kaplan's (1957: 253-270) classic includes an appendix applying psychoanalytic ideas to the international system (I thank Mike Barnet for bringing this to my attention).

٨١ See Alford (1994: 48-56) for a good overview.

٨٢ Stein (1985: 250).

أجل أن تتمكن الذات من أن تبرر تدمير تلك الأجزاء من خلال تدمير الآخر. قد لا يتعاون الآخر في بداية الأمر، أو لا يتماثل مع تلك الرغبة، وفي تلك الحالة سوف نكون أمام صور خيالية للعدو مشابهة لتلك التي شجعت النازيين، أكثر من كوننا أمام ثقافة مشتركة. وإذا ما عكس الآخر أجزاءه غير المرغوب فيها على الذات، فإنه عندها سيكون كل منهما قادراً على أداء الدور الذي يريده الآخر، وهنا سوف تجعل معرفتهم المشتركة (ضمنية أو غير واعية) عن رغباتهم التعديلية أمراً ذا معنى ودلالة. فكل منهما سيكون له شيء ما، أو مصلحة في مركب العدو - الآخر؛ لأنه سوف يمكنهم من أن يسيطروا على أجزاء غير مرغوب فيها من أنفسهم أو يدمروها.

يثير تطبيق هذا الحديث على الدول أسئلة صعبة وإن كان مقبولا على مستوى الأفراد حول خلع الصفات البشرية على الدولة، وحول كيفية قياسه منهجياً، وغيرها من الأسئلة التي لا أستطيع مناقشتها هنا. فهدفي من مناقشته ليس تأكيد صحته، ولكن لأوضح طريقة أخيرة تستطيع الثقافة الهوبزية بموجبها أن تشكل المصالح، ولنتذكر أن الدافع البشري قد يكون أكثر تعقيداً مما يفترض عادة في النظرية العقلانية للعلاقات الدولية. بالإضافة إلى ذلك ما أورده سابقا يبدو أنه يوضح خصائص معينة "للصراعات العنيدة"[٨٣] في السياسة الدولية، والتي لم تتم مناقشتها بشكل وافٍ في النظريات الأخرى: الأعداء المتخيلون، والكره اللاعقلاني، وعدم قدرة الدولة على إدراك الدور الذي يؤديه عدوانها في الصراع، والحماس الذي قد يدفع الناس للحرب. كل تلك الخصائص لها تفسيرات طبيعية إذا كان كل ما في الأمر في قتل الآخر هو قتل جزء من الذات، ولكن الدور الذي تؤديه العمليات غير الواعية في السياسة الدولية أمر يحتاج إلى دراسة أكثر بشكل منتظم، وليس رفضه منذ البداية.

تشير جميع تلك الفرضيات الثلاث إلى الطرق التي بموجبها قد تشكل معايير الثقافة الهوبزية مصلحة معينة في العداوة، وليس فقط ضبط سلوك الفاعلين الذين قد تكون عداوتهم مشكلة خارجياً. العداوة هنا يتم تشكيلها من أعلى - إلى - أسفل، وليس من أسفل

---

٨٣ Kriesberg, et al., eds. (1989).

- إلى - أعلى. لذلك، فإنه حتى مع عمق حالة استقطابهم، فإن العلاقة بين الأعداء في حالة الدرجة الثالثة هذه تعتبر أكثر "حميمية" أو "تأصلاً" منها في الثقافة الهوبزية المذيتة أو المستوعبة بشكل أقل[٨٤]. فبتعريف الأعداء لهوياتهم ومصالحهم بما يتفق مع الثقافة المشتركة المنظومية، فإنهم قد أصبحوا جماعة، وإن تكن جماعة مختلفة وظيفياً وتلغي أي معنى للذات. عند تصنيفه لحالة الطبيعة عند هوبز، يستخدم الفورد مفهوم "الجماعة الناكصة" لوصف تلك الحالة:

تبدو المجموعة مثل جماعة من الأفراد المستقلين، ولكن فقط بسبب أن الأعضاء في حالة من اللااختلاف، بحيث إن كل ما يعرفونه عن الآخر هو أنه آخر، مشكلاً بذلك التهديد الذي يواجهه اللامختلف. فالفردية هنا تعتبر تعايشاً في الجماعة الناكصة، ليس كاستقلال ولكن كانعزال[٨٥].

أرى أن ذلك، فعلاً، ما يمثل البنية العميقة والنهائية للعالم الهوبزي، وليس جمع الواقعيين بين الطبيعة البشرية والفوضى.

يعد ذلك في النهاية مهماً بالنسبة لإمكانية التغيير. غالباً ما يفترض أن منهج الواقعية المادي يقود - بشكل حتمي - إلى التركيز على عدم إمكانية التغير البنيوي أو صعوبته في الفوضى، وأن منهج المثالية في المقابل يجب أن يؤكد لدونة البنية، وإمكانية التغيير. العكس هو الصحيح من وجهة نظري. فكلما زاد اختراق بنية الأفكار المشتركة لهويات الأعضاء ومصالحهم، زادت مقاومتها للتغيير. ليست هناك بنية يسهل تغييرها، ولكن الثقافة الهوبزية التي تشكل الدول كأعداء سوف تكون أكثر مرونة ومطاطية من تلك التي تؤثر فيها الأفكار المشتركة بشكل قليل.

---

٨٤ On identity in intimate relationships see Blumstein (1991).

٨٥ Alford (1994: 87).

ثقافة لوك The Lockean Culture

يتطابق السؤال عن كم من التاريخ الدولي مع ذلك القالب أو النموذج الهوبزي ليعتبر بالفعل سؤالاً مثيراً. فبالحكم على ذلك التاريخ، اعتماداً على انتشار الدول وعلى معدل وفياتها العالي في الماضي، فإنه يبدو واضحاً أن السياسة العالمية كانت "في الغالب" هوبزية، وقد يقول بعض الواقعيين: إنها كانت "دائماً" كذلك. قد يكون من المفهوم أن تسيطر العداوة على التاريخ الدولي إذا كانت منظومات الدول الجديدة تميل إلى أن تبدأ عملها بهذه الطريقة العدوانية، وذلك لأن الثقافات تعتبر نبوءات ذاتية التحقق ومقاومة للتغيير. ولكن ذلك سيجعل من منظومة دول وستفاليا المعاصرة أمراً مختلفاً؛ لأنها - وبشكل واضح - ليست هوبزية. فمعدل وفيات الدول فيها تقريباً صفر، والدول الصغيرة مزدهرة، والحرب بين الدول نادرة، وغالباً محدودة، والحدود الإقليمية "تعززت"[٨٦]. وهكذا يميل الواقعيون إلى تجاهل أهمية تلك التغيرات ومعناها[٨٧]، ويركزون - بدلاً من ذلك - على الاستمراريات أو الاضطرادات. فالحروب مازالت تحدث، والقوة مازالت مهمة. ومع ذلك، فإن السجل الإمبيريقي يشير - بشدة - إلى أنه في القرون القليلة الماضية كانت هناك تغيرات بنيوية كمية في السياسة الدولية. فمنطق حالة الطبيعة الهوبزية "اقتل أو سوف تقتل" تم استبداله بمنطق مجتمع لوك الفوضوي "عش واسمح للآخرين بأن يعيشوا"[٨٨]. أعرض في الفصل السابع لإحدى الطرق الممكنة للتفكير في أسباب هذا التغيير. هنا أركز فقط على كيفية تشكيل النوع المثالي للوك، وأقترح أنها ليست منظومة قائمة على مساعدة الذات كما يفترض عادة.

---

٨٦ Smith (1981).

٨٧ Buzan's (1991) distinction between "immature" and "mature" anarchies is an important exception.

٨٨ Bull (1977). On Locke's view of anarchy see Simmons (1989).

المنافسة Rivalry

يختلف منطق الثقافة اللوكية عن منطق الثقافة الهوبزية ؛ لأنها مبنية على "بنية دور" مختلفة. تتمثل بنية الدور في تلك الثقافة في المنافسة وليس العداوة. فمثل الأعداء، نجد أن المتنافسين مشكلون بواسطة تمثيلات وتصورات عن الذات وعن الآخر فيما يتعلق بمسألة العنف، ولكن هذه التمثيلات والتصورات تكون أقل تهديداً من تمثيلات الأعداء وتصوراتهم. فعلى عكس الأعداء، يتوقع المتنافسون بعضهم من بعض التصرف على أساس من الاعتراف بالسيادة لكل منهم، والاعتراف "بحياتهم وحرياتهم" كحق ؛ ولذلك لا يحاولون إخضاع بعضهم بعضاً. ولكون سيادة الدولة تعتبر إقليمية، فإن ذلك بدوره يعني الاعتراف بحق في "الملكية" كذلك. مع ذلك - وعلى عكس الأصدقاء - فإن الاعتراف والتسليم بين المتنافسين لا يمتد ليشمل حقهم في عدم الانكشاف للعنف في خلافات معينة إضافة إلى ذلك، فإن بعضاً من تلك الخلافات قد يتعلق بالحدود ؛ ولذلك فإن التنافس قد يشتمل أيضاً على بعض من التعديلية الإقليمية. الحق في بعض من الملكية - كاف من أجل "البقاء" - معترف به، ولكن هذه الملكية قد تكون أحياناً متنازعاً عليها بالقوة.

دور التنافس مؤسس على الحق في السيادة[٨٩]. لقد قلت في الفصل الخامس: إن السيادة هي خاصية أساسية أو فطرية للدول، كما لو أن طول الفرد ست أقدام يعتبر خاصية أساسية ؛ وبهذا الشكل فهي توجد حتى لو لم تكن هناك دول أخرى. تلك الخاصية تصبح "حقاً" فقط عندما تعترف بها الدول الأخرى. فالحقوق هي صفات وقدرات اجتماعية ممنوحة للآخر بواسطة "ترخيص" الآخرين له لفعل أشياء معينة[٩٠]. الدولة القوية قد تكون لديها القدرات المادية للدفاع عن سيادتها ضد كل المعتدين، ولكن حتى بدون تلك القدرة يمكن لدولة ضعيفة التمتع بسيادتها إذا كانت الدول الأخرى تعترف لها بتلك السيادة كحق. السبب في ذلك هو أن إحدى الصفات التشكيلية لامتلاك حق هي تقييد الذات من قبل الآخر، أي

---

٨٩ On sovereignty as a right see Ruggie (1983a), Fain (1987), Baldwin (1992), Kratochwil (1995), and Reus-Smit (1997).

٩٠ Fain (1987: 134-160).

قبوله لتمتع الذات بقدرات وصفات معينة. إنني أرى أن ذلك موجود - وبشكل ضمني - فيما يسميه علماء العلاقات الدولية "الوضع القائم" تجاه الدول الأخرى. الوضع القائم قد يفرض بواسطة القسر، ولكن - وكما يعترف هوبز نفسه - فإن مجتمعاً مؤسساً فقط على القوة لن يبقى طويلاً. فسواء كان بدافع من المصلحة الذاتية، أو بدافع من اعتبار معاييره شرعية، فإن أعضاء المجتمع الصالح وظيفياً يجب أن يلجموا "أنفسهم". وبالنسبة لهوبز، كان دور الدولة يتمثل في أن تمأسس لكبح الذات هذا، وليس أن تكون بديلاً كاملاً عنه[٩١]. فامتلاك أحدهم لحق يعتمد على كبح الآخرين لأنفسهم، أي بأن يعامل هؤلاء ذلك الآخر على أنه غاية بذاته وليس فقط كموضوع يمكن إزالته حسب مايروق لهم.

نستطيع عندما تعترف الدول بسيادة بعضها بعضاً كحق، الحديث عن السيادة ليس فقط كخاصية أو ملكية لدول بعينها، وإنما "كمؤسسة" مشتركة بين كثير من الدول. وصلب تلك المؤسسة هو التوقع المشترك بأن الدول لن تحاول أن تأخذ أو تصادر حياة أو حريات بعضها بعضاً. في منظومة وستفاليا نجد هذا الاعتقاد مؤطراً ومعترفاً به في القانون الدولي، الأمر الذي يعني أنه بدلاً من اعتبار القانون الدولي ظاهرة ثانوية أو مصاحبة للقوة المادية، فإنه في الحقيقة جزء رئيس من البنية العميقة للسياسة الدولية المعاصرة[٩٢]. وحتى مع غياب السلطة المركزية القادرة على فرضه، فإن جميع الدول اليوم غالباً ما تلتزم بذلك القانون[٩٣]، ويعتبر ملزماً بشكل متزايد (ولذلك يمكن فرضه)، حتى بالنسبة للدول التي لم توافق على شروطه[٩٤]. فالتنافس المعاصر بين الدول - بكلمة أخرى - مقيد ببنية حقوق السيادة المعترف بها من قبل القانون الدولي، وإلى هذا المدى يعتبر هذا التنافس مؤسساً على حكم القانون. ومع ذلك، فإن التنافس المقيد بهذا الشكل يعتبر متفقاً مع استخدام القوة لحل النزاعات،

---

٩١ Hanson (1984).

٩٢ Kocs (1994); see also Coplin (1965) and Slaughter (1995).

٩٣ Henkin (1979: 47).

٩٤ Charney (1993).

وبهذا الشكل فإن الثقافة اللوكية ليست منظومة قائمة على الحكم الكامل للقانون. ما يشير إليه ذلك في التحليل النهائي هو مستوى العنف الذي تتوقعه الدول بعضها من بعض. فالمتنافسون يتوقعون أن يستخدم الآخرون العنف أحياناً لحل المنازعات، ولكنهم يفعلون ذلك، انطلاقاً من مبدأ "حق الجميع في الحياة".

قد يشير الواقعيون إلى أن الدول لا يمكنها أن تكون "واثقة تماماً" من نوايا الآخرين" ؛ لأن بعضها لا تستطيع قراءة ما يدور في أذهان بعضها الآخر، ولا يمكنها التأكد من أنهم لن يتغيروا في المستقبل[٩٥]، ومن هنا يقولون: إنه مادامت تكلفة الخطأ في الفوضى قد تكون قاتلة، فإن الدول ليس لها خيار إلا أن تمثل أو تصور بعضها بعضاً كأعداء. قد يكون لمثل هذا القول مصداقية في الثقافة الهوبزية، ولكنه من الصعب أن نرى قوته اليوم، كون جميع الدول - تقريباً - "تعرف" أن جميع الآخرين - تقريباً - يعترفون بسيادتهم. هذه المعرفة ليست يقينية تماما، ولكن لا توجد معرفة بهذا الشكل. فالسؤال هو ما إذا كانت معرفة بعض الدول بنوايا بعض غير يقينية، أو غير مكتملة بشكل يبرر أن نورد افتراضات حول "أسوأ الأحوال". وفي معظم الحالات اليوم، فإن الإجابة هي بالنفي. هذا هو بالتحديد ما يتوقع أن نجده في ثقافة مبنية على مؤسسة السيادة، والتي تمكن الدول من أن تضع استنتاجات حول مدى التزام الدول الأخرى بالوضع القائم حتى بدون قدرة الوصول إلى "أذهان" تلك الدول. قد يقول أحدهم: إن رضا صناع القرار واطمئنانهم يعتبر أمراً غير عقلاني ؛ لأنهم في الفوضى "يجب" أن يعاملوا بعضهم بعضاً كأعداء، ولكن هذا القول ذاته يعتبر غير عقلاني أكثر من عدم التصرف على أساس من الخبرة الواسعة التي تشير إلى غير ذلك. سيكون- في الحقيقة - من الجنون اليوم بالنسبة للنرويج والسويد، أو كينيا وتنزانيا أو أية ثنائية في المنظومة الدولية بأن تمثل وتصور بعضها بعضاً كأعداء، ربما كمتنافسين، ولكن ليس كأعداء. الاستثناءات (كوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية وفلسطين وإسرائيل) توضح كيف أن العداوة نادرة في عالم اليوم. بالإضافة إلى ذلك، وحتى مع ميولهم الهوبزية، فإن تلك الحقيقة ليست

---

٩٥ Mearsheimer (1994/1995:10).

غائبة عن معظم الواقعيين. فافتراض والتز بأن الدول تبحث عن الأمن وليس القوة بذاتها سوف يكون قليل الفائدة والمعنى، لو أن الدول كانت - حقيقة - تعتقد أن الآخرين يحاولون إخضاعهم. قد تجعل الفوضى من تحقيق التنافس أمراً صعباً، ولكن حتى معظم الواقعيين يبدو أنهم يعتقدون أنه ممكن.

تعتبر تطبيقات التنافس بالنسبة للذات أقل وضوحاً من تطبيقات العداوة ؛ لأن تصور كبح الآخر لذاته في المنافسة يمنح للدولة خياراً. فإن كان الآخر عدواً، فإنه لا خيار للدولة إلا أن تستجيب بنفس الطريقة. الأمر ليس بهذه الصورة في حالة المنافسة. فبعض الدول قد تعتبر الآخر المستعد لكبح ذاته "استغلالياً أو انتهازياً"، وتستجيب لذلك بأن تحاول "قتله"، كما هو واضح في ردة فعل هتلر على اتفاق ميونخ. في هذه الحالة يوجد عدم اتساق (عدم تماثل) في الأدوار (جانب يرى التنافس، والآخر يرى العداوة)، والنتيجة سوف تكون تراجعاً سريعاً إلى العالم الهوبزي. الإمكانية الحاضرة دائماً لمثل هذا التراجع هي ذاتها ما يشجع مسلمة الواقعيين حول "أسوأ الأحوال"، ولكن ذلك لا يحصل بشكل كبير في العالم المعاصر ؛ لأن اعتراف الدول بسيادة دولة يعطيها مجالاً لأن تضع خياراً آخر - أن تبادل ذلك بمثله. فإذا ما فعلت ذلك عندئذٍ تدخل الدول في منطق المنافسة وليس العداوة.

توجد للتنافس أربعة تطبيقات على الأقل بالنسبة للسياسة الخارجية. أهم تلك التطبيقات هو أن بعض الدول - وبغض النظر عن الصراعات بينها - تتصرف بطريقة "المحافظة على الوضع الراهن"، تجاه سيادة بعضها. التطبيق الثاني يتعلق بطبيعة السلوك العقلاني ذاته. فبينما نجد أن الأعداء يتخذون قراراتهم على أساس من كره المخاطرة، والأجل القصير، والقوة النسبية، نجد أن المتنافسين يتبعون منهجاً أكثر مرونة. فمؤسسة السيادة تجعل من قضية الأمن مشكلة أقل "ندرة" ؛ لذلك فالمخاطر أقل، والمستقبل يصبح ذا أهمية أكبر. وقد تتغلب المكاسب المطلقة على الخسائر النسبية. فإذا كانت نظرية الاحتمال هي ما يعرف السلوك العقلاني للأعداء ويحدده نجد أن نظرية المنفعة المتوقعة هي ما يحدد سلوك المتنافسين. إن ذلك لا يعني أن الدول لم تعد قلقة على أمنها، ولكنه يعني أن قلقها

صار أقل كثافة ؛ لأن سبلاً معينة - وبالذات تلك السبل التي تعني تعرض بقائهم للخطر - قد تمت إزالتها. ثالثاً، لا تزال القوة العسكرية النسبية مهمة ؛ لأن المتنافسين يعرفون أن الآخرين لا يزال من الممكن أن يستخدموا القوة لحل المنازعات، ولكن معنى تلك القوة يختلف هنا عن معناه بالنسبة للأعداء، كون مؤسسة السيادة تغير من "ميزان التهديد"[٩٦]. في العالم الهوبزي تسيطر القوة العسكرية على كل عملية صنع القرار، بينما تمثل أولوية أقل في عالم لوك. فالتهديدات لم تعد تتناول الوجود والبقاء، والحلفاء يمكن الثقة فيهم بسهولة أكبر عندما تكون قوة الدولة أقل كفاية. أخيراً، إذا انتهت الصراعات بحرب، فإن المتنافسين سيقيدون عنفهم. في منظومة دول وستفاليا نجد أن تلك القيود معبر عنها في نظرية الحرب العادلة ومعايير الحضارة، والتي تحدد الشروط والمدى الذي يمكن للدول فيه استخدام العنف بعضها ضد بعض. فهناك كثير من الشواهد الإمبيريقية المتزايدة والتي تؤكد أن هذه المعايير تسبب تقييد الدول لأنفسها في الحروب المعاصرة[٩٧]. فالأعداء والمتنافسون قد يكونون ميالين للعنف بشكل متساوٍ، ولكن فرقاً بسيطاً في الأدوار يحدث كثيراً من الفرق في درجة ذلك العنف.

فوضى لوك The Logic of Lockean anarchy

ناقشت حتى الآن المنافسة كعلاقة سيكولوجية داخلية، وكتوحيد للقناعات الذاتية أو ضمها حول الذات والآخر. فإذا ما تغيرت تلك القناعات فسيتغير تبعاً لذلك التنافس. إنه لمن المهم أن ندرك هذا المستوى في بنية التنافس ؛ لأن الإدراكات والتصورات الذاتية تشكل الأساسيات الجزئية للصيغ الثقافية. ومع ذلك، فإن هناك مستوى كلياً آخر، مستوى تنظيم التنافس، والذي يعني فيه "المنافس" موقفاً موجوداً مسبقاً ضمن مخزون من المعرفة المشتركة والتي ترتب للأفكار التي تعتنقها دول بعينها وتعرضها. تلك هي المنافسة كتصور "جماعي". فعندما تحصل المنافسة على ذلك الوضع، (وضع التصور الجماعي)، فإن بعض الدول

---

٩٦ Walt (1987).

٩٧ See, for example, Ray (1989), Nadelmann (1990), Price (1995), and Tannenwald (1999).

سوف تبدأ بعمل أو إيجاد إيعازات تجاه "نوايا" بعضها، اعتماداً على ما تعرفه عن بنية ذلك التصور الجماعي أكثر من اعتمادها على ما تعرفه بعضها عن بعض، وهنا سوف تحصل المنظومة على منطق خاص بها. فممارسات المنافسة سوف تعزز من ذلك المنطق، ولكن حتى تلك اللحظة ستكون للمنظومة بنية كلية يمكن تحقيقها بشكل متعدد على المستوى الجزئي. هذه البنية - "المجتمع الفوضوي" عند Bull سوف تحدث أربع نزعات أو ميولاً بنيوية.

تتمثل النزعة الأولى في أن الحرب ستكون مقبولة ومقيدة في آن واحد. فمن ناحية، تحتفظ الدول وتمارس دورياً حقها في استخدام العنف من أجل تحقيق مصالحها. فالحرب مقبولة كأمر طبيعي ومشروعة[٩٨]، وقد تكون شائعة بنفس القدر الموجود في الفوضى الهوبزية. ومن الناحية الأخرى، تميل الحروب إلى أن تكون مقيدة، ليس بمعنى عدم قتل كثير من البشر، ولكن بمعنى عدم قتل "الدول". فحروب الفتح والإخضاع نادرة، وعندما تحصل تميل الدول الأخرى إلى أن تتصرف بشكل جماعي لإعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه (الحرب العالمية الثانية، الحرب الكورية، حرب الخليج). يقترح ذلك أن التعريف المعياري للحرب في العلاقات الدولية على أنها "صراع يسبب على الأقل ١٠٠٠ حالة وفاة" يخلط شكلين اجتماعيين مختلفين، ما يسميه روجي "الحروب التشكيلية"، " والحروب الترتيبية"[٩٩]. في الحروب التشكيلية، والتي تسود في الفوضى الهوبزية، يتعلق الأمر بشكل رئيس بنوع الوحدات ووجودها، وفي الحروب الترتيبية، التي تسود في الفوضويات اللوكية، تكون الوحدات مقبولة ومعترفاً بها من جميع الأطراف الذين يحصرون قتالهم حول مزايا إقليمية أو استراتيجية فقط. فأسباب النوعين من الحروب وديناميكيتها ونتائجها يجب أن تتنوع، وبهذا الشكل لا يجب معاملة النوعين كمتغير تابع واحد.

تكون النزعة الثانية هي الحرب المقيدة والتي تعتبر ضرورية من أجل أن تحافظ المنظومة على عضوية مستقرة نسبياً، أو معدل وفيات منخفض عبر الزمن. تعتبر العضوية هنا

---

٩٨ See Jochnick and Normand (1994).

٩٩ Ruggie (1993: 162-163). Ruggie makes a further distinction between configurative and positional wars.

أمراً أساسياً، كون هذه النزعة لا تنطبق على الدول التي لم يتم الاعتراف بسيادتها من قبل المنظومة، كما في الحالة الفطرية للأمريكيتين قبل الفتح. وفي الحقيقة فإن مقاربة مصير تلك الدول غير المعترف بها من مصير الدول المعترف بها يشير إلى أقوى شواهد الاختلاف البنيوي بين الفوضويات اللوكية والفوضيات الهوبزية. فكما يوضح David Strang [١٠٠]، منذ ١٤١٥م تمتعت الدول الذي تم الاعتراف بسيادتها من قبل بمعدل حياة أعلى من تلك التي لم يتم الاعتراف بسيادتها. في المرحلة المعاصرة، نجد أن الدول "الجزئية" مثل سنغافورة وموناكو - دول أضعف بكثير، مقارنة بالأزدتك أو الانكاس - مزدهرة بشكل مستمر. وحتى الدول "الفاشلة" التي تفتقر إلى سيادة إمبريقية تتمكن من الاستمرار بسبب أن المجتمع الدولي يعترف بسيادتها القانونية[١٠١]. ففي كل تلك الحالات بقيت الدول، لأسباب اجتماعية وليست مادية، لأن المعتدين المحتملين "يسمحون" لها بذلك. يشير ذلك إلى عالم يكون فيه الضعيف محمياً بكبح القوي، وليس بقاء الأصلح.

تكون النزعة الثالثة هي موازنة القوى بين الدول. يرى كينيث والتز أن هذه النزعة نتيجة للفوضى، ولكن ما نقوله هنا يقترح أن ميل الدول للموازنة هو - وبشكل أكبر - نتيجة للاعتراف المتبادل بالسيادة. ففي الفوضى الهوبزية توازن بعض الدول ضد بعضها إذا كان لزاماً عليها ذلك، ولكن غياب الاعتراف المتبادل، وما ينتج عن ذلك من ضغط باتجاه زيادة القوة يعطي لعملية الموازنة "حدة" من شأنها أن تفعل نزعة نحو تركيز القوة من أجل الهيمنة. مع ذلك، إن كانت الدول تعتقد أن الآخرين يعترفون بسيادتها، فإن بقاءها إذاً لن يكون معرضاً للخطر إذا ما انخفضت قوتها، وهنا يكون الضغط باتجاه زيادة القوة أقل. ونتيجة لذلك فإن مؤسسة السيادة "تحجم" النزعة الهوبزية نحو تركيز القوة. في هذه الحالة يمكن للتوازن أن يصبح مصدراً للنسق، مقارنة بأمور أخرى كثيرة والتي قد تبقى مصادر للعنف. ليس ذلك لإنكار أن التوازن يوفر أيضاً ضمانة ضد فقدان السيادة، الأمر الذي قد يحدثه

---

١٠٠ Strang (1991).

١٠١ Jackson and Rosberg (1982).

التوزيع المتوازن للقوة، ولكن في المنظومات اللوكية معظم الدول، وفي معظم الأوقات، لا تحتاج إلى تلك الضمانة؛ لأن الاعتراف بالسيادة يجعل من هذه الضمانة أمراً غير ضروري[١٠٢]. بكلمة أخرى، إنه تحديداً لأن التوازن ليس أساسياً من أجل البقاء، فهذا ما يجعل منه أساساً للنسق في المقام الأول.

تكون النزعة الرابعة هي أن الحياد، أو عدم التحالف يصبح وضعاً معترفاً به. فإذا كانت الدول تستطيع أن تحل خلافاتها، فإنه لا ضرورة لأن تتنافس عسكرياً على الإطلاق؛ لأنه لم يعد هناك تهديد بالتعديلية. قد يكون من الصعب تحقيق ذلك الوضع مادامت الدول ميالة إلى العنف والمعضلة الأمنية، ولكن افتراض أن الصراعات يمكن حلها، يجعل عدم الاكتراث المتبادل نتيجة مستقرة في منظومة "عش واسمح للآخرين أن يعيشوا".

تشير تلك النزعات أو الميول الأربع إلى أن الفوضى التي قدمها والتز هي في الحقيقة منظومة لوكية أكثر منها هوبزية. فقياسه على الأسواق، والذي يفترض وجود مؤسسات تضمن عدم قتل الفاعلين بعضهم بعضاً[١٠٣]، وتركيزه على التوازن، وملاحظته أن الدول الحديثة تتمتع بمعدل وفيات أقل، وافتراضه أن الدول هي في الحقيقة باحثة عن الأمن أكثر من القوة (القوة وسيلة لغاية)، كل هذه الأمور تكون مصاحبة للثقافة اللوكية المقيدة ذاتياً، مقارنة بالثقافات الأخرى، وليس ثقافة حرب الكل ضد الكل كما عند هوبز. من ناحية لا يعتبر ذلك مفاجئاً، على اعتبار أن اهتمام والتز الرئيس، المنظومة الوستفالية، تعتبر ثقافة لوكية. ولسوء الحظ، فإن والتز لا يناقش إمكانية أن لتلك الثقافة منطقاً مختلفاً عن المنطق الهوبزي الذي غالباً ما يميز الواقعيين، ولا يناقش العلاقات الاجتماعية المؤسسة لتلك الثقافة والتي تحدث هذا المنطق في المقام الأول. فذلك يسمح للواقعيين الجدد بالمتاجرة في السجال الصلف والعنيف للواقعية. باختصار، فإن ثقافة لوكية تعتبر شرطاً لصحة الواقعية الجديدة.

---

١٠٢ On the role of mutual recognition as a basis for social order see Pizzorno (1991).

١٠٣ See Nau (1994) for a good discussion of the ways in which the market analogy poses problems for Waltz's account.

الاستيعاب وتأثير فوكو Internalization and Foucault effect

تعتبر مؤسسة السيادة الأساس أو القاعدة للمنظومة الدولية المعاصرة. ولكن كان هناك دائماً كثير من الاستثناءات لمعايير تلك المؤسسة، الأمر الذي يثير أسئلة صعبة عن المدى الذي يمكن فيه اعتبار تلك المنظومة لوكية.[١٠٤] ولكن جميع الدول اليوم - وبغض النظر عن ذلك - تطيع تلك المعايير دائماً، والذي أيضاً يفرض أسئلة أصعب حول مصداقية أي تفسير آخر للمنظومة. أناقش في هذا الجزء كيف يجب أن نفسر ذلك الانصياع السائد لمعايير السيادة. الاحتمالات الثلاثة - القسر، والمصلحة الذاتية، والشرعية - تعكس الدرجات الثلاث لإمكانية استيعاب معايير السيادة. فدرجات استيعاب مختلفة قد تنطبق على دول مختلفة، ولكن النظر إليها كمجموع يبين لنا كيف أنها تشكل ثلاث سبل يمكن بموجبها تحقيق الثقافة اللوكية، وهكذا ثلاث إجابات لسؤال "ما هو الفرق أو الأثر الذي تحدثه السيادة في المنظومة الدولية؟" إجابة ذلك السؤال مهمة لتفسير كيفية عمل التنافس وللتنبؤ باستقراره. بعد مراجعة الدرجة الأولى والثانية، أركز على الدرجة الثالثة بشكل أكبر، وبالتحديد جوانبها التشكيلية، والتي يمكن وصفها مجتمعة بـ"تأثير فوكو"[١٠٥] - التشكيل الاجتماعي لما يسميه فوكو "الأفراد التمليكيين".

تنطبق أو تتحقق الدرجة الأولى، التفسير الواقعي للثقافة اللوكية، عندما تلتزم الدول بمعايير السيادة نتيجة لإجبارها بواسطة القوة المتفوقة للآخرين. تلك القوة قد تمارس بشكل مباشر، مثل إلغاء قوات التحالف لاحتلال الكويت، وإجبار العراق على الالتزام، أو بشكل غير مباشر، كما في الحالات التي يجعل فيها ميزان القوى، وهيمنة التكنولوجيا الدفاعية أو أية أمور مادية أخرى من عملية الإخضاع عملية باهظة التكلفة[١٠٦]. وفي أية حالة، من أجل أن يفسر القسر عملية الإذعان لمعايير السيادة، فإنه يجب أن تكون الدول لا تريد

---

١٠٤ See especially Krasner (1993, 1995/6). On the significance to rules see Edgerton (1985).

١٠٥ Burchell, et al., eds. (1991).

١٠٦ See Powell (1991), Liberman (1993).

الإذعان بدافع ذاتي منها، ولا تعتقد أن ذلك الإذعان يخدم مصالحها. يجب أن يكون الالتزام ضد إرادتها، والذي بدوره يعني أنه يجب أن تكون لتلك الدول مصالح تعديلية تجاه سيادة الآخرين. فإذا لم تكن تلك هي الحالة، فإنه حتى لو كان صحيحاً أن بعض الدول تفتقر إلى القوة المادية لمصادرة سيادة الآخرين، فإن ذلك لن يشرح سلوكها المحافظ على الوضع الراهن، مادامت لا تريد تغييره أصلاً. فلا يمكن إكراه إحداها على عدم فعل شيء لا تريد فعله أصلاً.

يعتبر القسر أحياناً شرحاً للإذعان لمعايير السيادة. فنابليون وهتلر وصدام حسين كان من الممكن أن يعدلوا في حياة دول أخرى وحرياتها لو لم يتم منعهم من ذلك بواسطة قوة أكبر. ففي حالات كتلك تؤدي القوى المادية عملاً شارحاً أكبر مما تؤديه الأفكار المشتركة، مادام أنه مع أن مؤسسة السيادة "مشتركة" بمعنى "معروفة بشكل شائع"، فإنها ليست مشتركة بمعنى "مقبولة" من قبل الدولة التعديلية. لو كان ذلك صحيحاً بالنسبة لمعظم الدول في المنظومة، فإن الثقافة اللوكية سوف تنحدر وتتراجع بسرعة إلى الثقافة الهوبزية. لذلك، وحتى مع قبول شرح القسر للإذعان مع معايير السيادة في حالة خرق تلك المعايير، فإن ذلك الشرح لا يزال غير مؤهل لأن يشرح استقرار الثقافة اللوكية في المدى الطويل وعدم تراجعها، والذي يعتمد على مجموعة دول قوية - كافية لمنع المنظومة من الدخول في منطقٍ آخر أو التراجع عنه - لا تحاول تعديل سيادة بعضها بعضا. فقدرة الثقافة الوستفالية الحديثة على التحمل والاستمرار يشير إلى أنه تم استيعابها وتذييتها بدرجة أعمق مما قد يتوقع الواقعيون.

يصمد تفسير الدرجة الثانية ـ التفسير الليبرالي الجديد أو العقلاني - عندما تذعن الدول لمعايير السيادة؛ لأنها تعتقد أن ذلك الإذعان سيحقق مصلحة معطاة بشكل خارجي، مثل الأمن أو التجارة. وكما يبين Barry Weingast [١٠٧]، فإن السيادة يمكن أن ينظر إليها "كنقطة بؤرية"، أو نتيجة ملحوظة يمكن للتوقعات أن تلتقي حولها، الأمر الذي يقلل من

---

١٠٧ Weingast (1995).

عدم اليقين في مواجهة توازنات متعددة، وبالتالي تمكين الدول من أن تنسق أعمالها بطريقة تحقق فوائد متبادلة. في مثل تلك الحالة تمارس مؤسسة السيادة نتيجة سببية أو ضابطة على الدول، والتي تعتبر نقطة تركيز التحليل الفردي للمؤسسات الدولية. وعلى أية حال، فإن إحدى الخصائص الجيدة لمقال وينجاست أنه يكشف عن النتائج التشكيلية على السلوك (في مقابل المصالح والهويات)، وتحديداً الدور الذي تؤديه القناعات المشتركة فيما يعتبر مخالفة للسيادة في تمكين تلك المؤسسة من العمل. فمثلاً في أوروبا وقبل سلام أوقسبرج عام ١٥٥٥م كانت محاولة إكراه دولة أخرى على أن تكون كاثوليكية ينظر إليها على أنها تصرف مشروع، وقد تثني دولاً أخرى على مثل ذلك التصرف وتباركه، باعتباره إزالة للبدعة أو الهرطقة. بعد ذلك اعتبر هذا النوع من السلوك مخالفة لحق الأمير في تقرير ديانة رعاياه، وقد يتم استهجانه واستنكاره. إن مثل تلك النتائج التشكيلية هي التي تجعل من النتائج السببية للمعايير ممكنة. وعلى أية حال، فما إذا كانت سببية أو تشكيلية، فإن الثقافة مهمة هنا بشكل أكبر من حالة الدرجة الأولى، ولكنها مازالت عاملاً متدخلاً بين القوة والمصلحة والنتائج[١٠٨].

ينبغي - كما في حالة القسر- أن نعرف الشرح الذي يؤديه مفهوم المصلحة الذاتية بشكل ضيق يمنع من تحوله إلى شرح مبتذل أو تافه. فمن ناحية، إن قول إن الدول تذعن لمعايير السيادة لأسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية يسلم بأن تلك الدول لديها مجال اجتماعي كاف لأن يصبح ذلك خياراً. لذلك فاحترامها لسيادة الآخرين يكون - في أجزاء منه - سبب كبح الذات، الأمر الذي لا يوجد في حالة القسر. فمؤسسة السيادة الآن تحقق آثاراً على الدول تنبع من الداخل (داخلية) إلى الخارج، وهو كل ما يعنيه مفهوم التذييت أو الاستيعاب. ومن الناحية الأخرى، وحتى يمكن اعتبار الخيار مصلحة ذاتية، فإنه يجب اتخاذه لأسباب تتعلق بنتائج؛ لأن الفوائد بالنسبة لمصالح أخرى تفوق التكاليف، ولأن تلك الحوافز يتم تشكيلها عن طريق كيف سيكون رد الدول الأخرى، إلى هذا المدى، فإن الخيار مازال محدداً بالحالة الخارجية. فمخالفة المعيار تبقى خياراً حياً من بين القرارات التي يمكن

---

١٠٨ Kreasner (1983a).

اتخاذها، والدول داخلة في حسابات مستمرة حول ما إذا كان اتخاذ ذلك القرار في مصلحتها. فمؤسسة السيادة تعتبر موضوعاً إضافياً في البيئة التي توزع الفوائد والتكاليف؛ لذلك عندما تشير معادلة الفائدة - التكلفة إلى أن خرق قواعد السيادة أو مخالفتها سوف يجلب فائدة، فإن ذلك ما ستفعله الدول تحديداً[١٠٩]. ما يستبعده هذا الموقف النفعي هو إطاعة معايير السيادة بسبب كونها محترمة لذاتها وبذاتها، وبغض النظر عن الحسابات النفعية. فبعض الدول تحافظ على الوضع القائم في سيادة بعضها، ليس بسبب أنها "دول وضع قائم"، ولكن بسبب أن ذلك يخدم غاية أخرى. فالمحافظة على الوضع الراهن تعتبر استراتيجية وليست مصلحة. وفي الواقع فإن الشرح الذي يقوم به مفهوم المصلحة الذاتية يبدو أنه يعيق أو يحول دون وجود أية مصلحة - المحافظة على الوضع الراهن أو تعديله - في السيادة ذاتها. فالمصالح التعديلية مستبعدة، لأنه إن لم تكن كذلك، فإن الإذعان عندها يكون بسبب القسر، ومصالح الوضع الراهن مستبعدة؛ لأنه عندها ستثمن الدول معايير السيادة لذاتها. والدول المهتمة بمصالحها الذاتية غير ملتزمة تجاه معايير السيادة، بكلمة أخرى، ليس بمعنى أنها لا يهمها عدم وجود تلك المعايير (فهي تهتم بذلك، لأنه يساعدها على تحقيق مصالحها)، ولكن بمعنى أنها لا تهتم بالمعايير كمعايير.

يوصلنا ذلك إلى الدرجة الثالثة للاستيعاب أو الفرضية البنائية. قد تكون النفعية هي ذلك الموقف الذي تتفق فيه الدول مبدئياً على معايير السيادة، ويستمر بأن يكون الوضع كذلك بالنسبة للدول الأقل تأهيلاً اجتماعياً. ذات الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للبشر. فنحن نطيع القانون - بداية لأننا مجبرون على ذلك، أو أننا نرى أن ذلك يصب في حسابات مصلحتنا الذاتية. فبعض الناس لا يتجاوزون تلك النقطة، ولكن ليس ذلك صحيحاً بالنسبة لمعظمنا، أي أولئك الذين يطيعون القانون؛ لأننا نقبل ما يمليه علينا كأمور مشروعة[١١٠]. ما يوحي به ذلك هو هوياتنا كمواطنين مطيعين وملتزمين بالقانون، الأمر الذي يقودنا

---

١٠٩ See Krasner (1993, 1995/6).

١١٠ Tyler (1990); also see Hurd (1999).

لتعريف مصالحنا بشكل يتفق مع "مصلحة" القانون. فالمعايير الخارجية أصبحت هنا أصواتاً في رؤوسنا تقول لنا إننا يجب أن نتبعها ونلتزم بها. هنا التمييز بين "المصلحة" والمصلحة "الذاتية" مهم جداً: سلوكنا مازال "مصلحياً"، بمعنى أننا مدفوعون لإطاعة القانون، ولكننا لا نعامل القانون فقط كشيء يمكن استخدامه لفائدتنا الخاصة. فتكاليف خرق القانون وفوائده لا تدخل في خياراتنا؛ لأننا قمنا باستبعاد ذلك الخيار من قائمة قراراتنا. فمعظم الدول تطيع المعايير أو تذعن لها؛ لأنها تقبلها كمعايير مشروعة؛ لأن تلك الدول تماثل نفسها مع تلك المعايير، وترغب في الطاعة[١١١]. فالدول تكون دول الوضع الراهن ليس فقط على مستوى السلوك، ولكن أيضاً على مستوى المصالح، وبهذا الشكل نكون فاعلين منضبطين ذاتياً بشكل أكبر.

نقيس على ذلك لنرى لماذا لا تقوم الولايات المتحدة بإخضاع دول البهاما مثلاً. لا يبدو أن الإجابة تكمن في القسر مادام أنه لا يبدو أن أية دولة من تلك الدول تستطيع أن تمنع الولايات المتحدة من إخضاعها، ولا يبدو كذلك أن هناك شواهد تدل على أن للولايات المتحدة رغبة تعديلية في عمل ذلك. لهذا السبب سيبدو للوهلة الأولى أن شرح المصلحة - الذاتية أكثر ملاءمة. قد يحسب صناع قرار الولايات المتحدة أن الإخضاع لن يكون مفيداً بسبب التدمير الذي قد يلحق بسمعة الولايات المتحدة كمواطن مطيع للقانون، وبسبب أن الولايات المتحدة يمكنها تحقيق معظم فوائد الإخضاع عن طريق الهيمنة الاقتصادية. من الممكن أن يكون كلا الافتراضين حول حسابات الربح والخسارة صحيحين، ولكن هناك سببين آخرين يجعلاننا نشكك في أنهما يشرحان عدم إخضاع الولايات المتحدة لدول البهاما. أولاً إنه لمن المشكوك فيه أن يكون صناع القرار الأمريكيون يقومون بتلك الحسابات، أو حتى سبق أن قاموا بها على الإطلاق. قد يكون من الممكن أن احترام السيادة البهامية يصب في المصلحة الذاتية للولايات المتحدة، ولكن إذا كان ذلك لا يدخل في تفكيرها على الإطلاق فكيف إذاً "يشرح" سلوكها؟ ثانياً، تعريف ما يعتبر "مفيداً" له محتوى ثقافي.

---

١١١ See Coplin (1965), Franck (1990), Kocs (!994), Koh (1997), and Hurd (1999).

الدولة التي تحصر هدفها الأساسي في المجد الوطني أو الديني قد لا تهتم كثيراً بالمصالح الاقتصادية، أو بسمعتها كدولة مطيعة للقانون، ولذلك ستعرف الربح والخسارة بطريقة مختلفة. فالإخضاع كان "مفيداً" بالنسبة لألمانيا النازية واليابان[١١٢] على الأقل في البداية، والولايات المتحدة كانت راغبة في تحمل تكاليف إخضاع الهنود الحمر، وكان مفيداً لها. لماذا لا ينطبق ذات التعليل بالنسبة لدول البهاما؟ تبدو الإجابة في القول إن الولايات المتحدة لها مصلحة الوضع الراهن تجاه تلك الدول، ولكن - وحتى تكون تلك الإجابة مقنعة - يجب أيضاً أن نسأل "لماذا" لديها تلك المصلحة؟ اقتراحي هو أن ذلك نابع من كونها استوعبت وذيتت معايير السيادة بشكل عميق يجعلها تعرف وتحدد مصالحها في ضوء تلك المعايير، وبالتالي تنظم سلوكها أو تضبطه تبعاً لتلك المعايير. فالولايات المتحدة تدرك تلك المعايير كمعايير شرعية؛ ولذلك فإن دول البهاما - كطرف في تلك المعايير - لها حق في الحياة والحرية لن تفكر الولايات المتحدة في خرقه على الإطلاق.

يبدو - بالنسبة لي - أن ذلك هو السبب في اتباع معظم الدول للقانون الدولي في أواخر القرن العشرين. ويبدو أيضاً أن علماء العلاقات الدولية، الواقعيين والليبراليين الجدد على السواء، يجب أن يعتقدوا ذلك أيضاً، على الأقل ضمنياً، ماداموا أنهم - غالباً ما - يفترضون أن توزيع المصالح فيما يتعلق بالسيادة منحاز بشكل كبير تجاه المحافظة على الوضع الراهن. بعبارة أخرى، ما تقترحه مشكلة دول البهاما هو أن النظريات التي تهدف إلى شرح السياسة الدولية بالاعتماد فقط على القسر والمصالح الذاتية إنما تسلم ضمناً بتأثيرات الشرعية في الثقافة اللوكية. أصبحت تلك الثقافة جزءاً من المعرفة الخلفية التي تعرف بموجبها الدول الحديثة مصالحها الوطنية وتحددها.

أود الآن أن أقول التالي: إن ذلك الميل نحو أخذ نتائج الثقافة العميقة على أنها مسلمات أو معطيات يذهب إلى أعمق من ذلك، إلى أنواع الفاعلين الذين لهم مصالح. في النماذج العقلانية للسياسة الدولية نجد أربع مسلمات حول "أفراد" الدولة، والتي تعتبر معطاة

---

١١٢ Liberman (1993).

بشكل خارجي. تعتبر هذه المسلمات جيدة بشكل عام ؛ ولذلك لن أخالفها. ما أريد أن أقدمه - بدلاً من ذلك - هو القول إنها جيدة، إنها نتائج للثقافة اللوكية المذيتة والمستوعبة اليوم بشكل عميق، والتي غالباً ما ننسى أنها موجودة. بعبارة أخرى، ما يجب أن أفعله هو أن أوطن المسلمات العقلانية حول السياسة الدولية أو أؤهلها داخل الشروط الثقافية لإمكانية حدوثها.

يمكن النظر إلى النتائج التشكيلية الأربع التي أعنيها هنا على أنها جوانب من "تأثير فوكو"، تلك الفرضية التي تؤسس أن الفرد المنضبط ذاتياً والتملكي إنما هو نتيجة لثقافة أو خطاب معين[١١٣]. إذا كانت وجهة النظر الماهيوية للهوية - والتي دافعنا عنها في الفصل الخامس - صحيحة، فإن هذه الفرضية إذا لا يمكن أخذها حرفياً[١١٤]. فبالمعنى الحرفي، البشر هم أفراد بفضل من أبنية بيولوجية ذاتية التنظيم، والتي لا تستلزم مسبقاً وجود علاقات اجتماعية. ومع أن أبنية الدول الداخلية تعتبر اجتماعية وليست بيولوجية، فإن نفس المبدأ ينطبق عليها أيضاً. ففي كلتا الحالتين (البشر والدول) تخلق صفة ذاتية التنظيم أفراداً ما قبل - اجتماعيين، وماديين ولهم حاجات واستعدادات فطرية. ولكن "تأثير فوكو" لا يتعلق بتشكيل الفردية المادية، وإنما بمعناها ودلالتها - أي عبارات الفردية - وليس الفردية بذاتها. فقط في ثقافات معينة يتم معاملة البشر على أنهم وكلاء قصديون، لهم هويات ومصالح ومسؤوليات، أي تلك الخصائص والقدرات التي يقرنها معظمنا مع الفردية (مع كون الإنسان فرداً أو شخصاً). وحقيقة أن البشر يمتلكون تلك القدرات بشكل طبيعي لا يعني دائماً أنهم سيمتلكونها "اجتماعياً"، وسيكون لذلك تأثير على حظوظهم وفرصهم الحياتية. فالعبيد والنساء، ومن يعانون التمييز العرقي كان ينظر إليهم بمعايير سلوك مختلفة ؛ لأنهم لم يكونوا معتبرين بشراً بشكل كامل، وهكذا. وعلى العكس من ذلك، حقيقة أن الحيوانات لا يبدو أنها تمتلك مثل تلك القدرات بشكل طبيعي لم يمنعها من امتلاكها

---

١١٣ In various forms this theory of individuation is found throughout holist social theory, back at least to Hegel. I use Foucault's name because his version (see especially 1979) is well known today (see also Pizzorno, 1991); the phrase 'Foucault Effect's is due to Burchell, et al., eds. (1991).

١١٤ See Kitzinger (1992).

اجتماعياً، كما هو مشاهد في حقيقة أن حيوانات أوروبا القرون الوسطى كانت تحاكم في المحاكم، وتطرد وتقاطع من قبل الكنيسة[١١٥]. إذاً، فرضية "تأثير فوكو" هي أنه عندما يتصور المتحضرون بعضهم بعضاً مفاهيمياً ويعاملون بعضهم بعضاً "كأفراد"، فإنهم يستقون ذلك - وبشكل أساسي - من خطاب ليبرالي معين[١١٦] حول ما تعنيه أجسادهم. هذا الخطاب يحول الفردية المادية إلى فردية اجتماعية، موجداً بذلك ما نفهمه اليوم على أنه "الفاعلون العقلانيون"، وكنتيجة لذلك، إمكانية النظريات التي تستلزم تلك المخلوقات وتتناولها.

تجعل الثقافة اللوكية بطريقة مشابهة لذلك من الدول أفراداً، مع أنني يجب أن أقول إنها بفعل ذلك تخلق - وبشيء من التناقض - خصائص/ قدرات "لمساعدة ـ الآخر"[١١٧]، والتي تعجز مسلمة "مساعدة الذات" السائدة في العلاقات الدولية عن رؤيتها. تؤثر الثقافة في جميع أنواع الهويات الأربع التي يمكن "لأفراد" السياسة الدولية تبنيها - التعاضدية، النوع، الجماعية الدور (الفصل الخامس). فيما يلي أقدم وصفاً لنتائج الهوية هذه، باستخدام مثال منظومة وستفاليا. سيؤثر ذلك المثال على تفاصيل ما أقوله، ولكن ليس على بنيته العامة.

ينتج أول تأثير عن جعل ثقافة لوك من الدول أفراداً هو تحديد معايير العضوية وتعريفها في المنظومة، والتي تحدد أي أنواع "الأفراد" يحق له ذلك، وبالتالي يعتبر جزءاً من توزيع المصالح السائد فيها. كما نعرف جميعاً، فإنه في منظومة وستفاليا الدول فقط يحق لها هذه العضوية، والأنواع الأخرى من الأفراد، سواء بيولوجيون أو تعاضديون، قد يدخلون في تلك المنظومة بشكل متزايد، ولكن ذلك يعارض التشكيل الأصلي والأولي لتلك الثقافة، وسوف يكون الأمر صعباً بشكل كبير. هيمنة الدول على منظومة وستفاليا قد تكون بسبب من المميزات التنافسية المتأصلة في عالم فوضوي، الأمر الذي ليس للثقافة المنظومية علاقة به. ومع ذلك - وكما يوضح Hendrik Spruyt - يبدو أن ذلك يعود وبشكل أهم إلى حقيقة أن الدول اعترفت بعضها لبعض

---

١١٥ Evans (1987).

١١٦ Pizzorno (1992).

١١٧ Mercer (1995).

بأن الدولة هي الفاعل الوحيد الذي له ذلك الحق، تلك الحقيقة التي في نهاية الأمر مأسستها تلك الدول بجعل السيادة الإمبيريقية المعيار للدخول في المجتمع الدولي[١١٨]. فالفاعلون الذين لا يجتازون هذا الاختبار لا يتم الاعتراف بهم من قبل المنظومة الدولية "كأفراد"، الأمر الذي يجعل من الصعب تحقيق مصالحهم. في ضوء ذلك يمكن النظر إلى مؤسسة السيادة على أنها "بنية إغلاق" أو تحديد تمارس قوة بنيوية من شأنها منع أنواع معينة من اللاعبين خارج لعبة السياسة الدولية[١١٩]. وبشكل مثير، وحتى مع خاصيتها الأقل صفحاً، فإن الثقافة الهوبزية تعتبر ثقافة يمكن لأي نوع من الأفراد أن يؤدي فيها دوراً بسبب أنه لا توجد قواعد معينة تعطي لاعبين معينين أدواراً أو حقوقاً خاصة، وتمنع الآخرين من ذلك. تعتبر الثقافة اللوكية أكثر فائدة ونفعاً بسبب هدوئها النسبي، ولكنها بسياسة عضوية أقل انفتاحاً تجاه من لم يتوفر لهم شرط السيادة.

يبدو - لأول وهلة - أن ذلك ما هو إلا سياسة مساعدة الذات؛ لأنها تقترح أن الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها الاعتراف بفاعلين كأعضاء في المنظومة هي أن "يفرضوا" عضويتهم، باعتبار أنه لا توجد طريقة أخرى لتحقيق سلطتهم الحصرية على إقليم إلا بطرد الدول الأخرى وإقصائها. ولكن الواقع يبدو أكثر تعقيداً من ذلك. كانت كثير من الدول قادرة على "إقصاء" الآخرين فقط؛ لأن الدول الأقوى لم تحاول منع ذلك الإقصاء. في تلك الحالات فإن السيادة الإمبيريقية يبدو أنها تستلزم على الأقل اعترافاً ضمنياً بالسيادة القانونية وليس العكس. هذا القلب للإجراء الرسمي يبدو واضحاً بشكل أكبر بالنسبة للدول الفاشلة في إفريقيا[١٢٠]، ولكنه أيضاً صحيح بالنسبة لقوى صغيرة أخرى، والتي كان بإمكانها إقصاء القوى العظمى فقط؛ لأن تلك الأخيرة لم تقاوم هذا الإقصاء. "مساعدة - الذات" هنا، بكلمة أخرى، تعتمد على كبح الأقوى، والتي تعادل صيغة سلبية "لمساعدة - الآخر". قد لا يزال ذلك مساعدة ذات بطريقة مثيرة، ولكن ليس بمعنى Sauve Qui Peut.

---

١١٨ Spruyt (1994).

١١٩ Murphy (1984); cf. Guzzini (1993), Onuf and Klink (1989).

١٢٠ Jackson and Rosberg (1982).

يوجه ذلك الاهتمام إلى النتيجة التشكيلية الثانية للثقافة اللوكية، والتي تحدد أي هويات - النوع يتم الاعتراف به كفرد. فحتى تصبح الدولة عضواً في منظومة وستفاليا لم يكن أبداً كافياً بالنسبة لها مجرد امتلاك هوية تعاضدية، وتحت هذا التصنيف أيضاً كان دائماً من الضروري للدولة أن تتوافق مع معايير هوية - النوع التي تحدد أشكالاً معينة للدول على أنها أشكال مشروعة[١٢١]. ومن الناحية التاريخية، هذه المعايير نجدها معبراً عنها في "معيار الحضارة"، أي مجموعة من المعايير الشاملة التي تشترط أن تكون سلطة الدولة السياسية معترفاً بها داخلياً بطريقة معينة، مثل البيروقراطية، والهيراركية، والسلطة المسيحية، والسلطة الملكية للدول الأوروبية[١٢٢]. في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان كثير من الكيانات السياسية غير الأوروبية ذات سيادة إمبيريقية، ولكن لأنها لم تنظم سلطاتها بهذا الشكل لم تكن تعتبر متحضرة - وما يترتب على ذلك من عدم اعتبار لحقوق السيادة. ومنذ ذلك الحين تغيرت معايير ما يمكن اعتباره هوية نوع شرعية. لم يعد من الضروري للدولة أن تكون مسيحية أو ملكية، فقط كونها "دولة قومية"[١٢٣]، لديها مؤسسات الدولة "الحديثة"[١٢٤]، محجمة عن الإبادة الجماعية، وبشكل متزايد كونها "رأسمالية" أو "ديمقراطية". في كل تلك الجوانب، كون الدولة جزءاً من الثقافة الوستفالية ليس فقط شأناً يتعلق بالفردية المادية للدولة، ولكن بأن يتوافق البناء الداخلي لتلك الفردية مع المعايير الخارجية التي تحدد صيغتها أو شكلها الملائم. وكما في هويات الأنواع الأخرى - كما في كون الفرد أيسر - فإن ذلك البناء الداخلي يكون متجذراً في صفات جوهرية فطرية للفاعلين، وبهذا الشكل لا علاقة له بالمنظومة الدولية (الدولة يمكنها أن تكون ديمقراطية بمفردها)، ولكن معناه ونتائجه الاجتماعية تعتبر ذات علاقة داخلية بالمنظومة الدولية، أي تتحدد داخل المنظومة.

---

١٢١ Bukovansky (1999a,b).

١٢٢ Gong (1984), Neumann and Welsh (1991).

١٢٣ Barkin and Cronin (1994), Hall (1999).

١٢٤ McNeely (1995), Meyer, et al. (1997).

تتعلق الطريقة الثالثة التي تشكل فيها الثقافة اللوكية الدول كأفراد بهوياتها الاجتماعية أو الجماعية. تميل الدول من خلال تفاعلاتها داخل الثقافة اللوكية إلى أن تكون ذاتية المصلحة، ولكن ذلك الميل ليس صحيحاً عندما يتعلق الأمر بالثقافة اللوكية ذاتها. جزء مما يعنيه تذييت ثقافة معينة واستيعابها بشكل كامل هو أن الفاعلين يتماثلون مع تلك الثقافة، ويعرفون أنفسهم في إطارها؛ ولذلك يشعرون بشيء من الولاء والواجب تجاه المجموعة التي تحددها تلك الثقافة وتعرفها. فالطبيعة المتميزة والفريدة لتلك الثقافة هي أن الدول تكتسب صفة فردية داخل تلك الجماعة، ولكن لأن الثقافة أيضاً تشكل هوياتها بالنسبة لغير الأعضاء - كدول "متحضرة" مثلاً - فإنه سوف تكون لها مصالح في تلك الجماعة، ومصالح لم يكن من الممكن تحقيقها لو لم تكن معايير تلك الثقافة مذيتة ومستوعبة بشكل كامل. هذه الهوية الاجتماعية مهمة؛ لأنها تسهل العمل الجماعي ضد الخارجيين (غير الأعضاء)، وعندما تكون الجماعة مهددة، فإن أعضاءها سوف ينظرون إلى أنفسهم على أنهم "نحن"، التي تحتاج إلى أن تتصرف بشكل جماعي، كفريق، من أجل الدفاع عن الذات الجماعية. ما تفعله الثقافة اللوكية المستوعبة بشكل كامل - بعبارة أخرى - هو أنها تمنح لأعضائها معنى موسعاً للذات، يمتد ليشتمل على الجماعة، ووعي تلك الجماعة بدوره يخلق قدرة بدائية من أجل مساعدة - الآخر، ليس فقط بالمعنى السلبي المتمثل في تقيد الذات أو كبحها، ولكن بالمعنى الفعال، أي الرغبة في المساعدة الفعلية لبعضهم بعضاً. هذه القدرة تعتبر بدائية - مع ذلك - بسبب المعايير المحدودة للثقافة اللوكية. إنه فقط عندما يكون بقاء الأعضاء مهدداً بواسطة غير الأعضاء - بواسطة الدول المارقة مثلاً - عندها فقط تنجلي الهوية الجماعية لدول الثقافة اللوكية. ولكن عندما تحصل الحروب داخل الجماعة، فالدول حينئذٍ تكون كلاً بمفردها.

يرتبط ذلك بالنتيجة الأخيرة (الرابعة) للثقافة اللوكية، والتي - وبشكل ما - قد تشوش النتائج الثلاث السابقة، وتشكل الدول ليس كأفراد؛ وإنما كأفراد "تملكيين" أو استحواذيين. إنني أنظر إلى ذلك على أنه نتيجة تحدث على هويات - الدور للدول،

وأساس للتنافس. واعتماداً على C.B. Macpherson ، تعتبر الفردية المستحوذة صفة مميزة لوجهة النظر "الليبرالية" عن الفرد.

توجد "الصفة المستحوذة" لليبرالية في تصورها للفرد مفاهيمياً على أنه يعتبر أساسياً المالك لشخصه وقدراته الخاصة، ولا يدين في ملكيته لهذه الأمور للمجتمع بأي شيء. الفرد لم ينظر له على أنه كل أخلاقي ولا على أنه جزء من كل اجتماعي، ولكن كمالك لنفسه. علاقة الملكية - والتي أصبحت بالنسبة للكثيرين العلاقة المهمة والحرجة والتي تقرر حريتهم الحقيقية، واحتمال تحقيقهم لجميع إمكانياتهم - أدخلت في طبيعة الفرد[١٢٥].

تجرد الليبرالية "الفرد اجتماعياً"، وبكلمة أخرى، واضعة حجاباً على خصائصه الاجتماعية الأصلية، ومعاملة تلك الخصائص على أنها ممتلكات فردية خالصة. ونتيجة لذلك يصبح من الصعب رؤية لماذا يجب على بعض البشر أن يكونوا مسؤولين بأي شكل عن رفاه بعضهم وخيره، ولماذا يدخلون في عمل جماعي داخل الجماعة. فإذا كان البشر لا يعتمدون بعضهم على بعض من أجل هوياتهم، فإن كلاً منهم يصبح "رجل ذاته"، وبالتالي لا يدين بشيء لأقرانه ما عدا ربما أن يتركهم وحالهم. وبذلك تصبح المصلحة الذاتية مشكلة على أنها العلاقة الملائمة للذات مع الآخر، والتي بدورها ستخلق مشكلة العمل الجماعي[١٢٦]، ولكن حتى تؤدي ذلك التأثير فإن الفرد يجب أن يتجاهل اعتماد الذات على اعتراف الآخر بحقوقه وهوياته. لذلك، ومادام هذا الاعتماد يمكن تهديده والإخلال به، فسيكون الفرد مهتماً بمصلحته الشخصية بشكل كلي، وبالتالي فإن الليبرالية إذاً تحتوي على توتر عميق بين تبريرها للمصلحة الذاتية، وبين حقيقة أن الأفراد لهم مصلحة موضوعية في الارتباط بجماعة، ذلك الارتباط الذي يجعل فرديتهم ممكنة. يؤسس هذا التوتر للقلق السائد في الغرب اليوم حول إزالة قيم الجماعة لصالح المصلحة الشخصية للفرد.

---

١٢٥ MacPherson (1962: 3), quoted from Shotter (1990: 166).

١٢٦ The effect of individualization on collective action is an old theme of Marxist scholarship (see Jessop, 1978; Poulantzas, 1978), and has also featured in more recent work on social movements (Pizzorno, 1991). For an application to the international system see Paros (1999).

توجد - كما سبق أن اقترح روجي- للثقافة الوستفالية نتيجة مماثلة على الدول[١٢٧]. إنها تشكل الدول كأفراد لهم الحق في الدخول في لعبة السياسة الدولية، ولكنها تفعل ذلك بطريقة تجعل من كل دولة تبدو وكأنها المالك والحارس الوحيد لذلك الحق. فدول وستفاليا هي أفراد استحواذيون، لا يثمنون الطرق التي تعتمد فيها هوياتهم بعضهم على بعض، وإنما بدلاً من ذلك دول "غيورة" على سيادتها، ومصرة على شق طريقها الخاص بها في العالم وبطريقتها الخاصة بها. قد يكون أحد الأسباب المهمة لذلك الموقف الفردي هو معيار العضوية في المجتمع الدولي ذاته والذي يشجع الدول على أن تعامل السيادة القانونية كتخويل أو كلقب استحقته نتيجة لجهودها الصرفة والذاتية في تأسيس تلك السيادة القانونية بداية. فالنتيجة الطبيعية لفقدان الذاكرة الجماعي من قبل الدول، أو نسيانها جميعاً بأن السيادة القانونية معتمدة على الآخرين تكون تشكيل المصلحة الذاتية والنظر إليها على أنها الطريقة الملائمة للاتصال بعضها ببعض، ومساعدة ـ الذات على أنها أمر طبيعي ملازم لتلك المصلحة. فالمصلحة الذاتية، ومساعدة الذات ليست خصائص جوهرية للدول والفوضى - بكلمة أخرى - ولكنهما نتيجتان لتصور مفاهيمي معين لفردية الدولة. وبنية الدور في المنافسة تغذي ذلك التصور. فالمتنافسون يعرفون أنهم أعضاء في مجموعة لا يقبل الأفراد فيها بعضهم بعضاً، ولكن تلك الهوية الجماعية غالباً ما تكون في خلفية تفاعلاتهم، والتي تتركز - بدلاً من ذلك - على حماية مصالحهم الخاصة وتحقيقها داخل ذلك السياق. كما رأينا فإن تلك الجهود يتم تلطيفها بواسطة تقييد الدول لسلوكها ذاتياً، وكذلك بالتهديدات الدورية من الخارج، والتي تذكرهم بأنهم جزء من مجموعة؛ وبهذا الشكل فإن المنظومة ليست قائمة على مساعدة - الذات بشكل كامل من أعلى إلى أسفل. ولكن من غير الواضح ما إذا كان بإمكان ذلك الاعتماد المتبادل أن يقاوم أيديولوجية الفردية الاستحواذية.

يثير الاقتراح السابق بأن دول وستفاليا مبتلاة بالفردية الاستحواذية النابعة من حالة فقدان الذاكرة الجماعي، أو نسيان جذورها الاجتماعية سؤالاً ختامياً حول ما إذا كان من

---

١٢٧ Ruggie (1983a).

الممكن للثقافة اللوكية أن تكون متوافقة مع فردية "علائقية" تعترف بتلك الجذور الاجتماعية. تمت إثارة ذلك السؤال ومواجهته في النظرية الاجتماعية بواسطة النسويين بشكل خاص الذين يقولون: إن وجهة النظر الذرية الأنانية للفرد السائدة في الليبرالية هي في الحقيقة وجهة نظر مجنسة ومتجذرة في خبرة الذكر[١٢٨]. لقد استخدم علماء العلاقات الدولية النسويون تلك المقولات من أجل نقد وجهة النظر التقليدية لسيادة الدولة، مشيرين إلى إمكانية وجهة نظر علائقية تكون فيها المنافسة بين الدول أقل توتراً، ويكون فيها العمل الجماعي أكثر احتمالاً[١٢٩].

يعتبر سؤال ما إذا كانت النظرية الوستفالية للسيادة مجنسة بشكل جوهري سؤالاً صعباً لا أستطيع مناقشته هنا. إنه من الواضح أن الانتقادات النسوية يمكن أن تطبق - وبشكل مقيد - على تلك النظرية، ولكن الأقل وضوحاً هو ما إذا كان ذلك بسبب أن الجنس له تأثير سببي على السيادة الوستفالية، بسبب أن هناك انتقادات بنيوية غير نسوية لليبرالية، والتي وصلت إلى نفس النتائج، ولكن من خلال شواهد سيكولوجية أو سوسيولوجية أو أنثروبولوجية[١٣٠]. ومهما كانت الجذور السببية لوجهة النظر الاستحواذية، فإن هناك أيضاً مسألة كيف ستختلف وجهة نظر علائقية عن مفهوم الفردية الموجود في الثقافة الكانتية، والتي أناقشها فيما يلي.

تعتبر الدرجة الثالثة للثقافة اللوكية الأساس لما نعتبره اليوم "الفهم العام" للسياسة الدولية: إن نوعاً معيناً من الدول هو الفاعل الرئيس في المنظومة، وإن هؤلاء الفاعلين هم أفراد مهتمون بمصالحهم الذاتية، ولذلك فالمنظومة الدولية هي - في جزء منها - منظومة مساعدة الذات. ولكن الدول أيضاً تعترف بسيادة بعضها بعضاً؛ ولذلك فهي عبارة عن متنافسين وليست أعداء، وإن لديها مصالح في الإبقاء على الوضع الراهن تحفزها لأن تقيد

---

١٢٨ See, for example, DiStefano (1983), Scheman (1983), and England and Kilbourne (1990).

١٢٩ Keohane (1988b), Tickner (1989), and several contributions to Peterson, ed. (1990).

١٣٠ See, for example, Sandel (1982), Sampson (1988), Markus and Kitayama (1991), and Kitzinger (1992).

سلوكها وتتعاون عندما تتعرض للتهديد الخارجي؛ ولذلك فإن المنظومة تعتبر - في جزء منها - منظومة مساعدة - الآخر، وتختلف - بشكل نوعي - في منطقها الأساسي عن العالم الهوبزي. يشكل هذا "الفهم العام" نقطة البداية للتنظير السائد في العلاقات الدولية، الذي يميل إلى تجاهل أهمية المتغيرات الثقافية. ما حاولت فعله هو أن أوطن تلك النقطة لأثبت أنها تعتمد على خلفية ثقافية معينة يمكن أخذها كمعطى من أجل أغراض معينة، والتي بدونها لا يمكننا أن نفهم السياسة الدولية المعاصرة. ذلك مهم بالنسبة للقضية الأوسع لهذا الكتاب؛ لأنه إذا كان الفهم العام السائد اليوم عن السياسة الدولية هو نتيجة لأفكار مشتركة في سياق تاريخي معين وليس كنتيجة للطبيعة الأساسية والفطرية للدول أو الفوضى، فإن السؤال يصبح: كيف يمكن للمفاهيم العامة أن تتحول، ومعها الظروف الثقافية، من أجل تفكير جديد حول السياسة الدولية؟.

الثقافة الكانتية The Kantian culture

سيطرت مسلمات الثقافة اللوكية على السياسة الوستفالية طوال القرون الثلاثة الماضية. ظهرت الهوبزية في مناسبات مختلفة، ولكن في كل مرة تمت هزيمتها بواسطة دول الوضع الراهن. تلك الهيمنة اللوكية منعكسة بشكل واضح في حقل العلاقات الدولية، والذي حتى مع تأجيله للمشكلة الهوبزية، يركز بشكل أكبر على مشاكل التعايش في منظومة تسمح للجميع بالحياة. مع ذلك - ومنذ الحرب العالمية الثانية - يبدو أن سلوك دول شمال الأطلسي، ودول كثيرة أخرى ذهب إلى أبعد مما تمليه متطلبات الثقافة اللوكية. ففي مثل تلك الثقافة من المتوقع أن تستخدم الدول القوة أحياناً لحل منازعاتها، ومع ذلك لم يحدث شيء من هذا العنف في منطقة شمال الأطلسي، أيضاً في مثل هذه الثقافة نتوقع أن تفكر الدول بطريقة فردية في قضايا أمنها، ومع ذلك فإن هذه الدول عملت - وبشكل مستمر - "كفريق" أمني. قد يكون السبب في ذلك التقدم من الثقافة اللوكية سبباً بنيوياً، كما يقول الواقعيون الجدد، وبالتحديد التوزيع الثنائي القطبية للقوة، والذي أخمد المنافسين الخارجيين للدول الغربية - مؤقتاً - الأمر الذي وفقاً لهذا المنطق يجب أن يثيره من جديد انهيار الاتحاد

السوفيتي[١٣١]. هناك سبب بنيوي آخر يمكن أن يشرح تلك الأنماط، سبب مثالي يقول: إن ثقافة سياسية دولية جديدة انبثقت في الغرب، وأصبح فيها عدم العنف، والعمل الجماعي هو المعيار السائد للسلوك، الأمر الذي يعني عدم العودة إلى الماضي. سأسمي ذلك السبب بالثقافة الكانتية؛ لأن كتاب وليام كانت عن السلام الدائم يقدم المعالجة الكاملة لتلك الثقافة[١٣٢]، ولكن بفعل ذلك فسوف أتجاهل مسألة ما إذا كان تركيزه على الدول الجمهورية هو الطريقة الوحيدة لتحقيق تلك الثقافة. فعالم من الدول الجمهورية قد يكون شرطاً كافياً للثقافة الكانتية، ولكننا لا نعرف ما إذا كان شرطاً ضرورياً. استعراضي لتلك الثقافة سوف يكون مختصراً بشكل أكثر من استعراضي للثقافات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالتذييت والاستيعاب؛ لأن القارئ في هذه المرحلة يفترض أنه فهم المراد.

الصداقة Friendship

أسست الثقافة الكانتية على بنية دور - الصداقة. مقارنة "بالعدو"، فإن مفهوم "الصديق" يلاقي اهتماماً أقل في النظرية الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص في أدبيات العلاقات الدولية التي يوجد فيها كثير من المناقشات لصور العدو، وقليل عن صور الصديق، كثير حول بقاء المتنافسين واستمرارهم وقليل حول الأصدقاء، كثير حول أسباب الحرب، وقليل عن أسباب السلام وهكذا. للوهلة الأولى يبدو أن هناك أسباباً إمبيريقية وتنظيرية جيدة لمثل ذلك اللاتوازن في دراسة أسباب العداوة والصداقة وصورها. فالعداوة تعتبر مشكلة كبيرة جداً للسياسة الدولية أكبر بكثير من مشكلة الصداقة، والتاريخ يشير إلى أن قليلاً من الدول تبقى أصدقاء لفترة طويلة. يرى الواقعيون أن ذلك يعد دليلاً على أن البحث عن الصداقة في الفوضى يعتبر يتوبياً وحتى خطيراً، وإن كل ما نستطيع أن نتمناه أو نرجوه هو أن الدول سوف تتصرف على أساس من "المصالح" وليس "الأهواء"

---

١٣١ For example, Mearsheimer (1990a).

١٣٢ See especially Hurrell (1990) and Huntley (1996).

(العداوة)[١٣٣]. العقلانيون - بدورهم - يواجهون صعوبة في دراسة الصداقة بواسطة النموذج الذي يأخذ الدول على أنها مهتمة بمصالحها وتبحث عن زيادة منفعتها. وهناك أيضاً شعور بأن التفكير في الدول على أنها "أصدقاء" يبالغ بشكل كبير في عملية إضفاء الصفات البشرية على الدول.

مع ذلك، فإن هناك أيضاً مقولات نظرية وإمبيريقية تشير إلى الاتجاه الآخر. فرجال الدولة اليوم يحيلون إلى الدول الأخرى "كأصدقاء". قد يكون ذلك كلاماً بلا معنى، ولكنه يجد انعكاسة في سلوكهم. فالولايات المتحدة وبريطانيا معروفتان - وبشكل واسع - بأنهما تربطهما علاقة "خاصة"، وبدرجة أقل يمكن قول ذات الشيء حول كثير من الأزواج في المنظومة الدولية المعاصرة، وحتى فرنسا وألمانيا، والذي يبدو أنه من الأسهل شرح سلوكهما المعاصر بالاعتماد على منطق الصداقة أكثر من منطق العداوة أو المنافسة. وعلى الجانب النظري، يرى Schmitt [١٣٤] الصداقة على أنها تشكل تماماً نصف - مع العداوة - البنية العميقة "للسياسي"، وWolfers [١٣٥] أيضاً يسلم بأهمية العداوة والتفاهم (الصداقة) في العلاقات الدولية. أخيراً، وبينما يعتبر من الضروري أخذ مشاكل التجسيم بجدية، إذا كان العلماء مستعدين لمعاملة الدول كأعداء، فإنه من غير المفهوم تطبيق معيار مختلف على "الصديق" عن ذلك المستخدم في تجسيم العدو. لكل تلك الأسباب، يبدو أنه حان الوقت لتفكير منظومي حول طبيعة الصداقة ونتائجها في السياسة الدولية.

كما يجب أن أستخدم الكلمة[١٣٦]، الصداقة هي بنية دور يمكن للدول من خلالها أن تتوقع بعضها من بعض الالتزام بقانونين: (١) النزاعات سوف يتم حلها بدون اللجوء إلى الحرب أو التهديد بالحرب (قانون عدم العنف)، و(٢) سوف تقاتل كفريق واحد إذا ما

---

١٣٣ Cf. Hirschman (1977), Williams (1998).

١٣٤ Schmitt (1932/1976).

١٣٥ Wolfers (1962).

١٣٦ This treatment is tailored to the problem of national security; for a broader discussion see Badhwat, ed. (1993).

تعرض أمن أي منها للتهديد من قبل طرف ثالث (قانون المساعدة المتبادلة). يجب ملاحظة ثلاثة أمور حول هذين القانونين. أولاً، تلك القوانين تعتبر مستقلة وضرورية بشكل متساوٍ. فمبدأ عدم - العنف يمكن من ناحية المبدأ أن يصاحبه عدم اكتراث بمصير الآخر (عندما تتفق الأطراف على "العيش بسلام، ولكن كل يذهب بمفرده")، بينما مبدأ المساعدة - المتبادلة ضد الأطراف الخارجية يمكن أن يصاحبه استخدام القوة داخل العلاقة (كما في حالة الرجل الذي يضرب زوجته، ولكنه يحميها ضد الرجال الآخرين). توجد الصداقة عندما تتوقع بعض الدول من بعضها الالتزام بكلا القانونين. ثانياً، تتعلق الصداقة بالأمن الوطني فقط، ولا تحتاج إلى أن تشمل قضايا أخرى. فمبدأ عدم ـ العنف والمساعدة المتبادلة تفرض قيوداً على كيفية معالجة القضايا الأخرى، وضمن إطار تلك القيود يمكن للأصدقاء أن يدخلوا في صراع. أخيراً، والأكثر أهمية، الصداقة تعتبر بشكل مؤقت غير محددة (لا نهائية)، وفي هذا الخصوص تختلف نوعياً عن "الحلفاء". فالحلفاء يدخلون في سلوك أساسي متشابه كأصدقاء، ولكنهم لا يتوقعون لتلك العلاقة أن تستمر بشكل لا نهائي. فالتحالف مؤقت، ترتيب نفعي متبادل داخل التنافس أو ربما العداوة؛ ولذلك يتوقع الحلفاء أن يرتدوا في النهاية إلى وضع تكون فيه الحرب بينهم خياراً وارداً، ولهذا سوف يخططون على هذا الأساس. الأصدقاء قد يتعرضون - بالطبع - للتراجع؛ ولكن توقعاتهم في البداية هي أن علاقتهم سوف تستمر.

منطق الفوضى الكانتية **The Logic of Kantian anarchy**

يولد هذان القانونان للصداقة المنطق والميول الكلية - (على المستوى الكلي) - المصاحبة لترتيبات "المجموعات الأمنية المتعددة"، و "الأمن الجماعي". يعرف Karl Deutch مجتمع الأمن التعددي بأنه منظومة من الدول (لذلك "متعددة") والتي تتوفر "فيها ضمانة حقيقية بأن أعضاء تلك المجموعة لن تقاتل بعضها بعضاً، ولكنها بدلاً من ذلك ستسوي نزاعاتها بطريقة أخرى."[١٣٧] تأتي الضمانة الحقيقية هنا ليس من التنين الذي يفرض السلام عبر

---

١٣٧ Karl Deutsch, et al. (1957:5). This work has recently been considerably deepened by Emanuel Adler and Michael Barnett, eds. (1998).

سلطة مركزية، ولكن من المعرفة المشتركة لنوايا وسلوك بعضها تجاه بعض. وكما هو الحال دائماً، هذه المعرفة ليست يقينية تماماً. ولكن ليس كذلك أيضاً معرفة أن التنين سيحافظ على السلام، كما يشهد بذلك تكرار الحروب الأهلية[١٣٨]. المسألة هنا مسألة احتمال وليست مسألة إمكانية. فالحرب دائماً إمكانية منطقية بين الدول؛ لأن الاستعداد للعنف أمر متأصل في طبيعتها، ولكن في مجموعة أمنية متعددة لم يعد ينظر للحرب على أنها طريقة مشروعة لحل النزاعات. لا يمنع ذلك ظهور الصراعات، ولكن عندما تحدث تلك الصراعات، فإنه يتم التعامل معها بواسطة المفاوضات والتحكيم أو المحاكم، حتى وإن كانت التكلفة المادية للحرب بالنسبة لطرف أو لكلا الطرفين منخفضة. فالولايات المتحدة وكندا بينهما كثير من الصراعات حول صيد الأسماك، والتجارة والبيئة، مثلاً، ولكن الولايات المتحدة لا تعتبر العنف طريقة لحل تلك الصراعات لصالحها، ومع أن قوتها العسكرية متفوقة كثيراً. ما تفعله المعرفة المشتركة التي تشكل مجموعة أمنية - بكلمة أخرى - هو أنها تغير دلالة القوة العسكرية ومعناها عن معناها ودلالتها في المنافسة. ففي النزاعات بين المتنافسين تعتبر القدرات العسكرية مهمة بالنسبة للنتائج؛ لأن الأطراف يعلمون أنه يمكن استخدامها. أما في النزاعات بين الأصدقاء فليست الحالة كذلك، وتصبح أنواع أخرى من القوة (خطابية، مؤسساتية، اقتصادية) أكثر أهمية[١٣٩].

إحدى الطرق في التفكير حول الفرق بين مجتمع الأمن التعددي وبين منظومة الأمن الجماعي هي أن الأولى تتعلق بالنزاعات داخل الجماعة، بينما الثانية تتعلق بالنزاعات بين الجماعة وأولئك غير الأطراف فيها (سواء غير الأعضاء، أو الأعضاء الرافضين لمعايير الجماعة). منظومة الأمن الجماعي مؤسسة على مبدأ المساعدة المتبادلة[١٤٠]، أو "الكل من أجل واحد، واحد من أجل الكل": عندما يكون أمن أحد الأعضاء مهدداً بعدوان، فإنه يفترض أن

---

١٣٨ Indeed, Deutsch, et al. (1957) found that pluralistic security communities had a better track record of keeping the peace than states.

١٣٩ See Bially (1998).

١٤٠ Kropoktin (1914).

يهب الجميع للدفاع عنه، حتى ولو أن أمنهم الشخصي ليس مهدداً[١٤١]. فالمعيار هنا يعتبر تبادلية "عامة"، والذي بموجبه يساعد الفاعلون بعضهم بعضاً حتى لو لم يكن هناك مردود مباشر أو فوري كما في حالة التبادلية "المخصصة".[١٤٢] عندما يعمل مثل ذلك المعيار بشكل ملائم وكما ينبغي، فإن الميل السلوكي المهيمن سوف يكون نوعاً من الجماعية، أو مساعدة - الآخر فيما يتعلق بالأمن القومي[١٤٣]. لهذا السبب نجد أن الأمن الجماعي عادة ما يقارب مع توازن القوى، والذي يعتمد على المبدأ البديل لمساعدة - الذات. فمساعدة - الذات قد تدفع الدول لتشكيل أحلاف، والتي أيضاً تستلزم عملاً جماعياً، ولكن الفرق بين الحليف والصديق يوجد فرقاً نوعياً بين الأحلاف والأمن الجماعي. ففي الحلف تدخل الدول في عمل جماعي؛ لأن كلاً منها تشعر بأنها مهددة فردياً بنفس التهديد. تعاونها يكون موجهاً لمصالحها الذاتية، وسوف ينتهي عندما ينتهي التهديد المشترك. أما الأمن الجماعي فليس محدداً بالتهديد، ولا بوقت معين. يقسم أعضاؤه على المساعدة المتبادلة؛ لأنهم يرون أنفسهم كوحدة واحدة لأغراض أمنية "مسبقة"، لا يهم مصدرها وتوقيتها، أو ما إذا كان من المحتمل أن يكونوا مهددين. لذلك فإن قدراتهم العسكرية لها معنى مختلف عما تعنيه تلك القدرات في الحلف. فأعضاء الحلف يعرفون أن قدرات حلفائهم ربما تستخدم ضدهم حالما ينتهي تنسيقهم، وبهذا الشكل يمثلون تهديداً مستتراً بعضهم لبعض، مما يؤثر على خياراتهم، حتى لو كان ذلك التهديد مخمداً مؤقتاً بالتهديد الأعظم من العدوان الخارجي. لذلك فإن "التفكير كفريق"[١٤٤] يعد أمراً مستحيلاً في مثل تلك الظروف. وفي منظومة الأمن الجماعي تكتسب قدرات الدول معنى ودلالة مختلفة. فعلى العكس من اعتبارها تهديداً مستتراً، فهي تعتبر ثروة للجميع، مادام أن كل طرف يعرف أن تلك القدرات سوف تستخدم فقط نيابة عن الجماعة، وباسمها.

---

١٤١ See Claude (1962), Wolfers (1962), Kupchan and Kupchan (1991), and Downs, ed. (1994).

١٤٢ Taylor (1982: 29), Keohane (1986a).

١٤٣ Ruggie, ed. (1993).

١٤٤ Sugden (1993).

يتم تعريف الأمن الجماعي في حقل العلاقات الدولية بأنه منظومة شاملة. بمعنى أن أي ترتيب أقل من عضوية كونية سيعني أن توازن القوى والتنافس سيسود. يبدو ذلك تعريفاً مقيداً بشكل كبير. بالفعل يعتبر صحيحاً القول إن الأمن الجماعي الكوني ضروري للثقافة الكانتية على مستوى العالم. ولكن مع ذلك، فإن جعل الأمن الجماعي شاملاً، أو أنه لا يوجد من شأنه أن يخفي إمكانيتين مهمتين. الأولى هي أن الدول يمكن أن تعمل على أساس من تفعيل مبدأ "الكل من أجل واحد، واحد من أجل الكل" داخل منظومات إقليمية مستقلة نسبياً أو مركبات أمنية، ولكن ليس مع أولئك الذين هم خارج الإقليم.[١٤٥] ومع أن ذلك ليس هو الحال اليوم، مثلاً، بين دول أمريكا الجنوبية أو دول جنوب شرق آسيا، فإننا يمكننا أن نتخيل دخول دول في مساعدة متبادلة، حتى لو لم تكن مهددة بشكل فردي. الإمكانية الثانية أنه حتى عندما يهيمن توازن القوى على المستوى الدولي فإن الدول داخل كل مجموعة قد تنسق، ليس لأنها تنظر إلى المجموعة الأخرى كتهديد لأمنها، ولكن لأنها تؤمن بأهمية منهج الفريق تجاه الأمن مع أعضاء مجموعتها. أيضاً حقيقة أن أعضاء المجموعة يمكن أن يكونوا متنافسين أو أصدقاء يساعدنا على تفسير التغيير عبر الوقت، كما في حالة الناتو، والتي شكلت أساساً كحلف كان متوقعاً أن يكون مؤقتاً، ولكن يبدو أنه أصبح منظومة أمن جماعي متوقع أن تدوم.[١٤٦] فما يشكل الأمن الجماعي هو أسباب العمل الجماعي و كونها لا نهائية، وليس لأن الأمن الجماعي ترتيب كوني.

بحسب معرفتي هناك قليل من الكتابات حول العلاقة بين المجموعات الأمنية المتعددة، ومنظومات الأمن الجماعي، ربما جزئياً بسبب الميل إلى التفكير في الأخيرة على أنها ترتيبات كونية وشاملة. يشير النقاش السابق - نظرياً على الأقل - إلى أن لهما أبنية مختلفة، ولكل منهما منطق مختلف، ونزعات أو ميول مختلفة، والتي جميعها تنبع من القانونين السابقين للصداقة. عملياً - مع ذلك - يميل كلاهما إلى أن يعملا معاً. الالتزام بقانون عدم -

---

١٤٥ See Downs and Iida (1994: 18-19); cf. Buzan (1991).

١٤٦ Risse-Kappen (1996); cf. Kupchan and Kupchan (1991), Duffield (1992).

العنف تجاه جار معين قد يزيل تهديداً أمنياً محتملاً، ولكن تأثير ذلك الالتزام بمفرده قليل في الحماية ضد أطراف ثالثة عدوانية تهدد منطقة الجوار بأكملها. يساعد الالتزام بمبدأ المساعدة - المتبادلة - بدوره - في حماية دولة من هؤلاء الأطراف الثالثة، ولكنه سيصبح من الصعب المحافظة عليه أو الالتزام به إذا كانت الدول تصر على حل نزاعاتها باستخدام القوة. فعند أخذ هذين القانونين بشكل منفرد، يبدو أنهما لا يختلفان نوعياً عن الأنماط الموجودة في منطق المنافسة، ولكن بأخذهما معاً وككل واحد، فإنهما يشكلان نمطاً مختلفاً، وسوف يميل كل منهما لتعزيز الآخر وتأكيده مع مرور الوقت.

الاستيعاب أو التذييت Internalization

تعتبر الثقافة الكانتية - وبنفس القدر- عرضة لنفس درجات التذييت الثلاث التي طبقناها على السابقتين، تلك الدرجات التي تحدد سبل تحقيق معيار هذه الثقافة واستقراره عبر الزمن، وكذلك مصداقية مقولات الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والمثالية في حالات معينة.

عادة ما يكون مفهوم القسر المادي في العلاقات الدولية مصاحباً للمدرسة الواقعية، والتي يعتبر من خصائصها الرئيسة القناعة التامة بأن الثقافة الكانتية - وبأية درجة من درجات التذييت - لا يمكنها أبداً أن تظهر في الفوضى. هذا النوع من التفكير يؤسس للتفكير على امتداد الخط المركزي في الشكل رقم (٤)، والذي من شأنه أن يجعل الأمور السيئة والشريرة في الحياة الدولية ملكاً للنظريات المادية، وتلك الأشياء الخيرة ملكاً للنظريات المثالية. لقد قلت في هذا الكتاب: إن تلك مسلمة تمثل إشكالية. فبغض النظر عما يعتقده الواقعيون حول إمكانية تحقق الثقافة الكانتية، فإن النظرية الاجتماعية المادية التي يعتمدون عليها يجب أن تكون قابلة للتطبيق على تلك الثقافة تماماً، مثل أية ثقافة أخرى. فالثقافة الكانتية قد تكون حالة صعبة بالنسبة للماديين تماماً، مثلما هي الثقافة الهوبزية للمثاليين، ولكنها ليست مستحيلة.

جزء من الثقافة الكانتية - مجتمع الأمن التعددي - من الممكن شرحه بواسطة القسر المادي، وتماماً بنفس الطريقة التي يفسر بها الإذعان في الثقافة اللوكية. في تلك الأخيرة الدول ممتنعة على غير رغباتها عن قتل بعضها بعضاً، الآن هذه الدول ممتنعة حتى عن مجرد الهجوم. قد يكون ذلك بسبب الردع، أو بتكتل دول الوضع الراهن ضد الدول الرافضة للوضع الراهن (حيث تلك المعايير الآن معرفة بالقبول ليس فقط بسيادة الآخرين، ولكن لحقهم في ألا يتعرضوا لعنف)، ولكن قبل أن تصبح تلك الإجراءات ضرورية، يمكن منع الدول الرافضة للوضع الراهن من الهجوم ببساطة عن طريق رفع التكاليف المتوقعة للحرب. الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وهشاشة الحضارة المعاصرة، وخصوصاً انتشار الأسلحة النووية من الممكن أن تجعل حتى الحرب المحددة أمراً غير "عقلاني"، وغير مرغوب فيه. يشير ذلك بدوره إلى تبرير مثير لانتشار الأسلحة النووية المسيطر عليه[١٤٧].

يفرض الأمن الجماعي تحدياً أكثر جدية على نظرية القسر. هنا يجب على القسر أن يفسر، ليس فقط عدم العنف، وإنما أيضاً التعاون، وبطريقة تميز ذلك التعاون عن سلوك الحلف. فلو أن عدداً قليلاً من الدول فقط في منظومة الأمن الجماعي مترددة في التعاون، فإن ذلك لن يكون صعباً؛ لأن الأغلبية قد تكرههم على المشاركة في العبء بواسطة الحصارات الرسمية وغير الرسمية. ولكن ذلك الشرح لا يفسر تعاون الأغلبية، وكذلك وجود المنظومة. فلكي نشرح تعاونهم بالاعتماد على القسر واللا تحالف نحتاج إلى وجود عوامل تهددهم كمجموعة وليس كأفراد، ويجب أن تكون عوامل غير مؤقتة. هناك عاملان قد يشرحان ذلك: الخوف من التدمير الكوني بسبب الانهيار البيئي أو الحرب النووية[١٤٨]. كلا الأمرين سيخلق ضرورات وظيفية للدول تجبرها على التعاون في قضايا الأمن الوطني على غير إرادتها الخاصة.

---

١٤٧ See Mearsheimer (1990a), Waltz (1990).

١٤٨ Weigert (1991), Deudney (1993).

يسهل - مع أنه في النهاية تثبت صعوبته - أن نفسر الإذعان في الثقافة الكانتية إذا ما تم استيعابها إلى الدرجة الثانية، والذي يعني أن الدول تتبع معايير تلك الثقافة لأسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية الفردية. الفرق الرئيس مع حالة الدرجة الأولى أن الدول هنا ليست لديها رغبة في مخالفة القواعد المتبعة (بمعنى أن مصالحها ليست تعديلية حتى لو أنها يمكن أن تدخل في سلوك تعديلي)؛ ولذلك لا تحتاج هذا الدول إلى أن تكون مدفوعة إلى الطاعة والإذعان عن طريق القسر وعلى غير إرادتها. ومع ذلك، وعلى خلاف حالة الدرجة الثالثة، ليس لدى الدول هنا رغبة معينة أو محددة في اتباع القواعد: فسلوكها يعكس حسابات نفعية بحتة حول ما إذا كان الإذعان سوف يعزز مصالح خارجية، وليس مصلحة مرتبطة بالقواعد ذاتها كقواعد مشروعة.

يكون الشرح الذي يقدمه مفهوم المصلحة الذاتية للمجموعة الأمنية المتعددة في الحقيقة توسيعا لذلك المستخدم من أجل تفسير الإذعان لمعايير الثقافة اللوكية. فتكاليف مخالفة المعيار مازالت تدخل في حسابات الدول، ولكن بدلاً من إعاقة تحقيق المصلحة بالعدوان فإن تلك التكاليف ينظر إليها الآن على أنها ببساطة جزء من بنية الحافز لسلوكيات مختلفة. وحالة الأمن الجماعي تمثل حالة أصعب لشرحها بهذا النوع من التفسير؛ لأنه بينما يشكل عدم العنف معضلة "الملقت المشترك"، نجد أن المساعدة المتبادلة هنا تشكل "معضلة المصالح المشتركة"[١٤٩]، وبهذا الشكل تكون عرضة للمشكلة المصاحبة للعمل الجماعي. يوضح انتقاد Inis Claude للأمن الجماعي صعوبة جعل مثل تلك المنظومة تعمل بشكل جيد عندما تكون الدول مهتمة بمصالحها الذاتية[١٥٠]. ومع ذلك، فإن إحدى أهم مساهمات الليبرالية الجديدة كان إيضاح أنه في ظروف معينة - عدد صغير من الفاعلين، وجود مؤسسات تقلل من مشكلة الشك وتكاليف التبادل - فإن الدول الأنانية تستطيع أن تتغلب على مشاكل العمل الجماعي (Free-rider Problems). ركزت معظم تلك الأدبيات على الاقتصاد السياسي، ولكن بعضها الآخر يتناول الأمن الجماعي[١٥١].

---

١٤٩ Stein (1983).

١٥٠ Claude (1962:152-204).

١٥١ See, for example, Keohane (1984), Lipson (1984), Oye, ed. (1986)), Martin (1992), and Downs, ed. (1994).

فبدلاً من أن ألخص تلك الأدبيات الغنية والمكثفة، فإنه من الأفضل أن أوضح تطبيقاتها على ما أسميه الصداقة بين الدول. عندما تكون معايير الأمن الجماعي مذيتة ومستوعبة إلى الدرجة الثانية فقط، فإن الصداقة تكون "استراتيجية"، وسيلة تختارها الدول من أجل تحقيق فوائد لها بشكل منفرد. لا يوجد هنا تماثل للذات مع الآخر، ولا توجد مساواة أو معادلة للمصالح الوطنية مع المصالح الدولية[١٥٢]، لا توجد تضحية من أجل الجماعة إلا كضرورة لتحقيق مصالحها الخاصة الخارجية، كل ذلك ممكن بفضل التعريف المحدد والضيق للمصلحة الذاتية. بكلمة أخرى، في هذه الدرجة من الاستيعاب أو التذييت، يكون لدى الدول فهم قاصر وضيق لمفهوم "الصداقة"، فقد يعتقد معظم الأفراد أنه لا يستحق اسم صداقة. مع ذلك، فالدول تتصرف "كما لو" أنها أصدقاء، يهبون لمساعدة بعضهم بعضاً عندما يتعرض أمنهم للتهديد، وتفعل ذلك مع توقعها المشترك بأن هذا النمط من السلوك سوف يستمر إلى ما لا نهاية. فالصداقة بالنسبة للدول الأنانية قد لا تعني لها أكثر من قبعة تلبسها كل صباح لأسبابها الخاصة، قبعة سوف تخلعها حينما تفوق التكاليف الفوائد، ولكن إلى أن يحدث ذلك، فسوف تبقى الصداقة.

بهذا الشكل، فإن ثقافات قليلة سوف تستمر على المدى الطويل إذا كان أعضاؤها داخلين في حسابات مستمرة حول ما إذا كان الإذعان يخدم مصالحهم الفردية أم لا. وإذا ما أخذنا في الاعتبار واجبات الصداقة والتزاماتها القاسية، فإن ذلك يبرر الشك فيما إذا كانت الدرجة الثانية للثقافة الكانتية يمكنها أن تتعزز وتقوى على المستوى الدولي. مع ذلك، تماماً كما أن هناك كثيرا من العمل الجماعي على المستوى المحلي وبقدر أكثر مما قد يقوله لنا نموذج المصلحة الذاتية، فإنه أيضاً قد يكون ممكناً بالنسبة للدول بأن تلطف من مشاكل عملها الجماعي وتخففه باستيعاب معايير الثقافة الكانتية وتذييتها واستيعابها إلى مستوى أعمق وأشمل.

---

١٥٢ Claude (1962: 199).

في الدرجة الثالثة من التذييت والاستيعاب للمعيار تقبل دول الثقافة الكانتية المطالب والقيود التي تفرضها تلك الثقافة على سلوكها كمطالب وقيود مشروعة. صيغة المشروعية هنا تعني أن الدول تتماثل بعضها مع بعض، ترى أمن كل منها على أنه ليس فقط وسيلة لتحقيق أمنها الفردي وإنما حرفياً على أنه أمنها هي ذاتها. هنا الحدود الإدراكية (الذهنية) للذات موسعة لتشمل الآخر، فالذات والآخر يشكلان "منطقة إدراكية" واحدة[١٥٣]. استخدمت في الفصل الخامس مفهوم الهوية الجمعية لأصف تلك الظاهرة، ولكن هناك كثيراً من المفاهيم المشابهة في الأدبيات المتوفرة والتي قد تخدم غرضنا هنا بشكل جيد: "شعور - الجماعة"، "التضامن"، "الموضوع المتعدد"، "الهوية المشتركة للجماعة"، "التفكير كفريق"، "الولاء"[١٥٤] وهكذا. كل تلك المفاهيم تحيل إلى هوية عليا مشتركة تغشي تلك الهويات الفردية، وتملي عليها مطالب مشروعة. تخلق تلك الهوية المشتركة مصالح جماعية، الأمر الذي يعني أن ليس فقط خيارات الفاعلين هي المعتمدة بعضها على بعض، ولكن أيضاً مصالحهم تكون كذلك[١٥٥]. الآن أصبحت المصالح الدولية جزءاً من المصلحة الوطنية، ليس فقط تلك المصالح التي يجب على الدول تحقيقها لتحقيق مصالحها الوطنية، الصداقة الآن لها أولية على النتيجة، ليست فقط مفضلة على الاستراتيجية[١٥٦]. وهذا بدوره يخلق سلوك مساعدة - الآخر، سلوك التضحية، ذلك السلوك الذي يقول كثيرون من دارسي المعضلات الاجتماعية إنه حاسم من أجل شرح نجاح العمل الجماعي في عالم الواقع[١٥٧]. من المهم هنا الإشارة إلى أن ذلك لا يتضمن بالضرورة علاقة صفرية مع مفهوم مساعدة الذات، كما قد يشير مفهوم مساعدة - الآخر، ومفهوم "التضحية" - بسبب أن الهوية الجماعية أصبحت الآن

---

١٥٣ Adler (1997a).

١٥٤ See, respectively, Deutsch, et al. (1957), Markovsky and Chaffee (1995), Gilbert (1989), Gaertner, et a. (1993), Oldenquist (1982).

١٥٥ Hochman and Nitzan (1985).

١٥٦ Powell (1994: 318).

١٥٧ See, for example, Lynn and Oldenquist (1986), Melucci (1989), Dawes, et al. (1990), Calhoun (1991), Morris and Mueller, eds. (1992), and Kramer and Goldman (1995).

مشكلة بواسطة تعريف رفاهية وخير الذات "لتشتمل" على رفاهية وخير الآخر، ليس خدمة مصلحة الآخر إلى درجة تجاهل الذات، كما قد يوحي مفهوم التضحية، والذي في الحقيقة يعتبر أمراً آخر (ربما يعني الاستشهاد). على أية حال، يقتضي مفهوم الهوية الجماعية الاستعداد لتقديم تضحيات من أجل الآخر عند الضرورة؛ لأن له مطالب مشروعة تجاه الذات. ففي سياق الثقافة الكانتية - بمعنى آخر - تقتضي الهوية الجماعية أن تكون الدول أصدقاء بحق، لا أن تتصرف على أنها كذلك فقط.

يندر أن يكون التماثل مع الآخرين تماثلاً كاملاً. فحتى على مستوى الأفراد، والذين هم بطبيعتهم حيوانات جماعية - نجد أن البشر - وبشكل روتيني - لهم دوافع أنانية، ودوافع جماعية. يركز منظرو التحليل السيكولوجي على ذلك بشكل مثير، كونهم يؤكدون الطبيعة المتضاربة والمتأرجحة لكل عمليات التذييت والاستيعاب بسبب الخوف من تأثيرها على "الفردية"، الخوف من أن تسيطر حاجات الجماعة على حاجات الفرد[١٥٨]. تكتسب مقاومة الاستيعاب والتذييت معنى في ضوء نظرية التطور؛ لأنه إذا كان الأفراد مؤهلين مسبقاً للتضحية بحياتهم من أجل حاجات الجماعة، فمن المحتمل أنهم لن يبقوا لمدة كافية لإعادة إنتاج أنفسهم. عملية الجذب تجاه الأنانية تلك ربما تكون أقوى في حالة الدول، والتي - ككائنات تعاضدية - مؤهلة مسبقاً لأن تكون منحازة لحاجات أعضائها في مقابل حاجات غير - الأعضاء. وبذلك فهي ليست حيوانات جماعية بشكل أصلي وفطري (الفصل الخامس). عند وضع شروط الأمن الجماعي، فإنه من المحتمل أن تنجلي تلك النزعة في المقولات المتكررة حول استغلال ترتيبات الأمن الجماعي من قبل البعض، وحول المشاركة في الأعباء والفوائد، والتي إن بقيت بدون إيجاد حل فاعل لها فقد تقوض الأمن الجماعي بأكمله. لذلك، فإنه لا شيء في تلك النزعات يمكن أن يفسد إمكانية وجود تلك الهويات أو يبطلها؛ لأن الفاعلين قادرون على امتلاك تمثيلات جماعية، وهويات متعددة في وقت واحد. فالأمريكيون قد يعرفون أنفسهم أولاً مع الولايات المتحدة، ولكن نمطياً سوف

---

١٥٨ See Kaye (1991: 101) and Alford (1994: 87-88).

يعرفون أنفسهم أيضاً بدرجات مختلفة مع ولاياتهم، كندا، الغرب، وربما البشرية بشكل عام، والذي سوف يؤثر على سلوكهم اعتماداً على الحالة. لا يوجد سبب يدفعنا للتفكير بأن ذات الشيء غير صحيح أو غير ممكن بالنسبة للدول، والتي قد تشكل هوية جماعية عندما يرتبط الأمر بأمنها، وفي ذات الوقت تكون فردية أو "غيورة" على سيادتها عندما يرتبط الأمر بالمشاركة في الأعباء أو النمو الاقتصادي، أو الاستقلال الثقافي. ما يجب على الاجتماعيين فعله هو كشف التوتر بين المستويات المختلفة للتماثل مع جماعة وليس الافتراض المسبق بأن ذلك التوتر غير موجود.

تجاوز إشكالية الفوضى؟ Beyond the anarchy Problematique ?

يكون مفيداً أن نختم ذلك النقاش بالإشارة إلى أن الثقافة الكانتية تشكك في المسلمتين الأساسيتين لإشكالية الفوضى التي بني عليها هذا الفصل، وبالتحديد فهمنا التقليدي "للفوضى"، و"للدولة". تعامل كينيث والتز مع الدولة والفوضى على أنهما ثنائية، كون الدولة معرفة بأنها سلطة مركزية (هرمية)؛ والفوضى بأنها غياب تلك الهرمية، والذي يعني أن المنظومة الدولية - وبحكم التعريف - ستكون فوضى إلى أن توجد حكومة عالمية. وحديثاً اقترحت Helen Milner [١٥٩] وآخرون أن الفوضى - الهرمية يجب النظر إليها على أنها سلسلة متصلة وليست ثنائية، وأيضاً ظهر اهتمام بفكرة "الحكم بدون حكومة"، والتي تبين الطرق التي يمكن بواسطتها حكم المنظومات الفوضى عن طريق المؤسسات[١٦٠]. هذه اختراعات مفاهيمية مهمة، ولكن مما يجدر ذكره أيضاً أنها لا تمثل تحدياً مباشراً للمعاني التقليدية "للفوضى" و"الدولة". فجعل الفوضى ـ الهرمية سلسلة متصلة لا يزال يسلم بأن الفوضى ممكنة التجاوز بالقدر الذي يتم فيه تركيز السلطة، كما أن أدبيات الحكومة العالمية لم تقل إن المنظومة ليست فوضى بشكل أساسي.

---

١٥٩ Milner (1991).

١٦٠ Rosenau and Czempiel, eds. (1992), Young (1994).

ليس هناك سبب لمناقشة الفهم التقليدي للمفاهيم ومساءلته من أجل المساءلة والمناقشة فقط. ولكن في هذه الحالة قد يكون ذلك مفيداً، كون السمة المميزة للثقافة الكانتية تعتبر على الأقل من الناحية الواقعية حكم القانون، الأمر الذي يقيد ما يمكن للدول أن تفعله بشكل مشروع، من أجل تحقيق مصالحها. تطبيق تلك القيود ليس مركزياً، مما قد يقلل من يقينية عقاب المخالفات وسرعته. ولكن مادامت أن الدول قد استوعبت تلك القيود وذيتها، فإنه يمكن النظر إليها على أنها قيود مشروعة على أفعالهم ومطبقة جماعياً. ومادام القيد المشروع أو القوة هو أساس "السلطة"، فإن ذلك يثير الإمكانية المثيرة بأن ما تخلقه الثقافة الكانتية هو سلطة لا مركزية - "تدويل السلطة السياسية"، كما يقول روجي[١٦١] - تلك الفكرة التي لم يتم تطويرها بشكل كافٍ في أدبيات العلاقات الدولية. لا تبدو بنية تلك السلطة اللامركزية بأنها بنية فوضى - إذا أخذ ذلك حرفياً ليعني "غياب القانون" - ولا يبدو أنها دولة إذا كانت الدولة تعني السلطة المركزية". ما تشير إليه الثقافة الكانتية المؤسسة على حكم القانون هو - بكلمة أخرى - أن هناك جانبين مهمين لهما علاقة في تشكيل الفوضى/ اللافوضى أكثر من أهمية الجوانب التقليدية: بالتحديد درجة مركزية القوة "، و" درجة السلطة التي تتمتع بها معايير المنظومة[١٦٢]. هذان الجانبان مستقلان منطقياً، كما هو مشار إليه في تعريف الدولة بأنها بنية من "السلطة المركزية"، والذي أيضاً يقتضي إمكانية السلطة اللامركزية.

سيطرت - وبشكل كبير - مسلمة أن السلطة يجب أن تكون مركزية على الوعي المعاصر، لدرجة أنه في عهد قريب جداً بدأ العلماء في مناقشة كيف يمكن فهم السلطة اللامركزية. إحدى الإمكانات لذلك الفهم هي فكرة هدلي بول حول "العصور الوسطى الجديدة"، والتي بسبب من الإشكاليات التي يفرضها مفهوم "الدولة الإقطاعية"، لها ميزة أنها تترك تعريفنا التقليدي "للدولة" بدون تغيير[١٦٣]. بينما حاول آخرون أيضاً إعادة التفكير في

---

١٦١ Ruggie (1983b).

١٦٢ Nau (1993); cf. Onuf and Klink (1989).

١٦٣ Bull (1977: 264-276).

مفهوم الدولة، مع ميل الماركسيين الجدد لفكرة "الدولة العالمية"[١٦٤]، بينما فضل آخرون الدولة "الما بعد الحديثة"[١٦٥]. تعرضت أيضاً الكتابات الحديثة حول الدستورية في الاتحاد الأوروبي لتلك المشكلة[١٦٦]، وبالتحديد كتابات Arend Lijphart[١٦٧]. لا يمكنني مناقشة تلك الإمكانات هنا، ولكن السؤال عن كيف يمكننا التفكير في عالم يصبح بشكل متزايد "مهجناً محلياً"[١٦٨] وليس مركزياً، حول عالم "ما بعد الفوضى"[١٦٩]، يعتبر أحد الأسئلة المهمة التي لا تواجه فقط دارسي العلاقات الدولية، ولكنها تواجه أيضاً دارسي النظرية السياسية[١٧٠].

خاتمة Conclusion

هنا سوف ألخص النقاط الرئيسة لهذا الفصل، وبعد ذلك سوف أناقش سؤالاً ختامياً حول مسألتي الزمن والتقدم.

لا يوجد هناك شيء يمكن أن يسمى "منطق الفوضى"، فحسب. فكلمة "الفوضى" ذاتها توضح لماذا الحال كذلك: تحيل الكلمة إلى غياب (بدون قانون) وليس حضوراً، إنها تقول لنا ما ليس موجوداً، لا تقول لنا ما هو موجود. إنها وعاء فارغ بدون معنى، أو دلالة أساسية أو فطرية. ما يعطي الفوضى معنى ودلالة هو أنواع البشر الذين يعيشون فيها وبنية علاقاتهم. يعد ذلك صحيحاً حتى بالنسبة للواقعية الجديدة، والتي تسوق مقالاتها حول الفوضى بتسليمها بأن الفاعلين هم دول؛ ولذلك فهي مسلحة وحريصة، وإنها بالضرورة مهتمة بمصالحها، ولكن ليس بطريقة شريرة أو عدائية متأصلة، وإن تفاعلاتها مبنية

---

١٦٤ Cox (1987), Picciotto (1991), Wendt (1994), Caporaso (1996).

١٦٥ Sorenson (1997); cf. Ruggie (1993).

١٦٦ Bellamy, et al., eds. (1995).

١٦٧ Liphart (1977), Taylor (1990).

١٦٨ Ashley (1987); see also Hanrieder (1978).

١٦٩ Hurd (1999).

١٧٠ See Walker (1993), Held (1995).

- وبشكل رئيس - بواسطة القوة المادية[١٧١]. أنا أيضاً أخذت الدول على أنها فاعلون، ولكنني سمحت بتنوع مصالحها. ولكن - وبشكل حرج - قلت: إن أهم الأبنية التي تطمر الدول (التي تشكل الدول) مشكلة من الأفكار وليس من القوى المادية. فالأفكار تحدد معنى القوة والاستراتيجيات التي تتبعها الدول ومحتواها لتحقيق مصالحها، والمصالح ذاتها (لاحظ هنا أن المقصود ليس القول إن الأفكار أهم من القوة والمصلحة، ولكن أن الأفكار تشكل كلتيهما، الفصل ٣) وهكذا. فليس المقصود أن المنظومات الفوضى تفتقر إلى البنية والمنطق، ولكن بنية المنظومات الفوضى ومنطقها هي نتائج للأبنية الاجتماعية، وليست للفوضى ذاتها. الفوضى لا شيء، واللاشيء لا يمكن أن يكون بنية.

تعتبر توزيعات الأفكار أبنية اجتماعية. بعض من تلك الأفكار مشترك، وبعضها الآخر غير ذلك. لقد ركزت على الأفكار المشتركة، والتي تشكل ذلك الجزء من البنية الاجتماعية المعروف بالثقافة. لذلك، في هذا الفصل، أقول: إن الأفكار المشتركة، أو ثقافة المنظومة الفوضى هي بنيتها، مع أنه في الواقع تحتوي تلك البنية على أكثر من الأفكار المشتركة. لقد اقترحت أن الفوضى يمكن أن يكون لها على الأقل ثلاث ثقافات: هوبزية، ولوكية، وكانتية، كل منها مؤسس على علاقات دور مختلفة: العدو، المنافس، الصديق. تلك الأبنية والأدوار مفعلة ومحدثة في التمثيلات التي تتبناها الدول حول الذات والآخر. (هويات الدور) والممارسات الناتجة، ولكن فقط على المستوى الكلي - بشكل مستقل عما تفكر الدول وتفعل - تكتسب تلك الأبنية والأدوار أكثر من منطق، وتصبح لها ميول معينة، من شأنها (المنطق والميول) أن تستمر عبر الوقت. فالثقافات تميل إلى إعادة إنتاج أنفسها. وهكذا، ومع أن تعريف بنية المنظومة الدولية بأنها توزيع الأفكار يلفت انتباهنا إلى إمكانية تغير تلك الأفكار، وتبعاً لها تغير منطق "الفوضى" - فإن القول بأن التغيير البنيوي أمر سهل، أو إنه حتى ممكن في ظروف تاريخية معينة لا يعتبر أحد تطبيقات ذلك النموذج.

---

١٧١ As Robert Powell (1994: 315) puts it, "what have often been taken to be the implications of anarchy do not really follow from the assumption of anarchy. Rather, these implications result from other implicit and unarticulated assumptions about the states' strategic environment".

يعتمد كثيرون على مدى استيعاب الدول وعمقه، وتذبيتها لثقافتها المشتركة. هذا الاستيعاب له ثلاث درجات تنتج بدورها ثلاث سبل يمكن بواسطتها تحقيق الثقافة في الواقع: القسر، المصلحة الذاتية، الشرعية. الصيغ الثقافية المنتجة بواسطة القسر تميل إلى أن تكون الأقل استقراراً، وتلك التي تنتج بواسطة الشرعية تعتبر الأكثر استقراراً. في حقل العلاقات الدولية اليوم نجد تلك السبل معبراً عنها في نظريات متنافسة: الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، المثالية (البنائية)، ولكن بما أن القول أي السبل تحقق صيغة ثقافية يعتبر سؤالاً إمبيريقياً، فإن كل النظريات الثلاث لديها ما يمكن أن تقوله لنا. ولكن من المهم أن نؤكد أن السؤال حول عمق استيعاب ثقافة معينة ومداه ليست له علاقة بكونها تصارعية أم لا. وعلى العكس من المسلمة الضمنية في أدبيات العلاقات الدولية، والتي تقول إن مزيداً من الأفكار المشتركة يعني مزيداً من التعاون، فقد جادلت بأن مفهوم الثقافة يعتبر من الناحية التحليلية محايداً بين الصراع والتعاون. فحرب الكل على الكل عند هوبز يمكن أن تكون صيغة ثقافية، بنفس القدر الذي تكون فيه منظومة الأمن الجماعي الكانتية. فمعرفة أي من تلك الثقافات مهيمنة يعتبر أول شيء نحتاج إلى معرفته حول منظومة فوضى معينة، وهو الأمر الذي بدوره سيمكننا من تفسير الدور الذي تؤديه القوة والمصلحة في تلك المنظومة وفهمه.

يبقى السؤال الرئيس الذي لم أناقشه في هذا الفصل هو سؤال "العملية"، عملية كيف تعمل ممارسات وكلاء الدولة (الدول) (وغير الدولة) وتصرفاتهم على إعادة إنتاج أبنية السياسة الدولية وتحويلها. فالنقاش حتى الآن كان حول البنية، وليس عملية تشكيلها أو تحويلها. لقد أوضحت أن بنية الفوضى تتنوع تبعاً للتغيرات في توزيع الأفكار، ولكن ليس كيفية الإنتاج والإبقاء على تلك التغيرات والأبنية الناتجة عنها. بكلمة أخرى، لم أبين حتى الآن أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها". ذلك ما سأفعله في الفصل القادم. هنا أود أن أختم هذا الفصل بسؤال ينبع من طريقة ترتيب الفصل ذاته، وهو ما إذا كنت أقصد أن أقترح أن ثقافات السياسة الدولية تميل إلى التطور والتقدم باتجاه مستقيم عبر الوقت. فكما يشير الشكل البياني رقم (٤)، سؤال "الزمن" الثقافي في هذا له جانبان: عمودي وأفقي[١٧٢].

---

١٧٢ I want to thank Jennifer Mitzen for first encouraging me to think about this question.

السؤال العمودي هو ما إذا كان الفاعلون في ثقافة معينة لديهم ميل نحو تذييت تلك الثقافة واستيعابها بشكل عميق عبر الوقت، كونهم ينتقلون - وبشكل تقدمي - وبشكل لا يمكن تحاشيه - من مرحلة الدرجة الأولى للاستيعاب إلى مرحلة الدرجة الثالثة[١٧٣]. إجابتي هنا هي بنعم. فعندما تصبح الممارسات الثقافية روتينية في صيغة عادات وسلوكيات مميزة، فإنها تندفع للدخول في الخلفية الإدراكية المشتركة، أي تصبح مسلمات وليست قضايا خاضعة للحسابات. لذلك كلما طال وجود الممارسة زاد عمق طمرها واستيعابها في الوعي الفردي والجماعي. بالطبع هذا التعميم يجب تأسيسه بحقيقة أن الأمور الأخرى من المستحيل أن تكون متساوية. فبمعزل عن الصدمات الخارجية، إذا كان المعيار ينسجم مع رغبات الفاعل وحاجاته المعطاة خارجياً أو يتفق معها - مثلاً - فإنه إذا يمكن استيعابه وتذييته بسرعة شديدة، وإذا كان متناقضاً مع تلك الحاجات والرغبات، فإنه من الممكن قبوله ببطء. هذا هو السبب الذي جعلني أختار كلمة "درجة"، بدلاً من "مرحلة" لوصف عمق التذييت ومداه. وكما في حروق الدرجة الثالثة، فإنه في الظروف الملائمة يمكن للمعايير أن تصبح مذيتة ومستوعبة فوراً. ومع أن حروق الدرجة الثالثة يجب أن تمر عبر مراحل الدرجتين الأولى والثانية، فإنه إذا كانت الحرارة عالية بشكل كافٍ، فإنه من الممكن تسريع الوقت وبالتالي قفز المراحل. نفس الشيء يمكن أن يقال عن عملية التأهيل الاجتماعي.

يكون السؤال الأكثر استفزازاً - ربما - حول الزمن الثقافي في السياسة الدولية هو السؤال الأفقي، أي حول ما إذا كان يعد أمراً حتمياً أن الفوضويات سوف تنتقل من أبنية هوبزية إلى لوكية ثم إلى كانتية - منطق للفوضى يختلف عما يقترحه الواقعيون - وهو السؤال الذي يقود إلى سؤال حول حتمية "التقدم"[١٧٤]. شعوري هنا هو أنه يجب أن تكون الإجابة بالنفي، ولكن بشيء من التحريف.

---

١٧٣ On habit see Camic (1986), Rosenau (1986), and Baldwin (1988).

١٧٤ On progress in international relations see Adler and Crawford, eds. (1991).

في هذا الفصل لا شيء يشير إلى أنه يجب أن يكون هناك تطور تقدمي في الثقافة السياسية للمنظومة الدولية. فالنقاش لم يكن دياليكتيكياً بهذا المعنى، لقد ركز على الطبيعة المحافظة للثقافة وأكدها، وليس على تقدميتها. وحتى نكون متأكدين، فإن معدل الوفيات العالي للثقافة الهوبزية يخلق حافزاً من أجل خلق ثقافة لوكية، والعنف المستمر لتلك الأخيرة - خصوصاً عندما تتطور قوى التدمير نتيجة لمنطقها التنافسي - يخلق بدوره حوافز للانتقال إلى ثقافة كانتية. ولكن ليست هناك ضرورة تاريخية، ولا ضمانة بان الحوافز من أجل التغير التقدمي سوف تتغلب على الضعف البشري، وعلى حوافز المحافظة على الوضع القائم. فمرور الوقت قد يعمق المعايير السيئة، ولا يخلق معايير جيدة. لاحظ أن ذلك يختلف عن قول - كما يقول الواقعيون عادة - إن التقدم في السياسة الدولية يعتبر مستحيلاً. ففي الحقيقة، إنه من الواضح أن المنظومة الدولية المعاصرة تمثل تقدماً ملحوظاً، مقارنة بمنظومة ١٥٠٠ ق.م، أو ٥٠٠م. النقطة المهمة هنا هي أن التقدم يعتبر مشروطاً وليس ضرورياً.

يظل التحريف في الإجابة - على أية حال - هو أنه حتى لو لم تكن هناك ضمانة بأن الزمن الثقافي في السياسة الدولية سوف يسير إلى الأمام، أعتقد أنه من الممكن القول إنه لن يتراجع، إلا إذا كانت هناك صدمة خارجية كبيرة. فعندما تصبح الثقافة اللوكية مستوعبة ومذيتة، فإن هناك قليلاً من إمكانية أن تنحدر وتتراجع إلى ثقافة هوبزية. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن إمكانية تراجع الثقافة الكانتية إلى لوكية. فالمسار التاريخي لحق الانتخاب في المجتمعات الديمقراطية يوفر لنا قياساً مفيداً، ومثالاً توضيحياً. فكما يقول Robert Goodin [١٧٥] إنه لا توجد حالة واحدة من حالات حقوق الانتخاب تمت مصادرتها أو إلغاؤها بعد منحها. السبب - هنا أغير من شرح جودين العقلاني - هو أنه حالما يذيت الناس حق التصويت ويستوعبونه فإنهم سيقاتلون بشدة للاحتفاظ به، جاعلين بذلك من عملية التراجع عملية مكلفة جداً. يضاف ذلك إلى القيد المفروض من قبل الطريق الذي يتخذه التقدم. فمستقبل منظومة معينة لا يتم تشكيله بواسطة الطريق أو المسار الذي اتخذته في الماضي فقط، ولكن

---

١٧٥ Goodin (1992: 95-96).

أيضاً خيار "العودة" في ذات الطريق أو المسار يصبح مستحيلاً. نفس المقولة يمكن تطبيقها على الدول. فمع كل ثقافة دولية "أعلى" تحصل الدول على "حقوق" - حقوق في السيادة، كما في الحالة اللوكية، حق عدم الانكشاف للاعتداء والعون الأمني، كما في ثقافة كانت - وسوف تكون عائقة للتخلي عنها، وعما قد توجده من مؤسسات في المستقبل. قد لا تصمد تلك العملية أمام الصدمات الخارجية، مثل الغزو (الغزو البربري لروما)، أو الثورة في الشكل الداخلي للدول الأعضاء (الثورة الأمريكية والفرنسية). ولكن النقاش يقترح أن تاريخ السياسة الدولية سوف يكون أحادي الاتجاه: إذا كانت هناك أية تغيرات بنيوية، فإنها سوف تكون تقدمية. وهكذا حتى لو لم تكن هناك ضمانة بأن مستقبل المنظومة الدولية سوف يكون أفضل من ماضيها، على الأقل هناك أسباب تبرر الاعتقاد بأنه لن يكون أسوأ.

العملية والتغير البنيوي

جادلت في الفصل السادس بأن البنية العميقة لأية نسق دولية يتم تشكيلها وصياغتها بواسطة طرق الفهم المشتركة التي تحكم العنف المنظم، والتي تعتبر جزءاً رئيساً من الثقافة السياسية لتلك النسق. لقد ناقشنا أيضاً ثلاثة أنواع للثقافات المثالية - الهوبيزية، واللوكية والكانتية- والتي تكون مبنية على علاقات دور مختلفة بين الدول وتحتويها: دور العدو، ودور المتنافس، ودور الصديق. كذلك ركز الفصل على البنية، آخذاً في الاعتبار مفهوم الوكالة الذي ناقشه الفصل الخامس. في هذين الفصلين قلنا قليلاً عن "العملية": كيف يتم ترسيخ وتعزيز وكلاء الدولة (الدول)، والثقافات المنظومية بواسطة ممارسات السياسة الخارجية، وأحياناً كيف يتم لتلك الممارسات أن تحول أو تعيد تشكيل تلك الثقافات وأولئك الوكلاء. في هذا الفصل أناقش هذه الأسئلة.

مع أن مناقشة "العملية" تأتي بعد مناقشتنا للبنية والوكالة، فإن هناك احتمالاً بأن تكون "العملية" سابقة عليهما. فالأبنية والوكلاء هما آثار أو نتائج لما "يفعله" البشر. فالأبنية الاجتماعية لا توجد بمعزل عن تفعيلها بواسطة الممارسات. وكأبنية لشكل معين، فإن ذلك أيضاً يعد صحيحاً بالنسبة للوكلاء التعاضديين. ولكن حتى الأفراد هم في الحقيقة أجساد، ليسوا "وكلاء"، إلا بفضل من الممارسات الاجتماعية (فالفرد لا يعدو أن يكون إلا جسداً، ولا يكون فرداً إلا بفضل من الممارسات الاجتماعية). فالممارسات محكومة بأبنية سابقة في الوجود، يدخلها وكلاء سابقو الوجود أيضاً، ولكن إمكانية الإحالة إلى أي منهما (الأبنية أو الوكلاء) على أنهما سابقو الوجود يستلزم وجود عملية اجتماعية مستقرة وثابتة بشكل

كافٍ لتشكيلهما على أنهما موضوعان ثابتان نسبياً. فالوكلاء والأبنية هم ذاتهم عمليات - وبكلمة أخرى - "تحقيق مستمر للممارسات"[١]. وفي النهاية فإن ذلك هو الأساس لمقولة: إن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها".

يعتمد معنى تلك المقولة وأهميتها على أية حال جزئياً على سهولة وإمكانية تغير الأبنية والوكلاء. فإذا كانت العملية تعيد إنتاج الوكلاء والأبنية بشكل ثابت، وبنفس الصيغة، فإن العملية عندئذٍ تصبح غير مثيرة وغير مهمة: قد تكون جزءاً رئيساً من الحكاية السببية، ولكنه جزء يمكن عزله وتذييته لأي غرض. قد يفسر ذلك تجاهل الواقعيين الجدد لمفهوم العملية[٢]، والذين بتعاملهم مع منطق الفوضى على أنه ثابت يقولون إنه يقيد ما يمكن للدول أن تصنعه أو تفهمه من تلك الفوضى (أي تقييد سلوك الدول بشكل ثابت يملي عليها سلوكاً معيناً). أعتقد أن هذا التشكيك في العملية، وتجاهلها بهذا الشكل أمر غير مبرر، وجزء من النظرية الأنساق المادية للبنية والتي في الحقيقة تخفي ما يقرر منطق الفوضى وما يحدده، أي ثقافتها وبنية الدور فيها. فبدون مفهوم الثقافة نجد أن الواقعيين الجدد ينتهون إلى تعريف ظاهري أو سطحي للتغير البنيوي على أنه التغيير في توزيع القدرات، والذي قد يؤثر على التفاعل، ولكن لا يؤثر على منطق الفوضى ذاته. يقود مثل ذلك الزعم إلى النتيجة غير البدهية القائلة: إن نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩م لم تكن تغيراً بنيوياً، بينما انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م كان تغيراً بنيوياً (من ثنائي - إلى متعدد - أو إلى أحادي القطبية)، مع حقيقة أن سلوك الدولة العظمى تغير بشكل جذري بعد عام ١٩٨٩م، وليس بعد عام ١٩٩١م. تنتج نظرية الأنساق الثقافية للبنية نتيجة مضادة لتلك. من الآن فصاعداً عندما أقول "تغير بنيوي"، فإنني سوف أعني "تغيراً ثقافياً".

يصبح صعباً عندما يتم فهم البنية العميقة للسياسة الدولية كثقافة، تعزيز مقولة إن تلك البنية لم تتغير أبداً. ففي كثير من مراحل التاريخ الدولي عاشت الدول في ثقافة هوبيزية حينما كان منطق الفوضى "إما قاتلا أو مقتولا". ولكن في أوروبا القرن السابع عشر أوجدت

---

١ Ashley (1988).

٢ For exceptions see Buzan, Jones, and Little (1993) and Snyder (1996).

الدول ثقافة لوكية، كان الصراع فيها مقيداً بالاعتراف المتبادل بالسيادة. في نهاية الأمر أصبحت تلك الثقافة عالمية - وإن كان جزئياً - عبر عملية هوبيزية للاستعمار. وفي نهاية القرن العشرين أعتقد أن النسق الدولية تمر بتغير بنيوي آخر، متجهة إلى ثقافة كانتية للأمن الجماعي. إلى تلك اللحظة بقي هذا التغير مقصوراً على الغرب، ولا يزال مبدئياً، ولكن يمكن القول إن التغير حاصل الآن. ومع كل تغير اكتسبت النسق الدولية قدرة نوعية أكبر على الفعل الجماعي، حتى مع بنيتها الفوضى المستمرة، فالدول - وبشكل دوري - صنعت شيئاً جديداً من تلك الفوضى.

تقرن نظرية الأنساق الاجتماعية البنائية عادة مع الاعتقاد بأن التغيير أمر سهل. وقد تصف تلك المقولة صيغاً معينة للبنائية[٣]، ولكن ليس الصيغة البنيوية التي أقدمها هنا. أعتقد، - مثل بنائيين آخرين - أنه من المهم إيضاح كيف أن الحقائق الاجتماعية مشكلة ومحتواة بواسطة الأفكار المشتركة؛ لأن ذلك قد يكشف لنا عن إمكانيات جديدة للتغيير، ولكنني سوف أؤكد أيضاً أن تلك الحقائق قد لا تكون مطواعة في قابليتها للتغيير في ظروف تاريخية معينة. وفي الحقيقة - وبغض النظر عن صفاته الأخرى - فإن التغير البنيوي من المفروض أن يكون صعباً نوعاً ما. فالثقافة لها ميول طبيعية متزنة داخلياً وثابتة، كلما زادت درجة عمق تذييتها واستيعابها بواسطة الفاعلين زادت صلابة تلك الميول وقوتها. فبعيداً عن كونها توفر دليلاً أو شاهداً بدهياً للبنائية، فإن حقيقة التغير البنيوي تفرض تحدياً تفسيرياً مهما. كيف يمكن للدول أن تصنع ثقافة جديدة للفوضوية إذا كانت بنية الثقافة الحالية تفرض عليها إعادة إنتاج ذات الثقافة.

توجد على الأقل طريقتان للإجابة على هذا السؤال، يعكس كل منهما نموذجاً مختلفاً "لما يحدث" ويجري في العملية الاجتماعية، وبالتحديد لمدى احتواء تلك العملية على إعادة إنتاج الوكلاء لأنفسهم. الطريقة الأولى تعامل الوكلاء على أنهم خارجون عن العملية الاجتماعية، والطريقة الثانية تعاملهم على أنهم جزء من تلك العملية وداخلون فيها.

تمثل الطريقة الأولى المحور الرئيس للمدخل العقلاني في دراسة التفاعل، كما توضحه نظرية أنساق المباريات، والتي يصفها Jeffrey Legro بأنها تشتمل على "خطوتين" تحليليتين: أولاً

---

٣ See, for example, Unger (1987).

هناك خطوة خارجية لتشكيل التفضيل، وبعدها خطوة ثانية للتفاعل بين فاعلين معينين، والذي تتحدد نتيجته بالقيمة المتوقعة للسلوكيات المختلفة[٤]. وبغض النظر عن المستوى التحليلي الذي تلتزم به نجد أن العقلانية - تناقش بشكل رئيس - الخطوة الثانية فقط، ونجدها تعامل الهويات والمصالح على أنها "معطاة خارجياً". هنا أقول "رئيس"؛ لأنه بدأت محاولات مثيرة تهدف إلى إدخال التفضيلات داخل الإطار العقلاني[٥]. تتخلى هذه المحاولات عن نموذج الخطوتين، وتتحول - بدلاً من ذلك - إلى مدخل البنائية في دراسة العملية. وعلى أية حال، فإنه من المهم ملاحظة أن مسلمة "معطاة خارجياً" لا تعني - كما يعتقد بعض نقاد العقلانية - أن الهويات والمصالح ثابتة أو غير متغيرة. فالعقلانية لا تعيق إمكانية حدوث التغيرات في الهوية والمصلحة، مادام ذلك يحدث في "الخطوة" الأولى قبل تحليل عملية التفاعل أو خارجها. فمثلاً، يعد المدخل العقلاني لدراسة الأنساق الدولية منسجماً مع وجهة النظر الليبرالية التي تؤكد أن التغيرات الداخلية (أي خارجية بالنسبة للتفاعل) يمكن أن تغير هويات الدول بطرق يمكن بدورها أن تغير بنية النسق[٦]. ما تعنيه مسلمة "معطاة خارجياً"- مع ذلك - هو أن الهويات والمصالح لا يتم النظر إليها، أو أخذها على أنها في عملية مستمرة من التفاعل ذاته، أو أن ذلك التفاعل هو الذي يحدثها ويحافظ عليها. ففي تحليل التفاعل تكون تلك الهويات والمصالح ثوابت، ليست عمليات أو نتائج، حتى لو كانت تتغير خارج التفاعل. وفيما يتعلق بالأسباب المنظومية الخالصة للتغير البنيوي، نجد أن العقلانية توجهنا لأخذ الدول كمعطيات أو مسلمات(غالباً أنانية)، وإلى أن نركز على التغيرات التي تحدث في سلوكها استجابة للتغيرات في الأسعار أو التكلفة في البيئة.

تفترض الطريقة الثانية للإجابة على السؤال - المدخل البنائي لدراسة العملية - والتي تمثلها التفاعلية الرمزية - أن "ما يحدث" أو ما يجري في التفاعل هو أكثر من مجرد تكييف السلوك تبعاً لتكلفته. أيضاً إعادة إنتاج الوكلاء وهوياتهم ومصالحهم تكون داخلة في تلك العملية. فأثناء

---

٤ Legro (1996). The assumptions of this approach are clearly laid out in Stigler and Becker's (1977) classic essay.

٥ See, for example, Elster (1982), Cohen adnAxelrod (1984), Raub (1990), Becker (1996), and Clark (1998).

٦ For example, Moravcsik (1997).

التفاعل، لا تحاول الدول فقط أن تحصل على ما تريد أو تحتاج، وإنما تحاول أيضاً أن تعزز مفاهيم الذات والآخر التي تخلق تلك الحاجات وتقويها. فالوكلاء ذاتهم هم نتائج مستمرة للتفاعل، مسببين ومشكلين ذلك التفاعل في آن واحد. هنا تختلف درجة صعوبة المحافظة على تلك النتائج أو تعزيزها. فبعض الهويات من السهل إعادة إنتاجها، بينما يكون من الصعب إعادة إنتاج بعضها الآخر. ولكن حتى عندما لا تتغير الهويات والمصالح في عملية التفاعل - بحسب وجهة النظر هذه - فإن استقرارها يعتبر داخلياً بالنسبة للتفاعل، وليس خارجاً عنه لذلك وفقاً لوجهة النظر التفاعلية، فإن افتراض "الوكلاء الخارجيين" يعتبر تمديداً (إضفاء لصفة مادية على المجرد)، أي استبعاداً لتلك الجوانب من عملية التفاعل والتي تخلق الصفة المعطاة للوكلاء[٧]. إضفاء الصفة المادية على المجرد قد يكون مفيداً أحياناً؛ لأن التفضيلات قد تكون مستقرة أو ثابتة أحياناً، ولا تهمنا أصولها أو مصدرها. ولكن عندما نعامل الهويات والمصالح كمعطيات، فإننا يجب أن نعتبر ذلك استبعاداً أو إقصاءً منهجياً للعملية التي تنتج تلك الهويات والمصالح، ولا يجب أن نسمح لذلك بأن يكون أونتولوجيا ضمنية. وحتى نفهم تلك العملية، فإننا نحتاج إلى إيضاح كيف أن الهويات والمصالح هي نتائج مستمرة للتفاعل - دائماً في عملية مستمرة - وليس فقط إيضاح تلك الهويات والمصالح كمدخلات على التفاعل.

أصبحت لدينا إذاً فرضيات تحولية من أجل التفكير في التغير البنيوي للسياسة الدولية فإذا كانت مستويات مختلفة من العمل الجماعي المؤسس هي نتائج وقياسات للبنية، فإن إحدى الفرضيات إذا هي أن الدول التي لها مصالح معينة تجد من خلال التفاعل مزيجاً من الحوافز والقيود التي تمكنها من التعاون، مع أن بعضها قد يستغل مشكلات ذلك التعاون[٨]. الفرضية الأخرى هي أن الدول تخلق عبر التفاعل مصالح جديدة تجعل منها أقل منطقا أو تعرضاً لمشكلة الاستغلال في المقام الأول. ومن أجل أن نعطي ذلك الفرق مضموناً، فإننا نحتاج إلى معرفة

---

٧ See Mead (1934), Hewitt (1976, 1989), McCall and Simmons (1978), and Stryker (1980).

٨ On just how far this starting point can get us, see especially Taylor and Singleton (1993) and Hardin (1995a, b).

ما هي أنواع المصالح التي سوف ينظر إليها النموذج العقلاني على أنها معطاة. مع أن نظرية أنساق الخيار العقلاني لا تتضمن مسلمة عن الأنانية أو المصلحة الذاتية، فإنها غالباً ما تفعل ذلك في الممارسة (الفصل الثالث). ذلك صحيح بشكل خاص في العلاقات الدولية، حيث تسيطر الواقعية، والتي يعتبر مفهوم المصلحة الذاتية إحدى مسلماتها الأساسية. يمكن رؤية الفرق بين الفرضيتين على أنه يتعلق بأية درجة يمكن اعتبار "الذات" معطى في مفهوم "المصلحة الذاتية". يؤكد النموذج العقلاني أن حدود الذات لا يؤثر فيها التفاعل؛ ولذلك فهي لا تتغير خلال هذا التفاعل. لذلك فإن الدول - وخلال تعلمها للتعاون بعضها مع بعض - لا تصل إلى درجة أن تتماثل مع بعضها البعض. يؤكد النموذج البنائي أن حدود الذات تقع في صميم عملية التفاعل؛ ولذلك فإنها قد تتغير خلال تلك العملية. لذلك فالدول في تعاونها يمكنها أن تشكل هوية جماعية أو تصنعها. إذا كان ذلك حقيقة هو "ما يحدث" أو ما يجري في التفاعل، فإن الفرضية العقلانية - وكذلك الواقعية - سوف تتنبأ بقليل من التغيير، وسوف تقلل من زخمه، وسوف تسيء وصف كيفية حدوثه. تلك هي نتائج كثير من الدراسات خارج حقل العلاقات الدولية[٩]، ولكن الممارسة السائدة داخل ذلك الحقل هي افتراض صحة النموذج العقلاني، وبالتالي عدم مناقشة النماذج الأخرى المنافسة[١٠]. وبما أن النموذج العقلاني مطور بشكل جيد، فإنني هنا أركز على تطوير نموذج تفاعلي بديل، مع مقارنة المنهجين[١١].

يتم ترتيب هذا الفصل في ثلاثة أجزاء رئيسة. بالاعتماد على نظرية الأنساق الاجتماعية التفاعلية، أقدم في الجزء الأول نموذجاً تطورياً عاماً لتشكيل الهوية، موضحاً كيف أن الهويات يتم إنتاجها، وإعادة إنتاجها في العملية الاجتماعية[١٢]. أقول في الجزء التالي: إن التغير البنيوي في السياسة الدولية يشتمل على تشكيل الهوية، ويقتضيها. وبوضع الجزأين

---

٩ See, for example, Melucci (1989), Calhoun (1991), Howard (1991), Morris and Mueller, eds. (1992), and Kramer, et al. (1995).

١٠ Though see Harsanyi (1969) and Keohane (1984: 109-132).

١١ Also see Barnett (1998), who draws on Goffman (1969).

١٢ Kowert and Legro (1996: 469) argue that constructivists currently lack such a theory.

بعضهما مع بعض أطور نظرية أنساق سببية لتشكيل الهوية الجماعية في الفوضى. تحتوي نظرية الأنساق على أربعة متغيرات "رئيسة" يمكن تحقيقها في المنظومات الدولية الواقعية بطرق متعددة: الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس، وتقييد الذات.

يجب أخيراً ملاحظة أن الفصل يفترض أن الدول تعتبر فاعلين ذوي أهداف محددة (لهم أغراض معينة/فاعلين هادفين)، ويمكن أن نطبق عليهم المفاهيم البشرية لنظرية الأنساق الاجتماعية مثل الهوية، والمصلحة والقصدية. وللدفاع عن هذا الافتراض أحيل القارئ إلى الفصل الخامس.

منطقان لتشكيل الهوية Two Logics of identity formation

تستلزم كل النظريات البنائية نظرية الأنساق لفهم العملية الاجتماعية التي تؤسس للبنية وتقتضيها. ومع أن كينيث والتز لا يحيل إلى نظريته بهذه الطريقة، فإنها مبنية على مثل ذلك الفهم عندما يناقش آليتين تؤثر بواسطتهما البنية على السلوك: المنافسة والتأهيل الاجتماعي. (والتز، ص ٧٤ - ٧٧). تؤثر المنافسة في السلوك، بمكافأة أولئك الذين ينتجون ويعملون بكفاءة وقدرة، ومعاقبة أولئك الذين يفشلون في ذلك، و يؤثر التأهيل الاجتماعي في السلوك عن طريق مكافأة وعقاب توافقه مع المعايير الاجتماعية أو عدمه.

تظل نظرية أنساق والتز حول العملية غير مطورة بشكل جيد، وتبدو غامضة في تأرجحها بين البنائية والعقلانية الموضحة سابقا. استخدامه لفكرة داروين حول الاختيار الطبيعي لوصف نتائج المنافسة يقترح جدلاً بنائياً، مادام أن أنواع الوحدات - وليس سلوكها فقط - تتأثر بعملية الاختيار؛ واهتمامه بالتأهيل الاجتماعي يشير أيضاً إلى ذات الاتجاه. ومع ذلك، فإن هناك جوانب مهمة لا يعترف فيها والتز بأن الدول مشكلة أو مبنية. وعلى العكس من وجهة النظر الاجتماعية التي تأخذ المعايير على أنها تؤثر في الهويات والمصالح، نجد أن والتز - مثله مثل العقلانيين - يتبنى وجهة نظر اجتماعية "رقيقة"، يرى بموجبها أن المعايير تؤثر فقط في السلوك، وليس في تشكيل الهويات والمصالح. أيضاً نجد نفس القدر من التأرجح في معالجته للمنافسة. يفترض والتز أن الدول "مهتمة بذاتها" قبل أن تبدأ في التفاعل (ص.٩١)، مما يعني

أن الهويات الأنانية توجد مسبقاً قبل بدء الاختيار الطبيعي، وأيضاً نجده يلاحظ أن معدل وفيات الدول اليوم منخفض (ص.٩٥)، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك كثير من اختيار الوحدات في المقام الأول. وبغض النظر عن التزامه الشديد بالبنيوية، فإن المجازات والاستعارات المسيطرة على كتابه هي الاقتصادية وليس السوسيولوجية. وكاقتصادية فإن نظريته سوف تعامل الوكلاء (الدول) على أنهم مسلمات معطاة في العملية الاجتماعية، بدلاً من أن يكونوا نتاجاً لتلك العملية.

يمكن إيضاح بعض من غموض كينيث والتز بالتمييز - وبشكل أكثر وضوحاً - بين النتائج السلوكية والنتائج البنائية (التشكيلية) للعملية. أطمح في هذا الجزء أن أفعل ذلك من خلال بناء نموذج تفاعلي للعملية الاجتماعية، يركز على كيفية بناء الهويات والمصالح وتشكيلها - "كمتغير تابع" - ومن ثم ربط ذلك النموذج بالنموذج السلوكي ونظرية أنساق المباريات. وعلى أية حال، فإن المشكلة الحقيقية في نظرية أنساق والتز عن العملية تكمن في تبنيها لأونتولوجيا المادية للبنية، والتي بطمسها للجانب الاجتماعي للبنية، تجعل من الصعب أن يكون للتأهيل الاجتماعي أي تأثير أكثر من النتائج السلوكية (الفصل الثالث). الأونتولوجيا المثالية التي قدمتها في الفصول السابقة تقبل - على الأقل - إمكانية النتائج التشكيلية، وبهذا الشكل تعتبر متطلباً سابقاً لإيجاد منهج بنائي كامل لدراسة عملية التأهيل الاجتماعي. وهكذا، ومع أن هذا الجزء والفصل مهتمان بشكل أساسي بالجدل بين البنائيين والعقلانيين حول الوكالة والبنية، فإن الجدل بين الماديين والمثاليين يدخل في النقاش كخلفية.

يوفر إيجاد مدخل "تطوري" إطاراً كاملاً لدمج هاتين القضيتين. فحتى تعتبر نظرية الأنساق تطورية يجب أن تفي بثلاثة معايير أساسية[١٣]: (١): يجب أن تشرح انتقال المتغير أو تحوله عبر الوقت. في حالتنا هذا المتغير هو هويات الدولة فيما يتعلق بالأمن (عدو، منافس، صديق)، ولذلك فوحدة التغيير تعتبر سمة، بدلاً من أن تكون نوعاً من ناحية أو سلوكاً من ناحية أخرى. فعلى العكس من دراسة Hendrik Spruy للانتقال إلى عالم مركزية - الدولة من

---

١٣ See Nelson (1995: 54) and Florini (1996: 369).

عالم تسيطر عليه دول المدينة (أنواع أخرى)[١٤]، فإن حقيقة أن الدول تسيطر على الأنساق العالمية المعاصرة ليس مهماً بالنسبة لي في هذا التحليل. فمادامت الهويات والمصالح تعتبر ظواهر إدراكية (ذهنية)، فإنني هنا أتحدث عما يسميه Emanuel Adler "التطور الإدراكي" داخل نوع واحد[١٥]. (٢): يجب أن تحدد نظرية الأنساق وسائل إحداث التنوع في المتغير التابع، وآلية اختيار نتائج ذلك التنوع وانتشاره إلى المجموع الكلي. في عالم الطبيعة يأتي التنوع من المحاكاة الجينية، وهنا يأتي من تغيرات تحدث على مستوى الوحدة في بنية علاقات الدولة - المجتمع، ومن الخيارات الاستراتيجية لصناع قرار السياسة الخارجية. فطبيعة عملية الانتشار هي ما أركز عليه لاحقا. (٣): أخيراً يجب على نظرية الأنساق أن تدمج الميول الداخلية التي تثبت تلك التغيرات أو توحدها في المجموع أو الكل. هذا الأمر يتم تحقيقه هنا بواسطة التزام الدول بهوياتها، ويعزز بالأبنية المؤسساتية على المستويين المحلي والدولي.

يكون العصب الأساسي لأي نموذج تطوري هو العملية التي بموجبها يتم تنقية (اختيار) المتغيرات والتنوعات التي حدثت في مستوى الوحدة وانتشارها (التغيرات في هويات ومصالح الدولة)، إلى المستوى الكلي (الأنسقة الدولية). ففي الطبيعة توجد آلية تنقيح وانتشار واحدة فقط: الاختيار الطبيعي. في المجتمع توجد آليات أخرى، وغالباً ما تكون أشدة قوة من آلية الطبيعة: الاختيار الثقافي. يشكل الاختيار الطبيعي والاختيار الاجتماعي طريقين سببيين يمكن للهويات أن تتطور من خلالهما، أي "المنطقين"، كما في عنوان هذا الجزء. تعتبر الفروق بين هذين المنطقين موازية لتلك الفروق بين المنافسة والتأهيل الاجتماعي عند والتز، ولكن عبارات الاختيار الطبيعي والاختيار الثقافي تمكننا من تجاوز بعض مشكلات لغة والتز[١٦]، وأيضاً تمكننا من الاستفادة من الجدل في السيوسيولوجيا حول الأهمية النسبية لتلك الفروق،

---

١٤ Spruyt (1994).

١٥ Adler (1991).

١٦ Specifically, the connotation that natural selection ("competition") is conflictual and cultural selection ("socialization") Cooperative. In my view both kinds of selection can be conflictual, and both cooperative.

والذي يرتبط في النهاية بدور الأفكار والقوى المادية في التطور الاجتماعي[١٧]. فمثل الواقعيين الجدد نجد أن الداروينيين هم في الواقع ماديون يقللون من دور الأفكار بتأكيدهم أن الصيغ الثقافية يجب أن تكون تكيفية بالمعنى الجيني. ومثل المؤسساتيين، نجد أن "اللاماركيين" (نسبة إلى Lamarck) هم في الواقع مثاليون، يؤكدون أهمية الأفكار بالإشارة إلى قدرة الصيغ الثقافية على التنوع والتغير تحت نفس الظروف المادية. لا ينكر معظم اللاماركيين دوراً للاختيار الطبيعي؛ ولذلك يفضلون نموذجاً "مزدوجاً" (الميراث المزدوج) للتطور الاجتماعي (جيني وثقافي)، بدلاً من اختزالية ثقافية كاملة[١٨]، ولكنه نموذج يؤدي فيه الاختيار الثقافي معظم الدور الشارح. كل المنشغلين بالعلوم الاجتماعية يعتبرون اللاماركيين (ما عدا الواقعيين الجدد) في رؤيتهم، بما في ذلك كثير من الذين طوروا نماذج تطورية لمواضيعهم[١٩].

سوف يتم ترتيب النقاش الذي يلي بالاعتماد على التمييز بين الاختياريين الطبيعي والثقافي (وهكذا بين المناهج المادية في مقابل المناهج المثالية لدراسة العملية)، ولكن بعد الانتهاء من الاختيار الطبيعي سوف أركز على تقديم منهج بنائي للاختيار الثقافي، وعلاقة ذلك الاختيار بالعقلانية، مع التركيز بشكل خاص على آلية التعلم الاجتماعي. وحتى أوضح النقاش، فإنني أستخدم مثال تطور الأفكار الأنانية والتنافسية حول الذات والآخر، والتي تشكل هوية العدو. سوف يتجه ذلك جزئياً نحو إجابة سؤال Mearchimer عن لماذا تعتبر المنظومات الدولية تاريخياً ميالة نحو الهوبيزية[٢٠]، وسوف أيضاً يوجد الخلفية الضرورية لمناقشة كيف تمكنت الدول من تفادي هذا العالم الهوبيزي أو تحاشيه؟

---

١٧ See, for example, Campbell (1975), Boyd and Richerson (1985) and Wilson and Sober (1994); for applications to economics see Hirshleifer (1978) and Witt (1991).

١٨ On the co-evolutionary model see especially Boyd and Richerson (1985).

١٩ Notably Nelson and Winter (1982) and Sporuyt (1994). "Organizational ecology" represents a more Darwinian approach to social evolution; see Hannan and Freeman (1989) and Singh and Lumsden (1990).

٢٠ Mearsheimer (1994/5:10).

الاختيار الطبيعي Natural Selection

يحدث الاختيار الطبيعي عندما تفشل الكائنات الحية غير المهيأة نسبياً في التنافس على الموارد المحدودة في إعادة الإنتاج، ويتم استبدالها تبعاً لذلك بكائنات مهيأة بشكل أفضل. يستخدم عادة قياس "البقاء للأصلح" لوصف تلك العملية، ولكنه قد يكون مجازاً مضللاً، باقتراحه أن الأقوى يقتل الأضعف أو يزيله. فالاختيار الطبيعي لا يعني حرب الكل ضد الكل، ولكنه يشير إلى اختلاف الكائنات في مدى نجاحها في إعادة الإنتاج. يمكن لذلك أن يستخدم لشرح تطور الكائنات (الدول الحالية في مقابل دول - المدينة)، أو لتفسير السمات (الهويات والمصالح) داخل الكائنات، ولكن الآلية هي ذاتها: نجاح عملية إعادة الإنتاج للكائنات الحية. فالسمات يتم اختيارها من خلال مصائر الكائنات الحية التي تخصها، وليس من خلال اختيار السمات كسمات. إضافة إلى ذلك - وكما يشير والتز في مناقشته للتنافس - لا يتطلب الاختيار الطبيعي إدراكاً أو عقلانية أو قصدية، وبهذا الشكل فهو عملية مادية بحتة، تعمل من دون علم الفاعلين[٢١]. فالتعليم والتأهيل الاجتماعي ليست أجزاء من عملية الاختيار؛ لأن الخصائص المكتسبة خلال حياة الكائن الحي لا يمكن إعادة إنتاجها بواسطة جينات ذلك الكائن.

قال السوسيولوجيون: إن الاختيار الطبيعي سيكون لصالح الأنانيين، على اعتبار أنهم سيكونون أقدر على هزيمة اللاأنانيين (المؤثرين) في المنافسة على الموارد المحدودة. وبحسب وجهة النظر هذه - والتي يعارضها بعض السوسيولوجيين اليوم - فإنه من المؤكد أن التطور البشري أنتج ما يسمى بـ"Homo economicus"[٢٢]. ذات الشيء يمكن قوله بخصوص تطور الدول الأنانية، ولكن من أجل أن نفعل ذلك يجب أن نكون حذرين من الوقوع في مشكلتين.

تظل المشكلة الأولى هي المسلمة الواقعية الشائعة والقائلة إن الدول - بحكم تعريفها، وتشكيلها الفطري - تعتبر ذاتية المصلحة. يكشف والتز تلك المشكلة عندما يقول (ص٩١): إن الدول مهتمة بذاتها منذ لحظة "بداية تفاعلها، أي "قبل" أن تشكل منظومات دول. فإذا كان

---

٢١ Waltz (1979: 76-77).

٢٢ Boyd and Richerson (1980: 101); cf. Witt (1991).

ذلك صحيحاً فإننا لن يمكننا استخدام مفهوم الاختيار الطبيعي في النسق الدولية لتفسير أنانية الدول، مادامت ليست شيئاً يمكن أن يتغير بشكل مستقل عن كونها دولة. فكون الدول أنانية منذ البداية (بالتعريف) يعتبر مشابهاً لامتلاك البشر ٤٢ كروموزوما، الأمر الذي باعتباره ميزة بشرية، وسمة تشكيلية ومعطاة بشكل خارجي لا يمكن اختياره في العلاقات البشرية. قد يفضل الاختيار الطبيعي تطور الأنانيين وبقاءهم، ولكن يمكننا رؤية ذلك فقط إذا تصورنا مفاهيمياً العلاقة بين الأنانية وحاملها على أنها علاقة شرطية (مترتبة) وليست ضرورية. يزداد ذلك وضوحاً إذا تذكرنا أن المصلحة الذاتية ليست فقط نتيجة لمحاولة تحقيق الحاجات (وهكذا جزء من الطبيعة البشرية)، ولكن أيضاً نتيجة لمحاولة تحقيق تلك الحاجات "بطريقة" معينة، بمعاملة الآخر نفعياً (الفصل الخامس). هذا يعني أن المصلحة الذاتية ليست خاصية فطرية للفاعلين - مثل كون طول الفرد ست أقدام - ولكنها خاصية علائقية مشكلة عن طريق تبني هوية معينة تجاه الآخر، فلا يستطيع أحدهم أن يكون أنانياً بذاته فقط. لذلك، فإن أكثر ما يمكن اعتباره سمة تشكيلية للدولة، هو الاستعداد لتبني هويات أنانية، وليس تلك الهويات بذاتها.

يتصل ذلك بالمشكلة الثانية والتي ظهرت مؤخراً مع زيادة الاهتمام في العلاقات الدولية بنظرية الأنساق الاجتماعية للهوية[٢٣]. تقترح النتائج الإمبيريقية التي تدعم نظرية الأنساق أن الدول قد يكون لها في الحقيقة استعداد مسبق بأن تكون ذاتية المصلحة، مادام أن أعضاء المجموعات البشرية دائماً ينحازون بعضهم إلى بعض، عندما يتعاملون مع أعضاء مجموعات أخرى. تلك نتيجة مهمة تدعم تفسيراً تصورياً للفوضويات الهوبيزية. ومع ذلك، فإنها بذاتها لا تشرح هذه النتيجة؛ لأن الميل إلى التحيز تجاه أعضاء المجموعة يختلف تماماً عن الميل إلى العدوان داخل المجموعة[٢٤]، فالأخير يكون ميزة رئيسة للثقافات الهوبيزية، كما أنه لا يمنع من أن تشكل المجموعات المتنافسة شيئاً "مشتركاً داخل المجموعة" أو هوية جماعية[٢٥].

---

٢٣ See especially Mercer (1995).

٢٤ Struch and Schwartz (1989).

٢٥ Gaertner, et al. (1993).

فحتى وإن كانت نظرية أنساق الهوية الاجتماعية محقة فإن ذلك لا ينتج عنه أن الفوضويات سوف يكون لها بالضرورة ثقافات مساعدة - الذات.

بقول ذلك، تعطينا نظرية أنساق الهوية الاجتماعية سبباً للاعتقاد بأنه توجد في بداية النسق فوضى معينة، فإنه من المرجح للاختيار الطبيعي أن ينتج ثقافة مساعدة الذات، وليس ثقافة مساعدة الآخر، والتي سيصبح عندها منطق يحافظ على ذاته واستمراره. فعندما تشكل الدول لأول مرة نسق الدول، فإنها تفعل ذلك في سياق خالٍ من القيود المؤسساتية. ذلك لا يجبرها على أن تكون ذاتية المصلحة، ولكن باعتبار الانحياز الطبيعي تجاه المجموعة، وفي عالم كهذا، فإن كل دولة - وبسبب من التنوع "الجيني" الداخلي - يحصل أن تتبنى هويات عدوانية وأنانية، سوف تزدهر على حساب أولئك الذين لا يتبنون مثل تلك الهويات. وتكون النتيجة عبر الوقت أن "تفاحة واحدة فاسدة تفسد كل الصندوق": ففي فوضوية ما قبل المأسسة سوف يتم تنزيل الهويات والمصالح إلى مستوى الفاعلين الأكثر ذاتية؛ لأنه ليس هناك "ما يحول دون ذلك"[٢٦]. احتمال أن يكون شيئ من هذا القبيل قد حدث في التاريخ الدولي يدعمه تقرير Robert Carneiro بأنه في عام ١٠٠٠ ق.م كان هناك ٦٠٠,٠٠٠ وحدة سياسية مستقلة في العالم، واليوم يوجد فقط حوالي ٢٠٠ وحدة سياسية[٢٧]. فمن الواضح أن كثيراً من الدول فشل في إعادة الإنتاج، وربما كان لعدم القدرة على أداء سياسة القوة وأمور أخرى دور في ذلك. وكمقولة مادية، فإنني آخذ ذلك على أنه الشرح لتطور الأنانية والثقافة الهوبيزية ومتفق - بشكل كبير - مع الشرح الواقعي. الاختيار الثقافي قد يكون له دور أيضاً، ولكن في عالم بدون أفكار مشتركة، فإن المنطق المادي للاختيار الطبيعي من المرجح أن يكون قوياً، وحالما يدخل في ثقافة، فإن الدول المنحرفة سوف تكون تحت الضغط للتوافق مع ذلك المنطق.

فبينما قد يساعد الاختيار الطبيعي في تفسير ظهور الهويات الهوبيزية قبل ٣٠٠٠ سنة، فإنه، مع ذلك، قليل الأهمية في شرح هويات الدولة اليوم. المشكلة، كما وصفها

---

٢٦ Waltz (1959: 188).

٢٧ Carneiro (1978: 213).

Timothy Mckeown [٢٨]، هي أنه لأن الاختيار الطبيعي يؤدي دوره من خلال نجاح عمليات إعادة الإنتاج، فإنه من أجل أن يعمل، فإن البقاء يجب أن يكون صعباً، وهو ما ليس كذلك بالنسبة للدول المعاصرة. فعندما يكون البقاء صعباً، فإنه يكون هناك تلازم قوي بين التغيرات في البيئة، وبين مصائر أنواع مختلفة من الوحدات. بمعنى أن الوحدات غير الصالحة يتم استبدالها بأصلح منها. وعندما يكون البقاء سهلاً، فإن التغيرات في البيئة يكون لها تأثير محدود على نجاح إعادة الإنتاج، جاعلة بذلك الوحدات غير ذات كفاءة، أو غير الصالحة قادرة على البقاء. فمنذ بزوغ النسق وستفاليا عام ١٦٤٨ انخفض معدل وفيات أعضائها بشكل كبير، حتى مع الحروب المستمرة، وعدم التكافؤ في القوة بينها. فالدول الصغرى ازدهرت، والدول العظمى مثل ألمانيا واليابان والتي بدت مستعدة للانتحار تم "إعادة تناسقها". ففي أحد الأمثلة، منذ الحرب العالمية الثانية عندما كانت إحدى الدول تتعرض لخطر فقد "حياتها" بواسطة الأخرى، فإن المعتدي (العراق) تم دحضه بتحالف من كل دول العالم، ومعظم تلك الدول لم تكن لها مصالح أنانية في الكويت.

قد يفسر الواقعيون هذه السهولة في البقاء بالإحالة إلى الحقيقة المادية التي تقول: إن "قتل" الدول أصعب من قتل الأفراد. يبدو ذلك صحيحاً جزئياً، ولكنه لا يشرح بقاء الدول الضعيفة في فوضوية من الدول القوية، أو بقاء الدول المنهزمة في فوضوية من الدول المنتصرة، ولا يفسر لماذا يختلف معدل بقاء الدول الحديثة عن معدل بقاء الدول ما قبل الحديثة. فكما قلت في الفصل السادس، يبدو من الأرجح أن معدل الوفيات المنخفض للدول الحديثة يعود إلى مؤسسة السيادة، والتي تعترف فيها بعض الدول بحقوق بعضها في الحياة والحرية والملكية، ونتيجة لذلك تقيد عدوانها. وكما سبق وأشار السوسيولوجيون، فإن المؤسسات يتمثل تأثيرها في حماية الضعيف من القوي، مما يوهن أهمية الاختيار الطبيعي بالنسبة للحياة الاجتماعية، ويوجد فرقاً رئيساً بين "الاقتصاد الطبيعي" و "الاقتصاد السياسي"[٢٩]. ومهما يكن الشرح

---

٢٨ McKeown (1986: 53).

٢٩ Hirshleifer (1978).

- على أية حال - فإنه يبدو في السياسة الدولية أن هناك كثيراً من "التراخي"، أو عكسياً، قليلاً من "ضغط الاختيار"[٣٠]، في العلاقة بين المنافسة وبقاء الدولة. إذا استمر هذا التراخي - وهناك أسباب للاعتقاد بأنه سيستمر - فإن الاختيار الطبيعي لن يكون عاملاً مهماً في تطور هويات الدولة في المستقبل. ومهما يكن ما قد يشرح تلك التغيرات، فإنها لن تكون؛ لأن الدول الأنانية كانت مدفوعة للانقراض بسبب من فشلها في التكيف.

الاختيار الثقافي Cultural Selection

يعني الاختيار الثقافي آلية تطورية تقتضي "انتقال محددات السلوك من فرد إلى فرد، وهكذا من جيل إلى جيل عن طريق التعلم الاجتماعي والمحاكاة، أو عبر عمليات أخرى مشابهة"[٣١]. اعتبر ذلك مساوياً لما يسميه السوسيولوجيون (وكينيث والتز) "التأهيل الاجتماعي". فبدلاً من أن يعمل بدون علم الفاعلين ومن خلال الفشل في عمليات الإنتاج، نجد أن الاختيار الثقافي يعمل مباشرة عبر قدراتهم الإدراكية والعقلانية والقصدية[٣٢].

سوف أختبر فيما يلي آليتين للاختيار الثقافي هما المحاكاة والتعلم الاجتماعي. يمكن استخدام هاتين الآليتين بطريقة عقلانية لشرح سلوك هويات ومصالح معينة، أو بطريقة بنائية لشرح الهويات والمصالح ذاتها. بهذه الطريقة يثير مفهوم الاختيار الثقافي أو التأهيل الاجتماعي - بعكس الاختيار الطبيعي - سؤالاً عن أي المنهجين أفضل، البنائي أم العقلاني، ولكنه لا يحكم مسبقاً على الإجابة. ما يميز أو يفرق بين المنهجين هو العمق الذي تذهب إليه نتائج المحاكاة والتعلم الاجتماعي، أو إلى أي عمق تم تذييت المعايير الاجتماعية، والذي يعتبر سؤالاً إمبيريقياً، ولأن المنهج العقلاني معروف بشكل جيد، فإنني سوف أركز - بدلاً من ذلك - على تقديم المنهج البنائي وتطوره، مع الإحالة بشكل خاص إلى آلية التعلم الاجتماعي.

---

٣٠ Witt (1985: 382).

٣١ Boyd and Richerson (1980: 102).

٣٢ On the differences between this and natural selection in the case of foreign policy see Levy (1994: 298-300).

المحاكاة Imitation

تكتسب الهويات والمصالح عن طريق المحاكاة، عندما يتبنى الفاعلون مفاهيم الذات لأولئك الذين ينظرون إليهم على أنهم "ناجحون". وبهذا الشكل تميل المحاكاة - في نهاية المطاف- إلى جعل المجموع أو الكل متجانساً. ومع أن النجاح قد يكون صعباً أحياناً في أرض الواقع، فإنه يبدو بدهياً بأن هناك على الأقل نوعين من النجاح: النجاح "المادي" وهو الذي يتحقق نتيجة لاكتساب القوة والثروة، ونجاح "المنزلة" أو المرتبة، والذي يكون نتيجة لاكتساب الشرف[٣٣]. من الممكن أن يكون الأول مصدراً للثاني، ولكن أيضاً يبدو أن هناك أشكالاً معينة من الشرف لا علاقة لها بالنجاح المادي - الزوج المثالي، القدوة الجيدة، الأستاذ الجيد، وهكذا. تستحق هذه الفروق بين أنواع النجاح مزيداً من التفصيل، ولكن ما يهمني أكثر هنا هو أن كلا النوعين يستلزم مسبقاً مبادئ للقياس، وبغض النظر عن مدى تلك المبادئ وطبيعتها بالنسبة للبشر في زمن ووقت معين، فإنها في الحقيقة تكون دائماً مشكلة عن طريق الفهم المشترك الذي يتنوع بحسب السياق الثقافي. فمثلاً في المجتمع الأمريكي اليوم من الصعب تعريف النجاح المادي بمعزل عن تكديس المال والثروة، أو على العكس من ذلك كانت أوروبا العصور الوسطى ترى أنه من المهم جداً أن يحيا الفرد حياة فاضلة يخشى فيها الله، وأولئك الذين يكدسون الأموال كان ينظر إليهم على أنهم أناس فيهم شيء من الفجاجة والفساد. وفي السياسة الدولية يعرف النجاح المادي بأنه امتلاك القوة واستخدامها. ومع ذلك فإن مبادئ ما يعتبر قوة، وما يعتبر استخداماً مشروعاً لها قد تنوعت بشكل كبير. فقد حدث في التاريخ زمن كان يعتبر فيه إخضاع الدول الأخرى نوعاً من المجد والفضيلة، واليوم أصبح سلوكاً منبوذاً وغير مشروع. ومن ضمن مبادئ قياس ثقافة معينة لما يعتبر نجاحاً قد يوجد حقائق اجتماعية موضوعية ليست للفاعلين سيطرة عليها، ولكن ذلك لا يجعل من تلك الحقائق حقائق طبيعية.

يبدو أن مفهوم الاختيار الطبيعي يقدم شرحاً قوياً - نظرياً على الأقل - لتطور الفوضويات الهوبيزية، ومع ذلك فإن مفهوم المحاكاة قد يؤدي دوراً أهم في الواقع؛ لأنه

---

٣٣ Florini (1996: 375).

من الممكن أن يحتوي على نتائج وآثار أسرع على مستوى المجموع. فبينما يمكن للاختيار الطبيعي أن يغير من خصائص المجموع عبر أجيال عديدة، فإن المحاكاة يمكنها فعل ذلك بسرعة وبمجرد إثبات نجاح فكرة معينة، وبالتأكيد خلال جيل واحد. وهكذا - فيما يتعلق بالنجاح المادي - عندما ترى الدول التي لم تتعرض للخطر بعد أن مصير الدول الإيثارية تسيطر عليه الدول الأنانية وتتحكم فيه، فإنها قد تقرر أن الوسيلة الوحيدة للبقاء تكمن في مواجهة النار بالنار، وتبني هويات سياسات الواقع لأنفسها من أجل أن تضمن بقاءها. وبالنسبة لنجاح "المنزلة"، عندما تصبح المعايير الهوبيزية مسيطرة، فإن فكرة أن النجاح في الحرب ليس فقط مسألة حياة أو موت، ولكن مسألة شرف وفضيلة قد يتم اعتناقها جماعياً، موجدة بذلك سبباً للدول يتجاوز مسألة بقائها بحيث تحاكي أولئك الذين يعتنقون هذا المعيار والمبدأ. وحتى مع عدم اعتماد أي منهما على نجاح عملية إعادة الإنتاج، فإن الفكرتين قد تسيطران على النسق فوضوية جديدة وبسرعة، حالما تحصل الهويات الهوبيزية على موطئ قدم. النتيجة هنا "واقعية"، ولكنها نتيجة تم إيجادها عن طريق آلية مختلفة عن آلية الاختيار الطبيعي التي يركز عليها الداروينيون، أي أنها عملية لاماركية يؤدي فيها الاشتراك في الأفكار دوراً رئيساً. فحالما تصبح الثقافة الهوبيزية مذيتة ومستوعبة في المجموع، فإن السرعة التي قد تغير فيها المحاكاة ذلك المجموع قد تنخفض بشكل كبير؛ لأن أفكاراً جديدة يجب أن تتغلب على الأفكار القديمة المتأصلة، ولكن المحاكاة من الأرجح أن تبقى آلية أسرع للتطور من آلية الاختيار الطبيعي. نجد ما يدعم ذلك في كتابات John Meyer وزملائه الذين قاموا بتوثيق التجانس السريع والمتزايد في أشكال الدول في أواخر القرن العشرين وفي غياب من الحوافز المادية المرتبطة بنجاح عمليات إعادة الإنتاج[٣٤]. يرتبط ذلك الاكتشاف مباشرة بالحوار بين الماديين (الداروينيين) والمثاليين (اللا ماركيين) في العلاقات الدولية، ولكن بالقدر الذي يرتبط فيه التجانس ليس فقط بالسلوك وإنما أيضاً بالهويات، فإن ذلك الاكتشاف يرتبط أيضاً بالحوار بين العقلانيين والبنائيين كذلك[٣٥].

---

٣٤ For example, Meyer (1980), Thomas, et al. (1987), Boli and Thomas (1997), and Meyer et al. (1997); a smiliar point is made within organizational theory by Dobbins (1994; 137).

٣٥ See Finnemore (1996b) for a good overview.

التعلم الاجتماعي Social Learning

التعلم الاجتماعي هو الآلية الثانية للاختيار الثقافي، وهو محط اهتمامي الرئيس هنا وكما في المحاكاة، فإنه يمكن لآثاره أن تتنوع في عمقها ونتائجها. عادة ما تفتقر النماذج العقلانية إلى ديناميكية، ولكنها عندما تتناول التعلم نجدها تركز بشكل عام على نتائجه السلوكية، آخذة الهويات والمصالح كعوامل ثابتة، ومركزة على كيف يمكن لاكتساب معلومات جديدة حول البيئة من أن يمكن الفاعلين من تحقيق مصالحهم بشكل أكبر. أحياناً قد لا يذهب التعلم في تأثيره إلى أكثر من إحداث تلك النتائج السلوكية (التعلم "البسيط")، ولكن تركز المناهج البنائية على إمكانية أن تكون للتعلم نتائج تشكيلية على الهويات والمصالح ذاتها(التعلم "المعقد")[٣٦]. وحتى مع وجود محاولات مثيرة لإيضاح تلك الإمكانية عن طريق دراسة نظرية الأنساق لألعاب عملية التفاعل[٣٧]، فإن نظرية أنساق المباريات لم تكن مصممة أصلاً لهذا الغرض ؛ ولذلك فإن خطابها المفاهيمي غير مكتمل التطوير نسبياً. وعلى العكس، نجد أن تراث الرمزية التفاعلية - كما في كتابات George Herbert Mead - تحتوي على إطار تحليلي غني للتفكير حول كيف يتم تعلم الهويات والمصالح من خلال التفاعل الاجتماعي. فيما يلي أستخدم الإطار التحليلي للتفاعلية، وبالخصوص "نظرية أنساق الهوية" (محاولة لترجمة التفاعلية إلى فرضيات يمكن اختيارها)[٣٨]، من أجل بناء نموذج مبسط للتعلم المعقد، مع أخذ تطور الهويات الأنانية مثالاً مرة أخرى[٣٩].

---

٣٦ The distinction between simple and complex learning is from Nye (1987). Haas (1990) captures the same difference in distinguishing "adaptation" and "learning".

٣٧ See the citations in note 5 above.

٣٨ Identity theory was first articulated as such by Sheldon Stryker (1980, 1987, 1991); see also McCall and Simmons (1978), Burke (1991), and Howard and Callero, eds. (1991). Note that "identify theiry" is not the same thing as "social identity theory"; for a comparison of the two theories – from the standpoint of the latter – see Hog, et al. (1995).

٣٩ More so than with natural selection and imitation, there are important doubts about the applicability of learning theory to corporate beings like tates (e.g. Levy, 1994). This question has been addressed by students of organizational learning; for a sampling of opinion see Argyris and Schon (1978), Levitt and March (1988), and Dodgson (1993).

تظل الفكرة الأساسية هي أن هويات الفاعلين والمصالح المنبثقة عنها يتم تعلمها وتعزيزها استجابة لكيفية معاملة الآخرين المهمين لأولئك الفاعلين . يعرف ذلك بمبدأ "التثمينات المنعكسة" (Reflected Appraisals) ؛ لأنه يفترض أن الفاعلين يرون أنفسهم انعكاساً لما يعتقدون أنه رؤية أو "تثمين" الآخرين لهم في "مرآة" تمثيلات الآخرين للذات. فإذا كان الآخر يعامل الذات كما لو أنها عدو، فإن الذات عندئذٍ - ووفقاً لمبدأ التثمينات المنعكسة - من المحتمل أن تذيت تلك القناعة في هوية دورها في مقابل الآخر. ليس كل الآخرين على ذات القدر من الأهمية، على أية حال ؛ ولذلك تؤدي علاقات القوة والاعتمادية دوراً مهماً في هذا الموضوع.

سنقسم حتى نتمكن من تفصيل هذه الفرضية وفهمها بشكل أفضل المشكلة إلى قضيتين، ما يحضره الفاعلون معهم عند دخولهم في عملية التفاعل، وكيف يتعلمون الهويات حال دخولهم في التفاعل. ومن أجل التبسيط، فإنني أفترض فاعلين: الأنا و الأنا الثانية ويتقابلان في المواجهة الأولى، أي عالم خالٍ من الأفكار المشتركة. وحتى مع عدم واقعية كثير من الحالات، فإن الافتراض الثاني سوف يكون مفيداً في توضيح الدور الحرج الذي تؤديه كيفية معاملة بعض الفاعلين لبعضهم في تشكيل الهوية، وأيضاً لنبين أن جزءاً "مما يحدث" في إنتاج وإعادة إنتاج الثقافة هو إنتاج وإعادة إنتاج الهويات. هذا النموذج الأساسي يمكن توسيعه ليشمل الحالات التي توجد فيها ثقافة مسبقة.

ليست الأنا والأنا الثانية ألواحاً فارغة، أو صفحات بيضاء، وما تحضرانه معهما إلى عملية التفاعل سوف يؤثر على تطورهما ونموهما. إنهما يحضران معهما نوعين من الحقائب: حقائب مادية في شكل الأجساد والحاجات المصاحبة لها، وحقائب تمثيلية أو تصورية في شكل أفكار مسبقة حول ماهيتهما. مادية أجساد الأفراد هي نتيجة لعوامل بيولوجية، بينما مادية "أجساد" الدول هي نتيجة للأفكار المشتركة التي تتجاوز البيولوجيا، ولكن النتيجة هي ذاتها: حقائق معطاة بشكل خارجي وذاتية التنظيم - هويات شخصية تعاضدية - تتصرف بناءً على العالم الذي توجد فيه. لتلك الهويات متطلبات إعادة إنتاج أو حاجات أساسية يجب على الفاعلين إشباعها من أجل ضمان بقائهم. وضحت في الفصل الثالث أن حاجات البشر هي

الأمن الجسدي والأونتولوجي، والرضا عن الذات، والاجتماع، والتفوق، وفي الفصل الخامس وضحت أن حاجات الدول هي الأمن الجسدي، والاستقلال، والانتعاش الاقتصادي والرضا الجماعي عن الذات. لا شيء من هذه الحاجات يعتبر - وبشكل جوهري - أنانياً، ولكن الفاعلين سوف يقاومون تعلم الهويات التي تتناقض مع تلك الحاجات. بهذا الشكل تفرض تلك الحاجات قيداً مادياً على عمليات تشكيل الهوية. مع ذلك في نفس الوقت، فالحاجات الأساسية ليست ذات أهمية لغرضنا هنا؛ لأنها نفس الحاجات بالنسبة لكل الكائنات، ولذلك لا تتنبأ بأي تغير في الهويات والمصالح. إذا كنا نريد أن نفسر لماذا يخلق أو يوجد بعض التعلم هويات أنانية، وبعضها الآخر يخلق هويات جماعية، فإننا نحتاج إلى أن ننظر إلى أبعد من الحاجات الأساسية للفاعلين.

لا تشترك الأنا والأنا الثانية في تمثيلات، ولكنهما لا يزال من المرجح جداً أن يحضرا معهما إلى تلك المواجهة أفكاراً مسبقة حول ماهيتهما تحدد لهما أدواراً إمبيريقية مؤقتة وتشكل نقطة البداية لتفاعلهما. هذه الأفكار كانت - وبدون شك - مشكلة في التفاعل الاجتماعي مع فاعلين آخرين قبل المواجهة، ولكنها خارجية بالنسبة للتفاعل هنا. وعلى أية حال، هذه الأدوار مترابطة داخلياً؛ ولذلك فإنها بتحديدها دوراً للذات، تجعل الفاعل - وعلى الأقل ضمنياً - يحدد دوراً للآخر. ومن أجل الأغراض التحليلية فإننا يمكننا التمييز بين جانبين لتلك العملية: "أخذ - الدور" و "توجيه - الآخر"[٤٠]. أخذ - الدور يشتمل على الاختيار من بين التمثيلات المتوفرة للذات ما يريد الفاعل لنفسه أن يكون، وهكذا ما هي المصالح التي يريد أن يحققها أثناء التفاعل. في حالة مواجهة أولى يكون للفاعلين قدر من الحرية في اختيار كيف يمثلون أو يصورون أنفسهم (فاتحين، مكتشفين، تجاراً)، بينما في أرض الواقع تكون عملية أخذ - الدور مقيدة بشكل مهم بالمفاهيم المشتركة الموجودة مسبقاً (فعندما أدخل في قاعة الدراسة

---

٤٠ On the former see Turner (1956) and Schwalbe (1988), and on the later Weinstein and Deutschberger (1963). While both concepts have their origins in symbolic interationism, I believe that much the same ideas are conveyed by structuralist concepts like "interpellating" and "positioning". On these latter see althusser (1971), Doty (1996), and Weldes (1999).

أستطيع نظرياً أن آخذ دور مغني الأوبرا، ولكن ذلك سيكون مكلفاً). وعلى أية حال إحدى خصائص النموذج التفاعلي المهمة هي أنه حتى في الحالة الأخيرة يعتبر أخذ - الدور "اختياراً" للذات" بواسطة "الأنا"، وبغض النظر عن المدى الذي يعكس فيه هذا الخيار الممارسة الواقعية[٤١]. في هذا الجانب الإرادي تلتقي التفاعلية الرمزية مع دراسة العقلانية لتشكيل الهوية، والتي تركز على الجانب الاختياري للعملية[٤٢].

تعطي الأنا الأولى عندما تأخذ هوية دور معين، في ذات الوقت الأنا الثانية دوراً - مضاداً، والذي بدوره يجعل من هوية الأنا ذات دلالة ومعنى. فلا يستطيع أحدهم أن يكون تاجراً بدون وجود من يتاجر معه، ولا يستطيع أن يكون هادياً إلى دين أو مذهب بدون وجود مهتد، أو أن يكون فاتحاً بدون من يخضعه. ففي الحالات التي تكون فيها المعرفة مشتركة، فإن تمثيلات الأنا الثانية سوف تستجيب وتتوافق مع كيف تمثل الأنا الثانية ذاتها، سامحة بذلك باستمرار التفاعل. فعندما أدخل في قاعة الدراسة، فإنني أمثل أولئك الماثلين أمامي "كطلاب" ومادامو - أنهم وبشكل عام - يشاركونني في رؤية أنفسهم بهذه الطريقة، فإنه يمكننا أن نستمر في المحاضرة. في حالة المواجهة الأولى، هذا التطابق في التمثيلات من غير المحتمل أن يحدث؛ ولذلك فاحتمال الصراع هنا يكون أعلى.

فعلى أساس من تمثيلاتهم للذات والآخر، فإن كلاً من الأنا والأنا الثانية يشكل أو يبني "تعريفاً للوضع" أو الحالة[٤٣]. دقة تلك التعريفات ليست مهمة في تفسير الفعل (حتى مع أهميتها في شرح القيمة). يعتبر أحد أعمدة التفاعلية القول إن الناس يتصرفون تجاه مواضيع معينة - بما في ذلك فاعلون آخرون - على أساس مما تعنيه تلك المواضيع بالنسبة لهم[٤٤]، وتلك المعاني تنبع من كيفية فهم الحالات أو الأوضاع. "إذا كان البشر يعرفون الحالات على أنها

---

٤١ See mdead (1934), Franks and Gecas (1992), and Rosenthal (1992).

٤٢ See, for example, Hardin (1995a), Fearon (1997), and Laitin (1998).

٤٣ See Mead (1934), Stebbins (1967), and Perinbanayagam (1974). The concepts of "frame" and "problem representation" get at a similar idea.

٤٤ Blumer (1969: 2).

حقيقية، فإنها تكون حقيقية في نتائجها". عادة ما تكون أوصاف الحالات وتعريفاتها مطمورة في الثقافة؛ ولذلك تعتبر تلك الأوصاف مشتركة. فعندما أصل إلى المحاسب في المتجر، فإن كلينا سوف يعرف الحالة بطرق متشابهة. أما في حالة المواجهة الأولى، فإن الوضع لن يكون كذلك. فالشك أو عدم اليقين الناتج قد يؤثر على السلوك، خصوصاً بتحفيز الحذر أو التخطيط الحريص تجاه الأمن الجسدي - كما قد يقول الواقعيون - ولكن الطريقة الوحيدة التي يمكن للفاعلين أن يحققوا أهدافهم بها هي أن يحاولوا أن يقاربوا بين فهمهم، من أجل أن يتمكنوا من التواصل. بعد أن رأينا ما يحضره الفاعلون معهم إلى عملية التفاعل من خارجها، فإن ذلك يقودنا إلى السؤال الثاني حول ماذا يحدث لهوياتهم ومصالحهم حالما يصلون إلى عملية التفاعل.

يمكن تقسيم الفعل الاجتماعي إلى أربعة مشاهد. المشهد الأول: على أساس من تعريفها المسبق للحالة تدخل الأنا في شيء من الفعل يتضمن ذلك إشارة إلى الأنا الثانية حول الدور الذي ترغب الأنا في أخذه وتبنيه خلال التفاعل، والدور المقابل الذي ترغب أن تعينه أو تحدده للأنا الثانية. هنا تحاول الأنا أن "تعلم" الأنا الثانية تعريفها للحالة[٤٥]. المشهد الثاني: تتأمل الأنا الثانية معنى ودلالة فعل الأنا. كثير من التمثيلات ممكنة هنا؛ لأنه لا يوجد فهم مشترك، والسلوك بمفرده لا يعبر عن ذاته. فتفسير الأنا الثانية موجه بتعريفها المسبق للحالة، وبما احتوته إشارة الأنا من معلومات لا يمكن إدخالها في التعريف. هنا تشكل المعلومات المتنافرة القيد الواقعي الذي تفرضه الأنا على الأنا الثانية. تستطيع الأنا الثانية أن تتجاهل تلك المعلومات، ولكن ذلك قد يكون مكلفاً تبعاً لعلاقات القوة. فإذا ما راجعت الأنا الثانية أفكارها بسبب من فعل الأنا، فإن التعلم (بسيط أو معقد) قد بدأ في الحدوث. دعنا الآن نفترض أن الأنا الثانية تعلمت شيئاً ما. المشهد الثالث: على أساس من تعريفها الجديد للحالة تدخل الأنا الثانية في عمل (فعل) خاص بها (صادر عنها). فكما مع الأنا، هذا العمل (الفعل) يتضمن إشارة حول الدور الذي ترغب الأنا الثانية في أخذه، والدور المقابل الذي ترغب في تعيينه للأنا. المشهد الرابع: تفسر الأنا فعل الأنا الثانية، وتجهز ردها عليه. وكما مع الأنا الثانية،

---

٤٥ On teaching as an important element in interaction see Finnemore (1996a: 12-13), 64-65).

يعكس هذا التفسير أوصافاً سابقة للحالة، وأي تعلم يتم استجابة للمعلومات المتنافرة. فبافتراض أن أحدهما لم يقتل الآخر، فإن الأنا والأنا الثانية سوف يكرران هذا الفعل الاجتماعي حتى يقرر أحدهما أو كلاهما انتهاء عملية التفاعل. وبفعلهما ذلك فسوف يعرفان بعضهما بعضاً، مغيرين توزيع المعرفة التي كانت في البداية معرفة خاصة (بنية اجتماعية بحتة) إلى معرفة مشتركة ولو جزئياً (إلى ثقافة).

تؤدي علاقات القوة دوراً مهماً في تحديد الاتجاه الذي يأخذه تطور التفاعل هذا. فمن أجل أن ينجح التفاعل؛ بمعنى أن يوفق الفاعلون بين قناعاتهم بشكل يسمح بالاستمرار، فإن كل جانب سوف يحاول أن يجعل الآخر يرى الأمور بمنظاره الخاص. يفعلون ذلك بمكافأة السلوكيات التي تتفق مع تعريفهم للحالة، ومعاقبة تلك التي تخالفه. القوة هي الأساس لتلك المكافآت والعقوبات، مع أن ما يعتبر قوة يعتمد أيضاً على تعريفات الحالة[٤٦]. فإذا كانت الأنا ترغب في أن تتفاعل مع الأنا الثانية على أساس من هويات التاجر، فإن حقيقة امتلاكها لأسلحة نووية قد لا تكون لها قيمة في تحقيق ذلك التفاعل. وباعتبار خصوصية سياق القوة - على أية حال - امتلاك مزيد من القوة يعني أن الأنا تستطيع تحفيز الأنا الثانية من أجل أن تغير تعريفها للحالة في ضوء من تعريف الأنا وليس العكس. على ضوء ذلك، القوة - كما يضعها Karl Deutsch - يمكن النظر إليها على أنها "القدرة على تحمل عدم التعلم"[٤٧]. هذه القدرة سوف تتنوع من حالة إلى أخرى، ومن ثنائية إلى أخرى، فليس كل الآخرين على نفس الدرجة من "الأهمية". ولكن حينما يوجد عدم توازن أو خلل في القدرات المادية النسبية، فإن الأفعال الاجتماعية سوف تميل إلى أن تتطور في الاتجاه المفضل للأقوى.

يظل المنطق الأساسي الذي يؤدي تأثيره هنا هو منطق النبوءة ذاتية التحقق. بالتعامل مع الآخر، كما لو أنه من المفترض أن يستجيب بطريقة معينة، فإن الأنا الثانية والأنا سوف يتعلمان في النهاية أفكاراً مشتركة تخلق تلك الاستجابات، وعندما يأخذان هذه الأفكار نقطة

---

٤٦ Baldwin (1979).

٤٧ Deutsch (1966: 111).

بداية لهما، فإنهما سوف يميلان إلى إعادة إنتاجها في التفاعلات اللاحقة. بكلمة أخرى، الهويات والمصالح لا يتم تعلمها فقط من خلال التفاعل، وإنما أيضاً تتم المحافظة عليها وإبقاؤها بهذا التفاعل. فالكثافة التفاعلية المستقرة نسبياً والمعروفة "بالمجتمع" تعتمد على نجاح عمليات إعادة الإنتاج هذه في الحياة اليومية[٤٨]. ومع أن Deutsch لا يميز بين النتائج السلوكية والنتائج التشكيلية للتفاعل، فإن تلك الفكرة معبر عنها بشكل جيد فيما يسميه "القانون الخام للعلاقات الاجتماعية": "العمليات والنتائج الخاصة المنتجة بواسطة أي نوع من العلاقة الاجتماعية تميل أيضاً إلى تحفيز ذات النوع من العلاقة الاجتماعية"[٤٩]، والذي يمكن أن نضيف إليه "تتوسطها علاقات القوة". يمكن أن نستنتج أن أهم شيء في الحياة الاجتماعية هو كيفية تمثيل الفاعلين للذات والآخر. هذه التمثيلات هي نقطة البداية للتفاعل، وهي الوسيط الذي بموجبه يقرر الفاعلون من هم، وماذا يريدون، وكيف يجب أن يكون سلوكهم. باختصار، المجتمع هو ما يصنع الناس فيه، و"كبشر" تعاضديين فإن ذات الشيء يجب أن يكون صحيحاً وبنفس القدر بالنسبة للدول في مجتمع فوضوي.

يقودنا ذلك إلى سؤال كيف تتعلم الدول مفاهيم الأمن الأنانية المؤسسة للثقافات الهوبيزية. لقد سبق أن بينا كيف يمكن للدول أن تصبح أنانية من خلال الاختيار الطبيعي والمحاكاة. يمكنها أيضاً أن تصبح كذلك عبر التعلم. المفتاح الأساسي هنا هو كيف تمثل الأنا الثانية والأنا أنفسهما في بداية مواجهتهما، مادام ذلك سوف يقرر منطق التفاعل الذي يتبع. "إذا" كانت الأنا تصور الأنا الثانية في دور الموضوع الذي يجب التلاعب فيه والتأثير عليه من أجل إشباع حاجاتها الخاصة (أو بشكل مساو تأخذ الأنا دور الأناني لذاتها)، فإن تلك الأنا سوف تدخل في سلوك لا يأخذ حاجات الأنا الثانية الأمنية في الاعتبار في أي شيء إلا بالمعنى النفعي الخالص. إذا قرأت الأنا الثانية "وجهة نظر" الأنا بشكل صحيح، فإنها سوف "تعكس" ذلك "التثمين" على ذاتها، وتستنتج بأنه ليست لها مصلحة أو حقوق في تلك العلاقة. هذا

---

٤٨ See Krishna (1971), Kukla (1994), and chapter 4, pp. 184-189.

٤٩ Deutsch (1983:7).

الوضع من شأنه أن يهدد الحاجات الأساسية للأنا الثانية. وبهذا الشكل - وبدلاً من أن تقبل ببساطة بهذا الوضع - فإن الأنا الثانية سوف تتبنى هوية أنانية لنفسها (هنا الأنانية استجابة للقناعة بأن الآخر لن يحقق الحاجات الأساسية للذات)، وسوف تتصرف بناءً على تلك الهوية تجاه الأنا. في النهاية، وبدخولهما بشكل متكرر في ممارسات تتجاهل حاجات كل منهما، أو في ممارسات سياسة القوة، فإن كلاً من الأنا والأنا الثانية سوف يخلقان ويستوعبان نوعاً من المعرفة المشتركة على أنهما عدوان متورطان في ثقافة هوبيزية. فالنبوءة ذاتية التحقق هنا تصبح هي الواقعية[٥٠]. فإن كانت الدول تبدأ في تصرفاتها بالتفكير بطريقة مماثلة "للواقعيين"، فإن ذلك سيكون ما تعلمه بعضها لبعض، وسيكون ذلك هو نوع الفوضى التي توجدها وتخلقها.

يوجد في هذا السرد على الأقل شيئان "حادثان" سيتفق عليهما منظرو اللعبة ومنظرو التفاعل. الأول هو أن الفاعلين يراجعون وينقحون تعريفاتهم للحالة، بناءً على المعلومات الجديدة التي يتعلمونها. فما إذا كانت عملية التحديث للمعلومات هذه تتم إعاقتها أو التشويش عليها بقيود سوسيولوجية أو إدراكية ليس أمراً مهماً هنا، ما يهم هو أن كلا المنهجين منسجمان مع التعلم. نقطة الاتفاق الثانية هي أن جزءاً مما يتم إنتاجه في عملية التعلم هذه هو القدرة على رؤية الذات من منطلق الآخر. يسمي منظرو التفاعل تلك القدرة بـ"مراعاة وجهة نظر" الآخر، وبالنسبة لمنظري نظرية أنساق المباريات تعتبر تلك القدرة أساسية لـ"أنا أعرف أنك تعرف أنني أعرف..." والتي تشكل المعرفة العامة. فإذا ما عرفنا أن المعرفة المشتركة في العلاقات الدولية غالباً ما تقترن بالتعاون والصداقة، فإنه من المهم أن نلاحظ أن ذلك يختلف عن "التعاطف". "فمراعاة وجهة نظر الآخر" تعني القدرة على توقع ردود فعل الآخر على الذات، والذي يتطلب قدرة على رؤية الذات بعيون الآخر. أما "التعاطف" فيعني أخذ مشاعر الآخر ورفاهيته، وكأنها مشاعر ذاته ورفاهيتها، أي التماثل معه. في بعض الحالات قد تقود عملية "اعتبار وجهة نظر الآخر" إلى "التعاطف"، وقد لا تفعل ذلك في حالات أخرى. فتأكيد أن ظهور معرفة مشتركة يكون مصاحباً

---

٥٠. See Wendet (1992), Vasquez (1993), Alker (1996: 184-206). For a more general model of the effects of conflict strategies on images of the other see Kaplowitz (1984, 1990).

لظهور قدرة على أخذ وجهة نظر الآخر أو اعتبارها لا يقول شيئاً عن طبيعة تلك المعرفة. فالأعداء يأخذون (يعبرون) وجهة نظر الآخر تماماً بنفس القدر الذي يفعله الأصدقاء.

يعتبر التركيز على مناطق التداخل والتشابك بين المناهج العقلانية والبنائية لدراسة التفاعل مهماً ؛ لأن مؤيدي الاتجاهين يميلون إلى افتراض أنهم يواجهون حالة صفرية، يكون فيها أحد الطرفين محقاً، والآخر مخطئاً، أو أنهم - ببساطة - يتحدثون عن أشياء مختلفة، مثل الفعل "الاستراتيجي"، مقابل الفعل "الاتصالي". منهجي هنا هو أن أوفق بين العقلانية والبنائية كمنهجين يتناولان جوانب مختلفة لنوع واحد من التفاعل، مع أخذ نظرية أنساق المباريات حالة خاصة للتفاعلية. فالتسليم بأن نظرية أنساق المباريات يمكن أن تلائم مفهوم التعلم ومفهوم "اعتبار وجهة النظر" يعتبر ضرورياً لعملية التوفيق هذه.

يعتبر أيضاً مهما - على أية حال - أن ندرك الاختلاف بين المنهجين في دراسة " ما يجري" في عملية التفاعل، وبالتحديد عمق تأثيرات التفاعل ومداها في تشكيل الذات. فهناك اختلافان واضحان: أحدهما سببي، والآخر تشكيلي.

يتعلق الاختلاف السببي بسؤال الجمود، والتغير في الهويات والمصالح. فالمسلمة العقلانية، عادة ما توضع بشكل مسبق، هي أن التعلم، و"اعتبار وجهة النظر" لا يغيران من ماهية الفاعلين، أو ماذا يريدون، فقط يغيران من قدرتهم على تحقيق حاجاتهم في سياق اجتماعي معطى (التعلم البسيط). مسلمة التفاعلية - في المقابل - تؤسس أن التعلم، "واعتبار وجهة النظر" قد يغيران الهويات والمصالح (التعلم المعقد). هنا يدخل في التحليل مفاهيم "التثمين الانعكاسي" "والعكس". مع مرور الوقت، وأثناء تكيف الأنا الثانية والأنا مع تمثيلات الذات والآخر المرسلة في أفعال كل منهما، فإن أفكارهما حول من هم، وماذا يريدون سوف تعكس تقييم الآخر، ربما في البداية لأسباب نفعية، ولكن سوف يتم تذييتها واستيعابها بشكل متزايد في بعض الحالات - وخلال فترات معينة - قد لا يحدث تغيير في الهوية والمصلحة، وهنا في تلك الحالات سوف تكون نظرية أنساق المباريات مفيدة. ولكن بالنسبة لوجهة النظر التفاعلية، فإن التحقق من حدوث تلك التغيرات يعتبر سؤالاً إمبيريقياً يجب دراسته. بالإضافة إلى ذلك، تقود التفاعلية إلى وجهة نظر مختلفة حتى بالنسبة لتلك الحالات التي "لم يغير" التفاعل فيها من

الهويات والمصالح. وعلى العكس من مسلمة النموذج العقلاني التي تقرر أن هوية الفاعلين ليست موضوعاً في التفاعل، نجد أن التفاعلية تركز على أنه حتى عندما تكون الأفكار التي تشكل الهويات والمصالح غير متغيرة، فإنها يتم "تعزيزها" بشكل مستمر خلال التفاعل. بكلمة أخرى، إعادة إنتاج ما يبدو ظاهرياً على أنه وكلاء "معطون"، أي إعادة إنتاج الجمود في مفاهيم الذات والآخر هو ذاته نتيجة مستمرة للتفاعل.

يتصل ذلك بالاختلاف الآخر بين المنهجين، والمتعلق بالنتائج التشكيلية الناتجة عن الاشتراك في تمثيلات الذات والآخر. دراسة المداخل العقلانية لتلك التمثيلات والتصورات تركز على قناعات الفاعلين حول نوعية الفاعلين الآخرين الداخلين في التفاعل - أي على "أنواع" الفاعلين. فمثلاً تتصور الأنا، الأنا الثانية على أنها "هادٍ" وهكذا تعتقد - من خلال "اعتبار وجهة النظر" - أن الأنا الثانية تتصور الأنا "مهتدياً" محتملاً. لأول وهلة يكتسب هذا القول بعض المعنى، ولكن ما هو غير واضح في هذه الطريقة من التفكير هو المسلمة الخصائصية الضمنية القائلة إن ماهية موضوع التصور - وذلك يشمل هوية الذات كموضوع لتصور الآخر- لا تعتمد على التصورات. فالتمثيلات والتصورات تعامل على أنها ليس لها تأثير في تشكيل مواضيعها - أي أن تلك التصورات غير نشيطة وغير فاعلة. تتعلق تلك التمثيلات بظواهر موجودة بشكل مستقل، ولا تعد "منتجة" لتلك الظواهر. لذلك، فالمشكلة التي تواجه الفاعلين العقلانيين هي التأكد من أنهم يتصورون الفاعلين الآخرين بشكل صحيح، وأن هؤلاء الفاعلين الآخرين يصورونهم بشكل "صحيح" أيضاً. يشبه ذلك الطريقة التي تعامل فيها القناعات في أدبيات سوء الإدراك في السياسة الخارجية[٥١]. في تلك الأدبيات تعامل مواضع الإدراك (التصور) على أنها موجودة بشكل مستقل عن تمثيلات الآخرين. ولذلك فالمشكلة تكمن في كيف يتم تفسير الفاعلين ومساعدتهم على تحاشي الأخطاء في تصور حقيقة الأمور. قد نسمي ذلك منهج "سيكولوجية الخطأ" لدراسة التمثيلات.

---

٥١ See, for example, Jervis (1976, 1988), Stein (1982), and Little and Smith, eds. (1988); cf. Wagner (1992).

تحتوي عملية تعلم الأفكار المشتركة - بحسب وجهة النظر البنائية- على أكثر من ذلك. تركز البنائية على أن أفكار الأنا حول الأنا الثانية - صحيحة أم خاطئة - ليست مجرد تصورات سلبية لشيء مستقل في وجوده عن الأنا، ولكنها - وبشكل نشيط ومستمر - مشكلة لدور الأنا الثانية في مقابل الأنا. فمن خلال ممارساتها التصورية فإن الأنا تقول للأنا الثانية "إنك س (تاجر، مهتد، فاتح)، وأتوقعك أن تتصرف على إنك س ، وأنا بدوري سوف أتصرف تجاهك كما لو كنت س". إلى هذا المدى فإن ماهية الأنا الثانية، في هذا التفاعل، تعتمد على ما تعتقده الأنا عن تلك الماهية. نفس الشيء صحيح بالنسبة لهوية الدور التي تعتنقها الأنا في مقابل الأنا الثانية، والتي تعتبر نتيجة لقناعات الأنا حول قناعات الأنا الثانية عنها. فهويات - الدور هي المعاني والدلالات التي ينسبها أو يعزوها الفاعلون لأنفسهم، عندما يرون أنفسهم كموضوع، بحسب وجهة نظر الآخر. لذلك فعندما تأخذ الأنا وجهة نظر الأنا الثانية في الاعتبار في محاولة للتنبؤ بسلوكها، فهي (الأنا) تشكل أو تموضع ذاتها بطريقة معينة. إلى هذا المدى فإن ماهية الأنا - في هذا التفاعل - ليست مستقلة عما تعتقد الأنا أن الأنا الثانية تعتقده فيها. الآن، مفاهيم الذات هذه خاصة بالأنا وفي ذهنها، ولكنها تصبح ذات معنى ودلالة فقط بفضل تأكيد الأنا الثانية لها، أي بفضل العلاقات الاجتماعية (الفصل الرابع). فمثلاً يستطيع شخص ما في أي وقت أن يشكل هويته على أنه "الرئيس"، ولكن ما لم يشترك الآخرون معه في تلك الفكرة، فلن يستطيع أن "يكون" الرئيس. ولذلك فإن فكرته أو قناعته حول ذاته سوف تكون بلا معنى[٥٢]. ما يعنيه ذلك أنه عندما تشكل الأنا والأنا الثانية في البداية أفكاراً مشتركة حول الذات والآخر عبر عملية التعلم، وبعد ذلك تعززان تلك الأفكار سببياً عبر التفاعل المتكرر، فإنهما وفي كل مرحلة - وبشكل مشترك - يعرفان ماهية بعضهما بعضاً. هذا التشكيل المشترك للهوية من الصعب في نهاية الأمر توفيقه مع المنهجية الفردية التي تؤسس لكل من نظرية الأنساق الخيار العقلاني وأدبيات سوء الإدراك، وتؤكد أن الفكر، وهكذا الهوية أمور سابقة على المجتمع.

---

٥٢ For discussion of how actors deal with conflicts between their own expectations of Self and the expectations they believe others hold for them see Troyer and Younts (1997).

خلاصة Summary

استخدمت في هذا الجزء ما تقدمه التفاعلية الرمزية لأطور نموذجاً بنائياً لدراسة العملية الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على تطور الهويات والمصالح. يتضمن هذا النموذج وصفاً للبدائل المادية والعقلانية. فبينما يميل الماديون إلى تفضيل الاختيار الطبيعي، باعتباره المنطق المهيمن في تشكل الهوية، فقد فضلت الاختيار الثقافي. قد يكون الاختيار الطبيعي أساسياً في مستوى معين؛ لأن الاختيار الثقافي يجب في النهاية أن يكون متكيفاً مع إعادة إنتاج الكائنات الحية، وهو ذات المبدأ الذي أعتقد أنه ينطبق أيضاً على الدول. مع ذلك، فإن إحدى المساهمات الرئيسة للمنهج اللاماركي - "الميراث المزدوج" - تؤسس أنه حتى لو أن ذلك صحيح، فإن الاختيار الثقافي مازال يفسر معظم التنوع في الصيغ الثقافية، ويخلق أو يوجد الحدود التي يعمل من داخلها الاختيار الطبيعي. لا أعرف ما إذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لهويات الدولة الأنانية، والتي تعتبر ميزة للتاريخ الدولي، ولكنني قدمت بعض الأسباب للتفكير بأن آليات الاختيار الطبيعي والثقافي من الممكن أن تكون قد ساهمت في تطورها. ومن خلال إطار الاختيار الثقافي قدمت نموذجاً مبسطاً لكيفية تشكيل الهويات عن طريق المحاكاة والتعلم الاجتماعي، مع التركيز على الأخير. ما يميز هذا النموذج عن النموذج العقلاني هو تصوره المختلف "لما يجري" بالفعل، أو "ما يحدث" عندما يتفاعل الفاعلون في بيئة معينة، وبالتحديد إنتاج وإعادة إنتاج الهويات والمصالح، على العكس من تأكيد العقلانيين بأن ما يحدث هو خيارات استراتيجية، مبنية على هويات ومصالح معطاة مسبقاً. المنهجان ليسا متناقضين بشكل كامل، ولكنهما يوجهان الاهتمام إلى جوانب مختلفة للعملية الاجتماعية.

الهوية الجماعية والتغير البنيوي Collective identity and Structural change

يجب أن تفسر أية نظرية لأنساق التغير البنيوي لماذا تتغير عمليات إحداثها وتفعيلها إذا كانت الأبنية دائماً في عملية مستمرة. لقد عرفت في بداية الفصل منهجين لتلك المهمة الاستراتيجية العقلانية التي تعامل الهويات والمصالح كمعطيات خارجية وثابتة، والتي تركز

على العوامل التي تشكل توقعات بعض الفاعلين حول سلوك بعضهم. فالتغير البنيوي يحدث هنا، عندما تتغير المنفعة النسبية المتوقعة للسلوك الذاتي، في مقابل منفعة السلوك المنحرف. والاستراتيجية البنائية التي تعامل الهويات والمصالح على أنها داخلية بالنسبة للتفاعل، وهكذا تعتبر متغيرات تابعة وفي عملية مستمرة. هنا يحدث التغير البنيوي، عندما يعيد الفاعلون تعريف ماهيتهم وماذا يريدون. هاتان الاستراتيجيتان ليستا متناقضين بشكل كامل، ولكنهما مختلفتان، لكل منهما أفكار مختلفة حول "ما يحدث" في التغير البنيوي، وماذا يسبب حدوثه.

تكون من وجهة النظر البنائية، العلامة المميزة لثقافة مستوعبة ومذيتة بشكل كامل هي أن الفاعلين فيها يتماثلون مع تلك الثقافة، وصنعوها، وجعلوا من الآخر جزءاً من فهمهم لذواتهم. هذا التماثل، وهذا الإحساس بالانتماء إلى جماعة أو "نحن" يعتبر هوية اجتماعية جماعية تجعل للفاعلين مصلحة في المحافظة على ثقافتهم. تعني المصالح الجماعية أن الفاعلين يجعلون من رفاهية الجماعة غاية بذاتها، والذي بدوره سيساعدهم على تجاوز مشاكل العمل الجماعي التي قد تقود إلى الأنانية. فعندما تكون ثقافتهم مهددة، نجد أن الفاعلين المؤهلين اجتماعياً بشكل جيد سوف يميلون - وبشكل فطري - للدفاع عنها. لايزال الفاعلون هنا عقلانيين، ولكن الوحدة التي يحسبون على أساسها المنفعة والفعل العقلاني هي الجماعة.

تختلف هذه الصورة بشكل ملحوظ عن نموذج المصلحة الذاتية للحياة الاجتماعية والذي بتجنبه لمفهوم الجماعة وعاطفتها يعتبر نموذجاً متطرفاً ـ ولكنه من المهم هنا التركيز على حدود هذه الهوية الجماعية وقيودها. أحد هذه الحدود هو أن الهويات الجماعية تعتمد على العلاقة (أي على خصوصية العلاقة). فحقيقة أن ألمانيا تتماثل مع أمن فرنسا لا تقول شيئاً عن موقفها تجاه البرازيل. ثانياً، تطبيقات الهوية الجماعية على المجال والسلوك يعتمد على الأغراض التي شكلت هذه الهوية من أجلها. وبهذا المعنى تكون محددة بالقضية أو بالتهديد الذي شكلت من أجله. ففي الثقافة اللوكية تتماثل بعض الدول مع بقاء بعضها، ولذلك "فتهديدات القتل" بالنسبة لإحداها تعد تهديداً للجميع، ولكن ذلك لا يمتد إلى تماثل أمن بعضها مع بعض بشكل عام؛ لأن تلك الثقافة - وفي جوانب كثيرة منها - مازالت ثقافة

مساعدة - الذات. أما في الثقافة الكانتية فنجد أن مجال التماثل يكون أوسع، وبهذا الشكل من المفروض أن ينتج فعلاً جماعياً في مواجهة أية تهديدات عسكرية وليس تهديدات القتل فقط ثالثاً، إن الهوية الجماعية حتى داخل العلاقة أو القضية التي تشكلها، سوف تكون غالباً في حالة توتر وصراع مع الهويات الأنانية. فالتماثل التام - إلى درجة التضحية بالحاجات الذاتية الأساسية من أجل الآخر - حالة نادرة. فالأفراد يريدون تحقيق حاجاتهم الأساسية، الأمر الذي يتنافس بدرجات مختلفة مع حاجات الجماعة، وذلك سوف يجعلهم يميلون إلى القلق والخوف من أن يتم ابتلاعهم أو طمرهم بواسطة الجماعة. نفس الشيء ينطبق على المجموعات في علاقاتها بعضها مع بعض. فالتماثل عادة ما يكون متأرجحاً، فيه توتر مستمر بين الرغبات في التفرد (المحافظة على الفردية)، ورغبات الاندماج[٥٣]. وفي تلك الجوانب الثلاثة، فإن حقيقة أن تذييت ثقافة معينة واستيعابها يقتضي تشكيل هوية جماعية يجب ألا يصرفنا عن إمكانية أن الهويات الأنانية قد لا تزال مهمة وفاعلة. فالصورة هنا هي عبارة عن "دوائر متحدة المراكز" للتماثل[٥٤]، والتي تتنوع فيها طبيعة الهوية الجماعية ونتائجها من حالة إلى حالة - ليست حالة من التضحية الشاملة.

ومع هذه القيود، فإن النقطة التي أريد أن أوضحها هنا هي أنه لأن بنية أية ثقافة مذيتة ومستوعبة تصاحبها هوية جماعية، فإن أي تغير في تلك البنية سوف يقتضي تغييراً في الهوية الجماعية، الأمر الذي يقتضي انهيار الهوية القديمة، وظهور هوية جديدة. التغير البنيوي، وتغير الهوية ليسا متساويين؛ لأن تشكيل الهوية يحدث في نهاية المطاف على المستوى الجزئي، والتغير البنيوي يحدث في النهاية على المستوى الكلي، ولكن الأخير يعترض على الأول[٥٥]. مع أخذ ذلك في الاعتبار، بالإضافة إلى اهتمامي هنا "بالعملية"، فإنني فيما يلي سوف أتناول مشكلة التغير البنيوي على أنها مشكلة تشكيل الهوية الجماعية.

---

٥٣ For different perspectives see Brewer (1991), Kaye (1991: 101), Wartenberg (1991), and Levitas (1995).

٥٤ Lasswell (1972), Linklater (1990).

٥٥ On supervenience and micro-foundations see chapter 4, pp. 152-157.

المشكلة هنا مشكلة عامة سوف يكون لحلولها في سياقات مختلفة كثير من الأمور المشتركة. وبغض النظر عما نتحدث عنه، عمالاً، مواطنين أو دولاً، فإن المتطلب التشكيلي لصياغة هوية جماعية وتشكيلها هو ذات الشيء: تحديداً إعادة تعريف حدود الذات والآخر، بشكل يجعلها تتضمن "هوية جماعة مشاعة"، أو "الشعور بنحن". من ناحية بدهية يبدو أنه من الممكن أن تكون هناك طرق عديدة لفعل ذلك، أو على الأقل أن عوامل معينة تكون حاضرة في حالات عديدة. يفيد ذلك أن الدراسات خارج حقل العلاقات الدولية يجب أن تكون ذات علاقة وأهمية بالنسبة للتفكير حول تشكيل الهوية الجماعية في السياسة الدولية[٥٦]، مع أن حقيقة الفوضى تجعل من المشكلة أمراً صعباً وبشكل لم تواجهه حقول معرفية أخرى. أيضاً، عمومية المشكلة تقترح بأن أي نموذج لدراسة تشكل الهوية الجماعية في الفوضى يجب أن يكون ذا أهمية بالنسبة "لأية" النسق دولية. لذلك، وكما يفعل كثير من الواقعيين، فإنني أنوي أن يكون نموذجي نموذجاً عبر تاريخي، وعبر ثقافي في تطبيقاته.

سوف آخذ على أية حال - ولأغراض النقاش - الثقافة اللوكية كنقطة بداية، وأركز على كيف يمكن تحويلها إلى ثقافة كانتية. ونتيجة لذلك، أسأل كيف ولماذا يمكن تحويل الدور المهيمن في النسق من دور المنافس إلى دور الصديق. أضيق من تركيزي بهذه الطريقة؛ لأن ذلك هو المشكلة التي تواجه النسق الدولية اليوم. فما إذا كانت السياسة الدولية في معظم تاريخها هوبيزية أم لا لم يعد ذا أهمية، كون الدول تمكنت من الهروب من تلك الثقافة في سنوات ماضية. والتحدي اليوم هو في توسيع التماثل في الثقافة اللوكية إلى التماثل الشامل والكامل للثقافة الكانتية. أيضاً تضييق مجال التركيز له ميزة أخرى تتمثل في السماح بعرض مهم ومختصر. لقد حاولت سابقا أن أبين أن الهويات تنمو (تتطور) عبر نوعين من الاختيار، الطبيعي والثقافي. مع ذلك، حالما توجد الدول أو تخلق ثقافة لوكية يصبح الاختيار الطبيعي غير مهم نسبياً؛ لأنها لم تعد معرضة للفناء. فاليوم نجد أن الدول الضعيفة وغير المؤهلة، وحتى الدول الفاشلة

---

٥٦ See, for example, Taifel, ed. (1982), Turner, et al. (1987), Morris and Mueller, eds. (1992), Gaertner, et al. (1993), Brewer and Miller (1996), and Turner and Bouhis (1996).

تتمكن من أن تنتج، وأن تعيد إنتاج أنفسها بدون صعوبة؛ لأن الدول الأخرى تعترف بسيادتها. وهكذا، فبينما قد يكون هناك دور للاختيار الطبيعي في تطور الثقافة الكانتية ونموها، فإنني لن أناقشه هنا. سيسمح ذلك بالتركيز على الاختيار الثقافي، ولكنه أيضاً قد يقيد مدى تطبيق النموذج على تحول الثقافات الهوبيزية، والتي يكون فيها الاختيار الطبيعي أكثر أهمية.

يعتبر التغير البنيوي أمراً صعباً. فعبارة "بنية" توضح لماذا هذه الصعوبة؛ لأنها تلفت الانتباه إلى أنماط أو علاقات مستقرة نسبياً عبر الزمن. فلو أن الأشياء في حالة تغير مستمر لما تمكنا من الحديث عن بنيتها على الإطلاق. وفي ضوء ذلك لن يكون طول بقاء الثقافة الهوبيزية أو طول عمرها في السياسة الدولية أمراً مفاجئاً. فمثلها مثل أية ثقافة، حالما توجد فإنها سوف تميل إلى إعادة إنتاج ذاتها. هذا الميل له مصدران، "داخلي" و "خارجي". فمصادر الاستقرار الداخلية تحيل إلى وجود عوامل داخل/ بين الفاعلين، تجعلهم غير راغبين في التغيير. في نهاية الأمر، فإن ذلك يعود إلى حاجة الإنسان للأمن الأونتولوجي، والتي تخلق تفضيلاً وميلاً عاماً للنسق، وإمكانية التنبؤ (اليقين)، ولكن الأهم من ذلك هو استيعاب الأدوار وتذييتها في الهويات، والذي يخلق التزامات ذاتية بمواقع موضوعية داخل المجتمع[٥٧]. يمكننا أن نرى ذلك يعمل في الثقافة اللوكية، والتي فيها تعرف الدول مصالحها، بالإحالة إلى دور المنافس؛ لأن ذلك - باختصار - هو "كيفية إنجاز الأشياء". فمادامت التغذية الرجعية من النسق باقية ضمن الحد المقبول بالنسبة لمصالحها الوطنية، فإنه من غير المحتمل أن تشكك الدول في هذه الهوية، معطية سلوكها طبيعة "معرفية"[٥٨]. المصادر الخارجية للاستقرار البنيوي هي عوامل في النسق تعوق التغيير أو تمنعه، حتى لو كان الفاعلون يريدونه. فمؤسسات مثل السيادة، وتوازن القوى هي أحد الأمثلة، فهي تكافئ سلوكيات معينة وتعاقب أخرى. ولكن حتى لو نجح بعض الفاعلين في التغلب على تلك المحفزات على المستوى الجزئي، فإن الدول تواجه الكابح الإضافي الخارجي المتمثل في أن الثقافات هي ظواهر كلية (على المستوى الكلي)، وتصبح غير

---

٥٧ On identity commitment see Foote (1951), Becker (1960), Stryker (1980), and Burke and Reitzes (1991).

٥٨ See Steinbruner (1974) and Burke (1991).

مستقرة فقط عندما يغير فاعلون مهمون بشكل كافٍ - من سلوكهم، بطريقة تمكنهم من تجاوز النقطة الحرجة. فليس كافياً بالنسبة لألمانيا وفرنسا أن تتجاوزا المنافسة، ولكن دولاً عظمى أخرى يجب أن تفعل ذلك قبل أن تتحول بنية النسق ككل. لذلك - ولأسباب داخلية وخارجية - فإن للثقافات طبيعة محافظة بشكل متأصل من شأنها ضمان أن يكون التغير البنيوي الاستثناء وليس القاعدة.

يعتمد التغير البنيوي أيضاً على الطريق أو المسار الذي يتخذه. يحدث تشكيل الهوية الجماعية في السياسة الدولية ليس على خلفية فارغة ولكن ضد خلفية ثقافية تشكل فيها الأنانية الاستجابة المهيمنة للتغيير، سواء في الصيغة المفرطة للعداوة أو المعتدلة للمنافسة. فالطريق من "هنا" - مساعدة الذات - إلى "هناك" - الأمن الجماعي - يجب أن يؤثر على تلك الطبيعة الأنانية ويحولها. ليس ذلك أمراً حتمياً. فالأنانية مترسخة بعمق في الحياة الدولية، لدرجة أن فكرة أن تصبح الدول أصدقاء قد تبدو فكرة ساذجة. فحتى وإن كان الضغط باتجاه أن تصبح الدول أصدقاء قوياً جداً، الأمر الذي أعتقد أنه كذلك، فإن التزامات الهوية الأنانية قد لا تفسح المجال لذلك. فتطور الهويات عبارة عن جدلية بين الذوات الحقيقية والممكنة[٥٩]، ولا توجد ضمانة بأن عبء الماضي سوف يتم تجاوزه بسهولة.

تبقى الحقيقة المهمة مع ذلك ، وهي أن الهويات دائماً في "عملية"، ودائماً مفندة، ودائماً إنجاز للممارسة. أحياناً تكون عملية إعادة إنتاج الهويات لا تمثل مشكلة ؛ لأن التفنيد منخفض، وفي حالة كتلك قد يكون اعتبارها معطيات ثابتة أمراً مفيداً تحليلياً. ولكن إذا ما فعلنا ذلك، فيجب أن نتذكر بأن ما نأخذه على أنه معطى هو في الحقيقة "عملية" تم تعزيزها بشكل كافٍ بواسطة أبنية داخلية وخارجية تجعلها "تبدو" وكأنها معطاة. فالمنهجية يجب ألا تصبح أونتولوجيا ضمنية. من المهم تذكر ذلك على وجه الخصوص عندما نتناول نمو الهويات الجماعية وتطورها ؛ لأن الهويات الأنانية المضادة لها يتم تعزيزها فقط عن طريق الممارسات فالدول قد تكون ملتزمة - بشكل كبير - بالهويات الأنانية، والثقافة التي تشكل تلك الهويات

---

٥٩ Markus and Nurius (1986).

قد تكون مسيطرة وبارزة، ولكن ذلك لا يغير حقيقة أنها دائماً - وبشكل مستمر - في عملية فعندما تدخل الدول في سياسات خارجية أنانية؛ لذلك، فهناك كثير مما هو حاصل أكثر من مجرد محاولة تحقيق غايات أنانية. فهذه الدول أيضاً تحدث إنتاج ماهياتها (من هي) وتعيدها.

استبعدت عند مناقشة تطور الهويات الجماعية الاختيار الطبيعي جانباً، والذي ليس مهماً في عالم لم تعد الدول فيه معرضة للفناء. أود الآن أن أستبعد إحدى آليات الاختيار الثقافي - المحاكاة. ليس ذلك بسبب من افتراض مسبق - بعدم أهميتها. وفي الحقيقة فإن أحد الأنماط المهمة في النسق الدولية المعاصرة - ميل كثير من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية السابقة لتبني الصفات الأيدولوجية والمؤسساتية للدول الغربية - يبدو أنه يمكن شرحه إلى حد كبير بمفهوم المحاكاة[٦٠]. مع ذلك، فإن ذلك الميل يفترض الوجود المسبق لهوية جماعية تحاول الدول الانضمام إليها، في هذه الحالة "الغرب"، أو "المدنية"، وهي الأمر الذي أريد تفسيره بداية. فبطرح المحاكاة جانباً، لا أعني أن أقلل من أهميتها بنفس الطريقة التي أقلل فيها من أهمية الاختيار الطبيعي، ولكن المناقشة التالية تركز مع ذلك على آلية التعلم الاجتماعي.

يركز النموذج التفاعلي لكيف يتم تعلم الهويات على آلية "التثمينات المنعكسة". يتعلم الفاعلون كيف يرون أنفسهم انعكاساً لكيفية تثمين الآخرين المهمين لهم. التغير الرئيس هنا هو كيف يعامل أو "يعين" الآخر الذات، ذلك متغير محمل بالقوة وعلاقات الاعتمادية فالهويات يجب أن تكون "مأخوذة" (مستلمة) من قبل الذات - قضية تناقشها نظرية أنساق الخيار العقلاني - ولكن تركيز التفاعلية يكون على الممارسات التمثيلية للآخر، والتي تبني أو تشكل خيارات الذات، وليس على تلك الخيارات بذاتها.

يعرف نوع الممارسة التمثيلية التي تنتج الأعداء بسياسة الواقع (Reatpolitik)، والتي تقتضي معاملة الآخرين في ضوء المصلحة الذاتية، محددة إياهم وكأنهم لا شيء أكثر من مواضيع بدون حقوق، يجب قتلهم، أو إخضاعهم، أو يتركون وحالهم، وفقاً لما يراه المستفيد

---

٦٠ The work of John Meyer and his colleagues is especially interesting in this regard; see the references in note 34 above.

ملائماً. وعلى الطرف الآخر، نوع الممارسة التمثيلية التي تنتج الأصدقاء يمكن تسميتها "اجتماعية"، والتي تقتضي معاملة الآخرين كما لو أن الواحد ليس فقط يحترم حاجاتهم الأمنية، ولكن أيضاً "يعتني" بهم، و"يقلق" من أجلهم، أي الرغبة في مساعدتهم حتى لو أن تلك المساعدة لا تخدم مصلحة ذاتية ضيقة له. فبمعاملة الأنا الثانية بهذه الطريقة، فإن الأنا تعينها أو تنصبها في دور الصديق، وبسبب من بشكل منتظمة الدور، فإنها (الأنا) تأخذ وتتبنى ذلك الدور لذاتها. محاولة الأنا هذه قد يساء فهمها. فقد تسيء الأنا الثانية فهم جهود المساعدة الأمنية على أنها خدعة. فمادام منطق "التثمينات المنعكسة" يفعل كيفية "تفكير" الفاعلين في الطريقة التي يتم تثمينهم بها، فإن احتمال وجود توتر في العلاقة بين الدور المعين بواسطة الآخر والدور الذي اتخذته الذات يكون احتمالاً مهماً. ولكن مع الإصرار، فإن سياسة الأمن الجماعي من المفترض أن تكون في النهاية قادرة على توصيل رغبة الأنا في أن تكون الأنا الثانية صديقاً لها. بالطبع فإن الأنا الثانية قد لا تريد مثل تلك الصداقة، وتقاوم عروض الأنا أو مقترحاتها. فكون أحدهم يريد أن يكون صديقاً لك لا يعني أنك تريد أن تكون صديقاً له - فقد نراهم ببساطة انتهازيين أو استغلاليين. لذلك فكل شيء يعتمد على درجة التزام الأنا الثانية للهوية السابقة، ومقدار القوة عند كل منهما. فالدولة القوية الداخلة في سياسات اجتماعية (تميل إلى الفهم الاجتماعي للعلاقة)، سوف يكون لها تأثير أكبر على هويات الدول الضعيفة من العكس. (ولكن في النهاية فإن أغراض التفاعل الاجتماعي التي أنشئ من أجلها تساهم في تشكيله بشكل أكبر من مساهمة القوة). فمعاملة الآخر بطريقة اجتماعية، "كما لو أنه" صديق، يعكس ذلك النوع من الغرض الذي من المحتمل أن يخلق هويات جماعية، وهذا في النهاية هو ما نريد شرحه.

يمكن أن يكون الاعتراض هنا بأن هذه المقولة ذات طبيعة دائرية ؛ لأن السلوك الاجتماعي (السلوك بطريقة مؤيدة للمجتمع) ليس فقط سبباً للهوية الجماعية، ولكنه "نتيجة". ذلك اعتراض صحيح، ولكنني أعتقد أن الدائرية هنا هي من النوع الحميد. "فالقانون الخام للعلاقات الاجتماعية" يعتبر متصلاً وتكرارياً: فبدخول الوكلاء في تصرفات معينة فإنهم

ينتجون ويعيدون إنتاج الأبنية الاجتماعية التي تشكل تلك التصرفات والهويات المصاحبة لها وتنظمها. فمع أن الوكلاء والأبنية الاجتماعية تشكيليون بشكل متبادل (كل يشكل الآخر)، وكل يساهم في تقرير الآخر، فإن الآلية التي يحدث ذلك بموجبها، السبب الأول للحياة الاجتماعية، هي ما "يفعله" الفاعلون. "فنحن - ما نفعل" ؛ فالفاعلون يمكنهم القيام بأشياء حتى لو لم تكن لديهم الهويات التي ستخلقها تلك التصرفات في نهاية الأمر. فالدول قد تدخل في بداية الأمر في سياسات اجتماعية لأسباب أنانية، مثلاً (وفي الواقع إن ذلك ما يجب أن تتوقعه في البنية اللوكية)، ولكن إذا تمت المحافظة على تلك السياسات عبر الوقت، فإنها سوف تزيل الهويات الأنانية، وتخلق هويات جماعية.

أختبر فيما يلي أربع آليات سببية أو "متغيرات رئيسة"، يمكنها تفسير لماذا سوف تدخل الدول في العالم اللوكي في سياسات أمن اجتماعية، محفزة بذلك تشكل الهوية الجماعية. يقصد بعبارة "المتغيرات الأساسية" لفت الانتباه إلى إمكانية أن تلك الآليات يمكن تفعيلها أو إحداثها بشكل ملموس عبر طرق مختلفة. فمثلاً يقول وليام كانت: إن الدول الجمهورية سوف تخلق "ثقافة كانتية". إنني أتفق مع هذه المقولة، ولكن ربما تكون هناك سبل أخرى تؤدي إلى نفس النتيجة - الدول الإسلامية، الدول الاشتراكية، دول "الطريقة الآسيوية" وهكذا. ما أريد أن أقوله هو إمكانية تحقق الثقافة الكانتية بطرق متعددة. فأخذ مشكلة تشكل الهوية الجماعية تحت الفوضى على أنها مشكلة تختص بنظرية الأنساق الاجتماعية وليس فقط مشكلة للسياسة الدولية في القرن العشرين يساعدنا على فعل ذلك بصرف اهتمامنا بعيداً عن الظروف المحددة والمسيطرة حالياً، والتي يركز عليها كانت والكانتيون، وبتوجيهنا باتجاه الشروط العامة والضرورية والتي لا يمكن اختزالها إلى تلك الخصوصيات. كثير من تعليل كانت حول لماذا ستقود "الجمهورية" إلى "السلام الدائم" مكرر فيما يلي، ولكنه لا يوضح نظرية الأنساق الاجتماعية المؤسسة لمقولته. ونتيجة لذلك لا يعيننا على التفكير في طرق بديلة لتحقيق نفس النتائج. لا أعلم ما إذا كانت تلك البدائل ستعمل في الممارسة الفعلية، ولكنها إمكانية لا يجب الإعراض عنها مسبقاً.

المتغيرات الأساسية Master Variables

يشكل الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس، وتقييد الذات هذه المتغيرات. قد تكون هناك متغيرات أخرى، ولكنني لن أناقشها هنا. وجميع هذه المتغيرات الأربعة سبق مناقشتها في العلاقات الدولية بدرجات مختلفة، ولكن كما في العلاقات الدولية المعاصرة ليس بطريقة تأخذ تشكل الهوية الجماعية في الاعتبار. فالأعمال السابقة بواسطة منظري الاندماج والتكامل الإقليمي، مثل Kart Deutsch ، و Ernst Haas والوظيفيين هي الاستثناء على ذلك التعميم. وبهذا الشكل، فإن ما يلي قد ينظر إليه على أنه جزء من خلفية نظرية الأنساق الاجتماعية لأفكارهم[٦١]. غالباً ما يكون التركيز في العلاقات الدولية على كيف تسبب هذه المتغيرات التعاون بين الأنانيين، ذلك التركيز الذي يأخذ الهويات الأنانية كمعطيات. من وجهة نظري، فإن الأهمية الحقيقية لتلك المتغيرات تكمن في تقويض الهويات الأنانية، ومساعدة خلق هويات جماعية.

أنظر إلى المتغيرات على أنها تشتمل على نوعين. الثلاثة الأولى (الاعتماد المتبادل، المصير المشترك، التجانس) هي أسباب فعالة أو كافية للهوية الجماعية. والأخير (تقيد الذات)، يعتبر سبباً يجعل من الممكن أو السهل تحقيق ذلك. كل تلك الأربعة قد تكون موجودة في حالة معينة، وكلما زاد حضورها زاد احتمال حدوث تشكل الهوية الجماعية. ولكن كل ما هو ضروري لحدوث تشكل الهوية الجماعية هو الجمع بين سبب فعال واحد وبين متغير تقييد الذات. لذلك يؤدي تقييد الذات دوراً رئيساً في الحكاية، أكثر مما أعتقد أنه مسلم به. ففي نظرية أنساق العلاقات الدولية الليبرالية ظهر تقييد الذات سبباً مهماً للسلام الديمقراطي، ولكن ذلك يقتضي فقط أن تحجم الدول عن ممارسة (الحرب) وليس العمل معاً. فانطلاقاً من تلك النتيجة، أقول: إن تقييد الذات له نتائج عميقة، يمكن الدول من حل المشكلة الأساسية لتشكل الهوية الجماعية: تجاوز الخوف من أن تبتلع بواسطة الآخر.

٦١- Deutsch (1954), Deutsch, et al. (1957), Haas (1964). For an overview of neofunctionalism see Tranholm-Mikkelsen (1991), and for recent extensions of Deutsch's ideas see Adler and Barnett, eds. (1998).

الاعتماد المتبادل Interdependence

يعتمد بعض الفاعلين على بعض، وبشكل متبادل عندما تكون نتيجة التفاعل لكل منهما تعتمد على خيارات الآخرين. ومع أن الاعتماد المتبادل يستخدم في الغالب لشرح التعاون، فإنه ليس محصوراً على العلاقات التعاونية. فالأعداء قد يكونون في حالة اعتماد متبادل بنفس قدر الاعتماد المتبادل بين الأصدقاء. فمن أجل أن يسبب الاعتماد المتبادل الهوية الجماعية، فإنه يجب أن يكون موضوعياً وليس ذاتياً؛ لأنه حالما توجد الهوية الجماعية، فإن الفاعلين سوف ينظرون إلى مكاسب الآخر وخسائره على أنها مكاسب أو خسائر لهم، "اعتمادية" بالتعريف. والعلاقة بين الاعتماد المتبادل الذاتي والهوية الجماعية هي علاقة تشكيلية أكثر منها سببية. المشكلة تكمن في تغيير الاعتماد المتبادل الموضوعي إلى آخر ذاتي، ما يسميه Kelley ، و Thibaut تغيير مصفوفة العائد "المعطاة" إلى مصفوفة أخرى "فعالة"، والتي تكون "تحولاً سيكولوجياً" يصور الاعتماد المتبادل الموضوعي على أنه ذاتي، أي هوية جماعية[٦٢]. ما أريد أن أناقشه هو كيف، ولماذا يحدث ذلك التحول.

يميز كيوهين وناي بين جانبين للاعتماد المتبادل، "الانكشاف" و "التعرض"[٦٣]. تقيس منطق الاعتماد المتبادل الدرجة التي تؤثر بها التغيرات في ظروف أحد الفاعلين في الفاعلين الآخرين، والذي يعكس إلى أي مدى يتم التحكم في مكاسب فاعلين معينين بطريقة مشتركة[٦٤]. أما الانكشاف فيقيس التكاليف التي قد يتعرض لها الفاعل من جراء إنهاء العلاقة. فعندما يكون أحد هذين الجانبين عالياً بطريقة غير متناسقة، فنحن بصدد اعتمادية وليس اعتماد متبادل. يبدو المنطق أقرب إلى المعنى الرئيس للاعتماد المتبادل، ولكن الانكشاف يعتبر عاملاً رئيساً في كيفية استجابة الدول. فالدول الأكثر تعرضاً من المرجح أن تقبل مستويات عالية من المنطق أكثر من الدول الأقل تعرضاً. والاعتماد المتبادل هو مسألة درجة، اعتماداً على

---

٦٢ Kelley and Thibaut (1978: 16-20); also see Kramer, et al. (1995: 365-366).

٦٣ Keohane and Nye (1989: 12-16, passim).

٦٤ Krol (1993: 331).

"الكثافة الديناميكية" للتفاعل في سياق معين. فالكثافة العالية تتضمن اعتماداً متبادلاً أعلى[٦٥]، ولكن الاعتماد المتبادل أيضاً يتحدد بموضوع الاعتماد المتبادل، وليس دائماً منقولاً (يمكن استبداله بشيء مساوٍ له في القيمة)، والذي يعني أن الارتفاع أو الزيادة في موضوع معين - مثل الاقتصاد - قد لا ينتشر إلى مواضيع أخرى مثل الأمن.

لقد لقي الاعتماد المتبادل اهتماماً مكثفاً في حقل العلاقات الدولية، وبالذات من قبل الليبراليين[٦٦]. ومعظم ما كتب حول الاعتماد المتبادل ركز - وبطريقة عقلانية - على نتائج الاعتماد المتبادل على السلوك، وقليل منه ركز نتائجه على الهوية[٦٧]. المنهج السلوكي موضح بشكل جيد في دراسة روبرت أكسيلورد الكلاسيكية حول "تطور التعاون" في لعبة معضلة السجين[٦٨]. باستخدام الحاسب الآلي، يوضح اكسيلورد أن الاعتماد المتبادل يمكن استغلاله عبر الوقت باستراتيجية المثل - بالمثل التبادلية، والتي من شأنها أن تنتج تعاوناً مستقراً، حتى مع إغراءات الارتداد أو التخلي عن التعاون (في الحقيقة أنه يبين أن تلك الاستراتيجية يمكن أن تهيمن على كل الآخرين). والزيادة في معدلات الاعتماد المتبادل من المفترض أن تعزز من تلك النتيجة.

تعتمد قوة هذه النتيجة على مسلماتها. يفترض اكسيلورد أن الفاعلين يثمنون المستقبل في تفاعلهم اليوم، وأنهم يتوقعون أن يستمروا في التفاعل. والواقعيون يقولون: إن كلتا المسلمتين تعتبران إشكالية في الفوضى، وأيضاً يسلم اكسيلورد - ضمنياً - بأن الفاعلين يطمحون في تحقيق مكاسب كاملة وليست نسبية، والذي أيضاً يعتبر إشكالية مساوية. لقد أثارت هذه الاعتراضات كثيراً من النقاش المفيد[٦٩]، ولكنني هنا مهتم بشكل أكثر بمسلمتين لم

---

٦٥ On density of interactions as factor in international relations see Rugie (1983a), Buzan, Jones, and Little (1993), and Barkdull (1995); cf. Durkheim (1933/1984: 200-225).

٦٦ In addition to Keohane and Nye (1989) see, for example, Baldwin (1980), Stein (1989), and Kroll (1993).

٦٧ On the latter see Lasswell (1972), Crawford (1991), and Ruggie (1993).

٦٨ Axelrod (1984).

٦٩ See Grieco (1990), Powell (1991), Snidal (1991), and Baldwin, ed. (1993).

تناقشا بنفس الدرجة واللتين تعطيان النموذج طابعاً "سلوكياً". الأولى هي أن الاتصال بين الفاعلين غير شفهي. "فالفاعلون" في نموذج اكسيلورد هم استراتيجيات، ليسوا بشراً، وبهذا الشكل فهم لا يستطيعون الحديث أو مناقشة طريقهم أو التفاوض للوصول إلى تحقيق نتائج تعاونية. المسلمة الثانية هي أن بعض الفاعلين لا يدخلون في تعلم معقد مع بعضهم. يعترف اكسيلورد بأن البشر قد يستوعبون أو يذيتون تعاريف جديدة لمصالحهم، ولكن ذلك ليس موضوعه الرئيس، والذي يفترض أنانية مستمرة وتعلماً بسيطاً. تشكل هاتان المسلمتان القضية الأساسية التي تعطي نموذجه قدرة تعميمية أكبر: يمكنه شرح التعاون بين طيور الحمام بنفس قدرة شرحه التعاون بين البشر. فإذا كان الفاعلون يستطيعون أن يتعلموا كيفية التعاون بدون أن يناقشوا أو يغيروا من مصالحهم، فإن احتمال التعاون ربما يكون أيضاً أعظم عندما توسع تلك المسلمات. وبنفس القدر - على أية حال - فإن تلك المسلمات قد تقلل من احتمالات التعاون في العالم الواقعي، أو قد تسيء شرح كيف، ولماذا يحصل التعاون.

بإمكان المنهج البنائي أن يوسع تلك المسلمات[٧٠]. دعنا نبدأ بالمسلمة الثانية المتعلقة بتأثير السلوك التعاوني على الهويات الأنانية. كما ركزنا سابقا فإن تلك الهويات الأنانية ليست خصائص فطرية للوكالة البشرية ومعطاة بشكل خارجي، ولكنها تعابير اجتماعية للفردية يتم إنتاجها، وإعادة إنتاجها بشكل مستمر عبر الممارسة. (أي صفات مكتسبة وليست فطرية). فعندما يختار البشر أن "يرتدوا" (عدم التعاون) في معضلة اجتماعية، فهم في ذات الوقت يختارون إعادة إنتاج الهويات الأنانية التي تشكل تلك المعضلة. والعكس بالنسبة للسلوك الاجتماعي: عندما تختار الأنا أن تتعاون في معضلة اجتماعية، فهي ضمنياً تتخذ هوية جماعية، متصرفة "وكأنها" تعتني بالأنا الثانية، حتى لو كان ذلك في البداية لأسباب أنانية وهذا التصرف بدوره يرسل إشارة إلى الأنا الثانية مضمونها "أتوقع منك فعل ذات الشأن في المقابل". فإذا ما ردت الأنا الثانية السلوك بمثله، فإن هوية الأنا البدائية سوف تتعزز، مؤدية إلى مزيد من التعاون، ومع مرور الوقت، مؤدية إلى استيعاب الهوية الجماعية وتذييتها في الجانبين.

---

٧٠ An earlier version of this argument appears in Wendt (1994).

فبحسب نظرية أنساق التفاعل الاجتماعي - "نحن ما نفعل" - يتصرف الفاعل، وكأنه تبنى هوية جديدة، ويتعليم الآخر ماذا يجب أن يفعل من أجل المحافظة على تلك الهوية، فإن كل فاعل يلغي هويته السابقة، ويتعلم أن يرى ذاته في مرآة الآخر، مغيراً بذلك من فهمه لمن يكون (فهمه لماهيته). يعد ذلك تعلماً معقداً، إبجاد وخلق، ليس فقط معايير ضابطة لهويات معينة، ولكن معايير مشكلة لهويات جديدة. فمدى وجود التعلم المعقد في التفاعل يجعل للاعتماد المتبادل آثاراً أعمق وأهم مما يقترح نموذج اكسيلورد.

أريد توسيع المسلمة الثانية التي مفادها أن ليس كل عملية الاتصال في التفاعل عملية شفهية. في العالم الواقعي تحدث عملية الاتصال بين الناس خطابياً. ولأن ذلك هو أحد أهم الأشياء التي تميزنا عن الحيوانات، فإنه يبدو من غير الضروري أن نقيد نظرياتنا حول لماذا يتعاون البشر إلى نظريات يمكنها أيضاً أن تفسر لماذا يتعاون الحمام مثلاً. فالبشر - على غير الحمام - يمكنهم فهم التعاون رمزياً، وعلى هذا الأساس يدخلون في "عمل أيديولوجي" - حديث، مناقشة، تربية، خرافات وهكذا - من أجل خلق تمثيلات وتصورات مشتركة للاعتماد المتبادل؛ و"نحن" التي يحتويها ويشكلها ذلك الاعتماد المتبادل، قبل أن يتخذ أي منهم قرارات سلوكية على الإطلاق[٧١]. يفترض ذلك أن أحدهم كانت لديه الفكرة الحق والصحيحة لتصوير الحالة على أنها حالة اعتماد متبادل منذ البداية، والتي لا توجد لها ضمانة، ولكن إذا توفرت القيادة، وبدأ خطاب حول ماذا يجب أن "نفعل"، فإن جماعية معينة سوف تستطيع أن تتشكل وبسرعة أكثر من تشكلها عبر الاتصال اللاشفهي، مؤدية إلى "ثقة سريعة"[٧٢] في الواقع - وعلى عكس الاتصال اللاشفهي، والذي لا تظهر فيه الثقة بأن الآخرين لن يستغلوا الجماعية التي يبديها الفاعل إلا بعد فترة طويلة من السلوك التعاوني - فإنه في العملية الخطابية يمكن لتلك الثقة أن توجد حتى مسبقاً، (قبل التعاون)، " خالقة بذلك ذات السلوك، والذي يبدو منطقياً

---

٧١ The phrase "ideological labor" is due to Stauart Hall (1986). On the implications of ideological labor for collective action and identity see Ellingson (1995), Fearon (1998), and with reference to IR, Haas, ed. (1992), Shore (1996), and Mitzen (2000). On the coercive potentials of talk see Bially (1998).

٧٢ Meyerson, et al. (1995).

على أنه شرطها المسبق"[٧٣]. يسمى ذلك "بالثقة الانتزاعية" ؛ لأن الفاعلين ينتزعون التعاون من الآخرين عن طريق إبلاغهم أنه "متوقع"[٧٤]. يحفز التثمين العكسي هذه العملية ؛ لأن جزءاً مما يحدث في التشكيل الخطابي لـ"نحن" هو تمثيل الذات والآخر بطرق سوف تحدث سلوكيات اجتماعية من شأنها تعزيز الدور الجمعي الذي تتخذه كل هوية. وبنفس العبارة - على أية حال - إذا كان الفاعلون في عملية خطابية يمثلون أو يصورون بعضهم بعضاً بعبارات تصارعية أو تنافسية، فإن هوية كتلك لن تظهر. ذلك هو منطق النبوءة ذاتية التحقق: إذا كان الناس يشكلون تمثيلاً أو تصوراً مشتركاً لأنفسهم وللعالم، فإن ذلك التمثيل أو التصور سيكون كذلك بالنسبة لهم.

ستكون للتثمينات الانعكاسية نتائج أعمق وأسرع على الهويات مع ظهور الاعتمادية، الأمر الذي يعني أن تحويل الاعتماد المتبادل إلى هوية جماعية سوف يتأثر بكثافة التفاعل. إحدى نتائج ذلك - معروفة في كتابات العقلانيين حول العمل الجماعي - أنه تزداد صعوبة تشكيل الجماعية كلما ازداد عدد الفاعلين، كون الأرقام المتصاعدة للفاعلين عادة ما تصاحبها علاقات قليلة الكثافة[٧٥]. سيكون ذلك صحيحاً بشكل خاص بالنسبة للاتصال اللاشفهي ؛ لأنه كلما تضاعف عدد الفاعلين يصبح من الصعب الدخول في عملية التعزيز المستهدفة والضرورية للمعاملة بالمثل، ولكن أيضاً حتى النتائج الخطابية سوف يتم إضعافها إذا كانت العلاقات منخفضة الكثافة. ولأن الاعتماد المتبادل يتنوع من ثنائية إلى أخرى، فإن ذلك يشجع ما يحدث حيثما يكون أعلى، فيما يسميه ديوتش "المناطق المحورية" والتي قد تتطور حولها دوائر تماثل متحدة المركز[٧٦]. ففي منطقة القضية الأمنية قد نسمي تلك معضلات الأمن "الأولية" مثل فرنسا - ألمانيا، والهند - باكستان. فكلما دخل في ذلك زوج من الآخرين "المهمين"، برزت احتمالات

---

٧٣ Gambetta (1988: 234).

٧٤ Kramer, et al. (1995: 374).

٧٥ Ibid.: (358, 364).

٧٦ Deutsch, et al. (1957).

الهوية الجماعية في النسق ككل. في الواقع، حتى لو كانت الروابط بين الفاعلين في منطقة المحيط ضعيفة، إذا كان فاعلو المحور يمكنهم أن يشكلوا هويات جماعية فقد تكون لذلك نتائج تقود إلى محاكاة المركز، مستغلة ما يسميه Mark Granovetter "قوة الروابط الضعيفة"[٧٧].

اتبع النقاد الواقعيون الذين يعترضون على فرضية أن الاعتماد المتبادل يشجع على التعاون طريقين رئيسين، قائلين إن درجة الاعتماد المتبادل في السياسة الدولية إما منخفضة أو مستقرة نسبياً[٧٨]، أو أنه حتى لو كانت مرتفعة أو متزايدة فإنها لن تجمع الدول. ولأن الاعتراض الأول يعتبر قضية فإنها لا تمثل تحدياً لمنطق نظرية الأنساق؛ ولذلك سأختم النقاش بالتركيز على الاعتراض الأخير.

يتمثل الاعتراض في أن قدرة الاعتماد المتبادل على تحفيز التعاون وتشكيل الهوية الجمعية مقيدة بالخوف من استغلال التعاون. فكلما زاد الاعتماد المتبادل أصبح الفاعلون أكثر هشاشة ومنطق في مواجهة بعضهم بعض، وهكذا يكون لديهم سبب موضوعي للإحساس بعدم الأمن. قد لا يمثل ذلك مشكلة عائقة في السياسة الداخلية حيث الأمن توفره الدولة، ولكن في النسق مساعدة - الذات يستطيع الفاعلون أن يعتمدوا فقط على أنفسهم؛ وبهذا الشكل يجب أن يكونوا مهتمين - وبشكل خاص - بتخفيض ومواجهة التهديدات التي تهدد استقلالهم ومواجهتها[٧٩]. يعني ذلك افتراض الأسوأ حول الآخرين، خشية أن تؤدي الثقة فيهم إلى الغدر، ولكن حتى الدول التي تفكر بعبارات الاحتمالات وليس إمكانيات أسوأ الحالات سوف تميل إلى التقليل من أهمية فوائد التعاون طويلة المدى، وتخفض اعتمادها على الآخرين، وتقلق حول المكاسب النسبية - أموراً من شأنها جميعاً أن تجعل من الصعب الدخول في ممارسات ذات صفة اجتماعية، والتي تعتبر ضرورية لتشكيل الهوية الجمعية[٨٠].

---

٧٧ Granovetter (1973).

٧٨ Waltz (1979: 120-160), Thomson and Krasner (1989).

٧٩ 'Resource dependence' theorists have argued that all organizations, not just states, seek to minimize their dependency on each other (e.g., Pfeffer and Salancik, 1978). For a constructive critique of this proposition see Oliver (1991).

٨٠ Grieco (1988).

يعتبر الخوف من الاستغلال قلقاً حقيقياً في الفوضى، وهو السبب في لماذا لا يعتبر الاعتماد المتبادل شرطاً كافياً لتشكيل الهوية الجماعية بين الدول. فالدول سوف تتعاون فقط إذا استطاعت أن تتجاوز هذا الخوف، الأمر الذي لا يضمنه الاعتماد المتبادل بمفرده. ومع ذلك، فإن الدول - في الحقيقة - تتغلب على هذا الخوف: لو كان الخوف من الاستغلال قيداً حاسماً لما استطاعت الدول المعاصرة أن تتعاون بالقدر الذي تتعاون به الآن. أعتقد أن ذلك ينبع - في جزء مهم منه - من حقيقة أن السياسة الدولية اليوم ذات ثقافة لوكية وليس هوبيزية، والتي تخفض خاصية مساعدة - الذات في النسق أو تقلل منها(الفصل السادس)، وهكذا تقلل تكاليف الانكشاف للاستغلال. فحتى لو أن تعاونها يتم استغلاله، فإنه من النادر أن تجد الدول بقاءها مهدداً. بالإضافة إلى ذلك، تلك الثقافة اللوكية مستوعبة ومذيتة بشكل كامل من قبل "جماعة الدول"، الأمر الذي يعني أن للدول قليلاً من "المصلحة" في استغلال الآخرين لأقصى مدى ممكن. فالدول تحد من استغلالها بعضها لبعض، ليس لأنها مجبرة على ذلك أو أنها تعتقد أنه في مصلحتها الذاتية ولكن لأنها تريد ذلك، والدول الأخرى تعرف هذا. فكما سنرى لاحقا، معرفة أن الدول الأخرى ستقيد أنفسها تعتبر شرطاً أساسياً يمكن الدول من تحقيق النتائج الإيجابية للاعتماد المتبادل.

المصير المشترك Common fate

يواجه الفاعلون مصيراً مشتركاً عندما يعتمد بقاؤهم، وكفاءتهم أو رفاهيتهم على ما يحصل للمجموعة ككل[٨١]. وكما في الاعتماد المتبادل، يمكن للمصير المشترك أن يسبب الهوية الجمعية فقط إذا كان ذلك وضعاً موضوعياً؛ لأن الوعي الذاتي بكون الفاعل "في نفس القارب" أو يلاقي ذات المصير يعتبر مشكلاً للهوية الجمعية، وليس سبباً لها. المصير المشترك يمكن أن يكون جيداً في بعض الأحيان - كما في حالة التعويض المادي للفرد في قضية مدنية - ولكنه في السياسة الدولية غالباً ما يكون سيئاً، لكونه بداية مشكل بتهديد خارجي للجماعة. فالتهديد قد يكون اجتماعياً، مثل تهديد ألمانيا النازية لدول أوروبا، أو تهديداً مادياً، مثل

---

٨١ Sterelny (1995: 171); also see Campbell (1958).

تهديد استنزاف طبقة الأوزون أو الحرب النووية. ولأنه من السهل الخلط بينهما فإنه من المهم التركيز على أن المصير المشترك يختلف عن الاعتماد المتبادل[٨٢]. فالاعتماد المتبادل يعني أن خيارات الفاعلين تؤثر بعضها على نتائج بعض، وبهذا الشكل فإنه يتضمن التفاعل ويستلزمه أما المصير المشترك فلا يتضمن مثل ذلك. فمع أن الهنود الحمر لم يتفاعلوا جميعاً بعضهم مع بعض فقد عانوا ذات المصير المشترك على أيدي الأوروبيين، الذين شكلوهم كجماعة بواسطة تمثيلهم لهم كسفاحين، وبمعاملتهم على هذا الأساس. الاعتماد المتبادل ينبع من تفاعل طرفين، والمصير المشترك يشكل بطرف ثالث يعرف ويحدد الطرفين الأولين كجماعة.

مقولات المصير المشترك شائعة في حقل العلاقات الدولية، خصوصاً بين الواقعيين، والذين يستخدمونها لتفسير الأحلاف. فتصور الخطر المشترك الذي مثلته القوة الألمانية الصاعدة دفع كلاً من فرنسا وروسيا في عام ١٨٩٣م إلى تغيير سياستهما الخارجية من العداوة إلى التحالف. فمثلهم مثل العقلانيين، عادة ما يفترض الواقعيون أن ذلك يؤثر فقط في السلوك وليس في الهوية. ففرنسا وروسيا بقيتا أنانيتين، ولو أن التهديد المشترك اختفى لوجد كل منهما مصلحته في التخلي عن الحلف كما فعلت إيطاليا عام ١٩١٥م تجاه تحالفها مع ألمانيا. ففرضية أن الفاعلين يبقون أنانيين في حالات المصير المشترك قد تكون في بعض الحالات محتملة، خصوصاً في المراحل الأولى من التعاون، ولكن في حالات أخرى سيشكل الفاعلون هويات جماعية.

كيف ولماذا يكون للمصير المشترك هذه النتيجة. لقد تم تطوير إحدى الإجابات المثيرة بواسطة السوسيولوجيين والتي تستحق النظر فيها، آخذين في الاعتبار مقولاتهم "كواقعيين" في نظرتهم للطبيعة البشرية. لقد حاول السوسيولوجيون - ومنذ زمن طويل - تفسير التضحية، تلك الحقيقة التي يرون أنها - سواء في الطبيعة أو في المجتمع - تمثل تحدياً لنموذجهم في دراسة الأفراد كأنانيين بالفطرة. ومثل نموذج اكسيلورد، يركز تفسير السوسيولوجيين التقليديين على تبادلية محددة (مقولة الاعتماد المتبادل) - تحتفظ بتركيز نظرية أنساق التطور الكلاسيكية على

---

٨٢ Turner and Bourhis (1996: 38).

الجين أو الفرد كوحدة الاختيار[٨٣]. وحديثاً - على أية حال - قال آخرون: إن الاختيار قد يعمل على "مستويات" عديدة، أو "وسائل" مشكلة بالمصير المشترك لعناصرها[٨٤]. تفترض نظرية الأنساق "اختيار الجماعة" أنه في حالة التنافس داخل الجماعة، فإن الإيثاريين سوف تكون لهم ميزات تطورية أكثر من تلك التي للأنانيين؛ لأن قدرة هؤلاء الإيثاريين على إحداث فعل جماعي بسهولة أكبر، ويحتاجون لتوظيف موارد أقل لإدارة أعضائها. فالبشر دائماً يتنافسون في جماعات، وطوروا آليات سيكولوجية تسمح بسيادة "روح - الفريق" لهذا الغرض[٨٥].

قد يعتقد أحدهم أنه من السهل على الواقعيين في العلاقات الدولية قبول فكرة الاختيار الهرمي، كونهم أيضاً مهتمين بالاختيار على مستوى الجماعة (الدولة)، والذي يؤثر على الأفراد عبر مصيرهم المشترك. تقترح نظرية أنساق الهوية الاجتماعية - مثلاً - والتي يحاول بها ميرسر أن يبرر الافتراض الواقعي حول أنانية المجموعة ومساعدة - الذات، أن هويات الأفراد "داخل" الجماعة تكون ذات صيغة جماعية وليست أنانية[٨٦]. فالتماثل الجماعي بين الدول هو ببساطة مستوى إضافي آخر لتنظيم الجماعة يمكن تطبيق عمليات الاختيار عليه. وعلى الرغم من الإغراء البدهي لنظرية أنساق اختيار الجماعة - على أية حال - فإنها عندما تطبق على الدول فإنها سرعان ما تزعزع الافتراض الواقعي المسيطر القائل بأن الدول أنانية بشكل متأصل. يفترض الواقعيون والعقلانيون معاً - وبشكل شائع - أن الدول سوف تتهرب من المسؤوليات المشتركة كلما أمكنها ذلك؛ ولذلك فإن الجماعات سوف تتشكل فقط إذا كانت تقدم حوافز انتقائية لأعضائها، أو إذا كان "المدراء" يستثمرون موارد أساسية في إدارة "الوكلاء"[٨٧]. لقد تطورت هذه النماذج التحليلية بشكل كبير، ولكن فكرتها - بأن الدول دائماً

---

٨٣ See Trivers (1971).

٨٤ For example, Wilson (1989), Hodgson (1991), Wilson and Sober (1994), Sterelny (1995).

٨٥ Wilson and Sober (1994; 601); cf. Sugden (1993).

٨٦ Mercer (1995).

٨٧ See Olson (1965), Moe (1984), Hechter (1987); cf. Taylor and Singleton (1993).

أنانية - ووفقاً لأي تعريف للمصلحة الذاتية تبقى خاطئة وبشكل ظاهر. يمكننا أن نتحاشى هذه المشكلة، بافتراض أن الدول تتصرف "كما لو" أنها دائماً أنانية، على أساس أن ذلك يعد قضية أساسية - ولكن إذا كانت المهمة هي أن نشرح كيف ولماذا حقيقة تشكل الدول جماعات، فإن هذه النقلة غير مقنعة. ففي الحياة الواقعية تتعاون الدول بشكل أكثر مما يجب عليها، واختيار الجماعة بواسطة المصير المشترك يبدو أنه يساعد في شرح هذه الحقيقة.

مازلنا نواجه مشكلة هنا: حقيقة أن الإيثارية تعتبر مقيدة للمجموعة لا تفسر لنا كيف يصبح أعضاء هذه المجموعة إيثاريين. المصير المشترك يعتبر شرطاً موضوعياً، والهوية الجماعية شرطاً ذاتياً، ولا يوجد ما يضمن بأن الأول سيقود إلى الثاني - فقد يقود ببساطة إلى "كل لنفسه". يوضح ذلك مشكلة عامة في الإيثارية يعرفها منظرو نظرية الأنساق اختيار المجموعة: تقتضي الإيثارية توتراً وتجاذباً بين مستويات الاختيار. فحتى لو أن جماعة من الأنانيين ستبلي بلاء أفضل من جماعة الإيثاريين في التنافس "بين" الجماعات، فإن الأنانيين سيبلون بلاء أفضل من الإيثاريين في التنافس "داخل" الجماعة[٨٨]. لذلك فإن ما نحتاجه هو آلية تفسر كيف يصبح المصير المشترك على مستوى الجماعة هوية جماعية على مستوى الوحدة. فبدون تلك الآلية لن يبقى لنا إلا شرح وظيفي غير ملائم لتفسير الهوية الجماعية. فقد سبق أن انتقد Michael Hechter نظريات اختيار الجماعة في اقتصارها على دراسة التضامن فقط[٨٩]. فالحل الهوبيزي - والذي قد يستخدمه الواقعيون في هذه المرحلة لتبرير مسلمتهم عن الهوية الجماعية داخل الجماعات - يركز على النتائج والآثار المؤهلة اجتماعياً لقوة الدولة على هويات الأفراد[٩٠]. ولكن هذا الحل غير متوفر على المستوى الدولي.

من المفيد عند التفكير في آليات أخرى غير آلية قوة الدولة الرجوع إلى النقاش السابق حول كيف تعمل الآليات السلوكية والخطابية تحت تأثير الاعتماد المتبادل الآلية السلوكية

---

٨٨ Wilson and Sober (1994: 598).

٨٩ Hechter (1987: 24-25); also see Pettit (1993: 158-163).

٩٠ Hanson (1984).

- بتعريفها على أنها الاتصال اللاشفهي- من المرجح أن تكون أقل فعالية تحت المصير المشترك منها تحت الاعتماد المتبادل ؛ لأن الحوافز للتعاون تكون أكثر انفراجاً أو انحرافاً، ونابعة - بشكل غير مباشر - من طرف ثالث، بدلاً من أن تكون نابعة من ظروف التفاعل ذاته. تلك الصعوبة واضحة في مملكة الحيوان، حيث لا يكون المصير المشترك كافياً لتحفيز التعاون. وعلى أية حال، إذا كان هذا العائق يمكن التغلب عليه، فإن السلوك التعاوني اللاشي المتكرر مراراً عبر الوقت سوف يقوض الهويات الأنانية، ويعمل على استيعاب العلاقة التعاونية أو يذيتها في هويات جماعية. فبأخذ هوية جماعية على أساس "كما لو"، فإن التعاون المتكرر سيقود إلى عادات وطرق معينة للتفكير، من شأنها تحفيز الفاعلين على التعاون، حتى لو اختفى المصدر الموضوعي للمصير المشترك. (الناتو بعد عام ١٩٩١م) - بمعنى آخر: ليس فقط بسبب ارتفاع تكاليف التخلي عن النسق التعاون، ولكن لأنهم "يريدون" ذلك.

يكون من حسن الحظ - إذا ما أخذنا في الاعتبار العقبات التي يفرضها مفهوم المصير المشترك على المناهج السلوكية لدراسة التعاون - أن البشر نادراً ما يتواصلون من خلال سلوك لا شفهي فقط. وعلى العكس من الاعتماد المتبادل، والذي يمكن تحقيق إمكانيته الإيجابية بالقليل من التمثيل الرمزي، لأن المصير المشترك يتم تشكيله بواسطة طرف ثالث، فإن تمثيل الحالة رمزياً على أنها مصير مشترك يعد تقريباً أمراً ضرورياً. أحياناً يكون من السهل الحصول على هذا التمثيل أو التصوير، كما في الحالات التي يهدد فيها معتدٍ بقاء دولتين في وقت واحد. فلأنهما يواجهان الزوال، فإنه من السهل على المدافعين أن يصيغوا أو يشكلوا حالتهم على أنها مصير مشترك على أساس من مبدأ "عدو عدوي صديقي" وعلى أساس ذلك التصوير يشكلون أنفسهم على أنهم "نحن" والذين يجب أن يعملوا سوياً، حتى لو لم يكن سلوكهم اعتمادياً بشكل متبادل. وفي الحالات التي يكون فيها التهديد أقل حدة - على الرغم من ذلك - قد يكون مزيد من العمل الأيديولوجي ضرورياً ومطلوباً قبل أن يستطيع الفاعلون أن يمثلوا أو يصوروا أنفسهم على أن لهم مصيراً مشتركاً. يتبادر إلى الذهن هنا الصعوبات التي تواجه البعض اليوم في جعل الدول تأخذ بجدية أكثر تهديد الاحتباس الحراري، أو سفريات تيكيومسبة في بداية القرن التاسع عشر عبر نهر أوهايو، محاولاً

إقناع الهنود الحمر بأنهم يواجهون مصيراً مشتركاً على أيدي البيض، وضرورة أن يجتمعوا معاً ضد هذا التهديد. كما تشير هذه الأمثلة، في الحالات التي ليست لها أهمية كافية، قد يعتمد بزوغ مفاهيم المصير المشترك على "الرواد"، أو "المجموعات المعرفية"[٩١] الذين يأخذون المبادرة في إعادة صياغة كيف يفهم الفاعلون أنفسهم. وهذه القيادة ليست دائماً حاضرة.

لا يعتبر المصير المشترك - حتى عندما تكون القيادة حاضرة - على أية حال - شرطاً كافياً لتشكيل الهوية الجماعية كون - كما في الاعتماد المتبادل - الفاعلين قد يخشون استغلالهم من قبل الآخرين، خصوصاً في الفوضى. فالتاريخ مليء بكثير من الأمثلة التي منعت فيها العداوة أو عدم الثقة الدول التي تواجه تهديداً مشتركاً من أن تعمل سوياً، سامحة للمعتدي بأن يفرقهم ويسودهم. لذلك فإن الاعتقاد بأن أولئك الذين يتعاون معهم الفاعل سوف يمارسون تقييد - الذات يعتبر شرطاً مهماً لعمل منطق المصير المشترك.

التجانس Homogeneity

يكون السبب الفعال الأخير لتشكيل الهوية الجماعية هو التجانس أو التشابه. يمكن للفاعلين التنظيميين أن يكونوا متشابهين بطريقتين، في هوياتهم التعاضدية وفي هويات النوع (الفصل الخامس)[٩٢]. تحيل الطريقة الأولى إلى مدى تماثلهم فيما يتعلق بالصيغة المؤسساتية الأساسية، والوظيفية، والقوى السببية. ففي هويتهم التعاضدية يكون الفاعلون الرئيسيون في السياسة العالمية المعاصرة "وحدات متشابهة": دول، معرفة على أنها أبنية سلطة مركزية مع احتكار إقليمي للاستخدام المشروع للعنف المنظم. فواعل غير الدول (الفواعل الأخرى) تزداد أهميتها في السياسة الدولية، ولكنها ذات مكانة ضعيفة في الجزء المتبقي من النسق الدولية الذي لا تحتله الدولة المركزية. يتعلق النوع الثاني من التجانس بالتنوع داخل هوية تعاضدية معينة - التنوع المرتبط بهوية النوع. فيما يتعلق بالدول يكون التنوع في كيفية تنظيم سلطاتها السياسية

---

٩١ See Haas, ed. (1992).

٩٢ A complicating factor is that common fate can also be seen as a kind of homogeneity, in that actors experience like outcomes; see Turner and Bourhis (1996:38-39).

داخلياً، أي نوعية النسق. وعلى هذا الجانب، فإن التشابه بين وحدات النسق العالمية اليوم قليل بشكل ملحوظ. فقد تكون الديمقراطية والرأسمالية طرقاً مهيمنة وبشكل تصاعدي في تشكيل سلطة الدولة في أواخر القرن العشرين، ولكنهما بعيدتان عن صفة العالمية. فالتشابه بهذين المعنيين مهم لتشكيل الهوية الجماعية.

كما سبق، فإنه من المهم التمييز بين القضايا الموضوعية والقضايا الذاتية. مفهوم الهوية الجماعية يستلزم مسبقاً أن أعضاءً معينين يصنفون أنفسهم على أنهم متماثلون في الجوانب التي تعرف المجموعة، وبهذا الشكل يساعد إدراكهم وتصورهم للتجانس في "تشكيل" الهوية الجماعية. لذلك، فالعلاقة "السببية" يجب أن تكون بين التجانس "الموضوعي" والتصنيف الذاتي له (مصدر التجانس الموضوعي يعتبر سؤالاً مهماً، حيث يؤدي الاختيار الطبيعي والمحاكاة هنا دوراً مهماً، ولكنني لن أناقشه هنا)[٩٣]. فالفرضية سوف تكون على النحو التالي: أن الزيادة في التجانس الموضوعي تضطر الفاعلين لإعادة تصنيف الآخرين على أنهم متشابهون معهم. فإضافة الآخرين على أنهم مشابهون للفاعلين يعد أمراً مختلفاً عن التماثل معهم، ولكنه يعزز ذلك التماثل بطريقتين.

النتيجة الأولى غير المباشرة لذلك هي أن التجانس يقلل من عدد وحدة الصراعات التي من الممكن أن تنشأ من اختلافات هوية النوع والهوية التعاضدية. الجدل هنا يعرف بمقولة الصورة - الثانية والتي يقول Fred Haliday إنه يعود إلى Edmund Burke[٩٤]. فكثير من الحروب تنبع من تحويل المؤسسات أو القيم المحلية أو نقلها إلى السياسات الخارجية التي تتعارض مع السياسات الخارجية للآخرين؛ لأن لهم مؤسسات أو قيما مختلفة. فالدول الرأسمالية لديها صراعات مع الدول الاشتراكية؛ لأن الأولى مشكلة بطريقة تحتم عليها البحث عن أسواق مفتوحة، والثانية مشكلة بطريقة تفضل الأسواق المغلقة. أيضاً تظهر الصراعات بين الدول الديمقراطية والدول الديكتاتورية؛ لأن قيمها الداخلية لحل الصراعات مختلفة. أيضاً فرضية هنتجتون حول صراع الحضارات يبدو أنها

---

٩٣ See especially spruyt (1994) and Meyer, et al. (1997).

٩٤ Halliday (1992); cf. Bukovansky (1999a).

تعمل على أساس من افتراض أن التغاير يولد الصراع ويغذيه. إن ذلك لا يعني إنكار أن الدول يمكن أن تتعلم أن تتعايش بسلام مع وجود الاختلاف، أو أن الدول المتشابهة لن تكون بينها صراعات. لذلك - ومع بقاء الأشياء الأخرى متساوية - فإن تقليل هذه الاختلافات سوف يزيد من تطابق مصالح الدول[٩٥]، وبدوره سوف يشجعها على تشكيل الهوية المشتركة، بالتقليل من عقلانية الهويات الأنانية التي تعد استجابة للقناعة بأن الآخرين لن يهتموا بالذات.

النتيجة الثانية للتجانس هي مباشرة بشكل أكبر من النتيجة الأولى. تقتضي الهوية الجماعية بأن ينظر الفاعلون بعضهم إلى بعض على أنهم متشابهون في الجوانب التي تشكلهم كمجموعة. فالهوية الجماعية التي تشكل "فرنسا" هي نتيجة لتصوير الشعب بعضهم لبعض على أنهم يشتركون في الصفات والالتزامات التي تعتبر أساسية لكونهم "فرنسيين". تقترح نظرية الأنساق السببية للمعرفة - والتي تؤسس للواقعية - أن التجانس سوف يساعد على خلق هذا التصور أو التمثيل؛ لأنه مع مرور الوقت سوف تكون نظرياتنا عن العالم مقررة بحقيقة ذلك العالم (الفصل الثاني..)، وأن تصاعداً مستمراً في التجانس أو التطابق بين الواقع والإدراك سوف ينتج بدوره سلوكاً اجتماعياً، على أساس من مقولة "إن كانوا مثلنا فيجب إذاً أن نعاملهم تبعاً لذلك". من الواضح أن نخب الدول فهمت ذلك، فهذه النخب تحاول من خلال التعليم والهجرة والسياسات اللغوية أن تخلق "مجموعات متخيلة" من أناس يشتركون في صفات موضوعية؛ ونتيجة لذلك يرون أنفسهم على أنهم متشابهون فيما بينهم، ومختلفون عن أعضاء الدول الأخرى[٩٦]. هناك عملية خلق تجانس مشابهة، ولكنها أقل مركزية من هذه ساهمت في خلق المجتمع الدولي المعاصر. فمن أجل أن ينظر إلى الدولة على أنها عضو في ذلك المجتمع، فإنه يجب عليها أن تكتسب عدداً من الصفات والخصائص المحلية والتي هي في الأصل خصائص للدول الأوروبية[٩٧]. وحتى نكون على يقين، فما إذا كانت دولة أخرى تمتلك صفات معينة يعد - جزئياً

---

٩٥ Note that coincident interest are not the same thing as collective interests; cf. Keohane (1984: 51-52).

٩٦ Anderson (1983).

٩٧ See Bull (1977: 22-52), Gong (1984), and Neumann and Welsh (1991: 347-348).

على الأقل - أمراً خاصاً بالناظر أو الملاحظ ذاته، وبالتالي موضوعاً للمناقشة كما توضح دراسة Ido Oren المثيرة لتصنيف الدول "الديمقراطية"[٩٨]. ولكن حقيقة أن الواقع الموضوعي لا يقرر بشكل صارم إدراكاتنا لا تعني أنه ليست هناك علاقة بين الواقع والتصور. فبحسب الواقعية العلمية فإن الملاحظة مشحونة بنظرية الأنساق، وليست مقررة بها، والحقيقة الموضوعية تفرض درجات مختلفة من التكلفة على أولئك الذين ينكرونها بشكل كامل.

ليس التجانس، وبمعزل عن عدم التطابق الذي قد يكون بين الواقع الموضوعي وتصوره الذاتي، شرطاً كافياً لتشكيل الهوية الجماعية لسببين آخرين. أولاً، في ذات الوقت الذي يصبح فيه الفاعلون متشابهين في بعض الجوانب، فإنهم قد يميزون أنفسهم في جوانب أخرى، بما في ذلك تلك الجوانب عديمة الأهمية، جوانب من نوع "نرجسية الاختلافات الصغيرة". تنبع إمكانية الاختلاف تلك من طبيعة المجموعات. فالمجموعات توجد لتلبية حاجات أعضائها؛ ولذلك إذا ما كانت تلك الحاجات مهددة، فإن المجموعات سوف تكون ميالة إلى الدفاع عنها. عادة ما يأتي التهديد في شكل مجموعة أخرى تسعى لتحقيق مصالح معارضة لمصالح المجموعة (كنتيجة لعدم التجانس)، ولكن التجانس يمكن أن يكون تهديداً أيضاً؛ لأن وجود أية مجموعة كوحدة متميزة يتطلب حداً إدراكياً فاصلاً يفصلها عن المجموعات الأخرى ("اختلاف")[٩٩]. تعمل المجانسة على تآكل الأساس الموضوعي لذلك الحد الإدراكي الفاصل، وبذلك تشكك في سبب وجود الجماعة. فاختراع مصادر جديدة لتميز المجموعة أو اختلافها أو التشكيك، يدعم الحد الفاصل بين ذات الجماعة والآخر. هذه الحاجة للاختلاف ليس من الضروري أن تقود إلى العدوان، أو عدم الاحترام تجاه المجموعات الأخرى، ولا تحتاج إلى أن تمنع تشكيل هوية جماعية في قضايا أو أمور أخرى، ولكنها تضعف العلاقة بين المجانسة والسلوك الاجتماعي، حتى في الثقافة اللوكية، والتي يعتبر فيها الاعتراف بفردية المجموعة معياراً أساسياً. يجعل ذلك من استجابة الآخر للمجانسة أمراً مهماً؛ لأنه إذا مارس شيئاً من تقييد الذات فإنه لن يكون هناك خطر من أن تشعر ذات المجموعة بأن هويتها مهددة.

---

٩٨ Oren (1995).

٩٩ Cf. Barth (1969), Tajfel, ed. (19820, and Connolly (1991).

السبب الآخر لاحتمال فشل المجانسة في إنتاج هوية جماعية هو أنه عندما يصبح الفاعلون متشابهين بشكل أكبر، فإن احتمال تقسيم العمل بينهم يصبح منخفضاً. فتقسيم العمل يزيد من المدى الذي يكون فيه الفاعلون معتمدين بعضهم على بعضهم تبادلياً، ويزيد من اشتراكهم في مصير واحد، ذلك الأمران اللذان رأينا أنهما يمكن أن يشكلا أساساً لتشكيل الهوية الجماعية. فالفاعلون المتجانسون يفتقرون إلى تكملة بعضهم بعضاً وظيفياً، وبهذا الشكل ستكون لديهم حوافز أقل من أجل خلق "إحساس المجموعة"، خصوصاً إذا كانوا فاعلين مكتفين ذاتياً مثل الدول. في ضوء ذلك نستطيع أن نرى - بينما يسهل السلوك الاجتماعي بجعل رؤية بعضهم بعضاً متشابهين أمراً أكثر سهولة - أن العملية التاريخية التي عززت من سيطرة الدول على الفاعلين الآخرين (غير الدولة) في السياسة الدولية قللت أيضاً من الحاجة إلى السلوك الاجتماعي، وقد تكون أيضا أعاقته بخلقها لوحدات مؤهلة مسبقاً، وبحكم الطبيعة لمقاومة الاعتماد المتبادل والتخصص الوظيفي. تحتاج تلك الخاتمة إلى تلطيفها بحقيقة أن تجانس الهوية يعتبر - مبدئياً على الأقل - متفقاً أو منسجماً مع الاختلاف الوظيفي، وحتى أنها أيضاً تشجع ذلك الاختلاف الوظيفي بتمكين الفاعلين بأن يروا أنفسهم أعضاء في ذات المجموعة التي يستطيعون داخلها أن يؤسسوا اختلافاً وظيفياً. وعلى أية حال، فإن الدول لا تعتبر معتمدة بعضها على بعض بشكل فطري، كما في حالة الرأسمالية والسوق، أو الرقيق والسيد، وهذا يعني أن أي تقسيم للعمل سوف يظهر فقط بعد حقيقة المجانسة، أي بعد أن تبدأ المجانسة.

يوجد سبب نظري ضعيف للتفكير بأن تلاقي الهويات التعاضدية، أو حتى هويات النوع سوف يخلق بذاته سياسات أمنية اجتماعية، وهكذا هوية جماعية. ولكن هناك كثير من الشواهد الدالة على العكس أيضاً. فالملكيات الأوروبية كانت متجانسة، ومع ذلك دخلت حروباً لقرون عدة، فقط عندما واجهت تلك الملكيات التهديدات المشتركة، المتمثلة بالثورات المحلية فأصبح تجانسها أساساً للعمل الجماعي في مسرح أوروبا[١٠٠]. والدول الاشتراكية أثبتت أنها أفضل من ذلك بقليل في غياب الهيمنة السوفيتية. أيضاً حتى مع وجود اللغة المشتركة،

---

١٠٠ Schroeder (1993).

والدين المشترك، والأيديولوجية القومية المشتركة؛ فقد فشلت الدول العربية في تحقيق شيء من الوحدة، خصوصاً بعد تدعيمها لسيادتها الإقليمية[١٠١]. وعلى أية حال، فإنه قد يكون من الخطأ إنكار التجانس كلية كسبب لتشكيل الهوية الجماعية، كما فعل بعض النقاد[١٠٢] وحتى إذا كان يمكن أن نتخيل نظرياً وجود اختلاف لا نهائي، فإنه من الناحية العملية تتطلب الجماعات "بعضاً" من الإجماع حول القيم والمؤسسات. ومع بقاء الأشياء الأخرى متساوية، فإن التجانس يسهل ذلك الإجماع بتخفيضه للصراع، وبزيادته لقدرة رؤية الذات والآخر على أنهما أعضاء في ذات المجموعة. بالطبع فإن الأشياء الأخرى قد لا تبقى متساوية أو ثابتة، ولكن ذلك لا يلغي مشاركة فكرة التجانس ومساهمتها في موضوعنا. ذلك يعني فقط أن تلك المساهمة يجب أن تفهم في ضوء الآليات السببية الأخرى.

تقييد الذات Self-restraint

يعتبر كل من الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس أسباباً فعالة لتشكيل الهوية الجماعية، وهكذا للتغير البنيوي. فكلما زادت هذه العوامل أصبح للفاعلين مزيد من الحوافز للدخول في سلوك اجتماعي، من شأنه أن يوهن الحدود الأنانية للذات ويوسعها، لتشمل الآخر. وعلى أية حال، فإن تلك العملية يمكنها التقدم فقط إذا استطاع الفاعلون تجاوز خوفهم من أن يغمروا، أو يتم ابتلاعهم مادياً أو نفسياً بأولئك الذين سوف يتماثلون معهم فكل الفاعلين لديهم حاجات أساسية - المصالح الوطنية في حالة الدول - نابعة من متطلبات إعادة الإنتاج لتشكلهم الداخلي، والتي يجب عليهم تحقيقها من أجل البقاء. ومهما كانت فوائده المحتملة، فإن التماثل مع فاعلين آخرين يفرض تهديداً على جهود ومحاولات تحقيق تلك الحاجات، كونه يعني إعطاء حاجات الآخرين قيمة موازية لحاجات الذات، وكلاهما سوف يكون غالباً - لو جزئياً - في حالة صراع. فما يعتبر الأفضل للجماعة ليس دائماً هو

---

١٠١ Barnett (1995, 1998).

١٠٢ For example, Neumann (1996: 166).

الأفضل للفرد. ومن أجل تجاوز هذا التهديد - والذي يعتبر مصدر الأنانية و"الواقعية"- يجب أن يثق الفاعلون بأنه سوف يتم احترام حاجاتهم، وأن فرديتهم لن يتم غمرها أو ابتلاعها كلية بواسطة الجماعة، ولن يتم التضحية بها من أجل الجماعة. وإيجاد تلك الثقة هو المشكلة الأساسية لتشكيل الهوية الجماعية، ويعتبر صعباً على وجه الخصوص في الفوضى حيث الغمر هنا قد يكون مميتاً. المتغيرات التي تمت مناقشتها حتى الآن لا تحل هذه الإشكالية، وتكثفها بأنها تزيد من الإغراء للتماثل مع الآخرين.

يظل الحل التقليدي لمشكلة الثقة، هو الكبح الخارجي بواسطة طرف ثالث. وفي السياسة الداخلية يتمثل هذا الكبح في القوة القسرية للدولة. وفي السياسة الدولية قد تمارس القوى العظمى هذا الدور أحياناً على الدول الصغرى، ولكن الهرمية هنا ليست خياراً. مع ذلك، يمكن أيضاً وجود مصادر بديلة للكبح الخارجي في التكنولوجيا الحربية والمؤسسات الأمنية[١٠٣]، أو عندما تكون التكنولوجيا الدفاعية مهيمنة، ولكن لا يمكن استخدامها، كما في حالة الأسلحة النووية، بسبب التدمير المتبادل الذي قد تسببه، عندها تكون الدول مقيدة من الذهاب للحرب، وبهذا الشكل - مفارقة - قد تكون راغبة في أن تثق بعضها في بعض، بشكل كافٍ لتبني هوية جماعية. ومع أن الواقعيين لم يقولوا بمثل هذا الاستنتاج الأخير، فإنه ينبع من مقولاتهم حول فوائد نسق "حق الوحدة في الاعتراض"، والذي تم إيجاده خلال انتشار الأسلحة النووية المسيطر عليه[١٠٤]. المؤسسات بدورها، تعتبر كبحاً أو قيداً خارجياً عندما يتم استيعابها إلى الدرجة الأولى أو الثانية فقط (الفصل السادس)، والتي تعني أن الدول تخضع لمعاييرها فقط، عندما تكون مجبرة على ذلك، أو ترى أن ذلك يحقق مصالحها الذاتية. وما دمنا نتحدث هنا عن الهوية الجماعية فيما يتعلق بالأمن، فإن المعايير المهمة هنا هي تلك الخاصة بمجتمع الأمن التعددي - احترام السيادة، وحل النزاعات بالطرق السلمية[١٠٥]. فمعيار احترام

---

١٠٣ Jervis (1978).

١٠٤ On unit veto systems see Kaplan (1957), and on the potential benefits of managed nuclear proliferation Waltz (1990); cf. Deudney (1993).

١٠٥ The creation of norms is relatively more difficult in the security than economic issue area; see Lipson (1984).

السيادة يقيد من قتل الدول بعضها بعضاً، ومعيار حل النزاعات بالطرق السلمية يقيدها من - حتى مجرد - مهاجمة بعضها بعضاً. لا يعد أي من هذين المعيارين معياراً لمساعدة الآخر، وهو ما تتطلبه نسق الأمن الجماعي الكانتية[١٠٦]، ولكن بتقليل خوف الدول من أن تتعرض للاستغلال، فإن وجود مجموعة معينة من المعايير قد يسهل ظهور المجموعة الأخرى.

قد توفر التكنولوجيا العسكرية، والأنظمة الأمنية المستوعبة بشكل ضعيف بدائل مساوية وظيفياً لقوة التنين المقيدة، مهدئة قلق الدول من أن تصبح مغمورة أو مبتلعة، وبذلك مساعدة إياها على تحقيق فوائد الهوية الجماعية. ولكن تلك البدائل ليست كاملة، وتعتبر حلولاً مؤقتة على أفضل تقدير، كونها لا تتناول مشكلة الثقة مباشرة. وكقيود خارجية، لا تطمئن هذه البدائل الدول على أن الآخرين سيتوقفون عن البحث عن طرق للتحايل على القيود (بالاستثمار في تقنيات مرسومة لإنهاء مأزق عسكري مثلاً)، أو أن الآخرين لن يخالفوا معايير النسق إذا ما سمحت لهم الفرصة بذلك (هذه مشكلة دائمة في الفوضى). بمعنى آخر، بوجود قيود خارجية فقط، فإن الدول يجب أن تكون دائماً قلقة من أن الآخرين قد "ينفجرون" في أية لحظة ويتبلعونهم، وذلك يجعل التماثل معهم صعباً؛ لأنهم لا يمكن الثقة بهم، أو في أنهم سوف يحترمون حاجات الذات. تعيق هذه المشكلة تشكيل الهوية الجماعية، حتى مع وجود التنين، والتي يقول هوبز: إنه لا يستطيع خلق مجتمع بواسطة القسر والمصلحة الذاتية فقط، والتي تعتبر مشكلة أكثر جدية تحت الفوضى. إنه تحديداً لهذا السبب نجد Norbert Elias يقول: إن ضبط النفس هو جوهر الحضارة[١٠٧]. فالقيود الخارجية قد تؤدي دوراً في تفعيل بناء الثقة، ولكن الهوية الجماعية تتضمن توكيلاً وتفويضاً - الأقل - وتفويض بعض من مسؤوليات الاعتناء بالذات إلى الآخر، وذلك أمر سوف يتطلب شيئاً أكثر من تلك القيود.

---

١٠٦ As Hechter (1987: 23) points out, mutual aid norms constitute collective identity, not cause it, and as such we cannot invoke them to explain the latter without tautology.

١٠٧ Elias (1982); for further discussion of Elias' work as it might pertain to IR see Mennell (1989) and van Krieken (1989).

يتمثل هذا الشيء في القناعة والإيمان بأن الآخر سوف يقيد نفسه فيما يطلبه من الذات. فإذا اقتنع الفاعلون بأن الآخرين ليست لهم رغبة في طمرهم أو ابتلاعهم، وبأنهم لن يفعلوا ذلك بدافع من الانتهازية، عندها يصبح من السهل الثقة بأنه في حالة التماثل معهم، فإن حاجاتهم الخاصة سيتم احترامها، حتى مع غياب القيود الخارجية. وباستخدام العبارات السابقة، فإنه بإبلاغها لاحترامها لفردية الأنا الثانية، فإن تقييد الأنا لذاتها سوف يمكن الأنا الثانية من التخلي عن تعريفها الأناني لفرديتها من أجل التماثل مع الأنا. بسحب أنفسنا إلى الوراء، فإننا - أو حتى بوقوفنا ثابتين في أماكننا - فإننا نجعل من التقدم بالنسبة للآخرين أمراً ممكناً. وهكذا نجعل من الممكن لهم أن يماثلوا أنفسهم معنا، الأمر الذي بدوره يمكننا من التماثل معهم. لا يخلق ذلك بذاته هوية جماعية، لأنه بدون حوافز إيجابية للتماثل، فإن كبح الذات أو تقييدها قد يقود ببساطة إلى اللامبالاة. ولكن مع وجود هذه الحوافز - والتي توفرها المتغيرات الثلاثة الرئيسة الأخرى - فإن تقييد الذات يؤدي دوراً مهماً في إمكانية تحقيق الهوية الجماعية. ربما بشيء من المفارقة، إذاً، يمكن أن نقول: إن تقييد الذات هو القاعدة المطلقة للصداقة والهوية الجماعية، وإن تلك الصداقة والهوية الجماعية تعود - بشكل أساسي - ليس لأفعال التعاون وممارساته - مع أن تلك الأفعال أساسية - ولكن إلى احترام بعض الدول لاختلاف بعضها.

تكمن المشكلة الأساسية في هذا المنطق - كما يركز الواقعيون - في عدم قدرتنا على قراءة ما يدور في أذهان الآخرين، وهكذا عدم اليقين حول ما إذا كانوا بالفعل سيقيدون أنفسهم في غياب القيود المفروضة من طرف ثالث أم لا. تعتبر هذه المشكلة حرجة، خاصة في النسق مساعدة - الذات، والتي تكون تكلفة الاستنتاج الخاطئ فيها قاتلة. ولكن حتى مع محدودية قدراتنا الإيحائية، فإن بعض البشر يستطيعون أحياناً القيام باستنتاجات صحيحة حول نوايا بعضهم، وفي معظم الأحيان. فالمجتمع - وجود مجتمع - سيكون مستحيلاً لو لم يكن ذلك ممكناً. الأشياء الرئيسة التي تقوم بها الثقافة والمعرفة المشتركة هي مساعدتنا على القيام بتلك الاستنتاجات. بالإضافة إلى ذلك، نستطيع أن نحقق ذلك العمل الفذ (الاستنتاجات)، حتى في

غياب القيد أو الكبح الخارجي الذي يفرض مواضيع استنتاجات على السلوك بطريقة معينة فعندما يستيقظ صناع السياسة الخارجية البهامية كل صباح، فإنهم "يعرفون" أن الولايات المتحدة لن تخضعهم، ليس لأنهم يعتقدون أنها سوف تردع عن عمل ذلك بقوة عظمى، وليس لأنهم يعتقدون أنها سوف تحسب أن مخالفة معايير السيادة ليس في مصلحتها الذاتية، ولكن بسبب أنهم يعرفون أن الولايات المتحدة سوف تقيد "ذاتها". فمثلها مثل كل المعارف، هذه المعرفة ليست يقينية تماماً، ولكنها يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها بشكل كافٍ يجعلنا نعتقد أنه من غير المعقول للبهاميين أن يتصرفوا على غير هذا الأساس. بالطبع فليست كل الاستنتاجات في السياسة الدولية على هذه الدرجة من الثقة والاعتمادية، ولكن ذلك ليس هو القضية. فالقضية هنا هي أن بعض الدول ـ وفي معظم الأحيان ـ تستطيع أن تقرأ ما يدور في أذهان بعضها، بطريقة تمكنها من الثقة بأن أولئك الآخرين سوف يحترمون فرديتها وحاجاتها.

إذا ما أخذنا في الاعتبار الحقيقة القائلة إن الدول غالباً تعرف أن الآخرين سوف يكونون مقيدين ذاتياً، فإن السؤال يصبح "كيف تكتسب الدول تلك المعرفة؟". (لاحظ أن السؤال ليس كيف تصبح الدول مقيدة ذاتياً؟، مع أن ذلك جزء من السؤال، ولكن "كيف تعرف الدول الأخرى بأنها مقيدة ذاتياً؟"). ثلاث إجابات رئيسة تقدم نفسها هنا.

الإمكانية الأولى هي ما إذا كانت الدول - وعبر الإذعان والالتزام المتكرر - تستوعب مؤسسة مجتمع الأمن التعددي أو تنزيتها تدريجياً إلى الدرجة الثالثة. حتى ما إذا كانت الدول تلتزم في البداية بتلك المؤسسة لأسباب نابعة من القسر أو المصالح الذاتية، فإن الالتزام المستمر عبر الوقت سوف يميل إلى إنتاج مفاهيم للهوية والمصلحة تفترض شرعية تلك المؤسسة، وبالتالي جاعلة من الالتزام عادة أو طبيعة ثانية للدول[١٠٨]. القيود الخارجية تصبح هنا قيوداً داخلية؛ ولذلك يتم تحقيق الضبط الاجتماعي - وبشكل رئيس - بواسطة ضبط النفس[١٠٩]. هنا

---

١٠٨ On the role of habit in social life see Camic (1986), Rosenau (1986), Baldwin (1988), and Hodgson (1997).

١٠٩ See Mead (1925), Elias (1982), and Hurd (1999).

تصبح التبادلية (المعاملة بالمثل) مهمة في هذا السياق ؛ لأنه من خلال تلك الآلية تعلم الدول بعضها بعضاً أن اتباع القواعد يعد أمراً ذا قيمة. هذا القول يفسر فقط كيف تصبح الدول مقيدة ذاتياً، وليس كيف "تعرف" أن الآخرين مقيدون ذاتياً. ومع ذلك، بملاحظتها لالتزام بعضها بعضاً بتلك القواعد - وبشكل مستمر - خصوصاً إذا كان ذلك الالتزام مصحوباً بخطاب سياسة خارجية لا يتذمر من تلك القواعد، فإن الدول تتعلم تدريجياً أن الآخرين ليست لديهم رغبة في مخالفة تلك القواعد، وليس من المحتمل أن ينتهزوا الفرص لعمل ذلك. وبهذا الشكل يمكن الثقة من أنهم سوف يحترمون حاجات الذات.

إيجاد الثقة بهذه الطريقة عملية بطيئة، قد تكون الطريقة الوحيدة إذا كانت الدول تعتقد أن السبب الوحيد لالتزام الآخرين بالمعايير هو القسر أو حسابات المصلحة الذاتية، ولكن ذلك ليس هو الوضع دائماً. لذلك فالسبيل الثاني لبناء الثقة - غالباً ما يصاحب نظرية أنساق العلاقات الدولية الليبرالية - يكون عبر السياسة الداخلية. فلأسباب تتعلق بالاتساق والتناغم الإدراكي، والعادة، أو الضغط الاجتماعي - إذا كانت البيئة الدولية تسمح بذلك - سوف تميل الدول إلى تحويل طرقها الداخلية في إنجاز الأمور - حل النزاعات، تنظيم العلاقات الاقتصادية، الالتزام بقواعد القانون وغيرها - إلى سلوك في سياستها الخارجية[١١٠]. كثير من الممارسات الداخلية قد لا يكون حافزاً لتقييد الذات في السياسة الخارجية، ولكن بعضها الآخر له تلك الخاصية، وأشهر تلك الممارسات التي يتفق عليها كثيرون هي الديمقراطية. فبغض النظر عما إذا كان السبب يكمن في ثقافة الديمقراطية، أو في مؤسساتها، فإنه يظهر بشكل واضح أن الدول الديمقراطية ميالة - وبشكل قوي - وبواسطة بنائها الدستوري الداخلي - إلى قصر الوسائل التي تستخدمها لحل خلافاتها بعضها مع بعض على الوسائل السلمية[١١١]. ومع أن الشواهد أقل وضوحاً في حالة الرأسمالية، فإنني أعتقد أن زعماً موازياً يمكن طرحه حول

---

١١٠ See especially Lumsdaine (1993), Rosenberg (1994), and Bukovansky (1999b); on the transposition of norms in social theory see Sewell (1992).

١١١ Russett (19930.

الدول الرأسمالية في مرحلة متقدمة من تطورها، عندما تصبح أجزاء مهمة من رأس المال متعددة الجنسيات[١١٢]. وكما في الحالة السابقة، فإن ذلك يفسر فقط تقييد الذات، وليس الثقة في أن الآخرين مقيدون ذاتياً. ومع ذلك - وباعتبار ميولها المسبقة - فإن الدول الديمقراطية تنزع إلى التقيد بقواعد المجموعة الأمنية بشكل طبيعي، ونتيجة لذلك محققة درجة التذييت الثالثة بشكل "فوري"، وبدون الحاجة إلى مرورها في عملية طويلة من تعلم المعاملة والمعاملة بالمثل[١١٣]. فبينما نجد أنه في حالة التعلم التبادلي تبدأ عملية تذييت معايير الثقة المتبادلة من الصفر، وتستمر بطريقة من "أعلى - إلى - أسفل"، نجد أنه في طريقة الديمقراطية تكون المعايير مذيتة ومستوعبة مسبقاً، وتحتاج فقط إلى الكشف عنها للدول الأخرى من خلال ممارسات السياسة الخارجية.

السبيل الثالث لتقييد الذات قد يعمل حينما تفشل السبل الأخرى: التعهد الذاتي[١١٤]. يعمل التعهد الذاتي على تسكين قلق الأنا الثانية حول نوايا الأنا وتهدئته من خلال مبادرات أحادية، وبدون توقع أي معاملة بالمثل. ولأن مشكلة مثل تلك المبادرات في النسق مساعدة الذات هو أنه قد ينظر إليها على أنها تخدم مصالح من يقوم بها، فإن التحدي يكمن في جعل إشارات أحدهم إلى الآخر ذات مصداقية، وذلك بفرض تضحيات مرئية معينة على الذات. فمثلاً، قد يضحي أحدهم - ومن جانب واحد - بتقنيات معينة - كما فعلت أوكرانيا مع الأسلحة النووية، - أو أن ينسحب من أراض محتلة، - كما فعل السوفييت في أوروبا الشرقية وأفغانستان، أو أن يؤسس لقيود داخلية دستورية على استخدام القوة خارجياً، - كما في ألمانيا ويابان ما بعد الحرب -، أو أن يخضع سياسته الخارجية للمجموع - كما فعلت ألمانيا بطرق مهمة في الاتحاد الأوروبي -[١١٥]. بالطبع فإن تضحيات كهذه يمكن فهمها فقط إذا كانت الدولة تعتقد

---

١١٢ On the implications of the internationalization of capital for the state see Murray (1991), Cocks (1980), Duvall and Wendt (1987), Picciotto (1991), and Shaw (1997).

١١٣ The systemic aspects of the democratic peace hypothesis are addressed by Risse-Kappen (1995).

١١٤ On self-binding see Elster (1979) and Maoz and Felsenthal (1987); cf. Deudney (1995).

١١٥ Unilateral initiatives also played an important role in the Israeli-Egyptian rapprochement in the late 1970s; see Kelman (1985).

أنها لن يلحقها ضرر كبير نتيجة لتلك التضحيات، وهو بالتحديد الاعتقاد الأصعب في نسق مساعدة الذات (المعضلة الأمنية). وهكذا - وكشرط مسبق للتعهد الذاتي - قد يكون من الضروري للدولة أن تراجع وبذاتها، تقديراتها للتهديدات التي تواجهها. ونتيجة لمثل تلك المراجعة قد تدرك أن "الكفاية" النووية كافية لردع العدوان، وليس التفوق النووي، أو التعادل النووي، أو أن الذات الثانية ليست عدواً كما كان يعتقد سابقاً، أو أن عداوتها متوقفة على أفعال الأنا. الإمكانية الثانية مثيرة بشكل خاص؛ لأنها تقتضي اعتراف أحدهم، ومن ثم إنهاءه لتصرفاته الخاصة التي تساهم في إعادة إنتاج المعضلة الأمنية وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب نظرة نقدية تجاه "الأنا" من وجهة نظر "الذات"[١١٦]، أي نقد الذات للأنا. نحن نميل عادة إلى ألا نتوقع مثل تلك الانعكاسية أو النقد الذاتي من قبل الدول، ولكن الاستثناء المهم كان جهود مفكري السوفييت الجدد في "إزالة ما يبرر تخوف الغرب من السوفييت" وذلك بدخولهم في مبادرات سلام من جانب واحد. أيضاً يمكن القول هنا إن السياسات الخارجية لليابان وألمانيا ما بعد الحرب توضح أهمية هذا النوع من الوعي - الذاتي في تقييد - الذات.

سوف يكون من الصعب المحافظة على استراتيجية من التعهد - الذاتي لفترة طويلة، إذا لم يستجب الآخر بالمثل، وإلى هذا المدى سيعتمد نجاحها في نهاية الأمر على ظهور معايير مشتركة لتقييد الذات. وعلى أية حال، فإنه عند التفكير في أسباب تقييد الذات من المهم الاعتراف بالتعهد الذاتي كاستراتيجية متميزة؛ لأن لها شروطاً مسبقة أقل من تلك التي يتطلبها تقييد الذات. فالتعهد الذاتي من المرجح أن ينجح في العلاقات التصارعية التي يكون فيها الحصول على مكاسب نسبية وليست مطلقة هو القاعدة، في علاقات غير متماثلة، كون القوة المهيمنة يوجد لديها قليل من الدوافع للرد على أفعال القوى الصغرى بالمثل، وفي غياب المؤهلة مسبقاً لأسباب داخلية ومحلية تجاه السلام. بكلمة أخرى، تماماً مثل التشكيل الخطابي للهوية الجماعية باسم المصير المشترك، فإن التعهد الذاتي قد يكون قادراً على إيجاد الثقة قبل وجود الشروط التي عادة ما يعتقد أنها ضرورية لوجوده.

---

١١٦ See Frankfurt (1971), Christman (1980), and Rosenthal (1992).

يكون تقييد الذات باختصار سبباً غير فاعل للهوية الجماعية ؛ لأنه لا يقول شيئاً حول الرغبة أو الاستعداد لمساعدة الآخرين. في الواقع، بتقويته لمبدأ "احترام الاختلاف" فإن تقييد الذات - وبشيء من المفارقة - يدخل سبباً إضافياً يتجاوز المصلحة الذاتية في عدم التدخل في حياة الدول الأخرى، جاعلاً بذلك من المساعدة المتبادلة أصعب تبريراً. ومع ذلك - بمساعدته على تشكيل مجموعة أمنية - فإن تقييد الذات أيضاً يقلل من قلق الدول حول إمكانية طمرها إذا ما أعطت الآخر بعضاً من مسؤوليات الاعتناء بالذات، وهو بذلك يمكن الحوافز الإيجابية الأخرى التي توفرها المتغيرات الأساسية الأخرى من أن تؤدي دورها. وبالعبارة الاجتماعية السابقة - يقلل تقييد الذات من التوتر بين مستويات الاختيار، بتخفيضه احتمالية الاختيار داخل المجموعة ضد الإيثاريين، فإن تقييد الذات يشجع اختيار الإيثاريين - فتقييد الذات يخلق الهوية الجماعية فقط في تزامنية مع العوامل الأخرى في النموذج، ولكن دوره في تلك المجموعة من العوامل يعتبر أساسياً.

مناقشة Discussion

يحصل تشكيل الهوية الجماعية بين الدول على خلفية ثقافية تهيمن فيها بداية الهويات والمصالح الأنانية. ولذلك، فإنه ستكون هناك مقاومة مستمرة لتلك العملية. لا يعتبر ذلك أمراً خاصاً بالسياسة الدولية. فالأفراد سيقاومون تشكيل جماعات إذا كان ذلك يهدد إشباع حاجاتهم الشخصية. والجماعات سوف تقاوم تشكيل جماعات أعلى إذا كان من شأن ذلك أن يهدد إشباع حاجات الجماعة. فالهويات الجماعية نادراً ما تكون كاملة أو نهائية. ففي معظم الأحيان أفضل ما يمكن توقعه هو دوائر متحدة المراكز من التماثل، يتماثل الفاعلون فيها - وبدرجات متنوعة - مع الآخرين، اعتماداً على من يكونون وماذا يريدون، بينما في ذات الوقت يحاولون تحقيق حاجاتهم الفردية. من الناحية الأخرى، حقيقة أن الدول سوف تقاوم تشكيل الهوية الجماعية لا تعني أنها لا يمكن إيجادها بداً.

يتم تعزيز الهويات الأنانية ذاتها فقط بواسطة أنواع خاصة من التفاعل، والعوامل التي نوقشت في هذا القسم سوف تزيد من الضغط على تلك الأنواع[١١٧] في أحيان معينة زاد

---

١١٧ Burke (1991).

هذا الضغط على الهويات الأنانية بشكل كبير إلى درجة أن الدول دمجت أجسادها في هوية "تعاضدية"، (الولايات المتحدة ١٧٨٩م، ألمانيا ١٨٧١م، والاتحاد الأوروبي اليوم)، الأمر الذي يعتبر نهاية منطقية للعملية الموصوفة سابقا. ولكن تشكيل الهوية الجماعية لا يعتمد على تجاوز الفوضى. فحقيقة أن فرنسا وألمانيا أصبحتا صديقتين قد غيرت - وبشكل جذري - من المسرح الأوروبي، وكانت هناك أيضاً تغيرات هوية جذرية مساوية لذلك في الحرب الباردة، والشرق الأوسط، وأماكن أخرى. فالدول سوف تسعى دائماً للحفاظ على فرديتها، ولكن ذلك لا يعوقها أو يمنعها من تحويل عبارات تلك الفردية إلى تعابير أكثر جماعية.

على أية حال - وكمدخل لتفسير التغير البنيوي في السياسة الدولية - مازال النقاش في هذا الجزء يعتبر غير مكتمل، فهو محدود من ناحيتين. توضح هذه الحدود أن ما فعلته هنا لا يتجاوز تقديم وحدة قياس واحدة ضمن سلسلة سببية طويلة، وليس نظرية الأنساق للتغير البنيوي.

أحد القيود أو الحدود التي تجعل من ذلك المنهج غير مكتمل هو أنني لم أناقش كيف يمكن لتلك المتغيرات الأساسية أن تبدأ أو تحدث، بمعنى ما الذي يسبب ارتفاعها أو انخفاضها؟ كان ذلك الصمت مفيداً في حينه، كونه يترك المجال مفتوحاً لإمكانية أن تلك المتغيرات يمكن تحقيقها بطرق متعددة، الأمر الذي يشجعنا على ألا نقبل - وبشكل دائم - أن الليبرالية الديمقراطية هي السبيل الوحيد لتحقيق الثقافة الكانتية. ولكن كنتيجة لذلك فقد ذكرت قليلاً عن العوامل المحلية التي يحتمل أن تكون مهمة جداً بالنسبة لأية سبيل لتحقيق تلك الثقافة فالدول الرأسمالية من المحتمل أن تكون معتمدة بعضها على بعض أكثر من الدول الاشتراكية، والدول الديمقراطية من المرجح أن تمارس تقييد الذات أكثر مما تفعل الدول الفاشية، وهكذا. مناقشة هذه الاعتبارات قد يوجه نقاشي باتجاه ليبرالي. وعلى أية حال، فإنه - ومن نواح مهمة - تعتبر نظريتي للسياسة الدولية نظرية الأنساق ليبرالية. ولكن مع هذا، فإنه لا يجب أن نستنتج من ذلك النقاش أن التنظير المنظومي حول السياسة الدولية يمكن "اختزاله" إلى العوامل المحلية، مثلما أن السوسيولوجيا لا يمكن اختزالها إلى الكيمياء أو الكيمياء إلى الفيزياء. فالكليات دائماً

معتمدة على أجزائها، ولكن تلك العلاقة سوف تكون في معظم الحالات علاقة تراتبية، وليست علاقة اختزال (الفصل الرابع..)، لأسباب متعددة؛ لأن ذات الخاصية المنظومية (هنا متغير أساسي) يمكن تحقيقها بطرق متعددة على مستوى الوحدة، ولأن المدى الذي يمكن لأية صفة على مستوى الوحدة أن تؤثر فيه على النسق يعتمد على توزيعها وتكرارها في النسق، ولأن تفاعل الأجزاء عادة ما تكون له نتائج غير مقصودة. فمعرفة كيف تؤثر عوامل مستوى - الوحدة على المتغيرات الأساسية السابقة يعد أمراً أساسياً لإكمال نموذج معين لدراسة تشكيل هوية الدولة في السياسة الدولية، ولكن معرفة كيف تعمل هذه المتغيرات بذاتها يعتبر مشكلة تنظيرية مستقلة؛ وبهذا الشكل يعتبر عنصراً مميزاً في ذلك النموذج الأوسع.

السبب الثاني الذي يجعل من النقاش غير مكتمل - بصفته دراسة للتغير البنيوي - هو أنه يركز كلياً على منطق تشكيل الهوية على المستوى الجزئي، والذي لا يفسر بذاته التغير البنيوي على المستوى الكلي. (وبعكس الواقعيين الجدد، فقد قلت إن هناك أيضاً أبنية على المستوى الجزئي، تغيرات ترتبط بالتغيرات في الهوية، ولكن تلك الأبنية والتغيرات ليست القضية هنا). وحتى نكون على يقين، فبالنظر إلى بنية ثقافة مستوعبة ومذيتة وإلى الهويات الجماعية لوكلاء تلك الثقافة على أنها تعتبر تشكيلية بطريقة تبادلية، فإن أي تغير في إحداها سيتضمن تغيراً في الآخر. ولكن مازالت هناك فجوة بين التغير الثقافي والتغير في الهوية؛ لأن التغير في الثقافة لا يتطلب أن تتغير الهويات فقط، ولكن أيضاً تكرارها وتوزيعها عبر العتبة أو النقطة الحرجة التي يتغير بعدها منطق البنية إلى منطق جديد. فثقافة لوكية مكونة من ٢٠٠ عضو لن تتغير بسبب أن اثنين فقط من أعضائها قد اكتسبا هوية كانتية، إلا ربما إذا كانا القوتين العظميين الوحيدتين لتلك الثقافة، بحيث تتبع الدول الأخرى نفس الطريق. لذلك ومن أجل أن نفسر التغير البنيوي يجب أن نفسر ليس تغيرات الهوية الفردية فقط، ولكن أيضاً تغيرات الهوية الجماعية أو الكلية، وتلك التغيرات تكون أحياناً عرضة لنتائج التكرار والاعتمادية. "فوجود تلك النتائج يعني أن التغيرات الفردية تعتمد على ما إذا كانت نفس التغيرات قد حصلت في الآخرين، وعلى تكرار تلك التغيرات. يمكن لذلك أن يسبب ظهور الخصائص النمطية

للديناميكيات اللامطردة - تغيراً هستيرياً مفاجئاً"[١١٨]. بعدم مناقشة أسباب تلك النتائج الكلية (هنا قد تؤدي المحاكاة والاختيار الطبيعي دوراً مهماً)، فقد تركت عنصراً حرجاً في تفسير التغير البنيوي دون تحديد. ولكن مع أن منطق تشكيل الهوية الجماعية الذي ركزت عليه غير كافٍ لتفسير التغير البنيوي على المستوى الكلي، فإنه يعد أساساً جزئياً كافياً لذلك التغير.

خاتمة Conclusion

تناول هذا الفصل عملية السياسة الدولية، مكملاً بذلك دراسة الوكالة والبنية في الفصلين الخامس والسادس. فالنظر إلى العملية يعد أمراً مهماً؛ لأنه من خلال تفاعل وكلاء الدولة فقط يتم إنتاج، وإعادة إنتاج، وأحياناً تحويل بنية النسق الدولية. منطق ذلك التفاعل في أية لحظة معينة سوف يعكس خصائص الوكلاء (الدول)، والأبنية المنظومية التي تطمرها، ولكن "عملية التفاعل" تضيف عنصراً تحويلياً لا يمكن اختزاله، والذي يجب دراسته بذاته ولذاته.

ناقشت نموذجين "لما يحدث" في العملية الاجتماعية. يختلف هذان النموذجان حول ما يعتقد أنه يمر "في عملية"، وهكذا حول ماذا يتناول التفاعل بين الفاعلين. يسلم ما عرفته بالنموذج العقلاني بأن ما تتناوله عملية التفاعل هو فقط الخيارات السلوكية؛ ولذلك فإن هويات ومصالح (خصائص) أولئك الفاعلين الذين يتخذون تلك الخيارات ليست في عملية (لا تتغير) وإنما معطاة. فالعملية الاجتماعية تتكون من أفعال متشابكة تهدف إلى إرضاء الهويات والمصالح، بواسطة تكييف السلوك تبعاً للحوافز المتغيرة في البيئة. في مقابل ذلك يفترض النموذج البنائي أن الوكلاء (الفاعلين) أنفسهم خاضعون لعملية عندما يتفاعلون لذلك فإن خصائصهم - وليس فقط سلوكهم - هي موضوع التفاعل وتتأثر به. فالفاعلون لا يزالون يختارون سلوكيات استجابة لحوافز. ولذلك فإن هذا النموذج لا يعوق النموذج العقلاني، ولكنه يفترض أن ما يحدث في تلك الخيارات أكثر بكثير من مجرد الملاءمة بين الوسائل والغايات: فالفاعلون أيضاً يبدؤون ويعيدون إنتاج هويات - وخطابات عمن يكونون - والتي بدورها تشكل المصالح التي على أساسها يتخذون الخيارات السلوكية.

---

١١٨ Witt (1991: 568).

لا يوجد بهذه الطريقة تناقض بين النموذجين البنائي والعقلاني في دراسة العملية الاجتماعية. يركز كل منهما على جانب مختلف للعملية، ولكن على المستوى الأكبر للأشياء لا يوجد سبب لافتراض أن السلوك والخصائص لن تتنوع. إلى هذا المدى فإن الخيار بين النموذجين سيكون بشكل رئيس خياراً تحليلياً أو منهجياً، اعتماداً على السؤال المطروح. يقترح ذلك أنه من المفيد أن نعرف "شروط المجال" الذي تكون فيه مسلمات أي منهما مسلمات عملية[١١٩]. فالنماذج العقلانية ستكون أكثر فائدة عندما يمكن وبطريقة مقنعة افتراض أن الهويات والمصالح لن تتغير خلال عملية التفاعل، والنماذج البنائية ستكون أكثر فائدة عندما يكون لدينا سبب للاعتقاد أن تلك الهويات والمصالح سوف تتغير. ولأن التغير يكون أكثر احتمالاً كلما زادت المدة الزمنية، فإن ذلك يقترح تقسيماً مؤقتاً للعمل: العقلانية لدراسة اليوم أو غداً، والبنائية للفترات الأطول. وقد تقترح أيضاً أنه مادام الاستقرار النسبي للهوية والمصلحة يبدو أنه تقريباً هو القاعدة، فإن النموذج العقلاني يجب أن يستخدم كقاعدة يحكم بناء عليها على النموذج البنائي. مع أن أحدهم قد يقول عكس ذلك على أساس أننا نحتاج تحديداً إلى أن نمشكل الهويات والمصالح "أولاً" لنعرف ما إذا كانت "شروط المدى" للنموذج العقلاني (هويات مستقرة مثلاً) فعالة.

يوجد، من الناحية التحليلية، كثير مما يبرر امتداح وقبول تلك الصياغة للعلاقة بين النموذجين. كل منهما مفيد للإجابة على أسئلة معينة، وهذه الأسئلة ليست إقصائية للآخر أو حصرية. ومن الناحية الأونتولوجية - على أية حال - يبقى موضوعاً أكبر: إما أن الوكلاء أنفسهم خاضعون للعملية الاجتماعية وداخليون بالنسبة لها أو أنهم ليسوا كذلك. فإذا كانوا داخليين بالنسبة للعملية، فإنه حتى لو كانوا مستقرين نسبياً لفترة زمنية معينة، بحيث نستطيع عزل عملية بنائهم، والتركيز على الأسئلة السلوكية - فإن الحقيقة تبقى أن ما يجري في العملية الاجتماعية أكثر من مجرد اتخاذ خيارات سلوكية. ما سيحدث أيضاً هو الإنتاج، وإعادة الإنتاج المستمرة لأنماط الإخضاع؛ لأن أنماط الإخضاع ذاتها تعد عمليات يجب إعادة إنتاجها من أجل

---

١١٩ Jepperson, Wendt, and Katzenstein (1996: 71), Checkel (1998: 346). 120) Frank (1998: xi).

أن يوجد الوكلاء. لذلك، ما لم يكن العقلانيون قادرين على القول إن الهويات خارجية بالنسبة للعملية الاجتماعية، فإننا إذا نعتبر العقلانية مسألة ملاءمة منهجية فحسب، وليست أونتولوجيا. يعزل النموذج العقلاني لحظة مهمة في العملية الاجتماعية، لحظة الإخضاع، عندما يختار الفاعلون أفعالهم على أساس من الهويات والمصالح التي تعتبر للحظة مسلمات. ولكن باتخاذهم لتلك الخيارات، فإن الفاعلين - وفي ذات الوقت - يعيدون إنتاج أنفسهم "كمعطيات"، والتي لا يمكن أن يستوعبها إلا المنهج البنائي.

أحد الأسباب المهمة للتركيز على ارتباط الهويات والمصالح بالعملية هو أن هذا التركيز يساعدنا على مساءلة ومشكلة الوضع المميز الذي تحتله في العلاقات الدولية مسلمة أن الدول مدفوعة بالمصالح الذاتية أو الأنانية. لقد قلت: إنه في أي تعريف معقول للمصلحة الذاتية، فإن الدول لن تبدو ذاتية المصالح بشكل خالص معظم الوقت، ومع ذلك يسلم علماء العلاقات الدولية بأنها كذلك. تأتي هذه المسلمة من الواقعية، وليس من نظرية أنساق الخيار العقلاني. فنظرية أنساق الخيار العقلاني - الرقيقة - لا تتخذ موقفاً فيما يتعلق بمحتوى رغبات الفاعلين وقناعاتهم؛ ولذلك يمكنها أن تلائم مجالاً أوسع من المسلمات حول الدوافع أما الواقعية، فإنها تتخذ موقفاً تجاه تلك الرغبات والقناعات: مهما تفعل الدول، فإنه بدافع من المصلحة الذاتية.

فلو كانت مسلمة أن الدول دائماً وبشكل متأصل ذاتية المصلحة صحيحة لوصف واقع موجود بشكل مستقل، فإنه إذاً سيكون عندئذٍ من المعقول مزاوجة الواقعية مع النموذج العقلاني في دراسة العملية. ولكنني سبق وأن جادلت بأن نظرية الأنساق الواقعية لمصالح الدولة تحيد ثقافة معينة ويفعلها ذلك فهي تعيد إنتاجها. فمادامت العملية الاجتماعية هي كيف نحصل على البنية - الأبنية موجودة في أذهان الفاعلين ومفعلة بممارساتهم - فكلما فكرت الدول بالطريقة الواقعية، أصبحت الأنانية ونتيجتها المنظومية في مساعدة الذات قادرتين على إعادة إنتاج أنفسهما. وكما يضعها الاقتصادي Robert Frank:

«تساعد قناعاتنا حول الطبيعة البشرية في تشكيل الطبيعة البشرية ذاتها. فما نعتقده عن أنفسنا وإمكانياتنا يقرر ما نطمح أن نكون، ويشكل ما نعلمه لأطفالنا في البيت والمدرسة. هنا كانت النتائج المضرة لنظرية أنساق المصلحة الذاتية أكثر إزعاجاً. إنها تقول لنا: إن السلوك الأخلاقي يعني دعوة الآخرين لاستغلالنا. وبتشجيعنا على أن نفترض الأسوأ في الآخرين، فإنها تحفز الأسوأ فينا. بفزعنا من أخذ دور المغفل، فإننا غالباً ما نشمئز وننفر من الاهتمام بفطرتنا النبيلة»[١٢٠].

يساهم التزام الواقعية بالمصلحة الذاتية في إيجاد عالم مساعدة الذات وتجسيده في السياسة الدولية. وإلى هذا المدى فإن الواقعية تتخذ موقفاً ضمنياً على الأقل، ليس فيما يتعلق بما هو كائن في الحياة الدولية فقط، ولكن أيضاً فيما يتعلق بماذا يجب أن تكون، إنها تجعل نظرية الأنساق معيارية وإيجابية في ذات الوقت. فاعتناق وجهة النظر البنائية في جعل الأنانية جزءاً مما يجري في العملية الاجتماعية يساعدنا على رؤية أن المصلحة الذاتية ليست آلية خارجية أو محركاً يدفع الأنساق الدولية، ولكنها ذاتها إنتاج مستمر للنسق. فإن لم تتم المحافظة على المصلحة الذاتية وتعزيزها بالممارسة فإنها ستموت. وإمكانية التغير البنيوي تولد من تلك الحقيقة.

---

١٢٠ Frank (1998: xi).

الخاتمة

كان موضوع هذا الكتاب أونتولوجيا الحياة الدولية. و الأونتولوجيا لم تنل اهتمام وتفكير علماء العلاقات الدولية، وفي الحقيقة لا يجب عليهم فعل ذلك. فالمهمة الأساسية لحقل العلاقات الدولية هي مساعدتنا على فهم السياسة الدولية، وليس التفكير في قضايا تعد أكثر ملاءمة لعمل الفلاسفة. مع ذلك، فإنه حتى أكثر دارسي العلاقات الدولية إمبيريقية يجب عليهم أن ينشغلوا بالأونتولوجيا، مادام أنه من أجل أن يشرحوا كيف تعمل المنظومة الدولية يتحتم عليهم أن يأتوا بمسلمات ميتافيزيقية حول مكونات هذه المنظومة وكيفية بنائها. يعد ذلك صحيحاً بالنسبة لكل المحاولات التفسيرية وليس فقط العلاقات الدولية: "لا يوجد علم أكثر أمناً من الميتافيزيقيا اللاواعية التي يفترضها ضمنياً"[1]، ذلك لأن البشر لا يتوفر لهم طريق مباشر وواضح لفهم العالم. فكل الملاحظات مشحونة نظرياً، ومعتمدة على أفكار خلفية، وعادة مأخوذة كمعطيات أو مسلمات عن ما هي أنواع الأشياء الموجودة وكيف تم بناؤها. ونحن نعتمد على مثل هذه المسلمات الأونتولوجية - وبشكل خاص - عندما تكون مواضيع بحثنا لا يمكن ملاحظتها حسياً كما في العلاقات الدولية. تأتي المشكلة مع حقيقة أنه بتشكيل مفاهيمنا بهذه الطريقة، فإن الأونتولوجيات سوف تؤثر حتماً على محتوى نظرياتنا ومضمونها. في هذا الكتاب حاولت إيضاح أن استنتاجات الواقعية الجديدة عن السياسة الدولية تنبع من الأونتولوجية المادية والفردية التي تؤسس لمنهجها، وأنه برؤية المنظومة من خلال منهج مثالي وكلي، فإننا قد نصل إلى فهم أفضل لتلك المنظومة.

---

١ The quote is from Alfred North Whitehead; I do not know its source. I took it from Myers (1983), who used it for his own frontispiece.

تظل الأونتولوجيا المسيطرة اليوم في نظريات السياسة الدولية هي أونتولوجية مادية: عادة ما يتحول علماء العلاقات الدولية أولاً إلى القوى المادية، معرفينها على أنها القوة والمصلحة، ويستخدمون الأفكار فقط لشرح ما بقي من تنوع لم تستطع أن تشرحه المسلمات المادية. يتضح هذا المنهج بشكل أكبر في الواقعية الجديدة، وكذلك الليبرالية الجديدة التي يبدو أنها معتمدة عليها أيضاً. لقد دافعت هنا عن أونتولوجيا مثالية أو اجتماعية عند دراسة المنظومة الدولية. فمن وجهة نظري، فإن هذه الأونتولوجية يجب ألا تنكر أو تشوش حقيقة أن الثقافة تعترض الطبيعة أو تترتب عليها، وبهذا الشكل رفضت فرضية "الأفكار من أعلى إلى أسفل" - (فوقية الأفكار) - والتي قد تميز منهجاً بنائياً أكثر تطرفاً. ولكن أيضاً لا يجب اختزال المثالية إلى الافتراض القائل إن الأفكار مهمة فقط لشرح ما لم تشرحه القوة والمصلحة. المفتاح هنا هو إعادة انتزاع القوة والمصلحة من المادية بإيضاح كيف أن محتوى ومعنى كل منهما مشكل بواسطة الأفكار والثقافة. فبعد تجريد شروحات القوة والمصلحة من محتواهما المثالي الضمني نرى أن قليلاً نسبياً من الحياة الدولية يمكن اعتباره نتيجة للقوى المادية بهذا الشكل. لذلك فإنه من المعقول والمنطقي أن نبدأ تنظيرنا حول السياسة الدولية بكيفية توزيع الأفكار، وخاصة الثقافة، في المنظومة، وبعدها ننظر إلى القوى المادية وليس العكس. تكمن أهمية ذلك في إمكانيات التغير الاجتماعي. ومع أنه لا يوجد تطابق كامل بين المواقف المختلفة في جدلية المادية ـ المثالية وقناعات كل منهما حول سهولة التغير الاجتماعي، فإن توضيح أن ما يبدو على أنه أوضاع مادية هو في الحقيقة نتيجة لكيفية تفكير الفاعلين في تلك الأوضاع المادية سيفسح مجالاً واسعاً لإمكانيات أخرى قد تكون مطمورة.

تقع دراسة كيفية تشكيل القوة والمصلحة عن طريق الأفكار يقع أيضاً ضمن اهتمام دارسي صناعة قرار السياسة الخارجية، والذين يمكن وصفهم بأنهم يتبنون مدخلاً "ذاتياً" لدراسة الأفكار بسبب تركيزهم على تصورات الأفراد وتمثيلياتهم. وكان من الممكن أن يكون مفيداً لو وضحنا ماذا عسى أن يضيف منهج بنائي واع إلى هذا المدخل[٢]، ولكن اهتمامي في

---

٢ See Weldes (1999); cf. Hermann and Fischerkeller (1995).

هذا الكتاب مقصور على السياسة الدولية وليس السياسة الخارجية. يثير ذلك سؤالاً عن كيف تتصل الأفكار التي يعتنقها وكلاء الدول بتلك الأفكار التي تكون بنية المنظومة الدولية وتشكلها.

الأونتولوجيا المسيطرة في نظريات السياسة الدولية حول مشكلة "الوكيل – البنية" هي المنهجية الفردية - وخصوصاً تلك التي تظهر في نظرية الخيار العقلاني ونظرية الألعاب تقول الفردية: إن الأبنية الاجتماعية تعترض على خصائص وتفاعلات فاعلين موجودين بشكل مستقل ومشكلين مسبقاً، مثل الدول. لقد قلت إن وجهة النظر هذه متفقة مع افتراضين عادة ما تتجاهلهما الفردية، ويعتقد أنهما متناقضان: إن المنظومات الاجتماعية مثل المنظومة الدولية تحتوي على أبنية على المستوى الكلي، وإن هذه الأبنية من المحتمل أن تكون لها نتائج سببية على هويات ومصالح الدول. ولكن ما لا تستطيع الأونتولوجيا الفردية رؤيته هو أن الوكلاء (الفاعلين) قد يكونون مشكلين بواسطة الأبنية الاجتماعية، وإن طبيعة الدول قد تكون مرتبطة مفاهيمياً ببنية منظومة الدول. هذه هي المقولة المميزة للأونتولوجيا الكلية والتي دافعت عنها في هذا الكتاب. وباعتبار أن المرجعية هنا مثالية، فإن ذلك يمكن اختصاره بالاقتراح القائل إن الأفكار التي تعتنقها دول معينة يتم إعطاؤها معنى ودلالة ومحتوى بالأفكار التي تشترك فيها مع الدول الأخرى – أي أن "إدراك" الدولة يعتمد على "الثقافة" المنظومية للدول. قبول هذه الفكرة مهم بالنسبة لأسئلة النظرية وأسئلة المنهج، لأنه يبدو من أجل أن نحلل ما تفكر به الدولة، فإنه من المعقول أن نبدأ بثقافة المنظومة الدولية وننحدر من أعلى - إلى - أسفل، بدلاً من أن نبدأ من مفاهيم مستوى الوحدة، ونصعد إلى الأعلى. فعلماء العلاقات الدولية يجب أن يفكروا مثلما يفكر علماء السلالات البنيويون، وليس كما يفعل الاقتصاديون أو السيكولوجيون[٣]. وأيضاً تعتبر المثالية والكلية مهمة بالنسبة لأسئلة التغيير، لأنه كلما زاد عمق استبطان الدول واستيعابها لثقافة منظومة الدول زادت صعوبة تغيير تلك الثقافة.

---

٣ See Weldes, et al, eds. (1999).

تظل باختصار، أونتولوجيا الحياة الاجتماعية التي دافعت عنها هنا هي أونتولوجيا "اجتماعية". بمعنى أن الدول تتصل ببعضها ببعض في نهاية الأمر من خلال الأفكار، وهي أيضاً أونتولوجيا "بنائية"، بمعنى أن هذه الأفكار تساعد في تعريف ماهية هذه الدول أو تحديدها.

من الشائع أن الأونتولوجيا البنائية غير متسقة مع المعرفة الوضعية للعلوم الطبيعية، وإنها تتطلب – بدلاً من ذلك – إبستمولوجيا تفسيرية أو ما بعد وضعية. وانطلاقاً من الفلسفة الواقعية للعلم فقد جادلت ضد وجهة النظر هذه. لا يوجد شيء في النشاط الفكري المطلوب لشرح عمليات البناء الاجتماعي يختلف معرفياً عن النشاط الفكري للعلماء الطبيعيين. فالعلماء في كلا المجالين منشغلون بشرح لماذا يؤدي شيء إلى شيء آخر، وبفهم كيف تعمل الأشياء بعضها مع بعض، بحيث تكون لها تلك القوى السببية. فحقيقة أن مواضيع تلك الأنشطة هي مادية في أحد الحالات (الأشكال الطبيعية)، ومثالية (أفكار) في الحالة الثانية (الأشكال الاجتماعية) قد يتطلب مناهج بحث مختلفة ـ لا تستطيع أن تجري مقابلة مع البكتيريا، أو أن تعرف ماذا يفكر أحدهم بعزل خلية ثقافية ـ ولكن المناهج ليست معارف. فالسلطة المعرفية "لأية" دراسة علمية، سواء تستخدم مناهج تفسيرية أو ما بعد الوضعية، تعتمد على الشواهد الموجودة والمتوفرة للجميع، وإمكانية أن تكون نتائجها ربما بطريقة معينة قابلة للخطأ بمعنى عام. فإذا لم تكن مثل تلك الشواهد متوفرة، أو إذا كانت الدراسة لا يمكن تخطئتها فإنها ربما قد لا تزال مهمة كنوع من الفن، أو الأدب، أو التعبير الذاتي، أو الوحي، ولكنها ليست جهداً موجهاً لمعرفة العالم من خلال "العلم". هذه المسألة لم تغب عن ما بعد – الوضعيين، والذين حتى مع التزامهم بالنسبية المعرفية، غالباً ما يتبعون قواعد العلم في ممارستهم الإمبيريقية، فهم واقعيون ضمنيون.

تفيد إحدى مقولات هذا الكتاب أن علماء العلوم الاجتماعية يجب ألا يكونوا مهتمين أو قلقين بهذا الشكل حول الإبستمولوجيا. فالقضية هي أن نشرح العالم، وليس أن نتجادل حول كيف نعرفه، فعلم المعرفة (الإبستمولوجيا) بشكل عام سوف يهتم بذاته في غمرة ضجيج الجدل العلمي.

مازال هناك درس مفيد ينبع من انتقادات ما بعد الوضعيين للعلوم الاجتماعية: لا يعني ذلك الدرس أننا يجب أن نرفض العلم، ولكن يجب أن نرى أن هناك شكلين أو نوعين من الأسئلة تعد ضرورية للمشروع العلمي، نوع سببي وآخر تشكيلي. فالأسئلة السببية تبحث عن الشروط السابقة أو الآليات التي تنتج نتائج موجودة بشكل مستقل، ذلك هو ما نريد أن نعرف بشكل عام عندما تسأل "لماذا" حدث شيء ما، أو "كيف" تحدث عملية معينة. من ناحية أخرى، تبحث الأسئلة التشكيلية في شروط الإمكانية التي تجعل من شيء ما يظهر بالشكل الذي هو عليه ـ الماهية ـ أي الشروط التي تمنحه القوى السببية التي لديه. وبهذا الشكل فالأسئلة السببية مهتمة بعلاقات الضرورة المفاهيمية، وليس بعلاقات الضرورة الطبيعية، هذا ما نريد أن نعرفه عندما نسأل "كيف أصبح X ممكناً" أو، ببساطة، " ما هو X". فالمعرفة الكاملة لظاهرة معينة تتطلب إجابات لهذين النوعين من الأسئلة، ولكن يمكن إجابتهما بشكل مستقل نسبياً بعضها عن بعض.

لا يوجد سبب يمنع من يثير سؤالاً سببياً من أن يأخذ الأشياء كمعطيات أو مسلمات، تلك الأشياء التي يواجهها المنهج التشكيلي على أنها ليست كذلك، بنفس القدر الذي يكون فيه ضرورياً لمن يثير أسئلة تشكيلية أن يثير أسئلة سببية في ذات الوقت. فليس أحد النوعين من الأسئلة أهم أو أفضل من الآخر. فكلاهما يعد شارحاً أو مفسراً. فالأسئلة التشكيلية تعد - في جزء منها - أسئلة من أجل الوصف، وكذلك الحال مع بعض الأسئلة السببية ("كيف يعمل هذا المحرك؟"). وإجابة الأسئلة التشكيلية غالباً ما تتطلب بناء نظريات، خصوصاً عندما - كما في العلاقات الدولية ـ نتعامل مع ما لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر. تفسر النظريات التشكيلية حقائق مهمة. فنموذج اللولب المزدوج (double-helex) هو إجابة للسؤال عن كيفية تكوين (تشكيل) الحامض النووي، وقد يبدو غريباً القول إنه لا "يشرح" سلوك الخلية، أو أن نموذج نظرية الخيار العقلاني لدراسة كيف يتشكل الفاعلون العقلانيون لا "يشرح" السلوك البشري. أخيراً، كما توضح هذه الأمثلة، فإن التمييز بين الأسئلة السببية والأسئلة التشكيلية يتجاوز الانقسام بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

فعلماء الطبيعة وعلماء العلوم الاجتماعية يتناولون النوعين من الأسئلة. يسمح لنا ذلك بإعادة النظر في المناظرات الإبستمولوجية حول ما إذا كانت العلوم الاجتماعية يجب أن تصبح فيزياء اجتماعية، والتحول بدلاً من ذلك إلى نقاش مثمر حول الاختلاف في منطق هذين النوعين من الأسئلة.

يتوجه التمييز بين الأسئلة السببية والأسئلة التشكيلية وموضعتهما داخل مجال العلاقات الدولية الاجتماعي يعد أمراً مهماً، لأنهما يختلفان بعضهما عن بعض. أيضاً هذا التمييز يخدم غرضاً مهماً لسوسيولوجيا المعرفة في العلاقات الدولية.

إن الاتجاه المهيمن في العلاقات الدولية - مثل العلوم السياسية بشكل عام - موجه بشكل كبير نحو الأسئلة السببية. فمن النادر الاعتراف بالدراسات التشكيلية كأجزاء مثمرة من العلم، أو حتى صالحة. بالطبع فإن إثارة الأسئلة السببية أمر جيد ؛ فالأشكال الاجتماعية - بما في ذلك الدولة ومنظومة الدول – هي من ناحية معينة حقائق موضوعية أو أشياء تتصل بعضها ببعض بطريقة سببية، تماماً مثل الأشياء في الطبيعة. مع ذلك، فالأشكال الاجتماعية هي أيضاً "عمليات" بنفس قدر كونها أشياء. وبمعاملتها كما لو أنها "أشياء" من المهم أن ندرك أننا أيضاً نجسدها أو نمديها، ملقين عليها نظرة عابرة وبعيدة عن "العمليات" التي تحافظ عليها، وتجعل منها ما هي عليه. التجسيد المؤقت مفيد، وفي الحقيقة فإننا يجب أن نعزل أو نأخذ عمليات معينة كمسلمات حتى نتمكن من ممارسة حياتنا اليومية. ولكن التجسيد الدائم يعد إشكالية. فتفضيل مدخل طبيعي لتناول الحياة الاجتماعية يجعلنا عرضة لنسيان حقيقة أن الأشكال الاجتماعية تعد "اجتماعية" ومصنوعة من أفكار تم تفعيلها بالممارسة أو الفعل في أرض الواقع. ولأن تلك الأفكار هي في النهاية "أفكارنا"، وإذا ما نسينا أن تلك الأشكال الاجتماعية هي في المقام الأول "اجتماعية"، فإننا ننسى أننا نحن صانعيها أو مؤلفيها. ونتيجة لذلك - بدلاً من معايشة المنظومات الاجتماعية تطوعياً على أنها مصنوعات أو مشغولات من صنعنا وبقصد منا - فإننا سوف نعايشها حتمياً كما لو أنها قوى طبيعية ضاغطة علينا لا نستطيع السيطرة عليها، مثلما لا نستطيع السيطرة على المطر والرياح.

فالنظرية السببية تعطينا شيئاً من التحكم في مشاكل ذات صبغة طبيعية موجودة في العوالم الاجتماعية، ولكنها لا تساعدنا في فهم المسلمات المؤسسة لها.

تذكرنا النظرية التشكيلية أو النقدية بأن الأشكال الاجتماعية مثل المنظومة الدولية هي أفكار تم تأليفها عن طريق البشر. فبسؤال كيف تم تأليف الأشكال الاجتماعية أو جمعها، بحيث تكون لها تلك القوى السببية، فإن الأسئلة التشكيلية توضح لنا الدور الذي تلعبه أفعالنا أو ممارساتنا الخاصة في إبقاء أو المحافظة على ما يبدو حقائق اجتماعية موضوعية - "منطق الفوضى" - ماثلة أمامنا. وربما أيضاً قد تقترح أو تشير إلى طرق جديدة للتأليف والتجميع. التنظير التشكيلي بذاته لا يضمن أن المجتمع سوف يحاول أن يعيد التفكير في أشكاله الاجتماعية، ولكنه يجعل هذا النوع من التفكير النقدي ممكناً. فتفكير جورباتشوف الجديد كان إعادة تقييم مفاهيمية عميقة في ماذا "كانت" علاقة الاتحاد السوفيتي (السابق) كان تفكير جورباتشوف تنظيرياً وتشكيلياً، على المستوى العام، وعلى أساسه استطاع السوفييت أن ينهوا - ومن جانب واحد - صراعاً كان يبدو أنه أصبح منقوشاً على حجر. قد يكون أن ظروفاً موضوعية "أجبرت" السوفييت على تغيير أفكارهم حول الحرب الباردة، ولكن ذلك لا يغير من حقيقة أن هذه الأفكار "كانت هي" الحرب الباردة، وبهذا الشكل اقتضى تغييرها تغييراً للواقع.

يعزز التنظير التشكيلي بتسليطه الضوء على الدور الذي تقوم به ممارساتنا في المحافظة على الأشكال الاجتماعية أو إبقائها، من قدرتنا الجماعية على نقد الذات التأملي أو "الانعكاسية"[٤]. يعطينا ذلك منظوراً لرؤية بيئتنا الاجتماعية وفقاً لعلاقاتها الصحيحة، ويساعدنا على تجاوز أو تخطي ما نعتقد خطأ أنه حتمية. يفتح ذلك أيضاً مجالاً لإمكانية التفكير الذاتي الواعي حول الاتجاه الذي نريد أن نسلكه. فالتفكير الانعكاسي يكون ممكناً فقط في الأشكال الاجتماعية وليس في الطبيعة. والأبنية المادية الخالصة لا يمكنها أن تدخل في تأمل أو تفكير نقدي حول أنفسها، لأنها ليست أفكاراً. على المستوى الفردي - وبدرجات

---

٤ See Kohut (1985: 209-11).

مختلفة - جميعنا يفكر عكسياً، وكما يشير مثال التفكير السوفييتي الجديد، فإنه حتى الدول قادرة على القيام بذلك. فالسؤال هو: هل تستطيع منظومة الدول تحقيق تلك الانعكاسية بهذا المعنى؟ فإذا كانت المنظومة الدولية في أساسها هي بنية من الأفكار، إذاً هل تستطيع هذه البنية أن تحقق "الوعي - الذاتي"، وما هي التطبيقات المترتبة إن كانت تستطيع ذلك؟ لقد حصل ذلك إلى مدى معين. ليس فقط أن الدول المعاصرة ترى أنفسها على أنها "نحن"، وملتزمة بقواعد معينة، ولكن على الأقل منذ كونجرس فيينا عام ١٨١٥م بدأت الدول في تطوير وعي جماعي حول كيفية عمل تلك الهوية الجماعية، وما هو المطلوب من أجل المحافظة عليها منتظمة[٥]. ذلك الوعي الجماعي المنبثق موجود ومعبر عنه في "المجال العام" للمجتمع الدولي، أي ظهور مجال تحتكم فيه الدول إلى العقل العام من أجل تحملها مسؤولياتها بعضها تجاه بعض، ومن أجل إدارة جهودها المشتركة[٦]. فظهور مجال دولي عام يشير إلى ظهور وعي مشترك - مع أنه جنيني في هذه المرحلة - حول كيف تشكل أفكار الدول وسلوكها منطق الفوضى كنبوءة ذاتية التحقق.

يأتي مع هذا الوعي الجماعي احتمالية التدخل الذاتي من أجل تغيير هذا المنطق، ووضع المجتمع الدولي تحت السيطرة أو التحكم العقلاني. في حالة الأفراد قد نسمي ذلك "علاجاً نفسياً"، أو "تخطيط الشخصية"[٧]، وفي المنظومات الاجتماعية مثل المجتمع الدولي يمكن تسميته "التصميم التشكيلي" أو "الهندسة التشكيلية" أو "التوجيه التشكيلي"[٨]. فالجهد من أجل تصميم مؤسسات تقود أو توجه تطور المجتمع الدولي في اتجاهات معينة سوف تكون له -

---

٥ Schroeder (1993): on international governance see Rosenau and Czempiel, eds. (1992) and Young (1994).

٦ On the idea of an international public sphere in this sense see Lynch (1999), Mitzen (2000). For more cosmopolitan conceptions of the public sphere see Bohmann and Lutz-Bachmann, eds. (1997).

٧ Elster (1983b); Bovens (1992).

٨ See Buchanan (1990), Horowitz (1991), Goodin, ed. (1996), Soltan and Elkin, eds. (1996), and Luhmann (1997).

وبدون شك - نتائج غير مقصودة[٩]، لأن المنظومة الدولية فوضوية ولذلك سوف تعاني من كل مشاكل "تغير الرؤى". ولكن على الأقل في منظومة انعكاسية لا تزال هناك إمكانية التخطيط والعقلانية الجماعية والتي لا تتوفر في المنظومة الجامدة.

تسلط إمكانية الانعكاسية الجماعية على المستوى الدولي الضوء على حقيقة أن مشكلة الواقعية ليست في مركزية الدولة. فالمشروع المنظومي للدول لا يعتبر- وبشكل متأصل - عاجزاً عن إحداث عمليات، أو أنه فقط يعتمد على ردة الفعل وليس الفعل. المشكلة مع الواقعية تكمن في الأونتولوجيا المادية والفردية للبنية، وليس في أنها تركز - وبشكل حصري - على الدول. بإعادة تصور بنية المنظومة مفاهيمياً بعبارات كلية، خصوصاً مثالية، فإننا نجعل من الممكن إثارة أسئلة تشكيلية قد تقود إلى التقدم في تطور المنظومة. لا نحتاج إلى أن نفكر في الدولة، ولكن داخل ومن خلال الدولة.

يشير اقتراح إمكانية تصميم الحياة الدولية إلى نقطتين ختاميتين: أولاً أهمية الحوار بين حقل العلاقات الدولية، وحقول النظرية السياسية والعلاقات الدولية المعيارية، والذي حتى هذه اللحظة - بقي محدوداً، بسبب التوجه الداخلي لمعظم منظري النظرية السياسية، وتهميش الواقعيين للأسئلة المعيارية في العلاقات الدولية[١٠]. وحتى نكون واثقين، فإن علم التصميم — ومن أجل أن يحقق أهدافه — يجب أن يكون منشغلاً بالأسئلة التفسيرية أو الوضعية، يجب أن يكون علماً، ومهتماً بما هو عملي ومفيد، لماذا وكيف ولماذا. ولكن داخل هذا الإطار ستكون هناك في الغالب خيارات مؤسساتية، خيارات معيارية بشكل أساسي: "تصميم "ماذا"؟ كيف يمكن لنا أن نوازن بين حقوق الأفراد والمجموعات والدول عند تصميم النظام الدولي؟ كيف يمكن لنا التأكد من أن تصبح أبنية القوى عبر القومية

---

٩ Which raises an interesting question about the relationship between intentional design and the more unconscious processes of systemic evolution that I explored in chapter 7. For a good introduction to this question see Vanberg (1994).

١٠ For signs that a conversation between the two fields is gathering steam see Connolly (1991), Held (1995), Linklater (1998), and Onuf (1998): cf: Wight (1966).

ديمقراطية؟ كيف يمكن لاعتبارات العدالة عبر الأجيال أن تدخل في هذه المعادلات؟ مناهج العلاقات الدولية الوضعية ليست مهيأة للإجابة على هذه الأسئلة، وهي بهذا الشكل تقدم توجيهاً غير وافٍ لما يجب علينا أن نفعل. مناهج النظرية السياسية والعلاقات الدولية المعيارية قد لا تكون لديها إجابة أيضاً، ولكنها على الأقل مهيأة لإثارة الأسئلة. المطلوب حقيقة هو عمل هذه الحقول بعضها مع بعض، لأن مناهج العلاقات الدولية الوضعية توفر وعياً بالواقع المؤسساتي، ووعياً باعتمادية المنظومة الموجودة على المسار أو الطريق الذي سلكته والذي يعد ضرورياً لتجنب اليتوبية عند محاولة تحقيق الأهداف المعيارية[١١]. بهذا الشكل، فإن التوجه الانعكاسي والتصميمي يعطي دارسي الحقائق، ودارسي القيم في السياسة العالمية شيئاً يمكنهم الحديث عنه، وبطريقة لا تفعلها المناهج المادية للواقعية.

يقودنا ذلك إلى سؤال آخر حول العلاقة بين النظرية والواقع. أنواع المعرفة المختلفة لها استخدامات مختلفة. إحدى الطرق لتعريف "الواقعية" هي في القول بأن ثقافة الحياة الاجتماعية لا تعتمد على ما تفعله الدول، ولذلك فإن علماء العلاقات الدولية يجب أن ينظروا للثقافة كمعطى - يجسدوه - ويركزوا على كيفية مساعدة الدول على أن تعمل في هذه الثقافة. نوع المعرفة المنتج بواسطة هذه النظرية مفيد لحل مشاكل داخل المنظومة الموجودة، ولكنه ليس مفيداً في تغيير المنظومة ذاتها. النتيجة هي أن النظرية التي تركز على حل الإشكاليات لها نتيجة عملية في العالم الحقيقي تتمثل في تسهيل إعادة إنتاج الوضع الراهن، وبهذه الطريقة، فإنه حتى مع ادعاء الواقعية بالموضوعية، فإنها تصبح نظرية معيارية وعلمية في آن واحد. "المثالية" إذاً سوف تكون وجهة النظر القائلة إن ثقافة الحياة الدولية تعتمد على ما تفعله الدول - إن الفوضى هي ما تصنعه الدول منها - ولذلك فإن العلاقات الدولية يجب أن تركز على إيضاح كيف تخلق الدول هذه الثقافة، وبالتالي كيف يمكن أن تحولها. المعرفة المنتجة بواسطة النظرية النقدية تعتبر - بشكل عام - أكثر فائدة لتغيير العالم من مجرد العمل من

---

١١ Booth (1991) and Goodin (1995) are thoughtful meditations on the problem of combining ideals and reality.

داخله. كلا النوعين من المعرفة يعد علمياً، ولكن إلى نهايتين معياريتين مختلفتين. في النهاية، إذاً، يصبح السؤال من "أجل ماذا" ندرس العلاقات الدولية؟[١٢] لا يفترض؛ بل لا ينبغي أن يجيب علماء الاجتماع عن هذا السؤال وحدهم فقط، ولكن بمساعدتها لنا في أن نصبح نقديين؛ فإن المثالية - على الأقل - تعطينا خياراً.

---

١٢ See Wendt (1999).

Bibliography

Abbott, Andrew (1995) "Things of boundaries," *Social Research*, 62, 857–883.

Abrams, Dominic and Michael Hogg, eds. (1990) *Social Identity Theory*, New York: Harvester Wheatsheaf.

Abrams, Philip (1988) "Notes on the difficulty of studying the state," *Journal of Historical Sociology*, 1, 58–89.

Achen, Christopher (1989) "When is a state with bureaucratic politics representable as a unitary rational actor?" manuscript presented at the 1989 International Studies Association meeting, London.

Adler, Emanuel (1991) "Cognitive evolution: A dynamic approach for the study of international relations and their progress," in E. Adler and B. Crawford, eds., *Progress in Postwar International Relations*, New York: Columbia University Press, pp. 43–88.

(1997a) "Imagined (security) communities: Cognitive regions in international relations," *Millennium*, 26, 249–277.

(1997b) "Seizing the middle ground: Constructivism in world politics," *European Journal of International Relations*, 3, 319–363.

Adler, Emanuel and Michael Barnett, eds. (1998) *Security Communities*, Cambridge: Cambridge University Press.

Adler, Emanuel and Beverly Crawford, eds. (1991) *Progress in Postwar International Relations*, New York: Columbia University Press.

Adler, Paul and Bryan Borys (1993) "Materialism and idealism in organizational research," *Organization Studies*, 14, 657–679.

Agnew, John (1994) "The territorial trap: The geographical assumptions of international relations theory," *Review of International Political Economy*, 1, 53–80.

Alcoff, Linda (1993) "Foucault as epistemologist," *The Philosophical Forum*, 25, 95–124.

Alexander, C. Norman and Mary Glenn Wiley (1981) "Situated activity and identity formation," in M. Rosenberg and R. Turner, eds., *Social Psychology*, New York: Basic Books, pp. 269–289.

Alford, C. Fred (1989) *Melanie Klein and Critical Social Theory*, New Haven: Yale University Press.

Bibliography

(1994) *Group Psychology and Political Theory*, New Haven: Yale University Press.
Alker, Hayward (1996) *Rediscoveries and Reformulations*, Cambridge: Cambridge University Press.
Allison, Graham (1971) *The Essence of Decision*, Boston: Little, Brown.
Almond, Gabriel (1988) "The return to the state," *American Political Science Review*, 82, 853–74.
Almond, Gabriel and Sidney Verba (1963) *Civic Culture*, Boston: Little, Brown.
Althusser, Louis and Etienne Balibar (1970) *Reading Capital*, London: New Left Books.
(1971) "Ideology and ideological state apparatuses," in Althusser, *Lenin and Philosophy and Other Essays*, New York: Monthly Review Press, pp. 127–186.
Anderson, Benedict (1983) *Imagined Communities*, London: Verso.
Andrews, Bruce (1975) "Social rules and the state as a social actor," *World Politics*, 27, 521–540.
Antholis, William (1993) "Liberal democratic theory and the transformation of sovereignty," Ph.D. dissertation, Yale University.
Antony, Michael (1993) "Social relations and the individuation of thought," *Mind*, 102, 247–61.
Archer, Margaret (1982) "Morphogenesis versus structuration: On combining structure and action," *British Journal of Sociology*, 33, 455–483.
(1995) *Realist Social Theory: The Morphogenetic Approach*, Cambridge: Cambridge University Press.
Argyris, Chris and Donald Schon (1978) *Organizational Learning: A Theory of Action Perspective*, Reading, MA: Addison-Wesley.
Ashley, Richard (1983) "Three modes of economism," *International Studies Quarterly*, 27, 463–496.
(1984) "The poverty of neorealism," *International Organization*, 38, 225–286.
(1987) "The geopolitics of geopolitical space: Toward a critical social theory of international politics," *Alternatives*, 12, 403–434.
(1988) "Untying the sovereign state: A double reading of the anarchy problematique," *Millennium*, 17, 227–262.
Atterton, Peter (1994) "Power's blind struggle for existence: Foucault, genealogy, and Darwinism," *History of the Human Sciences*, 7, 1–20.
Augoustinos, Martha and John Michael Innes (1990) "Towards an integration of social representations and social schema theory," *British Journal of Social Psychology*, 29, 213–231.
Axelrod, Robert (1984) *The Evolution of Cooperation*, New York: Basic Books.
Bach, Kent (1975) "Analytic social philosophy – basic concepts," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 5, 189–214.
Bach, Robert (1982) "On the holism of a world system perspective," in T. Hopkins and I. Wallerstein, eds., *World-Systems Analysis*, Beverly Hills: Sage, pp. 159–180.
Badhwar, Neera Kapur, ed. (1993) *Friendship: A Philosophical Reader*, Ithaca: Cornell University Press.

Bibliography

Baldwin, David (1979) "Power analysis and world politics," *World Politics*, 31, 161–194.

(1980) "Interdependence and power: A conceptual analysis," *International Organization*, 34, 471–506.

Baldwin, David, ed. (1993) *Neorealism and Neoliberalism*, New York: Columbia University Press.

Baldwin, John (1988) "Habit, emotion, and self-conscious action," *Sociological Perspectives*, 31, 35–58.

Baldwin, Thomas (1992) "The territorial state," in H. Gross and R. Harrison, eds., *Jurisprudence: Cambridge Essays*, Oxford: Clarendon Press, pp. 207–230.

Barkdull, John (1995) "Waltz, Durkheim, and international relations: The international system as an abnormal form," *American Political Science Review*, 89, 669–680.

Barkin, Samuel and Bruce Cronin (1994) "The state and the nation: Changing norms and the rules of sovereignty in international relations," *International Organization*, 48, 107–130.

Barnes, Barry (1988) *The Nature of Power*, Oxford: Polity Press.

Barnett, Michael (1993) "Institutions, roles, and disorder: The case of the Arab states system," *International Studies Quarterly*, 37, 271–296.

(1995) "Sovereignty, nationalism, and regional order in the Arab states system," *International Organization*, 49, 479–510.

(1998) *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order*, New York: Columbia University Press.

Bar-Tal, Daniel (1990) *Group Beliefs*, New York: Springer-Verlag.

Bartelson, Jens (1995) *A Genealogy of Sovereignty*, New York: Cambridge University Press.

Barth, Frederik, ed. (1969) *Ethnic Groups and Boundaries*, Boston: Little, Brown.

Bates, Robert, Rui J.P. de Figueiredo Jr., and Barry Weingast (1998) "The politics of interpretation: Rationality, culture, and transition," *Politics and Society*, 26, 221–256.

Becker, Gary (1996) *Accounting for Tastes*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Becker, Howard (1960) "Notes on the concept of commitment," *American Journal of Sociology*, 66, 32–40.

Bellamy, Richard *et al.*, eds. (1995) *Democracy and Constitutional Culture in the Union of Europe*, London: Lothian Foundation Press.

Benjamin, Roger and Raymond Duvall (1985) "The capitalist state in context," in Benjamin, ed., *The Democratic State*, Lawrence: University of Kansas Press, pp. 19–57.

Ben-Menahem, Yemima (1990) "The inference to the best explanation," *Erkenntnis*, 33, 319–344.

Bentley, Arthur (1908) *The Process of Government*, Chicago: University of Chicago Press.

Bibliography

Benton, Ted (1981) "Objective interests and the sociology of power," *Sociology*, 15, 161–184.

Berger, Peter and Thomas Luckmann (1966) *The Social Construction of Reality*, New York: Anchor Books.

Bernecker, Sven (1996) "Davidson on first-person authority and externalism," *Inquiry*, 39, 121–139.

Bhargava, Rajeev (1992) *Individualism in Social Science*, Oxford: Clarendon Press.

Bhaskar, Roy (1979) *The Possibility of Naturalism*, Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.

(1986) *Scientific Realism and Human Emancipation*, London: Verso.

Bially, Janice (1998) "The power politics of identity," Ph.D. dissertation, Yale University.

Biersteker, Thomas and Cynthia Weber, eds. (1996) *State Sovereignty as Social Construct*, Cambridge: Cambridge University Press.

Bilgrami, Akeel (1992) *Belief and Meaning*, Oxford: Blackwell.

Bilmes, Jack (1986) *Discourse and Behavior*, New York: Plenum Press.

Bimber, Bruce (1994) "Three faces of technological determinism," in M. Smith and L. Marx, eds., *Does Technology Drive History?*, Cambridge, MA: MIT Press, pp. 79–100.

Biro, John (1992) "In defence of social content," *Philosophical Studies*, 67, 277–293.

Bloom, William (1990) *Personal Identity, National Identity, and International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Bloor, David (1983) *Wittgenstein: A Social Theory of Knowledge*, New York: Columbia University Press.

Blum, Alan and Peter McHugh (1971) "The social ascription of motives," *American Sociological Review*, 36, 98–109.

Blumer, Herbert (1969) "The methodological position of symbolic interactionism," in Blumer, *Symbolic Interactionism: Perspective and Method*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, pp. 1–60.

Blumstein, Philip (1991) "The production of selves in personal relationships," in J. Howard and P. Callero, eds., *The Self-Society Dynamic*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 305–322.

Bohman, James and Matthias Lutz-Bachmann, eds. (1997) *Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitan Ideal*, Cambridge, MA: MIT Press.

Boli, John and George Thomas (1997) "World culture in the world polity: A century of international non-governmental organization," *American Sociological Review*, 62, 171–190.

Booth, Ken (1991) "Security in anarchy: Utopian realism in theory and practice," *International Affairs*, 67, 527–545.

Bovens, Luc (1992) "Sour grapes and character planning," *Journal of Philosophy*, 89, 57–78.

Boyd, Richard (1979) "Metaphor and theory change," in A. Ortony, ed., *Metaphor and Thought*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 356–408.

(1984) "The current status of scientific realism," in J. Leplin, ed., *Scientific Realism*, Berkeley: University of California Press, pp. 41–82.

(1989) "What realism implies and what it does not," *Dialectica*, 43, 5–29.

(1990) "Realism, approximate truth, and philosophical method," in C. Wade Savage, ed., *Scientific Theories*, Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 355–391.

(1991) "Realism, anti-foundationalism and the enthusiasm for natural kinds," *Philosophical Studies*, 61, 127–148.

(1992) "Constructivism, realism, and philosophical method," in J. Earman, ed., *Inference, Explanation, and Other Frustrations*, Berkeley: University of California Press, pp. 131–198.

Boyd, Robert and Peter Richerson (1980) "Sociobiology, culture and economic theory," *Journal of Economic Behavior and Organization*, 1, 97–121.

(1985) *Culture and the Evolutionary Process*, Chicago: University of Chicago Press.

Breakwell, Glynis and David Canter, eds. (1993) *Empirical Approaches to Social Representations*, Oxford: Clarendon Press.

Brewer, Marilynn (1991) "The social self: On being the same and different at the same time," *Personality and Social Psychology Bulletin*, 17, 475–482.

Brewer, Marilynn and Norman Miller (1996) *Intergroup Relations*, New York: Brooks/Cole.

Brooks, Stephen (1997) "Dueling realisms," *International Organization*, 51, 445–477.

(2000) "The globalization of production and international security," Ph.D. dissertation, Yale University.

Brown, James (1994) *Smoke and Mirrors: How Science Reflects Reality*, London: Routledge.

Bruce, Steve and Roy Wallis (1983) "Rescuing motives," *The British Journal of Sociology*, 34, 61–71.

Buchanan, James (1990) "The domain of constitutional economics," *Constitutional Political Economy*, 1, 1–18,

Bueno de Mesquita, Bruce (1981) *The War Trap*, New Haven: Yale University Press.

(1985) "Toward a scientific understanding of international conflict: A personal view," *International Studies Quarterly*, 29, 121–136.

Bueno de Mesquita, Bruce, Stephen Krasner, and Robert Jervis (1985) "Symposium: Methodological foundation of the study of international conflict," *International Studies Quarterly*, 29, 119–154.

Bukovansky, Mlada (1997) "American identity and neutral rights from independence to the War of 1812," *International Organization*, 51, 209–243.

(1999a) "The altered state and the state of nature: The French Revolution in international politics," *Review of International Studies*, 25, 197–216.

(1999b) "Ideas and power politics: the American and French Revolutions in international politics," book manuscript, Dartmouth College.

Bibliography

Bull, Hedley (1977) *The Anarchical Society,* New York: Columbia University Press.

Bunge, Mario (1993) "Realism and antirealism in social science," *Theory and Decision,* 35, 207–235.

Burchell, Graham, Colin Gordon, and Peter Miller, eds. (1991) *The Foucault Effect,* London: Harvester.

Burge, Tyler (1979) "Individualism and the mental," in P. French, *et al.*, eds., *Midwest Studies in Philosophy,* vol. IV, Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 73–121.

(1986) "Individualism and psychology," *The Philosophical Review,* 95, 3–45.

(1989) "Wherein is language social?" in A. George, ed., *Reflections on Chomsky,* Oxford: Blackwell, pp. 175–91.

Burke, Peter (1980) "The Self: Measurement requirements from an interactionist perspective," *Social Psychology Quarterly,* 43, 18–29.

(1991) "Identity processes and social stress," *American Sociological Review,* 56, 836–849.

Burke, Peter and Donald Reitzes (1991) "An identity theory approach to commitment," *Social Psychology Quarterly,* 54, 239–251.

Buzan, Barry (1991) *People, States, and Fear,* Boulder: Lynne Rienner, 2nd edn.

(1993) "From international system to international society: Structural realism and regime theory meet the English school," *International Organization,* 47, 327–352.

Buzan, Barry, Charles Jones, and Richard Little (1993) *The Logic of Anarchy,* New York: Columbia University Press.

Buzan, Barry and Richard Little (1994) "The idea of 'international system': Theory meets history," *International Political Science Review,* 15, 231–255.

Calhoun, Craig (1991) "The problem of identity in collective action," in J. Huber, ed., *Macro-Micro Linkages in Sociology,* Beverly Hills: Sage Publications, pp. 51–75.

Callero, Peter (1986) "Toward a Meadian conceptualization of role," *The Sociological Quarterly,* 27, 343–358.

Camic, Charles (1986) "The matter of habit," *American Journal of Sociology,* 91, 1039–1087.

Campbell, David (1992) *Writing Security,* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Campbell, Donald (1958) "Common fate, similarity, and other indices of the status of aggregates of persons as social entities," *Behavioral Science,* 3, 14–25.

(1975) "On the conflicts between biological and social evolution and between psychology and moral tradition," *American Psychologist,* 30, 1103–1126.

Caporael, Linnda, *et al.* (1989) "Selfishness examined: Cooperation in the absence of egoistic incentives," *Behavioral and Brain Sciences,* 12, 683–699.

Caporaso, James (1996) "The European Union and forms of state: Westphalian, regulatory or post-modern?" *Journal of Common Market Studies,* 34, 29–52.

Carlsnaes, Walter (1992) "The agency-structure problem in foreign policy analysis," *International Studies Quarterly*, 36, 245–270.

Carneiro, Robert (1978) "Political expansion as an expression of the principle of competitive exclusion," in R. Cohen and E. Service, eds., *Origins of the State*, Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, pp. 205–223.

Carnoy, Martin (1984) *The State and Political Theory*, Princeton: Princeton University Press.

Carr, Edward Hallett (1939/1964) *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939*, New York: Harper Torchbooks.

Carrier, Martin (1991) "What is wrong with the miracle argument?" *Studies in History and Philosophy of Science*, 22, 23–36.

(1993) "What is right with the miracle argument: Establishing a taxonomy of natural kinds," *Studies in History and Philosophy of Science*, 24, 391–409.

Carveth, Donald (1982) "Sociology and psychoanalysis: The Hobbesian problem revisited," *Canadian Journal of Sociology*, 7, 201–230.

Cash, John (1996) *Identity, Ideology and Conflict: The Structuration of Politics in Northern Ireland*, Cambridge: Cambridge University Press.

Cederman, Lars-Erik (1994) "Unpacking the national interest: An analysis of preference aggregation in ordinal games," in P. Allan and C. Schmidt, eds., *Game Theory and International Relations*, London: Edward Elgar, pp. 50–73.

(1997) *Emergent Actors in World Politics*, Princeton: Princeton University Press.

Charney, Jonathon (1993) "Universal international law," *American Journal of International Law*, 87, 529–551.

Chase-Dunn, Christopher (1981) "Interstate system and capitalist world-economy: One logic or two?" *International Studies Quarterly*, 25, 19–42.

Checkel, Jeffrey (1998) "The constructivist turn in international relations theory," *World Politics*, 50, 324–348.

Christman, John (1988) "Constructing the inner citadel: Recent work on the concept of autonomy," *Ethics*, 99, 109–124.

Churchland, Paul and Clifford Hooker, eds. (1985) *Images of Science*, Chicago: University of Chicago Press.

Clark, Austen (1994) "Beliefs and desires incorporated," *Journal of Philosophy*, 91, 404–425.

Clark, William (1998) "Agents and structures: Two views of preferences, two views of institutions," *International Studies Quarterly*, 42, 245–270.

Claude, Inis (1962) *Power and International Relations*, New York: Random House.

Clinton, W. David (1986) "The national interest: Normative foundations," *Review of Politics*, 48, 495–519.

Cocks, Peter (1980) "Towards a Marxist theory of European integration," *International Organization*, 34, 1–40.

Cohen, G.A. (1978) *Karl Marx's Theory of History: A Defense*, Princeton: Princeton University Press.

Bibliography

Cohen, Joshua (1995) "Samuelson's operationalist-descriptivist thesis," *Journal of Economic Methodology*, 2, 53–78.

Cohen, Michael and Robert Axelrod (1984) "Coping with complexity: The adaptive value of changing utility," *American Economic Review*, 74, 30–42.

Coleman, James (1982) *The Asymmetric Society*, Syracuse: Syracuse University Press.

Connerton, Paul (1989) *How Societies Remember*, Cambridge: Cambridge University Press.

Connolly, William (1983) "The import of contests over 'interests'," in Connolly, *The Terms of Political Discourse*, Princeton: Princeton University Press, pp. 46–83.

(1991) *Identity/Difference*, Ithaca: Cornell University Press.

Cook, Thomas and Donald Campbell (1986) "The causal assumptions of quasi-experimental practice," *Synthese*, 68, 141–180.

Coplin, William (1965) "International law and assumptions about the state system," *World Politics*, 17, 615–634.

Copp, David (1980) "Hobbes on artificial persons and collective actions," *The Philosophical Review*, 89, 579–606.

Cortell, Andrew and James Davis (1996) "How do international institutions matter? The domestic impact of international rules and norms," *International Studies Quarterly*, 40, 451–478.

Coulter, Jeff (1983) *Rethinking Cognitive Theory*, London: Macmillan.

(1989) *Mind in Action*, Cambridge: Polity Press.

(1992) "Bilmes on 'internal states'," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 22, 239–251.

Cox, Robert (1986) "Social forces, states and world orders: Beyond international relations theory," in R. Keohane, ed., *Neorealism and its Critics*, New York: Columbia University Press, pp. 204–254.

(1987) *Production, Power, and World Order*, New York: Columbia University Press.

Crawford, Beverly (1991) "Toward a theory of progress in international relations," in E. Adler and B. Crawford, eds., *Progress in Postwar International Relations*, New York: Columbia University Press, pp. 438–468.

Crawford, James (1979) *The Creation of States in International Law*, Oxford: Clarendon Press.

Cross, Charles (1991) "Explanation and the theory of questions," *Erkenntnis*, 34, 237–60.

Cummins, Robert (1983) *The Nature of Psychological Explanation*, Cambridge, MA: MIT Press.

Cummiskey, D. (1992) "Reference failure and scientific realism: A response to the meta-induction," *British Journal for the Philosophy of Science*, 43, 21–40.

Currie, Gregory (1984) "Individualism and global supervenience," *British Journal for the Philosophy of Science*, 35, 345–358.

(1988) "Realism in the social sciences: Social kinds and social laws," in R.

Nola, ed., *Relativism and Realism in Science*, Kluwer Academic Publishers, pp. 205–227.

Da Fonseca, Eduardo Giannetti (1991) *Beliefs in Action: Economic Philosophy and Social Change*, Cambridge: Cambridge University Press.

D'Amico, Robert (1992) "Defending social science against the postmodern doubt," in S. Seidman and D. Wagner, eds., *Postmodernism and Social Theory*, Oxford: Blackwell, pp. 137–155.

D'Andrade, Roy (1984) "Cultural meaning systems," in R. Shweder and R. LeVine, eds., *Culture Theory: Essays on Mind, Self, and Emotion*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 88–119.

(1992) "Schemas and motivation," in R. D'Andrade and C. Strauss, eds., *Human Motives and Cultural Models*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 23–44.

(1995) *The Development of Cognitive Anthropology*, Cambridge: Cambridge University Press.

D'Andrade, Roy and Claudia Strauss, eds. (1992) *Human Motives and Cultural Models*, Cambridge: Cambridge University Press.

Dant, Tim (1996) "Fetishism and the social value of objects," *The Sociological Review*, 44, 495–516.

Davidson, Donald (1963) "Actions, reasons, and causes," *Journal of Philosophy*, 60, 685–700.

Davies, James (1991) "Maslow and theory of political development," *Political Psychology*, 12, 389–430.

Dawes, Robyn *et al.* (1990) "Cooperation for the benefit of us – not me, or my conscience," in J. Mansbridge, ed., *Beyond Self-Interest*, Chicago: University of Chicago Press, pp. 97–110.

Day, Timothy and Harold Kincaid (1994) "Putting inference to the best explanation in its place," *Synthese*, 98, 271–295.

De Jong, Huib Looren (1997) "Some remarks on a relational concept of mind," *Theory and Psychology*, 7, 147–172.

D'Entreves, Alexander (1967) *The Notion of the State*, Oxford: Clarendon Press.

(1973) "The state," in P. Wiener, ed., *Dictionary of the History of Ideas*, New York: Scribner, pp. 312–318.

Denis, Claude (1989) "The genesis of American capitalism: An historical inquiry into state theory," *Journal of Historical Sociology*, 2, 328–356.

Dennett, Daniel (1987) *The Intentional Stance*, Cambridge, MA: MIT Press.

Denzau, Arthur and Douglass North (1994) "Shared mental models: Ideologies and institutions," *Kyklos*, 47, 3–31.

Dessler, David (1989) "What's at stake in the agent-structure debate?" *International Organization*, 43, 441–473.

(1991) "Beyond correlations: Toward a causal theory of war," *International Studies Quarterly*, 35, 337–355.

Deudney, Daniel (1993) "Dividing realism: Structural realism versus security materialism on nuclear security and proliferation," *Security Studies*, 1, 7–37.

Bibliography

(1995) "The Philadelphian system: Sovereignty, arms control, and the balance of power in the American states-union, circa 1787–1861," *International Organization*, 49, 191–228.

(1999) "Geopolitics as theory: Historical security materialism," manuscript, Johns Hopkins University.

Deutsch, Karl (1954) *Political Community at the International Level*, Garden City, NY: Doubleday and Company, Inc.

(1963) *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control*, New York: Free Press.

(1968) *The Analysis of International Relations*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, Inc.

Deutsch, Karl, *et al.* (1957) *Political Community and the North Atlantic Area*, Princeton: Princeton University Press.

Deutsch, Morton (1983) "The prevention of World War III: A psychological perspective," *Political Psychology*, 4, 3–31.

Devitt, Michael (1991) "Aberrations of the realism debate," *Philosophical Studies*, 61, 43–63.

Devitt, Michael and Kim Sterelny (1987) *Language and Reality*, Cambridge, MA: MIT Press.

Dewey, John (1926) "Corporate personality," *Yale Law Journal*, 35, 655–673.

Dews, Peter (1984) "Power and subjectivity in Foucault," *New Left Review*, 144, 72–95.

Dickinson, John (1927) "A working theory of sovereignty, Part I," *Political Science Quarterly*, 42, 524–548.

DiMaggio, Paul (1997) "Culture and cognition," *Annual Review of Sociology*, 23, 263–287.

DiStefano, Christine (1983) "Masculinity as ideology in political theory: Hobbesian man considered," *Women's Studies International Forum*, 6, 633–644.

Dobbin, Frank (1994) "Cultural models of organization: The social construction of rational organizing principles," in D. Crane, ed., *The Sociology of Culture*, Oxford: Blackwell, pp. 117–141.

Dodgson, Mark (1993) "Organizational learning: A review of some literatures," *Organization Studies*, 14, 375–394.

Doty, Roxanne Lynn (1996) *Imperial Encounters*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

(1997) "Aporia: A critical exploration of the agent-structure problematique in international relations theory," *European Journal of International Relations*, 3, 365–392.

Douglas, Mary (1986) *How Institutions Think*, Syracuse: Syracuse University Press.

Downs, George, ed. (1994) *Collective Security Beyond the Cold War*, Ann Arbor: University of Michigan Press.

Downs, George and Keisuke Iida (1994) "Assessing the theoretical case against collective security," in Downs, ed., *Collective Security Beyond the Cold War*, Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 17–39.

Doyal, Len and Ian Gough (1984) "A theory of human needs," *Critical Social Policy*, 6–38.

Doyle, Michael (1983) "Kant, liberal legacies, and foreign affairs, Parts I and II," *Philosophy and Public Affairs*, 12, 205–235 and 323–353.

Dray, William (1959) "'Explaining what' in history," in P. Gardiner, ed., *Theories of History*, Glencoe, IL: Free Press, pp. 403–408.

Duffield, John (1992) "International regimes and alliance behavior: Explaining NATO conventional force levels," *International Organization*, 46, 819–855.

Dunne, Timothy (1995) "The social construction of international society," *European Journal of International Relations*, 1, 367–389.

Dupre, John (1993) *The Disorder of Things*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Durkheim, Emile (1898/1953) "Individual and collective representations," in *Sociology and Philosophy*, D. Pocock, trans., Glencoe: Free Press, pp. 1–34.

(1933/1984) *The Divisions of Labor in Society*, New York: Free Press.

Duvall, Raymond and Alexander Wendt (1987) "The international capital regime and the internationalization of the state," manuscript, University of Minnesota.

Edgerton, Robert (1985) *Rules, Exceptions, and Social Order*, Berkeley: University of California Press.

Edwards, Derek, Malcolm Ashmore, and Jonathan Potter (1995) "Death and furniture: The rhetoric, politics and theology of bottom line arguments against relativism," *History of the Human Sciences*, 8, 25–49.

Elias, Norbert (1982) *The Civilizing Process*, New York: Pantheon.

Ellingson, Stephen (1995) "Understanding the dialectic of discourse and collective action," *American Journal of Sociology*, 101, 100–144.

Elman, Colin (1996) "Why *not* Neorealist theories of foreign policy?" *Security Studies*, 6, 7–53.

Elster, Jon (1979) *Ulysses and the Sirens*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1982) "Sour grapes – utilitarianism and the genesis of wants," in A. Sen and B. Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 219–238.

(1983a) *Explaining Technical Change*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1983b) *Sour Grapes*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1989) *The Cement of Society*, Cambridge: Cambridge University Press.

Elster, Jon, ed. (1986) *The Multiple Self*, Cambridge: Cambridge University Press.

Emirbayer, Mustafa (1997) "Manifesto for a relational sociology," *American Journal of Sociology*, 103, 281–317.

Emmet, Dorothy (1976) "'Motivation' in sociology and social anthropology," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 6, 85–104.

England, Paula and Barbara Stanek Kilbourne (1990) "Feminist critiques of the separative model of self," *Rationality and Society*, 2, 156–171.

Bibliography

Escobar, Arturo (1995) *Encountering Development*, Princeton: Princeton University Press.

Esser, Hartmut (1993) "The rationality of everyday behavior," *Rationality and Society*, 5, 7–31.

Evans, E. (1987) *The Criminal Prosecution and Capital Punishment of Animals*, London: Faber.

Fain, Haskell (1987) *Normative Politics and the Community of Nations*, Philadelphia: Temple University Press.

Fairclough, Norman (1992) *Discourse and Social Change*, Oxford: Polity Press.

Farr, Rob and Serge Moscovici, eds. (1984) *Social Representations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Fay, Brian (1975) *Social Theory and Political Practice*, London: Allen and Unwin.

(1986) "General laws and explaining human behavior," in D. Sabia and J. Wallulis, eds., *Changing Social Science*, Albany: State University of New York Press, pp. 103–128.

Fearon, James (1997) "What is identity (as we now use the word)?" manuscript, University of Chicago.

(1998) "Deliberation as discussion," in J. Elster, ed., *Deliberative Democracy*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 44–68.

Feigl, Herbert (1970) "The 'orthodox' view of theories," in M. Radner and S. Winokur, eds., *Minnesota Studies in the Philosophy of Science*, vol. IV, Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 3–16.

Fentress, James and Chris Wickham (1992) *Social Memory*, Oxford: Blackwell.

Ferejohn, John (1991) "Rationality and interpretation," in K. Monroe, ed., *The Economic Approach to Politics*, New York: Harper-Collins, pp. 279–305.

Ferguson, Yale and Richard Mansbach (1991) "Between celebration and despair: Constructive suggestions for future international theory," *International Studies Quarterly*, 35, 363–386.

Fine, Arthur (1984) "The natural ontological attitude," in J. Leplin, ed., *Scientific Realism*, Berkeley: University of California Press, pp. 83–107.

Finley, David, Ole Holsti, and Richard Fagen (1967) *Enemies in Politics*, Chicago: Rand McNally.

Finnemore, Martha (1996a) *National Interests in International Society*, Ithaca: Cornell University Press.

(1996b) "Norms, culture, and world politics: insights from sociology's institutionalism," *International Organization*, 50, 325–347.

Fiorina, Morris (1995) "Rational choice and the new(?) institutionalism," *Polity*, 28, 107–115.

Fischer, Markus (1992) "Feudal Europe, 800–1300: Communal discourse and conflictual practices," *International Organization*, 46, 427–466.

Florini, Ann (1996) "The evolution of international norms," *International Studies Quarterly*, 40, 363–389.

Foote, Nelson (1951) "Identification as the basis for a theory of motivation," *American Sociological Review*, 16, 14–21.

Foucault, Michel (1979) *Discipline and Punish*, New York: Vintage Books.
(1980) *Power/Knowledge*, New York: Pantheon.
(1982) "The subject and power," *Critical Inquiry*, 8, 777–795.
Fowler, Michael and Julie Bunck (1996) "What constitutes the sovereign state?" *Review of International Studies*, 22, 381–404.
Franck, Thomas (1990) *The Power of Legitimacy Among Nations*, Oxford: Oxford University Press.
Frank, Robert (1988) *Passions with Reason*, New York: Norton.
Frankfurt, Harry (1971) "Freedom of the will and the concept of a person," *Journal of Philosophy*, 68, 5–20.
Franks, David and Viktor Gecas (1992) "Autonomy and conformity in Cooley's self-theory: The looking-glass self and beyond," *Symbolic Interaction*, 15, 49–68.
Frege, Gottlob (1892/1993) "On sense and reference," in A. Moore, ed., *Meaning and Reference*, Oxford: Oxford University Press, pp. 23–42.
French, Peter (1984) *Collective and Corporate Responsibility*, New York: Columbia University Press.
Freudenburg, William, Scott Frickel, and Robert Gramling (1995) "Beyond the nature/society divide: Learning to think about a mountain," *Sociological Forum*, 10, 361–392.
Frey, Frederick (1985) "The problem of actor designation in political analysis," *Comparative Politics*, 17, 127–152.
Friedman, Kenneth (1982) "Is inter-theoretic reduction feasible?" *British Journal for the Philosophy of Science*, 33, 17–40.
Friedman, Milton (1953) "The methodology of positive economics," in Friedman, *Essays in Positive Economics*, Chicago: University of Chicago Press.
Fukuyama, Francis (1989) "The end of history?" *The National Interest*, 16, 3–18.
Gaertner, Samuel *et al.* (1993) "The common ingroup identity model: Recategorization and the reduction of intergroup bias," in W. Stroebe and M. Hewstone, eds., *European Review of Social Psychology*, 4, 1–26.
Gambetta, Diego (1988) "Can we trust trust?" in Gambetta, ed., *Trust*, Oxford: Blackwell, pp. 213–237.
Garfinkel, Alan (1981) *Forms of Explanation*, New Haven: Yale University Press.
Geanakoplos, John (1992) "Common knowledge," *Journal of Economic Perspectives*, 6, 53–82.
Geanakoplos, John, David Pearce, and Ennio Stacchetti (1989) "Psychological games and sequential rationality," *Games and Economic Behavior*, 1, 60–79.
George, Alexander (1979) "Case studies and theory development," in P. Lauren, ed., *Diplomacy*, New York: Free Press, pp. 43–68.
George, Alexander and Robert Keohane (1980) "The concept of national interests: Uses and limitations," in George, *Presidential Decisionmaking in Foreign Policy*, Boulder: Westview, pp. 217–238.
George, Alexander and Timothy McKeown (1985) "Case studies and theories

Bibliography

of organizational decision making," in R. Coulam and R. Smith, eds., *Advances in Information Processing in Organizations*, vol. II, Greenwich: JAI Press, pp. 21–58.

Geser, Hans (1992) "Towards an interaction theory of organizational actors," *Organization Studies*, 13, 429–451.

Giddens, Anthony (1979) *Central Problems in Social Theory*, Berkeley: University of California Press.

(1982) *Profiles and Critiques in Social Theory*, Berkeley: University of California Press.

(1984) *The Constitution of Society*, Berkeley: University of California Press.

(1985) *The Nation-State and Violence*, Berkeley: University of California Press.

Gilbert, Margaret (1987) "Modelling collective belief," *Synthese*, 73, 185–204.

(1989) *On Social Facts*, Princeton: Princeton University Press.

(1994) "Durkheim and social facts," in W. Pickering and H. Martins, eds., *Debating Durkheim*, London: Routledge, pp. 86–109.

Gill, Stephen, ed. (1993) *Gramsci, Historical Materialism and International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Gilpin, Robert (1981) *War and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1986) "The richness of the tradition of political realism," in R. Keohane, ed., *Neorealism and its Critics*, New York: Columbia University Press, pp. 301–321.

Glaser, Charles (1997) "The security dilemma revisited," *World Politics*, 50, 171–201.

Glass, J. and W. Johnson (1988) "Metaphysics, MSRP and economics," *British Journal for the Philosophy of Science*, 39, 313–329.

Glennan, Stuart (1996) "Mechanisms and the nature of causation," *Erkenntnis*, 44, 49–71.

Goffman, Erving (1969) *Strategic Interaction*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Golding, Robert (1982) "Freud, psychoanalysis, and sociology: Some observations on the sociological analysis of the individual," *British Journal of Sociology*, 33, 545–562.

Goldstein, Judith (1993) *Ideas, Interests, and American Trade Policy*, Ithaca: Cornell University Press.

Goldstein, Judith and Robert Keohane, eds. (1993) *Ideas and Foreign Policy*, Ithaca: Cornell University Press.

Goldstein, Judith and Robert Keohane (1993) "Ideas and foreign policy: An analytical framework," in Goldstein and Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 3–30.

Gong, Gerritt (1984) *The Standard of 'Civilization' in International Society*, Oxford: Clarendon Press.

Goodin, Robert (1992) *Motivating Political Morality*, Oxford: Blackwell.

(1995) "Political ideals and political practice," *British Journal of Political Science*, 25, 37–56.

Goodin, Robert, ed. (1996) *The Theory of Institutional Design*, Cambridge: Cambridge University Press.

Goodman, Nelson (1978) *Ways of Worldmaking*, Indianapolis: Hackett Publishing Co.

Gottmann, Jean (1973) *The Significance of Territory*, Charlottesville: University of Virginia Press.

Gourevitch (1978) "The second image reversed: The international sources of domestic politics," *International Organization*, 32, 881–912.

Granovetter, Mark (1973) "The strength of weak ties," *American Journal of Sociology*, 78, 1360–1380.

Green, Donald and Ian Shapiro (1994) *Pathologies of Rational Choice Theory*, New Haven: Yale University Press.

Greenblatt, Stephen (1991) *Marvellous Possessions: The Wonder of the New World*, Chicago: University of Chicago Press.

Greenwood, John (1990) "Two dogmas of neo-empiricism: The 'theory-informity' of observation and the Quine-Duhem thesis," *Philosophy of Science*, 57, 553–574.

(1991) *Relations and Representations*, London: RKP.

(1994) "A sense of identity: Prolegomena to a social theory of personal identity," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 24, 25–46.

Gregory, Derek and John Urry, eds. (1985) *Social Relations and Spatial Structures*, New York: St. Martins Press.

Grieco, Joseph (1988) "Anarchy and the limits of cooperation: A realist critique of the newest liberal institutionalism," *International Organization*, 42, 485–508.

(1990) *Cooperation Among Nations*, Ithaca: Cornell University Press.

Gulick, Edward (1955) *Europe's Classical Balance of Power*, New York: Norton.

Gunnell, John (1975) *Philosophy, Science, and Political Inquiry*, General Learning Press.

Guzzini, Stefano (1993) "Structural power: The limits of neorealist analysis," *International Organization*, 47, 443–478.

Haas, Ernst (1964) *Beyond the Nation-State*, Stanford: Stanford University Press.

(1983) "Words can hurt you; or, who said what to whom about regimes," in S. Krasner, ed., *International Regimes*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 23–59.

(1990) *When Knowledge is Power*, Berkeley: University of California Press.

Haas, Peter, ed. (1992) "Knowledge, power, and international policy coordination," *International Organization*, 46, 1–390.

Hacking, Ian (1983) *Representing and Intervening*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1986) "Making up people," in T. Heller, *et al.*, eds., *Reconstructing Individualism*, Stanford: Stanford University Press, pp. 222–236.

(1991) "A tradition of natural kinds," *Philosophical Studies*, 61, 109–126.

Bibliography

Haines, Valerie (1988) "Social network analysis, structuration theory and the holism-individualism debate," *Social Networks*, 10, 157–182.

Halbwachs, Maurice (1992) *On Collective Memory*, ed. Lewis Coser, Chicago: University of Chicago Press.

Hall, Rodney Bruce (1999) *National Collective Identity: Social Constructs and International Systems*, New York: Columbia University Press.

Hall, Stuart (1977) "Re-thinking the 'base-and-superstructure' metaphor," in J. Bloomfield, *et al.*, eds., *Class, Hegemony, and Party*, London: Lawrence and Wishart, pp. 43–71.

(1986) "The problem of ideology – Marxism without guarantees," *Journal of Communication Inquiry*, 10, 28–44.

Halliday, Fred (1992) "International society as homogeneity: Burke, Marx, Fukuyama," *Millennium*, 21, 435–461.

Hannan, Michael and John Freeman (1989) *Organizational Ecology*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hanrieder, Wolfram (1978) "Dissolving international politics: Reflections on the nation-state," *American Political Science Review*, 72, 1276–1287.

Hanson, Donald (1984) "Thomas Hobbes' 'highway to peace'," *International Organization*, 38, 329–354.

Hardin, Russell (1995a) "Self-interest, group identity," in A. Breton, *et al.*, eds., *Nationalism and Rationality*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 14–42.

(1995b) *One for All: The Logic of Group Conflict*, Princeton: Princeton University Press.

Harding, Alan (1994) "The origins of the concept of the state," *History of Political Thought*, 15, 57–72.

Harre, Rom (1986) *Varieties of Realism*, Oxford: Blackwell.

Harsanyi, John (1969) "Rational-choice models of political behavior vs. functionalist and conformist theories," *World Politics*, 21, 513–538.

Hasenclever, Andreas, Peter Mayer, and Volker Rittberger (1997) *Theories of International Regimes*, Cambridge: Cambridge University Press.

Haslam, Nick (1998) "Natural kinds, human kinds, and essentialism," *Social Research*, 65, 291–314.

Haslett, D. (1990) "What is utility?" *Economics and Philosophy*, 6, 65–94.

Haugeland, John (1978) "The nature and plausibility of cognitivism," *The Behavioral and Brain Sciences*, 2, 215–226.

Hausman, Daniel (1995) "Rational choice and social theory: A comment," *Journal of Philosophy*, 92, 96–102.

Hawkes, Terence (1977) *Structuralism and Semiotics*, Berkeley: University of California Press.

Hechter, Michael (1987) *Principles of Group Solidarity*, Berkeley: University of California Press.

Hedstrom, Peter and Richard Swedberg (1996) "Social mechanisms," *Acta Sociologica*, 39, 281–308.

Held, David (1995) *Democracy and the Global Order*, Stanford: Stanford University Press.

Heller, Mark (1980) "The use and abuse of Hobbes: The state of nature in international relations," *Polity*, 13, 21–32.

Hellman, Geoffrey (1983) "Realist principles," *Philosophy of Science*, 50, 227–249.

Helman, Gerald and Steven Ratner (1992/3) "Saving failed states," *Foreign Policy*, 89, 3–20.

Hempel, Carl and Felix Oppenheim (1948) "Studies in the logic of explanation," *Philosophy of Science*, 15, 135–175.

Henderson, David (1994) "Accounting for macro-level causation," *Synthese*, 101, 129–156.

Henkin, Louis (1979) *How Nations Behave*, 2nd edn, New York: Council on Foreign Relations.

Henriques, Julian *et al.* (1984) *Changing the Subject: Psychology, Social Regulation and Subjectivity*, London: Methuen.

Herrmann, Richard and Michael Fischerkeller (1995) "Beyond the enemy image and spiral model: Cognitive-strategic research after the Cold War," *International Organization*, 49, 415–450.

Herz, John (1950) "Idealist internationalism and the security dilemma," *World Politics*, 2, 157–180.

Hewitt, John (1976) *Self and Society: A Symbolic Interactionist Social Psychology*, Boston: Allyn and Bacon.

(1989) *Dilemmas of the American Self*, Philadelphia: Temple University Press.

Hirschman, Albert (1977) *The Passions and the Interests*, Princeton: Princeton University Press.

Hirshleifer, Jack (1978) "Natural economy versus political economy," *Journal of Social and Biological Structures*, 1, 319–337.

(1985) "The expanding domain of economics," *American Economic Review*, 75, 53–68.

Hirst, Paul (1977) "Economic classes and politics," in A. Hunt, ed., *Class and Class Structure*, London: Lawrence and Wishart, pp. 125–154.

Hobbs, Jesse (1994) "A limited defense of the pessimistic induction," *British Journal for the Philosophy of Science*, 45, 171–191.

Hochman, Harold and Shmuel Nitzan (1985) "Concepts of extended preference," *Journal of Economic Behavior and Organization*, 6, 161–176.

Hodgson, Geoffrey (1991) "Hayek's theory of cultural evolution," *Economics and Philosophy*, 7, 67–82.

(1997) "The ubiquity of habits and rules," *Cambridge Journal of Economics*, 21, 663–84.

Hogg, Michael, Deborah Terry, and Katherine White (1995) "A tale of two theories: A critical comparison of identity theory with social identity theory," *Social Psychology Quarterly*, 58, 255–269.

Bibliography

Hollis, Martin (1987) *The Cunning of Reason*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1994) *The Philosophy of Social Science*, Cambridge: Cambridge University Press.

Hollis, Martin and Steve Smith (1990) *Explaining and Understanding International Relations*, Oxford: Clarendon Press.

Hollis, Martin and Robert Sugden (1993) "Rationality in action," *Mind*, 192, 1–35.

Holsti, Kal (1970) "National role conceptions in the study of foreign policy," *International Studies Quarterly*, 14, 233–309.

Holt, Jim (1996) "Whose idea is it, anyway? A philosopher's feud," *Lingua Franca*, January/February, 29–39.

Homans, George (1990) "Rational-choice theory and behavioral psychology," in C. Calhoun, *et al.*, eds., *Structures of Power and Constraint*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 77–89.

Honneth, Axel (1996) *The Struggle for Recognition*, Cambridge, MA: MIT Press.

Horgan, Terence (1993) "From supervenience to superdupervenience," *Mind*, 102, 555–586.

Horowitz, Amir (1996) "Putnam, Searle, and externalism," *Philosophical Studies*, 81, 27–69.

Horowitz, Donald (1991) *A Democratic South Africa? Constitutional Engineering in a Divided Society*, Berkeley: University of California Press.

Howard, Judith (1991) "From changing selves toward changing society," in J. Howard and P. Callero, eds., *The Self-Society Dynamic*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 209–237.

(1994) "A social cognitive conception of social structure," *Social Psychology Quarterly*, 57, 210–227.

Howard, Judith and Peter Callero, eds. (1991) *The Self-Society Dynamic*, Cambridge: Cambridge University Press.

Howe, R. (1994a) "A social-cognitive theory of desire," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 24, 1–23.

(1994b) "The cognitive nature of desire," *The Southern Journal of Philosophy*, 32, 179–194.

Hudson, Robert (1994) "Background independence and the causation of observations," *Studies in History and Philosophy of Science*, 25, 595–612.

Humberstone, I. (1987) "Wanting as believing," *Canadian Journal of Philosophy*, 17, 49–62.

Hume, David (1740/1978) *A Treatise of Human Nature*, Oxford: Clarendon Press.

(1748/1988) *An Enquiry Concerning Human Understanding*, Buffalo: Prometheus Books.

Hunt, Shelby (1994) "A realist theory of empirical testing: Resolving the theory-ladenness/objectivity debate," *Philosophy of the Social Sciences*, 24, 133–158.

Huntington, Samuel (1993) "The clash of civilizations?" *Foreign Affairs*, Summer, 22–49.

Huntley, Wade (1996) "Kant's third image: Systemic sources of the liberal peace," *International Studies Quarterly*, 40, 45–76.

Hurd, Ian (1999) "Legitimacy and authority in international politics," *International Organization*, 53, 379–408.

Hurrell, Andrew (1990) "Kant and the Kantian paradigm in international relations," *Review of International Studies*, 16, 183–205.

Hutchins, Edwin (1991) "The social organization of distributed cognition," in L. Resnick, *et al.*, eds., *Perspectives on Socially Shared Cognition*, Washington DC: American Psychological Association.

Ikenberry, G. John and Charles Kupchan (1990) "Socialization and hegemonic power," *International Organization*, 44, 283–315.

Inayatullah, Naeem and David Blaney (1996) "Knowing encounters: Beyond parochialism in international relations theory," in Y. Lapid and F. Kratochwil, eds., *The Return of Culture and Identity in IR Theory*, Boulder: Lynne Rienner, pp. 65–84.

Jackson, Frank and Philip Pettit (1990) "In defence of folk psychology," *Philosophical Studies*, 59, 31–54.

(1992) "In defense of explanatory ecumenism," *Economics and Philosophy*, 8, 1–21.

(1993) "Structural explanation in social theory," in D. Charles and K. Lennon, eds., *Reduction, Explanation, and Realism*, Oxford: Oxford University Press, pp. 97–131.

Jackson, Robert and Carl Rosberg (1982) "Why Africa's weak states persist: The juridical and the empirical in statehood," *World Politics*, 35, 1–24.

James, Alan (1986) *Sovereign Statehood*, London: Allen and Unwin.

(1993) "System or society?" *Review of International Studies*, 19, 269–288.

Jencks, Christopher (1990) "Varieties of altruism," in J. Mansbridge, ed., *Beyond Self-Interest*, Chicago: University of Chicago Press, pp. 53–67.

Jepperson, Ronald, Alexander Wendt, and Peter Katzenstein (1996) "Norms, identity, and culture in national security," in P. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security*, New York: Columbia University Press, pp. 33–75.

Jervis, Robert (1970) *The Logic of Images in International Relations*, New York: Columbia University Press.

(1976) *Perception and Misperception in International Politics*, Princeton: Princeton University Press.

(1978) "Cooperation under the security dilemma," *World Politics*, 30, 167–214.

(1988) "Realism, game theory, and cooperation," *World Politics*, 40, 317–349.

Jessop, Bob (1978) "Capitalism and democracy: The best possible political shell?" in G. Littlejohn, *et al.*, eds., *Power and the State*, New York: St. Martins, pp. 10–51.

Bibliography

(1982) *The Capitalist State*, New York: New York University Press.
(1990) *State Theory*, University Park, PA: Pennsylvania State University Press.
Jochnick, C. and R. Normand (1994) "The legitimization of violence," *Harvard International Law Journal*, 35, 49–95.
Johnson, Doyle Paul (1990) "Security versus autonomy motivation in Anthony Giddens' concept of agency," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 20, 111–130.
Johnston, Alastair Iain (1995) *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History*, Princeton: Princeton University Press.
Jost, John (1995) "Toward a Wittgensteinian social psychology of human development," *Theory and Psychology*, 5, 5–25.
Jussim, Lee (1991) "Social perception and social reality: A reflection-construction model," *Psychological Review*, 98, 54–73.
Kahneman, Daniel and Carol Varey (1991) "Notes on the psychology of utility," in J. Elster and J. Roemer, eds., *Interpersonal Comparisons of Well-Being*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 127–163.
Kaplan, Morton (1957) *System and Process in International Politics*, New York: Wiley.
Kaplowitz, Noel (1984) "Psychopolitical dimensions of international relations: The reciprocal effects of conflict strategies," *International Studies Quarterly*, 28, 373–406.
(1990) "National self-images, perception of enemies, and conflict strategies," *Political Psychology*, 11, 39–82.
Katzenstein, Peter, ed. (1996) *The Culture of National Security*, New York: Columbia University Press.
Kaufman, Stuart (1997) "The fragmentation and consolidation of international systems," *International Organization*, 51, 173–208.
Kaye, Howard (1991) "A false convergence: Freud and the Hobbesian problem of order," *Sociological Theory*, 9, 87–105.
Keat, Russell and John Urry (1982) *Social Theory as Science*, 2nd edn, London: RKP.
Kegley, Charles (1993) "The neoidealist moment in international studies? Realist myths and the new international realities," *International Studies Quarterly*, 37, 131–146.
Kegley, Charles, ed. (1995) *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge*, New York: St. Martin's Press.
Kelley, Harold and John Thibaut (1978) *Interpersonal Relations: A Theory of Interdependence*, New York: Wiley.
Kelman, Herbert (1985) "Overcoming the psychological barrier: An analysis of the Egyptian-Israeli peace process," *Negotiation Journal*, 1, 213–234.
Keohane, Robert (1984) *After Hegemony*, Princeton: Princeton University Press.
(1986a) "Reciprocity in international relations," *International Organization*, 40, 1–27.

(1986b) "Theory of world politics: Structural realism and beyond," in R. Keohane, ed., *Neorealism and its Critics*, New York: Columbia University Press, pp. 158–203.

(1988a) "International institutions: Two approaches," *International Studies Quarterly*, 32, 379–396.

(1988b) "International relations theory: Contributions of a feminist standpoint," *Millennium*, 18, 245–253.

(1990) "International liberalism reconsidered," in J. Dunn, ed., *The Economic Limits to Modern Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 165–194.

Keohane, Robert, ed. (1986) *Neorealism and its Critics*, New York: Columbia University Press.

Keohane, Robert and Lisa Martin (1995) "The promise of institutionalist theory," *International Security*, 20, 39–51.

Keohane, Robert and Joseph Nye (1989) *Power and Interdependence*, 2nd edn, Glenville, IL: Scott Foresman.

Kimura, Masato and David Welch (1998) "Specifying 'interests': Japan's claim to the Northern Territories and its implications for international relations theory," *International Studies Quarterly*, 42, 213–243.

Kincaid, Harold (1986) "Reduction, explanation, and individualism," *Philosophy of Science*, 53, 492–513.

(1988) "Supervenience and explanation," *Synthese*, 77, 251–281.

(1993) "The empirical nature of the individualism-holism dispute," *Synthese*, 97, 229–247.

(1996) *Philosophical Foundations of the Social Sciences*, Cambridge: Cambridge University Press.

King, Gary, Robert Keohane, and Sidney Verba (1994) *Designing Social Inquiry*, Princeton: Princeton University Press.

Kitcher, Philip (1993) *The Advancement of Science*, Oxford: Oxford University Press.

Kitzinger, Celia (1992) "The individuated self concept: A critical analysis of social-constructionist writing on individualism," in G. Breakwell, ed., *Social Psychology of Identity and the Self Concept*, Surrey University Press, pp. 251–250.

Klotz, Audie (1995) *Protesting Prejudice: Apartheid and the Politics of Norms in International Relations*, Ithaca: Cornell University Press.

Kocs, Stephen (1994) "Explaining the strategic behavior of states: International law as system structure," *International Studies Quarterly*, 38, 535–556.

Koh, Harold (1997) "Why do nations obey international law?" *Yale Law Journal*, 106, 2599–2659.

Kohut, Heinz (1985) "Creativeness, charisma, group psychology," in Kohut, *Self-Psychology and the Humanities;* New York: Norton, pp. 171–211.

Kornblith, Hilary (1993) *Inductive Inference and its Natural Ground*, Cambridge, MA: MIT Press.

Kowert, Paul and Jeffrey Legro (1996) "Norms, identity, and their limits: A

Bibliography

theoretical reprise," in P. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security*, New York: Columbia University Press, pp. 451–497.

Kramer, Roderick, Marilynn Brewer, and Benjamin Hanna (1995) "Collective trust and collective action," in R. Kramer and T. Tyler, eds., *Trust in Organizations*, Thousand Oaks: Sage, pp. 357–389.

Kramer, Roderick and Lisa Goldman (1995) "Helping the group or helping yourself? Social motives and group identity in resource dilemmas," in D. Schroeder, ed., *Social Dilemmas*, New York: Praeger, pp. 49–67.

Krasner, Stephen (1978) *Defending the National Interest*, Princeton: Princeton University Press.

(1983a) "Structural causes and regime consequences: Regimes as intervening variables," in S. Krasner, ed., *International Regimes*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 1–21.

(1983b) "Regimes and the limits of realism," in Krasner, ed., *International Regimes*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 355–368.

(1991) "Global communications and national power: Life on the Pareto frontier," *World Politics*, 43, 336–366.

(1993) "Westphalia and all that," in J. Goldstein and R. Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 235–264.

(1995/6) "Compromising Westphalia," *International Security*, 20, 115–151.

Krasner, Stephen, ed. (1983) *International Regimes*, Ithaca: Cornell University Press.

Kratochwil, Friedrich (1982) "On the notion of 'interest' in international relations," *International Organization*, 36, 1–30.

(1986) "Of systems, boundaries, and territoriality," *World Politics*, 39, 27–52.

(1989) *Rules, Norms, and Decisions*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1993) "The embarrassment of changes: Neo-realism as the science of realpolitik without politics," *Review of International Studies*, 19, 63–80.

(1995) "Sovereignty as *dominium*: Is there a right to humanitarian intervention?" in G. Lyons and M. Mastanduno, eds., *Beyond Westphalia*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. 21–42.

Kratochwil, Friedrich and John Ruggie (1986) "International organization: A state of the art on an art of the state," *International Organization*, 40, 753–775.

Kreps, David (1990) "Corporate culture and economic theory," in J. Alt and K. Shepsle, eds., *Perspectives on Positive Political Economy*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 90–143.

Kriesberg, Louis *et al.*, eds. (1989) *Intractable Conflicts and their Transformation*, Syracuse: Syracuse University Press.

Kripke, Saul (1971) "Identity and necessity," in M. Munitz, ed., *Identity and Individuation*, New York: New York University Press, pp. 135–164.

Krishna, Daya (1971) " 'The self-fulfilling prophecy' and the nature of society," *American Sociological Review*, 36, 1104–1107.

Kristeva, Julia (1993) *Nations Without Nationalism*, New York: Columbia University Press.

Kroll, John (1993) "The complexity of interdependence," *International Studies Quarterly*, 37, 321–348.

Kroon, Frederick (1985) "Theoretical terms and the causal view of reference," *Australasian Journal of Philosophy*, 63, 143–166.

Kropotkin, Petr (1914) *Mutual Aid: A Factor of Evolution*, Boston: Porter Sargent Publishers.

Kuhn, Thomas (1962) *The Structure of Scientific Revolutions*, Chicago: University of Chicago Press.

Kukla, Andre (1994) "The structure of self-fulfilling and self-negating prophecies," *Theory and Psychology*, 4, 5–33.

Kupchan, Charles and Clifford Kupchan (1991) "Concerts, collective security, and the future of Europe," *International Security*, 16, 114–161.

Kusch, Martin (1997) "The sociophilosophy of folk psychology," *Studies in History and Philosophy of Science*, 28, 1–25.

Laffey, Mark and Jutta Weldes (1997) "Beyond belief: Ideas and symbolic technologies in the study of international relations," *European Journal of International Relations*, 3, 193–237.

Lagueux, Maurice (1994) "Friedman's 'instrumentalism' and constructive empiricism in economics," *Theory and Decision*, 37, 147–174.

Laitin, David (1998) *Identity in Formation: The Russian-Speaking Populations in the Near Abroad*, Ithaca: Cornell University Press.

Lakatos, Imre (1970) "Falsification and the methodology of scientific research programmes," in I. Lakatos and A. Musgrave, eds., *Criticism and the Growth of Knowledge*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 91–196.

Lamborn, Alan (1997) "Theory and the politics in world politics," *International Studies Quarterly*, 41, 187–214.

Lancaster, Sandra and Margaret Foddy (1988) "Self-extensions: A conceptualization," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 18, 77–94.

Lane, Ruth (1996) "Positivism, scientific realism and political science," *Journal of Theoretical Politics*, 8, 361–382.

Lapid, Yosef (1989) "The third debate: On the prospects of international theory in a post-positivist era," *International Studies Quarterly*, 33, 235–254.

Lapid, Yosef and Friedrich Kratochwil, eds. (1996) *The Return of Culture and Identity in IR Theory*, Boulder: Lynne Rienner.

Larkins, Jeremy (1994) "Representations, symbols, and social facts: Durkheim and IR theory," *Millennium*, 23, 239–264.

Lasswell, Harold (1972) "Future systems of identity in the world community," in C. Black and R. Falk, eds., *The Future of the International Legal Order*, vol. IV, Princeton: Princeton University Press, pp. 3–31.

Latsis, Spiro (1972) "Situational determinism in economics," *The British Journal for the Philosophy of Science*, 23, 207–245.

Bibliography

Laudan, Larry (1981) "A confutation of convergent realism," *Philosophy of Science*, 48, 19–49.

Layder, Derek (1990) *The Realist Image in Social Science*, London: Macmillan.

Layne, Christopher (1993) "The unipolar illusion: Why new great powers will rise," *International Security*, 17, 5–51.

Lebow, Richard Ned (1981) *Between Peace and War*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

(1998) "Beyond parsimony," *European Journal of International Relations*, 4, 31–66.

Lebow, Richard Ned and Thomas Risse-Kappen, eds. (1995) *International Relations Theory and the End of the Cold War*, New York: Columbia University Press.

Lebow, Richard Ned and Janice Stein (1989) "Rational deterrence theory: I think, therefore I deter," *World Politics*, 41, 208–224.

Legro, Jeffrey (1996) "Culture and preferences in the international cooperation two-step," *American Political Science Review*, 90, 118–137.

Leplin, Jarrett (1984) "Introduction," in Leplin, ed., *Scientific Realism*, Berkeley: University of California Press, pp. 1–7.

(1988) "Is essentialism unscientific?" *Philosophy of Science*, 55, 493–510.

Levine, Andrew, Elliott Sober, and Erik Olin Wright (1987) "Marxism and methodological individualism," *New Left Review*, 162, 67–84.

Levitas, Ruth (1995) "We: Problems in identity, solidarity and difference," *History of the Human Sciences*, 8, 89–105.

Levitt, Barbara and James March (1988) "Organizational learning," *Annual Review of Sociology*, 14, 319–340.

Levy, Jack (1988) "The diversionary theory of war: A critique," in M. Midlarsky, ed., *Handbook of War Studies*, London: Unwin Hyman, pp. 259–288.

(1994) "Learning and foreign policy: Sweeping a conceptual minefield," *International Organization*, 48, 279–312.

(1997) "Prospect theory, rational choice, and international relations," *International Studies Quarterly*, 41, 87–112.

Lewis, David (1969) *Convention: A Philosophical Study*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Lewis, J. David (1979) "A social behaviorist interpretation of the Meadian 'I'," *American Journal of Sociology*, 85, 261–287.

Leydesdorff, Loet (1993) "Is society a self-organizing system?" *Journal of Social and Evolutionary Systems*, 16, 331–349.

Liberman, Peter (1993) "The spoils of conquest," *International Security*, 18, 125–153.

Lijphart, Arend (1977) *Democracy in Plural Societies*, New Haven: Yale University Press.

Linklater, Andrew (1990) "The problem of community in international relations," *Alternatives*, 15, 135–153.

(1998) *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era*, Columbia, SC: University of South Carolina Press.

Lipson, Charles (1984) "International cooperation in economic and security affairs," *World Politics*, 37, 1–23.

Lipton, Peter (1991) *Inference to the Best Explanation*, London: Routledge.

Little, Daniel (1991) *Varieties of Social Explanation*, Boulder: Westview.

(1993) "On the scope and limits of generalizations in the social sciences," *Synthese*, 97, 183–207.

Little, Richard and Steve Smith, eds. (1988) *Belief Systems in International Relations*, Oxford: Blackwell.

Loar, Brian (1985) "Social content and psychological content," in R. Grimm and D. Merrill, eds., *Contents of Thought*, Tucson: University of Arizona Press, pp. 99–110.

Long, David and Peter Wilson, eds. (1995) *Thinkers of the Twenty Years' Crisis: Inter-War Idealism Reassessed*, Oxford: Clarendon Press.

Luhmann, Niklas (1990) *Essays on Self-Reference*, New York: Columbia University Press.

(1997) "The control of intransparency," *Systems Research and Behavioral Science*, 14, 359–371.

Lumsdaine, David (1993) *Moral Vision in International Politics*, Princeton: Princeton University Press.

Lynch, Marc (1999) *State Interests and Public Spheres: The International Politics of Jordan's Identity*, New York: Columbia University Press, forthcoming.

Lynn, Michael and Andrew Oldenquist (1986) "Egoistic and nonegoistic motives in social dilemmas," *American Psychologist*, 41, 529–534.

MacPherson, C.B. (1962) *The Political Theory of Possessive Individualism*, Oxford: Clarendon Press.

Majeski, Stephen and David Sylvan (1998) "Modeling theories of constitutive relations in politics," manuscript, University of Washington.

Mandelbaum, Maurice (1955) "Societal facts," *British Journal of Sociology*, 6, 305–317.

Manicas, Peter and Alan Rosenberg (1985) "Naturalism, epistemological individualism and the 'strong programme' in the sociology of knowledge," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 15, 76–101.

Mann, Michael (1979) "Idealism and materialism in sociological theory," in J. Freiberg, ed., *Critical Sociology: European Perspectives*, New York: Irvington Publishers, pp. 97–119.

(1984) "The autonomous power of the state: Its origins, mechanisms and results," *European Journal of Sociology*, 25, 185–213.

(1993) "A theory of the modern state," chapter 3 in *The Sources of Social Power*, vol. II, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 44–91.

Maoz, Zeev and Dan Felsenthal (1987) "Self-binding commitments, the inducement of trust, social choice, and the theory of international cooperation," *International Studies Quarterly*, 31, 177–200.

Markova, Ivana (1982) *Paradigms, Thought, and Language*, New York: Wiley.

Markovsky, Barry and Mark Chaffee (1995) "Social identification and solidarity,"

Bibliography

in Markovsky, *et al.*, eds., *Advances in Group Processes*, vol. XII, Greenwich, CT: JAI Press, pp. 249–270.

Markus, Hazel and Shinobu Kitayama (1991) "Culture and the self: Implications for cognition, emotion, and motivation," *Psychological Review*, 98, 224–253.

Markus, Hazel and Paula Nurius (1986) "Possible selves," *American Psychologist*, 41, 954–969.

Martin, Lisa (1992) *Coercive Cooperation: Explaining Multilateral Economic Sanctions*, Princeton: Princeton University Press.

Maryanski, Alexandra and Jonathan Turner (1992) *The Social Cage: Human Nature and the Evolution of Society*, Stanford: Stanford University Press.

Mathien, Thomas (1988) "Network analysis and methodological individualism," *Philosophy of the Social Sciences*, 18, 1–20.

Maxwell, Grover (1962) "The ontological status of theoretical entities," in H. Feigl and G. Maxwell, eds., *Minnesota Studies in the Philosophy of Science*, vol. III, Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 3–27.

Maynard, Douglas and Thomas Wilson (1980) "On the reification of social structure," in S. McNall and G. Howe, eds., *Current Perspectives in Social Theory*, vol. I, Greenwich: JAI Press, pp. 287–322.

McCall, George and Jerry Simmons (1978) *Identities and Interactions*, New York: Free Press.

McCullagh, C. Behan (1991) "How objective interests explain actions," *Social Science Information*, 30, 29–54.

McKeown, Timothy (1986) "The limitations of 'structural' theories of commercial policy," *International Organization*, 40, 43–64.

McMullin, Ernan (1978) "Structural explanation," *American Philosophical Quarterly*, 15, 139–147.

(1984a) "A case for scientific realism," in J. Leplin, ed., *Scientific Realism*, Berkeley: University of California Press, pp. 8–40.

(1984b) "Two ideals of explanation in natural science," in P. French *et al.*, eds., *Midwest Studies in Philosophy*, vol. IX, Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 205–220.

McNeely, Connie (1995) *Constructing the Nation-State*, Westport: Greenwood Press.

Mead, George Herbert (1925) "The genesis of the self and social control," *International Journal of Ethics*, 35, 251–277.

(1934) *Mind, Self, and Society*, Chicago: University of Chicago Press.

Mearsheimer, John (1990a) "Back to the future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, 15, 5–56.

(1990b) "Why we will soon miss the Cold War," *The Atlantic*, 266, 35–50.

(1994/1995) "The false promise of international institutions," *International Security*, 19, 5–49.

Mellor, D. (1982) "The reduction of society," *Philosophy*, 57, 51–75.

Melucci, Alberto (1989) *Nomads of the Present*, London: Hutchinson.

Mennell, Stephen (1989) "Humanity as a whole," in *Norbert Elias*, Oxford: Blackwell, chapter 9.

Mercer, Jonathan (1995) "Anarchy and identity," *International Organization*, 49, 229–252.

Meyer, John (1977) "The effects of education as an institution," *American Journal of Sociology*, 83, 55–77.

(1980) "The world polity and the authority of the nation-state," in A. Bergesen, ed., *Studies of the Modern World-System*, New York: Academic Press, pp. 109–137.

Meyer, John *et al.* (1997) "World society and the nation-state," *American Journal of Sociology*, 103, 144–181.

Meyerson, Debra, Karl Weick, and Roderick Kramer (1995) "Swift trust and temporary groups," in R. Kramer and T. Tyler, eds., *Trust in Organizations*, Thousand Oaks: Sage, pp. 166–195.

Miller, Arthur (1991) "Have incommensurability and causal theory of reference anything to do with actual science? – Incommensurability, no; causal theory, yes," *International Studies in the Philosophy of Science*, 5, 97–108.

Milner, Helen (1991) "The assumption of anarchy in international relations theory: A critique," *Review of International Studies*, 17, 67–85.

Mitchell, Sollace (1983) "Post-structuralism, empiricism and interpretation," in S. Mitchell and M. Rosen, eds., *The Need for Interpretation*, London: Athlone Press, pp. 54–89.

Mitchell, Timothy (1991) "The limits of the state," *American Political Science Review*, 85, 77–96.

Mitzen, Jennifer (2000) "Managing anarchy: The emergence and consolidation of the international public sphere," Ph.D. dissertation, University of Chicago.

Moe, Terry (1979) "On the scientific status of rational models," *American Journal of Political Science*, 23, 215–243.

(1984) "The new economics of organization," *American Journal of Political Science*, 28, 739–777.

Monroe, Kristen (1996) *The Heart of Altruism*, Princeton: Princeton University Press.

Moore, A., ed. (1993) *Meaning and Reference*, Oxford: Oxford University Press.

Moravcsik, Andrew (1997) "Taking preferences seriously: A liberal theory of international politics," *International Organization*, 51, 513–553.

Morgan, David and Michael Schwalbe (1990) "Mind and self in society: Linking social structure and social cognition," *Social Psychology Quarterly*, 53, 148–164.

Morgenthau, Hans (1946) *Scientific Man vs. Power Politics*, Chicago: University of Chicago Press.

(1948/1973) *Politics Among Nations*, 5th edn, New York: Knopf.

Morris, Aldon and C. Mueller, eds. (1992) *Frontiers in Social Movement Theory*, New Haven: Yale University Press.

Bibliography

Morrow, James (1994) "Modeling the forms of international cooperation: Distribution versus information," *International Organization*, 48, 387–423.

Morse, Jennifer (1997) "Who is rational economic man?" *Social Philosophy and Policy*, 14, 179–206.

Moses, Rafael (1982) "The group self and the Arab-Israeli conflict," *International Review of Psycho-Analysis*, 9, 55–65.

Most, Benjamin and Harvey Starr (1984) "International relations theory, foreign policy substitutability, and 'nice' laws," *World Politics*, 36, 383–406.

Moul, William (1973) "The level of analysis problem revisited," *Canadian Journal of Political Science*, 6, 494–513.

Mouzelis, Nicos (1989) "Political transitions in Greece and Argentina: Toward a reconceptualization of Marxist political theory," *Comparative Political Studies*, 21, 443–466.

Müller, Harald (1993) "The internalization of principles, norms, and rules by governments," in V. Rittberger, eds., *Regime Theory and International Relations*, Oxford: Oxford University Press, pp. 361–388.

Murphy, Raymond (1984) "The structure of closure: A critique and development of the theories of Weber, Collins, and Parkin," *British Journal of Sociology*, 35, 547–567.

(1995) "Sociology as if nature did not matter: An ecological critique," *British Journal of Sociology*, 46, 688–707.

Murray, Robin (1971) "The internationalization of capital and the nation state," *New Left Review*, 67, 84–109.

Musgrave, Alan (1985) "Realism versus constructive empiricism," in P. Churchland and C. Hooker, eds., *Images of Science*, Chicago: University of Chicago Press, pp. 197–221.

(1988) "The ultimate argument for scientific realism," in R. Nola, ed., *Relativism and Realism in Science*, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, pp. 229–252.

Myers, Milton (1983) *The Soul of Modern Economic Man*, Chicago: University of Chicago Press.

Nadelmann, Ethan (1990) "Global prohibition regimes: The evolution of norms in international society," *International Organization*, 44, 479–526.

Nagel, Ernest (1961) *The Structure of Science*, Indianapolis: Hackett.

Nau, Henry (1993) "Identity and international politics," manuscript, George Washington University.

(1994) "Why markets and international politics differ," manuscript, George Washington University.

Nelson, Alan (1984) "Some issues surrounding the reduction of macroeconomics to microeconomics," *Philosophy of Science*, 51, 573–594.

(1990) "Are economic kinds natural?" in C.W. Savage, ed., *Scientific Theories*, Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 102–135.

Nelson, Richard (1995) "Recent evolutionary theorizing about economic change," *Journal of Economic Literature*, 33, 48–90.

Nelson, Richard and Sydney Winter (1982) *An Evolutionary Theory of Economic Change*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Nemedi, Denes (1995) "Collective consciousness, morphology, and collective representations," *Sociological Perspectives* 38, 41–56.

Neufeld, Mark (1995) *The Restructuring of International Relations Theory*, Cambridge: Cambridge University Press.

Neumann, Iver (1996) "Collective identity formation: Self and other in international relations," *European Journal of International Relations*, 2, 139–174.

Neumann, Iver and Jennifer Welsh (1991) "The Other in European self-definition: An addendum to the literature on international society," *Review of International Studies*, 17, 327–348.

New, Caroline (1995) "Sociology and the case for realism," *Sociological Review*, 43, 808–827.

Niiniluoto, Ilkka (1980) "Scientific progress," *Synthese*, 45, 427–462.

Niou, Emerson and Peter Ordeshook (1994) "Less filling, tastes great: The Realist–Neoliberal debate," *World Politics*, 46, 209–234.

Nola, Robert (1994) "Post-modernism, a French cultural Chernobyl: Foucault on power/knowledge," *Inquiry*, 37, 3–43.

Nordlinger, Eric (1981) *On the Autonomy of the Democratic State*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Nye, Joseph (1987) "Nuclear learning and U.S.-Soviet security regimes," *International Organization*, 41, 371–402.

Oldenquist, Andrew (1982) "Loyalties," *Journal of Philosophy*, 79, 173–193.

Olick, Jeffrey and Joyce Robbins (1998) "Social memory studies," *Annual Review of Sociology*, 24, 105–140.

Oliver, Christine (1991) "Network relations and loss of organizational autonomy," *Human Relations*, 44, 943–961.

Ollman, Bertel (1971) *Alienation: Marx's Conception of Man in Capitalist Society*, Cambridge: Cambridge University Press.

Olson, Mancur (1965) *The Logic of Collective Action*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

O'Neill, John (1994) "Essentialism and the market," *The Philosophical Forum*, 26, 87–100.

(1995) "'I gotta use words when I talk to you': A response to death and furniture," *History of the Human Sciences*, 8, 99–106.

Onuf, Nicholas (1989) *World of Our Making*, Columbia, SC: University of South Carolina Press.

(1995) "Levels," *European Journal of International Relations*, 1, 35–58.

(1998) *The Republican Legacy in International Thought*, Cambridge: Cambridge University Press.

Onuf, Nicholas & Frank Klink (1989) "Anarchy, authority, rule," *International Studies Quarterly*, 33, 149–174.

Oren, Ido (1995) "The subjectivity of the 'democratic' peace: Changing U.S. perceptions of Imperial Germany," *International Security*, 20, 147–184.

Bibliography

Orren, Karen (1995) "Ideas and institutions," *Polity*, 28, 97–101.
Oye, Kenneth, ed. (1986) *Cooperation under Anarchy*, Princeton: Princeton University Press.
Palan, Ronen and Brook Blair (1993) "On the idealist origins of the realist theory of international relations," *Review of International Studies*, 19, 385–399.
Paros, Laura (1999) "The prison-house of sovereignty," *Alternatives*, forthcoming.
Pasic, Sujata (1996) "Culturing international relations theory," in Y. Lapid and F. Kratochwil, eds., *The Return of Culture and Identity in IR Theory*, Boulder: Lynne Rienner, pp. 85–104.
Peacocke, Christopher (1993) "Externalist explanation," *Proceedings of the Aristotelian Society*, 93, 203–230.
Perinbanayagam, R. (1974) "The definition of the situation: An analysis of the ethnomethodological and dramaturgical view," *Sociological Quarterly*, 15, 521–541.
(1985) *Signifying Acts: Structure and Meaning in Everyday Life*, Carbondale: Southern Illinois University Press.
Peterson, M.J. (1997) "The multiple knowledge bases of the study of international relations," manuscript, University of Massachusetts-Amherst.
Peterson, V. Spike, ed. (1992) *Gendered States*, Boulder: Lynne Rienner.
Pettit, Philip (1993) *The Common Mind*, Oxford: Oxford University Press.
Pfeffer, Jeffrey and Gerald Salancik (1978) *The External Control of Organizations*, New York: Harper and Row.
Picciotto, Sol (1991) "The internationalization of the state," *Capital and Class*, 43, 43–62.
Pizzorno, Alessandro (1991) "On the individualistic theory of social order," in P. Bourdieu and J. Coleman, eds., *Social Theory for a Changing Society*, Boulder: Westview, pp. 209–231.
(1992) "Foucault and the liberal view of the individual," in T. Armstrong, ed., *Michel Foucault Philosopher*, Harvester Press, pp. 204–211.
Platts, Mark (1991) *Moral Realities*, London: RKP.
Pleasants, Nigel (1996) "Nothing is concealed: De-centering tacit knowledge and rules from social theory," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 26, 233–255.
Poggi, Gianfranco (1990) *The State: Its Nature, Development and Prospects*, Stanford: Stanford University Press.
Porpora, Douglas (1983) "On the post-Wittgensteinian critique of the concept of action in sociology," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 13, 129–146.
(1989) "Four concepts of social structure," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 19, 195–211.
(1993) "Cultural rules and material relations," *Sociological Theory*, 11, 212–229.
Poulantzas, Nicos (1975) *Classes in Contemporary Capitalism*, London: New Left Books.

(1978) *State, Power, Socialism*, London: Verso.

Powell, Robert (1991) "Absolute and relative gains in international relations theory," *American Political Science Review*, 85, 1303–1320.

(1994) "Anarchy in international relations theory: The neorealist-neoliberal debate," *International Organization*, 48, 313–344.

Pratkanis, Anthony and Anthony Greenwald (1985) "How shall the self be conceived?" *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 15, 311–329.

Price, Richard (1995) "A genealogy of the chemical weapons taboo," *International Organization*, 49, 73–104.

Putnam, Hilary (1975) *Mind, Language, and Reality*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1978) *Meaning and the Moral Sciences*, London: RKP.

Radnitsky, G. and P. Bernholz, eds. (1986) *Economic Imperialism*, New York: Paragon House.

Rappaport, Steven (1995) "Economic models and historical explanation," *Philosophy of the Social Sciences*, 25, 421–441.

Raub, Werner (1990) "A general game-theoretic model of preference adaptations in problematic social situations," *Rationality and Society*, 2, 67–93.

Rawls, John (1955) "Two concepts of rules," *Philosophical Review*, 64, 3–32.

Ray, James Lee (1989) "The abolition of slavery and the end of international war," *International Organization*, 43, 405–441.

Reus-Smit, Christian (1997) "The constitutional structure of international society and the nature of fundamental institutions," *International Organization*, 51, 555–589.

(1999) *The Moral Purpose of the State*, Princeton: Princeton University Press.

Rieber, Robert, ed. (1991) *The Psychology of War and Peace: The Image of the Enemy*, Plenum Press.

Ringmar, Erik (1996) "On the ontological status of the state," *European Journal of International Relations*, 2, 439–466.

Risse-Kappen, Thomas (1995) "Democratic peace – warlike democracies? A social constructivist interpretation of the liberal argument," *European Journal of International Relations*, 1, 491–518.

(1996) "Collective identity in a democratic community: The care of NATO," in P. Katzenstein, ed. *The Culture of National Security*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 357–399.

Rosenau, James (1986) "Before cooperation: Hegemons, regimes, and habit-driven actors in world politics," *International Organization*, 40, 849–894.

Rosenau, James and Ernst-Otto Czempiel, eds. (1992) *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Rosenberg, Alexander (1985) "Prospects for the elimination of tastes from economics and ethics," *Social Philosophy and Policy*, 2, 48–68.

(1992) *Economics – Mathematical Politics or Science of Diminishing Returns?* Chicago: University of Chicago Press.

Bibliography

(1995) *Philosophy of Social Science*, 2nd edn, Boulder: Westview Press.

Rosenberg, Justin (1994) *The Empire of Civil Society*, London: Verso.

Rosenberg, Morris (1981) "The self-concept: Social product and social force," in M. Rosenberg and R. Turner, eds., *Social Psychology*, New York: Basic Books, pp. 593–624.

Rosenthal, Sandra (1992) "Free selves, enriched values, and experimental method: Mead's pragmatic synthesis," *International Philosophical Quarterly*, 32, 79–93.

Rouse, Joseph (1987) *Knowledge and Power*, Ithaca: Cornell University Press.

Ruben, David-Hillel (1985) *The Metaphysics of the Social World*, London: RKP.

Rubinstein, David (1977) "The concept of action in the social sciences," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 7, 209–236.

(1981) *Marx and Wittgenstein: Social Praxis and Social Explanation*, London: RKP.

(1986) "Wittgenstein and social science," in S. Shanker, ed., *Ludwig Wittgenstein: Critical Assessments*, vol. IV, London: Croom Helm, pp. 290–311.

Ruggie, John (1983a) "Continuity and transformation in the world polity," *World Politics*, 35, 261–285.

(1983b) "International regimes, transactions, and change: Embedded liberalism in the postwar economic order," in S. Krasner, ed., *International Regimes*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 195–232.

(1993) "Territoriality and beyond: Problematizing modernity in international relations," *International Organization*, 47, 139–174.

Ruggie, John, ed. (1993) *Multilateralism Matters*, New York: Columbia University Press.

Runciman, David (1997) *Pluralism and the Personality of the State*, Cambridge: Cambridge University Press.

Russett, Bruce (1993) *Grasping the Democratic Peace*, Princeton: Princeton University Press.

Sabini, John and Jay Schulkin (1994) "Biological realism and social constructivism," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 24, 207–217.

Sack, Robert (1986) *Human Territoriality*, Cambridge: Cambridge University Press.

Sampson, Edward (1988) "The debate on individualism: Indigenous psychologies of the individual and their role in personal and societal functioning," *American Psychologist*, 43, 15–22.

Sandel, Michael (1982) *Liberalism and the Limits of Justice*, Cambridge: Cambridge University Press.

Sandelands, Lloyd and Lynda St. Clair (1993) "Toward an empirical concept of group," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 23, 432–458.

Sartori, Giovanni (1989) "The essence of the political in Carl Schmitt," *Journal of Theoretical Politics*, 1, 63–75.

Satz, Debra and John Ferejohn (1994) "Rational choice and social theory," *Journal of Philosophy*, 92, 71–87.

Sayer, Andrew (1984) *Method in Social Science: A Realist Approach*, London: Hutchinson.

(1997) "Essentialism, social constructionism, and beyond," *Sociological Review*, 45, 453–487.

Schelling, Thomas (1960) *The Strategy of Conflict*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

(1978) *Micromotives and Macrobehavior*, New York: W.W. Norton.

(1984) "Self-command in practice, in policy, and in a theory of rational choice," *American Economic Review*, 74, 1–11.

Scheman, Naomi (1983) "Individualism and the objects of psychology," in S. Harding and M. Hintikka, eds., *Discovering Reality*, Dordrecht: Reidel, pp. 225–244.

Schlagel, Richard (1984) "A reasonable reply to Hume's skepticism," *British Journal for the Philosophy of Science*, 35, 359–374.

Schmidtz, David (1995) *Rational Choice and Moral Agency*, Princeton: Princeton University Press.

Schmitt, Carl (1932/1976) *The Concept of the Political*, New Brunswick: Rutgers University Press.

Schmitt, Frederick, ed. (1994) *Socializing Epistemology*, Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Schneider, Susan and Reinhard Angelmar (1993) "Cognition in organizational analysis: Who's minding the store?" *Organization Studies*, 14, 347–374.

Schofield, Norman (1996) "Rules, equilibrium, beliefs, and social mathematics," in D. Braybrooke, ed., *Social Rules*, Boulder: Westview, pp. 233–248.

Schroeder, Paul (1993) "The transformation of political thinking, 1787–1848," in R. Jervis, ed., *Coping with Complexity in the International System*, Boulder: Westview, pp. 47–70.

(1994) "Historical reality and neorealist theory," *International Security*, 19, 108–149.

Schueler, G.F. (1995) *Desire*, Cambridge, MA: MIT Press.

Schutz, Alfred (1962) *Collected Papers, volume 1: The Problem of Social Reality*, The Hague: Martinus Nijhoff.

Schwab, George (1987) "Enemy or foe: A conflict of modern politics," *Telos*, 72, 194–201.

Schwalbe, Michael (1988) "Role taking reconsidered: Linking competence and performance to social structure," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 18, 411–436.

(1991) "The autogenesis of the self," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 21, 269–295.

Schwartz, Stephen, ed. (1977) *Naming, Necessity, and Natural Kinds*, Ithaca: Cornell University Press.

Bibliography

Schwartz, Stuart, ed. (1994) *Implicit Understandings*, Cambridge: Cambridge University Press.

Schweller, Randall (1993) "Tripolarity and the Second World War," *International Studies Quarterly*, 37, 73–103.

(1994) "Bandwagoning for profit: Bringing the revisionist state back in," *International Security*, 19, 72–107.

(1996) "Neorealism's status quo-bias: What security dilemma?" *Security Studies*, 5, 90–121.

Schweller, Randall and David Priess (1997) "A tale of two realisms: Expanding the institutions debate," *Mershon International Studies Review*, 41, Supplement 1, 1–32.

Scott, Andrew (1967) *The Functioning of the International Political System*, New York: Macmillan.

Searle, John (1969) *Speech Acts*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1983) *Intentionality: An Essay in the Philosophy of Mind*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1990) "Collective intentions and actions," in P. Cohen, J. Morgan, and M. Pollack, eds., *Intentions in Communication*, Cambridge, MA: MIT Press, pp. 401–415.

(1995) *The Construction of Social Reality*, New York: Free Press.

Sen, Amartya (1977) "Rational fools: A critique of the behavioural foundations of economic theory," *Philosophy and Public Affairs*, 6, 317–344.

Sensat, Julius (1988) "Methodological individualism and Marxism," *Economics and Philosophy*, 4, 189–219.

Sewell, William (1992) "A theory of structure: Duality, agency, and transformation," *American Journal of Sociology*, 98, 1–29.

Shapiro, Ian and Alexander Wendt (1992) "The difference that realism makes: Social science and the politics of consent," *Politics and Society*, 20, 197–223.

Sharrock, W. and D. Watson (1984) "What's the point of 'rescuing motives'?" *British Journal of Sociology*, 35, 435–451.

Shaw, Martin (1997) 'The state of globalization: Towards a theory of state transformation," *Review of International Political Economy*, 4, 497–513.

Shore, Chris (1996) "Transcending the nation-state? The European Commission and the (re)-discovery of Europe," *Journal of Historical Sociology*, 9, 473–496.

Shotter, John (1990) "Social individuality versus possessive individualism: The sounds of silence," in I. Parker and J. Shotter, eds., *Deconstructing Social Psychology*, London: RKP, pp. 155–169.

Shweder, Richard (1991) *Thinking Through Cultures*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Simmons, John (1989) "Locke's state of nature," *Political Theory*, 17, 449–470.

Singer, J. David (1961) "The level-of-analysis problem in international relations," in K. Knorr and S. Verba, eds., *The International System*, Princeton: Princeton University Press, pp. 77–92.

Singh, Jitendra and Charles Lumsden (1990) "Theory and research in organizational ecology," *Annual Review of Sociology*, 16, 161–195.

Skocpol, Theda (1995) "Why I am an historical institutionalist," *Polity*, 28, 103–106.

Slaughter, Anne-Marie (1995) "International law in a world of liberal states," *European Journal of International Law*, 6, 503–538.

Slovic, Paul (1995) "The construction of preference," *American Psychologist*, 50, 364–371.

Smith, Anthony (1981) "States and homelands: The social and geopolitical implications of national territory," *Millennium*, 10, 187–202.

(1989) "The origins of nations," *Ethnic and Racial Studies*, 12, 340–367.

Smith, David (1996) "The social construction of enemies: Jews and the representation of evil," *Sociological Theory*, 14, 203–240.

Smith, Michael (1987) "The Humean theory of motivation," *Mind*, 96, 36–61.

Smith, Rogers (1995) "Ideas, institutions, and strategic choice," *Polity*, 28, 135–140.

Smith, Steve (1983) "War and human nature," in I. Forbes and S. Smith, eds., *Politics and Human Nature*, London: Frances Pinter, pp. 164–179.

(1995) "The self-images of a discipline: A genealogy of international relations theory," in K. Booth and S. Smith, eds., *IR Theory Today*, Cambridge: Polity Press, pp. 1–37.

Snidal, Duncan (1991) "Relative gains and the pattern of international cooperation," *American Political Science Review*, 85, 701–726.

Snyder, Glenn (1996) "Process variables in neorealist theory," *Security Studies*, 5, 167–192.

Snyder, Glenn and Paul Diesing (1977) *Conflict Among Nations*, Princeton: Princeton University Press.

Snyder, Richard, H.W. Bruck, and Burton Sapin (1954) *Decision-Making as an Approach to the Study of International Politics*, Princeton: Princeton University Press.

Soltan, Karol and Stephen Elkin, eds. (1996) *The Constitution of Good Societies*, University Park, PA: Pennsylvania State University Press.

Sondermann, Fred (1977) "The concept of the national interest," *Orbis*, 21, 121–138.

Sorensen, Georg (1997) "An analysis of contemporary statehood: Consequences for conflict and cooperation," *Review of International Studies*, 23, 253–269.

Spiro, Melford (1987) "Collective representations and mental representations in religious symbol systems," in B. Kilborne and L. Langness, eds., *Culture and Human Nature: Theoretical Papers of Melford Spiro*, Chicago: University of Chicago Press, pp. 161–184.

Spruyt, Hendrik (1994) *The Sovereign State and its Competitors*, Princeton: Princeton University Press.

Srubar, Ilja (1993) "On the limits of rational choice," *Rationality and Society*, 5, 32–46.

Bibliography

Stebbins, R. (1967) "A theory of the definition of the situation," *Canadian Review of Sociology and Anthropology*, 4, 148–164.

Stein, Arthur (1983) "Coordination and collaboration: Regimes in an anarchic world," in S. Krasner, ed., *International Regimes*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 115–140.

(1989) "Governments, economic interdependence, and international cooperation," in P. Tetlock, *et al.*, eds., *Behavior, Society, and International Conflict*, vol. III, Oxford: Oxford University Press, pp. 241–324.

(1990) *Why Nations Cooperate*, Ithaca: Cornell University Press.

Stein, Howard (1982) "Adversary symbiosis and complementary group dissociation," *International Journal of Intercultural Relations*, 6, 55–83.

(1985) "Psychological complementarity in Soviet-American relations," *Political Psychology*, 6, 249–261.

Steinbruner, John (1974) *The Cybernetic Theory of Decision*, Princeton: Princeton University Press.

Sterelny, Kim (1995) "Understanding life: Recent work in philosophy of biology," *British Journal for the Philosophy of Science*, 46, 155–183.

Stigler, George and Gary Becker (1977) "De gustibus non est disputandum," *American Economic Review*, 67, 76–90.

Stinchcombe, Arthur (1991) "The conditions of fruitfulness of theorizing about mechanisms in social science," *Philosophy of the Social Sciences*, 21, 367–388.

Strang, David (1991) "Anomaly and commonplace in European political expansion: Realist and institutional accounts," *International Organization*, 45, 143–162.

Strawson, Galen (1987) "Realism and causation," *The Philosophical Quarterly*, 37, 253–277.

Struch, Naomi and Shalom Schwartz (1989) "Intergroup aggression: Its predictors and distinctness from in-group bias," *Journal of Personality and Social Psychology*, 56, 364–373.

Stryker, Sheldon (1980) *Symbolic Interactionism: A Social Structural Version*, Menlo Park, CA: The Benjamin/Cummings Publishing Company.

(1987) "Identity theory: Developments and extensions," in K. Yardley and T. Honess, eds., *Self and Identity: Psychosocial Perspectives*, New York: Wiley, pp. 89–103.

(1991) "Exploring the relevance of social cognition for the relationship of self and society: Linking the cognitive perspective and identity theory," in J. Howard and P. Callero, eds., *The Self-Society Dynamic*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 19–41.

Stryker, Sheldon and Anne Statham (1985) "Symbolic interaction and role theory," in G. Lindzey and E. Aronson, eds., *Handbook of Social Psychology*, vol. I, New York: Random House, pp. 311–378.

Sucharov, Mira (2000) "The international self: Israel and the Palestinians, 1948–1995," Ph.D. dissertation, Georgetown University.

Suganami, Hidemi (1990) "Bringing order to the causes of war debates," *Millennium*, 19, 19–35.

Sugden, Robert (1991) "Rational choice: A survey of contributions from economics and philosophy," *The Economic Journal*, 101, 751–785.

(1993) "Thinking as a team: Towards an explanation for nonselfish behavior," *Social Philosophy and Policy*, 10, 69–89.

Swales, John and Priscilla Rogers (1995) "Discourse and the projection of corporate culture: The mission statement," *Discourse and Society*, 6, 223–242.

Swidler, Ann (1986) "Culture in action: Symbols and strategies," *American Sociological Review*, 51, 273–286.

Sylvan, David and Barry Glassner (1983) "Is statistical inference appropriate to structuralism?" *Quality and Quantity*, 17, 69–86.

(1985) *A Rationalist Methodology for the Social Sciences*, Oxford: Blackwell.

Tajfel, Henri, ed. (1982) *Social Identity and Intergroup Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Tannenwald, Nina (1996) "Dogs that don't bark: The United States, the role of norms and the non-use of nuclear weapons since 1945," Ph.D. dissertation, Cornell University.

(1999) "The nuclear taboo: The United States and the normative basis of nuclear non-use," *International Organization*, 53, forthcoming.

Taylor, Charles (1971) "Interpretation and the sciences of man," *Review of Metaphysics*, 25, 3–51.

Taylor, Michael (1982) *Community, Anarchy and Liberty*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1989) "Structure, culture and action in the explanation of social change," *Politics and Society*, 17, 115–162.

Taylor, Michael and Sara Singleton (1993) "The communal resource: Transaction costs and the solution of collective action problems," *Politics and Society*, 21, 195–214.

Taylor, Paul (1990) "Consociationalism and federalism as approaches to international integration," in A.J.R. Groom and P. Taylor, eds., *Frameworks for International Cooperation*, New York: St. Martins, pp. 172–184.

Teller, Paul (1986) "Relational holism and quantum mechanics," *British Journal for the Philosophy of Science*, 37, 71–81.

Teske, Nathan (1997) "Beyond altruism: Identity-construction as moral motive in political explanation," *Political Psychology*, 18, 71–91.

Thomas, George *et al.* (1987) *Institutional Structure: Constituting State, Society, and the Individual*, Beverly Hills: Sage.

Thomas, William and Dorothy Swain Thomas (1928) *The Child in America*, New York: Knopf.

Thomson, Janice (1994) *Mercenaries, Pirates, and Sovereigns: State-Building and Extraterritorial Violence in Early Modern Europe*, Princeton: Princeton University Press.

(1995) "State sovereignty in international relations: Bridging the gap between theory and empirical research," *International Studies Quarterly*, 39, 213–234.

Bibliography

Thomson, Janice and Stephen Krasner (1989) "Global transactions and the consolidation of sovereignty," in E.-O. Czempiel and J. Rosenau, eds., *Global Changes and Theoretical Challenges*, Lexington: Lexington Books, pp. 195–219.

Tickner, Ann (1993) *Gender in International Relations*, New York: Columbia University Press.

Tilly, Charles (1985) "War making and state making as organized crime," in P. Evans, *et al.*, eds., *Bringing the State Back In*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 169–191.

(1990) *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990*, Oxford: Blackwell.

Tranholm-Mikkelsen, Jeppe (1991) "Neo-functionalism: Obstinate or obsolete?" *Millennium*, 20, 1–22.

Trivers, Robert (1971) "The evolution of reciprocal altruism," *Quarterly Review of Biology*, 46, 35–57.

Troyer, Lisa and C. Wesley Younts (1997) "Whose expectations matter? The relative power of first- and second-order expectations in determining social influence," *American Journal of Sociology*, 103, 692–732.

Truman, David (1951) *The Governmental Process*, New York: Knopf.

Tuomela, Raimo (1989) "Collective action, supervenience, and constitution," *Synthese*, 80, 243–266.

Turner, John and Penelope Oakes (1986) "The significance of the social identity concept for social psychology with reference to individualism, interactionism, and social influence," *British Journal of Social Psychology*, 25, 237–252.

Turner, John and Richard Bourhis (1996) "Social identity, interdependence and the social group: A reply to Rabbie *et al.*," in W. Peter Robinson, ed., *Social Groups and Identities*, Oxford: Butterworth Heinemann, pp. 25–63.

Turner, John, *et al.* (1987) *Rediscovering the Social Group*, Oxford: Blackwell.

Turner, Jonathon (1988) *A Theory of Social Interaction*, Stanford: Stanford University Press.

Turner, Ralph (1956) "Role-taking, role standpoint, and reference group behavior," *American Journal of Sociology*, 61, 316–328.

Turner, Stephen (1983, 1984) "Durkheim as a methodologist – Collective forces, causation, and probability," *Philosophy of the Social Sciences*, 13, 425–450, and 14, 51–71.

Tyler, Tom (1990) *Why People Obey the Law*, New Haven: Yale University Press.

Unger, Roberto (1987) *False Necessity: Anti-Necessitarian Social Theory in the Service of Radical Democracy*, Cambridge: Cambridge University Press.

Vanberg, Viktor (1994) *Rules and Choice in Economics*, London: Routledge.

van Eeghen, Piet-Hein (1996) "Towards a methodology of tendencies," *Journal of Economic Methodology*, 3, 261–284.

van Fraassen, Bas (1980) *The Scientific Image*, Oxford: Clarendon Press.

van Krieken, Robert (1989) "Violence, self-discipline and modernity: Beyond the 'civilizing process'," *Sociological Review*, 37, 193–218.

Vasquez, John (1993) *The War Puzzle*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1995) "The post-positivist debate: Reconstructing scientific enquiry and international relations theory after Enlightenment's fall," in K. Booth and S. Smith, eds., *IR Theory Today*, Cambridge: Polity Press, pp. 217–240.

(1997) "The realist paradigm and degenerative versus progressive research programs," *American Political Science Review*, 91, 899–913.

Vincent, Andrew (1983) "The Hegelian state and international politics," *Review of International Studies*, 9, 191–205.

(1989) "Can groups be persons?" *Review of Metaphysics*, 42, 687–715.

Volkan, Vamik (1988) *The Need to Have Enemies and Allies*, Northvale, NJ: Jason Aronson, Inc.

von Wright, Georg (1971) *Explanation and Understanding*, Ithaca: Cornell University Press.

Wagner, R. Harrison (1992) "Rationality and misperception in deterrence theory," *Journal of Theoretical Politics*, 4, 115–141.

Walker, R.B.J. (1987) "Realism, change, and international political theory," *International Studies Quarterly*, 31, 65–86.

(1993) *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*, Cambridge: Cambridge University Press.

Walker, Stephen (1992) "Symbolic interactionism and international politics: Role theory's contribution to international organization," in M. Cottam and C. Shih, eds., *Contending Dramas: A Cognitive Approach to International Organizations*, New York: Praeger, pp. 19–38.

Walker, Stephen, ed. (1987) *Role Theory and Foreign Policy Analysis*, Durham: Duke University Press.

Wallerstein, Immanuel (1974) *The Modern World-System I*, New York: Academic Press.

Walsh, D.M. (1998) "Wide content individualism," *Mind*, 107, 625–651.

Walt, Stephen (1987) *The Origins of Alliances*, Ithaca: Cornell University Press.

(1998) "International relations: One world, many theories," *Foreign Policy*, 110, 29–46.

Waltz, Kenneth (1959) *Man, the State, and War*, New York: Columbia University Press.

(1979) *Theory of International Politics*, Boston: Addison-Wesley.

(1986) "Reflections on *Theory of International Politics*: A response to my critics," in R. Keohane, ed., *Neorealism and its Critics*, New York: Columbia University Press, pp. 322–346.

(1990) "Nuclear myths and political realities," *American Political Science Review*, 84, 731–745.

Walzer, Michael (1984) "Liberalism and the art of separation," *Political Theory*, 12, 315–330.

Wartenberg, Thomas (1991) "Social movements and individual identity," *The Philosophical Forum*, 22, 362–382.

Watson, Adam (1992) *The Evolution of International Society*, London: Routledge.

Bibliography

Weber, Max (1978) *Economy and Society*, Berkeley: University of California Press.

Weigert, Andrew (1991) "Transverse interaction: A pragmatic perspective on environment as Other," *Symbolic Interaction*, 14, 353–363.

Weingast, Barry (1995) "A rational choice perspective on the role of ideas: Shared belief systems and state sovereignty in international cooperation," *Politics and Society*, 23, 449–464.

Weinstein, Eugene and Paul Deutschberger (1963) "Some dimensions of altercasting," *Sociometry*, 26, 454–466.

Weldes, Jutta (1989) "Marxism and methodological individualism," *Theory and Society*, 18, 353–386.

(1996) "Constructing national interests," *European Journal of International Relations*, 2, 275–318.

(1999) *Constructing National Interests: The U.S. and Missiles in Cuba*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Weldes, Jutta *et al.*, eds. (1999) *Cultures of Insecurity: States, Communities, and the Production of Danger*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Wellman, Barry and S. D. Berkowitz, eds. (1988) *Social Structures: A Network Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.

Wendt, Alexander (1987) "The agent-structure problem in international relations theory," *International Organization*, 41, 335–370.

(1992) "Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics," *International Organization*, 46, 391–425.

(1994) "Collective identity formation and the international state," *American Political Science Review*, 88, 384–396.

(1995) "Constructing international politics," *International Security*, 20, 71–81.

(1998) "On constitution and causation in international relations," *Review of International Studies*, 24, special issue, 101–117.

(1999) "'What is IR for?': Notes toward a post-critical view," in R. Wyn Jones and R. Tooze, eds., *Critical Theory and World Politics*, Boulder: Lynne Rienner, forthcoming.

Wendt, Alexander and Michael Barnett (1993) "Dependent state formation and Third World militarization," *Review of International Studies*, 19, 321–347.

Wendt, Alexander and Raymond Duvall (1989) "Institutions and international order," in E.-O. Czempiel and J. Rosenau, eds., *Global Changes and Theoretical Challenges*, Lexington: Lexington Books, pp. 51–73.

Wendt, Alexander and Daniel Friedheim (1995) "Hierarchy under anarchy: Informal empire and the East German state," *International Organization*, 49, 689–722.

Wendt, Alexander and Ian Shapiro (1997) "The misunderstood promise of realist social theory," in K. Monroe, ed., *Contemporary Empirical Political Theory*, Berkeley: University of California Press, pp. 166–187.

Wiggins, David (1985) "Claims of need," in T. Honderich, ed., *Morality and Objectivity*, London: RKP, pp. 149–202.

Wight, Colin (1996) "Incommensurability and cross-paradigm communication: 'What's the frequency Kenneth'?" *Millennium*, 25, 291–319.

Wight, Martin (1966) "Why is there no international theory?" in H. Butterfield and M. Wight, eds., *Diplomatic Investigations*, London: Allen and Unwin, pp. 17–34.

(1991) "The three traditions of international theory," in G. Wight and B. Porter, eds., *International Theory: The Three Traditions*, Leicester: Leicester University Press, pp. 7–24.

Wildavsky, Aaron (1994) "Why self-interest means less outside of a social context," *Journal of Theoretical Politics*, 6, 131–159.

Williams, Michael (1998) "Identity and the politics of security," *European Journal of International Relations*, 4, 204–225.

Wilson, David (1989) "Levels of selection: An alternative to individualism in biology and the human sciences," *Social Networks*, 11, 257–272.

Wilson, David and Elliott Sober (1994) "Reintroducing group selection to the human behavioral sciences," *Behavioral and Brain Sciences*, 17, 585–608.

Wilson, Robert (1995) *Cartesian Psychology and Physical Minds: Individualism and the Sciences of the Mind*, Cambridge: Cambridge University Press.

Witt, Ulrich (1985) "Economic behavior and biological evolution: Some remarks on the sociobiology debate," *Journal of Institutional and Theoretical Economics*, 141, 365–389.

(1991) "Economics, sociobiology, and behavioral psychology on preferences," *Journal of Economic Psychology*, 12, 557–573.

Wolfers, Arnold (1962) *Discord and Collaboration*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Wohlforth, William (1994/5) "Realism and the end of the Cold War," *International Security*, 19, 91–129.

Wood, Ellen Meiksins (1981) "The separation of the economic and the political in capitalism," *New Left Review*, 127, 66–95.

Wrong, Dennis (1961) "The oversocialized conception of man in modern sociology," *American Sociological Review*, 26, 183–193.

(1994) *The Problem of Order: What Unites and Divides Society*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Yee, Albert (1996) "The causal effects of ideas on policies," *International Organization*, 50, 69–108.

Young, Oran (1994) *International Governance: Protecting the Environment in a Stateless Society*, Ithaca: Cornell University Press.

Zakaria, Fareed (1998) *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role*, Princeton: Princeton University Press.

Zerubavel, Eviatar (1997) *Social Mindscapes: An Invitation to Cognitive Sociology*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Zurn, Michael (1997) "Assessing state preferences and explaining institutional choice: The case of intra-German trade," *International Studies Quarterly*, 41, 295–320.

ثبت المصطلحات

أولا : عربي - إنجليزي

أ

الإبستمولوجيا	Epistemology
الإحالة إلى أفضل شرح	IBE (inference to the best explanation)
الاختزالية	Reductionist
الاختيار الطبيعي	Natural Selection
الإدراكية/الذهنية	Cognitivism
الأساسية	Foundationalism
الإمبيريقية	Empiricism
الأونتولوجيا	Ontology

ب

البنائية	Constructivism
بنية	Structure

ت

التأهيل الاجتماعي	Socialization
تجسيم/ تجسيد	Anthropomorphizing
التحقيق المتعدد	Multiple Realizability
التغير البنيوي	Structural Change
التفاعلية الرمزية	Symbolic Internationalism

خ

Essentialism	الخصائصية

د

Revisionist States	الدول الرافضة للوضع الراهن
Status Quo states	دول الوضع الراهن
Essential state	الدولة الأساسية

د

Nominalism	رمزية

د

Behavioralism	السلوكية
Sovereignty	سيادة

ش

Constitutive Explanation	الشرح التشكيلي
Causal Explanation	الشرح السببي
Legitimacy	شرعية

ظ

Phenomenology	الظاهرية

ع

Organized Violence	العنف المنظم

ف

Actor	الفاعل
Individualism	الفردية

ق

Internationalism	القصدية

ك

Holistic, Holism	الكلية

م

Institutionalism	المؤسساتية
Postmodernism	ما بعد الحداثة
Post- Positivism	ما بعد الوضعية
Materialism	مادية
Atomism Doctrine	مبدأ الذرية
Idealism	المثالية
State-Centrism	مركزية الدولة
State-System	منظومة الدول
International System	المنظومة الدولية
Subject	موضوع

ن

Self-Fulfilling Prophecy	نبوءة ذاتية التحقق
Feminism	النسوية
Legal Order	نظام قانوني
Social Theory	النظرية الاجتماعية
Cognitive Theory	النظرية الإدراكية
Deliberative Theory	النظرية التبريرية
Externalist Theory	النظرية الخارجية
Internal Theory	النظرية الداخلية
International Theory	النظرية الدولية
Causal Theory of Reference	النظرية السببية للإحالة

Network Theory	نظرية الشبكة
Rational Theory	النظرية العقلانية
Relational Theory	النظرية العلائقية
Feminist Theory	النظرية النسوية
Regime Theory	نظرية النظم
Descriptive Theory	النظرية الوصفية
System Theory	نظرية منظومية
Instrumentalism	النفعية

هـ

Identity	الهوية
State-Identity	هوية الدولة

و

Positivism	الوضعية
Human Agency	الوكالة البشرية
Corporate Agency	وكالة تعاضدية
Agency	الوكالة
Agent	الوكيل

ثانياً: إنجليزي ـ عربي

A

Actor	الفاعل
Agency	الوكالة
Agent	الوكيل
Anthropomorphizing	تجسيم / تجسيد
Atomism Doctrine	مبدأ الذرية

B

Behavioralism	السلوكية

C

Causal Explanation	الشرح السببي
Causal Theory of Reference	النظرية السببية للإحالة
Cognitive Theory	النظرية الإدراكية
Cognitivism	الإدراكية / الذهنية
Constitutive Explanation	الشرح التشكيلي
Corporate Agency	وكالة تعاضدية
Constructivism	البنائية

D

Deliberative Theory	النظرية التبريرية
Descriptive Theory	النظرية الوصفية

E

Empiricism	الإمبيريقية
Essentialism	الخصائصية
Essential state	الدولة الأساسية
Externalist Theory	النظرية الخارجية
Epistemology	الإبستمولوجيا

F

Feminism	النسوية
Foundationalism	الأساسية
Feminist Theory	النظرية النسوية

H

Holistic, Holism	الكلية
Human Agency	الوكالة البشرية

I

IBE (inference to the best explanation)	الإحالة إلى أفضل شرح
Idealism	المثالية
Identity	الهوية
Individualism	الفردية
Institutionalism	المؤسساتية
Instrumentalism	النفعية
Internal Theory	النظرية الداخلية
International System	المنظومة الدولية
International Theory	النظرية الدولية
Internationalism	القصدية

L

Legal Order	نظام قانوني
Legitimacy	شرعية

M

Materialism	مادية
Multiple Realizability	التحقق المتعدد

N

Natural Selection	الاختيار الطبيعي
Network Theory	نظرية الشبكة
Nominalism	رمزية

O

Ontology	الأونتولوجيا
Organized Violence	العنف المنظم

P

Phenomenology	الظاهرية
Positivism	الوضعية
Postmodernism	مابعد الحداثة
Post- Positivism	مابعد الوضعية

R

Rational Theory	النظرية العقلانية
Reductionist	الاختزالية
Regime Theory	نظرية النظم
Relational Theory	النظرية العلائقية
Revisionist States	الدول الرافض للوضع الراهن

S

Self-Fulfilling Prophecy	نبوءة ذاتية التحقق
Social Theory	النظرية الاجتماعية
Socialization	التأهيل الاجتماعي
Sovereignty	سيادة
Subject	موضوع
State-Centrism	مركزية الدولة
State-Identity	هوية الدولة
State-System	منظومة الدول
Status Quo states	دول الوضع الراهن
Structure	بنية

Structural Change	التغيير البنيوي
Symbolic Internationalism	التفاعلية الرمزية
System Theory	نظرية منظومية

كشاف الموضوعات

الأبنية الخارجية/ للأشكال الاجتماعيـــة ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٩٤.

الأبنية الدولية (الفوضى) كثقافات التفسيرية د، ٤١، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ١٠١، ١٧١، ٢٦٤، ٣٩٤، ٤٠٠.

الذاتية المتبادلة ٤١.

الإحالة ١٣، ٣٣، ٥٧، ٥٩ – ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨٦، ٩٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٩، ١٢٤، ١٣١، ١٣٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٧، ٢١٧، ٢٨٣، ٢٩٢، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٣.

الإحالة في النظريـــة التـــشكيلية ٧٤، ٩٧، ١٠١، ٣٩٨.

الإحالة في النظرية الوصـــفية ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٨٤.

الإحالة وكبح الذات ٥١، ٣٠٢، ٣١٠، ٣٨٤.

إدوارد كار خ

الأزواج / الثنائيات ٢٧، ٣٢٦.

التفاهم بين الأزواج ٢٨٨، ٣٢١.

الاعتماد المتبادل بين الأزواج ١٥، ٥١، ١٤٩، ٢٢٥، ٣١٨، ٣٤٠، ٣٦٦–٣٦٨، ٣٧٠ – ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨١.

الأسئلة ٤ – ٦، ٢٧، ٣٠، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٧، ٦٢، ٨٧، ٩٣، ٩٥، ٩٦ – ١٠٠، ١١١، ١٦٧، ١٩٣، ٢٣١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٩٩، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٩٢، ٣٩٦ – ٣٩٨، ٤٠٠.

الأسئلة في النظريات السببية والتشكيلية ٨٧

الطبيعة السياسية للأسئلة ٩٩.

الأشكال الاجتماعية ٤٧، ٥٣، ٥٦، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٦ – ٨٧، ٩٣ – ٩٥، ٩٧، ٩٨، ٢١٨، ٢٣٢، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٨.

الأشكال الطبيعية ٦٥، ٦٧، ٧٤، ٧٧ – ٨٣، ٩٤، ٩٧، ٣٩٥.

الأشكال الطبيعية وذاتية- التنظيم ٦٤، ٧١، ٨٠، ٨٢ – ٨٤، ٨٦، ٣٥١.

إعادة الإنتاج البنيوي٢٠١.

الأعداء ١١٧، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٧.

الأفراد التملكيون ٣٠٨.
الأفكار
المصالح والأفكار ١٢٧، ١٣١، ١٤٣.
الأفكار والثقافة ز، ٣٩٤.
توزيع الأفكار ز، ٥، ٢٨، ٤٨، ١٠٥، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٩٤.
الأفكار المشتركة ذ، ١، ٤، ١٨، ٢٨، ٢٩، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ١٠٧، ١١٤، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢٤٨، ٢٦٨ – ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٠، ٣٥٨.
تشكيل الأفكار المشتركة ١٢٣.
الأفكار المشتركة والتعاون ١٨٢، ٢٧٠–٢٧٤، ٢٧٩، ٣٣٤.
الإقليم ١٦٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٥، ٣٢٤.
الإكراه ٢، ٥٠، ١١٢، ٢٨٩، ٢٩٠.
الإكراه والانصياع مع المعايير الثقافية ١٤٧، ٢٦٩، ٢٩٢.
الإكراه ٢، ٥٠، ١١٢، ٢٨٩، ٢٩٠.
الآليات السببية ٥٦، ٦٨، ٧٨، ٨٩، ٩٠، ١٣٣، ١٦٧، ٢٦١، ٣٨١.
الآلية السببية ١٦٤.
إمكانية التحقق المتعدد ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥.
الأمن خ، د، ٢١، ٦٢، ٩٨، ١٠١، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٣٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٢، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٢ – ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٢، ٣٨٣.
الأمن الجماعي ٢١، ١٠٩، ١٣٠، ٢٢٢، ٣٢٢ – ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٨٣.
الأمن الجماعي في الثقافة الهوبيزية ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٢.
الأمن الجماعي ٢١، ١٠٩، ١٣٠، ٢٢٢، ٣٢٢ – ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٨٣.
والانصياع/ الإذعان ٣٢٦ – ٣٢٨.
الأنانية ش، ٢١، ٤١، ٤٣، ٨٢، ١٠١، ١١٣، ١١٦، ١٢٥، ١٤٠، ٢١٥، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣.
أنانية الدول ٣٤٤.
الإنتاج ١٦، ٢٨، ٣٧، ٤٩، ٨٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ٢١٠، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٥، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٨١، ٣٩٢.
قوى الإنتاج ٢٨، ٣٧، ١٠٣، ١٠٤، ٢٧٢.
علاقات الإنتاج ٣٧، ٨٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٤٩، ٢٧٢.
أنماط الإنتاج ١٦، ١٠٣، ٢٥٦، ٢٧٥.

الأونتولوجيا ٥، ٧، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٤٢– ٤٧، ٤٩، ١٦٨، ١٨٣، ٢٠٩، ٣٤١.

أونتولوجيا ما بعد الوضعية ٤٥ – ٤٧.

أونتولوجيا البنية ٢٦، ٢٧.

الإبستمولوجيا ٤، ٥، ٤٢، ٥٥، ٨٧.

والجدل الثالث ٥٣.

الاتحاد السوفيتي ٢١، ٦٢، ١١٣، ٢٣٤، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٢٠، ٣٣٦، ٣٩٨.

التفكير الجديد ٨٥.

الاتصال والتعاون

احترام الذات الجماعي كمصلحة وطنية ١٣٦، ١٤٥، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٤.

الاختلاف/ التمايز الوظيفي ١٠٨، ٢٤٧، ٢٧٥، ٣٨٠.

الاختلاف/ التمايز ذ، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٥، ٦٠ – ٦٣، ٦٦، ٧٤، ٧٧، ٩٥، ١٠٨، ١٢٨، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٤٧، ٢٧٥، ٣٠٦، ٣٥٧، ٣٧٨ – ٣٨٠، ٣٨٨، ٣٩٧.

الحاجة للاختلاف / التمايز ٣٨٠.

التمايز/الاختلاف الوظيفي ١٠٨، ٢٤٧، ٢٧٥، ٣٨٠.

الاختيار الثقافي ٥١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٤.

آلية المحاكاة ٢١، ٥١، ٦٤، ٣٤٢، ٣٤٧– ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٩٠.

آلية التعلم الاجتماعي ٥١، ١١٠، ١٦٤، ١٨٢، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٦٤.

الاختيار الطبيعي س، ٥١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ٣٤٠ – ٣٤٤، ٣٤٦ – ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٩٠.

الاختيار الطبيعي والمحاكاة ٣٧٨، ٣٥٥.

الازتك ١٥٣، ١٧١، ٢٦٦.

والأسبان ٢٦٦.

المواجهة الأولى ١١٩، ١٥٣، ١٧١، ٢٠٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣.

الاستقرار البنيوي ٣٦٣.

الاستقلال كمصلحة وطنية ٤٧، ١٥٨، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٣٣٠، ٣٥١.

الاعتماد المتبادل ١٥، ٥١، ١٤٩، ٢٢٥، ٢٤٨، ٣١٨، ٣٤٠، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠ – ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨١.

وتشكيل الهوية الجماعية ٤٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٩ – ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠.

الاعتماد الاقتصادي المتبادل ١٤٩، ٢٥٨، ٣٢٦.

الإمبيريقية ٥، ٧، ١٥، ٤٤، ٥٣– ٦٠، ٦٨، ٧٥، ٨٢، ٩٠، ١٠١، ١٤٧، ١٨٧، ٢٥٥، ٢٣٧، ٢٨٩، ٣٠٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣٨٥، ٣٩٦.

الإمبيريقية الكلاسيكية ٥٨، ٥٩، ١٨٧.

الإمبيريقية المنطقية ٦٨، ٩٠.

الإمبيريقية التقليدية/الكلاسيكية ٥٨، ٥٩، ١٨٧.

الأنا والآخر ش، ٥٠، ٢٤٤، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٨٦، ٣٨٧.

الانصياع/ الإذعان ٥٠، ٥١، ٢٨٩– ٢٩٢، ٣٠٨–٣١٠، ٣٢٦–٣٢٨، ٣٨٥.

الانعكاسية ٨٥، ٣٧١، ٣٨٧، ٣٩٨، ٣٩٩.

الإيثارية ش، ٣٤٩، ٣٧٥.

ب

البقاء الجسدي، كمصلحة وطنية ٢٥٤، ٢٥٥.

البنائية ر، س، ش، ١ – ٤، ٦، ٨، ٢٦، ٣١، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٨٨، ٩٤، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٣١، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٧، ٢٤٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٩، ٣١١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥.

والتفاعل د، ز، ١، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٤٣، ٥٠، ٥١، ٧١، ٧٨، ٩١، ٩٢، ١٠١، ١٠٨، ١١٣، ١٢٠، ١٣٥، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧– ١٦٥، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠ – ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٣٦، ٣٣٧ – ٣٤٠، ٣٥٠ –٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩ – ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١.

ومشروع الدولة المنظومي ٢٢٣، ٢٦٤.

البنية ز، ٢، ٥، ١٠، ١٤، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠ – ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧ – ٥٠، ٥٥، ٧١، ٧٢، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ١٠٢، ١٠٥ – ١٠٨، ١١٠ – ١١٢، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠ - ١٥٢، ١٥٥ – ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٠ – ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨ – ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٥ – ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٦٤ – ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨ – ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٢١، ٣٣٣ – ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨.

تصور البنية مفاهيمياً ٢٣٣، ٢٦٨.

أربع سوسيولوجيات للبنية ١، ٦، ٢٧.

البنية الكلية ١٦٤.

البنية الجزئية ١٦٤.

السيادة كخاصية للبنية ر، ١١، ١٥، ٢٠، ٨٢، ٨٣، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٧، ١١٦، ١٧١، ١٩٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٥، ٣٠١ – ٣٠٤، ٣٠٦ – ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٨٢، ٣٨٤.

البنية الداخلية ٨٠، ٢٣٣.
بنية القرار في الوكالة التعاضدية ٢٣٩.
البنيوية خ، د، ١، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٧، ٣٤، ٣٥، ٥٧، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١٢٧، ١٣٣، ١٤٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٤٧، ٢٧٠، ٢٧٩، ٣٣٦، ٣٤١.

ت

التأهيل الاجتماعي ٣٢، ٩١، ١١٠ – ١١٢، ١٣٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٧، ٢٦٦، ٣٣٥، ٣٤٠ – ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧.
التأهيل الاجتماعي وتشكيل الهوية ١٨٤، ٣٤٠.
التثمين الانعكاسي ٣٥٧.
الانعكاسية ٨٥، ٣٧١، ٣٨٧، ٣٩٨، ٣٩٩.
تجسيم الدول ٢٤٠، ٢٤٢.
التدمير ٩، ٢٨، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٩، ٢١٩، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣١١، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٨٢.
علاقات التدمير ١٠٤، ٢٧٦.
التشكيل الاجتماعي ١٤٦، ١٧٩، ١٨٣، ٣٠٨
تشكيل الهوية ١٨٤، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠.
تغير الهوية ١٤٣، ٣٦١.
التعاون د، ر، ٢٣، ٤٣، ١١٢، ١١٣، ١٦١، ١٧٤، ١٨٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٧٠ – ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٦٧ – ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٤.
التعددية ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩.
التعلم ٥١، ٦٤، ١١٠، ١٤٨، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٤، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣ – ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٨٦.
التعلم البسيط والمعقد ١٨٤، ٣٥٧، ٣٧٠.
التعلم الاجتماعي ٥١، ١١٠، ١٦٤، ١٨٢، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٦٤.
التغير البنيوي ز، س، ١٠، ٢٠، ٤٣، ٥١، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٩، ٢٠١، ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٩، ٣٦٠ – ٣٦٣، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٣.
التفاعل د، ز، ١، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٤٣، ٥٠، ٥١، ٧١، ٧٨، ٩١، ١٠١، ١٠٨، ١١٣، ١٢٠، ١٣٥، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧ - ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٠ - ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٣٦ - ٣٤١، ٣٥٠ - ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩ - ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١.
تجاهل والتز للتفاعل ١٩.
التفاعلية الرمزية ١، ١٨٠، ٣٣٨، ٣٥٢، ٣٥٩
التفسير السببي ٩٢، ٩٣.

التفسير والفهم
تقسيم العمل ١٩٠، ٣٨٠.
تقييد الذات ١٤٠، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣٤٠، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩.
التمثيل الجماعي
المنافسة كتمثيل جماعي ر، ٩، ٦٥، ٧٣، ٧٥، ١٠٦، ١١٠، ١٦٣، ١٦٤، ٢٨٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٦٣.
الدور ٦، ٨، ٢٨، ٣١، ٥٠، ٨٧، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٠٧، ١١٤، ١٢٩،١١٩، ١٦١، ١٨٢، ٢١٤، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٠، ٢٧٥ — ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢ ٢٨٤، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٨٢، ٣٩٨.
التمثيل/ التصور ١٧، ٢٤، ٦٣، ١٠٦، ١٣٨، ١٥٧، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٦٦، ٢٨٣، ٢٩١، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٧٩.
التمدي ٨٥.

ث

الثقافة ١٧١ ، ٢٢٧ ، ٢٨٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ .
النتائج السببية ٣٢، ٤٨، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣١٠.
الثقافة كمعرفة مشاعة/مشتركة ١٧١، ٢٢٧، ٢٨٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦.
النتـــائج التـــشكيلية ٣٢، ٤٩، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٧.
الثقافة والأفكار
الثقافة كنبوءة ذاتية التحقق
الثقافة كمعرفة مشتركة اجتماعياً
الثقافة ومصادر التغير البنيوي
الثقافة وبنية النسق الدولية د، ذ، ر، ز، ٥، ١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٥١، ٥٥، ٨٨، ١٠٦، ١٧١، ٢٠٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٢، ٣٣٣، ٣٩٠، ٣٩٤
بنية الثقافة ٤٨، ٣٣٧.
الثقافة الهوبيزية ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٢.
الثقافة الكانتية ٥٠، ٢٧٦، ٣١٩—٣٢١، ٣٢٥ — ٣٣١، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٨٩.
الثقافة اللوكية ٢٧٦، ٢٨٠، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٤ — ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٦٠،٣٣٦،٣٢٧، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٣، ٣٨٠.
الثقافة السياسية ٢٦٩، ٣٣٥.
الثقافـــة الكانتيـــة ٥٠، ٢٧٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥ — ٣٣١، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٨٩.
الفعل الجماعي في الثقافة الكانتية ٥٠، ٢٣٩، ٢٦٤، ٣٣٦.

تطور الثقافة الكانتية ٣٦٢.
الصداقة في الثقافة الكانتية
التذييت ٢٣٨، ٢٩٤، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٨٦.
منطق الفوضى في الثقافة الكانتيـــة ١٥، ٢٥، ١١٧، ١٦٣، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٩٨، ٣٩٩.
قواعد القانون في الثقافة الكانتية ١١٧، ٣٨٥.
الثقافة اللوكية ٢٧٦، ٢٨٠، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٤ — ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٨٠.
تأثير فوكو
التذييت ٢٩٤، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٨٦.
منطق فوضى الثقافة اللوكية
المنافسة ٩، ٦٥، ٧٣، ٧٥، ١٠٦، ١١٠، ١٦٣، ١٦٤، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٣.
التنافس تحويل الثقافة اللوكية
الثقافة الهوبزية ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٢.
العداوة ١٩، ١٠٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٧٣، ٣٧٧.
المواجهة الأولى ١١٩، ٢٠٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣.
تذييت الثقافة الهوبزية ٣٤٦ ، ٣٤٩ .
منطق الفوضى الهوبزية ١٥، ٢٥، ١١٧، ١٦٣، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٣٦، ٣٩٨، ٣٩٩.
الاختيار الطبيعي والثقافة الهوبزيـــة ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٢.
ثنائية القطبية ١١٣.

ج

الجدل الثالث ٥٣.
الجدل المطلق للواقعية ٧٣.
الجغرافيا كقوة مادية ٢٨، ١٢٢، ١٤٩، ٢٨٦.

ح

الحاجات ١١، ٤٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٧٩، ٣٨٢،
حاجات الهوية ١٤٣، ١٤٤، ٢٥٢.
الحاجات المادية ١٣٥، ١٤٣ — ١٤٥، ٢١٤.
الحاجات المادية ١٣٥، ١٤٣ — ١٤٥، ٢١٤.
الحرب خ، ذ، ر، ٣، ٤، ١٠، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٣٩، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٩، ١٠٢، ١١٣، ١١٦، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٧، ١٤٢، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٥،

٣٠٦، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٨.

الحرب المقيدة ٣٠٦.

نظرية الحرب العادلة ٣٠٤.

الحرب الباردة ٨٥، ٩٩، ١١٣، ١٣٠، ١٤٢، ٢٠٢، ٢٨١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٨٩، ٣٩٨.

نهاية الحرب الباردة ذ، ٤، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٣٣٦.

الحس/الإدراك العام في السياسة الدولية ٢٢٧.

في الواقعية العلمية ٤٧، ٣٥، ٥٥، ٥٧ — ٥٩، ٨٦، ٩٢، ١٠١، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٢، ١٤٤، ٣٧٩.

خ

الخوف من الاستغلال ٣٧٢.

الخيار والمصلحة الذاتية ٣١٠ ٣٣٩، ٣٩٢.

د

الداخلية في فلسفة الذهن (العقل) ١٨٧.

الدافع ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٦٦، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٩٩.

الدافع والمصلحة الذاتية ٢٦١.

الدور ٦، ١٨، ٢٨، ٣١، ٥٠، ٨٧، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٠٧، ١١٤، ١١٩، ١٢٩، ١٦١، ١٨٢، ١٩٣، ٢١٤، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٤٥ — ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٠، ٢٧٥ — ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٤ — ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٨٢، ٣٩٨.

دور السياسة الخارجية ٢٤٦، ٢٤٧.

هوية الدور ٥٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٥٨.

الدول ٢، ٣، ٥ — ٢٦، ٣٣، ٣٤، ٣٦ — ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٤٩ — ٥١، ٥٣ — ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٧ — ١٢١، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١ — ١٥٣، ١٥٧ — ١٦٤، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٩ — ٢١١، ٢١٣ — ٢١٨، ٢٢٠ — ٢٣٧، ٢٤١ — ٢٤٧، ٢٤٩ — ٢٥١، ٢٥٣ — ٢٥٩، ٢٦١ — ٢٧٢، ٢٧٥ — ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١ — ٢٩٧، ٢٩٩ — ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤ — ٣٣٦، ٣٣٨ — ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢ — ٣٦٨، ٣٧٢ — ٣٩٠، ٣٩٢ — ٣٩٥، ٣٩٧ — ٤٠١.

الدول الانعزالية ٢.

الدول الجماعية ١١٧، ٢٦٣.

معدل وفيات الدول ١١٦، ٣٠٠، ٣٤١.

أنانية الدول ٣٤٤.

تفاعلات الدول ١٥٩.

حاجات الدول ٢٩٧، ٣٥١.

الدول كفواعل/عوامل قصدية خ، س، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٦، ٣٧٧.

الدول وتقنين العنف ٩.

بقاء الدول ١٠٩، ١١٢، ٣٤٦، ٣٤٧.
الدول وهوية النوع ٥٠، ٢٤٥، ٢٤٨، ٣٧٧، ٣٧٨.
الدول الرافضة للوضع الراهن ٢٢، ١١٦ – ١١٨، ١٣٦، ٣٢٦.
الدول الجمهورية ٣٢٠، ٣٦٦.
الدول المارقة ٢٩١، ٣١٧.
دول الوضع الراهن/ القائم ٢٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٩، ١٣٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٦.
الدول والحدود ١٤، ١٥، ٣٨، ٤٩، ٨٣، ٨٥، ١٢٣، ١٣٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٩٤، ٣٢٩، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٨١، ٣٨٩.
الدولة كوكيل تعاضدي ٢٢٥.
فكرة الوكالة التعاضدية ٤٩، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩.
الوضع الأونتولوجي للوكالة التعاضدية ٣١، ٥٣، ٢٣٤.
الديمقراطية ٢٠، ٥١، ٧٦، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٣٣٦، ٣٧٧–٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٩.
الديمقراطية وكبح الذات ٥١، ٣٠٢، ٣١٠، ٣٨٤.
الديمقراطية وتقييد الذات ١٤٠، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣٤٠، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩.

ذ

الذرية ٩٣، ٩٤، ٣١٩.

ر

الرغبة خ، ١٠١، ١١٥، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨–١٤٠، ١٤٢، ١٥٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ١٩٠، ٢١٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣١٦، ٣٦٥، ٣٨٨.
والقناعة ١٢١، ١٢٦، ١٢٨– ١٣١، ١٣٣، ١٣٦–١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٥٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ٢٥١.
الأساس الذهني/الإدراكي ١٣٤.
الرغبات المتصارعة ١٤٠.
الرفاه/الانتعاش الاقتصادي كمصلحة وطنية ١٠٨، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٤، ٣٥١.
روبرت اكسيلورد ١٨٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٤.
روبرت جيرفس ٣.
ريتشار اشلي ١٧.

س

ستيفن كرازنر ٢١٣.
السلام الديمقراطي ٥١، ٧٦، ٢٤٦.
السلطة ١٥، ١٩٠، ١٩٧، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٣١، ٣٣٢،
السلطة اللامركزية ٣٣١، ٣٣٢.

الأبنية الداخلية للقرار ٣٣، ٣٥، ٩٣، ٩٤، ١٤٣، ١٥٩.

السلطة اللامركزية ٣٣١، ٣٣٢.

السلطة المركزية والأفكار المشتركة ٢٦٥، ٢٧٢، ٣٠٢، ٣٣١.

السلوك ذ، ر، ز، س، ١٢، ١٣، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٧٦، ٨٣، ٨٩، ٩٢، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١١٠ — ١١٢، ١٢٥ — ١٢٩، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٥ — ١٥٧، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠ — ١٨٣، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٢ — ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٧.

نتائج الثقافة على السلوك ٣١٢.

نتائج المعرفة العامة على السلوك ١٧٦، ١٨٢.

نتائج النسق على السلوك ١١٣.

التأهيل الاجتماعي والسلوك ٣٢، ٩١، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٣٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٧، ٢٦٦، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧.

السلوك الاجتماعي ٣٦٥، ٣٨٠.

السيادة ر، ١١، ١٥، ٢٠، ٨٢، ٨٣، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٧، ١١٦، ١٧١، ١٩٧، ٢٢٠، ٢٢٣ — ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٥، ٣٠١ — ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٨٢، ٣٨٤.

السيادة الإمبيريقية ٨٢، ٣١٤، ٣١٥.

السيادة الخارجية ٢٢٥، ٢٢٦.

السيادة القضائية/ القانونية ٨٢، ٨٣، ٣١٥، ٣١٨.

السيادة وبقاء الدول ١٠٩، ١١٢، ٣٤٦، ٣٤٧.

السياسة الخارجية د، ٣، ٨، ١٢ — ١٥، ١٩ — ٢١، ٦٢، ٧٥، ٨٤، ١٠١، ١١٨، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٧، ١٤١، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧١، ١٧٨، ١٩١، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٤.

سوء الإدراك في السياسة الخارجية ٣٥٨، ٣٥٩.

دور العدو ٢٩٥، ٣٣٥.

السياسة الداخلية/ المحلية ٢، ١٣، ١٤، ١٥، ٢٢، ٣٧، ٣٩، ٤١، ١٠٧، ١٠٨، ١١٢، ١١٨، ١٦٠، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٧٢، ٣٨٢، ٣٨٥.

السياسة الداخلية وسلوك السياسة الخارجية ١٥٣، ١٦١، ١٩١، ٢١٦.

ش

الشرعية ٥٠، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٩٥، ٣١٢، ٣٣٣.

الإذعان كعادة ٢٨٩، ٣٠٨ – ٣١٠، ٣٢٦ – ٣٢٨، ٣٨٥.

الشك في النوايا

عدم الثقة ١١٨، ٢٥٠، ٣٧٧.

ص

الصداقة ١٩، ١٠٨، ٢٧١، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٦٥، ٣٨٤.

صراعات الهوية ٢٥٠.

ط

الطبيعة البشرية ٢٨، ٢٩، ٣٦، ١٠٣، ١٠٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ٢٠٤، ٢٨٠، ٣٤٤، ٣٩٣.

الحاجات المادية للطبيعة البشرية ١٣٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ٢١٤.

ع

العداوة (كدور هوبيزي) ١٩، ١٠٨، ١٤٩، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٧٣، ٣٧٧.

العقلانية ١١، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٩، ٧٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٦، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٦، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣١٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٩١، ٣٩٢.

العقلانية والتفاعل ١٨٢، ١٨٤، ١٩٩، ٢٦٦، ٣٣٧ – ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩١.

العمل الجماعي، مأسسة ٢٩، ٤٣، ١١٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٩٠، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٦٠، ٣٧١.

العملية ٢٦، ٣٦، ٥١، ٧٦، ٩٢، ١٠٧، ١١١، ١٢٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٣١، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣.

العملية والتغير ٣٣٥.

العملية والبنية ٢٦، ٣٦، ١٠٧، ١١١، ١٥٦ – ١٥٨، ١٧٨، ١٨٠، ٢٠٠ – ٢٠٢، ٢٦٨، ٢٧٨، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٩٠، ٣٩٢.

نظرية والتز للعملية ٨، ١٧، ٢٦، ٤٨، ١٠٨، ١١٤، ١٢٤، ١٦١، ١٦٤، ٢٦٨، ٣٤٠، ٣٤١.

ف

الفردية ٢، ٣، ٧، ١٢، ١٨، ١٩، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٨، ٤٩، ٦٦، ٨٨، ٩٤، ٩٨، ١٢٧، ١٣٣، ١٤٣، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥،

١٨٦، ١٨٧، ١٩٢ – ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٥، ٢٧٥، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦ – ٣١٩، ٣٢٧ – ٣٣٠، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٤.

الفردية والوكالة ٤٩، ٨٨، ١٢٧، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٣٩٠.

المنهجية الفردية ز، ١٦٢، ١٦٥، ١٨٥، ٣٥٩، ٣٩٤.

الفردية وإمكانية التحقق المتعدد ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥.

فردية الدول ١٩٨، ٢٦٥، ٢٦٥، ٣١٨.

الفردية وعبارات الفرد الاجتماعي ٢٤٩.

والمعرفة الجماعية ١٥٦، ١٥٩.

فكرة الوكالة التعاضدية ٤٩، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩.

الفوضى ٦، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣٩، ٤٩، ٥٠، ٧٨، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٢، ١١٤ – ١١٧، ١٢٠، ١٢٤، ١٤٦، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٩، ٢٠٤، ٢٢٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٥ – ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥ – ٣٠٧، ٣٢٠ – ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٠ – ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩٨ – ٤٠١.

المنافسة ٩، ٦٥، ٧٣، ٧٥، ١٠٦، ١١٠، ١٦٣، ١٦٤، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٣.

التنافس في الفوضى ٣١، ١١٣، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٧٤، ٣٧٥.

توزيع القوة في الفوضى ٢٠، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٤٨.

الهرمية ١٥، ٢٣٨، ٢٥٠، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٨٢.

الهوبيزية ر، ٢٤، ٢٢٦، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٦٢.

بنية السياسة الدولية كفوضى ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٣٤.

الكانتية ر، ٢٤، ٥٠، ٢٧٣، ٢٧٦، ٣١٩ ، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥،٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٨٣، ٣٨٩.

اللوكية ر، ٢٤، ٥٠، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩١، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٣، ٣٨٠.

منطق الفوضى ١٥، ٢٥، ١١٧، ١٦٣، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٩٨، ٣٩٩.

بنية الفوضى ٢٦٨.

ق

قاعدية مادية ز، ١٢٠، ١٢١، ١٤٣.

القدرات ٥، ١٣، ٤٨، ٥١، ٥٩، ٧٧، ٩٨، ١٠٥- ١٠٨، ١١٦، ١١٨ - ١٢٢، ١٥٣، ١٦١، ١٦٣، ١٧٠، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣٠١، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٥٤.

توزيع القدرات ٥، ١٣، ٤٨، ٥١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٦١، ١٧٠، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٥، ٣٣٦.

القصدية ١٠، ٤٩، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٧ – ١٤٢، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢١١، ٢١٣، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٨٧، ٣٤٠، ٣٤٧.

قناعات الجماعة ١٧٦.

القناعة ٤٣، ١٠٦، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٠، ٣٢٦، ٣٥٠، ٣٨٣.

القوانين السلوكية ٨٩.

القوة خ، د، ز، ٢، ٩، ١٣، ٢٠، ٢١ - ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٨، ٦٢، ٦٧، ٨٨، ١٠١ - ١٠٨، ١١٣ - ١١٥، ١١٧، ١١٩ - ١٢٦، ١٢٩، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦ - ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٦٤، ١٦٩، ١٩٢، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٩ – ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٢ – ٣٠٤، ٣٠٦ – ٣٠٨، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣ – ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٤.

توزيع القوة ٢٠، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٦، ١٤٨، ٢٤٧، ٢٧١.

القوى المادية ذ، ز، ١، ٥، ١٩، ٢٠، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٤٨، ٨٠، ٨١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٧٣، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩٠، ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٩٣، ٣٩٤.

القوى المادية الفضة/الصرفة ز، ٢٨، ٤٨، ١٢١.

تشكيل الأشكال الاجتماعية ٨٠، ٨٢، ٩٥.

دور القوى المادية ٢٩، ٣١، ٨٠.

القيود الخارجية ٣٨٣، ٣٨٥.

ك

الكلية د، ٧، ١٩، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٩، ٨٨، ١٥١، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٠، ٢٣٦، ٢٦٦، ٢٧٧، ٣٢٢، ٣٩٠، ٣٩٥.

والوكالة ٥، ٤٩، ٨٨، ١٢٧، ١٤١، ١٤٧، ١٥١، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٩٠.

الخارجية والكلية د، ١٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٠، ٢٦٦، ٣٢٢.

كنيث والتز ز، ش، ٢، ٦، ٧، ٨، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٤، ٣٦، ٤٢، ٤٨، ٦٧، ٧١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٤٨، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١١، ٢٤٧، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧.

والتز وتوزيع المصالح ز، ٤٨، ١٠٥، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٨، ١٥٢، ١٦١، ٢٠٥، ٢٩٠، ٣١٢، ٣١٤.

نموذج والتز للبنية ١٠٧، ١١٠، ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٦٣.

والتز ومستويات التحليل ٨، ١٣، ١٥.

ل

الليبرالية الجديدة د، ذ، ٢، ٣، ٤، ٧، ١٢، ١٣، ٢٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٦، ٥٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٧٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٨٩، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٩٣.

الليبرالية الجديدة والمعرفة المشاعة ١٨٢.

م

المؤسسات د، ز، ٢، ٥، ١٩، ٢٨، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤١، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٢٥، ١٥٤، ١٧١، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٣١، ٣٤٧، ٣٧٨، ٣٨٢.

ما بعد الحداثة ١، ٣٨، ٥٥ - ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ١٠٠، ١٢١، ١٨٦، ١٩٣، ٢٩٧.

ما بعد الوضعية ز، ٤٥ - ٤٧، ٥٣، ٥٦، ٣٩٥

ما بعد والتز ٢٢.

المادية ١، ٢، ٤، ٥، ٧، ١٩، ٢٠، ٢٢ — ٢٤، ٢٧ — ٣١، ٣٤ — ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٨، ٥١، ٦٢، ٦٤، ٧٩، ٨٠ — ٨٣، ٨٨، ١٠١

– ١٠٨، ١١٠ – ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢٠ – ١٢٦، ١٣٤ – ١٣٦، ١٣٨، ١٤٣ – ١٥٣، ١٥٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٨١، ١٨٦، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٠، ٢٠٤ – ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٩، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤١ – ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨ – ٤٠٠.

المادية والنتائج السببية ٣٢، ٤٨، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣١٠.

القاعدية المادية ١٠٥، ١٠٧، ١٢٤، ١٤٤، ١٤٥.

مارتن هوليس ١٩٨.

الماركسية ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٥٧، ١٠٣، ١٠٤، ٢١٧، ٢٦٤، ٢٧٦.

طبيعة الدولة ٢١٤، ٢١٦، ٢٣٣، ٢٥٣.

البنيوية الماركسية ٥٧.

الماهيوية ٤٩، ٣١٣.

المثالية خ، ذ، ١، ٣، ٤، ٥، ٧، ١٩، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٦، ٤٨، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٨٧، ٨٨، ١٠١ – ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٦ – ١٥٢، ١٥٥، ١٦٢، ١٨٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠١.

المجتمع ٢، ١٠، ١٣، ١٥، ٢٥، ٢٨، ٣٨، ٤٦، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٣، ٦٦، ٦٩، ٧٧، ٨٦، ٩١، ٩٤، ١٠١، ١٠٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٥، ١٥٤، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٧ – ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤ – ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣ – ٢٢٨، ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٣ – ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٤، ٣١٨، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٩٨، ٣٩٩.

مجتمع الأمن التعددي ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٨٢، ٣٨٥.

المحاكاة ٢١، ٥١، ٦٤، ١٦٣، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٩٠.

المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية ٣٧، ٣٨، ٢٦٦.

المركزية ١٦٣، ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٦٥، ٢٧٢، ٣٠٢، ٣٣١، ٣٧٧.

المركزية والهرمية ١٥، ٢٣٨، ٢٥٠، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٨٢.

مركزية الدولة ٨، ١٠، ١١، ٣٩، ٥٠، ١٣٦، ٣٩٩.

مساعدة الـــذات ٢١، ١١٧، ١١٨، ١٦٣، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٠١، ٣١٤،

٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٤٥، ٣٦٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٣.

مساعدة الـــذات والتحـــالف ١٩١، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٧٣.

مساعدة الذات والحلف ٢٧٧، ٣٠٤، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٧٤.

المشروع المنظومي للدول ٧، ٨، ١٦، ١٧، ٨٨، ٣٩٩.

المصالح ر، ز، ٢، ١٠، ٢٤، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٧ – ١٢١، ١٢٣ – ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥ – ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٦١، ١٧٩ – ١٨٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٥٠ – ٢٥٤، ٢٥٦ – ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٧ – ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٧ – ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٢.

تشكيل المصالح بالأفكار ١٢٥، ١٢٧، ١٤٦، ١٨٤.

المصالح وتشكيل القوة ز، ٤٧، ٤٨، ١٠١، ١٠٥، ٣٩٤.

النتائج التشكيلية للثقافة على المصالح ٣٢، ٤٩، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٢، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٧.

توزيع المصالح ز، ٤٨، ١٠٥، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٨، ١٥٢، ١٦١، ٢٠٥، ٢٩٠، ٣١٢، ٣١٤.

المصالح الوطنية ١٢٥، ٢٣٥، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٣٨١.

المصالح والحاجات

المـــصالح الموضـــوعية ١٤٣، ٢١٤، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٧.

المصالح الذاتية ٢، ٢١٤، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٤، ٣١٢، ٣٨٥، ٣٩٢.

مصالح الدولة ٢٢، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤١، ١٠٢، ١٣٨، ١٤٦، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٤٢، ٣٩٢.

المصلحة الذاتية ٥٠، ١٦٣، ٢٢٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣.

المصلحة الوطنية ٣٩، ٥٤، ١٠١، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٢، ١٧٠، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٣٢٩.

المصير المشترك ٥١، ٣٤٠، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٧.
المعايير د، ٢٨، ٩٢، ٩٩، ١١١، ١١٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٧٣، ١٧٩، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٣٨، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦.
معايير الحضارة ٣٠٤.
المعرفة ١١، ٢٨، ٣٧، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٩٩، ١١٩، ١٢٠، ١٣٥، ١٥٢ — ١٥٦، ١٥٩، ١٧١ — ١٧٨، ١٨٠ — ١٨٣، ١٨٦، ١٩٤ — ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣ — ٢٠٥، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٥ — ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٥٢، ٣٥٤ — ٣٥٦، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٥ — ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠١.
توزيع المعرفة ١٥٢، ٢٠١، ٢٠٥، ٣٥٤.
المعرفة الجماعية ١٥٦، ١٥٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ٢٣٦، ٢٤٦.
والذاكرة الجماعية ١٦٧.
المعرفة الخاصة ١٥٢، ١٥٣، ١٧١، ١٧٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٨٨.
المعرفة المشاعة ١٨٢.
المعرفة المشتركة ١٥٣، ١٥٤، ١٧٥، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٢٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٨٤.
المعضلة الأمنية ١١٦، ٣٠٧، ٣٨٧.
معضلة السجين ١٦٠ — ١٦٢، ٢٠١، ٣٦٨.
المكاسب النسبية د، ٣٧٢.
الملاحظة ٥٨، ٦٠، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٨٦، ٩٧، ٣٧٩.
ما يمكن ملاحظته ٥٥، ٦٧، ٦٨، ٨٩.
معرفة ما لا يمكن ملاحظته ١٠١.
المنافسة ر، ٩، ٦٥، ٧٣، ٧٥، ١٠٦، ١١٠، ١٦٣، ١٦٤، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٣.
منطق الفوضى ١٥، ٢٥، ١١٧، ١٦٣، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٩٨، ٣٩٩.
المواجهة الأولى ١١٩، ٢٠٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣.
الموارد الطبيعية ٢٨، ١٢٢.
موازنة القوى ٣٠٦.
مونتيزيوما
الازتك ١٥٣، ١٧١، ٢٢٦.
ميزان القوى/ توازن القوى د، ٢٠، ٢١، ٤٣، ٧٦، ١٦٣، ١٧٢، ٢٦٦، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٥، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٦٣.

ن

الناتو، كنسق أمن جماعي ٢٢٢، ٣٢٥، ٣٧٦.
النتائج التشكيلية ٣٢، ٤٩، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٢، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٧.
النتائج السببية ٣٢، ٤٨، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣١٠.
النتائج غير المقصودة ١٦٠، ٢٠٤.
نظريات الإحالة ٥٧، ٥٩، ١٠٠.
النظرية العقلانية للإحالة ٣٣، ١٣٠، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٦، ٢٥٩، ٢٩٩.
نظريات التطور
داروين ٧٥، ١١٠، ١١٣، ١٦٤، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٩.
لامارك ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٩.
نظرية المباريات ٣٣، ٤٨، ١١٧، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٤، ١٨١، ١٨٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٦٧، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٤.
النظرية الاختزالية ٣٢، ٤٩، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٢، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٧.
النظرية المضمونية ٦، ٤٠، ٥٤، ١٥٥.
النظرية الخارجية/وجهة النظر الخارجية ١٨٨، ١٨٩.
نظرية الخيار العقلاني ٣٣، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٤، ٧٦، ٩٥، ١٠٥، ١٢٦ – ١٣٠، ١٣٧ – ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٩، ٣٣٩، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٧.
نظرية الخيار العقلاني والدافع ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٦٦، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٩٩.
النظرية الداخلية للفعل
وبنية التفاعل ٢٥، ١٥٥، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ٢٦٦.
دور العقل في النظرية الداخلية للفعل
النظرية السببية للإحالة ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٣، ٨٠، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ٣٧٩، ٣٩٧.
نظرية المنفعة المتوقعة ١٧٤، ٢٨٢، ٣٠٤.
النظرية النسوية للعلاقات الدولية ١.
نظرية الهوية والتفاعلية ٢٦٢، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٧٤.
النظرية الوصفية للإحالة/نظرية الإحالة الوصفية ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٨٤.
نظرية توازن القوى ٧٦.
نظرية صرف النظر ٢٩٧.
النفعية ٣١٠، ٣١١.
نموذج الأنا والأنا الثانية ٣٥٠ – ٣٥٥، ٣٥٧ – ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٨٤، ٣٨٦.
في الثقافة الهوبيزية ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٢.
نموذج القوى العمياء للقصدية ١٤٢.

هـ

هانس مورجانثو خ، س.
هدلي بول ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٣٢.
الهرمية ١٥، ٢٣٨، ٢٥٠، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٨٢.
هويات الجماعة ٢٢٧، ٢٢٨.
الهوية ر، ز، ٣٤، ٤٠، ٥٠، ٥١، ١٠١، ١٠٢، ١١٤ – ١١٧، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٦، ١٧٩، ١٨٣ – ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ٢١٤، ٢٤٣ – ٢٤٥، ٢٤٨ – ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٩٥ – ٢٩٧، ٣١٤، ٣١٦ – ٣١٨، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٥٠ – ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩ – ٣٦٣، ٣٦٦ – ٣٦٨، ٣٧٠ – ٣٧٥، ٣٧٧ – ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٩.
الهوية التعاضدية ٥٠، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٩٧، ٣٧٨.
تشكيل الهوية ١٨٤، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩ – ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠.
الهوية الشخصية ٢٤٤، ٢٥٠.
هوية الدور ٥٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٥٨.
هوية النوع ٥٠، ٢٤٥، ٢٤٨، ٣٧٧، ٣٧٨.
الهوية الجمعية/ الجماعية ر، ٥١، ١١٦، ١١٧، ٢٤٨ – ٢٥٠، ٢٦٠، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٥٩ – ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠ – ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧ – ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٩.
تشكيل الهوية الجماعية ٣٤٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٩ – ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠.
هوية الدولة ١٢، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ١٤٢، ٢٣٠، ٢٦٦، ٣٨٩.

و

الواقعية التقليدية د، ٣٨، ٢٤٩.
الواقعية الجديدة خ، د، ذ، ر، س، ش، ٢ – ٤، ٦ – ٨، ١٠ – ١٣، ١٧ – ٢٤، ٣٦ – ٣٨، ٤٠، ٤١، ٥٠، ٥١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٩، ١٥٢، ١٧٠، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤، ٣٠٧، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٩٣.
الواقعية السياسية ٧٨، ١٠٥، ٢١٠.
الواقعية العلمية ٤٧، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٨٦، ٩٢، ١٠١، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٢، ١٤٤، ٣٧٩.
الواقعية العلمية والتفسير/الشرح السببي ٨٧، ٩٢، ٩٨.
الواقعية العلمية والعلوم الاجتماعية ١٧، ١٨، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٦، ٦٨، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠١، ١٢٨، ١٣٣، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٥، ١٨٦، ١٩١، ٢٠١، ٢٥٨، ٣٤٣، ٣٩٦، ٣٩٧.

الجدل المطلق للواقعية العلمية ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٢٣٤.

الوضعية ز، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٥٦، ٦٨، ٨٧، ٩٥، ٣٩٥، ٤٠٠.

الوكالة التعاضدية ٤٩، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩.

الـــوكلاء ٦، ٨، ١٤، ٢٧، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤٩، ٨٨، ١٠١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠ – ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥ – ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٩٠ – ٣٩٢، ٣٩٤.

خصائص الأبنية ٢٧٧.